

((الجزء الاول))

(من الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع)
(للامعي الفاضل واللوزعي الكامل)
(قطب الاقطاب الشيخ محمد الشريفي)
(الخطيب غفر الله له ونفعنا به وبعلمه)

((آمين))

(وها مشه تقرير الاوحد الامعي الفاضل)
(مولانا الشيخ عوض بكاله وبعض تقارير)
(الشيخ الاسلام العلامة الشيخ ابراهيم)
(الباجوري وغيره من الافاضل ورحمهم)
((الله اجمعين))

((طبع بالمطبعة الخيرية بمسلكها ومديرها))
((السيد عمر حسين الخشاب))
((عصر القاهرة))



((فهرست الجزء الاول من الاقتاع في كل ألفاظ أبي شجاع))

صحيحة	صحيحة
١٣ فصل في صلاة العبدین	١٣ ((كتاب بيان أحكام الطهارة))
١٥٤ فصل في صلاة الكسوف للشمس والكسوف للقمر	٢٢ فصل في بيان ما يطهر بالدباغ وما يستعمل من الآنية وما يمنع
١٥٦ فصل في صلاة الاستسقاء	٢٦ فصل في السواك
١٦١ فصل في كيفية صلاة الخوف	٢٨ فصل في الوضوء
١٦٣ فصل فيما يجوز لبسه من الحرير للمعاريب وغيره وما لا يجوز	٤١ فصل في الاستنجاء
١٦٤ فصل في الجنائز	٤٧ فصل في بيان ما ينتهي به الوضوء
١٧٥ ((كتاب الزكاة))	٥١ فصل في موجب الغسل
١٧٧ فصل في بيان نصاب الابل وما يجب اخراجه	٥٤ فصل في أحكام الغسل
١٧٩ فصل في بيان نصاب البقر وما يجب اخراجه	٥٧ فصل في الاغتسالان المسنونة
١٨٠ فصل في بيان نصاب الغنم وما يجب اخراجه	٥٨ فصل في المسح على الخفين
١٨١ فصل في زكاة خلطة الاوصاف	٦٢ فصل في التيمم
١٨٢ فصل في بيان نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه	٧١ فصل في ازالة التجاسة
١٨٤ فصل في بيان نصاب الزروع والشمار وما يجب اخراجه	٧٧ فصل في الحيض والنفس والاستحاضة
١٨٦ فصل في زكاة العروض والمعدن والركاز وما يجب اخراجه	٨٥ ((كتاب الصلاة))
١٨٧ فصل في زكاة الفطر	٩١ فصل فيمن يجب عليه الصلاة وفي بيان التوافل
١٩٠ فصل في قسم الصدقات	٩٧ فصل في شروط الصلاة وأركانها وسننها
١٩٣ ((كتاب الصيام))	١٠٤ فصل في أركان الصلاة
٢٠٣ فصل في الاعتكاف	١١٩ فصل فيما يختلف فيه حكم الذكرو والاتي في الصلاة
٢٠٥ ((كتاب الحج))	١٢٠ فصل فيما يبطل الصلاة
٢١٣ فصل في محرمات الاحرام وحكم الفوات	١٢٥ فصل فيما تشتمل عليه الصلاة وما يجب عند الجز عن القيام
٢١٦ فصل في الدماء الواجبة الخ	١٣٦ فصل في معبود السهو في الصلاة
((تم))	١٣١ فصل في بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة بلا سبب
	١٣٢ فصل في صلاة الجماعة
	١٣٩ فصل في صلاة المسافر
	١٤٤ فصل في صلاة الجمعة

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (قوله بسم الله الخ) سبأ في الكلام على ما يتعلق بالسمعة والحمد لله (قوله الحمد لله الخ) اشتمل كلامه من هنا الى وبعد على ثنتي عشرة سبعة منها اثنتان على الميم الموصولة بالف الاطلاق وهما الاولتان وثمانية على الميم الساكنة واثنتان على النون الساكنة وليس في كلامه سبعة على الهاء واللام وان كان كلام العلامة الاجهري يقتضي ان فيه سبعة على الميم الساكنة واختار خليفه على حبيبه لاجل السبع فحينئذ يقرأ لفظ رسوله وخليفه بضم الهاء لا بسكونها والسبع توافق الفاصلتين من النون على حرف واحد والاولتان في الشارح من السبع المتوازي وضابطه ان تتفق الفاصلتان في الوزن ولم يكن ما قبل الفاصلتين من الفقرتين موافقا في الوزن فلا بد من شرطين وباقي السبع من قبيل السبع المطرف وضابطه ان تختلف الفاصلتان في الوزن وليس في كلام الشارح سبعة من صرع وضابطه ان تتفق الفاصلتان في الوزن والتقفية ويكون جميع ما قبل الفاصلتين من الفقرتين أو أكثر موافقا في الوزن أيضا مثال الاول قول الحريري فهو بطبع الاسجاع يجواهر لفظه ويفرع الاسماع بزواج وعظه ومثال الثاني ما لو أبدلت الاسماع بالاذان الى آخر ما في البليسي وقوله الحمد لله الخ يحتمل أن يكون جدي في مقابلة الذات ويكون قوله الذي نشر الخ بياناً لحال الله في الواقع فكان قال له ما حال الله الذي أرفعت الحمد لله فقال الذي نشر الخ ويحتمل أن يكون فيه جديان جدي في مقابلة الذات وهو ظاهر وجدي في مقابلة الصفات يؤخذ من قوله الذي نشر الخ ووجهه أن الموصول وصلته في تأويل المشتق فكانه قال الحمد لله الناشر وتعليق الحكم بالمشتق يشعر بالعلية فكانه قال وانما أوقعت الحمد للذات العلية لاجل نشرها للعلماء الخ وانما كان ذلك جدياً لأنه لا يخبر بوقوع جدي منه والاخبار بالحمد جديان جعلنا جلة الحمد خبرية لفظاً ومعنى وكذلك يكون جديان جعلنا خبرية لفظاً انشائية معنى (قوله نشر)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي نشر للعلماء أعلاماً * وثبت لهم على الصراط المستقيم أقداماً * وجعل لهم مقام العلم أعلى مقام * وفضل العلماء باقامة الحجج الدينية ومعرفة الاحكام * وأودع العارفين لطائف سره فهم أهل المحاضرة والالهام * ووفق العاملين لخدمته فجزوا والذين انام * وأذاق المحبين لذته وقربه وأنسه فشغلهم عن جميع الانام * أحده سبحانه وتعالى على جزيل الانعام * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك العلام * وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وصفيه وخليفه امام كل امام * وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته الطيبين الطاهرين * صلاة وسلاماً دائماً ثميناً ملازماً الى يوم الدين * (وبعد)

أى أظهر للعلماء أعلاماً أى فضائل تشبه الاعلام جمع علم وهو الراية اه (قوله الصراط المستقيم) ان أريد به الدين الحق فوصفه بالاستقامة أى لا خلل فيه ولا مخالفة للصواب فيه ظاهر وان أريد به الجسر الممدود على متن جهنم فعبه نظراً لأنه كالذي ان ألف سنة صعود وألف استواء وألف هبوط ويحجب بان وصفه بالاستقامة أى لا انعطاف ولا

اعوجاج في كل من أحواله الثلاثة * (قوله وجعل مقام العلم) أى صفة العلم أعلى مقام أى أعلى صفة فيقول فلا يوازيه وصف غيره من زراعة وتجارة ونحو ذلك أو المعنى وجعل أهله أعلى وأشرف من غيرهم أو المراد بالمقام المحل الذي قام به العلم والمعنى وجعل المحل الذي قام به العلم أشرف المحال وهم العلماء المتصفون به تأمل اه (قوله لطائف سره) من إضافة الصفة للموصوف والمراد به الامور المخفية الخفية على غيرهم كافي قصة موسى مع الخضر المشار اليها بقوله أما السفينة فكانت لمساكين فهذا أمر مغيب خفي عن سيدنا موسى أطلع الله الخضر عليه (قوله ووفق العاملين الخ) هذه السبعيات في الشارح ليست على ترتيبها في الواقع لان الواقع تقديم العلم ثم العمل ثم المعرفة وايداع الاسرار ثم المحبة والشارح قدم المعرفة وايداع الاسرار على العمل المعبر عنه بالتوفيق ويحجب بان الاول لا يقصد ترتيباً ولا تعقيباً (قوله وأشهد) أى أقروا بصدق الخ فلا بد من الاذعان وهو تسليم القلب ورضاء الحقيقة ما علمه (قوله وأزواجه) حاصل ما قبل في عدد هن أقوال الاول انهن ثلاث وعشرون دخل باحدى عشرة بخلاف والباقيات قبل دخل بهن وقيل لا والاحدى عشرة جمعهن ومات منهن اثنتان في حياتهم وهما خديجة وزينب والتسع الباقية من بعدهن واقول الثاني انهن خمس عشرة دخل ثلاث عشرة وطلق ثنتين قبل الدخول والقول الثالث ثلاثون لكن هذا شامل لمن خطبوا ولم يقصد عليها ولمن دخل بها ولمن طلقها قبل الدخول كما هو مبين في محله (قوله وذريته) شامل للذكور والاناث وذلك سبعة الذكور ابراهيم والقاسم وعبد الله والاناث زينب ورقية وفاطمة وأم كلثوم وأما الطيب والظاهر فهما القبان لعبد الله ولذان آخران وترتيبهم في الولادة القاسم فزينب ورقية وفاطمة قام كلثوم فعبد الله فابراهيم وكلهم من خديجة الا ابراهيم فانه من مارية القبطية (قوله وبعد الخ) من هنا الى سجدة المثنى فيه كلام مسجع وفيه كلام غير مسجع يعلم ذلك بالتأمل والمسجع منه أربعون سبعة بعضها على الباء وبعضها على الهاء وبعضها على اليماء وبعضها على اللام وبعضها على الفاء وبعضها على القاف وبعضها على العين وليس فيه سبعة على الراء

وجبت في قول الشارح وكم ترك الاول للاخر ليس من جملة عدم تطيرها على الراوي فاما هو من السجع المتوازي وما هو من السجع المطرق وليس فيها سجع مرصع ثم ان هذا الكلام اشتمل على اغراض الاول مدح صاحب المتن والثاني مدح المتن والثالث مدح الشرح والرابع مدح صاحب الشرح والخامس تسمية الكتاب والسادس التوسل الى الله في الاعانة على اكمله وجعله خالصا في ضمن هذه الاغراض بيان السبب الحامل له على التأليف ورد كل من الصفات الى ما يناسبه يعلم بالتأمل ثم ان الواو في وبعد تحتمل وجوها ثلاثة الاول ان تكون ما طرفة قصة على قصة واما مقدرة في الكلام والفاء دلالة عليها الثاني ان تكون الواو نائية عن اما والفاء واقعة في جواب الواو النائية عن اما وانما اختصت الواو بالنبابة لانها ام الباب ولا نها تكون للاستئناف كما ان اما تكون للاستئناف والثالث ان تكون للاستئناف واما مقدرة (قوله الفقير) اما صفة مشبهة او صيغة مبالغية (قوله المجيب) من الجواب فاصله محبوب بضم الميم وسكون الجيم نقلت حركة الواو للجيم فبقيت الواو ساكنة اثر كسرة فقلت ياء والمراد بالاجابة ترتب نفع على الدعاء اما بعين ما طلب او غيره وعلى كل اما في الحال او المستقبل كل ذلك ان اراد الله تعالى الاجابة والا فلا شيء من ذلك واجب عليه (قوله شهاب الدين والدين) الى قوله لما كان ليس مفعلا (قوله من ابداع الخ) يقتضي ان الابدع متعدد وحيث لا مدح له للمتن ويوجب بأن من زائدة (قوله ضامما الى ذلك) يحتمل أن يكون اسم الإشارة راجعا للشارح فيكون من ضم الجزاء الى الكل ويحتمل أن يكون راجعا ٣ الى التوضيح والقبح وهو ظاهر (قوله من

الفوائد) يحتمل أن تكون من اسمها بمعنى بعض في محمل نصب مفعول ضامما ويحتمل أنها باقية على حرفيتها بايضا للمفعول المحذوف والتقدير ضامما شيئا حسنا هو الفوائد الخ وتكون آل في الفوائد والقواعد للجنس (قوله فلما انشرح لذلك صدرى) هذا ليس مجعلا لعدم التوافق في الحرف (قوله تفر) بفتح القاف من باب تعب او بكسر القاف من باب ضرب فالماضي الذي هو قرأ أصله على الاول فرربوزن تعب وعلى الثاني أصله قرر على وزن ضرب والمضارع على الاول أصله يقرر على وزن يتعب وعلى الثاني أصله يقرر على وزن يضرب (قوله الايجاز الخ) المراد بالاجاز

فيقول الفقير الى رحمة به القريب المجيب * محمد الشر بنى الخطيب * ان مختصر الامام العالم العلامة * الجبر الجبر الفهامة * شهاب الدين والدين * أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني الشهير بأبي شجاع المسمى بغاية الاختصار * لما كان من ابداع مختصر في الفقه صنف * راجع موضوع له فيه على مقدار حجمه ألف * التمس مني بعض الاعزة على * المتردد الى * أن أضع عليه ثم راجع ما أشكل منه * ويقع ما أغلق منه * ضامما الى ذلك من القوائد المستجدات * والقواعد المحروقات * التي رضعتها في شروحي على التنبيه والمنهاج واليهجة فاستقرت الله تعالى مدة من الزمان بعد ان صليت ركعتين في مقام امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وأرضاه * وجعل الجنة متقلبه ومثواه فلما انشرح لذلك صدرى شمرت في شرح تقر به عين أولى الرضبات واجبا بذلك جزيل الاجر والثواب أجاني فيه الايجاز الخ * والاطناب الممل * حرصا على التقريب لفهم قاصده * والحصول على فوائده * ليكتفي به المبتدئ عن المطالعة في غيره * والمتوسط عن المراجعة لغيره * فاني مؤمل من الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب * عمدة ومرجعا يبرك كالأكرم الوهاب * فما كل من صنف أجاد * ولا كل من قال وفي بالمراد * والفضل مواهب * والناس في الفنون مراتب * والناس يتفاوتون في الفضائل * وقد تظفر الاواخر بما تركه الاوائل * وكم ترك الاول للاخر * وكم لله على خلقه من فضل وجود * وكل ذي نعمة محسود * والحسود لا يسود * وممبته بـ (سالا قناع * في حل ألفاظ أبي شجاع) أعاني الله على اكمله * وجعله خالصا لوجه الكريم بكرمه وفضاله * فلا ملجأ منه الا اليه * ولا اعتماد الا عليه * وهو حسبي ونعم الوكيل * وأسأله السرا الجليل * قال المؤلف رحمه الله تعالى

المعنى اللغوي وهو تقليل اللفظ والمراد بالاطناب المعنى اللغوي وهو تكثير اللفظ (قوله حرصا) علة لاجاني (قوله ليكتفي) علة ثانية لاجاني أو علة لحرصا (قوله فاني مؤمل) علة ليكتفي (قوله فما كل من صنف الخ) في معنى العلة اقوله فاني مؤمل (قوله والفضل مواهب) علة المحذوف تقديره وانا أجبت وفيت بالمراد لان الفضل مواهب ويكون من باب الصدث بالنعمة وكذلك قوله والناس الخ فكأنه قال وانما فقت على غيري لان الناس في الفنون مراتب وقوله والناس يتفاوتون الخ تفسير لما قبله (قوله وقد تظفر الاواخر) جواب عن سؤال حاصله يؤخذ من كلامنا انك فقت المتقدمين مع ان المتقدمين أولى بذلك فاجاب بأن الاواخر قد تظفر الخ (قوله بما تركه الاوائل) أي لعدم فهمه وعسر عليهم (قوله وكم ترك الخ) كم للتكثير في محمل نصب مفعول مقدم وترك والتقدير وترك الاول للاخر امور كثيرة لم تذكرها المتقدمون (قوله وكم لله الخ) كم مبتدأ للتكثير وقوله من فضل وجود بيان لكم والله طرف لغو متعلق بكم باعتبار معناها وهو وجود وفضل والتقدير وجود وفضل كثير لله كائن على خلقه (قوله وكل ذي نعمة محسود) جواب عن سؤال حاصله أنت مدحت هذا الشارح مع ان بعض الناس تكلم فيه فأجاب بأنك لا تلتفت الى قول القائلين لان تأليف هذا الشرح من النعم وكل ذي نعمة محسود (قوله وممبته الخ) الضمير راجع للشرح الذي في ذهنه ان كان ذلك قبل تمام الشرح ويكون المعنى وممبته الشرح الذي في ذهني بهذا الاسم الذي يكتبه فيكون الماضي بمعنى المضارع ويحتمل ان الضمير راجع للشرح المتصف في الخارج ان كانت الخطبة بعد تمام التأليف ويكون الماضي بمعنى المضارع أيضا (قوله قال المؤلف الخ) يؤخذ منه أمر ان الاول ان البسملة من كلام المتن والثاني انه

تلفظ بها وقت الكتابة والدليل على الاول وجودها بالمداد الاحمر والدليل على الثاني ان من كتب شيئا تلفظ به غالبا (قوله أي ابتدى الخ) اشارة الى مبحث من مباحث أربعة تتعلق بالياء وهو الاشارة الى متعلقها وهذا بناء على أنها أصلية (قوله وهذا أول الخ) أي أولف أولى لوجود ثلاثة أمور كونه فعلا وخصا ومؤخرا وقوله اذ كل فاعل الخ تعليل لكونه خاصا ترك تعليل اثنين ذكرهما المحشى (قوله اذ كل الخ) كل مبتدأ وقوله يبدأ صفة لفاعل وقوله يضم خبره (قوله يضم ما جعل الخ) أي لفظ ما جعل أي بلا حظ ويقدر متعلقا للبسملة يكون لفظه متعرا بالفعل الذي جعل التسمية مبدأه ومن مادته (قوله مشتق من السمو) أي وهو الصحيح بدليل حكاية مقابلة بقيل (قوله لكثرة الاستعمال) علة للحذف (قوله وأدخل عليها همزة الوصل الخ) وبعض العرب لا يدخل همزة الوصل بل يكتفى بتعريف الاول بفتح أو ضم أو كسر كأي في لغات الاسم (قوله من الوهم) أي بالكسر ان لوحظ كونه أصلا لسمه أو بالفتح ان لوحظ كونه مصدر أو يكون على الكسر اسم عين أي ذات وهو العلامة وعلى الفتح يكون مدلوله الحدث لانه مصدر (قوله بثبوت أول الخ) محله في اسم عند الابتداء به أما عند الوصل فتحذف همزة فلا يكون فيه تثنية (قوله لهن سماء) لم يبين ضبطها والظاهر انه بالفتح لانه أفصح (قوله علم على الذات الخ) أي الغلبة التقديرية منقول من اسم جنس نكرة وهو المشتق لان تصرّفه الآتي دليل على الاشتقاق ويدل على ذلك قول الشارح وأصله الخ وقيل انه علم وضعي شخصي جزئي من فحل جامد لا مشتق وان كان لا يقال في حقه شخصي ولا جزئي وهذا لا يناسبه كلام الشارح ٤ لان كلام الشارح انما يدل على المعنى الاول فاذا نزل قوله علم على الذات على المعنى الثاني

(بسم الله الرحمن الرحيم) أي ابتدى أو أفتتح أو أؤلف وهذا أولى اذ كل فاعل يبدأ في فعله بسم الله يضم ما جعل التسمية مبدأه كما أن المسافر اذا حل أو ارتحل فقال بسم الله كان المعنى باسم الله أحل أو ارتحل والاسم مشتق من السمو وهو العلو فهو من الاسماء المحذوفة الاجاز كبد ودم لكثرة الاستعمال ثبت أوائلها على السكون وأدخل عليها همزة الوصل لانه عند الابتداء بالساكن وقيل من الوهم وهو العلامة وفيه عشر لغات نظمها بعضهم في بيت فقال
سم وسموا وسم تثنية أول * لهن سماء عاشر تمت انجيلي
والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد لم يتسم به سواء تسمى به قبل أن يسمى وأنزله على آدم في جملة الاسماء قال تعالى هل تعلم له سميا أي هل تعلم أحدا سمى الله غير الله وأصله اله كامم ثم أدخلوا عليه الالف واللام ثم حذفوا همزة الثانية طلبا للخفة ونقلت حركتها الى اللام فصار اللام بلا من مخركتين ثم سكنت الاولى وأدغمت في الثانية لتسهيل والاله في الاصل يقع على كل معبود بحق أو باطل ثم غلب على المعبود بحق كما كان النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وهو عروى عند الاكثرو عند المحققين أنه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في ألفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار النووي تبع الجماعة أنه الحى القيوم قال ولذلك لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه * والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بينهما للمبالغة من مصدر رحم والرحمن أبلغ من الرحيم

يكون قوله وأصله اله منافاه ويجاب بأنه على تقدير وقيل أصله الخ (قوله الواجب الوجود) ذكر لكون التاء في الذات للوحدة لا للتأنيث (قوله لم يتسم به سواء) أي مع بقاء المسمى فلا ينافي أن امرأة سميت ولدها بالله فتزات نار من السماء فأحرقته وانما أحرقته لاجل عدم اطلاق هذا الاسم الشريف على غير الله (قوله تسمى به قبل أن يسمى) يشبه التنافي ويجاب بأن معنى تسمى أطلقه على نفسه ومعنى قبل أن يسمى أي قبل أن يعرفه للخلق ويطلقوه عليه (قوله قال تعالى) دليل لقوله لم يتسم به سواء (قوله هل تعلم له سميا) الخطاب للنبي صلى الله

عليه وسلم وهو استفهام انكاري معناه البقى أي لا تعلم يا محمد أحدا سمى الله غير الله أي اعدم وجود ذلك (قوله لان وأصله اله) أي أصله الثاني وأما أصله الاول فولاة قلبت الواو همزة (قوله صار الله الخ) أي بعد خمسة أعمال في الشارح الاول قوله أدخلوا عليه ال الثاني قوله ثم حذفوا همزة الثانية الثالث قوله ونقلت حركتها أي قبل حذف همزة الرابع قوله ثم سكنت الخامس قوله وأدغمت وبقى سادس وهو التفتيح (قوله والاله في الاصل) أي قبل دخول ال عليه (قوله ثم غلب) أي بعد دخول ال عليه وقبل الادغام غلبة تحقيقية وبعد الادغام والتفتيح غلبة تقديرية فالصالح ان اله اسم جنس لا غلبة فيه والاله علم بالغلبة الحقيقية والله علم بالغلبة التقديرية وفي كل أقوال آخر تعلم من المحشى (قوله عربي الخ) أي أول من استعمله ونطق به العرب وليس المراد أول من وضعه (قوله وقد ذكر الخ) تعليل لكونه اسم الله تعالى الاعظم (قوله واختار) هذا مقابل قوله عند المحققين (قوله قال) أي النووي دليل له عوا وهذا حكاية لكلام النووي بالمعنى (قوله والرحمن الرحيم الخ) الثاني يدل أو عطف بيان فلا يصح الاخبار بالمشي ويجاب بان العطف مقدور وانما تركه حكاية للفظ ما وقع في البسملة (قوله بنية للمبالغة الخ) فيه تناف لان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من لازم وصيغة المبالغة تصاغ من اللازم والمتعدي وايضا فان الرحمن ليس من صيغ المبالغة والجواب أن المراد المبالغة اللغوية وهي الكثرة في معناها الذي هو الرجة لا التعوية ولا البيانينة لانها ان تنسب لشي زيادة على ما يستحقه وذلك مستحيل على الله تعالى (قوله من مصدر رحم) أي وهو رحم يضم الاء لارجة ولا همزة لان الاشتقاق من مجرد اولي

(قوله لان زيادة البناء) أي الحروف وهذا منظور فيه نخط المصحف العثماني لانه يكتب القابالمدا الاجر على المسمي أو منظور في ذلك للفظ (قوله وهما اسم صفة) أي والذات مقدمة على الصفة حقيقة كذا واننا أو تقدير في التعقل كذا ان الله تعالى (قوله لانه خاص الخ) مسلم لكن لا ينتج التقديم لانه خلاف القاعدة من الترتيب بتقديم العام على الخاص (قوله والخاص مقدم على العام) هذا ممنوع لما علمت من القاعدة فكان الاولى للشارح أن يقول وقدم الرحمن لانه أبلغ أو يقول لان الرحمن لما كانت كالعالم في الاختصاص بالله ناسب ان يذكر عقب العلم فلم يبق للرحيم محل الا التأخير فحولت القاعدة لذلك أو يقال انه لما قدم الرحمن ومعناه المنعم باصول النعم وجليلها فربما يتوهم انه لا يعطى القليل ولا يستل منه فذكر الرحيم دفعا لهذا التوهم أو حولت القاعدة للمحافظة على رؤس الآي (قوله فائدة الخ) الغرض من ذكر هذه الفائدة بيان فضل البسملة حيث اشتملت على ما في الكتب كلها (قوله مائة وأربعة) أي والرسول أصحاب هذه الكتب ستة (قوله عشرة) وقيل ان هذه العشرة زلت على آدم ولم ينزل على موسى غير التوراة (قوله كل الكتب) أي سوى القرآن وكذا في الباقي (قوله ومعاني القرآن) أي المقصود منها مذكور في الفاتحة لان مداو الكتب على توحيد الله وانه رب العالمين ومالكهم وخالق الهداية فيهم ومعينهم ه وان مصير الخلق الى دار سعادة أو شقاوة

وهذا كله في الفاتحة (قوله في البسملة) أي ان تلك المعاني تحتوي عليها البسملة ويستخرجها منها أهل الرمز والاشارة والفهم الدقيق والذوق وكذا يقال فيما بعده (فائدة) ما تقدم من الخلاف في اسم الله الاعظم أحد طريقين وهو انه معين وفيه عشرة قول والثاني انه غير معين بل كل اسم دعي به مع الشروط فهو اسم الله الاعظم (قوله بدأ بالبسملة الخ) هذا كلام من تبط بالبسملة والجدلة بعدم تقدم من الكلام الخاص بالبسملة وحاصل هذا الكلام — والآن الاول ابتدأت بمادون غيرهما والثاني لم ربت بينهما وهذا يؤخذ من ثم وبقي سوال ثالث يؤخذ من هذا الكلام وهو — ولم جمع بينهما ولم تقتصر على واحدة منهما ولكن

لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كافي قطع بالتخفيف وقطع بالتشديد وقدم الله عليهم — ما لانه اسم ذات وهما اسم صفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام (فائدة) قال النسفي في نفسه — برة قيل ان الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة وأربعة صحف شئت ستون وصحف ابراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة مجموعة في بائنها ومعناها بي كان ما كان وبني يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباء في نقطتها (الحمد لله) بدأ بالبسملة ثم بالجدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعمد لا يخبر كل أمر ذي بال أي حال يتم به شرعا لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أي ناقص غير تام فيكون قليل البركة وفي رواية رواها أبو داود بإسناد صحيح وجع المصنف رحمه الله تعالى كغيره بين الابتداءين عمدا بالروايتين وإشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيق حصل بالبسملة والإضافي بالجدلة أو ان الابتداء ليس حقيقيا بل هو أمر عرفي يمتد من الاختلاف في التأليف الى الشرع في المقصود فالكتب المصنفة مبدؤها الخطبة تمامها والحمد للفظي لغة الثناء باللسان على الجليل الاختياري على جهة التمجيل أي التعظيم سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالفواضل وهي النعم المتعدية فدخل في الثناء الحمد وغيره وخرج باللسان الثناء بغيره كالحمد النفسي والجميل الثناء باللسان على غير جليل ان قلنا برأي ابن عبد السلام ان الثناء حقيقة في الخير والشر وان قلنا برأي الجمهور وهو الظاهر انه حقيقة في الخير فقط ففائدة ذلك تحقيق الماهية أو دفع توهم ارادة الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يجوز به الاختياري المباح فانه يتم الاختياري وغيره تقول مدحت الأولوة على حسن مادون حمدتها وبعلى جهة التمجيل ما كان على

هذا الثالث ذكره الشارح صريحاً في قوله وجمع بينهما ما قوله بدأ بالبسملة ثم بالجدلة أي بسم الله الرحمن الرحيم الخ أو بسم الله منخوتان منه والحمد باب سماعي يحفظ ولا يقاس عليه والمسموع منه جدلة وبسملة وحوقلة وحسبلة اذا قال حسبنا الله وطبقه اذا قال أطال الله بقاءك ودفعه اذا قال أدام الله عزك وسبحه اذا قال سبحان الله ومنه أيضا ما جمع من كلام سيدنا علي وهو مشهور (قوله كل أمر الخ) هو بالنسبة للبسملة عام في الاقوال والافعال وبالنسبة للجدلة خاص بالاقوال دون الافعال كالأكل والشرب (قوله وفي رواية) عطف على مقدر أي هذه المقدمة رواية وفي رواية أخرى (قوله فالحقيق حصل) أي وكذا الإضافي (قوله والإضافي) أي فقط فكل حقيق إضافي ولا عكس فيبين ما العموم والخصوص المطلق (قوله أو ان الابتداء ليس حقيقيا) أي ليس أمر اضيقا لا يسع الأشياء واحدا حتى يبحى التعارض كالبسملة فقط أو بالجدلة فقط (قوله بل هو أمر عرفي) أي أمر واسع من أول التأليف الى العروج في المقصود فبمع أشباه كثيرة (قوله اللفظي) خرج حمد الله فلا يوصف بلغوى ولا عرفي (قوله على الجليل) على للتعليل فهو محمود عليه فلذا قبله بالاختياري والمراد بالجميل صفة كاليدرك العقل السليم حسنها (قوله على جهة التمجيل) الإضافة بيانية وعلى بمعنى مع متعلقة بالثناء أوله لتعليل (قوله وبالجميل الثناء باللسان على غير الجليل الخ) غرض الشارح اخراج الثناء على غير الجليل من الحمد ورتبه على الخلاف

في معنى الثناء بين ابن عبد السلام والجمهور فإن جرينا على رأي ابن عبد السلام يكون بالجميل للأخراج وإن جرينا على رأي الجمهور يكون ذكر الجليل للأحترار بل إيمان ماهية الجدل وهذا كله لا يستقيم لأن الثناء على غير الجليل خارج من الحمد مطلقا سواء جرينا على رأي ابن عبد السلام أم غيره ولا كان يسلم للشارح هذا الكلام إلا لو زاد في تعريف الحمد بالجميل بعد قوله باللسان وكان يقول هنا وخرج بالجميل الثناء بغير جميل أن قلنا الخ ما قال الشارح ولكن اشتبه عليه الحال (قوله وعرفا) أي عاملا لأنه لم يتعين بأفله والخاص ما تعين بأفله كالفاعل وهو معطوف على قوله لغسة والمقسم أنه لفظي فيفيد أن الحمد العرفي لا يكون الالفاظيا مع أنه ليس كذلك ويحجب بان الكلام فيه تجريد بأن يراد الحمد لا بقيد كونه لفظيا (قوله فعل) أي لسانی أو قلبي أو جوارحي كما يأتي (قوله عن تعظيم المنعم) أي اعتقاد عظمتة وهو أمر قلبي فإن كان الدال عليه من اللسان أو الجوارح فالامر ظاهر وإن كان الدال عليه فعلا قلبيا وهو اعتقاد انصاف المهور بصفات الكمال فهما وإن كانا متغايرين لأن واحدا اعتقاد انصاف المهور والخ والآخر انصاف عظمة المهور ولكن كل منهما قلبي فكيف تظهر لنا الدلالة من أحدهما على الآخر ويحجب بان المعنى ينبئ من يطلع عليه من أهل الله الذين لهم اطلاع على القلوب أو ينبئ بواسطة اللسان أو الجوارح فيكون الصادر منهما جدار عرقيا ظاهرا أو العرفي خفي وهو اعتقاد انصاف

المهور بصفات الكمال وهذا الاعتقاد يدل على اعتقاد آخر وهو اعتقاد عظمة المهور (قوله كما قيل) راجع لقوله سواء (قوله النعماء الخ) يحتمل أن تكون مفردا بمعنى النعمة وأن تكون جمعا أو اسم جمع (قوله مني) متعلق بثلاثة مقدم عليه لا بنعماء لأن النعم عليه أو على غيره لا منه (قوله يدي) أي إشارة يدي الخ (قوله صرف العبد) أي استجماله فورد الشكر العرفي أعم وهو الجوارح ومتعلقه أخص وهو العبادة ومورد الحمد العرفي أعم ومتعلقه أخص لأنه لا يكون إلا في مقابلة نعمة ومورد الحمد اللغوي أخص وهو اللسان ومتعلقه أعسم لأنه النعمة وغيرها (قوله مطلقا) أي اختبارا بأولا (قوله ما يدل الخ) أي

جهة الاستهزاء والسخرية فحذوق الله أنت العزيز الكريم وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الخامس أو غيره سواء كان ذكرا أو لسان أم اعتقادا ومحبة بالجنان أم عملا وخدمة بالأركان كما قيل

أفاد نكم النعماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضمير المحجبا

والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله والمدح لغة الثناء باللسان على الجليل مطلقا على جهة التعظيم وعرفا ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية بمعنى حصول الحمد بالتكليم مع الأذعان لدلوها أو يجوز أن تكون موضوعا لشرع لا لانشاء الحمد مختص بالله تعالى كما أفادته الجملة سواء جعلت فيه أل للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر أم للجنس كما عليه النحوي لأن لا م لله لا اختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى أم للعهد العلي كالتى في قوله تعالى اذهبني الغار كما نقله ابن عبد السلام وأجازه الواحدى على معنى أن الحمد الذى حمد الله به نفسه وحمده به أنبياءه وأوليائه مختص به والعبارة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس وقوله (رب) بالجر على الصفة معناه المالك لجميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم إذ كل منها يطلق عليه عالم يقال عالم الانس وعالم الجن إلى غير ذلك وسمى المالك بالرب لأنه يحفظ ما يملك ويربى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كقوله تعالى ارجع إلى ربك وقوله (العالمين) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمين مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه ابن هشام في توضيحه وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذى جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب

من قول أو فعل أو اعتقاد (قوله على اختصاص) أي أنصاف وليس المراد معناه الأصلي وهو القصر (قوله مع الأذعان) أبو الخ) أي الرضا والتسليم لما قاله وهذا يستلزم اعتقاد انصاف المهور بما أنى عليه به وهذا ضعيف والمعتمدان الوصف المعلوم اتفاه عن المهور الثناء عليه حمدا إذا قارنه التعظيم (قوله ويجوز أن تكون الخ) وتكون حقيقة شريعية وتكون انشاء لفظا ومعنى وعلى الأول انشاء معنى خبر لفظا (قوله على معنى) متعلق بقوله للعهد (قوله فلا فرد منه لغيره) أي لا فرد من المهور وغيره لغير الله تعالى لأنه إذا اختص بالسكامل فغيره أولى (قوله وأولى الثلاثة الجنس) وعالمه بأنه كدعوى الشئ بيمينه الخ والمراد بالشئ ثبوت جميع الأفراد والمراد باليمين اختصاص الجنس بالله تعالى بيان ذلك أن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الأفراد إذ لو خرج فرد منها لغير الله لاتبه الجنس فلم يختص الجنس والفرض أنه مختص بالله تعالى (قوله معناه الخ) أي من جملة معناه والمراد معناه مع ما أضيف إليه (قوله إذ كل الخ) تعليل للتعظيم قبله (قوله العالمين) هو أحد ألفاظ أربعة معناه هامر وف وهو الجمع واسم الجنس الجوى واسم الجنس الأفرادى (قوله لأن العالم عام الخ) هذا يطل الجمع ويطل اسم الجمع أيضا مع أنه سكت عن إبطال اسم الجمع (قوله إلى أنه جمع عالم) أي عام أو خاص على القوانين في المفرد وعلى ذلك هو جمع شاذ من جهة جمعه بالواو والنون أو الياء والنون لأن مفردة ليس علما ولا صفة ويحجب بان فيه معنى الوصفية لأنه علامة على خالقه (قوله إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم) أي والجمع كذلك وفائدة الجمع دفع توهم

ان المراد من المقدور نوع خاص (قوله أصناف العقلاء فقط) أي والجمع كذلك وفيه ما تقدم وكان صاحب هذين القولين يكتفي في الجمع بالمساواة للمفرد في العموم والخصوص وليس كذلك على الصحيح بل لا بد من كون الجمع أعم من مفرد فيكون العالمين جمعاً شاذاً لم يستوف الشروط (فائدة) قولهم ان حديث البسمة فيه أمر فيناسبه التعبير بالعمل أي أمر ضمنى التزامي بيانه أنه ذم الأمر الذي لم يبدأ فيه بالبسمة والجدلة بقوله فهو أقطع والذم على الشيء يقتضي النهي عنه فكانه قال لا تتركوا البداءة بهم في الأمور الشرعية وهذا نهى والنهي عن الشيء أمر بضده فكانه قال ابدؤا بهم في أموركم الشرعية هذا بيانه (قوله ثم قرن الخ) أي عقب لان اقتراح لفظ بالفظ ذكره بعده لان جمعها مع الاعمى (قوله وصلى الله الخ) خبرية لفظاً انشائية معنى أي اللهم صل (قوله لقوله) علة لقرن (قوله كافي صحيح الخ) تعليل للتفسير (قوله بين يدي خطبته) أي قبلها (قوله وافراد الصلاة الخ) اعتراض على المفتي وأجاب عنه بقوله ويحتمل (قوله مكره) أي عند المتأخرين أما عند المتقدمين فلا كراهة ولذلك أفراد الصلاة عن السلام في أول الامام الشافعي وكذلك صاحب التبيين أبو اسحق ٧ وكذا الامام مسلم (قوله ويخرج بذلك الخ) هذا وجه من وجوه والمعقد انه لا يخرج بذلك والجواب الصحيح ان المصنف لا يرى الكراهة لكونه من المتقدمين (قوله والصلاة من الله) ظاهر كلام الشارح ان الصلاة من قبيل المشترك اللفظي وهو ما تعدد فيه المعنى والوضع والمعقد انه بالمعنى واحد وهو العطف لكن بحسب ما يضاف اليه لان الأصل عدم تعدد الوضع (قوله واختلاف الخ) هذا ليس مرتبطاً بالمتن بل هو متعلق بالآية الشريفة يأياها الذين آمنوا الخ فقد أمر بالصلاة والسلام والأمر للوجوب فأراد الشارح بيان وقت الوجوب لهما أي الصلاة والسلام وان فيه أقوالاً خمسة (قوله على أقوال) أشار الى عدم الحصر فيما ذكره الشارح (قوله كل صلاة) أي سواء كانت فرضاً أو نفلاً لانها ركن من الصلاة وقوله كل صلاة تحته قولان قيل لها محل معين وقيل لا (قوله في الأمر

أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة ثم قرن بالثناء على الله تعالى الثناء على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بقوله (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد النبي) لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك أي لا أذكرك الا وتذكر معي كافي صحيح ابن حبان وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته أي بكسر الخاء وكل أمر طلبه غيرها حمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وافراد الصلاة عن السلام مكره كما قاله النووي في أذكاره وكذا عكسه ويحتمل أن المصنف أتى به لفظاً وأسططها خطأ ويخرج بذلك من الكراهة والصلاة من الله تعالى رحمة مكرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين أي ومن الجن تضرع ودعاء قاله الأزهري وغيره واختلف في وقت وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على أقوال أحدها كل صلاة واختاره الشافعي في الشهادتين منها والثاني في العمرة والثالث كلما ذكر واختاره الحلبي من الشافعية والطحاوي من الحنفية والبخمي من المالكية وابن بطنة من الحنابلة والرابع في كل مجلس والخامس في أول كل دعاء وفي وسطه وفي آخره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كفاح الركاب بل اجعلوني في أول كل دعاء وفي وسطه وفي آخره رواه الطبراني عن جابر ومحمد بن علي بن عيسى صلى الله عليه وسلم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف سمي به بالهام من الله تعالى بأنه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة كما روى في السير أنه قيل لجد عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها لم يسمها ابنك محمد وليس من أسماء آبائنا ولا قومنا قال رجوت أن يحمده في السماء والأرض وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه والنبي انسان حرد كرم من بني آدم سليم عن منفر طبعاً ومن دناءة أب وخنأ أم أوحى اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس (و) على (آله) وهم على الأصح مؤمنون بني هاشم وبني المطلب وقيل كل مؤمن تقى وقيل أمته واختاره جمع من المحققين والمطلب مفتعل من المطلب واسمه شيبه الحمد على الأصح لانه ولد في رأسه شيبه ظاهرة في ذوائبه وهاشم لقب واسمه عمرو

مرة) وهو مذهب الامام مالك (قوله وفي وسطه) ليس مدرجاً من الراوي على المعتمد بل من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المضعف) أي المكر والعين والفعل جدي محمد بالبناء للمفعول فيهما (قوله سمي به) أي في عالم الاجسام والافق هو سمي بذلك قبل خلق الخلق جميعاً (قوله بالهام) متعلق بسمي وقوله بأنه يكثر متعلق بالهام من تعاقب السبب بالسبب والمعنى ألهم جده انه يكثر حمد الخلق له فالهمه الله أيضاً أن يسمي باسم يناسب حمد الخلق له وهو محمد (قوله لموت أبيه قبلها) أي شهرين وذلك لان أباه تزوج أمه آمنة فحملت منه به فلما تم لها من الحمل شهران خرج في تجارة الى الشام الى غزة ثم رجع فمر بالمدينة وهو مريض فأقام عند أخواله بني عدى من بني النجار فتوفي بها وأمه حامل به وكان عمره خمساً وعشرين سنة وقيل ثمان عشرة سنة (قوله وان لم يؤمر الخ) قيل ان الواو زائدة وقيل للعالم وان زائدة (قوله ولا عكس) وهذا القول هو الصحيح وقيل هما مترادفان على معنى واحد وهو معنى الرسول وقيل النبي أخص لانه لا يكون الا من بني آدم والرسول أعم لانه قد يكون من الملائكة (قوله وعلى آله) في بعض النسخ قباه اخاتم النبيين وبعد آله لفظ الطاهرين في بعض النسخ (قوله وقيل أمته) أي أمة الاجابة ولو عصاة (قوله مفتعل) أي وزنه وزن مفتعل (قوله واسمه شيبه) هذا خلاف ما في السير لان الذي فيه ان الذي اسمه شيبه هو عبد المطلب بن هاشم لا المطلب الذي هو أخوها ثم (قوله فغيره) أي في كل مرة لا مرة واحدة فقط

مرة) وهو مذهب الامام مالك (قوله وفي وسطه) ليس مدرجاً من الراوي على المعتمد بل من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المضعف) أي المكر والعين والفعل جدي محمد بالبناء للمفعول فيهما (قوله سمي به) أي في عالم الاجسام والافق هو سمي بذلك قبل خلق الخلق جميعاً (قوله بالهام) متعلق بسمي وقوله بأنه يكثر متعلق بالهام من تعاقب السبب بالسبب والمعنى ألهم جده انه يكثر حمد الخلق له فالهمه الله أيضاً أن يسمي باسم يناسب حمد الخلق له وهو محمد (قوله لموت أبيه قبلها) أي شهرين وذلك لان أباه تزوج أمه آمنة فحملت منه به فلما تم لها من الحمل شهران خرج في تجارة الى الشام الى غزة ثم رجع فمر بالمدينة وهو مريض فأقام عند أخواله بني عدى من بني النجار فتوفي بها وأمه حامل به وكان عمره خمساً وعشرين سنة وقيل ثمان عشرة سنة (قوله وان لم يؤمر الخ) قيل ان الواو زائدة وقيل للعالم وان زائدة (قوله ولا عكس) وهذا القول هو الصحيح وقيل هما مترادفان على معنى واحد وهو معنى الرسول وقيل النبي أخص لانه لا يكون الا من بني آدم والرسول أعم لانه قد يكون من الملائكة (قوله وعلى آله) في بعض النسخ قباه اخاتم النبيين وبعد آله لفظ الطاهرين في بعض النسخ (قوله وقيل أمته) أي أمة الاجابة ولو عصاة (قوله مفتعل) أي وزنه وزن مفتعل (قوله واسمه شيبه) هذا خلاف ما في السير لان الذي فيه ان الذي اسمه شيبه هو عبد المطلب بن هاشم لا المطلب الذي هو أخوها ثم (قوله فغيره) أي في كل مرة لا مرة واحدة فقط

(قوله وصحبه الخ) عطف على آله فيبين العصب والاسل غموم وخصوص وجهي بالنظر للمعنى الاول للاسل والعطف من عطف العام على الخاص ان نظرنالا نفردا العصب أو من عطف الخاص ان نظرنالا نفردا الاسل وان نظرنالا نفردا كل عن الاخر كان من عطف المغاير أما عطف العصب على الاسل بالنظر للمعنى الثاني والثالث فهو من عطف الخاص على العام فقط وبينهما العموم والخصوص المطلق (قوله من اجتماع) أي بعد النبوة على المعتمد في قول لا يشترط بل كل من اجتماع يسمى صحابيا (قوله أيضا من اجتماع الخ) شملت الانس والجن والملائكة لكن على تفصيل في الملائكة فمن اجتماع به منهم في الارض صحابي لانه اجتماع عرفي في حقهم وقيل ليس بصحابي لانه ليس في عالم الدنيا وأما عيسى فانه صحابي لانه اجتماع به في الارض وهو متعارف بالنسبة له وأما الخضر فقبيل صحابي وقيل ليس بصحابي (قوله ولو ساعة) غاية للرد على من يقول انه لا بد من طول الاجتماع وقوله ولو لم ير وعنه غاية للرد على من يقول لا بد ان يروى عنه فهذا قولان رد عليهما الشارح والقول الثالث قول الشارح لا يشترط طول ولا رواية وهناك قول رابع وهو انه لا بد من الطول والرواية معا (قوله ولو غير مميز) دخل فيه النائم فان كان هو النبي صلى الله عليه وسلم سمي المجتمع صحابيا وان كان هو المجتمع أو كانا نائمين فليس المجتمع صحابيا وقيل صحابي (قوله وفي بعض النسخ الخ) هو خبر مقدم وأما بعد مبتدأ مؤخر وقوله بعد ذلك ساقطة خبر مبتدأ محذوف أي وهي ساقطة الخ (قوله أي بعدما تقدم الخ) بيان لوجه بناء على الضم أي انها كانت مضافة لما ذكره فحذف ونوى معناه فلذلك ثبت على الضم (قوله يؤتى به الخ) أي ثبأ أو بناؤه وهو وبعد أو غيرهما كهذا وان كقوله تعالى هذا وان للمتعقين أو اعلم كقول السنوسية اعلم ان الحكم العقلي الخ ٨ (قوله يؤتى به اللات انتقال) اللام بمعنى هذا وهو على تقدير مضاف أي ارادة الانتقال

وقيل له هاشم لان قريشا أصحابهم فقط فغير بعيد او جعله لقومه مرة وثريد اقل ذلك سمي هاشميا لهشمة العظم (و) على (صحبه) وهو جمع صاحب والصحابي من اجتماع مؤننا بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته ولو ساعة ولو لم ير وعنه شيئا فبدخل في ذلك الاعشى كائن أم مكتوم والصغير ولو غير مميز يكن حنكته صلى الله عليه وسلم أو وضع يده على رأسه وقوله (أجمعين) تأكيدي وفي بعض النسخ (أما بعد) ساقطة في أكثرها أي بعدما تقدم من الحمد وغيره وهذه الحكمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر ولا يجوز الا بيان به في أول الكلام ويستحب الا بيان به في الخطب والمكاتبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عقد البخاري لها بابا في كتاب الجمعة وذكر فيه أحاديث كثيرة والعامل فيها أما عند سيمويه لنسبائها عن الفعل أو الفعل نفسه عند غيره والاصل مهم ما يكن من شيء بعد (فقد سألتني) أي طلب مني (بعض الاصدقاء) جمع صديق وهو الخليل وقوله (حفظهم الله تعالى) جملة دعائية (أن أعمل) أي أصنف (مختصرا) وهو ما قلنا فظهروا أكثر معناه لا مبسوطا وهو ما أكثرنا فظهروا معناه قال الخليل الكلام ييسر ليفهم ويختصر ليحفظ (في) علم (الفقه) الذي هو المقصود من بين العلوم بالذات وباقيها له كالآلات لان به يعرف الحلال والحرام وغيرهما من الاحكام وقد تظاهرت الآيات والاخبار

وليس المراد ان الانتقال معناها بل معناها الزمان أو المكان (قوله ولا يجوز الا بيان الخ) أي مقطوعة عن الاضافة أما مضافة فيجوز قول الاشعري أما بعد حمد الله الخ (قوله في الخطب) أي أعم من خطبة الجمعة أو الكتب كما هنا (قوله وقد عقد البخاري لها) أي لا ما بعد (قوله والعامل فيها) أي لفظ بعد فيكون فيه تجريد (قوله والعامل فيها أما أو الفعل) وعلى هذين تكون من متعلقات الشرط وقبل العامل فيها ما بعد الفاء وهو الجواب فتكون من متعلقات

الجزء وهو أولى لان المعلق عليه يكون محققا فيكون الجواب محققا لان المعلق على المحقق محقق بخلاف جعلها والآثار

من متعلق الشرط يكون المعلق خاصا فان وجدنا الخاص وجدنا الجواب والافلاوة تدبر جعلها من متعلق الجزء مهما يكن من شيء بعد البسملة فأقول الخ (قوله لا مبسوطا) معطوف على مختصرا (قوله قال الخليل) تعذيل لقصر السؤال على المختصر أي لانه يحفظ والحفظ يناسب المبتدئ أي لانه لا قدرة له على الفهم (قوله في علم الفقه) من اضافة العام للخاص أو اضافة بيانية ثم اعلم ان الفقه وكذا كل علم من العلوم يطلق على معان ثلاثة القواعد والملازمة والادراك والطريقة لا تصح على واحد منها الا ان يختار القواعد ويشترط مجاز بالاستعارة التبعية في في بان يقال شبه التعلق بين الدال والمدلول بالتعلق بين الطرفين والمطروق يجامع شدة التمكن واستمرنا التعلق الثاني للتعلق الاول على سبيل الاستعارة التصريحية الاصلية فسرى التشبيه للجزئيات وهي تعلق خاص بين الدال والمدلول وتعلق خاص بين الطرفين والمطروق فاستمرنا في من معناها الخاص لمعنى على سبيل الاستعارة التبعية فصار التقدير ان أحمل مختصرا اذا على قواعد الفقه ويصح ان يقرر المجاز بالاستعارة بالكناية بأن يقال شبه الدال والمدلول بالطرف والمطروق يجامع شدة التمكن في كل طويلا اسم المشبه به وحرنا اليه شيء من لوازمه وهو في على سبيل الاستعارة بالكناية واثبات في تخيل قرينة الاستعارة بالكناية (قوله كالآلات) يفهم منه ان الفقه يستغنى عن الآلات بمجرد معرفة الاحكام وبه قال الحاشي وليس كذلك لان الكلام في الفقه الذي يسمى قضا حقيقته وهو فقه المجتهد والمجتهد لا يحصل له معرفة الاحكام الا بالآلات فهي آلات حقيقة الا ان يجاب بأن المراد أنها كالآلات الحسية التي يتوقف عليها الشيء فلا يشافي أنها آلات معقولة ويتوقف عليها فقه المجتهد (قوله تظاهرت) أي تعارفت وقوله وتواترت أي تباينت وقوله الدلائل الخ هي المعبر عنها بالآيات والاخبار والآثار فيمكن المقام للاخبار

وانما أتى بالظاهر لاجل وصفها بقوله الصريح وقوله وتوافقت تفسيرات طائفت (قوله هل يستوى الخ) استفهام انكاري فعناء النبي أي لا يستوى (قوله ولد) أي ذكر أو أنثى ولو بواسطة (قوله يدعو) أي بنفسه أو يكون سببا في الدعاء (قوله العلم يحرسك) تعليل لقوله خير (قوله بالانفاق) أي التعليم والافتاء فشبه التعليم والاقتناء بصرف المال بجامع ان في كل بذل شيء ينفع الناس واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية (قوله طلب العلم) أي مطلقا سواء كان واجبا عينيا وهو ما يتوقف عليه صحة العبادة والمعاملة والمناكة أو كفايا وهو ما زاد عن ذلك الى بلوغ درجة الفتوى أو مندو بار وهو ما زاد عن هذين (قوله مجلس فقه) أي تستفيد فيه علما (قوله ثم اعلم الخ) تقييد لما تقدم من افضلية العلم (قوله فهو مذموم) خبر المبتدأ وهو فن اراده (قوله حث الآخرة) أي ثوابها والمراد بالحث الزرع فشبه الثواب بالزرع بجامع ترتيب كل على عمل واستعير اسم المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة الاصلية ثم صار الحث حقيقة صرفية في قلب الارض بالحراث (قوله علما ينتفع به) أي شأنه ان ينتفع به وهو علم الشرائع والآلات (قوله لا ينتفع بعلمه) أي ولو اعدم عمله به (قوله كما صوبه الاسنوي) أي نقل تصويبه عن أهل اللغة (قوله كافي) ٩ قواعد الخ) تبرأ منه لكونه تعريفا غير

مشهور (قوله معرفة أحكام الحوادث) أي ظن أحكام الخ لان مسائل الفقه كلها ظنية وأما المسائل القطعية فليست منه وانما تذكريه تبعا فيكون في الكلام مجاز بأن شبه ظن المجتهد القوي بالمعرفة واستعير المعرفة للظن على سبيل الاستعارة الاصلية وبعد ذلك اضافة الظن الى الاحكام تقتضي ظن جميع الاحكام مع أن الفقيه كالامام الشافعي لم يظن جميع الاحكام بدليل أنه سئل عن أربعين مسألة فأجاب عن البعض وقال في الباقي لا أدري وبحجاب بان المراد بالظن الملكة التي يقتدر بها على ظن جميع الاحكام لانها حاصلة للمجتهد فيكون الكلام مجازا مبنيا على مجاز لكن الاول بالاستعارة والثاني مرسل من اطلاق اسم السبب الذي هو الظن على المسبب الذي هو الملكة (قوله أحكام الحوادث) على تقدير مضاف أي أفعال والمراد بالحوادث المكفون

والآثار وتوافرت وتطابقت الدلائل الصريحة وتوافقت على فضيلة العلم والحث على تحصيله والاجتهاد في اقتباسه وتعليمه * فن الآيات قوله تعالى هل يستوى الذي يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى قل رب زدني علما وقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء والآيات في ذلك كثيرة معلومة * ومن الاخبار قوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين رواه البخاري ومسلم وقوله صلى الله عليه وسلم اعلى رضى الله تعالى عنه لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من خيرك من حمر النعم رواه سهل عن ابن مسعود وقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والحاديث في ذلك كثيرة معلومة مشهورة ومن الآثار عن علي رضي الله تعالى عنه كفى بالعلم شرفا أن يدعيه من لا يحسنه ويفرح به اذا نسب اليه وكفى بالجهل ذما أن يتبرأ منه من هو فيه وعن علي رضي الله تعالى عنه أيضا العلم خير من المال العلم يحرسك وأنت تحرس المال والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه من لا يحب العلم لا خير فيه فلا يكن يفتن وينسه معرفة ولا صداقة فانه حياة القلوب ومصباح البصائر وعن الشافعي أيضا رضي الله تعالى عنه طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة والآثار في ذلك كثيرة معلومة * ثم اعلم أن ما ذكرناه في فضل العلم انما هو فحين طلبه مريدا به وجه الله تعالى فن اراده لغرض دنيوي كمال أو رياضية أو منصب أو جاه أو شهرة أو نحو ذلك فهو مذموم قال الله تعالى من كان يريد حث الآخرة زدله في حثه ومن كان يريد حث الدنيا نوته منها وماله في الآخرة من نصيب وقال صلى الله عليه وسلم من تعلم علما ينتفع به في الآخرة يريد به عرضا من الدنيا لم يحر حرا راحة الجنة أي لم يجدر يحرقها وقال صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة أي من المسلمين عالم لا ينتفع بعلمه وفي ذم العالم الذي لم يعمل بعلمه اخبار كثيرة وفي هذا القدر كفاية لمن وفقه الله تعالى والفقه لغة الفهم مطلقا كما صوبه الاسنوي واصطلاحا كافي قواعد الزركشي معرفة أحكام الحوادث نصا واستنباطا (على مذهب)

(٣ - خطيب ل) (قوله واستنباطا) الواو بمعنى أو أي تارة بالنص وتارة بالقياس وهذا الكلام بعض مبادئ الفقه ومنها موضوعه وهو أفعال المكلفين ومنها مسائله وهي القضايا التي تذكريه ومنها استمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ومنها فائده وهي امتثال الاوامر واجتناب النواهي ومنها أثرته وهي السعادة الابدية في الغرف العلية ومنها حكمه وهو ما تقدم من الاقسام الثلاثة ومنها نسبه للعلوم وهي أنه من أشهرها كما تقدم انه المقصود بالذات الخ ومنها واضعه وهو الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا (قوله على مذهب) صفة ثانية لتفهمه على القاعدة ان الظرف الجار والمجرور بعد النكرات صفات وهذا المعارف أحوال فحينئذ اعراب المحشي له بانه حال من الفقه أو من محققه بالنظر للمعنى لا لأعراب واظم أن مذهب على وزن مفعول وهو يصلح للمكان والزمان والحدث وليس واحدا منها امر اذا فاجتاج لجران مجاز بان يقال شبه الاحكام بالطريق بجامع ان كلا محمل للتردد فالطريق تردد فيه الاقدام الحسية والاحكام تردد فيها العقول واستعير لفظ المشبه به للمشبه استعارة أصلية ويصح تقريرها تبعية بان يقال شبه التردد في الاحكام بالتردد في الطريق واستعيرنا اسم المشبه به وهو الذهاب للمشبه واشتقنا من الذهاب مذهب واستعيرناه

للاحكام استعارة قبيحة وبذلك تعلق الجار والمجرور ويختصم يحتاج لتجوز بان يقال شبه الدال والمدلول بجسم استعمل على جسم وطويلا اسم المشبه به وورعنا اليه شئ من لوازمه وهو على طريق الاستعارة بالكناية واثبت على تخييل قرينة الاستعارة بالكناية أو يقال شبه التعلق بين الدال والمدلول بتعلق بين جسم استعمل على جسم فاستعارة التعلق الثاني للتعلق الاول فسرى التشبيه للجزئيات وهي تعلق خاص بين الدال والمدلول وتعلق خاص بين جسم استعمل على جسم فاستعارة على من التعلق الخاص الذي بين الجسمين للتعلق الخاص المعنوي الذي بين الدال والمدلول (قوله أي مذهب الخ) أي رآه واعتقده (قوله من الاحكام) بيان لما وطر فيتم في المسائل بمعنى القضايا من طريقة الجزء في الكل (قوله مجازا) هو حال من لفظ مذهب وقوله عن مكان المذهب متعلق بمحذوف أي منقول عن مكان المذهب وهو معناه الاصل (قوله واذا ذكر الخ) مفعول مقدم لقوله فلنعرض (قوله محمد أبو عبد الله) هو بدل أو عطف بيان من خبر الامة وقوله ابن ادريس برفع ابن بدل أو عطف بيان من محمد وقوله ابن العباس بالجر بدل أو عطف بيان من ادريس وكذا كل لفظ ابن بعده فهو بالجر بدل من الذي قبله من غير تنوين في الكل الا محذوا الاول فانه بالتثنية (قوله جده النبي) بالجر بدل أو عطف بيان من عبد مناف فقد اجتمع النبي صلى الله عليه وسلم والامام الشافعي رضي الله عنه في عبد مناف فيكون الامام ابن

أي مذهب اليه (الامام الشافعي) من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان المذهب واذا ذكر المصنف هنا الشافعي (رضي الله تعالى عنه) فلنعرض الى طرف من اخباره تراكبه فنقول هو حبر الامة وساطان الائمة محمد أبو عبد الله بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهذا نسب عظيم كاقبل نسب كان عليه من شمس الضحى * نورا ومن فلق الصباح همودا مافيه الاسسيد من سيد * حاز المسكارم والتسقي والجودا وشافع بن السائب هو الذي نسب اليه الشافعي لقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع وأسلم أبوه السائب يوم بدر فانه كان صاحب رواية بني هاشم فامير في جملة من أمر وقدي نفسه ثم أسلم وعبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان والاجماع منعقد على هذا النسب الى هذنان وليس فيما بعده الى آدم طريق صحيح فيما ينقل رهن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انتهى في النسب الى عدنان أمست ثم يقول كذب النسابون أي بعده * ولد الشافعي رضي الله تعالى عنه على الاصح بغزة التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بعسقلان وقيل بعني سنة ثمان ومائة ثم حل الى مكة وهو ابن سبع سنين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وثقة على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته من باب أسماء الاضداد وأذن له في الاقتناء وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ يتيم في حجر أمه في قلة من العيش وضيق حال وكان في صباه يجالس

عم النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لان عبد مناف له ولدان المطلب وهاشم الاول في نسب الشافعي والثاني في نسب النبي صلى الله عليه وسلم لانه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فيكون المطلب الذي في نسب الشافعي عم النبي صلى الله عليه وسلم لانه أخو جده بواسطة فيكون الامام الشافعي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم لانه من سلسلة المطلب المذكور ويكون هاشم الذي في نسب الشافعي غير هاشم الذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وهاشم الذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم عم هاشم الذي في نسب الامام لان الذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم أخو المطلب أبي هاشم الذي في نسب الشافعي والمطلب

الذي في نسب الشافعي عم عبد المطلب الذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهذا نسب الخ) وهذا من جهة العلماء أبيه وأما من جهة أمه فهي فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب فتكون من قريش وقيل ليست من قريش بل من الازد وأما زوجته فهي حبيدة بنت نافع بن عتبة بن عمرو بن عثمان ورزق منها ثلاثه فاطمة وزينب وعبد الله سرية رزق منها بوله (قوله كان عليه) التردد والشك بالنظر الى النور الحسي والافعليه نور معنوي وقوله من شمس الضحى بيان لنور مقدم وقوله ومن فلق بيان لعمود مقدم عليه والافلق الصبح والاضافة لما بعده بيانية ومعنى هذا الشطر قريب من معنى الشطر قبله (قوله يوم بدر) أي في السنة الثانية من الهجرة وقوله فأمر في جملة من أمر أي وكافوا سبعين (قوله وعبد مناف) مبتدأ وابن قصي خبر وابن كلاب مجرا ابن بدل أو عطف بيان من قصي وكل لفظ ابن بعده فهو مجرور من غير تنوين فيما قبل لفظ الابن (قوله وهن ابن عباس) دليل لقوله وليس فيما بعده الى آدم (قوله وثقة على مسلم) أي أخذ انواع العلوم عنه وهو مسلم بن خالد وليس هو مسلما صاحب الحديث (قوله من باب أسماء الاضداد) أي فهو مجاز مرسل (قوله وأذن له في الاقتناء) انظروا انه بالبناء للفاعل ويكون راجعا لمسلم ويصح بالبناء للمفعول أهم من أن يكون الاذن له مسلما وهو مكة أو مالكا بعد أن رحل اليه في المدينة في سنة خمسة عشر فلما رآه ما رآه اذن له في الاقتناء أيضا فقد أذن له من مفتي مكة وهو شيخه ومن مفتي المدينة وهو شيخه أيضا (قوله مع انه) متعلق بقوله وحفظ القرآن وما بعده

والقصد بذلك التعميم لأن من كان ينبغي غالباً لا يكون كذلك (قوله كتابه القديم) وهو المسمى باللام (قوله وهو قطب الوجود) أما حال من فاعل انتقل أو مستأنف (قوله عالم قريش) الإضافة على معنى من ويكون ذلك مراد به الشافعي ويكون ذلك اخباراً بالغيب لأن الشافعي لم يكن موجوداً اذذاك ويصح أن يكون ذلك في حق ابن عباس لأنه الذي كان موجوداً اذذاك (قوله أمت مطامعي) أي تركتها وفي الكلام مجاز شبهة المطامع بالناس منصف بالردائل يجامع الظم وطوينا المسمى المشبه به ورضنا إليه شيء من لوازمه وهو الموت على طريق الاستعارة بالكناية وأمت تخييل (قوله نهون) الجملة خبران ومصدرية ظرفية متعلقة بنهون (قوله وأحييت القنوع الخ) هو بضم القاف مصدر بمعنى القناعة والمعنى أن القناعة كانت عذمت وفنت من الخلق فلما وجدت انصفت بها فاحييتها وفي الكلام مجاز شبهة القناعة بالناس منصف بالفضائل يجامع المدح في كل وطوينا ورضنا إليه شيء من لوازمه وهو الاحياء استعارة بالكناية وتخييل (قوله وكان ميتاً) ذكر باعتبار كونه وصفاً (قوله ففى احيائه) متعلق بمصون مقدم ومصون خبر عرضي والتقدير فعرضي مصون من الظم بسبب احيائه لهذا الوصف وهذا التقدير بناء على أن القنوع بالضم مصدر وقع كرضي بالكسر بمعنى رضى فان كان القنوع بالضم مصدر القنع بمعنى سأل فلا يكون في احيائه مدح إلا أن يقال هو ١١ مستعمل في القناعة مجازاً من باب

أسماء الاضداد ويصح أن يجعل من باب الاستعارة بأن شبهه القناعة التي هي مصدر رقع بالكسر بمعنى رضى بالقنوع الذي هو مصدر رقع بالفتح بمعنى سأل يجامع أن كلا سبب لشيء فالاول سبب للمدح والثاني سبب للظم واستعملنا الثاني للادول استعارة أصلية والمراد بالاحياء الاظهار فقيه استعارة تبعية (قوله ويكون ذلك المختصر الخ) هو حل معنى لاجل اعراب ولو قال كما قال غيره كأننا ذلك المختصر لكان موافقاً (قوله في غاية الخ) نعم ثالث واعلم أن كلام المتن يحتمل معنيين الاول أن تكون الغاية والنهاية متصدين وكذا الاختصار والايجاز وتكون اضافة الغاية والنهاية لما بعدهما اضافة بيانية

العلماء يكتب ما يستفيدون في العظام ونحوها حتى ملائمتها خبايا ثم رحل الى مالك بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة فأقام بها سنتين فاجتمع عليه علماء وهاور جمع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها الى مذهبه وصنف بها كتابه القديم ثم عاد الى مكة فأقام بها مدة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فأقام بها شهراً ثم خرج الى مصر ولم يزل بها ناشر العلم ملازماً للاشتغال بجماعته العتيق الى أن أصابته ضربة شديدة فمرض بسببها أياماً على ما قبل ثم انتقل الى رجة الله تعالى وهو قطب الوجود يوم الجمعة سابع رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه وانشروا علمه في جميع الآفاق وتقدم على الأئمة في الخلاف والوفاء وعليه حل الحديث المشهور عالم قريش علا طبايق الارض علماء من كلامه رضى الله تعالى عنه
أمت مطامعي فأرحت نفسي * فان النفس ما طمعت نهون
وأحييت القنوع وكان ميتاً * في احيائه عرضي مصنون
اذا طمع يحول بقلب عبيد * علمه مهانة وعلا نهون
وله أيضاً رضى الله تعالى عنه

ما حل جلدك مثل ظفرك * فتول أنت جميع أمرك
واذا قصصدت حاجة * فاقصد ليعترف بقدرك

وقد أفرد بعض أصحابه في فضله وكرمه ونسبه واشعاره كتباً مشهورة وفيما ذكرته من كلفة الاول الالباب ولولا خوف الملل اشغنت كتابي هذا منها بأبواب وذكر في شرح المنهاج وغيره ما فيه الكفاية ويكون ذلك المختصر (في غاية الاختصار) أي بالنسبة الى أطول منه وغاية الشيء معناها ترتب الاثر على ذلك الشيء كما تقول غاية البيع الصحيح حل الانتفاع بالمبيع وغاية الصلة الصحيحة

و يكون التقدير مختصر قليل الالفاظ ما أمكن وهذا المعنى لم يجر الشارح عليه ولكن على ذلك المعنى لم يتعرض فيه لمعنى الفاء في شبه أن تكون زائدة ويمكن أن يقدر في المعنى المذكور تقدير يظهر فيه معنى لها بان يقال أن أعمل مختصراً مظهر في جملة الكتب الموصوفة بكونها قليلة الالفاظ بأن يعدوا أحد المعنيين الثاني أن تكون الالفاظ الاربعة متغايرة والاضافة حقيقية وحينئذ يقرر معنيين الاول أن معنى الغاية آخر المراتب والاختصار معناه الحذف من عرض الكلام فيفضل معنى المتن الى قولنا مختصراً كأننا في آخر مراتب حذف العرض من الكلام فورد عليه سؤال وهو أنه ليس في آخر المراتب بل هناك ما هو أقل منه كمختصر النورى لهذا المتن مثلاً فأجاب الشارح عنه بقوله بالنسبة الى أطول منه وما فوقه فلا ينافي ما ذكره واعتراض المحشى على جواب الشارح بأنه لا حاجة اليه لأن كلام المتن محمول على المبالغة فلا ينافي ان هناك ما هو أقل فلا يرد السؤال والمعنى الثاني أن الغاية معناها ترتب الاثر على ذلك الشيء والاختصار معناه المتقدم فيفضل معنى المتن الى قولنا مختصراً كأننا في ترتب الاثر على الاختصار وهذا المعنى غير ظاهر فنفسي الغاية بما ذكره صحيح بالنسبة لما ذكره من المثالبين ولا يظهر عليه كلام المتن إلا أن يصحح ذلك بان تجعل الفاء بمعنى الباء ويقدر لها عامل متعلق بمختصر يناسبها والتقدير مختصراً موصوفاً بالآثار المترتبة على الاختصار ويراد بذلك الاثر قرب دوسه وسهولة حفظه فكانه قال مختصراً موصوفاً بقرب دوسه وسهولة حفظه فاعتراض بان هذا المعنى سبأ في المتن ويوجب بان الخطب محل أطنا ب (قوله ترتب الاثر) من اضافة الصفة للموصوف

(قوله وفي نهاية) أي أقصى وأبعد وأخر مراتب حذف طول الكلام (قوله وظاهر كلامه الخ) ووجهه أن العطف يقتضي التغير (قوله لفظي الاختصار) الأولى معني الخ لان تغير اللفظ لا شذبه (قوله فالاختصار) بيان لوجه المغايرة (قوله حذف عرض الكلام) أي تكرره مرة بعد أخرى والمراد الاتيان به سالما من التكرار من أول الامر لا حذفه بعد وجوده وكذا يقال فيما بعده (قوله وقد علم الخ) هذه العبارة لا تتم الا لو ذكر معنى النهاية الشارح (قوله يقرب) نعت خامس (قوله أي المبتدى) بالهمز وتركه (قوله درسه) أي قراءته وتفهم معناه من الغير (قوله أي بسبب اختصاره) هذا لا يصلح سببا للقرب لان الاختصار سبب في بعد الفهم وعسره فكان الأولى حذفه الا أن يجاب بان اختصار هذا المتن سبب للقرب على خلاف الغالب من الاختصار (قوله تنبيه الخ) اطلاق التنبيه على ذلك فيه مساححة لان ضابطه عنوان البحث اللاحق تفصيلا بحيث يعلم من الكلام السابق اجالا والفتح وعدمه لم يتقدم له ذكر أصلا فالجواب ان المراد بالتنبيه المعنى اللغوي أي ١٣ الإيقاظ (قوله فأجبت) معطوف على سألني وفيه إشارة الى فورية الجواب على عادة

الكرام (قوله أي مریدا) الأولى سائلا مبتملا (قوله للثواب) أي من أصله أو استمراره وهو ظاهر الحديث فان هذا من افراد الحديث الا أن (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) تعليل لقوله على تصنيف هذا المختصر كانه قال وانما طلبت الجزاء على التصنيف لقوله الخ (قوله أي ملتجئا) بالهمزة فسرته بذلك لاجل تعديه بالي والافعهاء سائلا مبتملا (قوله في الامانة) هذا محل زائد على معنى المتن لان معناه ملتجئا الى الله ان يقدرني على الصواب الذي هو موافقة مذهب الامام الشافعي (قوله بمحصل التوفيق) الباء بمعنى مع أو لاسببية متعلقة بالاعانة (قوله الذي هو خلق قدرة) هذا معنى التوفيق في حد ذاته أما الذي في المتن فعناه مطلق القدرة (قوله بان يقدرني الله على اتمامه الخ) هذا أيضا زائد على معنى المتن لان المتن لم يذكر الاتمام والابتداء (قوله فانه) تعليل لقوله طالبا وراغبيا زيادة

اجزاؤها (و) في (نهاية الإيجاز) بمثابة تحنية بعد الهمزة أي القصص وظاهر كلامه تغير لفظي الاختصار والإيجاز والغاية والنهاية وهو كذلك فالاختصار حذف عرض الكلام والإيجاز حذف طوله كما قاله ابن الملقن في اشارته عن بعضهم وقد علم مما تقرر والفرق بين الغاية والنهاية (يقرب) أي يسهل لوضوح عبارته (على المتعلم) أي المبتدى في التعلم شيئا فشيئا (درسه) أي بسبب اختصاره وعذوبة الفاظه (وبسهل) أي بتيسر (على المبتدى) أي في طلب الفقه (حفظه) عن ظهر قلب لما مر من التلخيص ان الكلام مختصر ليحفظ (تنبيه) حرف المضارعة في الفعلين مفتوح (و) سألني أيضا بعض الاصدقاء (ان أكثر فيه من التقبيحات) لما يحتاج الى نفسه من الاحكام الفقهية الا تنبيه كافي للمياه وغيرها مما ستعرفه (و) من (حصص) أي ضبط (المحصل) الواجبة والمندوبة (فأجبت) أي السائل (الى ذلك) أي الى تصنيف مختصر بالكيفية المطلوبة وقوله (طالبا) حال من ضمير الفاعل أي مریدا (للثواب) أي الجزاء من الله سبحانه وتعالى على تصنيف هذا المختصر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه وقوله (راغبيا) حال أيضا مما ذكر أي ملتجئا (الى الله) سبحانه و (تعالى في) الامانة من فضله على بمحصل (التوفيق) الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد (للصواب) الذي هو ضد الخطأ بان يقدرني الله على اتمامه كما أقدرني على ابتداءه فانه كريم جواد لا يرد من سألته واعده عليه (انه) سبحانه وتعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر والقدرة صفة تؤثر في الشيء عند تعلقها به وهي احدى الصفات الثمانية القديمة الثابتة عند أهل السنة التي هي صفات الذات القديم المقدس (و) هو سبحانه وتعالى (بعياده) جمع عبد وهو كما قال في المحكم الانسان حرا كان أو رقبا فقد دعى صلى الله عليه وسلم بذلك في أشرف المواطن كالجسد لله الذي أنزل على عبده الكتاب سبحانه الذي أسرى بعبده ليلا وقال أبو علي الدقاق ليس للمؤمن صفة أنهم ولا أشرف من العبودية كما قال القائل

لا تدعني الا يساعدها * فانه أشرف أمهائي

وقوله (لطيف) من أسمائه تعالى بالاجماع واللطف الرأفة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والعصمة بان يخلق قدرة الطاعة في العبد (فائدة) قال السهيلي لما جاء البشير الى يعقوب عليه الصلاة والسلام أعطاه في البشارة كلمات كان يرويه عن أبيه عن جده

عن تعليل المتن لقوله انه على ما يشاء الخ (قوله انه) بالكسر أو بالفتح وعلى كل هو للتعليل وأخبر عن أن ثلاثة عليهم أخبار وقوله قد ير لطيف خبير وذكر متعلق قد ير قبله ومتعلق لطيف قبله وحذف متعلق خبير اكتفاء وليس من باب التنازع لتأخر العاملين أعني لطيف وخبير (قوله أي يريد) فيه إشارة الى أن الارادة والمشيئة معناه واحد وان العائد محذوف أي يشاؤه (قوله أي قادر) أشار الى أن فاعل ولا يصح معنى مفعول وكذا كل اسم على هذا الوزن فقوله فاعل يصح بمعنى فاعل وبمعنى مفعول في حق المطلق فقط (قوله وهو سبحانه وتعالى) يقتضي أن لطيف خبير لم يتد محذوف مع أنه خبران ويجاب بأنه حل معنى لاجل اعراب (قوله فقد دعى الخ) تعليل للتعميم قبله ولو أخره عن كلام أبي علي الدقاق لكان أولى (قوله لا تدعني الخ) ان كان خطا بالمفرد فهو مجزوم محذوف الوار والنون للوقاية وان كان خطا بالجماعة بدليل البيت قبله فكان حقه لا تدعوني بشيئ الوار ويكون الجازم حذف نون الرفع فقط فما وجه حذف الوار أيضا على هذا الاحتمال ويجاب بأن الوار حذف لضرورة النظم والنون حذف للجازم (قوله وهو من الله التوفيق

(قوله والخلوص) عطف تفسير أو عام على خاص (قوله يقال طهر بالماء الخ) الأول الحسية والثاني للمعنوية فهو أفصح وأشهر من تب (قوله وأما في الشرع الخ) عبر في هذا المعنى بالشرع وفي الكتاب بالاصطلاح للإشارة إلى أن معنى الطهارة المذكورة مأخوذة من الشرع ومعنى الكتاب المذكور مجرد اصطلاح (قوله والتجسس) الواو بمعنى أو (قوله فيدخل) تفريع على قوله أحسن أي إنما كان أحسن من التعريف الثاني لأنه عام يشمل غسل الذميمة والمجنونة وغيره بخلاف الثاني فإنه لا يشمل ذلك ووجه الحسن أيضا أن الأول تعريف بالوصف وهي حقيقة فيه والثاني تعريف لها باعتبار الفعل وهي فيه مجاز (قوله الذميمة) الأولى الكافرة لا تشمل الحربية والذميمة (قوله وكذا القول الخ) أي دخولا واعتراضا لقوله فإنه أزال المنع توجيها للدخول وقوله ولم يزل به حدث توجيها للاعتراض (قوله وقبل هي فعل الخ) كل من التعريفين خاص بفرض الطهارة فالأولى تعريفها بما قاله الزركشي وهو ما ترتب عليه إباحة ولو من بعض الوجوه أو ثواب مجرد فيشمل طهارة الفرض والتفيل (قوله ١٤) ونقسم (لو صرح بالطهارة لمكان أولى ليفيد أن المقسم لتلك الطهارة أهم من أن تكون بالماء أو تكون طهارة معنوية

وحدق لفظ الطهارة يقتضي أن يرجع الضمير لطهارة الماء (قوله كتجديد الوضوء) من إضافة الصفة للموصول وقوله كافي ولو غ الكلب على تقدير أي كالتطهر من ولو غ الكلب (قوله كالحسد) أي التزهد عنه (قوله وأسبابها) أي الأمور التي نشأت عنها وتولد منها (قوله ويجوز) أن كان بمعنى يصح ورواه عن عدم صحة الطهارة بالتجسس والمستعمل والجواب أنه يجوز أي بالنظر لذات المياه قبل عروض هذه الأوصاف أو أن كان يجوز بمعنى يحل ورواه عن صحة التطهير بالمسبل والمغسوب والجواب ما تقدم (قوله التطهير) يصح إبقاؤه على معناه المصدرى أن فسر الجواز بالحل فإن فسر الجواز بالصفة أو بحد التطهير المعنى الحاصل بالمصدر لأنه الذي يتصف بالصفة دون المعنى المصدرى (قوله بطلق) أي أعم من الأصغر والأوسط والأكبر (قوله يقوم بالأعضاء) أي تنصف به والمراد

اختصارا للطهارة لغة النظافة والخلوص من الأدناس حسية كانت كالانجاس أو معنوية كالعيب يقال طهر بالماء وهم قوم يتطهرون أي يتزهون عن العيب وأما في الشرع فاختلاف في تفصيلها وأحسن ما قيل فيه أنه ارتفاع المنع المترتب على الحدث والتجسس فيدخل فيه غسل الذميمة والمجنونة لاجتماعهما للمسلم فإن الامتناع من الوطء قد زال وقد يقال أنه ليس شرعا لأنه لم يرفع حدثا ولم يزل نجسا وكذا القول في غسل الميت المسلم فإنه أزال المنع من الصلاة عليه ولم يزل به حدث ولا تجسس بل هو تكريم للميت وقيل هي فعل ما تستباح به الصلاة وتنقسم إلى واجب كالطهارة عن الحدث ومسحب كتجديد الوضوء والغسل المستنونه ثم الواجب ينقسم إلى بدني وقلي فالقلي كالحسد والحب والكبر والرياء قال الغزالي معرفة حدودها وأسبابها وطبها وعلاجها فرض عين يجب تعلمه والبدني إما بالماء أو بالتراب أو بهما كافي ولو غ الكلب أو بغيرهما كالخريف في الدباغ أو بنفسه كالتفلاب الخرج لا وقوله (المياه) جمع ماء والماء ممدود على الأفصح وأصله موه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم أبدلت الهاء همزة ومن عجيب لطف الله تعالى أنه أكثر منه ولم يحوج فيه إلى كثير معالجة لعموم الحاجة إليه (التي يجوز التطهير بها) أي بكل واحد منها من الحدث والخبث والحدث في اللغة الشيء الحادث وفي الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وهي الأسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول لأنه الذي لا يرفع به إلا الماء بخلاف المنع لأنه لا مخرج له إلا ما لا اعتباري فهو غيره لأن المنع هو الحرمة وهي ترتفع ارتفاعا مقيدا بنحو التيمم بخلاف الأول ولا فرق في الحدث بين الأصغر وهو ما تنقض الوضوء والمتوسط وهو ما أوجب الغسل من جبا أو أزال والا أكبر وهو ما أوجب من حيض أو نفاس والخبث في اللغة ما يستفذر وفي الشرع مستفذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج ولا فرق فيه بين الخفيف كقبول صبي لم يطعم غير ابن والمتوسط كقبول غيره من غير نحو الكلب والمغلظ كقبول نحو الكلب وانما تميز بين الماء في رفع الحدث لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا الرمالا للوجوب فلورفع غير الماء أوجب التيمم عند فقد الماء ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على اشتراطه في الحدث وفي إزالة الخبث لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء والذنوب الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب كما هو فلو كفي غيره لما وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الإمام تعبدي وعند

بها أعضاء الأصغر في الوضوء وجميع البدن في الأوسط والأكبر (قوله حيث لا مخرج) حيثية تقيد (قوله ينتهي بها غيره الطهر) أي دوامه واستمراره (قوله على ذلك) أي الأسباب بواسطة الأمر الاعتباري أو الأمر الاعتباري من غير واسطة (قوله والمراد هنا) احتراز عن فواضع الوضوء فإن المواد الثاني وقوله والمراد الأول وكذا يصح إرادة الثالث وهو المنع لأن كلا منهما يرتفع بالماء ارتفاعا تاما لكن بالنسبة للسليم وأما دائم الحدث فلا يرتفع الأول في حقه بالماء لأن طهره ضعيف وانما يرتفع في حقه المنع وفعلا خاصا وكذا الطهارة بالتراب فإنها يرتفع بها المنع دون الأمر الاعتباري لضعف التراب (قوله بنحو التيمم) كوضوء دائم الحدث فإن حكمه حكم التيمم (قوله ولا فرق في الحدث بين الأصغر الخ) تهيتها بذلك باعتبار ما يحرم بها فإنه يحرم بالأصغر ثلاثة وبالأوسط خمسة وبالأكبر ثمانية وبعضهم جعل القسمة ثمانية أصغر وغيره (قوله كقبول صبي) المكاف استقصائية والمكاف فيما بعد هاتئذلية (قوله وانما تميز بين الماء)

هذا لم يتقدم له ذكر فكان الاولى ولا يصح التطهير بغير الماء ويقول بعدها وانما عين الماء (قوله تنبيه الخ) هذا المناسب ذكره بعد كلام المتن لانه متعلق به وأما ما ذكره الشارح من قوله والحديث كذا وكذا الخ كله كلام ذكر لا يستطردد ماء الى ذلك ذكر الحديث والحديث عند قوله أي بكل واحد منها عن الحديث والحديث (قوله سبع) الاولى سبعة لان المعدود مذكر وقوله مياه تو كيد لانه معلوم من صدر كلامه والمراد سبع مياه أي مشهورة عامة الوجود (قوله ماء السماء) من اضافة الحال ١٥ للمحل أو بيانية أن أريد بالسماء

المطر على حد قوله * إذا نزل السماء بارض قوم * وعينه الخ (قوله المالح) بالرفع صفة للماء وبالجر صفة بصر بمعنى الماء فاضافة ماء اليه من اضافة الحال للمحل ان أريد بالجر المكان أو بيانية ولا شك أنهم من اضافة الماعام للخاص لان البحر هو الماء الكثير ان أريد به الماء (قوله اعترض بعضهم) هو القراء أو غيره (قوله على الشافعي) وقبل على المزني (قوله العذب) بالرفع صفة للماء لا بالجر صفة لنهر لانه المكان (قوله لماسئل الخ) وانما سئل عنها لانهم كانوا يلقون فيها خرق الحبض والنفاث (قوله لان أباذر الخ) وانما صرح الاستدلال بفعل العجاني لانه لم يفعل باجتهاده بل بتوقيف وتعليم من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أو الحيوانية) أي صورة والافهرو جاد يسمى دود الماء ويسمى الزلال فان تحقق أنه حيوان كان مافي باطنه نجسا لانه في (قوله ماء الثلج) الاضافة على معنى من أي النائي والحاصل منهما بعد سيلانها (قوله لانها ينزلان الخ) اشارة الى جوابين عن سؤال وارد على المتن حاصله لم ذكرتهما وجعلتهما قسمين مع أنهما داخلان في ماء السماء وحاصل الجواب الاول أنه انما ذكرهما باعتبار ما عرض لهما من الصفة وهو

غيره معقول المعنى لما فيه من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره (تنبيه) يجوز اذا أضيف الى العقود كان بمعنى العضة واذا أضيف الى الأفعال كان بمعنى الحل وهو هنا بمعنى الامرين لان من أمر غير الماء على أعضاء الطهارة بنية الوضوء أو الغسل لا يجوز ويحرم لانه تقرب بما ليس موضوعا للتقرب فعصى لتلاعبه (سبع مياه) بتقديم السين على الموحدة أحدها (ماء السماء) لقوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب أبا المصنف رحمه الله بها لشرفها على الأرض كما هو الاصح في المجموع وهل المراد بالسماء في الآية الجرم المعهود أو السحاب قولان حكاهما النووي في دقائق الروضة ولا مانع من أن ينزل من كل منهما (و) ثانيها (ماء البحر) أي المالح لحديث هو الطهور وماؤه الحل مبته صفة الترمذي ومعه بحر العمق وانساعه (تنبيه) حيث أطلق البحر والمراد به المالح غالباً يقل في العذب كما قاله في المحكم (قاعدة) اعترض بعضهم على الشافعي في قوله كل ماء من بحر عذب أو مالح فالتطهير به جائز بأنه لن وانما يصح من بحر ملح وهو مخطن في ذلك قال الشاعر
فلو تفلت في البحر والبحر مالح * لاصبح ماء البحر من ريقها عذبا
ولكن فهمه السقيم أداه الى ذلك قال الشاعر

وكم من عائب قولنا صحيا * وآفته من الفهم السقيم

(و) ثالثها (ماء النهر) العذب وهو بفتح الهاء وسكونها كالنيل والفرات ونحوهما بالاجماع (و) رابعها (ماء البئر) لقوله صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجمه شيء لماسئل عن بئر بضاعة بالضم لانه تؤضأ منها ومن بئر رومة (تنبيه) شمل اطلاقه البئر بئر زمزم لانه صلى الله عليه وسلم تؤضأ منها وفي المجموع حكاية الاجماع على صحة الطهارة به وأنه لا ينبغي ازالة النجاسة به سيما في الاستنجاء لما قيل انه يورث البواسير وذكره ابن الملقن في شرح البخاري وهل ازالة النجاسة به حرام أو مكروه أو خلاف الاولى أو جبه حكاهما الدميري والطيب الناصري من غير ترجيح تبعاً للاذعي والمعتمد الكراية لان أبا ذر رضي الله تعالى عنه أزال به الدم الذي أدمته قريش حين رجوه كما هو في صحيح مسلم وغسلت أسماء بنت أبي بكر ولها عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم حين قتل وتقطعت أوصاله بما زفرم بمضمر من العجوبة وغيرهم ولم ينكر ذلك عليها أحد منهم (و) خامسها (ماء العين) الارضية كالنابضة من الأرض أو الجبل أو الحيوانية كالنابضة من الزلال وهو شيء يعتقد من الماء على صورة الحيوان أو الانسانية كالنابضة من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم من ذاتها على خلاف فيه وهو أفضل المياه مطلقاً (و) سادسها (ماء الثلج) بالمثلثة (و) سابعها (ماء البرد) بفتح الراء لانها ينزلان من السماء ثم يعرض لهما الجو في الهواء كما يعرض لهما على وجه الأرض قاله ابن الرقعة في الكفاية فلا يردان على المصنف وكذا لا يرد عليه أبصار شمع بخار الماء المغلي لانه ماء حقيقة وينقص من الماء بقدره وهذا هو المعتمد كما صححه النووي في مجموع وغيره وان قال الرازي نازع فيه عامة الأصحاب وقالوا يسهونه بخار

الجود في الهواء فغابراماء السماء السائل حين نزل على الأرض مجردا عن صفتهما ولكن هذا يقتضي اتحادهما ويحاج بأن الفرق كبير قطع الثلج وصغر حبات البرد وحاصل الجواب الثاني الذي قاله ابن الرقعة أنه انما ذكرهما باعتبار ما عرض لهما من الجوود بعد نزولهما على الأرض ويرد عليه أنه يقتضي اتحادهما ويحاج بأن الثلج يستمر على جووده والبرد ينما بعد ذلك (قوله فلا يردان) أي لا يرد عليه الاعتراض بذكرهما (قوله وكذا لا يرد) أي لا يرد عليه الاعتراض بعدم ذكره (قوله لانه ماء حقيقة) أي فهو داخل في جنس الماء الذي رشح منه (قوله وان قال الرازي) غاية في قوله لانه ماء حقيقة ويحل الخلاف في التسمية أما التطهير به فاجاز اتفاق

(قوله ولا ماء الزرع) أي لا رد عليه الاعتراض بعدم ذكره وجوابه قوله لانه لا يخرج من أحد المياه وذلك الاحد هو ماء السماء وقوله ان قلنا بطهوريته مقابلة له نجس لانه نفس دابة أي ريقها فهو كالقيء (قوله ثم المياه الخ) لما فرغ من تقسيمها باعتبار محلها شرع بتكليم على تقسيمها باعتبار وصفها وقوله المذكور يقتضي ان تقسيمها بوصفها المتقدم وهو جواز التطهير بها فيقتضي ان الاربعة يجوز التطهير بها مع انها اقسم بان اعتبار الطهارة وعدمها والمراد ان المياه بقطع النظر عن وصفها فيكون في الكلام تجريد المراد ان كل واحد من المياه المذكورة اربعة فالتقسيم للمفرد لا للجمع وقوله المذكور أي في العدد (قوله على اربعة الخ) على اما زائدة أو بمعنى أي أي منقسمة إلى ولو حذفها كان أولى (قوله يقع عليه) أي يطلق عليه عند أهل اللسان أي اللغة والعرف أي حلة الشرع (قوله اسم ماء) الاضافة بيانية (قوله لا قيد) أي لا قيد أصلاً أوله قيد منفك فهذان أفراد المطلق (قوله باضافة) متعلق بمحذوف صفة لقيد بيان لأفواحه الثلاثة (قوله اذارات) أي علمت فيشمل الأعمى (قوله ولا يحتاج لتقييد القيد) أي إلى التصريح وان كان المعنى على ذكره ووجه ذلك أنه عند ذكر لفظ لازم يكون الكلام صادقا بصورين بان لم يكن قيداً أصلاً أو كان ولكنه كان غير لازم وهاتان صورتان يصدق بهما الكلام ١٦ عند عدم ذكر لفظ لازم وتقدم بيانه أما مشهولة للادنى منها فظاهراً وأما مشهولة

أورثها لاء على الإطلاق ولا ماء الزرع ان قلنا بطهوريته وهو المعتقد لانه لا يخرج عن أحد المياه المذكورة (ثم المياه) المذكورة (على اربعة أقسام) أحدها ماء (ظاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد باضافة كما ورد أو بصفة كما دافق أو بالام عهد كقوله صلى الله عليه وسلم نعم اذارات الماء يعني المي قال الولي العراقي ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لان القيد الذي ليس لازم كما البتر مثلاً ينطلق اسم الماء عليه بدونه فلا حاجة للاحتراز عنه وانما يحتاج إلى القيد في جانب الأبيات كقولنا غير المطلق هو المقيد بقيد لازم اه ((تنبيه)) تعريف المطلق بما ذكره هو ما جرى عليه في المنهاج وأورد عليه المتغير كثيراً بما لا يؤثر فيه كطين وطحلب وما في مقفه ومجره فانه مطلق مع انه لم يعر عما ذكره وأجيب بمنع انه مطلق وانما أعطى حكمه في جواز التطهير به للضرورة فهو مستثنى من غير المطلق على أن الرافعي قال أهل اللسان والعرف لا يمتنعون من ايقاع اسم الماء المطلق عليه وعليه لا يراد ولا يراد الماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة ولم تغيره ولا الماء المستعمل لانه غير مطلق (و) ثانيها ماء (ظاهر) في نفسه (مطهر) لغيره إلا أنه (مكروه) استعماله شريطة تنزيهه في الطهارة (وهو الماء المشمس) أي المشمس لما روى الشافعي رضي الله تعالى عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انه يورث البرص لكن بشرط الاول أن يكون يلا دخارة أي وتنقله الشمس عن حاله إلى حالة أخرى كما نقله في البحر عن الأصحاب والشافعي أن يكون في آنية منطبعة غير النقدين وهي كل ما طرق نحو الحديد والحامس والثالث أن يستعمل في حال حرارته في البدن لان الشمس يحدتها انفصل منه زهومة تعلو الماء فاذا لاقت البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه فيحبس الدم فيحصل البرص ويؤخذ من هذا ان استعماله في البدن لغير الطهارة كشرب كالطهارة بخلاف ما اذا استعمل في

للثانية مع ان له قيداً وان كان منفكاً فقال في توجيهه الشارح لان ذا القيد المنفك ينطلق اسم الماء عليه بدون القيد فظهر دخوله في تعريف المطلق عند عدم ذكر لفظ لازم كما هو داخل عند ذكره فذلك قال ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لما علمت ان ذكره وعدمه سواء في شمول الكلام للصورتين (قوله عنه) أي عن خروجه من تعريف المطلق (قوله الأبيات) المراد الأبيات للقيد أي بان لم يدخل عليه لفظ النفي ومقابله النفي ومعناه النفي للقيد أي بان دخل عليه حرف النفي وهو لا (قوله لازم) أي باقسامه الثلاثة في الشارح (قوله عما ذكر) أي بقوله ما يقع عليه الخ (قوله عما ذكر) أي

عن القيد اللازم بل يقال له ماء متغير (قوله في جواز التطهير به) وهذا بافتراق وانما الخلاف في كونه مطلقاً أو غير مطلق (قوله غير على ان) متعلق بمحذوف أي ونجس من الجواب على وجه آخر غير الاول (قوله فعليه لا يراد) أي الجواب الثاني وهو الظاهر ويصح رجوعه للجوابين (قوله ولا يراد) كان حقه التفرع لانه مفرع على الجواب الثاني فالحاصل الاعتراض بان التعريف غير جامع وغير مانع (قوله ثم ما) للرد على من قال ان الكراهة طيبة فقط والفرق بينهما ما الثواب وعدمه فاذا ترك المكروه شرعاً فرض امتثال الشرع يثاب وتارك الكراهة الطيبة لا يثاب وما في المحشى فيه نظر (قوله تنزيهاً) أي كراهة تنزيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فهو مفعول مطلق وفي ذلك رد على من قال ان الكراهة لا تحريم والفرق بينهما ان كراهة التحريم ينهي جازم غير نص وكراهة التنزيه ينهي غير جازم والفرق بين كراهة التحريم والحرام ان الحرام ما كان ينهي جازم نص لا يقبل التأويل بخلاف كراهة التحريم (قوله وهو الماء الخ) حصر المكروه في الماء ليس قيداً بل المانع اذا شئت بالشرط كذلك واقتصر على الشمس لاجل المبتدئ فليس غرضه المحصر (قوله لما روى الشافعي) لعل الشافعي اطاع على ان صرحه بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وتنقله الخ) ضابط التفضل ان تفصل منه زهومة تعلو الماء وليس هذا شرطاً بل هو أصل المسئلة (قوله في البدن) كان الاولى أن يقول والرابع أن يستعمل في البدن ويشير به إلى شرط آخر (قوله لان الشمس يحدتها) هو علة للمتن فكان الاولى ذكره عقب قوله لما روى الشافعي

وبعطفه بالواو فيكون علة ثابتة (قوله وبخلاف المسخن بالنار) محترز للمشتمس في المتن (قوله وأما المطبوخ) مقابل المحذوف تقديره ما تقدم
اذالم يطبخ فان طبع به الخ (قوله فان كان مائعا كره) أي بشرط ثلاثة أن يكون مائعا والثاني أن يستعمله حال حرارته والثالث أن يكون
طبيع قبل برودة الماء المشمس (قوله ويكره في البرص) هو وما بعده الغرض منه التعميم في المتن (قوله عند ضيق الوقت) أي فان كان
الوقت واسعا كان استعماله مباحا وان ظن الضرر وحرم فتعز به حيثما أحكام أربعة الكراهة وهي الأصل والوجوب في الشرح
والحرمة والإباحة ولا يكون مندوبا وهذه الأحكام تجري في بقية الأقسام المذكورة الآية (قوله وماء البئر التي وضع فيها السحر)
وواضعه لمبيد بن الأعصم اليهودي وصورة السحر أنه صور النبي صلى الله عليه وسلم بشمع وقرأ فيها على خط من شعر وصار كلما يقرأ
بمقدعة وضم لذلك مشطا وأتى الثلاثة في البئر فآخبر الله جبريل فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخاء النبي صلى الله عليه وسلم

١٧

وسلم وأخرج السحر منها (قوله
ثمود) قبيلة ونبيهم صالح (قوله إلا
بئر الناقصة) سميت بذلك لان
الناقصة كانت تشرب يومئذهم
يشربون يوما (قوله وثانها الخ)
وهو قسمان مستعمل ومنع غير
وسبأني أن الرابع قسمان (قوله
عن حدث) لكن الأول أي
المستعمل في فرض الطهارة عن
حدث مستعمل دون غسل
الطهارة أما المستعمل في الجنابة
فمستعمل مطلقا سواء كان في
فرضها أو نفلها وهو المعفو عنها كما
سبأني (قوله لانه مستقدر) أي
فبكره شربه وقيل يحرم ومحل
كراهة شربه ما لم يكن بنية صادقة
بان كان من شخص معتقده فيه
لاجل التبرك (قوله فيما ذكر)
أي في صورة وضوئه بالنية
(قوله لان الرابطة) علة لقوله ولا
أزلا اعتقاد الشافعي هنا بخلاف
الاقتداء وقوله والرابطة هي نية
الاقتداء فلا يأتي بها الشافعي ولا
يقدّم عليها الا اذا علم أن صلاة
الحنفي صحيحة بخلاف ما اذا كانت
باطلة في اعتقاد الشافعي ليكون

وغير البدن كغسل ثوب لفقد العلة المذكورة وبخلاف المسخن بالنار المعتدل وان سخن بنجس ولو
بروث نحو كلب فلا يكره لعدم ثبوت النهي عنه ولذهاب الزهومة بقوة تأثيرها وبخلاف ما اذا
كان ببلاد باردة أو معتدلة وبخلاف المشمس في غير المنطبع كالخزف والحياض أو في منطبع نفد
لصفاء جوهره أو استعمال في البسطة بعد ان برد أو أما المطبوخ به فان كان مائعا كرهه والا فلا كقوله
الماوردي ويكره في البرص لزيادة الضرر وكذا في الميت لانه محترم وفي غير الآدمي من الحيوان
ان كان يدركه البرص كالخيل والتمائم يحرم المشمس كالسهم لان ضرره مظنون بخلاف السم ويجب
استعماله عند فقد غيره أي عند ضيق الوقت ويكره أيضا تنزيه أشديد الضوئية أو البرودة في
الطهارة لمنع الاسباغ وكذا مياه ديار ثمود وكل ماء مغضوب عليه كماء ديار قوم لوط وماء البئر التي
وضع فيها السحر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى مسح ماءها حتى صار كفناة الخناء
وما ديار بابل (و) ثاشها ماء (طاهر) في نفسه (غير مطهر) لغيره (وهو الماء) القليل (المستعمل)
في فرض الطهارة عن حدث كالغسل الأول أما كونه طاهرا فلان السلف الصالح كانوا لا يحتزرون
عميات طار عليهم منه في العميين انه صلى الله عليه وسلم عاد جبار في مرضه فتوضأ وصب عليه من
وضوئه وأما كونه غير مطهر لغيره فلان السلف الصالح كانوا قلة مباحهم لم يجمعوا المستعمل
للاستعمال ثانيا بل انتقلوا الى التيمم ولم يجمعوه للشرب لانه مستقدر (تنبيه) المراد بالفرض
ما لا بد منه أتم الشخص بتركه كمن في وضوئه بالنية أم لا كصبي اذا لم يجد ماء من وضوء ولا
أزلا اعتقاد الشافعي ان ماء الحنفى فيما ذكر لم يرفع حدثا بخلاف اقتدائه بحنفى من فرجه حيث
لا يصح اعتبارا باعتقاده لان الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارة (تنبيه) اختلاف في علة منع
استعمال الماء المستعمل فقبل وهو الأصح انه غير مطلق كما يحكمه النووي في تحقيقه وغيره وقبل
مطلق ولكن منع من استعماله تعسدا كما حرم به الرافعي وقال النووي في شرح التنبية انه الصحيح
عند الأكثرين وخرج بالمستعمل في فرض المستعمل في نفل الطهارة كالغسل المسنون والوضوء
المجدد فانه طهور على الجديد (تنبيه) من المستعمل ماء غسل يديل مسح من رأس أو خف وماء
غسل كافرة أهل طليها المسلم وأورد على ضابط المستعمل ماء غسل به الرجلان بعد مسح الخف
وماء غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غسل به الخبث المعفو عنه فانها لا ترفع مع انهم لم يستعمل
في فرض وأجيب عن الأول بمنع عدم رفعه لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئا وعن الثاني بانه استعمال في
فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من فريضته وعن الثالث بانه استعمال في فرض أصله (فائدة)

(٣ - خطيب ل) الحنفى من فرجه أرتى بخلاف عند الشافعي يبطل الصلاة أو علم منه الشافعي انه ترك نية الوضوء
(قوله في نفل الطهارة) أي عن الحدث فقط دون غسل نجاسة النقل (قوله وماء غسل كافرة) أي وتعبده بعد الاسلام (قوله على ضابط
المستعمل) أي على مفهوم ضابط المستعمل (قوله غسل به الوجه) وكذا بقية الأعضاء (قوله فانها لا ترفع) ممنوع في الأول من الثلاثة بل
يرفع مسلم في الأخيرين (قوله مع أنهم لم يستعمل في فرض) مسلم في الأول ممنوع في الأخيرين (قوله لان غسل الخ) علة لمنع عدم الرفع
(قوله وهو رفع الحدث) أي عن الوجه وبقية أعضاء الوضوء (قوله فائدة) هي مرتبطة بقول المتن وهو الماء المستعمل أشارهم الى ضابط
المستعمل وهو أن يفصل عن العضو الذي طهره فان لم يفصل فلا يكون مستعملا والحاصل أن شرط المستعمل أربعة الأول أن
يكون قبله والثاني أن يستعمل في فرض والثالث أن يفصل والرابع عدم نية الاعتراض ٣ ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا

(قوله مادام مترددا على العضو الخ) المراد ما يشمل عضو الجنب وعضو المحدث وفي الجنب لا فرق في العضو بين الواحد والمتعدد وأما المحدث فمحل جريان ذلك فيه إذا كان العضو منفردا كاليد الواحدة أما إذا كان متعددا كان غرض بكفيه بعد غسل الوجه وقصد بدفع حدثهما ارتفع حدثهما وصار الماء الذي فيهما مستعملا فلا يسأل عن غسل بقية واحدة من اليدين إذا علمت ذلك فقوله المحشي أن ذلك مفروض في الحدث الأصغر وفي العضو المنفرد فيه نظر (قوله للضرورة) المراد به ما مطلق الحاجة والغرض حتى لو كان على شط نهر كان الحكم كذلك وله الغسل بما في كفه بعد رفع حدثه ولو أمكن أخذ الماء من غير مشقة (قوله ولو نوى جنب الخ) ومثله المحدث حدثا أصغر وهذا الفرع من أفراد القاعدة المذكورة (قوله ولو نوى جنبان) أي ومثلهما المحدثان وهذا الفرع ليس من القاعدة وإنما ذكره تكميلا للأقسام (قوله أو مرتبا ولو قبل الخ) هذا من أفراد القاعدة (قوله ولو شكا الخ) راجع للادوي والثالثة (قوله أنهما يطهران) أي جميع بدنهما بالنظر لجوعه للادوي ومالاق الماء من بدنهما بالنظر لجوعه للثالثة (قوله والماء المترددا الخ) هذا ما تقدم بعينه أعاده نوطته لما بعده (قوله إن لم يتغير) راجع للماء المتنجس ويصح رجوعه لما قبله من الجنب والمحدث بان كان على بدن كل من الجنب والمحدث شيء طاهر كزعفران وماء ورد ومثني ١٨ مثلا (قوله فإن جرى الماء الخ) هذا محذور قوله مادام مترددا الخ (قوله وإن لم يكن الخ)

الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة إلى الاستعمال بالاتفاق للضرورة ولو نوى جنب رفع الجنب به ولو قبل تمام الانغماس في ماء قليل أجزأه الغسل به في ذلك الحدث وكذا في غيره ولو من غير جنبه كما هو مقتضى كلام الأئمة وصرح به القاضي وغيره ولو نوى جنبان معا بعد تمام الانغماس في ماء قليل طهرا أو مرتبا ولو قبل تمام الانغماس فالأول فقط أو نويهما في اثنا عشر رفع حدثهما عن باقيهما ولو شكا في المعية فالظاهر كما بحثه بعضهم أنهما يطهران لأننا لا نالنا لب الطهور ربة بالشك وسليم في حق أحدهما فقط ترجيح الأمر بجمع الماء المتردد على عضو المتوضئ وعلى بدن الجنب وعلى المتنجس أن لم يتغير طهروا فإن جرى الماء من عضو المتوضئ إلى عضو الآخر وان لم يكن من أعضاء الوضوء كان جاوز منكبه أو تقاطر من عضو ولو من عضو بدن الجنب صار مستعملا نعم ما يغلب فيه التقاذف كمن الكف إلى الساعد وعكسه لا يصير مستعملا للعدوان خرقه الهواء كما حرم به الرافعي ولو غرغ بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو حدث بعد غسل وجهه الغسلة الأولى على ما قاله الزركشي وغيره أو الغسلة الثلاث كما قاله ابن عبد السلام وهو الوجه أن لم يرد الاقتصار على أقل من ثلاث من ماء قليل ولم ينو الاغتراف بان نوى استعمالا أو اطلق صار مستعملا فلا يغسل بما في كفه باقية لا غير ما أجزأه أما إذا نوى الاغتراف بان قصد نقل الماء من الأناة والغسل به خارجه لم يصير مستعملا (و) مثل الماء المستعمل الماء (المتغير) طهره أو لونه أو ريحه (بما) أي بشيء (خالطه من) الأعيان (الطاهرات) التي لا يمكن فصلها المستغنى عنها كسكن وزعفران وماء شجر ومثني وملح جبلي تغير يمنع اطلاق اسم الماء عليه سواء كان الماء قليلا أم كثيرا لأنه لا يسمى ماء ولهذا لو حلف لا يشرب ماء أو وكل في شرابه فشرب ذلك أو اشتراه له وكيله لم يحنث ولم يقع الشراء له وسواء كان التغير حسبا أم تقدير يا حتى لو وقع في الماء مانع بواقفه في الصفات كما لو ورد المنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدرناه بمخالطه فوسط كالأون العصير وطعم الرمان

مثاله في الشارح ومثاله ما إذا كان من أعضاء الوضوء كان جرى الماء من وجهه إلى يده مع الاتصال فهاتان الصورتان وإن كان الماء متصلا حسا فهو منفصل حكما فلا ذلك كان مستعملا وأما جرى الماء من عضو الجنب إلى عضو الآخر مع الاتصال فلا يضر لأن بدنه كعضو واحد (قوله ولو من عضو بدن الجنب) أي إلى عضو الآخر أي فإنه يكون مستعملا وقولهم إن بدن الجنب كعضو واحد أي عند اتصال الماء وهنا قد انفصل (قوله نعم ما يغلب فيه التقاذف) استدراك على الشق الثاني دون الأول لأنه محل التوهم وهو عام للمحدث والجنب فقال ما يغلب فيه التقاذف في المحدث في الشارح ومثاله ما يغلب فيه التقاذف في الجنب كمن الرأس

إلى الرقبة وما حولها (قوله وإن خرقه) أي فرقته وقطعه أي فيكون منفصلا حتى يحتاج للاستدراك وأما قول راجح المحشي أي مع الاتصال ففيه نظر لأنه إذا كان متصلا لا يضر خصوصاً والمحل قريب (قوله ولو غرغ بكفه جنب الخ) إشارة إلى شرط في الاستعمال وهو عدم نية الاغتراف وقوله غرغ بكفه جنب أو حدث الخ أي بكف واحدة أما إذا كان بالكفين معا فحكمه ما في المحشي في كل من الجنب والمحدث (قوله بان نوى استعمالا) تصوير للنفي (قوله باقية بدنه) أي سواء الجنب والمحدث وله أن يغسل بما في كفه ما شاء من بدنه في الجنب لكن مادام الماء في كفه لم ينفصل عنها (قوله أما إذا نوى الاغتراف) ومثلهما في الجنب بغذنية الجنابة وقبل بمساة الماء وفي المحدث بعد تمام غسل الوجه ومحل الاحتياج لنية الاغتراف في الماء القليل دون الكثير وقد نسقط نية الاغتراف ولو كان الماء قليلا في صور كان يغرف الماء بكفيه قبل النية ثم ينوي فلا حاجة لنية الاغتراف الطهارة الكفين أو يأخذ الماء بقصد المضمضة ثم يغسل به الكفين بنية الجنابة فلا حاجة لنية الاغتراف أو يقصد دفع الجنابة عن الشمال فقط ويغرف باليمين فلا يحتاج إلى نية الاغتراف ثم بعد طهارة اليسار يغرف به أو يغسل اليمين وقد نسقط أيضا في المحدث إذا فرق نية الوضوء بان نوى رفع الحدث عن وجهه فقط فإذا فرغ من غسل وجهه وأدخل يديه وغرف ثم نوى عنهما لم يحتاج لنية الاغتراف (قوله كأون العصير) أي الأجرأ والأسود لا الأبيض

(قوله وريح اللاذن) وهو اللبان الذكر وقيل شيء يتعلق بشعر المبرز ولحاها اذا رعت نبنا يقال له فاسوف أو فلتوس (قوله اغيره) جواب
لوالثانية وقوله ضر جواب لوالاوى (قوله والماء المستعمل الخ) الحاصل ان الماء المستعمل اذا وقع في ماء قليل ولم يبلغ مجموعهم قلتهين
يفرض مخالفا وسطا وكذا ماء الورد المنقطع الرائحة على المعتد فيه وهي طريقة ابن أبي عمير وعنده الرواية بقدر ربح ماء الورد بدل
اللاذن مع الصفتين وقيل يقتصر فيه على ماء ورد له رائحة وقيل يقتصر على فرض مغير الريح وهو وريح اللاذن وأما ماء الورد الذي له
رائحة فيفرض فيه لون العصير وطعم الرمان باتفاق والصفة الثالثة فيها خلاف فقيل يفرض ماء ورد له رائحة والمعتد انه لا يفرض شيء
لانه اذا لم يغير ريحه الموجود فلا معنى لفرض غيره (قوله لافي تكثير الماء) معطوف على مقدار أي يفرض مخالفا وسطا في حال قلة الماء لافي
حال كثرة الماء ومن ذلك ماء الفساق فان الماء المستعمل الواقع فيه من المتوضئين ١٩ لا يفرض وكذا الوضوء المستعمل

الى ماء قليل فيبلغ المجموع قلتهين ولا
تغير به لم يضر ولم يفرض مخالفا الى
آخر ما في الشارح (قوله وان كانت
وبيعية) غاية للرد على من قال ان
الريعية تضر دون غيرها وقوله او
بعية غاية للرد على من قال ان
البيعة تضر دون الريعية (قوله
لان طرح وتفتت) ظاهره
لا فرق بين تقدم التفتت على
الطرح أو تأخره وبه قال ابن حجر
وقال الرملي بتقديم التفتت على
الطرح والا فلا يضر وقوله وتفتت
فان طرح ولم تفتت فان تحلل
منها شيء يغير كثيرا ضر والا فلا
(قوله وذوق ناعم) ليس قيذا بل
ولو خشنا وخرج بذا ما اذا طرح
صحيحا فيحصل فان تفتت ضر عند
ابن قاسم (قوله بتراب) أي حقيقة
أو حكما كطمين في فائدة كذا قيل في
هذا القسم ضر التغيير المراد التغيير
الذي يمنع اطلاق اسم الماء وأما اذا
قيل لا يضر التغيير فهو أعم تارة
يكون يسييرا وتارة يكون كثيرا كما
في التغيير بالمحاور (قوله لمفهوم
حديث الخ) دليل ان غير وحديث

وربح اللاذن اغيره ضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط ولا يقدر
بالاشهاد كون الطبر وطعم الخليل وريح المسك بخلاف الحبث لغلظه أما الملح المائي فلا يضر التغيير
به وان كان لانه منعقد من الماء والماء المستعمل كائنه يفرض مخالفا وسطا للماء في صفاته
لا في تكثير الماء فلو ضم الى ماء قليل فيبلغ قلتهين صار طهورا وان أثر في الماء يفرضه مخالفا ولا يضر
تغيره بغير طاهر لا يمنع الاسم لتعد رصون الماء عنه ولبقاء اطلاق اسم الماء عليه وكذا الوضوء في
أن غيره كثيرا أو يسيرا نعم ان كان التغيير كثيرا ثم شئت في أن التغيير لا أن يسيرا أو كثيرا لم يضر عملا
بالاصل في الحالين قاله الاذرعى ولا يضر تغييره كذا وان غش التغيير وطين وطعاب ومافي مقدر ومعه
ككبريت وزرنيخ وفورة لتعد رصون الماء عن ذلك ولا يضر أو وان شجرة تسارت وتفتت
واختلطت وان كانت ريحية أو بيضة عن الماء لتعد رصون الماء عنها لان طرح وتفتت
أو أخرج منه الطحلب أو الزرنيخ وذاق ناعما وألقى فيه غيره فانه يضر أو تغييرا بالشمع الساقطة
فيه لا مكان التحرق عنها غالبا واحتراز بقيد المخالط من المحاور الطاهر كعود ودهن ولوم طيبين
وكافور وصلب فلا يضر التغيير به لا مكان فصله وبها اسم الاطلاق عليه وكذا لا يضر التغيير بتراب
ولو مستعمل لا طرح لان تغييره مجرد كدورة فلا يمنع اطلاق اسم الماء عليه نعم ان غير حتى صار لا يسمى
الطينا رطبا يضر وما تقر في التراب المستعمل هو المعتد وان خالف فيه بعض المتأخرين (و)
رابعها (ماء نجس) أي متنجس (وهو الذي حلت فيه) أي لاقته (نجاسة) تدرك بالبصر (وهو)
قليل (دون القلتين) بثلاثة أرطال فأكثر سواء تغير أم لا لمفهوم حديث القلتين الآتي ولغير
مسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين
باتت يده من ماء عن الغمس خشية النجاسة ومعلوم انها اذا خفيت لا تغير الماء فلو لا انها تنجسه بوصولها
لم ينها (أو كان كثيرا) بأن بلغ قلتهين فأكثر (تغيير) بسبب النجاسة لخروجه عن الطاهر به ولو كان
التغيير يسيرا حسيا أو تقدير يافه ونجس بالاجماع المخصص لخبر القلتين الآتي ولغير الترمذي
وغيره الماء لا ينجسه شيء كما خصه مفهوم خبر القلتين الآتي فالتغيير الحسي ظاهر والتقدير
بأن وقعت فيه نجاسة مائعة توافقه في الصفات كبول انتطعت رائحته ولو فرض مخالفا له في أغلظ
الصفات ككون الطبر وطعم الخليل وريح المسك لغيره فانه يحكم بنجاسته فان لم يتغير فطهور وقوله صلى
الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتهين لم يحمل الحبث قال الحاكم على شرط الشيخين وفي رواية لابي

الماء لا ينجسه شيء الخ وقوله ولغير مسلم دليل الثاني وهو قوله ام لا وقوله ومعلوم هو محل الدليل وقوله فلو لا انها تنجسه تنهيم للدليل (قوله فهو
نجس) جواب لو بناء على انها لا تستناف اما على انها للغاية في المتن يكون احاد قوله فهو نجس مع انه والمدة في المتن لاجل ربط الدليل
به (قوله بالاجماع) أي من الأئمة وقوله لخبر القلتين هو قوله اذا بلغ الماء الخ وقوله ولغير الترمذي معطوف على قوله لخبر القلتين لاعلى قوله
بالاجماع وقوله كما خصه الضمير راجع لخبر الترمذي أي ان خبر الترمذي مخصص بأمرين بالاجماع ومفهوم خبر القلتين وانما جعلنا
التخصيص بالمفهوم لان خبر القلتين الآتي فرد من أفراد خبر الترمذي وقد ذكر بحكم خبر الترمذي وهو انه لا ينجس والقاعدة عند
الاصوليين ان ذكر فرد من أفراد العام يحكم العام لا يخصص العام وانما التخصيص يكون بالخالف في الحكم ومنطوق الحديث الآتي
موافق لمنطوق حديث الترمذي في الحكم وهو ان كذا لا ينجس بخلاف المفهوم فان حكمه النجس ومنطوق حديث الترمذي حكمه
هدم النجس فلذلك جاء التخصيص (قوله فانه يحكم بنجاسته) هذا علم مما سبق لانه هو المدعى في المتن

(قوله وفارق كثير الماء الخ) قال بعضهم هذا زيادة فائدة من الشارح لان حكم المائع لم يقدم له ذكر الا ان يقال انه تقدم بالمفهوم من قوله ورايه ماء نجس حيث فصل في الماء فيعلم ان غير الماء لا تفصيل فيه فلذلك احتاج للفرق (قوله تنبيهان الخ) الغرض من الاول التعميم في قوله قلنا ان تقول ولو احتمالا والغرض من الثاني التقييد للمتن بأن تقول في غير أي كاه (قوله لا يجب التباعد عنها) كان الاولى تأخيرها عن قوله طاهر الا تنى لانه مفرع عليه (قوله بما) أي ولو مستعملا أو متنجسا وزاد بعضهم أو نجسا كبول (قوله فان زال تغيره بمسك) أي في نجاسة اطارح أي وصورة المسئلة ان التغير القديم زال وريح المسك ظهرت فلا نجسكم بالطهارة فان زال معها أو كان التغير الثاني مخالفا بأن كان الاول ريحا والثاني لونا أو طعما أو بالاكس وزال القديم وظهر الجديد فانا نجسكم بالطهارة وكذا يقال في الباقي (قوله ويستثنى) حاصله تسع صور بعضها ٢٠ خاص بالماء والمائع وبعضها عام فيهما وفي غيرهما وهذا الاستثناء راجع

للقسم الاول والثاني لان الثاني العبرة فيه بالتغير والاستثناء مشروط بعدم التغير فهو خاص بالقسم الاول (قوله لادم لها سائل) أي خلقه بان لم يكن اها دم أو لها دم وان كان لا يسيل (قوله ان لا يطرحها طارح) أي مـ يـ يرزله اختيارا واردة أو صبيبا وبهيمة (قوله ولم تغيره) فان غيرته فنجس وان زال التغير بعد ذلك (قوله قليلا منه) امر ارشادي لمقابلة الداء بالدواء وقوله كله لدفع توهم الاكتفاء بنجس البعض وقوله فان في أحد جناحيه ظاهرة انه لا ينجس من الا اذا كانا موجودين ويحتمل ان يقال بالنجس ولو هدموا واحدهما نظر الوجود والدواء في أصلهما (قوله زاد أبو داود) هي من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم زادها أبو داود على البخاري وقوله وقد يفيض من كلام الشارح لبيان وجه الدلالة (قوله امتحن) أي جواز لا وجوبا (قوله ويستثنى ايضا) وهذا الاستثناء عام في الماء والمائع وغيرهما وقوله لا يشاهد أي لا يشاهده البصر المتبدل من غير اعادة بشئ خرج بذلك

دارد وغيره باسناد صحيح فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل الخبث أي يدفع النجس ولا يقبله وفارق كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد ملافة النجاسة بأن كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره وان كثرت (تنبيهان * الاول) لوشك في كونه قلة من وقت فيه نجاسة هل ينجس أولا وأيا كان أحدهما الثاني بل قال النووي في شرح المذهب الصواب انه لا ينجس اذا لاصل الطهارة وشككنا في نجاسة منجسة ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس * الثاني لو تغير بعض الماء فالتغير كنجاسة جامدة لا يجب التباعد عنها باقلتين والباقي ان قل فنجس والا فطاهر فلو غرق دلوان من ماء قلتي فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ولم يغيرها مع الماء فباطن الدلو طاهر لا انفصال ماقيه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلتي لا طاهرها تنجسه بالباقي المتنجس بالنجاسة لقلته فان دخلت مع الماء أو قبله في الدلو انعكس الحكم * (فائدة) * تأنيث الدلو أفصح من تذكيره فان زال تغيره الحبي أو التقدير بنفسه بان لم يحدث فيه شئ كان زال بطول المسك أو بما انضم اليه بفعل أو غيره أو اخذ منه والباقي قلته ان طهرت زال سبب التنجيس فان زال تغيره بمسك أو نحوه كزعفران أو تراب لم يطهر لاننا لا ندري ان أوصاف النجاسة زالت أو غلب عليها ما ذكر فاستقرت ويستثنى من النجس ميتة لادم لها اصل السائل بأن لا يسيل دمه عند شق عضو منها في حياتها كزنبور وهقرب ووزغ وذباب وقل ورغوث لا فحوصية وضفدع وفأرة فلا تنجس ماء أو غيره بوقوعها فيه بشرط أن لا يطرحها طارح ولم تغيره لم يشقه الاحتراز عنها ونحو الخبر البخاري اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء أي وهو اليسار كما قيل وفي الاخر شفاء زاد أبو داود وأنه ينبغي بجناحه الذي فيه الداء وقد يفيض غمسه الى موته فلو نجس المائع لما حربه وقيس بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه فلو شككنا في سيل دمه امتحن نجسها فيخرج للنجاسة قاله الغزالي في فتاويه ولو كانت مما يسيل دمه لم تكن لادم فيها أو في هادم لا يسيل لغيرها قلها حكم ما يسيل دمه قاله القاضي أبو الطيب ويستثنى أيضا نجس لا يشاهد بالبصر لقائه كنقطة بول ونحو وما يعلق بنحو رجل ذباب لعسر الاحتراز عنه فاشبهه دم البراغيث قال الزركشي وقياس استثناء دم السمك من يسير الدم المعذوع عنه ان يكون غنا مثله وقد يفرق بينهما بالمشقة والفرق اوجه وبغنى أيضا عن روث سمك لم يغير الماء وعن اليسير عرفان شجر نجس من غير نحو كلب وعن كثيره من مـ كـ وب وعن قليل دخان نجس وغبار من جين ونحوه مما تحمله الريح كالذرو عن حيوان متنجس المنفذ

ما لو رآه قوى البصر أو رآه معتدل البصر باعادة شمس زادت له في بيانه ولو كان في ظل لم يره لم يضر في الصورتين وقوله لا يشاهد أي اذا بعد فرضه مخالفا للون ما وقع عليه فان وقع على ابيض فرض هو اسودا واخراو بالعكس فان قيل ادافرض كذلك شوه وعلم فلم يوجد حيث تنجس لا يدرك بالبصر واجيب بأنه ان فرض مخالفا بعد الفرض لم يشاهد لقلته فيعفى حينئذ عنه ولا يمكن ردانه اذا لم يشاهد فكيف علم وفرض مخالفا وصورة بما على رجل الذباب فانه قليل جدا فاذا احاط الذباب عليه حكمنا ان هناك نجسا على رجله فيفرض مخالفا للون ما وقع عليه فان فرض وشوه علم يعفى عنه والا يعفى عنه (قوله نجس لا يشاهد) أي لا يدرك أي بالشرطين المتقدمين في الميتة لكن بينهما نوع مخالفة وهوان الطارح هنا بشرط أن يكون مكلفا فلا يضر طرح الصبي والبهيمة وهناك المراد بالطارح الذي له تمييز واردة ولو صبيبا وبهيمة (قوله مثله) بالنصب خبر يكون (قوله من شعر نجس) تنوين شعر ونجس أي يعفى عنه في المائع وغيره ومحل التقييد في حق من لا يتلى به اما هو فيعفى عنه قليلا او كثيرا (قوله وعن قليل دخان) بترك تنوين دخان ومحل

النفو أن لا يكون بغيره وأن لا يكون من مغلط والافلا يعنى عنه وهذا عند ابن حجر وظاهر كلام الرملى العفو مطلقا (قوله اذا وقع في الماء الخ) الماء ليس قيذا (قوله وعن الدم الباقي) أى ما لم يختلط بأجنبي فيبقى عنه ولو غير الماء للضرورة وقيل بشرط عدم التغير على الأصل في المعصوات أما اذا اختلط فلا يعنى عنه وقيل يعنى عنه في هذه الحالة أيضا (قوله والقلتان الخ) مرتب ببقوله وهو دون القلتين الخ فكان سا لا قال له وما قدرهما فاجاب بذلك فالالف واللام للعهد (قوله بالبغدادى) وهو أصغر ٢١ من المصرى بقليل (قوله لم ينجسه)

أى ما لم يتغير (قوله وهو جبر) بفتح الراء على الحكاية أو برفعه وعلى كل هو مبتدأ (قوله وقيل هى بالبحرين) اقليم بأقصى اليمن (قوله ثم روى) أى البيهقي وقوله هن ابن جريج أى بواسطة لان الشافعى أخذ عن مسلم ومسلم أخذ عن ابن جريج وقوله انه قال أى ابن جريج (قوله فى الاصح) راجع لقوله جسمائة وانقرىبا ومقابله فى الاول قولان قيل أنف وقيل ستمائة ومقابله فى الثانى قول واحد وهو التحديد (قوله ثم انضم) أى بالفعل (قوله وهذا أولى) قال بعضهم لا أولوية لانهم اختلفوا فوجدوا النقص الذى أكثر من رطلين يظهر بنقصه تفاوت الذى هو رطلان أو أقل لا يظهر بنقصه تفاوت فرجع القولان لمعنى واحد (قوله والماء الجارى كرا كد) هذا من جملة شرح المتن والتقييم بالماء فيه نظر لان المانع الجارى كالرا كد منه أيضا ينجس بمجرد ملاقات النجاسة الا ان بين الماء والمائع فرق وهو الماء الجارى العبرة بالجربة والمائع يعتبر بجميعه لا الجربة فقط وقوله منخفض أى قريب من الاستواء أما اذا كان فى علو وتزل الى أسفل فلا ينجس الا ما اتصل بالنجاسة فى كل من

اذا وقع فى الماء لانه مشقة في ضوئه ولهذا لا يعنى عن آدمى مستجمر وعن الدم الباقي على اللحم والعظم فانه يعنى عنه ولو تنجس فم حيوان طاهر من هرة أو غيرها ثم غاب وأمكن وروده ماء كثيرا ثم وقع فى طاهر لم ينجسه مع حكمنا بنجاسة فقه لان الأصل بنجاسته وطهارة الماء وقد اعترضنا أصل طهارة الماء باحتمال ولو غمره فى ماء كثير فى الغيبة فرجح (واقئلان) بالوزن (جسمائة رطل) بكسر الراء أفصح من قهها (البغدادى) أخذ من رواية البيهقي وغيره اذا بلغ الماء قلتين ينقلل هجر لم ينجسه شئ والقلية فى اللغة الجرة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم يقلها بيديه أى يرفها وهو جبر بفتح الهاء والجيم قرية بترب المدينة النبوية فيجب من القليل وقيل هى بالبحرين قاله الازهرى قال فى الخادم وهو الاشبه ثم روى عن الشافعى رضى الله عنه عن ابن جريج أنه قال رأيت قلل هجر فاذا القلة منها تسع قربتين أو قربتين وشيئا أى من قرب الجمار فاحتاط الشافعى رضى الله تعالى عنه بحسب الشئ نصفان لو كان فوقه فقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والغالب أن القرية لا تزيد على مائة رطل بغدادى وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم فى الاصح فالجموع به جسمائة رطل (تقرىبا فى الاصح) فيبقى عن نقص رطل أو رطلين على ما صححه فى الروضة وصحح فى التحقيق ما جزم به ارافعى انه لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت فى التغير بقدر درهمين من الاشياء المغيرة كان تأخذنا من فى واحد قلتيان وفى الاخر دونهما ثم تضع فى أحدهما قدرا من المغيرة وتضع فى الاخر قدره فان لم يظهر بينهما تفاوت فى التغير لم يضر ذلك والا ضرر وهذا أولى من الاول لضبطه وبالمساحة فى المربع ذراع ورابع طولاه عرضاه ومعا فى المدور ذراعان طولاه وذراع عرضاه والمراد فيه بالطول العمق وبالعرض ما بين حائطى البئر من سائر الجوانب وبالذراع فى المربع ذراع الا دى وهو شبران تقرىبا وأما فى المدور فالمراد به فى الطول ذراع التجار الذى هو بذراع الا دى ذراع ورابع تقرىبا والماء الجارى وهو ما اندفع فى مستوا أو منخفض كرا كد فيما هو من التفرقة بين القليل والكثير وفيما استثنى المفهوم حديث القلتين فانه لم يفصل بين الجارى والرا كد لكن العبرة فى الجارى بالجربة نفسها لا مجموع الماء وهى كفى المجموع الدفعة بين حافى النهر عرضا والمراد به ما يرتفع من الماء عند توجه أى تحقيفا أو تقديرافا كثرت الجربة لم تنجس الا بالتغير وهى فى نفسها منفصلة عما امامها وما خلفها من الجريات حكما وان اتصلت بهما حسا اذ كل جربة طالبة لما امامها هاو به عما خلفها من الجريات ويعرف كون الجربة قلتين بأن يسها ويجعل الحاصل ميزانا ثم يؤخذ قدر عمق الجربة ويضرب فى قدر طولها ثم الحاصل فى قدر عرضها بعد بسط الاقدار من مخرج الربع لوجوده فى مقدار القلتين فى المربع فص القلتين بأن تضرب ذراعا ورابع طولاه فى مثلها عرضا فى مثلها عمقا فيحصل مائة وخمسة وعشرون وهى الميزان أما اذا كان امام الجارى ارتفاع برده فله حكم الرا كد

الماء والمائع الجارىين (قوله بالجربة) بكسر الجيم والدفع بالضم (قوله تحقيفا أو تقديرافا) راجعان للتوج والاول عند طريان الريح والثانى عند سكونه (قوله حكما) ومعنى الانفصال حكما انما لا تنقوى عما قبلها ولا بما بعدها (قوله بان يسها) أى محلها من النهر أى بان يمتحن ويختبر ويقدروا بكسر طوله وعرضه وعمقه فحينئذ يكون قوله ثم يأخذ قدر عمق الجربة الخ تفصيلا وقوضج لقوله بأن يسها وقوله بعد ذلك فص القلتين بأن تضرب الخ ثمرة ونتيجة لما قبله وقوله ذراعا ورابع طولاه أى مثلا (قوله أما اذا كان الخ) مقابل لما ذكره تقديره العبرة بالجربة نفسها ما لم يكن امامه الخ فان كان امامه ارتفاع فخكه كالرا كد

(قوله فصل الخ) وجه ذكره عقب المياه انه من جملة المظهورات وان كانت طهارته من قبيل الاستحالة وهي النمل من طبع اللعوم الى طبع الثياب وذ كراواني لانها ظروفي للمياه (قوله في بيان ما يطهر) أي وما لا يطهر ففي كلامه اكتفاء فيكون الفصل معقودا لامور أربعة وهذا على نسخة أمقاط فصل عند قوله ولا يجوز الخ وأما على نسخة ذكر فصل فيكون معقودا لأمورين وهما الأولان (قوله وجلود الخ) خرج القرن والظفر والعظم فلا يظهر وان دبغ وأما الشعر فسيأتي حكمه (قوله ألبانها الخ) أي استنفاها مية أو مبرطية وما زاد واهاب بالجر باضافة أي أو بالرفع بدل من أي ٢٣ (قوله رواه مسلم) فيه نظرا لرواية الترمذي وللفظ رواية مسلم اذا دبغ الاهاب الخ

الا أن يقال رواه مسلم أي بالمعنى
غير سور الموهلة بسور الكاية (قوله
وفي رواية الخ) كان الأولى وفي
حديث آخر لان الواقعة مختلفة
وذ كرا الحديث الثاني بعد الأول
لا فائدة له لان الأول عام نص في
المقصود وهو الطهارة والثاني
خاص وليس فيه دلالة على الطهارة
الا أن يقال ذكره ثلاثيهم
خروج هذا الفرد الخاص من
العام (قوله زرع فضوله) أي
قلعها وإزالتها والفضول جمع
فضل كفلوس جمع فلس (قوله
ولا يحل أكله) أي بهد الدبغ
باتفاق ان كان من غير ما كول
وعلى الأصح ان كان من ما كول
وأما قبل الدبغ فلا يحل باتفاق
وهذا كله في جلد الميتة أما جلد
الذكاة فيجوز قبل الدبغ لانه من
جنس اللحم ويجوز بهد الدبغ ان
لم يضرم (قوله وعظم الميتة الخ) أي
يقينا (قوله فيدخل في الميتة ما لا
يؤكل اذا ذبح) وذبحه حرام ولو لاخذ
جلده أو اراحته من طول الحياة
الأمانص الشرع على جوارقه أو
نديه وقوله ما يؤكل وذبحه لغير
أكله حرام بأن ذبحه لأجل جلده
أو لصيده لحمة ولا يكون ميتة لذلك
على المعتمد (قوله والجزء المنفصل
من الحي الخ) محترز لا إضافة للميتة

(فصل في بيان ما يطهر بالدباغ وما يستعمل من الأتية وما يمنع)

(وجلود) الحيوانات (الميتة) كلها (تطهر) ظاهرا وباطنا (بالدباغ) ولو بالقاء الدباغ عليه فهو
رجح أو بالقاءه على الدباغ كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم أكلها هاب دبغ فقد تطهر رواه مسلم
وفي رواية هلا أخذتم أهابم أفد بغموه فانتفجتم به والظاهر مالا في الدباغ والباطن مالا في الدباغ
ولا فرق في الميتة بين أن تكون مأكولة اللحم أم لا كما يقتضيه عموم الحديث والدبغ زرع فضوله
وهي ما ينبت ووطوته التي يفسده بقاؤها وبطية زرعها بحيث لو وقع في الماء لم يعد إليه النبت
والفساد وذلك انما يحصل بحرق بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء كالقرظ والعفص وقشور
الزمان ولا فرق في ذلك بين الظاهر كذا كرو والنخس كذا ذرق الطيور ولا يكفي التجميد بالتراب
ولا بالشمس ونحو ذلك مما لا يزرع الفضول وان جف الجسد وطيأت رائحته لان الفضلات
لم تزل وانما جددت بدليل انه لو وقع في الماء عادت اليه العفونة ويصير المذبوح كئيب متنجس
لملاقاة الدابة النجسة أو التي نجست به قبل طهر عينه فيجب غسله لذلك فلا يصلي فيه ولا
عليه قبل غسله ويجوز بيعه قبله ما لم يمنع من ذلك مانع ولا يحل أكله سواء كان من ما كول
اللحم أم من غيره لخبر العجيين انما سحر من الميتة أكلها وخروج جلد الشجر اعدام تأثره بالدبغ
قال النووي ويعني عن قلبه (الاجساد النكبة والخزير) فلا يطهره الدبغ قطعاً لان
الحياة في افادة الطهارة أبلغ من الدبغ والحياة لا تقيد بطهارته (و) كذا (ما تولد منه ما آمن
أحدهما) مع حيوان طاهر لما ذكر (وعظم) الحيوانات (الميتة وشعرها) وقرنها وظفرها
وظلفها (نجس) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ونحوه ما لا حرمة له ولا ضرر فيه يدل على
نجاسته والميتة ما زالت حياها بخير ذكاة شرعية فيدخل في الميتة ما لا يؤكل اذا ذبح وكذا
ما يؤكل اذا اختلف فيه شرط من شروط الذكاة كذبيحة الجحش والمجرب للصيد وما ذبح
بالعظم ونحوه والجزء المنفصل من الحي كنبته ذلك الحي ان كان طاهرا فطاهروا ان كان نجسا
فنجس له برما قطع من حي فهو كنبته رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين فالمنفصل من
الآدمي أو السمك أو الجراد طاهر من غيرهما نجس (الا) شعر أو صوف أو ريش أو وبر
المأ كول فطاهر بالاجاع ولو نتف منها أو انتف قال تعالى ومن أضواءها أو بارها وأشعارها
أنا ناومتا خالي حين وهو محمول على ما اذا أخذ بعد الذكاة أو في الحياة على ما هو المعهود ولو
شككنا فيما ذكره من انفصل من طاهر أو نجس حكمنا بطهارته لان الأصل الطهارة
وشككنا في النجاسة والأصل عدمها بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم وشككنا هل هي من مذكاة
أو لا لان الأصل عدم الذكاة والشعر على العضو الميان نجس اذا كان العضو نجسا تبعه
والشعر المنفصل من (الآدمي) سواء انفصل منه في حال حياته أو بعد موته طاهر لقوله تعالى
ولقد كرمانا بني آدم وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاسته بالموت وسواء المشتم وغيره وأما قوله
تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد أو اختلاطهم بالنجس لا نجاسة الأبدان

(قوله الاشعر الخ) هنا شقان الأولى الا لا آدمي وفيها مسامحة لانه استثنى من العظم والشعر ونحل

جملة الآدمي وان كان مختصا في المعنى والثانية الاشعر الآدمي وفيها مسامحة لانه أخرج الشعر فقط وسكت عن بقية الاجزاء فقتضاه
انها نجسة مع انها طاهرة وهذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته والشارح جعل الاشعر مضاعفا لما كول الذي قدوة مع انها كانت متعلقة بلفظ
آدمي فكان الأولى للشارح أن يقيها داخله على الآدمي ثم يذ كر حكم شعر المأ كول بعبارة مستقلة بأن يقول ومثل شعر الآدمي شعر
المأ كول الخ (قوله الاشعر أو صوف الخ) أي ولو احتملا كما سيأتي وخروج الشعر القرن والظفر والسن فان كان بعد الذكاة فكذلك

وان كان بعد الموت نجاسة (قوله ثم اعلم الخ) من هنا الى آخر الفصل كلام في غير محله ذكره تعجباً لا لفائدة لانه سيأتي في باب النجاسة وتركيب الشارح غير حسن لانه ذكره من رفق في ما ثم ذكرنا في الفصل فيه فلو قال ثم اعلم ان الايمان جاد وجيوان وفضلات فالجماد كله طاهر الا كذا الخ لكان أحسن (قوله وانما يحصل الانتفاع) أي بالنظر ٢٣

الانتفاع أصلاً وقوله أو يكمل بالنظر للملبوس والمفروش اذ لو لم يكن طاهراً لم يكمل الانتفاع لحرمه ليس وفرش النجس وان حصل الانتفاع من جهة أخرى (قوله كل مسكر) قيد خرج غيره فطاهر وقوله مائع قيد خرج الجماد كالخشيشة والبنج وهذا بناء على انه ماسكران وقيل مخدران فلم يدخله فلا حاجة للمائع لاخراجهما (قوله اذا واغ) يفتح اللام وكسر هاء من باب ورت وسمع ووقع (قوله ان يغسله) في تأويل مصدر خبر طهور (قوله طهارة الخبث) الاضافة على معنى اللام (قوله يلهث) أي يخرج لسانه من شدة الحر أو التعب (قوله انه أسوأ الخ) أي لانه لا يحمل اقتناؤه مع تأني الانتفاع ولو لم يعلم وانما استدلل بالقياس ولم يستدل بقوله تعالى أو لحلم خنزير فانه نجس الخ لانه ليس نص الاحتمال عود الضمير على اللحم ولذلك قال بعضهم ليس لنا دليل واضح على نجاسته (قوله وأما الزباد الخ) حاصله ان فيه قولين وينبغي على الاول انه لا فرق بين ان يؤخذ في حال الحياة أو بعد الموت أو بعد التذكية ومحل طهارته على الثاني ان أخذ منه حال حياته والا فهو نجس (قوله وفأرته طاهرة الخ) أي ان أخذت حال الحياة ولو بغسل فاعل وتكون كالریش أو بعد

وتحل ميتة السهل والجراد لقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان السهل والجراد والكبد والطحال ثم اعلم ان الايمان جاد وجيوان فالجماد كله طاهر لانه خلق لنافع للعباد ولو من بعض الوجوه قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً وانما يحصل الانتفاع أو يكمل بالطهارة الامانص الشارع على نجاسته وهو كل مسكر مائع لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وكذا الحيوان كله طاهر لما امر الا ما استثناء الشارع أيضاً وهو الكلب ولو لم يعلمنا خبر مسلم طهوراً أو أحدكم اذا وقع فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً من بالتراب وجه الدلالة ان الطهارة اما حدث أو غيث أو تكربة ولا حدث على الاثاء ولا تكربة له فتعذب طهارة الخبث فتثبت نجاسته فيه وهو أطيب أجزاءه بل هو أطيب الحيوانات نكهته ذكيرة ما يلهث فبقينها أولى والخنزير لانه أسوأ حالاً من الكلب وفرع كل منهما مع الاخر أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة كالتولد بين ذئب وكنية تغلب للنجاسة وان الفضلات منها ما يستحيل في باطن الحيوان وهو نجس كدم ولو تحلب من كبد أو طحال لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم أي الدم المسفوح وفتح لانه دم مستحيل وفيه وان لم يتغير وهو الخارج من المعدة لانه من الفضلات المستحيلة كالبول وجره وهي بكسر الجيم ما يخرج من البعير أو غيره للاجترار ومرة وهي بكسر الميم ما في المرارة وأما الزباد فطاهر قال في المجموع لانه اما لبن يسنور بحري كما قاله الماوردي أو عرق سنور بري كما سمعته من ثقات من أهل الخبرة بهذا لكن يغلب عليه اختلاطه بما ينشق من شعره فليختر زعماء وجد فيه فان الاصح منع كل البري وينبغي العفو عن قليل شعره وأما المسك فهو أطيب الطيب كما رواه مسلم وفأرته طاهرة وهي خراج صغير يجاب مرة الطبيعة كالمسكة فتحت حتى تلقها واختلقت وفي العنبر فقه من قال انه نجس لانه مستخرج من بطن دويبة لا يؤكل لحمها ومنهم من قال انه طاهر لانه ينبت بالبحر ويلفظه وهذا هو الظاهر ورت ولو من سمك وجراد لما روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم لما جنى له بحرين وروته ليستنجي بها أخذ الخجرين وودار وثة وقال هذا ركن كس النجس وبول الدمار يصب الماء عليه حين بال الاعرابي في المسجود رواه الشيخان ومذى وهو بالمجعة ماء أبيض وقيق يخرج بالاشهوة عندئذ راحم اللام يغسل الذكرك منه في خبر الصحفين في قصة علي رضي الله عنه وودي وهو بالمهملة ماء أبيض كدورتين يخرج عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل قياساً على ما قبله والاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما لانه أصل حيوان طاهر وابن مالا يؤكل كل غير ابن آدمي كل ابن الانسان لانه يستحيل في الباطن كالدمل اما لبن ما يؤكل لحمه كبن الفرس وان ولدت بغلاً فطاهر قال تعالى لبنا خالصاً سائغاً للشاربين وكذلك ابن الاذى اذ لا يليق بكرامته ان يكون منشؤه نجس او كلامهم شامل للبن الميتة وبه جزم في المجموع ولبن الذكرو والصغيرة وهو المعتد ومنها ما لا يستحيل وهو طاهر كعرق ولعاب ودمع من حيوان طاهر والعلاقة وهي الدم الغليظ المستحيل من الدم في الرحم والمضغة وهي العلاقة التي تستحيل فتصير قطعة لحم ورطوبة الفرج من حيوان طاهر ولو غير ما كول طاهرة ولا يطهر نجس العين بغسل ولا باستحالة الاشيتان أحدهما الجلد اذا دبغ كما هو الثاني الحرة اذا تخلت بنفسها فطهر وان نقلت من شمس الى ظل وعكسه فان تخلت

التذكية ولو احتمالا فان كانت من ميتة نجسة ومسكها ان لم ينهياً للوقوع والافطاهر (قوله والاصح طهارة منى غير الكلب الخ) وكذا بيوضها أيضاً ومقابل هذا القول يقول بنجاسة كل المنى ومحل الخلاف في غير منية صلى الله عليه وسلم وغير المنى الذي خلق منه واماها فطاهران باتفاق (قوله تعالى لبنا الخ) وجه دلالة على الطهارة ان الله تعالى ذكره في مقام الامتتان ولا يحصل الامتتان الا بالطاهر (قوله من الدم) الاولى من المنى ولا يجوز زائل العلاقة والمضغة ولو من مذكي ولو كانا طاهرين وانما يجوز أكل جنين المدكاة (قوله بنفسها)

أي بلا مصاحبة عين وقوله بطرح أي بمصاحبة عين فالطرح ليس قيدا (قوله بتراب) أي رابو حكمه ما قبله الطين (قوله في حجره) بهنح
الماء وكسرهما وهو مقدم الثوب (قوله ولم يغسله) أي لم يبلغ في غسله حتى يجري الماء فالفرق بين النضح والغسل ان الثاني فيه جري الماء
والاول لا جري فيه بل فيه غمر المحل فقط بالماء (قوله ان كانت النجاسة حكمية الخ) يقتضي ان هذا التقسيم خاص بالمتوسطة ولا يجري
في غيرها وائس كذلك (قوله عسر زواله الخ) أي بان لم يزل بعد الاستعانة عليه بما يزيله من صابون واشنان بقول أهل الخبرة ثلاث مرات
وضابط التعذر ان لا يزول الا بالقطع وبعد العسر في اللون أو الرجح بحكم تطهارة المحل واذا سهل بعد ذلك لا تجب ازالته وبعد التعذر يحكم
بانه نجس معصونه فيصلى معه ولا ينجس ما أصابه مع الرطوبة واذا سهل بعد ذلك وجبت ازالته ولا يعيد ما صلاه قبل ذلك (قوله فان بقيت)
أي اللون والرجح أي في محل واحد من نجاسة واحدة (قوله فروع) أي ثمانية (قوله يطهر بالغسل الخ) اعلم ان المسئلة لها أربعة أحوال
الاولى ان يكون الصبغ نجس العين كالكلام الثانية ان يكون متنجسا والنجاسة منبهة مستهلكة فيه الثالثة ان تكون نجاسة غير منبهة
كفأرة وقعت فيه مينة وتزعت وأريد تطهيره قبل جفافه فهذه الثلاثة لا بد في تطهارة المصبوغ من فصل الصبغ منها وعدم زيادة
المصبوغ الى آخر ما قاله الشارح والرابعة ان تكون نجاسة غير منبهة وأريد تطهير المصبوغ بعد جفافه فهذه يكفي فيها غمره بالماء وان
لم ينفصل الصبغ ولو بقي اللون وهذه ٢٤ لا تناسب كلام الشارح فكلام الشارح محمل ينزل على هذا التفصيل بان يقال

الطرح شيء في الم تطهر وما نجس بخلافه شيء من كلب غسل سبعا احداها بتراب طهور ورجح محل
النجاسة والخبر كالكلب وكذا ما تولى منه ما أو من أحده ما فيلحق بذلك وما نجس بقول صبي
لم يتناول قبل مضى حواين غير لبن لا تغذي نضح بالماء طهر الصبي عن أم قيس أم حجابات بابن
لها صغير لم يأكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فدعا بآء فنضضه
ولم يغسله وما نجس بغير الكلب ونحوه والصبي الذي لم يتناول غير اللبن ان كانت النجاسة حكمية
وهي ما يتيقن وجدها ولا يدرك لها طعم ولا لون ولا رجع كفى وصول الماء الى ذلك المحل بحيث
يسيل عليه زائدا على النضج وان كانت عينية وجب بعد زوال عينها ازالة الطعم وان عسر
ولا يضر بقاء لون كلون الدم أو رجع كرجح الخمر عسر زواله للمشفقة بخلاف ما اذا سهل فيضر
بقاؤه فان بقي بمحل واحد معاصر القوة دلائلها على بقاء العين ويشترط ورود الماء على المحل
ان كان قليلا لا يتنجس الماء وعكس والغسالة طاهرة ان انفصلت بالانغبار ولم يزد الوزن وقد
طهر المحل (فروع) يطهر بالغسل مصبوغ بمتنجس انفصل منه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد الغسل
على وزنه قيل الصبغ وان بقي اللون لعسر زواله فان زاد وزنه ضرر فان لم ينفصل عنه لتعلقه به
لم يطهر ابقاء النجاسة فيه ولو صب على موضع فحوى بول أو خمر من أرض ماء غمره طهر اما اذا صب
على نفس نحو البول فانه لا يطهر واللبن بكسر الموحدة ان خالطه نجاسة جامدة كالروث لم يطهر
وان طبع وصار آجر العين النجاسة وان خالطه غيرها كالبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه ان
نقع في الماء ان كان رخوا يصله الماء كالبحرين ولو سقيت سكين أو طبع لحم بقاء نجس كفى غسلهما
وطهر الزئبق المتنجس بغسل ظاهره ان لم يتخلل بين نجسته وغسله تقطع والا لم يطهر كالدن
ويكفى غسل موضع نجاسة وقعت على ثوب ولو عقب عصره ولو نجس مانع غير الماء ولو دنا

بمتنجس أي نجس العين قراده
بالمتنجس النجس أو يقال متنجس
ونجاسة منبهة فيه أو يقال
المتنجس ونجاسته غير منبهة وأريد
تطهير المصبوغ قبل جفافه فلا
بد من هذا وقوله ولم يزد لا حاجة
اليه لانه لا يتأني الزيادة لما
قالوه ان الصبغ يأكل من
المصبوغ ويصحفه حتى يخف
جدا فلا تتأني الزيادة وهذا
التفصيل كله اذا صبغ قويم وهو
محرد اللون اما اذا صبغ بجبرم
بان ألصق الجرم على ذات الثوب
فهذا لا بد من زوال عين الصبغ
مطلقا من غير تفصيل (قوله أما
اذا صب على نفس نحو البول
الخ) ومحل ذلك اذا اجتمعت الغسالة
والنجاسة في محل كما ان كان الثوب
في قصعة مثلا أما اذا أمسكت

الثوب بيدك وصبت الماء على النجاسة والثوب حر تقع وصارت الغسالة تنزل على الأرض مثلا فلا يضر متى زالت
أو صاف النجاسة (قوله لم يطهر) لكن يعفى عنه في بناء المساجد ونحوها حتى في الكعبة وفي فرش المساجد به ويجوز المشي عليه مع
الرطوبة ومحاسنه مع الرطوبة ومثله في العفوا الاواني المعهولة من ذلك الطين فبعفى عنها في الماء والمائع ولا ينجس ما أصابه مع الرطوبة
ومثله في العفوا الجبن المعمول بالانفحة النجسة فبعفى عنه في الاكل ولا يجب غسل الفم منه ولا الثياب اذا أصابه سارقت الاكل (قوله ان
نقع) أما اذا صار آجرا صلبا فلا يطهر الا ظاهره (قوله كالبحرين) أي الجامد وهو الذي اذا أخذ منه قطعة لا يتراد ولا يعتلى محلها عن قرب
فاذا أريد تطهيره فبكفى غمره بالماء ونحوه ككفى حتى يصل الماء الى جميع أجزائه أما المائع فلا وهو الذي اذا أخذ منه قطعة تراد محلها عن
قرب (قوله كفى غسلهما) ولا يحتاج الى ادخال السكين النار واجسامها ثم تسقى ماء طاهرا وكذا يقال في اللحم ومثله ما في ذلك الجبن اذا
تنجس فانه يكفي غسل ظاهره ووصول الماء الى ما وصلت اليه النجاسة سواء كان ذا دهنية أو لا وبدل هذا اطلاق المحشى وبعبارة حر ولو
تنجس اللبن ثم جد لم يطهر فان جد ثم تنجس طهر بنقعه في الماء وأطلق (قوله ولو عقب عصره) أي سواء كان وقوع النجاسة بعد الحفاف
أو قبله وعقب العصر وهذه الغاية للرد على من قال انه اذا كان عقب العصر قبل الحفاف ينجس كله لان النجاسة تسرى في جميع
أجزائه ولا فرق في ذلك بين الجامدة والمائعة أما اذا كان وقوع النجاسة قبل عصره والماء سارقه فينجس جميعه بالاولى من المسئلة

المتقدمة لقوة السريان هنا (قوله تعذر تطهيره) أي بذاته أصالة فلو عجن باليمن المتنجس أو اللبن المتنجس دقيق جامد فيكفي في تطهيره غيره بالماء وسريان الماء إلى جميع أجزائه حتى يشرب الماء ولا يشترط طرح الماء منه (قوله فليباغ) أي ولو كان صائما ولو سبقه الماء حينئذ لم يضر (قوله ولا تمرأيا) أي غير الماء أما الماء فيجوز بابعه لانه يطهر المحل ويصير استعماله مستعمل جائز مع الكراهة (قوله آكل للنجاسة) أي أو شار بأو يؤول آكل لا يجوز (قوله ولا يجوز) قيل من الصفائر وقيل من الكبار وفهم من حرمة الاستعمال حرمة الاستنجار على الفعل وأخذ الأجرة ولا غرم على الكافر (قوله استعمال) أي سواء كان على الوجه المألوف أولا كان قلب الاناء وأكل على أسفله وسواء كان النفع في الاستعمال مائدا عليه كأن تضر بالمجرة واحتوى عليها أو كان مائدا على غيره كتبخير كفن الميت أو الميت نفسه وكسب على غيره ماء ورد لم يوجده من المصوب عليه فعل فالحرمة على الصاب ومحل الحرمة إذا كان من غير حيلة فإن كان بحيلة بأن نقل الطعام من الصحن ووضعه على رغيف أو نقل الطيب مثلا إلى الشمال ٢٥ ثم استعماله باليمن أو مد القلم بالشمال وكتب

باليمن ففي ذلك لا يحرم الاستعمال المذكور لانه لم يباشر آنية الذهب والفضة لكنها حيلة معترضة لانها لا تمنع حرمة الوضع الاول ولا حرمة الاتخاذ لذلك ولا حرمة النقل بناء على حرمة (قوله أواني) شمل الصغير والكبير فدخل الخلال والمبسل والابرة والمكحلة والفضة سندوق والكرسي الذي تجلس عليه النساء ولا يدخل في الآنية الشراريب من ذهب أو فضة ولا القيقاب ولا الباجوج منها لانه لا يسمى آنية (قوله بسعط) بضم الميم والعين على وزن برثن أو بكسر الميم وقص العين على وزن منبر وكل أسماء الألات بالكسر كلعقة ومغرفة ومزودة ومفتاح الامسطة ومكحلة ومشط بالضم في الثلاثة (قوله ماذكر) أي المأكول والمشروب (قوله ويجعل الخ) هنا نسخ ثلاثة الاولى ويجعل استعمال كل اناء طاهر وهي تناسب قول الشارح ماعد ذلك ونسخة ويجوز استعمال

تعذر تطهيره اذا لايأتى الماء على كله واذا غسل فيه المتنجس فليباغ في الغرغرة يغسل كل ما في حده الظاهر ولا يبلغ طهرا ولا مائرا قبل غسله لئلا يكون آكل للنجاسة (ولا يجوز) لذكره غيره (استعمال) شئ من (أواني الذهب و) أواني (الفضة) بالاجماع وقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها متفق عليه ويقاس غير الاكل والشرب عليهم ما وانما خص بالذكر لانهم ما أظهروا وجوه الاستعمال وأغلب ما يحرم على الولي أن يسقي الصغير بسعط من اناءه ما ولا فرق بين الاناء الكبير والصغير حتى ما يخلل به أسنانه والمبسل الذي يتكحل به الاضرورة كأن يحتاج إلى جلاء عينه بالمبسل فيباح استعماله والوضوء منه صحيح والمأخوذ منه من مأكول أو غيره حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكر ويحرم البول في الاناء منه ما أو من أحدهما ولا يحرم استعمالهما يحرم أيضا اتخاذهما من غير استعمال لان ما لا يجوز استعماله للرجال ولا لغيرهم يحرم اتخاذه كآلة الملاهي (ويجوز استعمال كل اناء طاهر) ماعد ذلك سواء كان من نحاس أو من غيره فإن موه غير النقد كإناء نحاس وخاتم وآلة حرب من نحاس أو نحوه بالنقد لم يحصل منه شئ ولو بالعرض على النار أو موه النقد بغيره أو صدى مع حصول شئ من الموه به أو الصدى حصل استعماله لقلة الموه في الاولى فكأنه معدوم والله أعلم الخ لاي في الثانية فإن حصل شئ من النقد في الاولى لكثرة شئ من غيره في الثانية لقلة حرم استعماله وكذا اتخاذه فالعلة من كسبه من تضيق النقدين والخيلاء وكسر قلوب الفقراء ويحرم غويه سقف البيت وجدارانه وان لم يحصل منه شئ بالعرض على النار ويحرم استداشته ان حصل منه شئ بالعرض عليها أو الا فلا ويجوز استعمال واتخاذ النقبس كياقوت وزبرجد وبلور بكسر الموحدة وقص اللام ومهرجان وعقيق والمتخذ من الطيب كسل وعنبر وعود لانه لم يرد فيه نهي ولا يظهر فيه معنى السرف والخيلاء وما ضيب من اناء بفضة خبذة كبيرة وكلها أو بعضها وان قل لزينة حرم استعماله واتخاذها أو صغيرة بقصد الحاجة فلا تحرم للصغير ولا لسكره للحاجة ولما روى البخاري عن عاصم الاحول قال رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه وكان قد انصدع أي انشق فمسلمه بفضة أي شده بخيط من فضة وانما فعل هو أنس كما رواه البيهقي قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٤ - خطيب ل) غيرهما من الاواني وهذه لانتساب ونسخة ويجوز أي يجعل استعمال كل اناء طاهر وهي تناسب (قوله وخاتم) ذكره فيه مسامحة لانه جائز من الفضة للرجل والمرأة مطلقا الا أن يحمل على ما إذا كان من حديد أو طلي بالذهب للرجل فيجوز فيه التفصيل الذي في الشارح (قوله فالعلة من كسبه الخ) فقد يجتمع الامر ان اذا كان كله من النقدين واستعمله ظاهرا للباس وقد يو جد التضيق اذا كان من نقد أو طلي بنحاس قليل وقد يو جد الخيلاء دون التضيق اذا كان من نحاس وطلي بذهب كثير أو فضة كثيرة (قوله سقف البيت) البيت ليس قيما ومثله المسجد والكعبة والحوانيت ومثل السقف سائر أجزاء البيت وكذا يحرم غويه كسوة الكعبة والمحل الشريف والفرج عليهما حرام وكذا الزينة التي تفعل في مصر (قوله لم يرد فيه نهي) أي نهي تحريم فلا ينافي انه مكروه لكن محل الكراهة في النقبس لذاته أو كان من الطيب المرتفع أما النقبس لصنعة كزجاج مثلا أو كان من الطيب الغير المرتفع فلا يكره ومحل الكراهة في غير خاتم المقبول لانه ينفي الفقر (قوله ضبة) مفعول اضيب على انه مفعول مطلق على غير الغالب لان الغالب انه يكون حدثا كضربت ضربا وهذا مهم ذات

(قوله في هذا القدر) الإشارة راجعة اليه مع صفة وهي كونه مسلسلا أي وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فالاستدلال بنقله
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يفعل أنس (قوله وضبة موضع الاستعمال) هذا دفع توهم أنها إذا كانت في موضع الاستعمال تحرم مطلقا
 والتفصيل المتقدم فيما إذا كانت في غير موضع الاستعمال فدفع هذا التوهم وقال هما سواء في التفصيل (قوله فالأصل الإباحة) أي
 فصل على الصغيرة وبعد ذلك أن كانت لازمة كانت مباحة وإن كانت لازمة كانت مكروهة فالمراد بالإباحة عدم الحرمة بقى ما لو شك هل
 هي لازمة أو الحاجة فتعمل على الحاجة وبعد ذلك أن كانت صغيرة كانت مباحة وإن كانت كبيرة كانت مكروهة فهو والشك أربعة
 (قوله وبالظاهر النجس) كان الأولى تقديمه على مسائل الضبة لأنه محترز المتيقن فيما تقدم (قوله وجهان) أي لأصحاب وقوله من القوانين
 أي للإمام وقوله والأصل الجواز أي تغليب الأصل ((فصل في السؤال الخ)) ذكره عقب المباح والمدايع لأن كلامه مطهر وإن كان الأولان
 طهارتهما غريبة والسؤال طهارته غريبة ٣٦ وقدمه على الوضوء للإشارة إلى أنه من سنن الوضوء الفعلية المتقدمة عليه

في هذا القدر أكثر من كذا وكذا أو صغيرة وكلها أو بعضها لازمة أو كبيرة كلها الحاجة جازم
 الكراهة فيهما ما في الأولى فلا يصغر وكراهة فقد الحاجة وأما في الثاني فللمحاجة وكراهة للكبر وضبة
 موضع الاستعمال نحو شرب كفيه فيما ذكر من التفصيل لأن الاستعمال منسوب إلى الأثناء كله
 ((نبيه)) مرجع الكبر والصغر العرف فان شك في كبرها فالأصل الإباحة قاله في المجموع
 وخرج بالفضة الذهب فلا يحل استعماله إذا ضبب بذهب سواء كان معه غيره أم لا لأن الخيلاء
 في الذهب أشد من الفضة وبالظاهر النجس كالمختص من مبيته فيصير استعماله فيما ينجس به كما
 قليل أو مانع لا فيما لا ينجس به كما كثر أو غيره مع الخفاف ((فروع)) تسمية الدراهم والدنانير في
 الأثناء كالضبيب فيأتي فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه فلا يحرم به استعمال الأثناء
 مطلقا ولا يكره وكذا الوضوء بكفه وفي أصبعه خاتم أو في فمه دراهم أو شرب بكفه وفيه دراهم
 ويجوز استعماله أو في المشركن أن كانوا لا يتجددون باستعمال النجاسة كاهل الكتاب فإنها
 كآنية المسلمين لأن النبي صلى الله عليه وسلم نوحا من زيادة مشركه ولكن يكره استعماله لعدم
 تحريمهم فان كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغسلون بأبوال البقر تقربا
 في جواز استعمالها وجهان أخذنا من القولين في تعارض الأصل والغالب والأصح الجواز لكن
 يكره استعماله أو أنهم وملبوسهم وما يلي أسافلهم أي مما يلي الجلد أشد وأما ما لم يمسهم أخف
 ويجري الوجهان في أو أني مسد مني الخمر والقصابين الذين لا يستترزون عن النجاسة والأصح
 الجواز أي مع الكراهة أخذنا من

((فصل في السؤال)) وهو بكسر السين مشتق من سأل إذا ذلك (والسؤال) لغة ذلك
 وآتاه وشعره استعمال عود من أراك أو نحوه كاشنان في الأسنان وما حولها لأذهاب التغيير
 ونحوه واستعماله (مستحب في كل حال) مطلقا كما قاله الرافعي عند الصلاة وغيره العضة
 الأحاديث في استحبابه كل وقت (الابعد الزوال) أي زوال الشمس وهو ميلها عن كبد السماء فإنه
 من حينئذ يكره تنزيح استعماله (للصائم) ولو فلا يخلو للصائم من أطيب فم الصائم أطيب عند
 الله من ريح المسك والخلوف بضم الخاء تغير رائحة الفم والمراد به الخلوف بعد الزوال فخلو فم الصائم
 أمي في شهر رمضان حسنة قال وأما الثانية فأنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله
 من ريح المسك والمساء بعد الزوال وأطيبية الخلوف تدل على طلب إبقائه فكرهت إزالته وتزول

لحينئذ يحتاج إلى نية ومن ذكره
 في أثناء الوضوء للإشارة إلى أنه من
 سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه
 فحينئذ لا يحتاج إلى نية وتغريه
 الأحكام الأربعة الوجوب فيها إذا
 فوجب عليه إزالة النجاسة مثلا
 والحرمة في سؤال الغير بغير إذنه
 والكراهة في سؤاله في طول الأسنان
 والسنة هي الأصل فيه ولا يكون
 مباحا وهو من الشرائع القديمة
 (قوله مشتق من سأل) أي من
 مصدره وهو السؤال لأن المزيد
 يشتق من مجرد أو من الفعل على
 مذهب الكوفيين (قوله لغة ذلك
 وآتاه) أي كل منهما منفردين أو
 متجهين وقوله وشعره استعمال الخ
 يقتضي أنه لا يطلق على الآلة شرعا
 وليس كذلك بل يطلق على كل من
 الآلة والفعل لغة وشعره ما
 متساويان على خلاف الغالب
 (قوله في الأسنان) الأولى في الفم
 ليشمل اللسان ومن لاسن له وقوله
 لأذهاب التغيير يقتضي أنه لو لم
 يكن تغيير لاسن أو كان ولم يزل

لم يكن وليس كذلك ويحجب بأن هذا بيان لحكمة المشروعية في الأصل ثم صار الحكم عاما (قوله والسؤال) الكراهة
 مستحب (يحتمل معنيين أن يكون السؤال بمعنى الفعل فحينئذ يصح الأخبار من غير تقدير وأن يكون المراد به الآلة فلا يصح الأخبار
 بقوله مستحب ويحجب بأنه على تقدير مضاف أي واستعمال السؤال وهذا ما جرى عليه الشارح (قوله لا بعد الزوال) استثناء منقطع
 بالنظر للمتن لأنه استثنى بعد الزوال وهو زمان من الأحوال وهي ما عليه الشخص من خير أو شر وأما بالنظر لقول الشارح مطلقا فيكون
 منصلا لأن معنى مطلقا أي في كل وقت (قوله لا بعد الزوال) أي تغير المواسل أما هو فبكره له من الفجر وقوله للصائم أي حقيقة أو حكما
 على المعتمد (قوله وأطيبية الخلوف) بيان لوجه دلالة الحديث على كراهة السؤال بعد الزوال وهو المطلوب وقوله في الحديث أطيب من
 ريح المسك الخ معناه الحقيقي مستحيل في حقه تعالى لأن ذلك ينشأ عن الشم فهو من التشابه الذي استأثر الله بعلمه فالسائق يقولون معناه
 الحقيقي محال عليه تعالى ومعناه المراد لا يعلمه إلا هو والخلوف يقولون معناه الحقيقي محال عليه تعالى والمعنى المراد أنه أكثر نوبا ومحبة
 من استعمال الطبيب في أما كنه المعروفة كالعبدین مثلا (قوله فكرهت إزالته) أي بسؤال شرعي فلا يكره

بما ولا ياب عنه ومجمله اذا ازاله بنفسه فان ازاله غيره بغير اذنه حرم على الغير كدم الشهيد (قوله كن نسي نية الخ) أي وكن تعاطى مغطرا هذا (قوله ويلزم من ذلك) أي يؤخذ قاله بغير هذا بالضرورة وفيما تقدم بالاخذ من (قوله أو تناول) عطف عام على خاص لان السكوت من النص فاقوله أم لا الأولى وبين من لا لان بين تقضي التعدد فينا سبهم الواو وقوله فيكره للمواصل تفريع على قوله أم لا وقوله وانه معطوف على أن يقر فاقوله انه لا يكره الأولى حذف انه لانه جواب لو ٢٧ فكان يقول لم يكره (قوله على شبر) أي بشبر غالب

الناس لا بشبر صاحبه (قوله لثاني) جمع لثني وكل منه مماثلت اللام وقوله لثاني بفتح اللام وهي مفرد لجة لطيفة تروح على القلب ولولاها لاحترق القلب من حرارة المعسدة (قوله قال النووي) دفع به قومه انه ورد بخصوصه المأخوذ من لفظ استحب أشار بذلك الى انه لم يرد بخصوصه (قول في طول القم) وهو من آخر الشدق من العيين الى آخر الشدق الاخر وعرض القم ما يظهرون عند دفع القم لان العرض هو أقصر الامتدادين والطول أبعد الامتدادين (قوله نعم) استدراك على الحديث (قوله الفتح) من باب نعب وهو تغير رائحة القم مع صفرة الاسنان أو خضرتها وهو يدل على سوء الباطن (قوله لكن العود أولى من غيره) وفي صنيعه مسامحة لانه تكلم على بعض مراتب الصفات من كونه مندي وغيره في خلال مراتب الاصول وهو الاراك وجريد الخل وغيره فلو ذكر كذا على حديثه كان أولى (قوله من يعني فيه) الباء بمعنى في أو انها باقية على معناها والباء في قوله باليغني بمعنى في (قوله من أزم) من باب نعب وضرب فيصعق - رانه يسكون الزاي أو بفتحها ومعناه الترك وتفسير الشارح له بالسكوت أو الامساك عن الاكل تفسير مراد (قوله عند القيام من النوم) لافرق بين الصائم وغيره

الكرهية بالغروب لانه ليس بصائم الا أن يؤخذ من ذلك ان من وجب عليه الامساك اعارض كن نسي نية الصوم لئلا لا يكره له السؤال بعد الزوال وهو كذلك لانه ليس بصائم حقيقة والمعنى في اختصاصه بما بعد الزوال ان تغير القم بالصوم انما يظهر حينئذ قاله الرافعي ويلزم من ذلك كما قاله الاستوحي ان يفرقوا بين من تسهر أو تناول في الليل شيئا أم لا فيكره للمواصل قبل الزوال وانه لو تغيره بأكل أو نحوه ناسبا بعد الزوال والانه لا يكره له السؤال وهو كذلك قال الترمذي الحكيم يكره أن يزيد طول السؤال على شبر واستحب بعضهم ان يقول في أوله اللهم بيض به أسناني وشده به لثاني وثبت به لثاني وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين قال النووي وهذا لا بأس به ويسن أن يكون السؤال في عرض الاسنان ظاهرا وباطنا في طول القم لخبر اذا استكنتم فاستنوا كوا عرضا رواه أبو داود في مراسيله ويجزى طول الكراهة نعم يسن أن يستاك في اللسان طولاً كما ذكره ابن دقيق العيد ويحصل بكل خشن يزيل الفلج كهود من أراك أو غيره أو خرفة أو أشنان لحصول المقصود بذلك لكن العود أولى من غيره والاراك أولى من غيره من العبدان واليابس المندي بالماء أولى من الرطب ومن اليابس الذي لم يندوم من اليابس المندي بغير الماء كما ورد عود الخلل أولى من غير الاراك كما قاله في المجموع ويسن غسله للاستبراء ثانيا اذا حصل عليه ومض أو دمج أو نحوه كما قاله في المجموع ولا يكفي الاستبراء بأصبعه وان كانت خشنة لانه لا يسمى استبراء كاهذا اذا كانت متصلة فان كانت منفصلة وهي خشنة أجزاء ان قلنا بطهارته وهو الاصح ويسن ان يستاك باليغني من يعني فيه لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التبايع من ما استطاع في شأنه كانه في ظهوره وترجله وتغسله وسواكه رواه أبو داود (وهو في ثلاثة مواضع) أي أحوال (أشداً استحبها) أحدها (عند تغير) رائحة (القم) وقوله (من أزم) بفتح الهمزة وسكون الزاي هو السكوت أو الامساك عن الأكل (من) (غيره) أي الأزم كثوم أو كل ذي ريح كريه (و) ثانياً (عند القيام من النوم) لخبر العيصين كان صلى الله عليه وسلم اذا قام من النوم يشوص فاه أي يذلكه بالسؤال (و) ثانياً (عند القيام الى الصلاة) ولو نفل أو لكل ركعتين من نحو التراويح أو لتيمم أو لفقد الطهورين وصلاة جنازة ولو لم يكن القم متغيراً أو استاك في وضوءه لخبر العيصين لولا ان أشق على أمي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة أي أمرهم بايجاب وتغير ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال رواه الحميدي باسناد جيد وكأيتاً كد فهاذ كربتاً كذا أيضاً للوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم لولا ان أشق على أمي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمرهم بايجاب ومجمله في الوضوء على ما قاله ابن الصلاح وابن النقيب في عمدته بعد غسل الكفين وكلام الامام وغيره عيل اليه وهذا هو الظاهر وان قال الغزالي كلاماً وردى مجمله قبل الشهية وقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي ولا كراهة تعالى والنوم والدخول منزل وعند الاحتضار ويقال انه بهل خروج الروح وفي السحر والادخل وبعد الوتر والصائم قبل وقت الطلوع فائدة من فوائد السؤال انه يطهر القم ويرضي الرب ويبيض الاسنان ويطيب الكف ويستوي الظهر ويشد اللثة ويبيض الشيب ويصفي الخلقعة ويركي الفطنة ويضاعف الاجر ويسهل النزاع كما هو وبذكر الشهادة عند الموت ويسن التحليل قبل السؤال وبعده ومن أثر الطعام وكون الخلال من عود السؤال ويكره بالحديد ونحوه

لكن مجمله في الصائم ان تغيره وفيما قبله لافرق أيضاً بين الصائم وغيره (قوله عند القيام الى الصلاة) أي ارادة فعلها سواء كان من قيام أو غيره (قوله ولو نفل) نعميمات في استجاب السؤال وهذا في غير الصائم أما الصائم فلا يسن له السؤال للصلاة بعد الزوال ويسن قبله وقوله وصلاة جنازة بالنصب عطف على نفل (قوله أو علم شرعي) وكذا آله (قوله فائدة من فوائد الخ) أي عن لانه لم يستوفها وانما ذكر منها ثلثي حصة فائدة (قوله ويبيض) من أبطأ فهو بالتحقيق وهو لازم فنصب الشيب بعده فيه نظراً لأن يقال انه منصوب بترج الخافض أي

أى بالشيب كما هو في بعض النسخ وفي بعض النسخ يظن بالشيب من بطايق يكون منه ما يجب شذ (قوله من هو السوال) فيه مسامحة
 الأولى من هو الحالة لان فيه سر او هو انه يخرج وهو داخل ويطلب وهو خارج وهذا الخلل قيل بوجوده وقيل انه افضل من السوال
 لكن هذا الثاني مقيد بكونه عقب الطعام فقط وفي غير ذلك السوال افضل منه ((فصل في الوضوء)) (قوله وهو) أى الفعل الخ وهذا
 هو المعنى الشرعي الذي سبأني فقد ذكره مرتين (قوله وهو مأخوذ الخ) اشارة الى معناه لغة (قوله أفعال مخصوصة) يشترط الى
 الترتيب وقوله أفعال مخصوصة الخ الفعل ليس قيد بل المراد وصول الماء بفعل أو غيره على تفصيل يأتي (قوله كان وجوبه مع وجوب
 الصلوات الخ) فيه مسامحة والراجح انه شرع في أول البعثة لما جاء جبريل بقوله اقرأ باسم ربك وعلمه الوضوء (قوله أوجه) كان الأولى
 أقوال ثلاثة لان الوجه من تخرج الاصحاب وما هنا أقوال منصوصة للفقهاء (قوله فشرطه) وهي اثنا عشر في كل من السليم
 والمريض ويزيد وضوء المريض بثلاثة في الشارح فتكون خمسة عشر في حق المريض (قوله ماء مطلق) أى حقيقة بان علمه أو استصحابا
 بان رأى ماء ولم يعلم أصله فالأصل فيه الطهارة (قوله ومعرفة الخ) هذا انما هو شرط عند الاشتباه بان اشتبه عليه ما آت طاهر ونجس
 فاجتهد وظن طهارة أحدهما فله الوضوء منه وان لم يظن انه مطلق عملا بظنه اما اذا رأى ماء ولم يعلم أصله فله الوضوء منه وان لم يظن انه
 مطلق ولم يخطر بباله ذلك ولا حصل عنده ظن انه طاهر عملا بالأصل (قوله وعدم الحائل) أى الجاهل وممنعه وشرح تحت الاظفار يمنع
 وصول الماء ونحوه وصبيغ وحناء ٢٨ ان كان جرم ما ذكرنا في حق من لا يتبلى به أمان ابني به فيه في عنه كالنساء الحين

((فصل في الوضوء)) وهو يضم الواو اسم للفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة وهو
 المراد هنا وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به وهو مأخوذ من الوضوء وهي الحسن والنظافة والاضياو
 من ظلمة الذنوب واما في الشرع فهو أفعال مخصوصة مفتوحة بالنية قال الامام وهو تعبدى
 لا يعقل معناه لان فيه مسما ولا تنظيف فيه وكان وجوبه مع وجوب الصلوات الخمس كما رواه ابن
 ماجه وفي موجه أوجه أحدها الحدث وجوباً موسماً ثانياً انما القيام الى الصلاة ونحوها وثالثها هما
 وهو الأصح كافي التحقيق وشرحه مسلم وله شرط وفروض وستين فشرطه وكذا الغسل ماء
 مطلق ومعرفة أنه مطلق ولو ظنا وعدم الحائل وحري الماء على العضو وعدم المنافي من نحو
 حيض ونفاس في غير أغسال الحج ونحوها ومس ذكر وعدم الصارف ويعبر عنه بدوام النية
 وإسلام وتغير ومعرفة كبقية الوضوء كنظيره الآتي في الصلاة وأن يغسل مع المغسول جزءاً يتصل
 بالمغسول ويحيط به لا يتحقق به استيعاب المغسول وتحقيق مقتضى الوضوء فلوشك هل أحدث
 أولاً لم يصح وضوءه على الأصح وأن يغسل مع المغسول ما هو مشتبه به فلو خاف له رجحان أو يدان
 أو رجحان واشتبه الأصل بالزائد وجب غسل الجميع ويزيد وضوء صاحب الضرورة بشرائط
 دخول الوقت ولو ظنا وتقدم الاستنجاء والتحقق حيث احتج إليه والموا لا بينهم وبين الوضوء وأما
 فروضه فذكرها بقوله (وفروض الوضوء) جمع فرض وهو الواجب مترادفات الآتي
 بعض أحكام الحج كما ستعرفه ان شاء الله تعالى هناك وقوله (ستة) خبر ففروض زاد
 بعضهم سابعاً وهو الماء الطهور قال في المجموع والصواب أنه شرط كما مر واستشكل بعد
 التراب ككنا في التيمم وأجيب بأن التيمم طهارة ضرورية الأولى من الفروض (النية)

والزالبين والاساكفة ومن ذلك
 شوكه رأسها ظاهرة ولو قلها بقي
 محلها غير ملتئم أما اذا كان ينضم
 ويلتئم بعد قلها لا يضر كما سبأني
 ذلك (قوله من نحو حيض) هذا
 منافي للوضوء والغسل ومس الذكر
 منافي للوضوء فقط ولو قال ومس
 فرج لكان أولى (قوله وعدم
 الصارف) بان لا يغسل الأعضاء
 لغير الوضوء ككتبر من الأركان
 لا يقطع الوضوء بان يترك تكميله
 فهذا منافي للنية وأن لا يرتد (قوله
 وإسلام) أى ان كان للنقرب
 ليخرج غسل الذمية لأجل الوطء
 وقوله وغيره أى اذا كان هو النوى
 فان كان وليه ينوي عنه الوضوء أو
 الغسل فلا يشترط التمييز وقوله

وشرطه الخ عبر عنه بالشرط وعما يأتي بالفروض أى الأركان للفرق بينهما لان الشرط ما وجب واستمر
 والفرض ما وجب وانقطع فالأول كعرفة أنه مطلق فهي تستمر من أول الوضوء الى آخره وأما غسل الوجه فينقطع بتمام غسله (قوله
 وأن يغسل الخ) هذا الركن أشبه لتعلقه بالركن (قوله فلوشك الخ) المعتمد عدم صحة الوضوء في هذه الحالة لانه يقن الطهارة وشك
 في رافعها والأصل عدمه والقول الثاني يصح فاذا توضأ على هذا القول فان تبين أنه كان محدثاً لم يجزه وان لم يتبين صح فيكون قوله لم يصح
 وضوءه على الأصح أى سواء تبين أم لا والتفصيل في التبيين وعدمه انما هو على القول بصحة الوضوء في هذه الحالة (قوله وان يغسل الخ)
 هو الركن أشبه لتعلقه بالركن أيضاً (قوله بينهم وبين الوضوء) هذه بينية وترك ثلاث بينات بين الاستنجاء والتحقق وبين أفعال
 الوضوء وبين الوضوء والصلاة (قوله وفروض الوضوء الخ) أى أركانه وعبر عنها هنا بالفروض وفي كتاب الصلاة بالاركان لان الصلاة لما
 امتنع تفريق أفعالها كان كأنها حقيقة واحدة بخلاف الوضوء يجوز تفريق أفعاله فكان كل واحد فرضاً مستقلاً (قوله والفروض والواجب
 عندنا مترادفات) أى خلافاً لابي حنيفة (قوله في بعض) الأولى حذف بعض لان جميع أفعال الحج يفرق فيها بين الفرض والواجب (قوله
 واستشكل الخ) مبني على قول وهو أن ذات التراب ركن والمعتمد أن الركن نقله لاذاته (قوله بان التيمم طهارة ضرورية الخ) وأجاب
 بعضهم بغير ذلك وهو أن الماء لما كان غير خاص بطهارة الحدث لم يحسن عدده ركناً بخلاف التراب فانه خاص بطهارة الحدث ولا يرد
 دخوله في طهارة التراب

لأن المظهر الماء بشرط من جهة بالتراب فهو شرط لاشطر (قوله لرفع حدث) اللام زائدة لتقوية العامل أي نية رفع حدث وجعله مأذونة من الصبيغ سبع وهي في السليم غير المجدد وأما ما دام الحدث فله خمسة منها وأما المجدد فله نية الوضوء ونية أداء الوضوء ويمنع عليه الباقي كما يأتي في الشارح (قوله أي رفع حكمه الخ) إنما احتاج لذلك لجهة الحدث على السبب وهو لا يرتفع والذي يرتفع هو حكمه وأما وجوب الحدث على الأمر الاعتباري أو المنع لم يحتاج لتقدير لأن هذين يرتفعان وهذا كله في كلام الشارح أما نية النواي إذا قال نوبت رفع الحدث فتعمل على رفع الحكم سواء لاحظ ذلك وقدره أم لم يلاحظه (قوله لأن القصد من الوضوء الخ) جواب عما يقال كان الظاهر عدم الاكتفاء بنية الرفع لأن الذي ينوي هو صاحب الأركان وهو الوضوء بأن يقول نوبت الوضوء فأجاب بأن نية الرفع كافية لأن المقصود من الوضوء (قوله وضابط الخ) وهذه قاعدة تنفع في أبواب الفقه كلها والمراد بالغلط في تلك المسائل الجهل بأن يعتقد أن النية التي تلفظ بها تؤدي مؤدى النية التي كان المقام يقتضيها وليس المراد غلط اللسان مع اعتقاد القلب بخلاف ما تلفظ به اللسان لأن هذا لا يضر في جميع الأبواب لأن النية بالقلب ونطق اللسان سنة مساعدة للقلب (قوله فالأول كالغلط من الصوم) وجهه أن الصوم يجب التعرض له جلسة بأن يلاحظ الأفعال عن المفطرات جميع النهار وتفصيلا ٢٩ بأن يعينه من كونه رمضان أو ذرا أو كفارة

وكذا الصلاة يتعرض لها جلسة بأن يلاحظ أركان الصلاة في ذهنه ويقصد فعلها وتفصيلا بأن يعين أنها ظهراً أو غيره وفرض أو سنة (قوله في تعيين الإمام) من إضافة المصدر لفعله أي تعيين المأموم الإمام ومعنى كون التعرض له جلسة بأن يلاحظ ربط صلاته عن أمامه من حيث هو ومعنى التفصيل بأن يعين كونه زيدا أو عمرا (قوله كالخطأ هنا) أي في نية الوضوء وجهه أن التعرض للحدث لا يجب اجاباً بأن ينوي الوضوء أو تفصيلاً بأن ينوي الحدث ويغفل عن كونه بولاً أو غيره فلا يجب التفصيل ولا الاجال (قوله وفي تعيين المأموم) مصدر مضاف لفعله أي تعيين الإمام المأمومين (قوله أما إذا وجب كالإمام الجمعة) أي أن نوي الإمام الجمعة سواء كان من أهل الوجوب أم من غيرهم بأن كان

رفع حدث عليه أي رفع حكمه لأن الواقع لا يرتفع وذلك كحرمة الصلاة ولو لم يصح الخلف لأن القصد من الوضوء رفع المانع فإذا نواه فقد تعرض للمقصود وخرج بقولنا عليه ما لو نوى غيره كأن قال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم فإن كان عام لم يصح أو غلطاً صريحاً وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كاذره القاضى وغيره أن ما يعتبر التعرض له جلسة وتفصيلاً أو جلسة لا تفصيل لا يضر الغلط فيه فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثاني كالغلط في تعيين الإمام وما لا يجب التعرض له لاجلته ولا تفصيل لا يضر الغلط فيه كالخطأ هنا وفي تعيين المأموم حيث لم يجب التعرض للإمامة أما إذا وجب التعرض لها كالإمام الجمعة فإنه يضر الأصل في وجوب النية قوله صلى الله عليه وسلم كافي المحققين إنما الأعمال بالنيات أي الأعمال المعتمد بها هي حقيقة النية القصدية بشرط قصد الشيء مقترناً بفعله وحكمها الوجوب كما علم بممازج وحملها القلب والمقصود به تعيين العبادات عن العادة كالجلوس في المسجد للاستراحة أو غيرها أو تعيين رتبها كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل أخرى وشروطها السلام النواي وتمييزه وعلمه بالمنوى وعدم اتيانه بما ينافيها بأن يستعجم احكاماً وأن لا تكون معقدة فلو قال ان شاء الله فإن قصد التعليق أو أطلق لم نصح وإن قصد التبرك صحت ووقتها أول الفروض كأول غسل جزء من الوجه وإنما لم يوجبوا المقارنة في الصوم لعدم مراعاة الفجر وتطبيق النية عليه وكيفيتها باختلاف بحسب الأبواب فيكون هنا نية رفع حدث كما مر أو نية استباحة شيء مفتقر إلى وضوء كالصلاة والطواف ومس المجفف لأن رفع الحدث إنما يطلب لهذه الأشياء فإذا نواه فقد نوى غاية القصد أداء فرض الوضوء أو فرض الوضوء وإن كان المتوضئ صبيهاً أو أداء الوضوء أو الوضوء فقط لتعرضه للمقصود فلا يشترط التعرض للفريضة كما لا يشترط في الحج والعمرة وصوم رمضان (تبيينه) ما تقرر من الأمور السابقة محله في الوضوء غير المجدد أما المجدد فالقياس عدم الاكتفاء بنية الرفع أو الاستباحة

معذوراً كصبي ومساfer أما إذا نوى غير الجمعة كالصبي أو المسافر فلا يجب التعرض للمأمومين لاجلته ولا تفصيلاً (قوله مقترناً) أي القصد بفعله أي بأوله حقيقة ويجعله حكماً (قوله الوجوب) المراد بالوجوب أنه لا بد منه إلا اعتدأ بالوضوء وليس المراد أنه إذا تركها يعاقب لانه لا يشمل إلا النية في الفرض لانه لا يعاقب على ترك النية في الوضوء السنة غايته أنه يبطل بترك النية (قوله وشروطها السلام النواي الخ) هذه الشروط الأربعة مكررة لأنها تقدمت في شروط الوضوء إلا أن يقال إنها معتبرة فيهما (قوله ووقتها أول الفروض الخ) المراد بالفروض الأركان التي لا بد منها في صحة الشيء فشمول الفرض والنفل وبعد ذلك فيه مسامحة لأنهم لم يمتثلوا أول الفروض إلا في الوضوء مثلاً أو الصلاة دون الصوم والحج والزكاة (قوله تختلف بحسب الأبواب) بيانه أن حقيقة الوضوء بأن يستعصر أفعاله في ذهنه ويقصد فعلها وإيقاعها في الخارج فلا يكفي إحضارها في الذهن مع الغفلة عن إيقاعها في الخارج وفي الصلاة بأن يستعصر أفعاله في ذهنه ويقصد إيقاعها وإيقاعها في الخارج فكيفيتهما في الأول غيرهما في الثاني (قوله من الأمور السابقة) حاصلها ست كيفية (قوله فالقياس الخ) انظر ما المراد بالقياس عليه فإن أريد به وضوء صاحب الضرورة صح في النية الأولى دون الثانية وإن أريد بالقياس عليه التيمم فكذلك والجواب أنه ليس مراده القياس الذي يحتاج إلى مقيس عليه ومقيس وعلة وحكم وإنما المراد بقوله القياس أي الآفاق والقواعد الفقهية ذلك وقوله أي بالنية المذكرة بصورتها (قوله عدم الاكتفاء بنية الرفع أو الاستباحة) ومثلها الطهارة عن الحدث

(قوله غير ان ذلك) أي الصلاة المعادة وقوله خارج عن القواعد ونحوه أنها انزل ومع ذلك لا تصح الأنية الفرعية (قوله قال ابن العماد الخ) والخاص ان كلام الاستوى وابن العماد ٣ مؤداهما واحد وهو صحة القياس والحكم الا ان الاستوى اعترض القياس وسلم الحكم

وابن العماد سلمهما معا ولم يعترض (قوله ولو نوى الطهارة) رجوع لاصل الكلام لا للوضوء المجدد (قوله شاك في أنه عليه) أي أنها لزمته بان كان مجتونا أو صيبا وزال عنه المانع وشك هل زال قبل خروج الوقت فلم يمتنع أو بعده ولم تكن تجميع مع ما بعدها فلا تزم منى فتضاها ثم تبين أنها لزمته لم يجزه وإنما احتجنا لهذا التأويل لانه اذا كان مكفرا ودخل الوقت وهو مكف نية من لزومه له (قوله فانه يجزئه للضرورة) فديقال لا ضرورة الى هذا الوضوء لان له الصلاة بالوضوء الاول فكان الاولى أن يقول لم يحكم بطلانه أو يقال مراده بالضرورة مطلق الحاجة والغرض وهو مراعاة الاحتياط (قوله فان فقدت) محرز قوله مع نية معتبرة (قوله أما الثواب الخ) حاصله أقوال ثلاثة ولكن الثالث هو الاول بعينه والفرق بينهما ان صاحب الاول غير جازم بل مستظهر وصاحب الثالث جازم وهذه المسئلة غير مسئلة الرياء بالعمل بان يقصد بالعبادة ان الناس يعظمونه ويقبلون عليه فهذا محبط للعمل مطلقا (قوله وقد اختار الغزالي) قول ثان وسيأتي الثالث في كلام ابن عبد السلام والمعمد كلام الغزالي وهو ما مشى عليه م رومشي ابن حجر على حصول الثواب مطلقا سواء كان القصد الديني قالبا أو مغنويا أو مساويا (قوله

قال الاستوى وقد يقال يكفيها كالمصلاة المعادة غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه قال ابن العماد ونحوه يحسمه على الصلاة ليس بعيدا لان قضية التجديد ان يعيد الشيء بصفته الاولى انتهى والاول اول لان الصلاة تختلف فيها هل فرضه الاولى أو الثانية ولم يقل أحد في الوضوء فيما علمت بذلك وإنما اكتفى بنية الوضوء فقط دون نية الغسل لان الوضوء لا يكون الإعادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فانه يطلق على غسل الجنابة وغسل النجاسة وغيرها ولو نوى الطهارة عن الحدث مع فأن لم يقل من الحدث لم يصح على الصحيح كافي زوائد روضة وعمله في المجموع بان الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن خبث فاعتبر التمييز ومن دام حدثه كمنه خاصة ومن به سلس بول أو ريج كفاء نية الاستباحة المتقدمة دون نية الرفع المارلية فاحدته ويندب له الجمع بينهما ما خروجا من خلاف من أوجبه لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة أو نحوها لللاحق وبهذا يدفع ما قيل انه قد جمع في نية بين مبطل وغيره ويكفيه أيضا نية الوضوء ونحوها مما تقدم كما صرح به في الحاوي الصغير ((تنبيه)) حكم نية دائم الحدث فيما يستتبعه من الصلوات الخمس وغيرها حكم نية التيمم كاذ كره الرافعي هنا وأغفله في الرضة وسبأني بسط ذلك ان شاء الله تعالى في التيمم ولا يشترط في النية الاضافة الى الله تعالى لكن يستحب كافي الصلاة وغيرها ولو نوى الشاك بعد وضوئه في حدثه احتياطا فبان محدثا لم يجزه للتردد في النية بالضرورة كالوقضى فائته الظاهر مثلا شاك في أنها عليه ثم بان أنها عليه لم يكف أما اذا لم يبين حدثه فانه يجزئه للضرورة ولو نوى الشاك وجوبا بان شك بعد حدثه في وضوئه فتوضأ أجزاء وان كان مترددا لان الاصل بقاء الحدث بل لو نوى في هذه الحالة ان كان محدثا فغن حدثه والافتح يد صح أيضا كافي المجموع ومن نوى بوضوئه تبردا أو شيئا يحصل بدون قصد كتنظيف ولو في أثناء وضوئه مع نية معتبرة أي مستحضرا عند نية التبرد أو بوضوئه الوضوء أجزاء لم يحصل ذلك من غير نية كصلى نوى الصلاة ودفع الغريم فانما تجزئه لان اشتغاله عن الغريم لا يفتقر الى نية فان فقدت النية المعتبرة كأن نوى التبرد وقد غفل عن الم يصح غسل ما غسله بنية التبرد ونحوه ويلزمه اعادته دون استئناف الطهارة ((تنبيه)) هذا بالنسبة للفتحة أما الثواب فقال الزركشي الظاهر عدم حصوله وقد اختار الغزالي فيما اذا اشرك في العبادة غيرها من أمر ديني اعتبارا بالباعث على العمل فان كان القصد الدنيوي هو الاعاب لم يكن فيه أجر وان كان القصد الديني أغلب فله بقدره وان تساوى باسقاطا واختار ابن عبد السلام انه لا أجر فيه مطلقا سواء تساوى القصدان أم اختلفا انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر واذا بطل وضوئه في أثناءه بحدث أو غيره قال في المجموع عن الروياتي يحتمل أن يثاب على الماضي كافي الصلاة أو يقال ان بطل باختباره فلا أو بغير اختباره فمهم ومن أصحابنا من قال لا ثواب له بحال لانه مراد بغيره بخلاف الصلاة اه والوجه التفصيل في الوضوء والصلاة ويبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطعت النية فيعيد بها للباقي ومن نوى بوضوئه ما يندب له وضوء كقراءة القرآن أو الحديث لم يجزه لانه مباح مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث فلو نواه مع نية معتبرة ينبغي انه يكفي كالنوى التبرد مع نية معتبرة وقد وقعت هذه المسئلة في الفتاوى ولم أر من تعرض لها ((فروع)) لو نوى ان يصلي بوضوئه ولا يصلي به لم يصح وضوءه لتلاعبه وتناقضه ركذا لو نوى به الصلاة كان نجس ولو نوى له في وضوئه أو غسله فأنغسلت في الغسلة الثانية أو الثالثة بنية التغفل أو في إعادة وضوء أو غسل انسيان له

ولو نوى قطع الوضوء أي أو التيمم أو الغسل وفارق نية قطع الصلاة فتبطل ونية الصوم فلا نصير لانه من باب التزك وبخلاف اجزاه قطع نية الحج والعمرة فانه لا يصير لانها شديدة التعلق (قوله وقعت الخ) من كلام الشيخ الخطيب وقوله في الفتاوى أي فتاوى الشيخ م ر وقوله ولم أر من تعرض لها أي من المصنفين غير م ر (قوله بنية التغفل) أي في ظنه واعتقاده والافهي أولى في نفس الامر لان الاولى

لا تحسب إلا بعد الكمال وقوله بنية التثفل الخ هذا مشكل لأنه إذا قصد التثفل فكيف يرتفع حدث الجمعة والجواب أنه وإن كان مشكلاً إلا أن له تطريفاً وفيه في أركان الصلاة فيما إذا سجد فظن أنها الثانية فجلس للاستراحة ثم تذكر أنها أولى فيكفيه جلوس الاستراحة عن الجلوس الفرض الذي بين السجدين (قوله في تجديد وضوء) أي أو في غسل جهة (قوله عند غسل الوجه) ومثله الغسل المصحح بان كان عليه جيرة عمدته فينوي عند مسحها (قوله عند غسل الوجه) هذا حكم النية لأنها يجب أن تكون عند أول الفرض فأشار الشارح بذلك إلى أن الركن هو النية لا مجموع الأمرين وكلام المتن شامل لوقوع النية عند غسل أي جزء من الوجه وتقدير الشارح أول وان غسل بمعنى مغسول مفيد لأنه معنى المتقدم بعينه فلا حاجة لهذا التقدير فلو أتى المتن على ظاهره كان أولى (قوله فلا يكفي اقترانهما بعبادة الوجه) حيث وجب غسل الوجه أو مسحه فان سقط غسله ومسحه لكونه به جراحة عمدته من غير جيرة فينوي عند غسل الوجهين مثلاً (قوله ولا بما قبله) أي وعزبت قبل غسل شيء من الوجه فلا تكفي النية المتقدمة وقوله فان بقيت تحت زقوله عزبت أي فتكفي النية المتقدمة وصورة المسئلة أنه ان أدخل الماء في فيه أو أنفه بغاية مثلاً فالنية صحيحة والمضمضة والاستنشاق معتد بهما ولا يجب إعادة غسل شيء من الوجه لعدم صارف اذذاك وقوله ولو اقترنت معناه أن النية تقدمت على غسل الوجه واستغفرها الغسل شيء من الوجه مع المضمضة والاستنشاق بان لم يدخل الماء بغاية كما تقدم فهذه هي التي فيها الأحوال الثلاثة وهي ان النية معتد بها مطلقاً وفاتت المضمضة والاستنشاق مطلقاً وإعادة الجزء فيها تفصيل كما يعلم من كلام الشارح والحاشي ٣١ (قوله أجزاء) أي الاقتران ولو قال

أجزأه النية لكان أوضح (قوله بنية الوجه) أي وحده وقوله أم لا فتحتم ثلاث صور على المعتمد (قوله لكن يجب) استدراك على قوله أجزاء أو على التميم (قوله على الأصح) هذا مشكل لأنه حيث اعتد بالنية يلزم منه عدم إعادة الجزء وان وجبت إعادة الجزء يلزم منه عدم الاعتداد بالنية ولذلك قال بعضهم هذا اشكال لا جواب عنه ولذلك قبل لا يجب إعادة الجزء مطلقاً لكنه غير معتد (قوله لو جرد الصارف) أي عن وقوع الغسل للوضوء وهو قصد المضمضة ولو مع غيرها فهو غير الصارف المتقدم لأن المتقدم صرف النية وهذا صرف الغسل

أجزأه بخلاف ما لو انفصلت في تجديد وضوء فإنه لا يجوز لأنه طهر مستقل بنية لم تتوجه لرفع الحدث أصلاً ويجب أن تكون (عند أول غسل) أي مغسول من أجزاء (الوجه) لتفترق بأول الفرض كالصلاة وغيرها من العبادات ما عدا الصوم فلا يكفي اقترانهما بعبادة الوجه قطعاً لخلو أول المغسول وجوباً عنها ولا بما قبله من السنن اذ المقصود من العبادات أو كانت أو السنن نواجع لها هذا اذا عزبت النية قبل غسل شيء من الوجه فان بقيت إلى غسل شيء منه كفي بل هو أفضل ليشاب على السنن السابقة لأنها اذا خلعت عن النية لم يحصل له نواجع ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانفصل معه جزء من الوجه أجزاء وان عزبت النية بعده سواء غسله بنية الوجه وهو ظاهر أم لا لو جرد غسل جزء من الوجه مقرر وبالنية لكن يجب إعادة غسل الجزء مع الوجه على الأصح في الروضة لو جرد الصارف ولا تجزئ المضمضة ولا الاستنشاق في الشق الأول لعدم تقدمهما على غسل الوجه قاله القاضي مجلي فالنية لم تفترق بمضمضة ولا استنشاق حقيقة ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كفت ووجب إعادة المغسول منه قبلها فوجوبها عند أول غسل جزء منه ليعتد به ويفهم منه أنه لا يجب استحباب النية إلى آخر الوضوء لكن محله في الاستصحاب الذكرى أما الحكمي وهو ان لا ينسوي قطعها ولا ياتي بما ينافيها كالردة فواجب كما علم مما مر وله تفريق النية على أعضاء الوضوء بان ينوي عند كل عضو رفع الحدث عنه كذا ذكره الرافعي لأنه يجوز تفريق أفعاله فكذلك يجوز تفريق النية على أفعاله وهل تنقطع النية بنوم ممكن وجهان أو جهه ما لا والحدث الأصغر لا يحصل كل البدن بل أعضاء

(قوله الذكرى) بالضم أي القلبى وأما بالكسر فهو باللسان وقيل بالكسر فيهما (قوله له) أي للمتوضئ سليماً أو غير بضار كذا الجنب وقوله لأنه يجوز تفريق أفعاله أي السليم (قوله لا يحصل كل البدن الخ) وينبغي على الخلاف الايمان والتعاليق وقوله ويرتفع أي على كل من القولين وقوله وانما يجوز دلالة الضعيف القائل بأنه يحصل كل البدن وقوله فيما تقدم قطعها المناسب قطعه وقوله كالردة أي وقصد غسل الأعضاء عن غير الوضوء كالتبريد وقوله ويفهم من كلام المصنف أي حيث قال عند غسل ولم يقل عند جميع أفعال الوضوء (فائدة) اعلم أن المتوضئ له أحوال الأول أن يقتصر على نية الوضوء عند غسل الوجه وهذا صحيح لا تفصيل فيه الثاني أن ينوي السنن وعند غسل الكفين وينوي الوضوء عند الوجه وهذا أيضاً لا تفصيل فيه الحال الثالث أن ينوي السنن والفرض عند غسل الكفين بأن يقول فرب الوضوء وسنة الحال الرابع أن ينوي الفرض فقط عند غسل الكفين ففي هاتين الصورتين اذا عزبت النية قبل غسل شيء من الوجه لا يعتد بذلك النية المتقدمة فان بقيت إلى غسل شيء من الوجه وأدخل الماء في فيه وأنفه بغاية أجزاء النية المذكورة ولا تفصيل أصلاً وان لم يدخل الماء في فيه بالغاية وانفصل شيء من جرة الشفتين مقارناً للنية فهذه هي التي فصل الشارح أحكامها والحاصل أن النية المذكورة معتد بها مطلقاً وفاتت المضمضة والاستنشاق مطلقاً والجزء الذي انفصل من جرة الشفتين مع النية ان غسله نية الوجه وحده لا تجب إعادة ولا إعادة تحت الصور الثلاثة قصد المضمضة والاستنشاق أوهما والوجه أو الاطلاق وهذه الطريقة هي المعتمدة وقيل إعادة في واحدة وهي قصد المضمضة وعدم إعادة في الثلاث الباقية وقيل إعادة في اثنين وهما قصد المضمضة وحدها

أو مع الوجه وعدم الامادة في الاثنين الباقيين وقيل لا إعادة مطلقاً من أجل الاعتداد بالنسبة (قوله ظاهر كل الوجه) أشار بهذا التقدير إلى أن المتن على تقديره مضافين ولكل محترز (قوله بفعل المتوضي) والحاصل أن الوجه له حكم وبقيته الأعضاء لها حكم فحكم الوجه أنه لا بد من قرن النسبة بجزء منه سواء كان بفعل المتوضي أو بفعل غيره أو بفعل أصلاً كنزول المطر وحكم غير الوجه أن المدار على أحد أمرين إما فعله وإن لم يكن مستحضراً للنسبة أو تذكره للنسبة إن كان الفعل من غيره (قوله وحد الوجه الخ) وأول الوجهه أعلاه وآخره أسفله (قوله طولاً) منصوب ٣٢ على الطريقة الاعتبارية أو التقييد (قوله لأن الوجه الخ) تعليل للتصديق المذكور

الوضوء خاصة كما يحكمه في التحقيق والمجموع وإنما يجوز من المصنف بغيرها لأن شرط المماس أن يكون متطهراً ويرتفع حدث كل عضو بمجرد غسله (و) الثاني من الفروض (غسل) ظاهر كل (الوجه) لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وللإجماع والمرد بالغسل الانفسال سواء كان بفعل المتوضي أم بغيره وكذا الحكم في سائر الأعضاء وحد الوجه طولاً ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهى لحية وهما يفتح اللام على المشهور والعظامان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى وعرضا ما بين أذنيه لأن الوجه ما تقع به المواجهة وهي تقع بذلك وتخرج بظاهره داخل الفم والأنف والعين فإنه لا يجب غسل ذلك قطعاً وإن انفصل قطعاً جفن أو شفة لأن ذلك في حكم الباطن ولا يشكل ذلك بما لو سلخ جلدة الوجه فإنه يجب غسل ما ظهر منه لأن هذا من محل ما يجب غسله فكان بدلاً بخلاف ما ذكر فإنه ليس بدلاً عن شيء مع أنه يمكن غسله قبل إزالة ما ذكر فلا يجب غسله بعد إزالته وهو ظاهر ولا يسر غسل داخل العين ولكن يجب غسل ذلك إن تنجس والفرق غلط النجاسة بدليل أنها تزال عن الشهيد إذا كانت من غير دم الشهادة أما ما في العين فيغسل بالاختلاف فإن كان عليه ما يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب كالرماس وجبت إزالته وغسل ما تحته وبنابت شعر رأسه الأصابع وهو من انحصر الشعر عن ناصيته فإنه لا يلزمه غسلها ودخل موضع الغم فإنه من الوجه لحصول المواجهة به وهو ما بنيت عليه الشعر من الجهة والغم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجهة والقفا قال الشاعر ولا تنسحني إن فرق الدهر بيننا * أعظم القفا والوجه ليس بأزعا ويقال رجل أعظم وأخر أعظم والعرب تدم به وتعدح بالزعم لأن الغم يدل على البلادة والجهل والبخل والزرع بضد ذلك ((تنبه)) منتهى اللجيين من الوجه كما تقرروا وأما موضع التذيف فن الرأس لا اتصال شعره بشعر الرأس وهو ما بنيت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والتزعة مسمى بذلك لأن النساء والأشرف يحذفون الشعر عنه ليتسع الوجه وضابطه كما قاله الإمام أن يضع طرف خيط على رأس الأذن والطرف الثاني على أعلى الجهة وبفرض هذا الخيط مسقيماً فنزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التذيف ومن الرأس أيضاً التزعتان وهما أبيضان يكتنفان الناصية وهو مقدم الرأس من أعلى الجبين والصدغان وهما فوق الأذنين متصلان بالعذارين لدخولهما في تدوير الرأس ويسر غسل موضع الصلح والتذيف والتزعتين والصدغين مع الوجه للخلاف في وجوبهما في غسله ويجب غسل جزء من الرأس ومن الخلق ومن تحت الحنك ومن الأذنين ومن الوجه البياض الذي بين العذار والأذن لدخوله في حده وما ظهر من جرة الشفتين ومن الأنف بالجلد ويجب غسل كل هذب وهو الشعر النابت على أجفان العين وحاجب وهو الشعر النابت على أعلى العين مسمى بذلك لأنه يجب عن العين شعاع الشمس وعذار وهو الشعر النابت المأذي للأذنين بين الصدغ والعارض

وعرض الوجه أكثر من طوله على غير الغالب (قوله وإن انفخ) هذه التثنية غير مناسبة لأن المتقدم ثلاثة والحكم واحد وهذا نسخة انفخ من غير أنف ويكون واجعا للمذكور ونسخة انفخ ضمير الجمع وهي ظاهرة وكان على الشارح أن يزيد بعد قوله بقطع جفن أو شفة أو أرنبة لاجل الأنف (قوله فإنه يجب غسل ما ظهر) والذي لا يجب غسله هو هؤلاء الثلاثة والذي كان مستورا وأما ما باشرته المسكين بالقطع فيجب غسله لأنه بدل عما كان يجب غسله (قوله مع أنه يمكن غسله) أي ولم يوجبوه مع التمكن المذكور فلا يجب بعد الإزالة أيضا (قوله أنها تزال عن الشهيد) أي وجوبا (قوله ما في العين) بالأنف والهمزة ويقال له موق بالواو وبالهمزة ويقال له ماقى فقيه لغات خمسة وهو وخر العين مما يلي الأنف أما مؤخرها مما يلي الأذن فيقال له لحاظ بفتح اللام (قوله كالرماس) ويقال له رمص من غير أنف وهو وسخ العين وأما العماص فهو نزول الدموع (قوله أن يسيل الشعر) فيه مسامحة لأن الغم هو الشعر السائل فيكون من إضافة الصفة للموصوف (قوله الجهة والقفا)

وذكر القفا لبيان محل الغم لغة والألفا لبيان محل التذيف (قوله وأما موضع التذيف فن الرأس) فيه مسامحة لأن بعض التذيف داخل في حد عرض الوجه فيحتاج إلى تقدير بأن يقال التذيف من الرأس أي معظمه وغالبه من الرأس فلا ينافي أن جزءاً منه من الوجه وكذا يقال في الصدغين والتزعتين فيما يأتي (قوله فوق الأذنين) فيه مسامحة إلا أن راداً لفوقية أنهما يلاقيان ويحاذيان للأذنين (قوله ومن الخلق) فيه مسامحة وأصل مراده به ما حاذى البارضين من صفحتي العنق (قوله ومن تحت الحنك) أي الذقن (قوله ومن الأذنين) عبارة بعضهم من وند الأذنين (قوله البياض) أي الخالي عن الشعر ولو كان أسود (قوله ويجب غسل كل هذب الخ) شروع في أحكام شعور الوجه وهي سبعة عشر (قوله كل هذب) فيه لغات ثلاثة ومفردة هذب وفيه

ثمن اثلاثا الثلاث في الجمع فكل لغة تجميع جماعنا سبها (قوله وشارب) مراده به ما يشمل السبيلين (قوله ظاهر او باطنا) المراد بالظاهر الطبقة العليا ما يلي الوجه والباطن الطبقة السفلى مما يلي الصدر وخلال الشعر والذئبة التي تحت الشعر وقبل الظاهر ما ظهر من الوجه والباطن ما بينهما وأصول الشعر وقوله وان كثف أي سواء كان من رجل أم من امرأة أم من خنثى بشرط ان يكون في حد الوجه (قوله واللحية) مبتدأ وقوله من الرجل حال وما بعده اعتراض وجلة ان خفت وان كثفت خبر ولا فرق في اللحية بين كونها في حد الوجه أو خارجه عنه واغما ينظر فيها للخنفة والكثافة (قوله وكانت لحية الخ) ٣٣ وعدد شعرها عدد الانبياء مائة ألف وأربعة

وعشرون ألفا أو مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا (قوله فان خف بعضها) واجمع للحية ولا يصح رجوعه لما قبلها لما علمت ان ما قبلها لا فرق فيه بين الخفيف والكثيف (قوله وخرج الرجل) أي المقيد به اللحية فيما تقدم وقوله فيجب غسل ذلك ظاهرا وباطنا خفيها أو كثيفا بشرط أن يكون في حد الوجه ومثلها الخنثى ومثلها ما الامر الذي لم يبلغ أو ان طلوع اللحية (قوله واعلم ان هذا التفصيل الخ) قد عرفت ان هذا التفصيل في الداخل والخارج في غيرة الرجل وعارضيه أما عما فينظر فيها للخنفة والكثافة لا للداخل والخارج فكان الاولى بتقديم ذلك على الكلام على اللحية والعارض وتأخيرهما عن ذلك والمراد بالذي في حد الوجه أن يكون معتدلا منتصباً مستقيماً فحتى كان كذلك يقال له في حد الوجه وان طال جدار المزاد بالخارج أن ينزل ويعدل ويهطف ويخرج عن الاستقامة ولو كان قصيرا وهذا هو المعتمد من تعاريف كثرة وقوله وبعضهم أي وهو شيخ الاسلام وحاصل مخالفة انه يقول اذا كانت الشعرة كثيفة خارجه عن حد الوجه من المرأة والخنثى يجب غسل

وشارب وهو الشعر السات على الشفة العليا معنى بذلك ملاقاته فم الانسان عند الشرب وشعر نابت على الخد وعنفة وهو الشعر النابت على الشفة السفلى أي يجب غسل ذلك ظاهرا وباطنا وان كثف الشعر لان كثافته نادرة فألق بالغالب واللحية من الرجل وهي بكسر اللام الشعر النابت على الذقن خاصة وهي تجميع اللحيين ان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل ظاهرها ولا يجب غسل باطنها اتصال الماء اليه مع الكثافة الغير السادة ولما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فغرف غرفة غسل بها وجهه وكانت لحية الكرعية كثيفة وبالفرفة الواحدة لا يصل الماء الى ذلك غالباً فان خف بعضها وكثف بعضها ونيز فلكل حكمه فان لم يميز بأن كان الكثيف متفرقا بين أثناء الخفيف وجب غسل الكل كما قاله الماوردي لان افراد الكثيف بالغسل يشق وامر الماء على الخفيف لا يجزى وهذا هو المعتمد وان قال في المجموع ما قاله الماوردي خلاف ما قاله الاصحاب والشعر الكثيف ما يستر البشرة عن الخاطب بخلاف الخفيف والعارضان وهما المنحطان عن القدر المحاذي للاذن كاللحية في جميع ما ذكر وخرج بالرجل المرأة فيجب غسل ذلك منها ظاهرا وباطنا وان كثف لندرة كثافتها ومثلها الخنثى ويجب غسل سامة نبت في الوجه وان خرجت عن حده لم يصلح المواجهة فيها واعلم ان هذا التفصيل المذكور في شعور الوجه اذا كان في حده اما الخارج عنه فيجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا ان خفت كافي العباب وظاهرها فقط مطلقا ان كثفت كافي الروضة وبعضهم قرر في هذه الشعرة خلاف ذلك فاحذره (تنبيه) من له وجهان وكان الثاني مسامتا للاول وجب عليه غسلهما كاليدين على عضو واحد أو رأسان كفى مسح بعض أحدهما والفرق ان الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب عليه غسل جميع ما يسهى وجهه وفي الرأس مسح بعض ما يسهى رأسا وذلك يحصل ببعض أحدهما ذكره في المجموع (و) الثالث من القروض (غسل) جميع (اليدين) من كفيه وذراعيه (الى) أي مع (المرفقين) أو قد روي ان قد الماروي مسلم عن أن هريرة في نسخة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشبع في العضد ثم اليسرى حتى أشبع في العضد الى آخره وللإجماع وقوله تعالى وايدكم الى المرافق والى معني مع كافي قوله تعالى من أنصاري الى الله أي مع الله وقوله تعالى ويزدكم قوة الى قوتكم فان قطع بعض ما يجب غسله من اليدين وجب غسل ما بقي منه لان اليسور لا يسقط بالمعسور وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أو قطع من مرقبه بان غسل الذراع وبقى العظامان المسميان برأس العضد فيجب غسل رأس عظم العضد لانه من المرفق أو قطع من فوق المرفق ندب غسل باقى عضده كالأول كان سليم اليد وان قطع من منكبته ندب غسل محل القطع بالماء كإصبعه ويجب غسل شعره على اليدين ظاهرا وباطنا وان كثف لندرة وغسل ظفره وان طال وغسل باطن ثقب وشقوق فيهما ان لم يكن له غور في اللحم والواجب غسل ما ظهر منه فقط ويجزى هذا في سائر الاعضاء كما يقتضيه كلام المجموع

(هـ خطيب ل) ظاهرها وباطنها والمعتد انه يجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك من أقسام الشعرة موافق لغيره في حكمه وحاصل ما ذكره من الشعور خمسة عشر وترك اثنين وهما السبيلان (قوله من كفيه وذراعيه) بيان للبدن (قوله توضأ الخ) يحتمل ان المراد أن الوضوء فيكون ما بعده تفصيل له ويحتمل أن المراد أراد الوضوء فيكون قوله فغسل عطف على اراد المقدر وقوله فأسبغ الوضوء يحتمل ان المراد الوضوء الشرعي أي أغمره وأنى بواجباته وسننه وخبره لا حاجة لقوله بعد ثم غسل يديه الخ ويجاب بأن المراد بالوضوء غسل الوجه فقط ومعنى أسبغه اغنامه أو الاثبات بواجباته وسننه فليست يحتاج لقوله ثم غسل يديه الخ أو يراد بالوضوء المعنى الشرعي ان يكون ما بعده من عطفه على الكل (قوله والواجب غسل ما ظهر منه) أي ولا يجب إزالة ما فيه من شعور

وروي هذا اذا كان طاهرا او نجسا وتعدرا خراجه والاوجب اخراجه ومن هذا القليل الشوكه وحاصل احواله الثلاثة الاول ان تكون مستتره لم يظهر منها شيء فهذه لا تجب ازالته او يصح الوضوء والصلاة معها الثاني ان يكون رأسها ظاهرا ولو قلع بقي محلها مفتوحا فهذه تجب ازالته ولا يصح الوضوء مع بقائه الثالث ما لو قلع لم يبق محلها مفتوحا فهذه لا تجب ازالته او يصح الوضوء معها اتفاقا وكذا الصلاة على المعتمد من غير تفصيل فإني المحشى فيه نظر (قوله زائدة) ويعرف الزائد من غيره بأن ما ولد به أصلي وما طرأ بعد الولادة زائد (قوله بخلاف ما لم يحاذ) أي لا يجب غسله ٣٤ قيل مطلقا أي لا من جهة العلو ولا من جهة السفل وقيل ما كان من جهة السفل يجب

في باب صفة الغسل وغسل يدرأ أنه ان ثبت بحمل الفرض ولو من المرفق كاصبع زائدة وسلفه سواء جاوزت الاصلية أم لا وان ثبت بغير حمل الفرض وجب غسل ما حاذى منها محله لو نوع اسم اليد عليه مع محاذاته لحمل الفرض بخلاف ما لم يحاذه فان لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا أصليتين أو احدهما زائدة ولم تتميز بغيره فحش قصر ونقص أصابع وضعف بطش غسليهما وجوبا سواء أخرجهما من المنكسب أو من غيره ليحقق آتيان الفرض بخلاف نظيره في السرقة يقطع احدهما فقط كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابها لان الوضوء مبناه على الاحتياط لانه عبادة والحد مبناه على الدرء لانه عقوبة وتجري هذه الاحكام في الرجلين ران تدات جلدة العضد منه لم يجب غسل شيء منها الا المحاذي ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها مع خروجها عن محل الفرض أو تفاصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدات جلدة أحداهما من الاخر بان تقلمت من أحدهما وبلغ التقلع الى الآخر ثم تدات منه فلا اعتبار بما انتهى اليه تقلمها الا بما منه تقلمها فيجب غسلها فيما اذا بلغ تقلمها من العضد الى الذراع دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءا من محل الفرض في الاول دون الثاني ولو اتصفت بعد تقلمها من أحدهما بالآخر وجب غسل محاذي الفرض منها دون غيره ثم ان تجافت عنه وجب غسل ما تحتها أيضا لندرتها وان سترته اكتفى بغسل ظاهرها ولا يجب تقلمها ولو غسله ثم زالت عنه لزمه غسل مظهر من تحتها لان الاقتصار على ظاهرها كان للضرورة وقد زالت ولو توشأ فقطعت يده أو انقبت لم يجب غسل مظهرها لحدث فيجب غسله كالظاهر اصابه القرح لو عجز عن الوضوء اقطع يده مثلا وجب عليه أن يحصل من بوضئه ولو بأجرة مثل والنية من الآذن فان تعذر عليه ذلك نيم وصلى وأعاد لندرة ذلك (و) الرابع من الفروض (مسح بعض الرأس) بما يسمى مسحا ولو لم يمسح بشرة رأسه أو بعض شعره ولو واحدة أو بعضها في حد الرأس بأن لا يخرج بالمدغمه من جهة نزوله فلو خرج به عنه منها لم يكف حتى لو كان متبعدا بحيث لو مدسح لم يخرج عن الرأس لم يكف المسح عليه قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروي مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل أحد وجوب خصوص الناصية وهي الشعر الذي بين العرقين والاكتفاء بها يمنع وجوب الاستيعاب وينع وجوب التقدير بالربع أو أكثر لان ادونه والباء اذا دخلت على متعدد كافي الآية تكون للنبع بعض أو على غيره كافي قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاصاق فان قيل لو غسل بشرة الوجه وترك الشعر أو عكسه لم يجزه فهذا كان هنا كذلك أوجب بأن كلام من الشعر والبشرة يصدق عليه مسمى الرأس عرفا اذ الرأس اسم لما رأس وعلا الوجه ما تقع به المواجهة وهي تقع على الشعر والبشرة معا فان قيل هـ لا اكتفى بالمسح على النازل عن حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير في النسك أوجب بأن المسح عليه غير ما صح على الرأس والمأمور

غسله دون ما كان من جهة العلو (قوله لم يجب غسل شيء) أي ما لم تلتصق بالذراع والاوجب غسل المحاذي دون غيره (قوله وجب غسلها) أي جميعها أي ما لم تلتصق بالعضد والاوجب غسل المحاذي دون غيره (قوله فيجب غسلها فيما اذا بلغ) أي سواء المحاذي وغيره أي ما لم تلتصق بالعضد والاوجب غسل المحاذي دون غيره (قوله) دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضد ولا يجب الغسل أي ما لم تلتصق بالذراع والاوجب غسل المحاذي دون غيره فقوله بعد ذلك ولو اتصفت الخ تفيد لجميع ما قبله كما علمت وان فرضها الشارح في مسألة التقلع (قوله لزمه غسل مظهر) أي ما لم ينتقل الى عضو آخر والا فلا يغسل في هذا الحدث أي ولم تكن التعمت والا فلا يغسل في ذلك الحدث (قوله ولو بأجرة) ويعتبر فيها ان تكون فاضلة عما في الفطرة ولا يعتبر فضلها عن الدين فكلام المحشى ضعيف (قوله ومسح بعض الرأس) أي عندنا وعند الامام مالك الجميع وعند أبي حنيفة الربع وعند الامام أحمد قران النصف والاستيعاب (قوله قال تعالى) دليل لانه من وقوله وامسحوا من

مقابلة الجمع بالجمع وقوله وروي الخ دليل ثان (قوله بناصرته) أي وكل على عمامته (قوله ولم يقل أحد الخ) غرضه بذلك استفادة الاكتفاء بجميع أي جزء كان من الرأس وجه ذلك انه لم يقل أحد وجوب خصوص الناصية فصعد عن العمل بظاهر الحديث الاجماع (قوله والباء) بالنصب عطف على اسم ان قبلها أو بالرفع وعلى كل هو تعليل للادكتفاء بالبعض (قوله على متعدد) دخولها عليه ظاهر لانها تليق له وأما نسخة متعدد فم تدخل عليه بل هي بعدد ويجاب بأن المراد انما في حيزه أو بعده والفرق بين التبعيض والاصاق ان الاول لا يفيد التعميم والثاني يفيد التعميم (قوله فان قيل) وارد على قوله ولو بشر أو شعرا عقب المتن وقوله فان قيل

وارد على قوله فان خرج لم يكف المسح عليه (قوله ويكفى) اشارة الى كيفية ثانية في مسح الرأس وقوله ولو وضع يده الخ كيفية ثالثة وقوله ولو قطر الماء الخ كيفية رابعة وقوله لانه مسح وزيادة فيه مساحه لانهم اشدان فكيف يشمل أحدهما الآخر وكان الاولى ان يقول لم يحصل المقصود من المسح (قوله لا يذوبان) بشرط ان يكون فيهما رطوبة والا فلا يكفى (قوله لماهر) الاولى كما هو في بعض النسخ لانه لم يتقدم تعليل في اليدين (قوله باجماع من يعتد بالخ) رد على الشيعة القائلين بوجوب مسح الرجلين استندوا في ذلك لعطف الرجلين على الرأس في الآية (قوله عند مفصل) بوزن مسجود هو المراد هنا ووزن منبر بمعنى اللسان وليس مرادنا (قوله لماهر) قوله لماهرى النعمان الخ لا يظهر كونه دليلا لسكون في كل رجل كعبان فالظاهر انه دليلا لقوله وهما العظامان الثانيان ويكون المقصد بذلك الرد على الرافضة الذين زعموا ان الكعب هو العظم الذي في ظهر قدم الرجل (قوله قال تعالى ٣٥ الخ) دليل على المتن (قوله لفظا في الاول)

أي لكونه منصوبا كالوجه أي ومعنى أيضا من حيث الحكم وهو ان الغسل مسلط عليهما وقوله ومعنى في الثاني أي حكما وهو وجوب غسلهما المأخوذ من العطف وزادوا أي وانظما من حيث انه منصوب عطفًا على الوجه وان كان مجرورا بالجار والكناء المطفوف عليه اعرابه لفظا والمطفوف الذي هو الارجل من منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجواز وقوله لجره على الجوارح لهذوف أي ولفظا وجهه على الجوارح لا يمنع من كونه مطفوفا لفظا على الوجه (قوله ويحمل الخ) من كلام الشارح وقوله يحمل أي مفهوم كلام الجويني وهو عدم وجوب الازالة ان وصل الى اللحم فيقبض ذلك بما اذا كان في اللحم غور وفي العبارة ثلاثة (قوله لعله صلى الله عليه وسلم) دليل للترتيب وقوله وقوله دليل ثان وقوله ولا لانه تعالى ذكر دليل ثالث وقوله ولان الآية دليل رابع (قوله بقرينة) دليل للوجوب (قوله فلو استعان الخ)

به في التفسير انما هو شعر الرأس وهو صادق بالتنازل ويكفى غسل بعض الرأس لانه مسح وزيادة ووضع اليد عليه بلا مد لم يحصل المقصود من وصول البلل اليه ولو قطر الماء على رأسه أو تعرض للمطر وان لم ينو المسح به أجزاء لماهر ويجزئ مسح يده وتلميح لا يذوبان لما ذكر ولو حلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح كما مر في قطع اليد (و) الخامس من الفروض (غسل) جميع (الرجلين) باجماع من يعتد باجماعه (مع الكعبين) من كل رجل أو قدمهما ان فقدتا كما مر في المرفقين وهما العظامان الثانيان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم في كل رجل كعبان لما روى النعمان بن بشير انه سئل الله عليه وسلم قال أقيموا صفوفكم فرايت الرجل من ابلصق منكم به ينكب صاحبه وكعبه بكعبه وراه البخاري قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين قرئ في السبع بالنصب وبالجر عطفًا على الوجه لفظا في الاول ومعنى في الثاني على الجوار ودل على دخول الكعبين في الغسل ما دل على دخول المرفقين فيه وقدر مر ((تنبيه)) ما طاقه الاصحاب هناك من ان يغسل الرجلين فرض محمول كما قال الراعي على غير لابس الخف أو على ان الاصل الغسل والمسح بدل عنه ويجب ازالة ما في شقوق الرجلين من عين كشمع وحناء قال الجويني ان لم يصل الى اللحم ويحمل على ما اذا كان في اللحم غور أخذنا مما مر عن المجموع ولا أثر له من ذائب لون فحوشاء ويجب ازالة ما تحت الاظفار من وضع يده ووصول الماء ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما مر في اليدين (و) السادس من الفروض (الترتيب على) حكم (ما ذكرناه) من البداية بغسل الوجه مفرورا بالنية ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين لعله صلى الله عليه وسلم المبين للوضوء المأمور به رواه مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ابدوا بما بدأ الله به رواه النسائي باسناد صحيح والعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولا لانه تعالى ذكر مسحوا بين مغسولات وتقرى المتعانس لا ترتكبه العرب اللفظة وهي هنا وجوب الترتيب لانها بقرينة الامر في الخبر ولان الآية بيان للوضوء الواجب فلو استعان باربعة غسلوا أعضاءه دفعة واحدة وفوى حصل له غسل وجهه فقط ولو اغتسل محدث حدثا أصغر بنية رفع الحدث أو نحوه ولو معتمدا أو بنية رفع الجنابة غاطا صحيح وان لم يمكث قدر الترتيب لانه يمكن رفع أعلى الحدثين فلا يصغر أولى ولتقدير الترتيب في طمطات الطيفة ولو أحدث وأجنب أجزاء الغسل عنهم ما لا ندراج الاصغر وان لم ينو في الاكبر فلو اغتسل الارجلية أو الايديه مثلا ثم أحدث ثم

تفرع على المفهوم واستعان ابن قتيبة بل لو فعلوا معه ذلك من غير طلب منه وفوى فكذلك (قوله ولو اغتسل الخ) بمنزلة الاستثناء من الترتيب وحاصله أربع مسائل (قوله ولو اغتسل) الاولى ولو انغمس أو يريد ويقول بالانغماس لانه المقصود وسواء كان الماء كثيرا أم قليلا لا خلافا لابن المقري في القليل فانه يقول لا يحصل له الا غسل الوجه فقط (قوله وان لم يمكث الخ) غاية للرد على الضعيف القائل باشتراط ان يمكث قدر الترتيب والحاصل انها أقوال ثلاثة الاول ما في الشارح وهو المعتمد والثاني ان يمكث قدر الترتيب مع والا فلا الثالث لا يصح مطلقا وقوله وان لم يمكث قدر الترتيب أي الحسى والا فهناك ترتيب تقديري (قوله ولو أحدث وأجنب) هذه المسئلة ثانية لان الغسل لما كفى عن الجسد ثم صار الوضوء لا ترتيب فيه حيث يذوق الصورة المذكورة لا فرق بين الغسل بالعصب أو الانغماس بخلاف

ما قبلها (قوله توشاً) كان الأولى غسل باقى الأعضاء الثلاثة وله تقديم غسل الرجلين وتوسطه وتأخيرها فإن قدمه أو وسطه صدق حيثئذ أنه وضوء خال عن الترتيب لتقديم رفع حدث الرجلين على الوجه في التقديم أو على ما بعده في التوسط أما لو أخره فالترتيب موجود (قوله وهو انكار صحيح) بتزويج انكاره ويكون غرضه تقوية الاعتراض على ابن القاص ويحتمل ان غرضه تقوية كلام ابن القاص وتضعيف اعتراض الاصحاب ويحتمل قراءته بترك تنوين انكاره وإضافته الى ما بعده ويكون المعنى عليه أى على قول ابن القاص صحيح واعتراضكم عليه لا وجه له وقولكم خال عن غسل الرجلين ممنوع بل فيه غسل الرجلين لكن فعل في غير محله (قوله طهره وما بعده) ما لم يتذكر أو أما النية فتتضمن مطلقاً أى ان طال الزمن قدر ركن فعلى والا فلا يضر (قوله جمع شئ) وقيل اسم جمع وقوله لم يحصر أى لم يقصد الحصر والافعال منه حاصرة أو ان المراد لم يحصرها أى حصر حقيقة ٣٦ بل بالنسبة لما ذكرهنا (قوله أول الوضوء) روى أول القويان فالخاسل ان أول سنته

غسلهما عن الجنابة توشاً ولم يجب إعادة غسلهما لارتفاع حدثهما بغسلهما عن الجنابة وهذا وضوء خال عن غسل الرجلين أو اليدين وهما مكشوفتان بالأعضاء قال ابن القاص وعن الترتيب وغلطه الاصحاب بأنه غير خال عنه بل وضوء لم يجب فيه غسل الرجلين واليدين قال في المجموع وهو انكار صحيح ولو غسل بدنه الا أعضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيب ارجل أو يدين في تطهير عضو قبل فراغ طهره أى به وما بعده أو بعد الفراغ لم يؤثر * ولما فرغ من فروض الوضوء شمر ع في سنته فقال (وسنته عشرة أشياء) بالمذغير صروف جمع شئ والمصنف لم يحصر السنن فيما ذكره وسنن ذكر زيادة على ذلك الأولى (التسمية) أول الوضوء والتطهير النسائي باسناد جيد عن أنس قال طلب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجدوا ماء فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتى بماء فوضع يده في الماء الذي فيه الماء ثم قال توشوا باسم الله أى فائين ذلك فرأيت الماء يغور ومن بين أصابعه حتى توشوا نحو سبعين رجلاً ولا تلعبوا باسم الله رواه النسائي وابن خزيمة وأما لم يجب لآية الوضوء المبيحة لواجباته وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله فضعيف وأقلها باسم الله وأكلها كالأها ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً وزاد الغزالي بعد هارب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون وتسن التسمية لكل أمر ذي بال أى حال يتم به من عبادة وغيرها كغسل وتيمم وذبح وجاع وتلاوة ولومن أثناء سورة لا صلاة وحج وذكر وتكره لحرم أو مكره والمراد بأول الوضوء أول غسل الكفين فينبو الوضوء يسمى الله تعالى عنده بأن يقرن النية بالتسمية بقلبه عند أول غسلهما ثم يتلفظ بالنية ثم يكمل غسلهما لان التلفظ بالنية والتسمية سنة ولا يمكن ان يتلفظ بهما في زمن واحد فان تركها سهواً أو جهلاً أو في أول طعام كذلك أتى بها في أثناءه فيقول بسم الله أوله وآخره تطهيره اذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى عليه فان نسي ان يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره رواه الترمذي وقال حسن صحيح ويقاس بالاكل الوضوء بالنسيان لعدم ولا يسن ان يأتي بها بعد فراغ الوضوء لان فضائه كما صرح به في المجموع بخلافه بعد فراغه من الاكل فان يأتي بها يتقيا الشيطان مأكله وينبغي ان يكون الشرب كالاكل (و) الثانية (غسل الكفين) الى كوعيه قبل المضمضة وان يتقن طهرهما أو توشاً من نحو ابريق للاتباع رواه الشيخان فان شئت في طهرهما غسلهما (قبل ادخالهما

الغسلية الخارجية المتقدمة السوال بناء على ان محله قبل غسل الكفين وأما غسل الكفين فسنه فعلية داخلية وأما استقبال القبلة وقت الذكر آخر الوضوء فهو سنة فعلية متأخرة خارجة وأول سنته القويان التسمية وله سنة قولية خارجة متأخرة وهي الذكر بعده وكيفية التسمية كما يأتي في الشارح أن ينوي بقلبه ويسمى بلسانه مقارناً للنية القلبية ويحتمل ذلك مفارناً لأول غسل الكفين ثم يتلفظ بالنية بعد التسمية تأكيداً (قوله قال طلب الخ) ولم يفسدوا اتيهم لانه لم ينزل حكمه اذ ذاك (قوله نحو سبعين) ليس قبل اكل أكثر الوضوء ليس قيد بل شرط ودوام هو لو أو انهم (قوله ولو من أثناء سورة) أى لغير المصلى أما هو اذا قرأ من أثناء سورة فلا يسجل ولا يعوذ لانه يسجل للفاضة وهي وما بعدها قراءة واحدة وأما اذا قرأ المصلى من أول سورة فيسجل ولا يعوذ وأما القارئ غير المصلى فان كان في ابتداء

أقراءة تعوذ ويسجل سواء كان من أول سورة أم من أثناءها أو اذا كان في أثناء القراءة ولم تنقطع قراءته فلا يعوذ ولا يسجل (الاناء) فاذا انقطعت قراءته تعوذ ويسجل (قوله فينبو) أى بقلبه وقوله بأن يقرن النية أى القلبية وقوله لان التلفظ دليل للتأويل المتقدم وهو انه ينوي بقلبه ويسمى بلسانه كان سائلاً قال وانما احتجنا لذلك لان الخ (قوله في أثناءه) أى المذكر وقوله بسم الله والاولى كالأها (قوله وغسل كفيه الخ) فيه سنن ثلاثة أصل الغسل وكونه قبل ادخالهما الاناء وكونه ثلاثاً (قوله فان شئت الخ) أشار به الى أن قول المتن قبل ادخالهما الاناء قيد في مسألة الشك ومثلهما يتقن التجاسة وأما عند يتقن الطهارة فغسلهما سنة ولا يتقن بكونه قبل ادخالهما الاناء وقوله أو مانع من غسله في نفسه لان كلامنا في غسلهما عن الوضوء ثلاثاً وحاصل المسئلة ان الشخص اذا يتقن الطهارة فلا يكره له شمر يدي في الماء قبل غسله سواء أراد الوضوء أم لا وأما ان شك أو يتقن التجاسة فيكره له في الاول الغمس ويحرم في الثاني قبل غسلهما ثلاثاً ثم ان لم يرد الوضوء وغسلهما ثلاثاً خارج الاناء خاص من كراهة الغمس ولا يثنى عليه به وذلك وأما اذا كان مراده الوضوء فعليه أمر ان الأول غسلهما ثلاثاً عن الوضوء وغسلهما ثلاثاً لاجل الخروج من كراهة

الغسل فيظن ان غسلهما ثلاثا بنية سنة الوضوء خارج الاناء حصل الامران أي ارتفعت كراهة الغسل وتحصلت سنة الوضوء وان قصد ان ذلك للخروج من كراهة الغسل خلاص منه وبقي عليه سنة الوضوء فيغسلهما ثلاثا خارج الاناء أو في الاناء وان قصد أنه عنهما فالامر ظاهر وهو انه حصل سنة الوضوء وخارج من كراهة الغسل (قوله ٣ بهذا التفصيل) فكانه قال كل من تردد في نجاسة يده بكرهه الغسل سواء كان بنوم أم بغيره (قوله وهذه الفسلات الثلاث هي المندوبة أول الوضوء) أي ان أتى بها بقصد الوضوء أو بقصد الغسل وقصد الخروج من كراهة الغسل (قوله الا يغسلهما الخ) أي في غير المغلظة وسبعا مع الترتيب فيها وبعد ذلك ان لم يكن يريد الوضوء فلا شيء عليه غير السبعة وان أراد الوضوء رأتى بهذه السبعة عن سنة الوضوء كان ٢٧ عليه غسلتان خارج الاناء أو داخله لان

السبعة بمنزلة واحدة وان لم يقصد
أنها عن الوضوء كان عليه ثلاث
لسنة الوضوء خارج الاناء أو داخله
وأما النجاسة المخففة أذا رشها
ثلاثا فان لم يرد الوضوء فسهل
عليه لظهر المحل ولا يكره له الغسل
وان أراد الوضوء كان عليه بعد
ذلك ثلاث لسنة الوضوء وهذا اذا
رشها أو أذا اغسلها فيجري فيه
التفصيل المتقدم بين القصد
وعدمه (قوله فانه يحرم عليه
ادخالهما) وهذا التفصيل في
الماء والمباح وأما ما في الغسل
فيصير مطلقا قليلا أو كثيرا وكذا
المسبل أما القليل فالتنجسه وأما
الكثير فلا يقدح (قوله والثالثة
المضمضة والرابعة الاستنشاق)
هذه طريقة الشارح وجه
التحليل فيما يأتي واحدا وعكس
ابن قاسم والغرض من ذلك موافقة
التفصيل لقوله سابقا عشرة فانها
في التفصيل أحده عشرة فيصح
بواحدة من الطريقتين (قوله ان
المؤخر بحسب) ان كان المراد
المؤخر في الرتبة بحسب يكون
كلام المجموع معتمدا وكلام
الاستنوى معتمدا وكلام الروضة

الاناء الذي فيه ما قبل أو مانع وان كثر (ثلاثا) فان أدخلهما قبل ان يغسلهما كره لقوله صلى
الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري
أين بات يده متفق عليه اللفظ ثلاثا فلم فقط أشار بما علل به فيه الى احتمال نجاسة اليد في
النوم كان تقع على محل الاستنجاء بالخارج لا يتم كانوا يستنجون به فيحصل لهم الاسترداد على هذا
محل الحديث لا على مطلق النوم كاذ كره النووي في شرح مسلم واذا كان هذا هو المراد فمن لم
ينم واحتمل نجاسة يده كان في معنى النائم وهذه الغسلات الثلاث هي المندوبة أول الوضوء ولكن
ندب تقديمها عند الشك على غمس يده ولا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثا لان الشارح اذا غيبا
بحكمها فانه انما يخرج من هذه نجاسة يدها فقط ما قبل من انه ينبغي زوال الكراهة بواحدة
لتيقن الطهر بها كالا كراهة اذا تيقن طهرهما ابتداء ومن هنا يؤخذ ما بحثه الاذري ان محل
عدم الكراهة عند تيقن طهرهما اذا كان مستندا اليقين بغسلهما ثلاثا فلو غسلهما فيمضي
من نجاسة متبقية أو مشكوك مرة أو مرتين كره غمسهما قبل اكمال الثلاثة ومثل المانع فيما
ذكر كل ما كثر رطب كافي العباب فان نذر عليه الصب لكبر الاناء ولم يجد ما يعرف به منه
استعان بغيره أو أخذ بطرف ثوب نظيف أو بفضة أو نحو ذلك أما اذا تيقن نجاسته فانه يحرم
عليه ادخالهما في الاناء قبل غسلهما لما في ذلك من التضمين بالنجاسة وخروج الماء القليل الكثير
فلا يكره فيه كقوله النووي في دقائقه (و) الثالثة (المضمضة) وهي جعل الماء في الفم ولو من غير
ادارة فيه ومع منه (و) الرابعة (الاستنشاق) بعد المضمضة وهو جعل الماء في الانف وان لم يصل
الى الخيشوم وذلك لاتباع رواه الشيخان وأما خبره فمضروبا مستشفوا فضعيف (تنبيه) تقديم
غسل اليدين على المضمضة وهي على الاستنشاق مستحق لا مستحب عكس تقديم الجنب على
البسرى وقرن الروايات بأن اليدين مثل اعضاء متفقا انهما صورة بخلاف الفم والانف
فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه فلواتى بالاستنشاق مع المضمضة حسب دونه وان قدمه
عليها فضعيف كلام المجموع ان المؤخر بحسب وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على
غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاستنوى وصوابه ليوافق ما في المجموع لم تحسب
المضمضة والاستنشاق على الاصح انتهى والمعتمد ما في الروضة لقولهم في باب الصلاة الثالثة عشر
ترتيب الاركان خرج السن فيصحب منها ما أوقعه أولا فكانه تركه غيره فلا يعتد به بعد ذلك
كالوعد ثم أتى بها الاقتراح ومن فوائد غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق أولا معرفة
أوصاف الماء وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أولا وبسن أخذ الماء باليد اليمنى ويسن
أن يبالغ فيها مع غير الصائم لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية صحيح ابن القطان استنادها اذا

ضعيفا وان كان المراد ان المؤخر بالفعل بحسب يكون كلام المجموع والاستنوى ضيفا أو أما كلام الروضة فهو معتمد (قوله الجمع) ويقال له
الوصل وضابطه أن يكون ماؤهما واحدا وهو ما يعرفه أو بثلاث والفصل ضابطه أن يكون لكل ماؤهما وست غرفات أو بغيرتين كما
يأتي والوصل أفضل من الفصل وكون الوصل ثلاثا أفضل منه بفرقة والفصل بفرقتين أفضل منه بست (قوله والسنة) أي الكفاية
والافاضل السنة يحصل بذلك وبغيره (قوله فان قيل الخ) وارد على قوله فان ردهما لم تحسب (قوله تنبيه) حاصل ما في المسئلة أقوال
ثلاثة الاول انتفاء دليل وهو ما في الشارح والثاني يحصل الثواب أي ثواب الفرض على الكل مطلقا سواء أمكن التجزئ أم لا والثالث
يثاب على البعض ثواب الفرض ويثاب على الباقي ثواب السنة مطلقا أي أمكن التجزئ أم لا

٣ (قوله بهذا التفصيل) ليس في نسخ الشرح التي بأيدنا

توضأت فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صاعدا والمبالغة في المضمضة ان يبلغ الماء الى
أذني الخدين ووجهي الاسنان واللثة ويسن ادارة الماء في الفم ومججه واحرار اصبع يده
اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق ان يصعد الماء بالنفث الى البلشوم ويسن الاستنشاق للامريه
في خبير العيصين وهو ان يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأذى بخنصر يده اليسرى وإذا
بالغ في الاستنشاق فلا يستقم فيصير سهو طالا استنشاقا قاله في المجموع أما الصائم فلا تسن له
المبالغة بل تكره لحوق الإفطار كما في المجموع * فان قيل لم يحرم ذلك كما قالوا بتحريم القبلة
اذا خشى الاثرال مع ان العلة في كل منهما خوف الفساد * أجيب بأن القبلة غير مطلوبة بل
داعية لما يصاد الصوم من الاثرال بخلاف المبالغة فيماد كروا به هنا يكرهه اطباء في الحلق ووج
الماء وهناك لا يمكنه رد المني اذا خرج لانه ماء دافق وبأنه ربما كان في القبلة افساد لزيادة
اثنين والاظهر ان فضيل الجمع بين المضمضة والاستنشاق على الفصل بينهما الصفة الاحاديث
الصريحة في ذلك ولم يثبت في الفصل ثنى كما قاله النووي في مجموعته وكون الجمع بثلاث غرف
ينضمض من كل ثم يستنشق مرة أفضل من الجمع بغرفة ينضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها
ثلاثا أو ينضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة للاختيار الصحيحة في ذلك وفي الفصل
كيفية ان أفضلها ينضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا والثانية أن ينضمض بثلاث
غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات وهذه أنظف الكيفيات وأضعفها والسنة تنأدى بواحدة من
هذه الكيفيات لما علم أن الخلاف في الأفضل منها ((فائدة)) في الغرفة لغتان الفتح والضم فان
جعت على لغة الفتح تعين فتح الراموان جعت على لغة الضم جازا كان الراموان وضعا وفتحها فتخلص في
غرفات أربع لغات (و) الخامسة (مسح جميع الرأس) لا بداع رواء الشيطان وخروج من خلاف
من أوجهه والسنة في كيفية ان يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق سببته بالأخرى وإبهاميه
على صدره ثم يذهب بها الى قفاه ثم يردهما الى المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر ينقلب
وحيث يكون الذهاب والرد مسحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب فان لم ينقلب شعره لضفره
أو قصره أو عدمه لم يرد لعدم الفائدة فان ردهما لم ينقلب شعره لان الماء صار مستعملا فان قيل
هذا مشكل عن انغمس في ماء قليل ناو بارفع الحدث ثم أحدث وهو منغمس ثم نوى رفع الحدث في
حال انغماسه فان حدثه يرتفع ثانياً أجيب بأن ماء المسح نافع فليس له قوة كقوة هذا ولذلك
لو أعاد ماء غسل الذراع مثلاً لاني لم يحسب له غسله لانه نافع بالنسبة الى ماء الانغماس
(نبيه) اذا مسح كل رأسه هل يقع كله فرضاً أو ما يقع عليه الاسم والباقي سنة وجهان كظيره من
طويل الركوع والسجود والقيام واخراج البعير عن خمس في الزكاة واختلف كلام الشيخين
في كتبهم ما في الترجيح في ذلك ورجح صاحب العباب ان ما يقع عليه الاسم في الرأس فرض والباقي
نطوع ومثله في ذلك ما أمكن فيه التجزى كالركوع بخلاف ما لا يمكن كبعير الزكاة وهو تفصيل حسن
فان كان على رأسه نحو عمامة تكمار وقنسوة ولم يردف ذلك كل بالمسح عليها وان لبسها على
حدث فليحرم مسلم انه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بياصيته وعلى عمامته وسواء عسر تخميتها أم لا
وبفهم من قواهم كسل انه لا يكفي الاقتصار على العمامة ونحوها وهو كذلك (و) السادسة
(مسح) جميع (أذنيه ظاهرهما وباطنهما معاً جديداً) لانه صلى الله عليه وسلم مسح في وضوئه
برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وادخل أصبعه في صمغاني أذنيه وبأخذهما خبها أيضاً ماء
جديداً وكيفية المسح أن يدخل مسجتيه في صمغيه ويدبرهما في المعاطف ويمرهما به

(قوله ومسح أذنيه) كان الاولى
الاتيان بالفاء لتدل على الترتيب
بين مسح الرأس والأذنين لانه
مستحق بمسح في انه اذا قدم مسح
الأذنين على مسح جميع الرأس
لمكن بعد مسح جزء من الرأس
حسب مسح الأذنين وفات مسح
الرأس (قوله وبأخذ الخ) من
كلام الشارح وهذا بالنسبة
للاكل وأما أصل السنة فيمكن
ماء الأذنين

(قوله ثم يبلصق الخ) ليس هذا من
 تيمم كيفية المسح بل هو إشارة
 لسنة ثانية وكيفية ثانية لخبرنا
 يظهر أن في الوضوء اثنتي عشرة مرة
 والحاصل أن مسح الأذنين فيه
 كيفية ثلاث الأولى كيفية
 الأفراد بان يسبح مع طائف الأذنين
 وظاهرهما ثلاثاً ثم يأتي بماء جديد
 للمساخين وينسلهما ثلاثاً الثانية
 كيفية الجمع وفيها كيفية ثلاث الأولى
 كيفية التوزيع بان يوزع
 سبابة على الصماخ ومعطف
 الأذن بان يغسل الصماخ بالأغلة
 والمعاطف بالباقي والثالثة من غير
 توزيع بان يغسل الأذن بتماها
 بالسبابة فبالنظر لكيفية الأفراد
 تريد الغسلات الثلاث التي في
 الصماخ على اثنتي عشرة فتكون
 الجملة خمسة عشرة مرة (قوله
 اللحية) أي سواء كانت في حد
 الوجه أو خارجة عنه إن كانت من
 رجل أو كانت خارجة عن حده من
 امرأة وخنثى أو أمر لم يبلغ أو ان
 طالع اللحية وقوله وظل شعر من
 عطف العام على الخاص (قوله
 كالخفيف) أي مطلقاً سواء كان
 من رجل أم من امرأة أم من خنثى
 من سائر شعور الوجه وقوله
 والكثيف الذي في حد الوجه أي
 سواء كان ذلك الكثيف من رجل
 أم من امرأة أم من خنثى من سائر
 شعور الوجه غير لحية الرجل
 وعارضيه الكثيفين (قوله قال
 السنوي ولم يتعرض الخ) ممنوع
 بل عبارات الفقهاء كلها مصرية
 بسن تلبينه (قوله والاخذ
 والاعطا) أي مما هو من الأمور
 الشرعية العظيمة (قوله ثلاثاً
 ثلاثاً) حال من الطهارة

على ظاهر أدنبه ثم يبلصق كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهاراً للصماخ بكسر الصاد
 ويقال بالسين هو خرق الأذن وتأخير مسح الأذنين عن الرأس مستحق كما هو الأصح في
 الرضة ولو أخذ بأصابعه ماء رأسه فلم يصبه بماء بعضه أو مسح به الأذنين كفى لأنه ماء جديد
 (قائدة) روى الدارقطني وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إن الله تعالى أعطانى نهرين أحدهما في الجنة لا يدخل أحد أصابعه في أذنبه
 الا مع خرب ذلك النهر قالت قلت يا رسول الله وكيف ذلك قال ادخل أصبعك في أذنبك وسدي
 فالذي تسعين فيهما من خرب السكوتر وهذا النهر يشعب منه أنهار الجنة وهو مختص ببيتنا
 صلى الله عليه وسلم نسأل الله تعالى من فضله وكرمه أن يمن علينا وعلى محبينا بالشرب منه فإن
 من شرب منه شربة لا يطأ بعدها أبداً (و) السابعة (تخليل اللحية الكثية) وكل شعر يكفى غسل
 ظاهره بالأصابع من أسفله لما روى الترمذي رحمه الله صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته
 الكريمة ولما روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ أخذ كفاه من ماء فأدخله تحت
 حنكته فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي أما ما يجب غسله من ذلك كالخفيف والكثيف
 الذي في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومنايته
 بتخليل أذنيه (تنبيه) ظاهر كلام المصنف في سن التخليل أنه لا فرق بين المحرم وغيره وهو
 المحدث كما اعتده الزكشي في خادمه خلافاً لابن المقرئ في وضوءه تبعاً للمتنول لكن المحرم يخلل
 برفق ثلاثاً لا يقطع منه شعر كما قالوه في تخليل شعر الميت (و) من السابعة (تخليل أصابع الرجلين
 واليدين) أيضاً الخبر لقيط بن صبرة أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع رواه الترمذي وغيره
 وصححه والتخليل في أصابع اليدين بالتشبيك بينهما وفي أصابع الرجلين يمسحاً بخصر الرجل
 اليمنى ويختتم بخصر الرجل اليسرى ويخلل بخصر يده اليسرى أو اليمنى كما رجحه في المجموع من
 أسفل الرجلين وإيصال الماء إلى ما بين الأصابع واجب بتخليل أذنيه إذا كانت ملتفة لا يصل
 الماء إليها إلا بالتخليل أو نحوه فإن كانت ملتفة لم يجز فتتها قال السنوي ولم يتعرض السنوي ولا
 غيره إلى تثليث التخليل وقد روى البيهقي بإسناد جيد كقائه في شرح المهذب عن عثمان رضي
 الله تعالى عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثاً ثلاثاً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فعل كما فعلت ومقتضى هذا استحباب تثليث التخليل انتهى وهذا ظاهر (و) الثامنة
 (تقديم غسل اليمنى على غسل اليسرى) من كل عضو من لا يسن غسلهما معاً كاليد اليمنى
 والرجل اليمنى فلو توضأ ثم فادوا بما منكم رواه ابن خزيمة وحبان في صحيحهما ولا يهـ صلى الله
 عليه وسلم كان يحب أن يبا من في شأنه كاه أي مما هو لا يكره كالغسل واللبس والاكتحال
 والتقليم وقص الشارب وتنف الأبط وحلق الرأس والسواك ودخول المسجد وتخليل الأصالة
 ومفارقة الخلاء والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود والكن اليماني والاخذ
 والاعطاء والتبايع في ضده كدخول الخلاء والاستنجاء بالمتخاط وخلع اللباس وإزالة القذر
 وكره عكسه أما ما يسن غسلهما معاً كاليد اليمنى والكفين والأذنين فلا يسن تقديم اليمنى فيهما فم
 من به علة لا يمكنه معها ذلك كأن قطعت إحدى يديه فيسن له تقديم اليمنى (و) التاسعة (الطهارة
 ثلاثاً ثلاثاً) ويستوي في ذلك المفسول والممسوح والتخليل المفروض والمنسحب للاتباع رواه
 مسلم وغيره وانما لم يجب التثليث لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين
 (تنبيه) سكت المصنف عن تثليث القول كالتسمية والتشهد آخر الوضوء مع أن ذلك سنة فقد

روى التثليث في القول في التشهد أحمد وابن ماجه وصرح به الروايات وظاهران غير التشهد
 مما في معناه كالتميمية مثله وسبب أني ان شاء الله تعالى أنه يكره تثليث مسح الخف قال الزركشي
 والظاهر الحاق الجبيرة والعمامة إذا كمل بالمسح عليهما بالخف وتكره الزيادة على الثلاث
 والنقص عنها الا لمذكر كسبائي لأنه صلى الله عليه وسلم توشاً ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء فمن
 زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ورواه أبو داود وغيره وقال في المجموع أنه صحيح قال النووي
 خلاصه أصحاب وغيرهم فمن زاد على الثلاث أو نقص عنها فقد أساء وظلم في كل من الزيادة
 والنقص فإن قيل كيف يكون أساء وظلماً وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توشاً مرة مرة
 ومرتين مرتين ما يجب أن ذلك كان لبيان الجواز فكان في ذلك الحال أفضل لان البيان في
 حقه صلى الله عليه وسلم واجب قال ابن دقيق العيد ومحل التكرار في الزيادة إذا أتى بها على
 قصد نية الوضوء أو أطلق فلوزاد عليها بنية التبرؤ أو مع قطع نية الوضوء عنها لم يكره وقال الزركشي
 ينبغي أن يكون موضع الخلاف ما إذا توشاً بماء مباح أو مملوك له فإن توشاً بماء موقوف على
 من يظهر به أو توشاً منه كالمدارس والربط حرمت الزيادة بلا خلاف لانها غير مأذون
 فيها انتهى (تنبيه) فديطلب ترك التثليث كان ضايق الوقت بحيث لو اشتغل به لم يرج الوقت
 فانه يحرم عليه التثليث أو قل الماء بحيث لا يكفيه الا للعرض فحرم الزيادة لانها متوجبة الى
 التيمم مع القدرة على الماء كذا كره البغوي في فتاويه وجري عليه النووي في التفتة أو احتاج
 الى الأفضل عنه لعطش بأن كان معه من الماء ما يكفيه للشرب لو توشاً به مرة مرة ولو ثالث لم
 يفضل للشرب ثم فانه يحرم عليه التثليث كما فانه الجلي في الاجاز وادراك الجماعة أفضل من
 تثليث الوضوء وسائر آداب ولا يجوز في تعدد قبل اتمام العضو نعم لو مسح بعض رأسه ثلاثاً حصل
 التثليث لان قولهم من سنن الوضوء تثليث الممسوح شامل لذلك وأما ما تقدم فانه في عضو
 يجب استحبابه بالتطهير ولا بهتمام الوضوء ولو توشاً مرة مرة ثم توشاً ثانياً وثالثاً كذلك لم
 يحصل التثليث كما جزم به ابن المقرئ في روضه وفي فروق الجويني ما يقتضيه وان أفهم كلام
 الامام خلافة فان قيل قد مر في المضمة والاستشاق ان التثليث يحصل بذلك أوجب بأن المقم
 والائتاف كعضو واحد فجاز ذلك فيما كابدن بخلاف الوجه واليد مثلاً لتباعداهما فينبغي ان
 يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى الآخر يأخذ المشاك باليمين في المفروض وجوباً وفي
 المنسوب ندباً لان الأصل عدم ما زاد كالوشك في عدد الدار كعات فإذا شئت هل غسل ثلاثاً أو مرتين
 أخذ بالقل وغسل أخرى (و) العاشر (الموالة) بين الاعضاء في التطهير بحيث لا يجب الاول
 قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء ومرضاج الشخص نفسه والزمان والمكان ويقدر
 الممسوح مغسولاً هذا في غير وضوء صاحب الضرورة كإقامة الدم ومالم يضر في الوقت والاقب
 والاعتبار الفسلة الأخيرة ولا بحث في التفريق الكثير الى تجديد نية عند عزو به لان حكمها
 باق وقد رتبنا أن المصنف لم يحسم سنن الوضوء فبما ذكره فلنذكر شيئاً مما ذكره في السنن ترك
 الاستعانة بالصعب عليه لغير عذر لانه لا أكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ولانها نوع من التتميم
 والتكبر وذلك لا يلحق بالمتعبد والاجر على قدر النصب وهي خلاف الاولى اما اذا كان ذلك
 لمذكر كرض أو نحوه فلا يكون خلاف الاولى دفعا للمشقة بل قد تجب الاستعانة اذا لم يمكنه
 التطهر الا بها ولو ببدل أجرة مثل والمراد بترك الاستعانة بالاستقلال بالافعال لا طلب الاعانة
 فخط حتى لو أعانه غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك ومنه ترك نفض الماء لانه كالتبري من

(قوله يحصل بذلك) أي بالفصل
 بعد تمام الوضوء ويقدره مضاف
 أي بتطهير ذلك فكونه يغسل القدم
 مرة مرة وينقل عنه الى الايتف ثم
 يعود كذلك ثانية وثالثة تطهير من
 توشاً مرة مرة (قوله ترك الاستعانة
 في الصب) الاولى عدم التقييد
 بالصعب ليشمل أقسام الاستعانة
 الثلاثة فإن تركها كلها سنة وأما
 حكم الاستعانة لوقوعها بالاستعانة
 في الصب من غير عذر خلاف
 الاولى وأما الاستعانة في غسل
 الاضواء فمكرهه وأما في احضار
 الماء فلا بأس بها (قوله كالتبري)
 بالهمزة على وزن التعلل لان فعله
 تبرأ منه لم رقد قلب الهمزة ياء
 والضمية كثره ويقال تبري على
 وزن تسري

(قوله وهو مستقبل) سنة وقوله رافعا يديه سنة ثانية وإلى السماء سنة ثالثة وقوله أشهد مفعول القول (قوله من التوابين الخ) ويقول ذلك وإن لم يكن عليه ذنب (قوله زاد الترمذي) في بعض النسخ زاده باللهام وهي ٤١ ظاهرة والضمير راجع لقوله اللهم اجعلني الخ

وأما نسخة حذف الهاء فتوهم أن مفعول زاد ما بعده هو قوله سبحانه مع أنه ليس من كلام الترمذي وإنما هو من كلام الحاكم كما سيذكره ويحجب بأن مفعول زاد محذوف تقديره ما تقدم أي زاد ما تقدم وهو اللهم اجعلني الخ (قوله وبمحمدك) قبل الواو زائدة أي أنزهك لتبسم محمدك أي الثناء عليك وقيل إنها عاطفة داخلية على مقدر أي سبحانه وتعالى بجمدك والحاصل أن هذا الدعاء مجمع من ثلاث روايات الأولى رواية مسلم إلى قوله ورسوله الثانية رواية الترمذي إلى المتطهرين الثالثة رواية الحاكم إلى وأتوب اليك (قوله عقب الفراغ الخ) هذا بالنظر للفضل والافاضل السنة يحصل ولو طال الزمن مالم يحدث وقبل مالم يطل الزمن وقبل يفوتها ما يغترب نعمة المسجد (قوله ومن لمس الرجل أو المرأة بدن الخنثى أو أحد قبليه) أي إن لمس أحدهما غير ما به بات مس الرجل فرج النساء ومست المرأة آلة الرجل أما إذا لمس كل منهما مثل ماله انتقض الوضوء بأن مس الرجل آلة الرجل والمرأة آلة النساء وهذا إذا كان الماس واضحا فإن كان الماس خنثى فلا ينتقض وضوءه إلا إذا لمس الاثنين معا من نفسه أو غيره

(فصل في الاستنجاء الخ) كان الأولى أن يزيد وآداب قاضي الحاجة لأنه ذكرها فيه أيضا

العبادة فهو خلاف الأولى كما حرم به النووي في التحقيق وإن رجع في زيادة الروضة أنه مباح ومنها ترك تشبث الأعضاء بلا عذر لأنه يزيل أثر العبادة ولأنه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من الجنابة أتته ميمونة بمنديل فردده وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه رواه الشيخان ولا دليل في ذلك لاياحة النفض فقد يكون فله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ما إذا كان هناك عذر كحر أو برد أو التصاق نجاسة فلا كراهة قطعا أو كان يتيم عقب الوضوء للامتنع البذل في وجهه ويديه التيمم وإذا شقه فالأولى أن لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما قال في ذخائر فقد قيل إن ذلك يورث الفقر ومنها أن يضع المني في الماء عن يمينه إن كان يغترف منه وعن يساره إن كان يصب منه على يديه كاربون لأن ذلك أمكن فيهما فإنه في المجموع * ومنها تقديم التيمم مع أول السن المتقدمة على الوجه لمحصل له ثوابها كالمس * ومنها التلطف بالنوى قال ابن المقري سرامع التيمم بالقلب فان اقتصر على القلب كفى أو التلطف فلا أو التلطف بخلاف ما نوى فالعبرة بالتيمم ومنها استحباب التيمم ذكر إلى آخر الوضوء * ومنها التوجه للقبلة ومنها ذلك أعضاء الوضوء * يبالغ في عقب خصوصاً في الشتاء فتدور ودوبل للأعقاب من النار * ومنها البسداء بأعلى الوجه وإن ياخذ ماء بكفيه معا * ومنها أن يبدأ في غسل كفيه باطراف أصابعه وإن صب عليه غيره كما جرى عليه النووي في تحقيقه خلافا لما قاله الصمري من أنه يبدأ بالرفق إذا صب عليه غيره * ومنها أن يقتصد في الماء فيكره السرف فيه * ومنها أن لا يتكلم بلا حاجة وإن لا يلطم وجهه بالماء * ومنها أن يتعهد موقه وهو طرف العين الذي يلي الأنف بالسبابة الأيمن باليمنى واليسر باليسرى ومثله للمعاظ وهو الطرف الآخر ومجمل سن غسلهما إذا لم يكن فيهما رص يمنع وصول الماء إلى عمله والافتسلاهما واجب كاذكره في المجموع وممرت الإشارة إليه وكذا كل ما يخاف اغفاله كالتوضوء * ومنها أن يحرك خافيا يصل الماء إلى تحته * ومنها أن يتوقى الرشاش * ومنها أن يقول بعد فراغ الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا يديه إلى السماء كما قاله في العباب أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لخبر مسلم من نواضق قال أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخره ففتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين زاد الترمذي على مسلم سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك لخبر الحاكم وصححه من نواضق قال سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت إلى آخره كتب في رفق ثم طبع بطابع وهو بكسر الباء وفتحها الخاتم فلم يكسر إلى يوم القيامة أي لم يتطرق إليه إبطال بسن أن يصلي ركعتين عقب الفراغ من الوضوء (تتمة) يندب ادامه الوضوء ويسن لقراءة القرآن أو سماعة أو الحديث أو سماعة أو روايته أو رجل كتب التفسير إذا كان التفسير أكثر أو الحديث أو الفقه وكتابتهما أو قراءة علم شرعي أو قرأه ولا ذات وجلس في المسجد أو دخوله وللوقوف بعرفة وللسمعي ولزيارة قبره عليه الصلاة والسلام أو غيره ولو لم يؤم أو بقطة ويسن من جل مبيت ومسه ومن فصد وجهم وفيه واكل لحم جزور وفهته فمصل ومن لمس الرجل أو المرأة بدن الخنثى أو أحد قبليه وعند الغضب وكل كلمة قبيحة ولمن قص شاربه أو حلق رأسه وخطبة غير الجمعة والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي لا اللغوي ولا يندب لبس ثوب وصوم وعقد نكاح وخروج لسفر وإتمام قادم وزيارة والدو صديق وعبادة مريض وتشيع جنازة ولا دخول سوق ولا دخول على نحو أمير (فصل في الاستنجاء) وهو طهارة مستقلة على الأصح وآخره المصنف عن الوضوء أعلا ما يجوز

(٦ - خطيب ل)

ويحجب بأنه من قبيل الاكتفاء أرائه اقتصر عليه لأنه أهم وأما

جواب المحشى بأنه ترجم لشيء وزاده عليه فقير ظاهر ولا يصح اللو كانت هذه الترجمة من المتن مع أنها من الشارح (قوله وهو طهارة مستقلة الخ) ومقابله أنه من قبيل إزالة النجاسة وينزب على ذلك أنه على الأول يجوز في الماء والجوز بخلافه على الثاني يتعين فيه الماء

وأيضاً على الأول لا تجب الاستنجاء عليه بأشنان ونحوه مما يستعان به في التجاسة لانه قد خفف فيه بدليل انه لا يضرب ماء الرمح في اليد بعد الاستنجاء (قوله لان المستنجي) كان الاولى ان يقول كان قاضي الحاجة لان القطع انما يكون في متصل الاجزاء كالخشب مثلاً (قوله فكان قاضي الحاجة الخ) فيه نظر لانه لم يطلع منه ان الاستنجاء لا يحصل به الطيب وانما طلع منه ان الطيب يحصل باخراج الاذى لا بالاستنجاء المعبر عنه بالاستطابة الا ان يقال المراد باخراج الاذى ازالته وتقصيته عن الفرج بالماء أو بالحجر فيحصل منه حيثئذ ان الطيب حصل بالاستنجاء فمبر عنه بالاستطابة (قوله وتطلق الثلاثة) أي كل واحد منها أي اذا كانت الازالة بالحجر بدليل ما بعده أو يقال وتطلق الثلاثة أي مجموعها والمجموع يصدق بالبعض ويقيد بما اذا كانت الازالة بالماء فالحاصل ان الازالة ان كانت بالحجر أطلق عليه اكل واحد من الثلاثة وان كانت بالماء أطلق عليها الاولان ٢ فقط (قوله ازالة للتجاسة) يصح ان يكون علة لقوله واجب ولكن يرد عليه انه لم

يصدق معه في الفاعل لا وفاعل واجب الضمير العائد على الاستنجاء وفاعل الازالة الشخص وشرط المفعول لاجله ما ذكر أي الاتحاد ويجاب بان الاتحاد حاصل في المعنى لان المعنى يستنجي الشخص وجوب الازالة الخ فالفاعل الشخص فيهما حينئذ ويصح ان يكون علة لقوله والاستنجاء فكانه قال والازالة لاجل ازالة التجاسة واجبة ولكن هذا المعنى له ويجاب بان المراد بالاستنجاء استعمال الماء أو بالحجر والمراد بالتجاسة الوصف القائم بالحمل بعد خروج الخارج فيخل المعنى واستعمال الماء أو بالحجر لاجل ازالة الوصف القائم بالحمل واجب وهذا المعنى صحيح (قوله وقال الاسنوي في الثاني المعنى الخ) المعنى مبتدأ وقوله وسباق كلامهم معطوف عليه وجعله يدلان خبر والجملة من المبتدأ والخبر مقول قول الاسنوي (قوله حجارة الذهب) أي وان طبعت لان الكلام هنا في الاجزاء وان كان يحرم ان يطبعها بهيئته (قوله وحجارة الحرم) أي غير المسجد

تقديم الضوء عليه وهو كذلك بخلاف التيميم لان الضوء يرفع الحدث وارتفاعه يحصل مع قيام المانع ومقتضاه كما قال الاسنوي عدم صحة وضوء داخ الحث قبل الاستنجاء لكونه لا يرفع الحدث وهو الظاهر وان قال بعض المتأخرين ان الماء أصل في رفع الحدث فكان أقوى من التراب الذي لا يرفعه أصلاً (والاستنجاء) استفعال من طلب التجاء وهو الخلاص من الشيء وهو مأخوذ من نجوت الشجرة وأنجيتها اذا قطعته لان المستنجي يقطع به الاذى عن نفسه وقد ترجم هذا الفصل بالاستطابة ولاشأن أن الاستطابة طلب الطيب فكان قاضي الحاجة يطلب طيب نفسه باخراج الاذى وقد مر عنه بالاستنجاء من الجمار وهو الحصى الصغار وتطلق الثلاثة على ازالة ما على المنفذ لكن الاولان يعلمان الجمر والماء والثالث يختص بالحجر (واجب من) خروج (البول والغائط) وغيرهما من كل خارج ملوث ولو نادراً كدم ومذي وودي ازالة للتجاسة لا على الفور بل عند الحاجة اليه (والافضل ان يستنجى بالاحجار) أو مافي معناها (ثم يتبعها بالماء) لان العين تزول بالحجر أو مافي معناها الاثر يزول بالماء من غير حاجة الى مخامرة التجاسة وقضية التعليل انه لا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الجمر وان يكتفى دون الثلاث مع الاتقاء وبالاول صرح الجيلي نقلاً عن الغزالي وقال الاسنوي في الثاني المعنى وسباق كلامهم يدلان عليه انتهى والظاهر ان بهذا يحصل أصل فضيلة الجمع وأما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر وقضية كلامهم ان فضيلة الجمع لا فرق فيها بين البول والغائط وبه صرح سليم وغيره وهو المعتمد وان جزم القفال باختصاصه بالغائط وصوبه الاسنوي وشمل اطلاقه حجارة الذهب وانغضه اذا كان كل منهما قاطعاً وحجارة الحرم فيجوز الاستنجاء بهما وهو الاصح (ويجوز له) (أن يقتصر) فيه (على الماء) فقط لانه الاصل في ازالة التجاسة (أو) يقتصر (على ثلاثة أحجار) لانه صلى الله عليه وسلم جوزه بها حيث فعله كبار رواه البخاري وأمر بفعله بقوله فيمارواه الشافعي وليستنج بثلاثة أحجار الموافق له مارواه مسلم وغيره من نبيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار ويجب في الاستنجاء بالحجر أمران أحدهما ثلاث مسحات بان يعم بكل مسحة المحل ولو كان باطراف حجر للحبر مسلم عن سلمان بن هان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستنجى بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها بثلاثة أطراف حجر واحد بخلاف رمي الجمار فلا يكفي حجر له ثلاث أطراف عن ثلاث ومبات لان القصد ثم عدد الرمي وهنا عدد المسحات ولو غسل الحجر وجف جازله استعماله ثانياً كدواء دسغ به

أما المسجد فهو كسائر المساجد يحرم بجزئه الداخل في وقفه ولا يجزئ (قوله الموافق) بالحريصة لقوله أولها ثانياً ما وبالنصب صفة لقوله وليستنج لانه مقول القول فهو في محل نصب (قوله ويجب في الاستنجاء بالحجر أمران الخ) في هذا الصنيع مسامحة لانه جعل الاول من الأمرين غير مستفاد من المتن وجعل الثاني مستفاداً من المتن وليس كذلك بل الاول أيضاً مستفاد من المتن لان قوله بثلاثة أحجار المراد به ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر واحد وانما عبر بالاحجار رعاية للفظ الحديث فكان الاولى ان يذكر قوله ويجب في الاستنجاء أمران قبل قول المتن أو يقتصر على ثلاثة أحجار ويقول وهما مستفادان من المتن الاول من قوله ثلاثة أحجار والثاني من قوله ينبغي من المحل (قوله بان يعم بكل مسحة المحل) فيه مسامحة لانه تفسير ثلاث مسحات فيقتضي ان حقيقة المسحة تعمم المحل مع انها تصدق بالبعض فكان الاولى ان يقول ويجب في كل مسحة أن تعم المحل ووجوب التعميم لكل مسحة هو المعتمد وقيل التعميم في كل مسحة سنة وهو ضعيف

ثانيهما انتقاء المحل كما قال (ينقي من) أي بالأجوار وما في معناها (المحل) فإن لم ينق بالثلاث وجب الانتقاء برابع فأكثر إلى أن لا يبقى إلا أثر لا يزاله إلا الماء أو صغار الخرف ويسن بعد الانتقاء أن لم يحصل بوتر لا يتار بواحدة كان حصل برابعة فبأني بخامسة لما روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا استجمم أحدكم فليستجمم وترا وصرفه عن الوجوب رواية أبي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استجمم فليوترفن فعل فقد أحسن ومن لا فلا يرج عليه وفي معنى الجرج الوارد كل جامد طاهر قانع غير محترم تكشب وخرف لحصول الغرض به كالجرج رنجرج بالجامد المانع غير الماء الطهر وركاء الورد والمحل وبالطاهر النجس كالبرص والمنجس كالماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقانع نحو الزجاج والقصب والملس وغير محترمي كالمطعم آدمي كالمطعم الماروي مسلم أنه صلى الله عليه وسلم عن النبي عن الاستجماء بالعظم وقال أنه زادوا منكم أي من الجن فطعمهم يوم الآدمي ولأن المسح بالجرج رخصة وهي لا تنطاط بالمعاصي وأما مطعم البهائم كالحشيش فيجوز والمطعم لها ولد آدمي يعتبر فيه الأغلب فإن استويا فوجهان بناء على ثبوت الراجح فيه والاصح الثبوت قاله الماوردي والرواية وإنما جاز بالماء مع أنه مطعموم لأنه يدفع النجس عن نفسه بخلاف غيره وأما الثمار والفواكه ففيها تنقص يدل ذكره في شرح المنهاج وغيره ومن المحترم ما كتب عليه اسم معظم أو علم كحديث وفقه قال في المهمات ولا بد من تقييد العلم بالمحترم سواء كان شريفا كأمير أم لا ككسب ونحوه وطب وعروض قائم أنفع في العلوم الشرعية أما غير المحترم كالفاسفة ومنطق مشتمل عليها فلا كما قاله بعض المتأخرين أما غير المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل يحمل عليه إطلاق من جوزه وجوزه القاضى بورق التوراة والآنجيل وهو محمول على ما علم تبدل منه ما رآه من اسم الله تعالى ونحوه وألحق بما فيه علم محترم جلده المتصل به دون المنفصل عنه بخلاف جلد المصحف فإنه يمنع الاستجماء به مطلقا وشرط الاستجماء بالجرج وما ألحق به لأن يجزى أن لا يجف النجس الخارج فإن جف تعين الماء نعم لو بال ثانيا بعد جفاف بوله الأول ووصل إلى ما وصل إليه الأول كفى فيه الجرج وحكم الغائط المانع كالبول في ذلك وإن لا يتقبل عن المحل الذي أصابه عند دخوله واستقر فيه وإن لا يطأ عليه أجنبي نجسا كان أو طاهرا رطبا ولو ببل الجرج ما الجفاف الطاهر فلا يؤثر أن طأ عليه ما ذكره ابن الماء نعم البلال يعرق المحل لا يضر لأنه ضروري وإن يكون الخارج المسد كور من فرج معتاد فلا يجزى في الخارج من غيره كالخارج بالفصد ولا في منفق تحت المعدة ولو كان الأصلي منسدا لأن الاستجماء به على خلاف القياس ولا في بول خنثى مشكل وإن كان الخارج من أحد قبله لاحتمال زيادته نعم إن كان له آلة فقط لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء أجزأ الجرج فيها ولا في بول ثيب نيفته دخل مدخل الذي لا تشاؤه عن مخرجه بخلاف البكر لأن البكارة تمنع دخول البول مدخل الذي لا في بول الإناث إذا وصل البول إلى الجملة ويجزى في دم حيض أو نفاس وفائده فيمن انقطع دمها وعجزت عن استعمال الماء فاستنجت بالجرج ثم تيممت لغرض فأنها تصل إلى ولا إعادة عليها ولو ندر الخارج كالدمل والودي والمسذى أو تشرف فوق عادة الناس وقبل عادة نفسه ولم يجاوز في الغائط صفحته وهي ما انضم من الإلبي عن عبد القيام وفي البول حشفة وهي ما فوق الختان أو قدرها من مقطوعها كما قاله الأسنوي جازا لجرج وما في معناه أما النادر فلا لأن انقسام الخارج إلى معتاد ونادر مما يشكر روي عن البحث عنه فنبط الحكم بالخروج وأما المنتشر فوق

(قوله ينقي من المحل) أي يشبها فلو شك هل حصل الانتقاء أولا ضرر لأنه ينزله ما لو شك هل استنجى أولا فإنه يضر (قوله كل جامد طاهر قانع غير محترم) يقينا فإن شئت هل وجدت شروط الجرج أو لا نظر أن كان ذلك قبل الشروع في الاستجماء ضرر لأن الرخص لا يصار إليها أي لا يقدم عليها إلا بعد تبين وجود شروطها وأما إذا كان الشك بعد الفراغ فإنه لا يضر ولو في العدد حتى لو شك هل مسح ثلاثا أو أقل بعد فراغ الاستجماء لم يضر فيافي الجحشي ينزل على هذا التفصيل (قوله اسم معظم) يصح قراءته بتثوين اسم وحيفته يمنع الاستجماء بها هو عليه سواء لاحظ الشخص أنه موضوع على ذات معظم أم لا يصح قراءته من غير تثوين وإضافته إلى ما بعده فحينئذ يقيده منع الاستجماء بملاحظة أنه موضوع على ذات معظمه والأفلا يمنع (قوله دون المنفصل عنه) أي وإن انقطعت نسبته ومثل هذا التفصيل يجري في كسوة الكعبة فهي بكل كتب العلم (قوله التيب الخ) التفرقة بينهم ما غير سليمة بل هما على حد سواء ومتى تبين دخول البول مدخل المدخل الذي كرامته يمنع الاستجماء بالجرج لأن البول انفسل عن محله وجاوز محله ومتى جاز محله تعين الماء فالتبلي بقوله لأن البكارة فيه نظر لأن البكارة تمنع دخوله إلى الباطن وأما أصل الدخول في الفرج فلا تمنعه البكارة وهو المعول عليه فلا فرق بين البكر والتبلي

(قوله لخروجه عما نعلم به البلوى الخ) ما وافقه على المحل والمحل الذي نعلم به البلوى أي يكثر وصول الخارج إليه هو مادون الصفحة والخشبة
فما جاوزهما خرج عما نعلم به البلوى فذلك تعين الماء (قوله من إزالة النجاسة أو تخفيفها) الأول في الماء راثنى في الحجر (قوله والواجب
في الاستنجاء الخ) سواء كان بالماء أو الحجر وضابط ذلك في الماء أن يستعمل من الماء قدر يغلب على الظن زوال النجاسة به وضابطه في
الحجر أن يستعمل شيئا من الأحجار يغلب على الظن زوال النجاسة به بشرط أن يكون ذلك الشيء من الأحجار ثلاثة فأكثر (قوله ولا يضركم
ويجها الخ) رتبس ما أصابته مع الطوبى سواء ينفقنا أن باطن الأصبع الذي فيه الریح هو الذي مس الشيء الرطب أولا للحكم بنجاسة اليد
هذا ما يظهر وأما تفصيل بعضهم بقوله أن ينفقنا أن باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للنجاسة مس الشيء الرطب نجس والأفلاقيير ظاهر
(قوله وإن حكمنا على يده الخ) الحاصل أن المحل محكوم بطهارته مطلقا على المعتمد سواء ينفقنا أن الریح في باطن الأصبع الذي كان ملاصقا
للمحل أولا ولا يحد محكوم بنجاسته سواء ينفقنا أن الریح كان في باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل أم لا لكن نجاسته ما فيها ذالم ينفقنا أن
الریح في باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل ظاهر لأن الحكم على بعضها بالنجاسة دون البعض الآخر يحكم وأما إذا انفصل ذلك
فوجهه أن ذلك المحل الذي ينفقنا فيه الریح ٤٤ نجس وقد علم الماء والحال أنه لم يطهره فيكون الماء نجسا وقد علم الماء جميع اليد

المادة فبعضها لا حشر وعنه وما صح أب المهاجرين أكلوا السموم لها جوار لم يكن ذلك عادة لهم
وهو ما روى البطون ومن روى بطونه انتشر ما يخرج منه ومع ذلك لم يؤمر وبالاستنجاء بالماء
ولأن ذلك يتعدى وضبطه في الحكم بالصفحة والخشبة أو ما يقوم مقامها فإن جازا الخارج
ما ذكر مع الاتصال لم يجز الجوز ولا في غيره طروجه عما نعلم به لبلوى ولا يجب
الاستنجاء له ودور بلاوث نفوات مقصود الاستنجاء من إزالة النجاسة أو تخفيفها ولكن يسن
خروجها من الخلاف والواجب في الاستنجاء أن يغلب على ظنه زوال النجاسة ولا يضركم ويجهها
بيده فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة لا نالم نتحقق أن محل الریح باطن
الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فدنيس بالشيء لأن هذا المحل قد
خفف فيه بالاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا فاكنتي بغلبة ظن زوال النجاسة (فاذا أراد المستنجي
(الاقتصار على أحدهما) أي الماء والحجر (فالماء أفضل) من الاقتصار على الحجر لأنه يزيل العين
والأثر بخلاف الحجر ولا استنجاء من غير ما ذكر فقد نقل المارودي وغيره الإجماع على أنه
لا يجب الاستنجاء من النوم والرجح قال ابن الرفعة لم يفرق أصحاب بين أن يكون المحل رطبا أو
يابسا لو قيل بوجوبه إذا كان المحل رطبا لم يعد كقبل به في دخان النجاسة وهذا مردود فقد قال
الجرجاني إن ذلك مكرره وصرح الشيخ بصحة الحديث المفيد من أن نعيم فاعله وانظروا كلام
الجرجاني وقال في الإحياء يقول بعد فرغ من الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن
فرجي من الفواحش (ويجتنب) قاضي الحاجات (استقبال القبلة واستدبارها) ندب إذا
كان في غير الموضع لذلك مع سائر مرتفع ثلثي ذراع تقريبا كما كثير بينه وبينه ثلاثة أذرع
فقال في ذراع الأدمى وأرخاء ديسله في ذلك فهاجسته من خلاف الأولى ويحرمان
في البناء غير المعد لفضاء الحاجة و (في الصحراء) بدون السائر المتقدم والاصل في ذلك ما في

(قوله ويجتنب الخ) كان الأولى
تقديمه على الاستنجاء بوافق
الوضع الطبيعي ولكن قدم الاستنجاء
اعتمادا به (قوله ويجتنب الخ) هو
محل محتمل للصبر ورتب ندب
الاجتناب ووجوبه فذلك فصله
الشارح بقوله ندب في البناء الخ
وسياق يقرر ويحرمان لانه
بمثلة ووجوبه في البناء غير معد
بدون سائر (قوله استقبال القبلة)
المراد به شق قبله إليها حال
خروج الخارج سواء كان يولا أو
فانطأ هذا هو المعتمد الموافق
للعرف وقال الشيخ اقلبي في إيراد
بالاستقبال كصف قبله إليها حال
خروج الخارج ليدن خصوص
البول فقط دون غيره في هذه الحالة
فقط لم يكن مستقبلا والمراد
بالاستدبار أن يجعل دبره إليها
مكشوقا حال خروج لما نطق فولو

بال في هذه الحالة فقط لم يكن مستدبرا كد الوثي ذكره فينا وشمالا لم يكن مستقبلا ولا مستدبرا
(قوله في غير الموضع) أي سواء كان فضاء أو مائا ويكون حكم البناء زائد على المتن (قوله مع سائر) أي عريض عظم من ولو غير عريض
عند ابن حجر (قوله مع سائر) أي ولو من زجاج أو ماء صاف ولو كان في بناء مسقف أو بمكس مسقفه ولكن بعد عن جداره بأكثر من ثلاثة
أذرع المسألة أي أن بين سائر القبلة وسائر العيون وهو ما وخصه وصامن وجهه يجتمعان في سائر مرتفع ثلثي ذراع وقرب منه فهو سائر
فيه ما تفرق القبلة بسائر من زجاج أو من ماء صاف فانه كف فيه جدران سائر العيون وينفرد سائر العيون فيما إذا كان هناك بناء
مسقف أو بمكس مسقفه وبعد عن جداره أكثر من ثلاثة أذرع فانه يكفى في سائر العيون دون القبلة (قوله مرتفع ثلثي ذراع) أي ولو
كفى مدونه جاء إلى الموضع إذا كان جالسا فان كان قريبا فلا بد من السترة من قدميه إلى مرفقيه سواء كان واقفا
على الأرض أو كان على سطح مشدلا من الأرض إلى مرفقه (قوله ويحرمان) كان المناسب لما قبله ووجهه وبالألوان المراد بيان حكم
الاجتناب إلا أن يقال يلزم من حرمتها وجوب الاجتناب وقوله في البناء الخ حكم البناء زائد على المتن كما تقدم (قوله والاصل في ذلك) أي
الطرمه والجوان

(قوله ببول ولا غائط) على التوزيع الاول للاستقبال والثاني للاستدبار فهو على اللبس والنسب المرتب وهذا ضعيف والمعمدان كل من البول والغائط راجع لكل من الاستقبال والاستدبار (قوله بخلاف الماء) المذكور ومع العصراء) اي ان البناء ذكر مرتين

مرة مع العصراء وحكمه حرمة الاستقبال والاستدبار بدون سائر مرة ذكر فيها قبل عند قوله ندبا وحكمه ان الاستقبال والاستدبار خلاف الاولى هذا هو معنى العبارة وفيها نقص اي والعصراء فان حكمها الحرمة ان كان غير معد بدون سائر وخلاف الاولى ان كان سائر (قوله اما في المعد الخ) محترز الاول وقوله فيما تقدم بدون سائر محترز قوله مع سائر فقد أخذ المحترز على اللبس والشرا المشوش (قوله ولا خلاف الاولى) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أو خبر ما كان محذوف أي ولا يكون خلاف الاولى ولا يصح أن يكون اما لا لانها لا تتم في المعارف (قوله فانها لا يجرمان) ليس المراد انه يخبر بينهما بل المراد انه يفعل ما أمكنه من ما لا يتم الوأمكنه تعين الاستدبار كإياي (قوله وإذا عارض الخ) ليس المراد بالنعراض انه لم يمكن الا أحدهما بل المراد انه أمكن كل منهما مادون غيرهما فتعين الاستدبار لان الاستقبال أخش (قوله اتقوا اللعائن الخ) حاصل المعنى الحقيقي اتقوا خصلة المعونين قالوا وما خصلة المعونين قال خصلة الذي يقتل هذا هو أصل المعنى فحذف المضاد وهو خصلة وأقيم المضاد اليه مقامه فعاد اتقوا المعونين الى هنا مجازا بال حذف ثم حول المفعول الى الفاعل ثم الى صيغة المبالغة فصارت اتقوا اللعائن مع أنهم ليسوا بعائنين بل معانين وبجواب بانه يجوز عقلي من الاسناد

الصحيح ان ضل الله عليه وسلم قال اذا اتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرفوا أو غربوا وفيهما أنه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبلا الشام مستدبرا للكعبة وقال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة ببول فربأ بته قبل أن يقبض بهام يستقبلها رواه الترمذي وحسنه فعملوا الخبر الاول المفيد للحرمة على القضاء وما ألحق به سهولة اجتناب المحاذاة فيه بخلاف البناء المذكور مع العصراء فيجوز فيه ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم بنا بالجواز وان كان الاول لثاثر كما هو أماني المعد لذلك فلا حرمة به ولا كراهة ولا خلاف الاولى قاله في المجموع ويستثنى من الحرمة ما لو كانت الرجح تهب عن يمين القبلة وشمالها فافهم ما لا يجرمان للضرورة كما سيأتي واذا عارض الاستقبال والاستدبار تعين الاستدبار ولا يجرم ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء أو الجماع أو اخراج الرجح اذا لم يسه عن استقبالها واستدبارها مقيدا بحالة البول والغائط وذلك منتف في الثلاثة (ويجوز ندبا البول) والغائط (في الماء الخ) (كأنه) عن البول فيه في حديث مسلم رحمه الله الغائط بل أرى والله في ذلك للكره وان كان الماء قليلا لمكان طهره بالكثرة وفي الليل أشد كراهة لان الماء بالليل مأوى الجن اما الجاري ففي المجموع عن جماعة الكراهة في الغائط منه دون الكثير ولكن يكره في الليل لما مر ثم قال وينبغي أن يجرم في الغائط مطلقا لان فيه ادلافا عليه وعلى غيره ورد بما تقدم من التعليل وبانه مخالف للنص وسائر الاصحاب فهو كالا ستنجاء بخرقه ولم يقل أحد بتحريمه ولكن يشك في بياض من انه يجرم استعمال الاناء الخس في الماء الغليل وأجيب بان عننا استعمالا بخلافه هنا ((تنبيه)) محل عدم الضرر اذا كان الماء لم يمتنع عليه الطهر به بان وجد غيره اما اذا لم يكن له كماله لغيره او مسبل اوله وتعين للطهارة بان دخل الوضوء ولم يجد غيره فانه يجرم عليه فان قيل الماء العذب روي لانه مطهر فلا يحل البول فيه اجيب بما تقدم ويكره ايضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاءه لعموم النهي عن البول في الموارد وصب البول في الماء كالبول فيه (و) يجوز ذلك ندبا (تحت الشجرة المثمرة) ولو كان الثمر مباحا في غير وقت الثمرة صيانة لها عن التلويث عند الوقوع فتعافى النفس لم يجرم به لان التجسس غير متيقن نعم اذا لم يكن عليه غر وكان يجري عليها الماء من مطر أو غيره قبل ان تهر لم يكره كالوبال تحنها ثم اورد عليه ما طهره واو لا فرق في هذا وفي غيره مما تقدم بين البول والغائط (و) يجوز ذلك ندبا (في الطريق) المسلول لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعائن قالوا وما اللعائن يا رسول الله قال الذي يخفى في طريق الناس أو في ظاههم تسيبا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا عاده فنسب اليهما بصيغة المبالغة اذا حله الا لعائن فقول الاسناد للمبالغة والمعنى احذر واسبب اللعن المذكور وتجرأ في داود باسناد جيد اتقوا الملاعن الثلاثة ابرار في المراد وقارعه الطريق والظل والملاعن مواضع اللعن والموارد طرق الماء والتعلي الغوط وكذا ابرار اي التبرز وهو بكسر الباء على المختار وقيل بالغائط البول كما صرح في المذهب وغيره بكرهه ذلك في المواضع الثلاثة وفي المجموع ظاهر كلام الاصحاب كراهته وينبغي حرمة له للاخبار الصحيحة ولا يذم المسلمين انتهى والمعتمد ظاهر كلام الاصحاب وقارعه الطريق اعلاه وقيل صدره وقيل مبرز منه اما الطريق المهجور فلا كراهة فيه (و) يجوز ذلك ندبا (في الظل) اللهم عن الحسن في ظلمهم أي في الصيف ومثله مواضع اجتماعهم في الشتاء (و) في الثقب وهو بضم المشدة المستدير البارز اللهم عن غيره في خبر أبي داود وغيره لم يقل انه مسكن الجن ولا قد يكون فيه

لللبس لانهم لما تسيبوا بذلك في لعن الناس لهما كثيرا عاده قبل لعنهما مع أنهم جماعة فثبت فاستند ما للفاعل لا مفعول مجازا عقلا (قوله اتقوا الملاعن) أي أسبابا وجهان التي تشتملها في مواضع اعتبارية

(قوله لا يخرج الرجلان الخ) هذان هما الرجلان ليس فبدل المرأتان والرجل والمرأة كذلك (قوله وحكم استقبال بيت المقدس الخ) ان أراد حكمه المذكور في المتن فهو مسلم في ٤٦ المقيس ضعيف في المقيس عليه وان أراد الحكم الذي اعتمده هو فهو ضعيف في

المقيس مسلم في المقيس عليه وان أراد الحكم الثالث وهو الاباحه كان ضعيفا فيه ما رآه قوله برفع ثلثي ذراع) أي بشرط أن يكون هريضا يسترا المورة وهذا في الجالس أما القائم فلا بد من الستر من ركبته الى سترته ولو كفاه أقل من ثلثي ذراع كفى (قوله بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل الخ) غير مناسب هنا فهو نائي عن توهم اتحاد ستر القبلة والستر عن العيون وليس كذلك لما علمت ان بينهما عموما وخصوصا من وجهه فقوله بينه وبينه ليس قيدا كما علمت (قوله الا أن يخرج) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على الاستثناء المفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره فان لم يجد شيئا الخ (قوله هذا اذا كان بحجراه أو بيتان الخ) ذكره البناء المسقف والذي يمكن تسقيفه والذي لا يمكن والتفصيل فيها غير مناسب أيضا لانه متى كان هاتين البناء حصل الستر به عن العيون مطلقا سواء كان مسقفًا أو لا يمكن تسقيفه أو لا بعد عن جداره أو قرب منه كما تقدم (قوله ومجمله اذا لم يكن ثم الخ) صادق بثلاث صور وان لم يكن احدا وكان ويحرم عليه النظر ولكن بغض او كان ولا يحرم عليه النظر كزوجه جارية قيسن الستر لكن مسلم في الاخرة والاولى قيد بما اذا احتمل مرور احد عليه والا فلا يسر الستر واما الوسطى فمن الستر فيها ضعيف والمعتمد وجوبه وغضه لا يمنع

حيوان ضعيف في تأذي أو قوي فيؤذي أو ينجسه ومثله السرب وهو بفتح السين والراء الشق المستطيل قال في المجموع وينبغي تحريم ذلك للنهي عنه الا أن يعد لذلك أي لقضاء الحاجة فلا تحريم ولا كراهة والمعتمد ما مر من عدم التحريم (ولا يتكلم على البول والغائط) أي يسكت حال قضاء الحاجة فلا يتكلم بذلك ولا غيره أي يكره له ذلك الا الضرورة كإذنا راعي فلا يكره بل قد يجب التحريم لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتيهما يتحدتان فان الله عفت على ذلك رواه الحاكم وصححه ومعنى يضربان بأن يبان والمقت البغض وهو وان كان على المجموع فبعض موجباته مكره فلو عطس حمد الله تعالى بقلبه ولا يخرج لسانه أي بكلام يسبح به نفسه اذ لا يكره الهمس ولا التفتيح وظاهر كلامهم ان القسرا فلا تحريم حينئذ وقول ابن كجب انها لا تجوز أي جواز استوى الطرفين فتكره وان قال الا ذرعي اللاتق بالاعتظيم المنع وبسن أن لا ينظر الى فرجه ولا الى الخارج منه ولا الى السماء ولا يعيث بيده ولا يلتفت يمينه ولا شمالا (ولا يستقبل الشمس ولا القمر) ببول ولا غائط أي يكره له ذلك (ولا يستدبرهما) وهذا ما جرى عليه ابن المقري في روضه والذي نقله النووي في أصل الروضة عن الجمهور انه يكره الاستقبال دون الاستدبار وقال في المجموع وهو الصحيح المشهور وهذا هو المعتمد وان قال في التحقيق انه لأصل للكرهه فالتحريم باحتسائه وحكم استقبال بيت المقدس واستدباره حكم استقبال الشمس والقمر واستدبارهما ويسن ان يعد عن الناس في العسراء وما الخ فيهما من البنات الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعدر عليه الابعاد عنهم سن لهم الابعاد عنه كذلك ويستتر عن أعينهم برفع ثلثي ذراع فاكثريته وبينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج عليه ويحصل الستر براحة أو مهداة أو أرخاء ذيله هذا اذا كان بحجراه أو بيتان لا يمكن تسقيفه كأن جلس في وسط مكان واسع فان كان في بناء يمكن تسقيفه أي عادة كفي كافي أصل الروضة قال في المجموع وهذا الادب متفق على استحبابه ومجمله اذا لم يكن ثم من لا يغض به عن نظره عورته عن يحرم عليه نظرها والا وجب الاستئثار وعليه يحمل قول النووي في شرح مسلم يجوز كشف العورة في محل الحاجة في الخلوة كحالة الاغتسال والبول ومعاينة الزوجة اما بحضرة الناس فيحرم عليه كشفها ولا يبول في موضع هيوب الرجح وان لم تكن هابة اذ قد تهب بعد شروعه في البول فتزد عليه الرشاش ولا في مكان صلب لما ذكر ولا يبول قائما لحبر الترمذي وغيره باسناد جيد ان عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه أي فيكره له ذلك الا عذرا فلا يكره ولا خلاف الاولي وفي الاحياء عن الاطباء ان بولته في الحمام في الشتاء قائما خير من شربه دواء ولا يدخل الخلاء حافيا ولا مكشوف الرأس للاتباع ويعتمد في قضاء الحاجة على يساره لان ذلك أسهل لخروج الخارج ويندب ان يرفع لقضاء الحاجة ثوبه عن عورته شيئا فشيئا الا أن يخاف نجس ثوبه فيسهل فيرفع بقدر حاجته ويسببه شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه ولا يستنجي بماء في مجلسه ان لم يكن معه ذلك أي يكره له ذلك لئلا يعود عليه الرشاش فينجسه بخلاف المستنجي بالجور والمعد لذلك المشقة في المعد لذلك وانفقد العلة في الاستنجاء بالجور ويكره ان يبول في الغتسل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبوان أحدكم في

عنه وجوب الستر وهذه الثلاثة هي المنطوق وقوله والاوجب هو المفهوم (قوله في محل الحاجة) الاضافة مستحسنة لادنى ملابسة أي المحل الذي يحتاج فيه الى كشف العورة وقوله في الخلوة قيد أي حال كون محل الحاجة خاليا عن الاجانب (قوله اما بحضرة الناس فيحرم) أي الذين يحرم عليهم نظره عورته سواء غضوا ابصارهم ام لا على المعتمد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ)

دليل الوجوب المنفي وقوله لا

الظاهر على انفي الوجوب (قوله
غفرانك) مفعول محذوف أي اعف
غفرانك ويكرره ثلاث مرات
وكذا ما بعده (قوله أذا قضي لذه)
أي لذه أصله المأكول وكذا ما بعده
(قوله فصل فيما ينتهي به الوضوء)
أي ينقطع به استمراره وينتهي به
مدته هذا هو المراد (قوله وعلة
النقض الخ) الأول واختصاص
النقض بالخ (قوله فلا يقاس
عليها غيرها) جملة ما ذكره ثمانية
الأربعة الأول فيها خلاف في
مذهبينا والخامس والسادس
فيهما خلاف في مذهب الإمام أبي
حنيفة والسابع لم يذكره
الشارح مقابلاً وأشار إلى خلاف في
الثامن بقوله على الأصح لكن لم
يعلم هل ذلك المقابل عندنا أو عند
غيرنا في كل من السابع والثامن
(قوله قول الخلفاء الراشدين الخ)
مقول القول محذوف أي بعدم
النقض أي فهو واجاع والاجماع
مقدم على الأحاديث لاحتمال
نسخها أو تخريجها على سبب
(قوله ومما يضعف الخ) هذا من
كلام الشارح تقوية لكلام
النسوي وليس هو مقول قول
الخلفاء كما قد يتوهم (قوله فلقلة
ما أصابه) فيه نظر لقوله قبله ودمه
يجري ويحجب بانه في جريانه ينزل
على الأرض ولو كان في نفسه
كثيراً فلا ينافي أن الذي أصابه
منه قليل (قوله ما خرج) بخلاف
ما دخل فلا نقض به (قوله ما خرج
أي غير المنى وغير الولد الجاني كما
سيأتي فانه لا نقض بذلك على
الجملة في الثاني (قوله أي من قبل)
تفسير للسيلين وسيأتي قوله أو دبر
فهو عطف على ما هنا والكل بيان للسيلين (قوله ولو من مخرج الولد الخ) عطف في القبل ثلاث تعميمات

مستحبه ثم يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه ومحله اذا لم يكن ثم منقذ بنقذ منه البول والماء
وعند قبر محترم احتراماً له قال الاذوى وينبغي أن يحرم عند قبور الانبياء وتشتد الكراهة عند
قبور الاولياء والشهداء قال والظاهر تحريمه عند القبور المتكررة وبشما الاختلاط نراها باجزاء
الميت انتهى وهو حسن ويحرم على القبر وكذا في اناء في المسجد على الأصح وبسن أن يستبرئ
من البول عند انقطاعه بنحو تنخخ ونثر ذكر قال في المجموع والمختار ان ذلك يختلف باختلاف
الناس والقصد ان يظن انه لم يبق مجرى البول شيء يخاف خروجه فنه من يحصل هذا باذني
عضد ومنهم من يحتاج الى تكرره ومنهم من يحتاج الى تنخخ ومنهم من لا يحتاج الى شيء
من هذا وينبغي لكل أحد أن لا ينتهي الى حد الوسوسة وانما لم يجب الاستبراء كما قال به
القاضي والبخوي وجرى عليه النووي في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه وسلم تنزهوا عن
البول فان عامة عذاب القبر منه لان الظاهر من انقطاع البول عدم عودته ويحمل الحديث على
ما اذا تحقق او غلب على ظنه بقضيه فادته انه لو لم يستبرئ خرج منه ويكره حشو مخرج البول
من الذكر بنحو قطن وطالة المكث في محل قضاء الحاجة لما روى عن لقمان انه يورث وجهاً
في الكبد ويندب أن يقول عند وصوله الى مكان قضاء الحاجة بسم الله أي اتحصن من الشيطان
اللهم أي يا الله اني أعوذ بك أي أعصم بك من الخبث بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبائث
جمع خبيثة والمراد ذكر الاشياء طين واناثهم وذلك لاتباع رواه الشيخان والاستعاذه منهم في
البناء المصادق قضاء الحاجة لانه مأواههم وفي غيره لانه سيصير مأوى لهم بخروج الخارج ويقول
ندباً عقب انصرفه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الاذى وعافاني من البلاء لاتباع رواه
النسائي وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة ان نوحاً عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي
أذاقني لذته وأبني في منفعتي وأذهب عني اذاه

(فصل) في بيان ما ينتهي به الوضوء (والذي ينقض الوضوء) أي ينتهي به الوضوء (خمس
أشياء) فقط ولا يخالف من جعلها أربعة كالمناهج لان مفهوم قول المناهج الاثوم ممكن مقعده
هو منطوق الثاني هنا فتوافقاً ملة وعلة النقض بها غير معقولة لمعنى فلا يقاس عليها غيرها
فلا نقض بالبلوغ بالسن ولا بعس الامر والسن ولا بعس فرج البهيمة ولا بأكل لحم الجوز
على المذهب في الاربعة وان صحح النووي الاخير منها من جهة الدليل ثم أجاب من جهة المذهب
فقال اقرب ما يستروح اليه في ذلك قول الخلفاء الراشدين وجماعهم الصواب ومما يضعف النقض
به ان القائل به لا يعديه الى شحمه وسنامه مع انه لا فرق رلاً بالقهقهة في الصلاة والامساخ
النقض بها كسائر النواقض وما روى من انها تنقض فضة عفيف ولا بالنجاسة الخارجة من غير
الفرج كالفصد والحجامة لما روى أبو داود وباسناد صحيح ان رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه رجل من الكفار بسهم
فترعه وصلى ودمه يجري وعلم النبي صلى الله عليه وسلم به ولم ينكره وأما صلاته مع الدم فلقلة
ما أصابه منه ولا يشفاء دائم الحدث لان حدثه لم يرتفع فكيف يصح عند الشفاء سبباً للحدث
مع انه لم يزل ولا ينزع الخلف لان ترعه يوجب غسل الرجلين فقط على الأصح أحدها (ما) أي
شيء (خرج من) أحد (السيلين) أي من قبل المتوضئ الى الواضخ ولو من مخرج الولد أو احد
ذكرين يبول بهما أو احد فرجين يبول بأحدهما ونحوه بالآخر فان بالاحدهما أو حاضته به

(قوله اختص الحكم به) ظاهره ان الاثر لا يتعلق به حكم ولو كان أصلياً وليس كذلك بل ان كان أصلياً أو زائداً مسامحة أو مشتبهاً ثبت له نقض الوضوء به ويجوز الوضوء فيه ويجب الغسل به وينفسد الصوم بالوطء فيه ويجب الحبوطة وان كان لا ينتقض الوضوء لعدم خروج شيء منه فالخاصل ان المدار على الاصل والمسامحة والاشتباه لا على الول أو الحيض (قوله أو من دبر) معطوف على قبل وانما فصله عنه لانه قيد لثلاثة قبود والثالث وهو قوله واضح لا يتأني في الدبر (قوله سواء كان عينا أم ربحاً) تعميم في الخارج من كل من القبيل والدبر وحاصلها سبع تعميمات ويؤخذ منها اثنتان رستون مسألة كأفاده في الحاشية (قوله انفصل أم لا) أي في غير الولد أو بعنه اذا خرج ولم ينفصل لا نقض به لاحتمال ٤٨ وجوب الغسل به (قوله والاخبار الخ) مراده بالجمع ما فوق الواحد وما في

الآية والاخبار ثلاثة لان الآية فيها العاظم والحديث الاول فيه المذني والثاني فيه الرج فاجله ثلاثة (قوله ويستثنى الخ) تقييد للمثنى (قوله لانها جاعلان صحة الوضوء) أي ابتداء فيما اذا طرأ الوضوء على الحيض أو النفاس وقوله فلا يجامعها أي دواماً فيها اذا طرأ الحيض أو النفاس على الوضوء فقد نفاس منع الدوام على منع الابتداء وهما متغايران بخلاف قول الحنبي فيه تفريع الشيء على نفسه وكذا يقال في مسألة المني ففاس فيها الدوام على الابتداء في العضة فقي كل منهما مسئلتان ابتداء ردواما والدوام مقيس على الابتداء في عدم العضة في الحيض والنفاس وفي العضة في المني (قوله يصح معه الوضوء) بان عصب ذكره وتوضاً لاجل الغسل ثم يغسل فقي حالة الوضوء المني نازل في قصبة الذكر الا ان العصب مانع من ظهوره وبفعل ذلك العصب والغسل لكل فرض كالاستحاضة المتصورة (قوله في سورة سلس المني) أي في حق المريض أما السليم فلا يصح وضوءه ومنه

فقط فقد اختص الحكم به أما المشكل فان خرج الخارج من فرجه جميعاً فهو محدث وان خرج من احدهما فلا نقض أو من دبر المتوضي الحي سواء كان الخارج عينا أم ربحاً طاهر أم نجس جافاً أم رطباً مادام كسول أو اذا كدم انفصل أم لا قبله أم كثر اطوعاً أم كرهاً والاصل في ذلك قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط الآية والغائط المكان المطمئن من الارض تنقضي فيه الحاجة وهي به الخارج للمساورة وحديث العيصين أنه صلى الله عليه وسلم قال في المذني يغسل ذكره ويترضاً وفيه ما اشكى الى انبي سلى الله عليه وسلم الذي يخيل اليه انه يجد الشيء في الصلابة قال لا يصرف حتى يسمع صوتاً أو يجدر بجدار أو المراءى لم يخرج وجهه لاسمعه ولا شمعه وليس المراد حصر الاقص في الصوت والريح بل فقي وجوب الوضوء بالاشك في خروج الريح ويقاس بما في الآية والاخبار كل خارج مما ذكر وان لم تدفعه الطبيعة كموود خرج من الفرج بعد ان دخل فيه (تنبيه) التعبير باليبيلين جرى على الغالب اذ لا مراه ثلاث مخارج اثنتان من قبلها وواحدة من دبرها ولا يخلق للرجل ذكر ان فانه ينتقض بالخارج من كل منهما كما مر وكذا لو خلق للمرأة فرجان كاذكره في المجموع ويستثنى من ذلك خروج مني الشخص نفسه الخارج منه أولاً كان أمني بمجرد تقرر اراحت سلام ممكنة مقعدة فلا ينتقض وضوءه بذلك لانه واجب أعظم الامرين وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب ادوم جار هو الوضوء به مومه كزنا المحصن لما أوجب أعظم المحلين كونه زناً المحصن فلا يوجب ادوم مما لا يكونه زناً وانما أوجب به الحيض والنفاس مع ايجامها الغسل لانها جاعلان صحة الوضوء فلا يجامعها بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجاء به امامتي غيره أو منيه اذا عاده فبقض خروجه فقد العلة نعم لو ولدت ولداً جافاً انتقض وضوءه لان الولد منعقد من منبهها ومنى غيرها وأما خروج مني الولد والذي يظهر أنها تخبر بين الوضوء والغسل لانه يحتمل أن يكون من منبهها فقط أو من منيه فقط ولو انسد فخرجه الاصل من قبل أو دبراً لم يخرج منه شيء وان يلغمه ونفق فخرج رده تحت معدته وهي نفق الميم وكسر العين على الافصح مستقر الطعام وهي من السرة الى الصدر كما قاله الاطباء والنفقها والله وبون هذا بقبحها والمراد بها هنا السرة فخرج منه المعتاد خروجه كقول أو النادر ككودودم نقض لقامه مقام الاصل في فكما يقض الخارج منه المعتاد والنادر كذلك هذا أيضاً وان انفق في السرة أو فوقها أو مخاضها والاصل من منسدا وتحتها والاصل من منفق فلا ينتقض الخارج منه اما في الاولى فلا يوجب ما يخرج من المعدة أو فوقها لا يكون مما احاطته الطبيعة لان ما تحببه المعدة تلقى به الى أسفل فهو باقي أشبهه واما في الثانية فلا ضرورة الى جعل الحادث يخرج جامع انفتاح الاصل وحيث أقنا المنفق كالاصل انما هو بالنسبة للنقض

نازل (قوله نعم لو ولدت ولداً جافاً الخ) غرضه تقييد قوله ان نزول المني يوجب الغسل ولا ينتقض الوضوء فيقيد بما اذا لم يصير المني حيواناً لا فلا يوجب الغسل فقط بل ينتقض الوضوء أيضاً وهذا هو ضعف والمعتد له ولو استحالة حيواناً يوجب الغسل فقط (قوله ومنى غيرها) وهذا مدرك انقول بالنقض وهو مردود بأنه استحالة حيواناً (قوله أو من منيه فقط) وهذا مدرك القول بالنقض لكن هذا التعديل ضعيف لان المني يخرج رطباً يصبغ فصبغ حيواناً (قوله فخرج) أي واحداً أو متعدداً والمتعدد انفق مما أمرت بما كان بعضه مقابلاً لبعض أو كان بعضه فوق بعض (قوله على الافصح) مقابله ثلاث لغات كسر الميم مع سكون العين أو مع كسر العين أو وقع الميم مع سكون العين (قوله وحيث أقنا) هي صورة ما اذا انسدا الاصل وانفق ثقبه تحت المعدة بدله وكان الانسداد عارضاً والحاصل ان الشبهة ثبت لها أربعة أحكام نقض الوضوء بالخارج منها ونقضه بنوم غير ممكن لها وجواز الوطء فيها

وعرمة كشفها الى جهة القبلة حال خروج الخارج من غير ساتر وأما المنسدة فاحكامه باقية من نقض الوضوء بمسه والغسل بالاباحة وافساد الصوم بالوطء فيه وغير ذلك فقول الشارح ان التثنية انما ثبت لها التنقض بالخارج منها ليس قبدا (قوله مقعدة) بالرفع فاعل المتمكن وقول الشارح أي اليه لا بنا سبب هذه النسخة وانما يناسب النسخة الاخرى الممكن من غير ثناء فيكون مقعدة بالتصويب مفعولا والفاعل ضمير يعود على المتوضئ (قوله العيان) أي انفتاح العينين فهو ٤٩ على حذف مضاف من المجاز بالحذف والمراد

البقعة فيكون من قبيل الكتابة أطلق المزموم وأراد اللزوم وقوله وكاء أي كالو كاء فهو تشبيهه بالبيخ واسناد الوكاله بدبر فيه تخبيلية ومكنية (قوله الله) ويقال له سه وستة وست واست ووزنه على الاول فعل وعلى الثاني فعل وعلى الثالث فع وعلى الرابع افع (قوله حتى تحقق) أي تقارب ذلك والا فن كان كذلك لا يمكن له لارتفاع مقعدة عن الارض (قوله وانه لافرق) معطوف على قوله مالو نام فيصير التقدير فدخل أنه وهذا غير ظاهر الا أن يقدر له عامل ويقال وظهر أنه الخ على حدة عاقبتها بنا وماء (قوله والاغشاء يغمره الخ) اعترض بان الغمر السمر فلا يحصل بينهما فرق أحيب بأنه في الاغشاء شديدا بحيث لو نبه لم ينتبه بخلاف النوم لو نبه تنبه (قوله ولمس الرجل الخ) اللمس ليس قبدا لانه يشعر بالقصد ويقضى أنه لا بد من فعل وليس كذلك بل لو حصل التماس من غير قصد ولا فعل نقض ولا بد من تيقن اللمس وتيقن كون الملموس رجلا أو امرأة من كون الملموس البشرة ومن كونها اجنبية يقينا وكون اللمس من غير حائل والا فلا تنقض للشك (قوله كما قرئ) دليل للنفسير وخير ما قرئ به بالوارد (قوله فغطف

بالخارج فلا يجزئ فيه الجبر ولا يتنقض الوضوء بمسه ولا يجب الغسل ولا غيره من أحكام الوطء بالاباح فيه ولا يحرم النظر اليه حيث كان فوق العورة قال الماوردي هذا في الانسداد العارض أما الخلق فيتنقض معه الخارج من المنفخ مطلقا والمنسد حينئذ كعضو زائد من الخنثى لا وضوء بمسه ولا غسل بالاباحة ولا بالاباح فيه قال النووي في نكته على التنبية ان تعبيرهم بالانسداد يشعر بما قاله الماوردي ونخرج بالمنفخ ما لو خرج شيء من المنافذ الاصلية كالضم والاذن فانه لا تنقض بذلك كما هو ظاهر كلامهم (و) اشأنى من فواقض الوضوء (النوم) وهو استرخاء أعصاب الدماغ بسبب رطوبات الابخرة الصاعدة من المعدة وانما ينقض اذا كان (على غير هيئة المتمكن) مقعدة من الارض أي اليه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العيان وكاء الله فن نام فليتوضأ رواه أبو داود وغيره والله بسين مهيولة مشددة مفتوحة وهاء وهى حلقه الدبر والوكاء بكسر الواو والمد الخيط الذي يربط به الشيء والمعنى فيه ان البقعة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج منه شيء ولا يشعر به ففات قيل الاصل عدم خروج شيء فكيف عدل عنه وقيل بالانقض هو أحيب بانه لما جعل مظنة لخروجه من غير شعور به أقيم مقام اليقين كما أقيمت الشهادة المفيدة للظن مقام اليقين في شغل الذمة أما اذا نام وهو متمكن اليه من مقرة من أرض أو غيرهما فلا يتنقض وضوءه ولو كان مستندا الى مالو زال لسقط اللزوم من خروج شيء حينئذ من دبره ولا عبرة باحتمال خروج وجع من قبله لانه نادر وقول أنس رضي الله عنه كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون رواه مسلم وفي رواية لابن داود ينامون حتى ينفق رؤسهم الارض فحمل على نوم الممكن جمع بين الحديثين فدخل في ذلك مالو نام محتبيا وانه لافرق بين التحيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره ان كان بين مقعدة ومقرة تخاف نقض كما نقله في الشرح الصغير عن الرويانى وأقره ولا يمكن لمن نام على قفاه ملصقا مقعدة بمقرة ومن خصا نضه صلى الله عليه وسلم أنه لا يتنقض وضوءه بنومه مضطجعا وبسن الوضوء من النوم ممكنا خروجا من الخلاف (و) الثالث من فواقض الوضوء (زوال العقل) الغريزي مجنون أو (سكر) وان لم يأنم به (أو) بعارض (مرض) كاعشاء أو بتناول دواء لان ذلك أبلغ من النوم ولا فرق بين أن يكون متمكنا أم لا (فائدة) قال الغزالي المجنون يزول العقل والاغشاء يغمره والنوم يستره (تنبيه) علم من كلام المصنف ان أوائل السكر الذي لا يزول به الشعور لا ينقض وهو كذلك (و) الرابع من فواقض الوضوء (لمس الرجل) بشرته (المرأة الاجنبية) أي بشرتها (من غير حائل) لقوله تعالى أو لا مستمسك النساء أي لمستم كما قرئ به فغطف اللمس على المحب من الغائط ورتب عليهما الامر بالتيمة عند فقد الماء فدل على أنه حدث لا جامع لم لأنه خلاف الظاهر اذا اللمس لا يختص بالجماع قال تعالى فليسوا بأبيهم وقال صلى الله عليه وسلم لعنك المست ولا فرق في ذلك بين أن يكون شهوة أو كراه أو نسيان أو يكون الرجل ممسوحا أو خصيا أو عينا أو المرأة عجوزا أو شوهاء أو كافرة بتمجس أو غيره أو حرة أو رقيقة أو أحدهما ميتة لكن لا ينقض وضوء الميت واللمس الجلس باليد والمعنى فيه انه

(٧ - خطيب - ل) (الخ) بيان لوجه دلالة الآية على هذا الحكم (قوله خلاف الظاهر) لعدم توافيق القراءتين على معنى واحد (قوله قال تعالى الخ) دليل لعدم الاختصاص الذي قبله (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) دليل ثان لعدم الاختصاص (قوله شهوة أو كراه) هذه مقابلة غير حسنة وأيضا التعبير بأول أحد الشبطين والتعبير بيبين يقتضى التعدد الا أن يقال ان الكلام فيه اكتفاء والتقدير بشهوة وغيره وكذا يقال في الباقي (قوله واللمس الجلس) أي ولو كان بعض زائد ولا يفصل فيه تفصيل التكف لانه بمنزلة السابعة (قوله واللمس الجلس باليد الخ) هذا مخالف لما تقدم من قوله لان اللمس لا يختص بالجماع بل يكون به وبغيره

مظنة ثوران الشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء فالحق به بخلاف النقض بمس الفرج كإسباني
فانه يختص بطن الكف لان المس انما يشير الشهوة بطن الكف والمس يشير هابه وبغيره
والبشرة ظاهر الجلد وفي معناه اللحم كلهم الاسنان واللسان واللثة وباطن العين وخرج ما اذا
كان على البشرة حائل ولو رقيقا فانه لم لو كثر الوسخ على البشرة من العرق فان لمسه ينقض لانه
صار كاجزاء من البدن بخلاف ما اذا كان من غبار والسن والشعر والظفر كإسباني وبالرجل
والمرأة الرجلان والمرأتان والخنثيان والخنثى مع الرجل أو المرأة ولو بشهوة لا تتقاء مظنتها
ولا احتمال التوافق في صورة الخنثى والمراد بالرجل الذي ذكر اذا بلغ حدا يشتهى لا البالغ والمرأة
الانثى اذا بلغت كذلك لا البالغة ((تنبيه)) لو لمست المرأة رجلا جنيا أو الرجل امرأة جنية هل
ينقض وضوءه الا آدمي أو لا ينبغي أن يبنى ذلك على صحة مناهجهم وفي ذلك خلاف يأتي في
النكاح ان شاء الله تعالى ولا ينقض لمس محرم له بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولو بشهوة لانها
ليست مظنة للشهوة بالنسبة اليه كرجل ولو شئت في المحرمية لم ينقض وضوءه لان الاصل
الطهارة وظاهر كلامهم ان الحكم كذلك وان اختلطت محرمه بأجنبيات غير محصورات
وهو كذلك لان الطهر لا يرفع بالشك نعم ان تزوج بواحدة ممن انتقض وضوءه بلمسه الا ان
الحكم لا يتبعه وان قال بعض المتأخرين ينبغي عدم النقض كالتزويج بصغيرة لا تشتهى
ومثل ذلك ما لو تزوج بامرأة فجاءه وله النسب واستلحقها أبوه ولم يصدقه فان النسب يثبت
وتصير اختاله ولا يفسخ نكاحه وينقض وضوءه بلمسه الماتقدم قال بعضهم وليس
لنا من ينكح أخته في الاسلام الا هذا ولا تنقض صغيرة ولا صغير لم يبلغ كل منهما حدا يشتهى
عرفا لا تنقضاء الشهوة بخلاف ما اذا بلغاها وان انتفت بعد ذلك لغيرهم كما تقدمت الاشارة
اليه ولا شعور وسن وظفر وعظم لان معظم الاتساذ في هذه اغما هو بالنظر دون اللبس ولا
ينقض العضو والمبيان غير الفرج ولو قطعت المرأة نصه فحين هل ينقض كل منهما أو لا وجهان
والا قرب عدم الانتقاض قال الناصري ولو كان أحد الجرازين أعظم نقض دون غيره
انتهى والذي يظهر انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة نقض والا فلا وتقدم انه
ينقض الوضوء بلمس الميتة والميتة وقع للنوى في رؤس المسائل انه رجح عدم النقض بلمس
الميتة والميت وعدم السهو (و) الخامس وهو آخر التواضع (مس) شيء من (فرج
الآدمي) من نفسه أو غيره ذكر أو أنثى متصلا أو منفصلا (بطن الكف) من غير حائل
لغير من مس فرجه فليتوضأ رواه الترمذي وصححه وظهر ان جبان اذا أفضى أحدكم بيده
الى فرجه وليس بينهما مس ولا حجاب فليتوضأ والا فضاء لغة المس بطن الكف ثبت
النقض في فرج نفسه بالنه فيكون في فرج غيره أولى لانه أغش له تلك حرمة غيره بل ثبت
أيضا في رواية من مس ذكر فليتوضأ وهو شامل لنفسه ولبشره وأما خبر عدم النقض بمس
الفرج فقال ابن حبان وغيره انه منسوخ والمراد بطن الكف الراحة مع بطون الاصابع
والاصبع الزائدة ان كانت على سنان الاصابع انتقض بالمس بها والا فلا ومجيب كفالانها
تكف الاذى عن البدن وبفرج المرأة ملتي الشفرين على المنفذ فلا نقض بمس الاثنين ولا
الاثنين ولا بما بين القبل والدبر ولا بالعانة (و) ينقض (مس حلقه دبره) أي الآدمي (على
الجسد) لانه فرج وقبسا على القبل بجماع النقض بالخارج منهما والمراد بهما ملتي المنفذ
لاما وراءه ولا م حلقه ساكنة وحكى قصها وينقض مس بعض الذكر المبيان كس كاه الا ما قطع في

من سائر أجزاء البدن وما هنا
يقضي أن اللبس هو الجلس فقط
باليد ويقاس عليها غيرها ويحجب
بأنه ما قولاني معنى اللبس جرى في
الاول على قول ربي الثاني على قول
(قوله وباطن العين) عطف على
اللحم (قوله لان الميت مظنة) أي
شأن ذلك (قوله غير محصورات)
ليس قيد في الحكم الذي هو عدم
النقض وانما قيد به لاجل
الاستدراك بهذه (قوله ولا شعر
الخ) قد تقدم فيما سبق فهو مكرر
الا أن يقال أعاده لاجل التعليل
(قوله وتقدم الخ) انما أعاده لذكر
الخلاف فيه وليا ان من قال بالخفاضة
(قوله ومس الخ) ومثله الانساس
ولو بلا قصد (قوله ملتي في
الشفرين) من اضافة الصفة
للموصوف أي الشفران اللذان
يلتقيان وينضمان وينكمان
على فم الفرج ينقضان ظاهرهما
وباطنهما من أولهما الى آخرهما
والمراد بباطنهما ما يظهر عند
عودها لقضاء حاجتها وباطنهما
ما يشاهد ويرى عند انضمام
الشفرين وقوله على الميتة ليس

(قوله استحباب الأصل الخ) هذه اللفاظ الثلاثة مترادفة على معنى واحد وقوله وقد أجمع كل حقه أن يقول فقد أجمع لأنه تعليل للعمل بالأصل والقاعدة والمراد بالناس علماء الشافعية (قوله لأنه يتيقن الطهر الخ) قد يعارض بالمثل ويقال أنه يتيقن الحدث أيضا فلا ينتج المدعى ويحجب بأن المعنى أنه يتيقن أن طهره رفع حدثا ولا بد أما الذي قبل الفجر والذي بعده ولا يقال ذلك في الحدث لأنه يحتمل أنه رفع طهرا إذا كان بعد الطهر ويحتمل أنه لا يرفع بأن كان قبل الطهر (قوله إن اعتاد ٥١ التجديد الخ) وجهه أن اعتياد التجديد يفيد

ظن تقدم الطهر على الحدث فلا يقال إن حدثه رفع طهرا ولا بد (قوله لأنه يتيقن الحدث الخ) يعارض بالمثل ويقال أنه يتيقن الطهر أيضا ويحجب بأن المعنى حدثه رفع طهرا ولا بد أما الذي قبل الفجر والذي بعده وأما طهره فيحتمل أنه بعد الحدث الذي الذي طرأ بعد الفجر فرفع منه ويحتمل أنه قبله فلم يرفع حدثا والغرض من هذه التعليل بيان انطباق القاعدة على هذه الأمثلة وأما من جزئياتها وأفرادها (قوله لتعارض الاحتمالين) هما كونه قبل الفجر محدثا فهو الآتي منطهر مطلقا وكونه قبل الفجر منطهرا فهو الآن محدث إن

اعتاد التجديد وقيل المراد بالاحتمالين

كون الطهر بعد الحدث أو قبله لكن فيه أنه لا يلازم قوله بلا مرجح لأنه على هذا الاحتمال هناك مرجح وهو اعتياده التجديد فإنه يرجح أن طهره قبل حدثه لأن عادته أنه لا يتوضأ إلا على طهارة وهذا البحث كما ورد على هذا الاحتمال يرد على الأول فقصر المحشى له على الثاني فيه نظر

(فصل في موجب الغسل الخ) الموجب بكسر الجيم بمعنى السبب فهو من إضافة السبب إلى المسبب (قوله انما يستعمله الخ) في هذا الحصر نظر لأنه يقتضي أنه لا يجوز

الختان أن لا يقع عليه اسم الذي ذكره الماوردي وأما قبل المرأة والذكر فالمعجزة أنه ان بقى اسمهما بعد قطعهما نقض مسهما والأفلاان الحكم منوط بالاسم ومن له ذكر ان نقض المس بكل منهما سواء أكانا عاملين أم غير عاملين لا زائد مع عامل ومجمله كما قال الاسنوي نقلا عن الفوراني إذا لم يكن مسامتا للعامل والأفلاان كاصبع زائدة مسامته للبقية فينقض ومن له كفان نقضتا بالمس سواء أكانتا عاملتين أم غير عاملتين لا زائدة مع عامل فلا تنقض إذا كان الكفان على معصمين بخلاف ما إذا كانتا على معصم واحد وكانت على معصم الأصلية كالاصبع الزائدة فانها ينقض المس بها وينقض فرج الميت والصغير ومحمل الجنب والذي كرا لا شل وباليدين الشلاء وخروج بطن الكف رؤس الاصابع وما بينهما وحرف الكف فلا تنقض بذلك لحرف وجهها عن معصم الكف وضابط ما ينقض ما يستتر عنده وضع إحدى اليدين على الأخرى مع تحامل بسير وفرج الأذى فرج هيمية أو طيرة فلا تنقض بحسه قياسا على عدم وجوب سترة وعدم تحريم النظر إليه (تتمه) من القواعد المقررة التي يبنى عليها كثير من الأحكام الشرعية استحباب الأصل وطرح الشك وإبقاء ما كان على ما كان وقد أجمع الناس على أن الشخص لو شك هل طلق زوجته أم لا أنه يجوز له وطؤها وأنه لو شك في أمر أهله تزوجها أم لا لا يجوز له وطؤها ومن ذلك أنه لا يرفع بقاء طهر أو حدث بظن ضده فلو يتيقن الطهر والحدث كان وجب دامت به بعد الفجر وجهل السابق منهما أخذ بضد ما قبلهما فإن كان قبلهما محدثا فهو الآن منطهر سواء اعتاد تجديد الطهر أم لا لأنه يتيقن الطهر وشك في رافعه والأصل عدمه بخلاف ما إذا لم يعتد به فلا يأخذ به بل يأخذ بالطهر لأن الظاهر تأخر طهره عن حدثه بخلاف من اعتاده فإن لم يتبد كرم قبلهما فإن اعتاد التجديد لزمه الوضوء لتعارض الاحتمالين بالمرجح ولا سبيل إلى الصلابة مع التردد المحض في الطهر والأخذ بالطهر ومن هذه القاعدة ما إذا شك من نام قاعدا مكنائهم مال وانتهى وشك في أمهما أسبق أو شك هل مارآه رؤيا أو حديث نفس أو هل لمس الشعر أو البشرة فلا تنقض بشيء من ذلك

(فصل في موجب الغسل وهو بفتح الغين وضمة الهمزة سبيلان الماء على الشيء مطلقا والفتح أشهر كما قاله النووي في التهذيب ولكن الفقهاء أو أكثرهم انما يستعملونه بالضم وشرعا سبيلانه على جميع البدن مع النية والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من نحو سدر وخطمي (والذي يوجب الغسل ستة أشياء) منها (ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء) معا (وهي) أي الأولى (التقاء الختانين) بإدخال الحشفة ولو بلا قصد أو كان الذكرا شل أو غير منتشر أو قدرها من مقطوعها فزج من أمرأة ولو ميتة أو كان على الذكرا خرفة ملفوفة ولو غليظة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل أي وإن لم ينزل رواه مسلم وأما الأخبار الدالة على اعتبار الأتزال فكثيرا إنما الماء من الماء فمسخوخة وأجاب ابن عباس بأن معناه أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن ينزل رد كرا الختانين جرى على الغالب فلو أدخل حشفته أو قدرها من

صندهم فيه الفتح مع أنه يجوز إلا أن يقال انما يستعمله الفقهاء بالضم أي على الأشهر ومحل الخلاف بين الفقهاء والغويين في غسل الجنابة أما غسل الثوب ونحوه فهما سواء في القول بأفعية الفتح (قوله والذي يوجب الغسل الخ) اعم من أن يكون الإيجاب على من قام به السبب أو على غيره الثاني في غسل الميت والأول في غيره وأعم من أن يكون واجبا علينا أو كفاية الثاني في غسل الميت والأول في غيره (قوله أو قدرها الخ) ولا بد من تقدير قدر المقطوع أن علم سواء كان كذا أو بعضا على المعتمد في الثاني وقيل إن قطع بعضها لا تقدر ولا يجب غسل ولو دخل الباقي من جميع الذكر (قوله فمسخوخة الخ) فيه نظر لأنه سيأتي يستدل به على كون المني موجبا للغسل ويحجب بأن

الحديث فيه حكمان اثبات ونفي بيانه ان قوله انما الماء من الماء معناه المني بوجوب الغسل ولا يوجب غيرة اي غير خروج المني فالسبح
لنفي واما الاثبات وهو كونه موجبا ٥٢ للغسل فهو ثابت والاستدلال به فيما يأتي بالنظر للاثبات والنسخ

مقطوعها في فرج هيمه أو دبر كان الحكم كذلك لانه جماع في فرج ولبس المراد بالتقاء الختانين
انضمامهما لعدم ايجابه الغسل للاجماع بل فحاذي ما يقال التقى الفارسان اذا انجاذب اثنان لم ينضمما
وذلك انما يحصل بالادخال الحشفة في الفرج اذا الختان محل القطع في الختان وختان المرأة فوق
مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكركر ولو أوجج جوفان قودا وغيره في أدى ولا حشفة
له فهل يعتبر ابلاج كل ذكركر أو ابلاج قدر حشفة معتدلة قال الامام فيه نظرم وكول الى رأى
الفقيه انتهى وينبغي اعتقاد الثاني ويحجب صبي ومجنون أو لجا أو أوجج فيهما ويجب عليهما الغسل
بعد التكال وصح من يميز ويحزنه ويؤمر به كالوضوء وابلاج الخنثى ومادون الحشفة لا أثر له في
الغسل واما الوضوء فيجب على الموجج فيه بالترع من دبره ومن قبل انثى وابلاج الحشفة بالخائس
جاري سائر الاحكام كفساد الصوم والحج ويحجر الخنثى بين الوضوء والغسل بابلاجه في دبره
لامانع من النقض بلسه أو في دبر خنثى أو لجا ذكركر في قبل الموجج لانه اما جنب بتقدير ذكركر
فيهما أو انوثته وذكركر في الثانية أو محدث بتقدير انوثته فيهما مع انوثته الآخر في الثانية
فيخير بينهما كما سبأني فيمن اشتبه عليه المني بغیره وكذا يخبر الذكركر اذا أوجج الخنثى في دبره ولا مانع
من النقض كما هو مقتضى كلام الشيخين في باب الوضوء اما ابلاجه في قبل خنثى أو في دبره ولم يوجج
الاخر في قبله فلا يوجب عليه شيأ ولو أوجج رجل في قبل خنثى فلا يجب عليهما غسل ولا وضوء
لا احتمال أنه رجل فان أوجج ذلك الخنثى في واضح آخر أجنب بهما وحده لانه جامع أو جامع
بخلاف الآخرين لا جنابة عليهما وأحدث الواضح الآخر بالترع منه اما اذا أوجج الخنثى في الرجل
الموجج فان كلامهم ما يجب ومن أوجج احده ذكركر أجنب ان كان يبول بكل منهما أو لا يبول بواحد
في نقض الطهارة اذا لم يكن على سننه فان كان على سننه أو كان يبول بكل منهما أو لا يبول بواحد
منهما أو كان الانسداد عارضا أجنب بكل منهما (و) لثانية (ازال) أي خروج (المني) بتشديد
الياء ومع تخفيفها أي مني الشخص نفسه انما راج منه اول مرة وان لم يجاوز فرج الشيب بل
وصل الى ما يجب غسله في الاستنجاء اما البكر فلا بد من برونه الى الظاهر كما انه في حق الرجل
لا بد من برونه عن الحشفة والاصل في ذلك خبر مسلم انما الماء من الماء وخبر الهيصم عن أم
سلمة قالت جاءت أم سليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل
على المرأة من غسل اذا هي احتملت قال نعم اذا رأت الماء اما الخنثى المشكل اذا خرج المني من
أحد فرجه فلا غسل عليه لاحتمال أن يكون زائدا مع انفتاح الاصل فان أمنى منهما أو من
أحدهما وحاض من الآخر وجب عليه الغسل ولا فرق في وجوب الغسل بخروج المني بين أن
يخرج من طريق المعتاد وان لم يكن مستحكما أو من غيره اذا كان مستحكما مع انسداد الاصل
ويخرج من تحت الصلب فالصلب هنا كالمعدة في فصل الحدث فيفرق بين الانسداد العارض
والخلق كما فرق هناك كما صوبه في المجموع والصلب انما يعتبر للرجل كما قاله في المهمات اما المرأة
فما بين ثرائها والصلب عظام الظهر كاه والترائب عظام الصدر قال تعالى يخرج من بين الصلب
والترائب أي صلب الرجل وترائب المرأة فان خرج غير المستحكم من غير المعتاد كأن خرج لمرض
فلا يجب الغسل به بخلاف كما قاله في المجموع عن الاصحاب ولا يجب بخروج مني غيره منه ولا
بخروج مني منه بعد استبداله ويعرف المني بتدقيقه بأن يخرج بدفعات قال الله تعالى من ماء
دافق ربي مني لانه مني أي يصب أول ذكركر وجهه مع فتور الذكركر وانكسار الشهوة عقبه وان لم

هنا لنفي (قوله الى رأى الفقيه) أي
المجتهد والمعتد الثاني (قوله لا أثر
له في الغسل الخ) فيه اجمال فانه
تارة يجب عليه الغسل قطعا وتارة
يخير بين الغسل والوضوء وتارة
لا يجب عليه شيأ وهذا بالنظر اليه
واما الموجج فيه فان كان ذكركر
أو خنثى وطئ في دبره ثم وطئ في
دبر الموجج فيضـيران وان كان
خنثى وطئ في قبله فلا شيأ على
واحد وان كان الموجج فيه انثى
في قبلها أو دبرها أو خنثى في دبره
فيخير بين الوضوء والغسل وبقي
حالة ينعين الغسل فيها عليهما معا
وكل ذلك في الشارح وقوله واما
الوضوء فيجب اي على سبيل
التخيير بينه وبين الغسل فيما ذكره
بقوله في دبر ذكركر أو انثى أو خنثى
أو قبل انثى (قوله لباسيا في الخ)
في بعض النسخ كما سبأني وهي
ظاهرة لان اللام تقتضي انه ذكر
تعليل لا فيما يأتي الا ان يقال انه
ذكر تعليل فيما سبأني لانه اذا انثى
بمقتضى أحدهما برئ منه (قوله
ويخير الذكركر) ومثله الخنثى في
الصورة الثانية (قوله فلا يوجب
عليه شيأ) اي على الفاعل في
الصورتين لاحتمال ان يكون
انثى وما وطئ به عضوا لا عبرة
بابلاجه مع انوثته الثاني فلا نقض
باللمس لتوافقهما وكذا في الثانية
واما المفعول فيه في الاولى فلا شيأ
عليه ايضا لاحتمال كونه ذكركر
وما وطئ به عضوا اندمع تقدير
كون الاول ذكركر ايضا واما

المفعول فيه في الثانية فيخير بين الوضوء والغسل (قوله في واضح آخر)
أي دبر ذكركر أو دبر انثى أو قبل انثى كل ذلك يقال له واضح (قوله وأحدث الآخر) أي مع احتمال الجنابة وحينئذ يخبر الواضح الآخر بين
الوضوء والغسل (قوله جاءت أم سليم الخ) وسأب النبي صلى الله عليه وسلم سؤالا ثانيا غير الذي في الشارح نشأ من جواب النبي صلى الله

عليه وسلم لها فقلت هل للمرأة ماء فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ثرب يدالك ومن أي شيء يشبه الولد أمه (قوله وطبا أو جافا) هما حالان من المني (قوله أجيب الخ) محصل الجواب أنهم أقاموا المظنة بمقام اليقين فكانت نزل منها مني وخرج إلى ظاهر البدن أو خرج إلى ما يجب غسله في الاستنجاء (قوله على المعتمد) مقابله وجوب الوضوء والغسل معا احتياطاً وعلى ذلك لا يلزم أن يغسل ما أصابه (قوله فإن اختار كونه منياً الخ) فلو تبين أنه مذى وكان لم يغسل ما أصابه لزمه إعادة الصلاة مع غسله ٥٣ لما أصابه وكذا لو اختار كونه مذياً

وغسله ثم تبين أنه مني يجب إعادة الصلاة ويلزمه الغسل لأنه لا عبرة بالظن البين خطؤه وكذا لو اختار كونه منياً فأغسل ثم تبين أنه مني يجب إعادة الغسل والصلاة قياساً على وضوء الاحتياط ومثل ذلك ما لو اختار كونه مذياً فغسله وتوضأ ثم ظهر أنه مذى يلزمه إعادة الوضوء والصلاة على المعتمد في المسئلةين الأخيرين وهو ضعيف (قوله ولا معارض) احتراز عن مسئلة الطيبة إذا بابت في ماء كثير ثم تغير فإن الأصل الطهارة وقد عارضه البول الذي تغير به الماء (قوله ولو بظاهر الخ) كتب المحشي على الغاية أنه أضعف وعمل ذلك بأنه إذا كان في الظاهر يحتمل أن يكون من غيره وهو غير ظاهر لأن موضوع المسئلة أنه لا يحتمل أنه من غيره وحيث لا فرق بين الظاهر والباطن وإن احتمل كونه من غيره من الغسل والأعادة ولا فرق بين أن يكون بالظاهر أو الباطن فإذا اغتسل ثم تبين أنه من أحدهما تعلق الحكم به دون الآخر وكذا إن لم يغتسل وإذا اغتسل ثم اتضح الحال أنه من أحدهما تعلق الحكم به وحده فيلزمه إعادة الغسل وإعادة ما فعله من الصلاة كوضوء الاحتياط (قوله لأنه الخ) أي الولد وقوله لأنه أي الولد (قوله عن بال) المراد به بعض المسنى المتجس في المكيس

يتدفق لقلته أو خرج على لون الدم أو رجع عشرين حنطة أو نحوها أو رجع طلع وطبا أو رجع بياض بيض دجاج أو نحوها جافاً وإن لم يلبذه ولم يتسدفق لقلته كان خرج باقي منيه بعد غسله أما إذا خرج من قبل المرأة مني جاءها بعد غسلها فلا تبعيد للغسل إلا أن قضت شهوتها فإن لم يكن لها شهوة كصغيرة أو كانت ولم تقض كناثية لا إعادة عليها * فإن قبل إذا قضت شهوتها لم تيقن خروج منيها ويقن الطهارة لا يرفع ظن الحدث إذ حدثها وهو خروج منها غير متيقن وقضاء شهوتها لا يستدعي خروج مني من منيها كما قاله في التوشيح * أجيب بأن قضاء شهوتها بمنزل منزلة نومها في خروج الحدث فتزول المظنة منزلة المنيته وخرج قبل المرأة ما لو وطئت في دبرها فأغسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما علم مما مر فإن فقدت الصفات المذكورة في الخارج فلا غسل عليه لأنه ليس مني فإن احتمل كون الخارج منياً أو غيره كودي أو مذي تخير بينهما على المعتمد فإن جعله منياً اغتسل أو غيره توضأ وغسل ما أصابه لأنه إذا أتى بمقتضى أحدهما برئ منه بقيت الأصل برأيه من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزمه فعلهما الاشتغال ذمته بهما جميعاً والأصل بقاء كل منهما وإذا اختار أحدهما وقعه اعتدبه فإن لم يفعله كان له الرجوع عنه وفعل الآخر لا يثبت عليه شيء باختياره ولو استدخلت المرأة ذكراً مقطوعاً أو قدراً الحشفة منه لزمها الغسل كافي الروضة ومقتضاه أنه لا فرق بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجميع طرقه قال الاسنوي وفي ذلك نظر انتهى وإظهار الموعول على الحشفة حيث وجدت وظاهر كلام المنهاج أن مني المرأة يعرف بالخواص المذكورة وهو قول الأكثر وقال الامام الغزالي لا يعرف إلا بالتلدز وقال ابن الصلاح لا يعرف إلا بالتلدز والرجوع جزم به التوروي في شرح مسلم والاول هو الظاهر ويؤيده كما قال ابن الرفعة قول المختصر وإذا رأت المرأة الماء الدافق (فرع) لو رأى في فراشه أو ثوبه ولو بظاهر منياً لا يحتمل أنه من غيره لزمه الغسل وإعادة كل صلاة لا يحتمل خلوها عنه ويسن إعادة كل صلاة احتمل خلوها عنه وإن احتمل كونه من آخر نام معه في فراشه مثلاً فإنه يسن له ما الغسل والأعادة ولو أحس بنزول المني فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء فلا غسل عليه كما علم مما مر وصرح به في الروضة (و) الثالثة (الموت) لمسلم غير شهيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الجنازة الحديث المرم الذي وقصته ناقته فقال اغسلوه بماء وسدر ورواه الشيخان وظاهره الوجوب وهو من فروض الكفاية والوقص كسر العنق (وثلاثة) منها (تختص بها النساء هي) أي الاولى (الحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض أي الحيض والخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فأغتسلي وصلى (و) الثانية (النفاس) لأنه دم حيض مجتمع ويعتبر مع خروج كل منهما وانقطاعه القيام إلى الصلاة أو نحوها كافي الرافعي والتعريق وإن صح في المجموع أن موجب الانقطاع فقط (و) الثالثة (الولادة) ولو علقه أو مضغه ولو بالبلل لأنه مني منعقد ولأنه لا يتخلو عن بلل غالباً فاقم مقامه كالنوم مع الخارج ونظيره المرأة على الأصح في التعريق وغيره (تتبعه) يحرم على الجنب والحائض والنفساء ما حرم بالحدث الأصغر لأنها أغلظ منه وشيئا من آخران

من فضلة مني المرأة وليس المراد به الرطوبة التي مع الولد ولا الدم الذي يخرج مع الولد لأن ذلك لا أثر له في الغسل ولا الدم الذي بعد الولد لأنه نفاس وهو سبب آخر (قوله فاقم) أي الولد مقامه أي المني كالنوم مع الخارج أي إن النوم لا يتخلو عن خروج شيء معه فاقم النوم مقام الخارج فكانت خرج منه شيء يقينا (قوله ما حرم بالحدث الخ) فيه حواله على مجهول إلا أن يقال اتكل على المعلوم وبعد ذلك لم يستوف ما يحرم على الحائض والنفساء لأنه يحرم عليهما معا مرة وبعد هذا كله الغرض من ذكر هذه التهمة هنا تجهيل الغائبة

أحدهما المكث لمسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم بالمسجد أو التردد فيه لغير عذر لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عارى سبيل حتى تغسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا واضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد وقطبه قوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد وأقوله عليه الصلاة والسلام لا أحل المسجد لحائض ولا جنب رواه أبو داود وعن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وقال ابن القطن أنه حسن وخارج بالمكث والتردد العبور للآية المذكورة وكما لا يحرم لا يكره أن كان له فيه غرض مثل أن يكون المسجد أقرب طريقه فإن لم يكن له غرض كرهه كافي الر وضه وأصلها وحيت عبر لا يكلف الأمر في المشي بل يمشي على العادة وبالمسلم الكافر فإنه يمكن من المكث في المسجد على الأصح في الر وضه وأصلها وغير النبي صلى الله عليه وسلم هو فلا يحرم عليه قال صاحب النجاشي ذكر من خصائصه صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد جنباً وبالمسجد المدارس والربط ومصلى العبد ونحو ذلك وبالأعذار ما إذا حصل له عذر كان احتلماً في المسجد ونحو ذلك عليه الخروج لا غشاق باب أو خوف على نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك أو على ماله فلا يحرم عليه المكث وإن كان يجب عليه كافي الر وضه إن يتيمم إن وجد غير تراب المسجد فإن لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كالتيتم تراب مقصوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفيته لا المجموع من ريج ونحوه وثانيه ما يحرم على من ذكر قراءة القرآن باللفظ في حق النطاق وبالإشارة في حق الآخر كما قاله القاضي في فتاويه فأنه منزلة منزلة النطق هنا وذلك لحديث الترمذي وغيره لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ويجوز لمن به حدث أكبر إجراء القرآن على قلبه والنظر في المحصف وقراءة ما نسخت تلاوته وتحويل أسانه وهمه بحيث لا يسمع نفسه لأنها ليست بقراءة قرآن وفاسد الطهورين يقرأ الفاتحة وجواباً فقط للصلاة لأنه مضطر إليها إما خارج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن يوطأ الجنازة أو النفساء إذا انقطع دمها ويحل لمن ذكر كراذل القرآن وغيرها كواظفه وأخباره وأحكامه لا يقصد قرآن كقوله عند الر كوب سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطبقين وعند المصيبة أن الله وإننا إليه راجعون فإن قصد القرآن وحده أو مع الذ كرهه وإن أطلق فلا كتابه عليه في الدقائق لعدم الإخلال بحرمة لأنه لا يكون قرآناً إلا بقصد قوله النووي وغيره ويسن للجنب غسل الفرج والوضوء للآكل والشرب والنوم والجماع والحائض والنفساء بعد انقطاع دمهما

(فصل) في أحكام الغسل (وفرائض الغسل) ولومسنونا (ثلاثة أشياء) على ما صححه الرافعي من عدم الاكتفاء بغسله عن الحدث والخبث وفرضان على ما صححه النووي في كتبه من الاكتفاء لهما بغسله وهو المذهب الأول (النية) لحديث (غنا) الأعمال بالنيات فبنوى رفع الجنابة أي رفع حكمها إن كان جنباً ورفع حدث الحيض إن كانت حائضاً أو لتوطأ كافي الر وضه وأصلها أو الغسل من الحيض كما قاله ابن المقرئ فلو نوى شخص رفع الجنابة وحده الحيض أو عكسه أو نوى رفع جنابة الجماع وجنابته باحتلام أو عكسه صح في الغلط دون العمد كظنيره في الوضوء ذكر ذلك في المجموع وقضية تعليلهم إيجاب الغسل في النفاس بكونه دم حيض مجتمع أنه يصح نية أحدهما بالآخر وبه جزم في البيان ويكفي نية رفع الحدث عن كل البدن وكذا مطلقاً الأصح لاستلزام رفع المطلق رفع المقيد ولأنه ينصرف إلى حدثه لو جرد

ومحاكاة المنهج لأنه ذكر هذه الأحكام هنا وإن كان ذلك سبباً في المتن (قوله ثلاثة أشياء) أي في غير غسل الميت أما هو فهي فيه اثنتان بإسقاط النية (قوله فبنوى الخ) حاصل ما ذكره من النيات أنه ذكر الجنب خمس عشرة نية وذكر الحائض والنفساء سبع عشرة وذكر من جملة ذلك أربع نيات تصح مع الغلط دون العمد في كل من الرجل والمرأة كما يعلم من الشارح (قوله أي رفع حكمها) إنما قدر الشارح هذا المضاف لأنه جل الجنابة على السبب وهو لا يرتفع فلو جازها على المتع أو الأمر الاعتباري لم يحجج لتقديره لأنهما يرتفعان وهذا كله في عبارة الشارح أما نية التناوى فأنها تحمل على رفع الحكم مطلقاً وإن لم يلاحظ ولم يدره (قوله نية رفع الحدث) ومحل ذلك في غير دأته الحدث أما هو فلا تحكيه إن أراد رفعاً تاماً أو أطلق ولا كفته ويلزم دأته الحدث الحشو والعصب والغسل لكل فرض

(قوله أو غطا الخ) استسكانة بعضهم بأنه ان كان مراده الغلط التحوي وهو سيق اللسان بخلاف ما في القلب فهو هذا لا يصح ولا يصح قوله أو تفت جنباته من أعضاء الأصغر بل حقه ان ترتفع عن كل البدن وان أراد انه في نفس الامر عليه جنباته ونسبها واعتقد ان الذي عليه حدث أصغر ونوا بقلبه ولسانه فهذا لا يسمى غلطا لمواقفة القلب اللسان ولا يصح قوله ارتفعت عن أعضاء الأصغر بل حقه ان لا ترتفع عن شيء من بدنه وأجيب بأن المراد بالغلط الجهل أي جهل واعتقد ان نية الأصغر تكفي عن الا كبر فيحدث ترتفع عن أعضاء الأصغر بهذه النية لانه لا حظ الا كبر وقصده هكذا يعترض بعد ان يقرر الشارح على ٥٥ ظاهره (قوله ينبغي له ان ينوي الخ)

وهذه المسئلة تسمى الدقيقة

ودقيقة الدقيقة وحاصله ان النوى له احوال ثلاثة الاولى ان ينوي عند الاستنجاء رفع الجنابة وبطلان الثانية ان ينوي رفع الجنابة ويقبض يدها عن اليد ومحو الاستنجاء فقط في هاتين الصورتين يرتفع حدث يده التي يستنجي بها أي الاكبر ويطرأ عليها حدث أصغر من المس فيحتاج الى غسلها بنية رفع الحدث بشرط تأخيرها عن غسل الوجه لرعاية الترتيب ولو أخرها عن تمام الغسل ثم غسلها بنية رفع الحدث كفى أيضا بالنية عند ذلك المحل على الوجه المذكور يقال لها دقيقة لانها أراحتة من الامور الثلاثة التي أشار اليها الشارح بقوله لانه قد يغفل الخ وغسل يده بعد ذلك بنية رفع الحدث يقال لها دقيقة الدقيقة لانها نشأت عنها والحالة الثالثة ان ينوي رفع الجنابة عن محمل الاستنجاء فقط فيحدث لا يرتفع حدث يده فاذا اغتسل ونوى فقد خلص واندرج الأصغر في الاكبر ولا يحتاج الى غسل يده استقلالاً فقد وجدت الدقيقة فقط في الصورتين الاوليتين وجدت الدقيقة ودقيقة الدقيقة (قوله ومحل الخلاف الخ) حاصله انه اذا كان النجس حكيمياً أو صينياً

القرينة الحالية فلونوى الاكبر كان تأكيذا ولونوى رفع الحدث الأصغر عمدا لم ترتفع جنباته لتلاعبه أو غلطا أو تفت جنباته من أعضاء الأصغر لان غسلها واجب في الحدين وقد غسلها بنية الا الى الرأس فلا ترتفع عنه لان غسله وقع عن مسه الذي هو فرض في الأصغر وهو غما نوى المسح وهو لا يغني عن الغسل بخلاف باطن طيبة الرجل الكثيفة فانه يكفي لان غسل الوجه هو الاصل فاذا غسله فقد أتى بالاصل اما غير أعضاء الأصغر فلا ترتفع جنباته لانه لم ينو في المجموع ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنبه كفت نية أحدهما قطعاً أو ينوي استباحة مفتقر الى غسل كان ينوي استباحة الصلاة أو الطواف مما يتوقف على غسل فان نوى ما لا يقتضي اليه كالغسل ليوم العيد لم يصح أو نوى أداء فرض الغسل أو فرض الغسل أو الغسل المفروض أو أداء الغسل وكذا الطهارة للصلاة اما اذا نوى الغسل فقط فانه لا يكفي وتقدم الفرق بينه وبين الوضوء في فصله وتكون النية مفرونة بأول ما يغسل من البدن سواء أكان من أعلاه أم من أسفله اذا ترتب فيه فلونوى بعد غسل جزء منه وجب اطادة غسله قال في المجموع واذا اغتسل من اناء كبريق ينبغي له ان ينوي عند غسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه لانه قد يغفل عنه أو يحتاج الى المس فينتقض وضوءه أو الى كافته في لف خرقه على يده (و) الثاني (ازالة النجاسة ان كانت على شيء من بدنه) على المصحح عند الرافعي وقد عرفت فيما تقدم ضعفه وان الاصح انه يكفي لهما غسله واحدة كالأوغتسلت من جنباته وحيض ولان واجبه ما غسل العضو وقد حصل ومحل الخلاف اذا كان النجس حكيمياً كافي المجموع ويرفعهما الماء مع السابعة في الملاحظة حكم هذه الغسلة فان كان النجس عينا ولم يزل بقي الحدث اما غير السابعة في النجاسة الملاحظة فلا يرتفع حدث ذلك المحل بقاء النجاسة (و) الثالث (ايصال الماء الى جميع) أجزاء (الشعر) ظاهره او باطنه وان كثف ويجب تقض الضمة فان لم يصل الماء الى باطنه الا بالانقض ~~يمكن~~ يعني عن باطن الشعر المقود ولا يجب غسل الشعر الثابت في العين أو الانف وان كان يجب غسله من النجاسة لغلظها (و) الى جميع أجزاء (البشرة) حتى الاظفار وما يظهر من صماخي الاذنين ومن فرج المرأة عند قعودها لقضاء الحاجة وما تحت القلفة وموضع شعر رتفه قبل غسله قال البغوي ومن باطن جدرى انقض (فائدة) لو اتخذ له أغلة أو أنفا من ذهب أو فضة وجب عليه غسله من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة غير معقوفة عن الانه رجب عليه غسل ما ظهر من الاصبع والانف بالقطع وقد تعدد للعدو فصارت الأغلة والانف كالاصبعين ولا يجب في الغسل مضمة ولا استنشاق بل يسن كافي الوضوء وغسل الميت (وسننه) أي الغسل كثرة المذكور منها هنا (خمس أشياء) وسنذكر منها أشياء بعد ذلك الاولى (التسمية) مفرونة بالنية كما صرح به في المجموع هنا وقد تقدم في الوضوء بيان أكلها (و) الثانية (الوضوء) كاملاً (قبله) للاتباع رواه الشيخان وقال في المجموع نقلا عن الاصحاب سواء أقدم الوضوء كله أم بعضه أم آخره أم فعله في أثناء

يزول بغسله فالرافعي يقول لا بد بعد ذلك من غسله للحدث والنوى يقول يكفي عنهما غسل واحدة وكذا السابعة مع التراب في النجاسة الملاحظة هي من محل الخلاف أيضا فيجوز فيها ما تقدم واما اذا كان النجس عينا ولم يزل بغسله فهذا اذا غسل مرة أو أكثر ولم يزل عين النجاسة لا يكفي عن الحدث باتفاق الشيخين لبقاء نجاسة المحل وبعد ان تزل العين ويظهر المحل باتفاق الخلاف بينهما واما الغسلات الست قبل السابعة في الملاحظة فلا ~~يمكن~~ عن الحدث باتفاق الشيخين لبقاء نجاسة المحل واما حكم النية فانه يكفي اقترانها بغسل النجاسة الحكيمية والعينية التي تزل مرة واحدة والعينية التي لا تزل مرة واحدة مع التراب واما اقتران النية بماء قبل السابعة ففيه

الغسل فهو محصل للسنة لكن الأفضل تقديمه ثم ان تجردت الجنابة عن الحدث الا صغر كان
احتمل وهو جالس منمكن فوى سنة الغسل والافوى رفع الحدث الا صغروا ان قلنا يندرج خروجها
من خلاف من اوجبه فان ترك الوضوء او المضمضة او الاستنشاق كره له ويسن له ان يتدارك ذلك
(و) الثالثة (امر او اليد) في كل مرة من الثلاث (على) ما أمكنه من (الجسد) في ذلك ما وصلت
اليه يده من بدنه احتياطاً وخروجاً من خلاف من اوجبه وانما لم يجب عندنا لان الآية والا حديث
ليس فيهما تعرض لوجوبه ويتعهد معاطفه كان يأخذ الماء بكفه فيجعل على الموضع التي فيها
انهطاف والتواء كالأبطر والاذنين وطبقات البطن ودخل السرة لانه اقرب الى التقية بوصول
الماء ريثاً كذا في الاذن فيأخذ كفاً من ماء ويضع الاذن عليه برفق ليصل الماء الى معاطفه
وزواياه (و) الرابعة (الموالاة) وهي غسل العضو قبل جفاف ما قبله كما مر في الوضوء (و) الخامسة
(تقديم) غسل جهة (اليمين) من جسده ظهره او بطنه (على) غسل جهة (اليسرى) بان يفيض
الماء على شقه الايمن ثم الايسر لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في طهوره متفق عليه
وقد منا ان سنن الغسل كثيرة فيها التثليث تأسيه صلى الله عليه وسلم كافي الوضوء وكيفية ذلك
ان يغسل رأسه ويغسل رجليه ويغسل يديه ويغسل رجليه ويغسل رجليه ويغسل رجليه ويغسل رجليه
المقدم ثم المؤخر ثم الايسر كذلك مرة ثم ثانية ثم ثالثة كذلك للادوية الصحيحة الدالة على ذلك ولو
انغمس في ماء فان كان جارياً كفي في التثليث ان يغمر عليه ثلاث جرات لكن قد ينقضه ذلك
لانه لا يتمكن منه غالباً تحت الماء اذ ربما يضيق نفسه وان كان راكداً انغمس فيه ثلاثاً بان يرفع
رأسه منه او ينقل قدميه وينقل فيه من مقامه الى آخر ثلاثاً ولا يحتاج الى انفصال جلته ولا
رأسه كافي التسبيح من نجاسة الكلب فان حركته تحت الماء بكري الماء عليه ولا يسن تجديده
الغسل لانه لم ينقل وما فيه من المشقة بخلاف الوضوء فيسن تجديده اذا صلى بالاول صلاة ما كفاها
النوى في باب التذمر من زوائد الروضة لما رواه أبو دارود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال من توضأ
على طهر كتب الله له عشر حسنات ولانه كان في أول الاسلام يجب الوضوء لكل صلاة فتنسخ
الوجوب وبقي أصل الطلب ويسن ان تتبع المرأة غير المحرمة والمعدة لحيض أو نفاس اثر الدم
مسكافته في قطنه وتدخلها الفرج بعد غسلها وهو المراد بالآثر ويكره تركه بلا عذر كافي
التنقيح والمسكاف من معرب الطبيب المعروف فان لم يجد المسكاف لم يمسح به فتكره مما فيه حرارة
كالقسط والاذفار فان لم يجد طبيبا فطينافان لم تجده كفى الماء أما المحرمة فيحرم عليها الطبيب
بأنواعه والمعدة تسنعمل قبل قسط أو اظفار ويسن ان لا ينقص ماء الوضوء في معتدل الجسد
من مد تقر يسا وهو طول وثلاث بغدادى والغسل عن صاع تقر يسا وهو أربعة أمداد حديث
مسلم عن سفيانة انه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه المد ويكره أن يغسل في الماء
الراكدان كثراً ويرميه كافي المجموع وينبغي ان يكون ذلك في غير المستحرم (فائدة) قال
في الاحياء لا ينبغي أن يخلق أو يخلق أو يستعد أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو جنب اذا
ترد اليه سائر أجزائه في الاخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة تطالب بجنباتها ويحجز أن
يتكشف للغسل في خلوة أو بحضرة من يجوز له نظره الى عورته والستر أفضل ومن اغتسل
لجنابة وضوءها كحيض وجمعة وضوءها كعيد حصل غسلها كالأفوى الغرض وتحيية المسجد
أفوى أحدهما حصل فقط اعتباراً بما نواه وانما لم يندرج الغسل في الغرض لانه مقصود فاشبهه
سنة الظهر مع فرضه فان قيل لو نوى به لانه الغرض دون القيمة حصلت القيمة وان لم ينوها

خلاف قبيل يكفى وقيل لا يكفى
(قوله ما وصلت اليه يده) قيد فلا
يسن الاستمالة على ما لا يمكنه
ويدل لذلك قوله خروجاً من الخلاف
وهو مذهب الامام مالك وعندهم
المعتد انه لا يجب الادلك ما أمكنه
وعندهم قول ضعيف يجب ذلك
لما يمكنه ولما لا يمكنه وعلى هذا
القول يكون قوله ما أمكنه ليس
قيداً (قوله وكيفية ذلك) أى
الاكمل وليس راجعاً للتثليث

السنتين فيكون المراد بالنثريل
حصول الغسلين منه وان لم يقصد
الاخر الذي لم ينوه وهذا يؤخذ
من عبارة الرملي فراجعها وظاهر
أن المراد بحصول غير المنوي
سقوط طلبه فلا يحصل له ثواب
الجميع الا اذا فواها بخلاف القضية
فانه يحصل له ثوابها ان فواها أو
أطلق بل وان فواها على المعقده
يجبرمى (قوله وينبغي أن تكون
الخنثى كذلك الخ) ومحل ذلك اذا
دخل الخنثى وحده أو مع خنثى
محارم له والا فدخله ولو مع خنثى
مثله حرام (قوله ونحو الخ) ذكره
بعد الخبر الاول لانه ربما يتوهم
من الاول اختصاص الغسل
بالذكور وان الغسل واجب فأتى
بالثاني ليبين انه عام في الرجال
والنساء وأتى بالحديث الرابع
ليبين ان الوجوب الذي في الثاني
والثالث غير مراد (قوله وصرف
هذا الخ) أي المذكور ومن
الاحاديث الثلاثة (قوله ووقته
من الفجر) أي وآخره ينتهي
بجولس الخطيب على المنبر وقبل
رفع الإمام رأسه من الصلاة
الثانية من الركعة الثانية وقبل
بالسلام (قوله لان أهل السواد
الخ) وهو بذلك لانهم لا يستحبون
غالباً ولا ينهم يرون من البعد
سواد (قوله عند الخروج لها الخ)
هذا ظاهر اذا أرادوا فعلها جماعة
فان أراد كل واحد أن يصلي وحده
دخل الوقت بارادة الفعل ويخرج
وقته بفعلها وأما في الكسوفين
فقد دخل الوقت بالتغير ويخرج
بالانحسار سواء أرادوا فعلها

أجيب بان المقصد من اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس المقصد هنا النظافة فقط بدليل أنه
يتعمد عند مجزئه عن المأمومين وجب عليه فريضة كغسله وحيداً وكفاه الغسل لأحدهما
وكذا لو سن في حقه سنتان كغسله بعد وجعة ولا يضرب النثريل بخلاف نحو الظاهر مع سنته لان
مبنى الطهارة على التداخل بخلاف الصلاة ولو أحدث ثم أجنب أو أجنب ثم أحدث أو أجنب
وأحدث معاً كفي الغسل لاندراج الوضوء في الغسل (تمة) يباح للرجال دخول الحمام ويجب
عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم وضوء عورتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل لهم النظر اليها
وقد روى ان الرجل اذا دخل الحمام عازياً لم يكره واه القريطي في تفسيره عند قوله تعالى
كراها كاتبين يعلمون ما تفعلون وروى الحاكم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام
على الرجل دخول الحمام الا بمئزر رأما للنساء فيكره لهن بلا عذر ولا برأى من امرأة تخلع ثيابها في
غير بيتها الا هتكت ما بينهن وبين الله واه الترمذي وحسنه ولان أمرهن مبنى على المبالغة في
الستر ولما في خروجهن واجتماعهن من الفتنة والشرب وينبغي أن تكون الخنثى كالنساء ويجب
أن لا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة وآدابه أن يقصد التطهير والتنظيف لا الترفه والتنعم
وأن يسلم الاجرة قبل دخوله وأن يسمى للدخول ثم يعمد كافي دخول الخلاء وأن يذ كر بحراوته
حرارة نار جهنم اشبه بها قال في المجموع ولا بأس بقوله لغيره عاقل الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن
يحتاج الناس للتنظيف بالسؤال وازالة الشعر وازالة القريح كزيه وحسن الادب معهم والله أعلم

(فصل في الاغتسالات المسنونة) (والاغتسالات المسنونة) كثيرة المذكور ومنها هنا (سبعة
عشر غسلاً) بتقديم السين على الموحدة وسأذكر زيادة على ذلك الاول من السبعة عشر (غسل
الجمعة) لمن يريد حضورها وان لم يجب عليه الجمعة لحديث اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ونحو
البقي يستند صحيح من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه شيء وروى
غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكداً وصرف هذا عن الوجوب خبر من فوضأ يوم الجمعة
فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه الترمذي وحسنه ووقته من الفجر الصادق لان
الاخبار علقته باليوم كقوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى
الحديث وتقريبه من ذهابه الى الجمعة أفضل لانه بالغ في المقصود من انتفاء الرائحة الكريهة
ولو تعارض الغسل والتبكير فراعاة الغسل أولى لانه مختلف في وجوبه ولا يبطل غسل الجمعة
بالحديث ولا بالجناية فيغتسل ويكره تركه بالاعتذار على الاصح (و) الثاني والثالث غسل
(العیدین) الفطر والاضحى لكل أحد وان لم يحضر الصلاة لانه يوم زينة والغسل له بخلاف الجمعة
ويدخل وقت غسلها ما ينصف الليل وان كان المستحب فعله بعد الفجر لان أهل السواد يكرهون
اليها من قراهم فلو لم يكف الغسل لهما قبل الفجر لشيء عليهم ذلك فعلق بالنصف الثاني لقربه
من اليوم كما قيل في أذان الفجر (و) الرابع غسل صلاة (الاستسقاء) عند الخروج لها (و) الخامس
غسل صلاة (الحسوف) بالقاء الحجمة للقمر (و) السادس غسل صلاة (الكسوف) بالكاف
للشمس وتخصيص الحسوف بالقمر والكسوف بالشمس هو الاصح كافي الصحاح وحكى عكسه
وقيل الحسوف بالكاف أوله فيهما والحسوف آخره وقيل غير ذلك (و) السابع (الغسل من
غسل الميت) سواء كان الميت مسلماً أم لا وسواء كان الغاسل طاهراً أم لا كما نض لقوله صلى
الله عليه وسلم من غسل ميتاً فليغتسل ومن حله فليمتوضأ رواه الترمذي وحسنه واغالم يجب لقوله

جماعة أو فرادى (قوله من غسل الميت الخ) خرج غيره من

(٨ - خطيب ل)

وضوءهم ومن فسن الوضوء وقيل يسن الغسل لها قباها على غسل جملة البدن (قوله ميتاً) أي كلاً أو بعضاً

صلى الله عليه وسلم لبس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه ورواه الحاكم وبن الوضوء من مسه (و) الثامن غسل (الكافر) ولو مرتدا (اذا أسلم) تعظيما للاسلام وقد أمر صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم به لما أسلم وأغسله يجب لان جماعة أسلموا ولم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالغسل هذا ان لم تعرض له في كفره ما يوجب الغسل والا وجب على الاصح ولا عبرة بالغسل في الكفر على الاصح ((تنبية)) قد علم من كلامه ان وقت الغسل بعد اسلامه اتصح النية ولانه لا سبيل الى تأخير الاسلام بعده بل المصريح به في كلامهم تكفير من قال بالكفر جاءه ليسلم اذهب فاغتسل ثم أسلم لرضاه ببقائه على الكفر تلك اللحظة (و) التاسع غسل (الجنون) وان تقطع جنونه (و) العاشر غسل (المغمى عليه) ولو لحظة (اذا أفاقا) ولم يتحقق منه الزوال للتابع في الاغماء ورواه الشيخان وفي معناه الجنون بل أولى لانه يقال كما قال الشافعي رضي الله عنه قل من جن الا وأزل (و) الحادي عشر (الغسل عند الاحرام) بجم أو عمرة أو بهما ولو في حال حيض المرأة ونفاسها (و) الثاني عشر الغسل (لدخول مكة) المشرفة ولو كان حلالا على المنصوص في الام قال السبكي وحينئذ لا يكون ههنا من أغسال الحج الا من جهة أنه يقع فيه ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو أحرم المكي بعمرة من محل قريب كالتعميم واغتسل لم يندب له الغسل لدخول مكة (و) الثالث عشر الغسل (لوقوف بعرفة) والا فضل كونه بعمرة ويحصل أصل السنة في غيرها وقيل الزوال وبعد الفجر لكن قربه للزوال أفضل كتقريبه من ذهابه في غسل الجمعة (و) الرابع عشر الغسل (للمبيت بمزدلفة) على طريقة ضعيفة لبعض العراقيين والمذهب في الروضة وحكاية في الزوائد عن الجمهور وروى الام استحبابه للوقوف بمزدلفة بعد صبح يوم النحر وهو الوقوف بالمشعر الحرام (و) الخامس عشر الغسل (لرمي الجمار الثلاث) في كل يوم من أيام التشرى بقوله لا غسل لرمي جمرة العقبة يوم النحر قال في الروضة اكتفاء بغسل العبد ولان وقته منسوخ بخلاف رمي أيام التشرى (و) السادس عشر والسابع عشر الغسل (للطواف) أي اكمل من طواف الافاضة والوداع وهذا ما جرى عليه النووي في منسكه الكبير وقال فيه أيضا ان الاغتسال للعلق مسنون لكنه في الروضة تبع الكثير قال وزاد في القديم ثلاثة اغسال اطواف الافاضة والوداع وللعلق قال في المهمات وحاصله أن الجديد عدم الاستحباب لهذه الامور الثلاثة وهو مقتضى كلام المنهاج انتهى وهذا هو المعتمد وقد قدمنا ان الاغسال المسنونة لا تقتصر فيما قاله المصنف بل منها الغسل من الجمامة ومن الخروج من الحمام عند ارادة الخروج وللاعتكاف ولكل ليلة من رمضان وقبده الاذرى بمن يحضر الجماعة وهو ظاهر ولدخول الحرم وطاق العانة ولباوغ الصبي بالسن ولدخول المدينة المشرفة وهي موجودة في بعض النسخ فيكون هو السابع عشر وعند سبلان الوادي والتغير رائحة البدن وعند كل اجتماع من مجامع الخبر أما الغسل للصلاة الخمس فلا ينسب لها لما في ذلك من المشقة وآكد هذه الاغتسالات غسل الجمعة ثم غسل غاسل المبيت ((تنبية)) قال الزركشي قال بعضهم اذا اراد الغسل للمسنونات نوى أسبابها الا الغسل من الجنون فانه ينوي الجنابة وكذا المغمى عليه ذكره صاحب الفروع انتهى ومحل هذا اذا جن أو أغنى عليه بعد بلوغه لقول الشافعي قل من جن الا وأزل أما اذا جن أو أغنى عليه قبل بلوغه ثم أفاق قبله فانه ينوي السبب كغيره

((فصل في المسح على الخفين)) وأخباره كثيرة تكبر ابني خزيمة وجبان في صحبتهما عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للمساقر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما ليلة اذا ظهر

((فصل في الاوجب)) أي مع غسل الاسلام قوله ولم يتحقق منهما ازال الخ ظاهره انه عند التحقق لا يطلب الغسل للافاضة وليس كذلك بل يطلب الغسل للافاضة ويجب غسل الجنابة فحينئذ ان يغسل غسلا واحدا بنية رفع الجنابة والافاضة من الجنون أو الاغماء أو يغسل غسليين مستقيمين والنية برفع الجنابة في احدهما والافاضة من الجنون أو الاغماء في الآخر (قوله وللمبيت بمزدلفة) وحينئذ لا يغسل وقته بالغروب ويخرج بالفجر (قوله الوقوف بالمشعر الحرام) ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بارادة الذهاب والسير لى (قوله لرمي الجمار) ويدخل وقته بالزوال وقيل بالفجر وآخره آخر أيام التشرى

((فصل في المسح على الخفين))

فابس خفيه أن يصح عليه ما وروى ابن المنذوع عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وقال بعض المفسرين أن قراءة الجهر في قوله تعالى وأرجلكم للمسح على الخفين (والمسح على الخفين جائز) في الوضوء بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لبسه الغسل أو المسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر باب صلاة المسافر نعم إن ترك المسح رغبة عن السنة أو شكافي جوازه أي لم تطمئن نفسه إليه لأنه شك هل يجوز له فله أولا أو خاف فوت الجماعة أو عرفه أو اتقاه أو سيرا ونحو ذلك فالمسح أفضل بل يكره له تركه في الأولى وكذا القول في سائر الرخص والالتفات في الأخيرين الوجوب وخروج الوضوء إزالة النجاسة والغسل ولو مندوبا فلا مسح فيهما وبالمسح على الخفين مسح خف رجل مع غسل الأخرى فلا يجوز ولا قطع لبس خف في السائلة إلا أن بقي بعض المقطوعة فلا يكفى ذلك حتى يلبس ذلك البعض خفا ولو كانت إحدى رجليه عليه لم يجز لبس الأخرى الخف للمسح عليه إذ يجب التيمم عن العيلة فهي كالحصى وإنما يصح المسح هنا (بثلاثة شرائط) ونزل رابعا كما ستعرفه الأول (أن يتدنى) مر يد المسح على الخفين (بسهما بعد كال) أي تمام (الطهارة) من الحدثين للحديث السابق فلو لبسهما قبل غسل رجليه وغسلهما في الخفين لم يجز للمسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما في الخفين ولو أدخل أحدهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجز للمسح إلا أن يتنزع الأولى من موضع القدم ثم يدخلها في الخف ولو غسلها في سابق الخفين ثم أدخلها موضع القدم جاز للمسح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع القدم لم يجز للمسح ولو كان عليه الحدثان فغسل أعضاء الوضوء عنهما ولبس الخف قبل غسل باقي بدنه لم يصح عليه لأنه لبسه قبل كمال الطهارة قبل لفظة كمال لا حاجة إليه إلا حقيقة أظهر أن يكون كاملا ولذلك اعترض الرافعي على الوجيز بأنه لا حاجة إلى قبس التمام لأن من لم يغسل رجليه أو أحدهما ينتظم أن يقال إنه ليس على طهر واجب بأن ذلك ذكرنا كبدا أو لاحتمال توهم إرادة البعض (و) الثاني من الشروط (أن يكونا) أي الخفان (سائر من لعل غسل الفرض من القدمين) في الوضوء وهو القدم بكعبيه من سائر الجوانب لا من الأعلى فالو روى القدم من أعلاه كأن كان واسع الرأس لم يضر عكس سائر العورة فإنه من الأعلى والجوانب لا من الأسفل لأن القميص مثلا في سائر العورة يتخذ لستر أعلى البدن والخف يتخذ لستر أسفل الرجل فان قصر عن محمل الفرض أو كان به تخرق في محمل الفرض ضرر ولو تخرقت البطانة أو الظهارة والباقي صفيق لم يضر والاضر ولو تخرقتا من موضعين غير متقاربين لم يضر والمراد بالستر هنا الحيلولة لا ما يمنع الرؤية فيكفي الشفاف عكس سائر العورة لأن القصد هنا منع نفوذ الماء ثم منع الرؤية وقال في المجموع إن المعتبر في الخف مسر غسل الرجل بسبب السائر وقد حصل والمقصود بستر العورة سترها بحرم عن العيون ولم يحصل ولا يجوز منسوج لا يمنع نفوذ الماء إلى الرجل من غير محمل الخرز لو صب عليه لعدم صفاقة لأن الغالب في الخفاف أنها تمنع النفوذ فتصرف إليها النصوص الدالة على الترخيص فيبقى الغسل واجبا فيهما عداها (و) الثالث من الشروط (أن يكونا) معا (مما يمكن تتابع المشي عليهما) لتردد مسافر لحاجته عند الخط والترحال وغيرهما مما جرت به العادة ولو كان لبسه مفقدا واختلاف في قدر المدة المتردد فيها فضبطه المهم إلى ثلاث لئلا يفصا عدا وقال في المهمات المعتمدة ما ضبطه الشيخ أبو حامد بمسافة القصر تقيما انتهى والأقرب إلى كلام الأكثرين كما قاله ابن العماد أن المعتبر التردد فيه هو الخواج سفر يوم وإيلة للمقيم

(قوله جائز) أي صحح أو أنه على تقدير رأي والعدول عن الغسل إلى المسح جائزا لم تنصف بالجواز أي الإباحة هو العدول والا فالمسح إذا وقع لا يكون الإرجاء كالغسل (قوله أي لم تطمئن نفسه) يصح أن يكون راجعا لقوله رغبة ويكون المعنى أي لم تطمئن نفسه للمسح لعدم النظافة فيه فهذا هو المراد بالرغبة أي الكراهة وليس المراد كراهته من حيث نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك كفر ويكون معنى لم تطمئن بالنسبة لرجوعه لا شئنا أي لم تطمئن نفسه للمسح للشبهة التي طرأت له في لبس المسح (قوله في الأولى الخ) وكذا الاثنان بعدها (قوله فلو لبسهما الخ) شروع في مسائل خمسة مفرعة على هذا الشرط بعضها على المنطوق وبعضها على المفهوم ولو قدم مسائل المنطوق كان أولى

(قوله ولان الخلف بدل الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو كان على الرجل شع أو دهن جامد أو وسخ تحت الاظفار أو شوكة رأسها ظاهرة ولو قلعت بقي مجامعها تصافي اللحم أو كان على الرجل نجاسة انه لا يصح المسح على الخلف به قال بعضهم والراجح ان ما عدا النجاسة لا يمنع من صحة المسح واما النجاسة فتتمنع وخاصل القول في شرائط المسح طريقتان الاولى كون اللبس على طهارة وكونه ساترا والقوة ومنع نفوذ الماء لها حكم وهو انه لا بد ان تكون موجودة وقت اللبس والا لم يصح المسح ولو حصلت بعد ذلك بل لا بد من التزج واللبس بشر وطه واما الطهارة للخلف فيصح لبس الخبس والمتنجس ٦٠ ثم ان طهره قبل المسح ولو بعد الحدث صح والطريقة الثانية تقول ان لم تكن

ولمحوه وسفره ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر سفر قصر لانه بعد انقضاء المدة يجب نزعه فقوته تعتبر بأن يمكن التردد فيه لذلك وسوا في ذلك المتخذ من جلد أو غيره كابد وخرق مطبقة بخلاف ما لا يمكن المشي فيه لمباد كراثقه كالحديد أو الحديد رأسه المانع له من الثبوت أو ضعفه بكورب الصوفية والمتخذ من جلد ضعيف أو غلظه كالخشبة العظيمة أو لفرط سمعته أو ضعفه أو نحو ذلك فلا يكفي المسح عليه اذ لا حاجة لمثل ذلك ولا فائدة في ادائه قال في المجموع الا أن يكون الضيق يتبع بالمشي فيه قال في الكافي عن قرب كفى المسح عليه بالاختلاف والشرط الرابع الذي أسقطه المصنف أن يكونا ظاهرين فلا يكفي المسح على خف المتخذ من جلد ميتة قبل الدباغ لعدم إمكان الصلاة فيه وفائدة المسح وان لم تنصم فيها فالقصد الأصلي منه الصلاة وغيره تابع لها ولان الخلف بدل عن الرجل وهو نجس العيين وهي لا تظهر من الحدث ما لم تزل نجاستها فكيف يصح عن البدل وهو نجس العيين والمتنجس كالنجس كافي في المجموع لان الصلاة هي المقصود لا العظيم الأصلي من المسح وما عداها من مس المصحف وغيره كالتابع لها كما مر نعم لو كان على الخلف نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صح مسحه فان مسح على النجاسة زاد التلويث وزمه حيثئذ غسله وغسل يده ذكره في المجموع (فرع) لو خر زخفه بشعر نجس والخلف أو الشعر وطب طهر بالغسل طهره دون محل الخرز وبعضه فلا ينجس الرجل الميتة ويصلي فيه الفرائض والنوافل لعدم البلوى به كافي الروضة في الاطعمة بخلاف ما في التحقيق من أنه لا يصلي فيه (وعين المقيم) ولو طاصيا بإقامته والمسافر سفر قصر أو طوبا أو هو عاص بسفره وكذا كل سفر يمتنع فيه القصر (يوما وليلة) كما بين فيستيج بالمسح ما يستيج به بالوضوء في هذه المدة (و) يصح (المسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام ولياليهن) ويستيج بالمسح ما يستيج بالوضوء في هذه المدة ودليل ذلك الخبر السابق أول الفصل وخبر مسلم عن شريح بن هانئ سألت علي بن أبي طالب عن المسح على الخفين فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهما سواء أسبق اليوم الاول ليلته أم لا فلو أحدث في أثناء الليل أو اليوم اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وهي قياس ذلك يقال في مدة المقيم وما أطلق به ((تنبيه)) فهل إطلاقه دائم الحدث كالمستحاضة فيجوز له المسح على الخلف على الصحيح لانه يحتاج الى لبسه والارتفاق به كغيره ولانه يستفيد الصلاة بطهارته فيستفيد المسح أيضا لكن لو أحدث بعد لبسه غير حدثه الدائم قبل أن يصلي بوضوء اللبس فرضا صح لغيره فقط ولنوافل وان أحدث وقد صلى بوضوء اللبس فرضا لم يصح الا انقل فقط لان مسحه مرتب على طهره وهو لا يفيد أكثر من ذلك فان أراد في رضة أخرى وجب نزاع الخلف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة الى ما زاد على في رضة ونوافل فكأنه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث على المذهب اما حدثه الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهره نعم أن آخر الدخول في الصلاة بعد الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجري بطل طهره (وابتداء المدة) للمسح في

الامور المذكورة موجودة وقت اللبس لم يصح ولو حصلت بعد ذلك ولو قبل الحدث وأما ان كانت موجودة وقت اللبس ثم فقدت فان حصلها قبل الحدث صح والا فلا وأما ان فقدت الشروط بعد الحدث وجب التزج ولا ينفع تحصيلها بعد ذلك (قوله ليلته) بالرفع فاعل سبق بأن أحدث بعد الغروب وقوله أم لا بأن أحدث بعد الفجر (قوله فلو أحدث) الاولى ولو أحدث لانه لا يتفرع على ما قبله بل هو مستأنف (قوله شمل اطلاقه) أي في جميع ما سبق من قوله والمصح على الخفين جائز ومن قوله بثلاثة شرائط ومن قوله ويصح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ولا ينافي هذا الثالث كونه ينزع لكل فرض لانه يمكن أن يصور بما اذا ترك الفرائض فانه يصح للنوافل يوما وليلة ان كان مقيما أو ثلاثة ان كان مسافرا بعد ذلك ينزع ولو كانت طهارته باقية (قوله أما حدثه الدائم) قد يقال ان حدثه الدائم كغير الدائم في ان كلاً منهما اذا أراد في رضة أخرى وجب نزاع الخلف والطهر الكامل فكيف قوله فلا يحتاج معه الى استئناف طهره الا أن يقال أي

بالنسبة للنوافل يعني أنه اذا صلى الفرض وأراد أن يصلي النفل وحدثه الدائم يجزى له صلاة النفل ولا يحتاج معه الى استئناف طهره بخلاف ما اذا صلى الفرض وأحدث حدثا غير الدائم فانه لا يستيج النفل الا ان توضع ومسح على الخلف فافترقا بذلك الاعتبار وان كان اذا أراد فرضا آخر لا بد من نزاع الخلف والطهر الكامل فيهما (قوله بطل طهره) ظاهره ولو بالنسبة للنوافل وهو كذلك ويكون ذلك بتركة حدث طرا عليه غير حدثه الدائم فيجزي ما تقدم فيه فاذا أراد في هذه الحالة أن يصلي الفرض أعاد الخشوع والعصب والوضوء ويصح على الخلف ويصح في فرضا ونوافل وان أراد فلا ذلك بعد الخشوع والعصب والوضوء ويصح على

الحلف ولا يحتاج الى نزع الحلف فان
أردا فرضا آخر وجب نزع الحلف
والطهر الكامل (قوله فان مسح في
الحضرة الخ) تقييد لقوله ويمسح
المسافر ثلاثة أيام أي ما لم يمسه في
الحضرة أو السفر ثم يقيم والا فلا يمسه
مسح مسافر ثم ان قوله مسح قيد
وقوله في الحضرة قيد فان مسح في
السفر ولم يمسح كل مدة المسافر
وان أقام فهو ما ذكره المصنف
فبأن كره الشارح في الثانية
بعض محترز قوله في الحضرة وأما
مفهوم قوله مسح في الحضرة ما لو
أحدث في الحضرة فان مضت مدة
المقيم قبل السفر وجب التزعم وان
مضى بعضها ثم سافر ومسح كل
مدة المسافر وان لم يمسه حتى
مضى يوم وإبلة وهو مسافر فقبل
تغلب مدة الإقامة وقيل تغلب
مدة السفر في مسح بعد اليوم واليلة
ولو أقام قبل الثلاث (قوله فان
مسح في الحضرة الخ) خرج بقوله
مسح ما لو أحدث في الحضرة وسافر
ومسح في السفر فانه يكمل مدة
سفر وقوله بعد ذلك أو مسح في
السفر ثم أقام مفهومه انه لو أحدث
في السفر ولم يمسه فيه ثم أقام
مقتضى أخذ مفهوم مسح في
الحضرة فيما تقدم أن يقال هتاف
هذه الصورة أتم مسح مسافر
مع انه ليس كذلك بل حكم المنطوق
والمفهوم سواء وهو انه لا يكمل
مدة المسافر وحينئذ فيكون
المسح في الحضرة قيدا في الأولى
وهي مسألة المقيم وأما المسح في
السفر في الثانية فليس قيدا بل
سواء مسح في السفر أو لم يمسه
في السفر فتي أحدث في السفر ثم
أقام لم يتم مسح مسافر

حق المقيم والمسافر (من حين) انقضاء الزمن الذي (يحدث) فيه (بعد لبس الخفين) لان وقت
جواز المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فاذا أحدث ولم يمسه حتى انقضت المدة لم يجز المسح
حتى يستأنف لبسا على طهارة أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي شهرا مثلا لانها عيادة مؤقتة
فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة وعلم مما تقران المدة لا تحسب من ابتداء
الحادث لانها بما يستغرق غالب المدة وشمل اطلاقهم الحادث بالحادث باليوم واللبس والمسح وهو
كذلك (فان مسح) بعد الحادث المقيم (في الحضرة) على خفيه (ثم سافر) سفر قصر (أو مسح)
المسافر على خفيه (في السفر ثم أقام) قبل استيفاء مدة المقيم (أتم) كل منهما (مسح مقيم) تغليبا
للحضر لاصالته فيقتصر في الأول على مدة حضر وكذا في الثاني ان أقام قبل مدته كما مر والاوجب
التزعم ويجزئه ما زاد على مدة المقيم ولو مسح احدي رجليه حضرا ثم سافر ومسح الاخرى سفرا
أتم مسح مقيم كما صححه النووي تغليبا للحضر خلافا للرافعي ومثل ذلك ما لو مسح احدي رجليه
وهو عاص ثم الاخرى بعد تنقوبه فيما يظهر (تنبيه) قد علم من اعتبار المسح به لا عبرة بالحادث
حضر او ان تلبس بالمدة ولا بعض وقت الصلاة حضرا وعصيانا انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به
الرخصة ولا يشترط في الحلف أن يكون حلالا لان الحلف تستوفي به الرخصة لانه يجوز للرخصة
بخلاف منع القصر في سفر المصيبة اذا جاوز له السفر فيكفي المسح على المغصوب والديباج
الصفيق والمتخذ من فضة وذهب للرجل كالتيتم بثراب مغصوب واستثنى في اعيان ما لو كان
اللباس للحف محرما بنسك ووجهه ظاهر والفرق بينه وبين المغصوب ان المحرم منه
عن اللبس من حيث هو ليس فصار كالحلف الذي لا يمكن تنافع المشي فيه والتمسك عن
لبس المغصوب من حيث انه متعدد في استعمال مال الغير واستثنى غيره جلد الاذى اذا اتخذ
منه خفا والظاهر انه كالمغصوب ولا يجزئ المسح على جرمه وهو خف فوق خف ان كان
فوق قوي ضاعيفا كان أو قويا لوزود الرخصة في الحلف لعدم الحاجة اليه والجرم فوق لا يتم
الحاجة اليه وان دعت اليه حاجة أمكنه أن يدخل يده بين يديه ما ويمسح الاسفل فان كان فوق
ضعيف كفى ان كان قويا لانه الحلف والاسفل كاللحافة والا فلا كالاسفل الا أن يصل الى
الاسفل القوي ما فيه كفى ان كان بقصد مسح الاسفل فقط أو بقصد مسحهما معا ولا يقصد
مسح شيء منهما لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الى الماء اليه لا يقصد مسح الجرم فوق
فقط فلا يكفي بقصد مسح المسح عليه فقط ويتصور وصول الماء الى الاسفل في القويين
بصبه في محل الخرز (فرع) لو لبس الحلف على جبهة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة
لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة وسن مسح أعلاه وأسفله وعقبه وحرقه خطوطا
بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آخر ساقه واليسرى
الى أطراف الاصابع من تحت مفرجا بين اصابع يديه واستيعابه بالمسح خلاف الأولى وعليه
يحمل قول الروضة لا يندب استيعابه ويكره تكراره وغسل الحلف يكفي مسح كسح
الرأس في محل الفرض بظاهره على الحلف لا بأسفله وباطنه وعقبه وحرقه اذ لم يرد الاقتصار على
شيء منها كاورد الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقوا على محل الرخصة ولو وضع يده المبتلة
عليه ولم يمسحها أو فطر عليه أجزاء ولا مسح لثا في بقاء المدة كان نسي ابتداءها أو انه مسح
حضر أو سفر الا ان المسح رخصة بشروط منها المدة فاذا شئت فيها رجعت للاصل وهو الغسل
(ويبطل) حكم (المسح) في حق لبس الحلف (بثلاثة أشياء) الاول (بخلعهما) أو أحدهما
أو بظهور بعض الرجل أو شيء مما يستتر به من رجل ولحافة وغيرهما (و) الثاني (انقضاء المدة)
المحدودة في حقها فليس لاحدهما أن يصلى بعد انقضاء مدته وهو بظهر المسح في الحالفين

(قوله الامن جنباً) استثناء من مقدري أمرنا بعدم التزع من كل حدث الامن جنباً فامرنا بالتزع ١ وقوله لكن من بول وغائط ونوم استدراك المقصد منه بيان المستثنى وهو قوله الامن جنباً لبيان ما فيه نزع وأشار بالمستثنى منه لبيان ما لا تزع فيه وبقيته الكلام في الاجهوري وحاصله ان لكن استدراك تعطف مفردا على مفرد وثبت لما بعدهما ضد ما قبلها وما قبلها هنا التزع من الجنابة وضده وهو عدم التزع يكون ثابتاً لما بعدهما وهو البول وما بعده (فصل) في التيمم هذا هو المقصد الثالث من مقاصد الطهارة والرابع ازالة التنجاسة وانما التيمم عن الوضوء والغسل لانه يكون بدلا عنه مما سواه كائنا واجبين او مندوبين واخره من مسح الخف لانه يبيح الصلاة بخلاف مسح الخف فانه رافع ولانه لا يبيح الا فرضا او فرضا ونوافل بخلاف المسح فانه يبيح فرضا كثيرة فكان المسح اقوى وكان الانسب تقديم ازالة التنجاسة لتوقف صحة التيمم ٢٢ على ازالته او يجب ان يتركه لانه لا يكون بدلا عنها (قوله يقال الخ)

حاصل ما ذكره افعال أربعة ومصدر الاو اثنين بمصدرين والثالث تأمدا ومصدر الرابع تأمداً خفيفة مذكرة وأمته ككرمته بخلاف قول الحنفي بالتخفيف كضربته (قوله اصال التراب الخ) اشغل هذا التعريف على الاركان السبعة لان الاصال يؤخذ منه النقل والقصد والارتاب والوجه واليدان مذكرة صريحة وقوله بشرائط يؤخذ منه الترتيب والنية وغيره بالايصال لانه لا بد من فعل منه او من مأذونه كما سيأتي بخلاف الطهارة بالماء فالمدار فيها على وصول الماء سواء كان بفعله أو فعل غيره مع النية كما تقدم (قوله وهو رخصة) حاصله افعال ثلاثة قبل رخصة مطلقا وقبل عزيمه مطابقة وقيل رخصة في الفقد الشرعي عزيمه في الفقد الحسي وينبغي على ذلك تيمم العاصي قبل توبته فعلى انه عزيمه يصح وعلى انه رخصة لا يصح وكذا التيمم بتراب مفصوب فعلى انه عزيمه يصح

(و) الثالث (ما يوجب الغسل) من جنباً أو حيض أو نفاس أو ولادة في تزع ويتطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل لا يسألا يصح بقية المدة كما اقتضاه كذا المرافعي وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا نتزع خفنا ثلاثة أيام ولما لبسنا من جنباً رواه الترمذي وغيره وهو محمول على من لبس بالجنباً ما في معناها ولان ذلك لا يتكرر وتكرر الحدث الا صغروا فارق الجبيرة مع ان في كل منهما مسحاً بأعلى سائر الحاجة موضوعه على طهر بأن الحاجة ثم أشدوا التزع أشق ومن فسد خفه أو ظهر رثي مما ستر به من رجل ولقافة وغيرهما أو انقضت المدة وهو يطهر المسح في الثلاث لزومه غسل قدميه فقط لبطلان طهرهما دون غيرهما بذلك وخرج بطهر المسح طهر الغسل فلا حاجة الى غسل قدميه ((تمه)) لو تيممت رجله في الخف بدم أو غيره بنجاسة غير مفعول عنها أو أمكنه غسلها في الخف غسلها ولم يطل مسحه وان لم يمكن وجب التزع وغسل التنجاسة وبطل مسحه ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة أو اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بركنين فأكثر اعتقدت صلاته لانه لا بد على طهارة في الحال رخص الاقتداء به ولو علم المقتدي بحاله وبفارقته عند عروض المبطّل قال في الاحياء يستحب لمن أراد أن يلبس الخف أن يفضله لئلا يكون فيه حية أو عقرب أو شوك أو نحو ذلك واستدل لذلك بما رواه الطبراني عن ابي امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفقهما

(فصل في التيمم) هو لغة القصد يقال تيممت فلانا وعيمته ونأيمته وأيمته أي قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون وشراً اصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة وخصت به هذه الامة والاكثر على انه فرض سنة ست من الهجرة وهو رخصة على الاصح وأجهد على انه مختص بالوجه واليدين وان كان الحدث أكبر والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر الى قوله فتيمة هو ما وجد من طهر أو غير مسلم جعلت لنا الارض كلها مسجداً وترتبتها طهوراً (ومعنى التيمم) جمع شريطة كما قاله الجوهري (خمس اشياء) كذا في اكثر النسخ والمعدود في كلامه ستة كما ستعرفه الاول (وجود العذر) وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز ثلاثة اسباب احدها فقد (ب) سبب (سفر) وللمسافر أربعة

وعلى انه رخصة فيه جهان والمعدود (قوله كذا في اكثر النسخ) راجع لقوله اشياء أي وفي بعض النسخ خصال وقوله والمعدود الخ هذا على كل من النسختين وغرضه به الاعتراض على المتن وحاصل الاعتراض كيف تقول خمسة مع انها ستة والجواب عنه ان قوله والتراب معطوف على قوله خمسة لا على المعدودات قبله أو يجعل الاعواز والطلب شيئاً واحداً بناء على تفسير الاعواز بفقده الماء بعد طلبه فيكون من تمهة الثالث وبعد ذلك التعبير عنها بالاشروط فيه مسامحة لان منها شروطاً وأسباباً ويجب ان غلب الشرط على الأسباب ومعنى الكل شروطاً وبعد ذلك أيضاً فيه مسامحة لان تعذر استعماله مكرر مع قوله وجود العذر بسفر أو مرض وأيضاً عدم الاعواز شرطاً مستقلاً مع انه من تمهة الطلب وأيضاً عدم التراب شرطاً مع انه ركن ويجب بانه قصد التوضيح للمبتدئ وان كانت في الحقيقة ترجع الى اثنين وجود العذر ودخول الوقت (قوله ثلاثة اسباب) أي بزيادة سبب ثالث على المتن وفي السبب الثالث نظر لانه يغني عنه قول المتن وتعذر استعماله (قوله فقد) (قوله وقوله لكن الخ) هو من تمهة الحديث وليس مذكور في الشارح كما هو ظاهر اه

أي حسا ثلاثين كرمع السببين الأثنين أو أعدم من الحصى والشرعي ويكون ما يأتي من عطف الحواس على العام (قوله إن أمن مع ما يأتي الخ) اعلم أنه في حد الغوث بشرط الأمن على سبعة ومن حملتها ٦٣ الوقت ولا فرق فيه بين كون الصلاة تسقط

بالتيمم أو لا وفي حد القرب بشرط الأمن على خمسة ومن حملتها الوقت ومحل اشتراط الأمن عليه إن كانت الصلاة تسقط بالتيمم والأفلا يعتبر الأمن عليه بل يسعى ولو خرج الوقت وأما إذا تيقن الماء في حد الغوث في شرط الأمن على الأربعة النفس والعضو والمال والانقطاع عن الرقعة وأما الوقت والاختصاص والمال الذي يجب بذله لماء طهارته فلا يشترط الأمن عليها (قوله إلى حد يلقه فيه غوث) ظاهره أنه يشي ذلك القدر من كل جهة وبه قال بعضهم لكن رد عليه أنه ربما زاد بذلك على حد البعد ويمكن أن يحمل على ما إذا لم يحصل له ظن الفساد إلا بذلك وقال بعضهم العبارة فيها تقدير بأن يقال يتردد ويمشي من كل جهة قد را بحيث إن المجموع يبلغ حد الغوث وبعضهم قدر تقدير آخر وقال يتردد ويمشي قدر ثلاثة أذرع من كل جهة وقوله إلى حد الغوث متعلق بمسح أي وأطر بعد المشي إلى حد الغوث وبهذا ذلك بأن كان المحل الذي ينظر فيه مستويا اه فالمدار على ظن فقد الماء فان حصل بهذه الأمور الأخيرة كفي والآن عين الأول ولا بعد فيه (قوله فلو تيقنه الخ) الأولى الواو لأنه مستأنف وليس مقروا والغرض منه تقييد قوله فإن لم يجد تيمم في الحدود الثلاثة فكان قائلا قال له وإذا لم يجد فهل تيمم في الحال أو لا فأجاب بقوله فلو

أحوال الحالة الأولى أن يتيقن عدم الماء في تيمم حيث لا يطلب إذا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا وقدمه في السفر جرى على الغالب الحالة الثانية أن لا يتيقن عدم بل يجوز وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه في الوقت قبل التيمم ولو تجاوزه مما جوزه فيه من رحله ورقعته المنسوبين إليه ويستوعبهم كان ينادي فيهم من معه ما يجد به ثم إن لم يجد الماء في ذلك نظر حوا اليه عينا وشمالا وأماما وخلفا إلى الحد الثاني وخص موضع الحضرة والطير عريضا احتياط إن كان بمستوى من الأرض فإن كان ثم وهدة أو جبل ترددان أمن مع ما يأتي اختصاصا وما لا يجب بذله لماء طهارته إلى حد يلقه فيه غوث ورقعته لو استغاث بهم فيه مع تشاغلهم باستغاثهم فإن لم يجد ماء تيمم لظن فقده الحالة الثالثة أن يعلم ماء بمحل يصله مسافرا حاجته كاحتطاب واحتشاش وهذا فوق حد الغوث المتقدم ويسمى حد القرب فيجب طلبه منه إن أمن غير اختصاص ومال يجب بذله لماء طهارته ثلثا أو أجرة من نفس أو عضو ومال زائد على ما يجب بذله للماء وانقطاع عن رقعة وخروج وقت والأفلا يجب طلبه بخلاف من معه ماء ولو توفى به خرج الوقت فإنه لا تيمم لأنه واجد للماء ولم يعتبرنا الأمن على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله بخلافه فيما مر لتيقن وجود الماء الحالة الرابعة أن يكون الماء فوق ذلك المحل المتقدم ويسمى حد البعد في تيمم ولا يجب قصد الماء بعده فلو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل من تجهيل التيمم لأن فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت أبلغ منه بالتيمم أوله وان ظنه أو ظن أن يتيقن عدمه أو شئ فيه آخر الوقت فتجهيل التيمم أفضل لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء السبب الثاني خوف محذور من استعمال الماء بسبب بؤس (أو مرض) أو زيادة ألم أو شئ فاحش في عضو ظاهر للعذر وللأذية السابقة والشين الأثر المستدرك من تغير لون أو تحول أو استشفاف ونقرة تبقى ولحمة تزيد والظاهر ما يبدو عند المهنة غالبا كالوجه واليد ذ كذا الرافعي وذ كرى الجنائيات ما حصله أنه ما لا يعد كشفه هتكاً لمروءة ويمكن رده إلى الأول وخروج بالفاحش اليسير كقليل سواد وبالظاهر الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك ويعتمد في خوف ما ذ كرى قول عدل في الرواية السبب الثالث حاجته إليه لعطش حيوان محترم ولو كانت حاجته إليه لذلك في المستقبل صونا للروح أو غيرها عن التلف في تيمم مع وجوده ولا يكاف الطهر به ثم جمعه وشر به لغير دابة لأنه مستفذر عادة وخروج بالمحترم غيره والعطش المبيع للتيمم يعتبر بالخوف في السبب الثاني وللعطشان أخذ الماء من مالكه قهرا يبدله أن لم يبدله (و) الشئ الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا تيمم لمؤقت فرضا كان أو نقلا قبل وقته لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت بل يتييمم له فيه ولو قبل الاتيان بشرطه كستر وخطبة جمعة وانما يصح التيمم قبل زوال التجاسة عن البدن لتضمخ بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا تكون زوالها شرطاً للصلاة والأما يصح التيمم قبل زوالها عن الثوب والمكان والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر ويدخل وقت صلاة الجنائز بانقضاء الغسل أو بدله ويقيم للنفل المطلق في كل وقت أرادته الكراهة إذا أراد إيقاع الصلاة فيه ويشترط العلم بالوقت فلو تيمم شاك فيه لم يصح وإن صادفه (و) الشئ الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بما ذونه كما مر (و) الشئ الرابع (تعذر استعماله) ثم عاقلو وجد حاية مسجلة بطريق للشرب لم يجوز له الوضوء منها كافي زوال الروضة أو حسا كأن يحول يده وبين سبع أو عدو ومن صور التعذر خوفه سارقاً أو انقطاعاً عن رقعة (و) الشئ الخامس (اعوازه) أي الماء أي احتياجه إليه (بعد الطلب) لعطشه أو عطش حيوان محترم كما مر وهو

تيقنه الخ (قوله ومن صور التعذر الخ) ومثل ذلك على هذه الطريقة تخوف فرق لمن في السفينة وقيل إغما من التعذر الشرعي ويطني على ذلك الإعادة فإن قلنا أنه من التعذر الشرعي فلا

أما إذا مطلقاً وإن قلنا أنه من
التعذر الحسي بفصل فإن كان
الحمل يغلب فيه الفقد أو يستوى
الامر أن يقطع النظر عن هذا
الماء الذي فيه السفينة والذي
حال بينه وبينه السبع والعدو فلا
إعادة وإن كان يغلب فيه الوجود
يقطع النظر عن ذلك وجبت إعادة
(قوله فالأصح القطع بأنه لا يجب
مسح الرأس به) أي فيجعل كالعديم
ويقيم تيمماً واحداً عن الأعضاء
الأربعة ويسن العدول عن هذا
الكيفية إلى كيفية أخرى بأن
يقيم عن الوجه واليدين تيمماً
واحداً ثم مسح الرأس بالثلج
أو البرد ثم يقيم عن الرجلين
ومقابل الأصح يوجب الكيفية
الثانية وهذا الم يكن معه ما يكفي
للوجه واليدين والأوجوب مسح
الرأس بالثلج أو البرد قطعاً ثم يقيم
عن الرجلين وهذا كله في الحدث
الأصغر أما الأكبر فالثلج والبرد
فيه كالعديم فيعدل إلى التيمم (قوله
بأنه) قيد على المعتمد فإن لم يأذن
له لم يصح لا تنقضاء قصد التراب
بانتفاء النقل وهذا بخلاف الوضوء
والغسل كما تقدم فإنه لو لم يأذن في ذلك
ونوى عند الوضوء والغسل كفى
(قوله وعدها في المنهاج الخ)
حاصله أربعة طرق والخلاف في
العدد والأقسام السبعة معتبرة للتيمم
باتفاق الكل (قوله النقل الخ) اعلم
أن هنا ثلاثة ألفاظ النقل والنية
والقصد فالنقل معناه تحويل
التراب من محل إلى محل آخر
والنية معناه نية استحباب
الصلاة ونحوها والقصد معناه
قصد تحويل التراب للمصباح
(قوله الواجب قرن النية به) في
معنى العلة لما قبله وهو دخول القصد في النقل

مالا يباح قتله (و) الشيء السادس (التراب) بجميع أنواعه حتى ما يتداوى به (الظاهر الذي له
غبار) قال تعالى فتيمموا صعيداً طيباً أي تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره والمراد بالطاهر
الطهور فلا يجوز بالمتنجس ولا بما لا غبار له ولا بالمستعمل وهو ما بقي بعضوه أو تناثر منه حالة التيمم
كالمنقاطر من الماء ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد والكثير من تراب يسير
مرات كثيرة وهو كذلك ولو رفع يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها مسح على الأصح أما ما تناثر
من غير مس العضو فإنه غير مستعمل ودخل في التراب المذكور المحرق منه ولو أسود ما لم يصر
رماداً كافي الروضة وغيرها والاعفر والأصفر والأحمر والأبيض الماء كحل سفهاً ونخرج بالتراب
النورة والزرنيخ وصافه الخرف ونحو ذلك (فإن خالطه) أي التراب الطهور (جص) بكسر الجيم
وقهها وهو الذي سجه العامة الجبس أو دقيق أو نحوه (أو) اختلط به (رمل) ناعم يلمص بالعضو
(لم يجز) التيمم به وإن قل الخلط لأن ذلك يمنع وصول التراب إلى العضو أما الرمل الذي لا يلمص
بالعضو فإنه يجوز التيمم به إذا كان له غبار لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له ولو وجد ماء
صالح للغسل لا يكفيه ويجب استعماله في بعض أعضائه مرتين إن كان حدثه أصغر أو مطلقاً إن
كان غيره كما يفعل من يغسل كل بدنه نظير المحجمين إذا أمر تكبياً أمر فأوامنه ما استطعتم ويكون
استعماله قبل التيمم عن الباقي لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً وهذا واحد له أما ما
لا يصلح للغسل كثلج أو برد لا يذوب فالأصح القطع بأنه لا يجب مسح الرأس به إذ لا يمكن ههنا
تقديم مسح الرأس ولو لم يجد إلا تراباً لا يكفيه فالذهب القطع بوجوب استعماله ومن به نجاسة
ووجد ما يغسل به بعضها وجب عليه للحديث المتقدم أو وجد ماء وعليه حدث أصغر أو أكبر
وعلى بدنه نجاسة ولا يكتفى إلا أحدهما تعين للنجاسة لأن إزالتها لا بدل لها بخلاف الوضوء
والغسل ويجب شراء الماء في الوقت وإن لم يكفه وكذا التراب شتم مثله وهو على الأصح ما انتهى
إليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحالة قال الإمام والأقرب على هذا أنه لا اعتبار بالحالة التي
ينتهي الأمر فيها إلى سداد الرمي فإن الشربة قد تشترى حيث يشاء بدنانير ويعد في الرخص إيجاب
ذلك فإن احتاج إلى الثمن لدين عليه أو نفقة حيوان محترم سواء كان آدمياً أم غيره لم يجب عليه
الشراء وكالنفقة سائر المؤمنين حتى المسكين والخدم كما صرح به ما بين كج في التجريد ولو احتاج
واجده من الماء إلى شراء ستر للصلاة قدمها للدوام النفع بها ولو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش
ويحتاج إلى غنمه في شيء مما سبق جازله التيمم كافي المجموع ولو وهب له ماء أو أقرضه أو أعبردوا
أو نحوه من آلة الاستقاء في الوقت وجب عليه القبول إذا لم يمكنه تحصيل ذلك بشراء أو نحوه لأن
المساحة بذلك غالبية فلا تعظم فيه المنفعة بخلاف ما لو وهب له ثمن الماء فإنه لا يجب عليه قبوله
بالإجماع أعظم المنفعة ويشترط قصد التراب لقوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً أي أقصدوه فلو سفته
رجح على عضو من أعضاء التيمم فردده عليه ونوى لم يكف وإن قصد بوقوفه في مهبط الحج التيمم
لا تنقضاء القصد من جهته بانتفاء النقل المحقق له ولو ييمم بأذنه بأن نقل المأذون التراب إلى العضو
ودده عليه جاز على النص كالوضوء ولا بد من نية ألا تذن عند النقل وعند مسح الوجه كما لو كان
هو التيمم واللام يصح جزماً كالويليمه بغير أذنه ولا يشترط عدولاً لقامه فعل مأذونه مقام فعله لكنه
يندب له أن لا يأذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجا من الخلاف بل يكره له ذلك كما صرح به
الدميري ويجب عليه عند العجز ولو بأجرة عند القدرة عليها (وفرائضه) أي التيمم جمع فريضة
أي أركانها (أربعة أشياء) وعددها في المنهاج خمسة فزاد على ما هنا النقل وعددها في الروضة

(قوله وانما صرحوا الى آخره) هذه العبارة مؤخره من تقديم وكان حذفها أن تذكر ٦٥ عند قوله وأما القصد فداخل في النقل

وهي جواب عن سؤال حاصله اذا كان داخلا في النقل فلماذا صرح به غير ذلك فأجاب بان ذلك رعاية للفظ الآية (قوله اذا الكلام الخ) لتعميم قوله وهو جواب عن سؤال حاصله أنت عمت في النية مع ان ما عمت به حكمه مختلف فأجاب بان الكلام الآن في صحة النية والتعميم فيه صحيح بخلاف ما يستباح به فيفصل فيه كما يأتي في محله (قوله لما صرح) أي من قوله لان موجهما واحد والمراد لما صرح منطوقا ومفهوما فطرق التعديل المتقدم يفيد عدم إعادة صلوات التيمم ومفهوما يفيد وجوب إعادة صلوات الوضوء لعدم اتحاد الواجب (قوله فان فوى استباحة فرض) أي بشرط اضافته الى الصلاة أو تعريفه بالالف واللام فان تذكره ولم يصفه فلا يباح له فرض الصلاة ولا نقلها به بل ينزل على أقل درجات الفرض وهو تمكين الحائض وحمل المحض لمن نذر أو خاف عليه من كافر (قوله فان فوى استباحة فرض الخ) ولا يشترط تعيينه فلو عينه وأخطأ كما لو فوى استباحة فائمه وليس عليه فائمه أو فوى الظهر وليس عليه الا العصر أو فوى الظهر ثلاثا أو خمسا أو جعل نجس فلا يصح التيمم في ذلك كله (قوله الآية الخ) اعترض بان الآية ليس فيها تعرض للمرفقين فأجاب الشارح بأنها متعرضة لذلك بالاستنباط الذي ذكره الشارح بقوله لان الخ فيكون التيمم مقاسا على الوضوء والآية مستند القياس بواسطته هذا

سبعة فجعل التراب والقصد ركنين وأسقط في المجموع التراب وعداها ستة وجعل التراب شرطا والاولى ما في المنهاج اذ لو حسن عدد التراب ركننا لحسن عد الماء ركننا في الطهارة وأما القصد فداخل في النقل الواجب قرن النية به الركن الاول وهو الذي أسقطه المصنف هنا نقل التراب الى العضو الممسوح بنفسه أو بما ذونه كما هو فلو كان على العضو تراب فردده عليه من جانب الى جانب لم يكف وانما صرحوا بالقصد مع ان النقل المقررون بالنية متضمن له رعاية للفظ الآية فلو تلقى التراب من الريح بكفه أو بيده ومسح به وجهه أو تمسك في التراب ولو اغبر عذرا جزاء أو نقله من وجهه الى يده بأن حدث عليه بعد ذلك تراب مسح عنه تراب أو نقله من يده الى وجهه أو من يده الى أخرى أو من عضو ورده اليه ومسحه به كفي ذلك لوجود معنى النقل (و) الركن الثاني وهو الاول في كلام المصنف (النية) أي نية استباحة الصلاة أو نحوها مما تقتضيه استباحته الى طهارة كطواف وحمل مصحف وسجود تلاوة اذا الكلام الآن في صحة التيمم وأما ما يستباح به فسيأتي ولو تيمم نية الاستباحة طائفا ان حدثه أصغر فبان أكبر أو عكسه صحيح لان موجهما واحد وان تعمدا لم يصح لتلاعبه ولو أجنب في سفره ونسي وكان يتيمم وقتا يتروضا وقتا أعاد صلوات الوضوء فقط لما صرح ولا تكفي نية رفع حدث أصغر أو أكبر أو الطهارة عن أحدهما لان التيمم لا يرفع فوه ولو فوى فرض التيمم أو فرض الطهارة أو التيمم المفروض لم يكف لان التيمم ليس مقصودا في نفسه وانما يؤتى به عن ضرورة فلا يجعل مقصودا بخلاف الوضوء ولهذا استحب تجديد الوضوء بخلاف التيمم ويجب قرن النية بالنقل لانه أول الأركان واستند أمته الى مسح شيء من الوجهه كافي المنهاج كما هو فلو هزبت قبل المسح لم يكف لان النقل وان كان ركنافه وغير مقصود في نفسه قال السنوي المنجبه الاكتفاء باستحضارها عندهما وان عزبت بينهما وتعليل الرافعي بفهمه وهذا هو الظاهر والتعبير بالاستدامة جرى على الغالب لان هذا الزمن يسير لا تعرب فيه النية غالبا ولو ضرب يديه على بشرة امرأة تنقض وعليها تراب فان منع التقاء البشريين صح تيممه والا فلا وأما ما يباح له بنيته فان فوى استباحة فرض ونقل ابعاله عملا بنيته أو فرضا فقط فله النقل معه لان النقل تابع له فاذا صلحت طهارته لا يصل فلما تبع اولى أو نقل فقط أو فوى الصلاة وأطلق صلى به النقل ولا يصلح به الفرض أما في الاولى فلان الفرض أصل والنقل تابع له كما هو فلا يجعل المتبوع تابعا وأما في الثانية فقياسا على ما لو احرم بالصلاة فان صلواته تنقض فلا فوى التيمم جل المصحف أو سجود التلاوة أو الشكر أو فوى نحو الجنب الاعتكاف أو قراءة القرآن أو الحائض استباحة الوطء كان ذلك كله كنية النقل في انه لا يستبج به الفرض ولا يستبج به النقل أيضا لان التافله آكد من ذلك وظاهر كلامهم ان ما ذكر في مرتبة واحدة حتى اذا تيمموا واحد منها جاز له فعل البقية ولو فوى بتيممه صلاة الجنابة فالاصح انه كالنيمم للنقل (و) الركن الثالث وهو الثاني في كلام المصنف (مسح الوجه) حتى ظاهر مسترسل لحية والمقبل من أنفه على شفتيه لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم (و) الركن الرابع وهو الثالث في كلام المصنف (مسح كل اليدين مع المرفقين) للآية لان الله تعالى أوجب طهارة الاعضاء الاربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضوين في التيمم في آخر الآية فبقى العضوان في التيمم على ما ذكر في الوضوء اذ لو اختلفا لبينهما كذا قاله الشافعي (و) الركن الخامس وهو الرابع في كلام المصنف (الترتيب) بين الوجه واليدين لما صرح في الوضوء ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث أكبر أو أصغر أو غسل مسنون أو وضوء مجدد أو غير ذلك مما يطلبه التيمم

(٩ - خطيب ل) الاستنباط وفي ذلك نظر لانه اذا نظر لهذا الاستنباط يكون هذا الحكم مدلول الآية وأما من قاس التيمم على الوضوء لا ينظر لهذا الاستنباط فهم اجوابان عن الاعتراض على الآية بعدم تعرضها للمرفقين

(قوله ومسح يمينه الخ) راجع
للاصورتين لكن رجوعه للأولى
فيه عدم الترتيب بالنظر لابتداء
وأما رجوعه للثانية فلا شاهد فيه
لوجود الترتيب وقوله أو عكس
راجع للثانية وفيه الشاهد لأن فيه
عدم الترتيب بالنظر لانتهاها لأن
معنى العكس أن يمسح وجهه
بالشمال ويساره باليمين وهذا
عكس ما قبله من مسح وجهه باليمين
وعينه باليسار (قوله بمسحه أى أو
يطلق) فالشرط أحد الأمرين
وبترتيب عليه ما ذكره وبعد ذلك
هو ضعف (قوله ومن سفته البداءة
الخ) ومنه الشهادتان واستقبال
القبلة وصلاة ركعتين بعده وعدم
تكرره وعدم مسحه حتى يفرغ
من الصلاة والسؤال وحمله قبل
التسمية والنقل وقيل بينهما (قوله
ثلاثة) الأول والثالث عامان في
الفقد الحسى والشرى والثانى
خاص بالفقد الحسى (قوله رؤية
الماء) أى بلامانع كما يأتى (قوله
وان ضاق الوقت) أى إذا كانت
الرؤية في حد الغوث أو في حد القرب
وكانت الصلاة لا تسقط بالتيمم
أما إذا كانت الرؤية في حد القرب
وكانت الصلاة تسقط فلا يصح
التيمم بل يقيد ويقال ما لم يضق
الوقت والأفلا يبطل التيمم (قوله
فلو مع الخ) فروع خمسة وكان
الأولى تأخيرها عند قوله وانما
يبطله وجود الماء أو توهمه إذا لم يقترن
بمانع ثم يقول فلو مع الخ ويكون
بعضها مفرغاً على المنطوق وبعضها
على المفهوم

فإن قيل لم يجب الترتيب في الغسل ووجب في التيمم الذى هو بدله أجب بأن الغسل لما وجب
فيه تيمم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم ووجب في عضو من فقط فأشبهه الوضوء ولا يجب
إبصال التراب إلى منبت الشعر الخفيف لما فيه من العسر بخلاف الوضوء بل ولا يستحب كفى
الكفاية بالكثيف أولى ولا يجب في نقل التراب إلى العضوين بل هو مستحب فلو ضرب يديه التراب
دفعه واحدة أو ضرب اليمين قبل اليسار ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه أو عكس جاز لأن
الفرض الاصلى المسح والنقل وسيلة إليه وبشرط قصد التراب لعضو معين بمسحه أى أو يطلق فلو
أخذ التراب لمسح به وجهه فتذكر أنه مسحه لم يجز له أن يمسح بذلك التراب بيده وكذا لو أخذته
بيده طائفاً به مسح وجهه ثم تذكر أنه لم يمسحه لم يجز له أن يمسح به وجهه ذكره القفال في فتاويه
ويجب مسح وجهه ويديه بضميرتين لخبر الحاكم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وروى
أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم بضميرتين مسحاً باحدهما وجهه وبالأخرى ذراعيه ولأن
الاستيعاب غالباً لا يتأتى بدونهما فأشبه الأجزاء الثلاثة في الاستيعاب ولا يتعين الضرب فلو وضع
يديه على تراب ناعم وعلق بهما غبار كفى ثم شرع في سنن التيمم فقال (وسننه) أى التيمم (ثلاثة
أشياء) وفي بعض النسخ ثلاث خصال بل أكثر من ذلك كما ستعرفه الأول (التسمية) أوله كالوضوء
والغسل ولو حدث حدثاً كبيراً (و) الثانى (تقديم اليمين) من اليدين (على اليسرى) منهما (و)
الثالث (الموالة) كالوضوء لأن كلاً منهما طهارة عن حدث وإذا اعتبرنا هناك الخفاف اعتبرناه
هنا أيضاً بتقديره ماء ومن سفته أيضاً الموالة بين التيمم والصلاة خروجاً من خلاف من أوجبها
وتجب الموالة بتسميتهما في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوئه تخفيفاً للمانع ومن سفته البداءة
بأعلى رجليه وتخفيف الغبار من كفيه أو ما يقوم مقامهما وتفرق أصابعه في أول الضربتين
وتخليل أصابعه بعد مسح اليدين وأن لا يرفع البدن عن العضو قبل تمام مسحه خروجاً من خلاف
من أوجبها * ثم شرع في مبطلات التيمم فقال (والذى يبطل التيمم) بعد صحتها (ثلاثة أشياء)
الأول (ما) أى الذى (أبطل الوضوء) وتقدم بيانها في موضعه (و) الثانى (رؤية الماء) الطهور
(في غير وقت الصلاة) وإن ضاق الوقت بالاجماع كما قاله ابن المنذر وخبر أبى داود التراب كافياً
ولو لم تجد الماء عشر حجج فإذا وجدت الماء فأمسح بجلده وواه الحاكم وصححه ولأنه لم يشرع في
المقصود فصار كالوراء في أثناء التيمم ووجود ثمن الماء عند مكان ثمرائه كوجود الماء وكذا توهم
الماء إن زال سرى بالوجوب طلبه بخلاف توهم السعة لا يجب عليه طلبه إلا الغالب عدم
وجودها بالطلب للخلل بها ومن التوهم رؤية شراب وهو ما يرى نصف النهار كأنه ماء أو رؤية غمامة
مطبقة بقربه أو رؤية ركب طلع أو نحو ذلك مما يتوهم معه الماء فلو مع قال يقول عندي ماء
لغائب بطل تيممه لعلمه بالماء قبل المانع أو يقول عندي لغائب ماء لم يبطل تيممه لمقارنته المانع
وجود الماء ولو قال عندي حاضر ماء وجب عليه طلبه منه ولو قال لفلان ماء ولم يعلم السامع
غيبة ولا حضوره وجب السؤال عنه أى ويبطل تيممه في صورتين لما مر من أن وجوب
الطلب بطلبه ولو لمعه يقول عندي ماء ورد بطل أيضاً ووجود ما ذكر قبل تمام تكبيرة الإحرام
كوجوده قبل الشروع فيها وانما يبطله وجود الماء أو توهمه أن لم يقترن بمانع يمنع من استعماله
كدهش وسبع لأن وجوده والحالة هذه كعدمه فان وجدته في صلاة لا يسقط فضاؤها بالتيمم
بأن صلى في مكان يغلب فيه وجود الماء بطل تيممه إذا فائدة بالاشتغال بالصلاة لأنه لا بد

(قوله لانه شروع في المقصود) أي ولا مانع من اتمامها هذا هو الفارق بين القسم الاول والثاني بخلاف القسم الاول فقبه مانع من الاتمام وهو وجوب الاعادة (قوله ولو رأى المسافر الخ) كان الاولى تأخيرها عند قول الشارح الا في بطلان سلامه لانه مفرغ عليه ومناسب له وذلك لانه لما كان قاصراً أو قوياً الصلاة فعنايه يصلي ركعتين ويبتل تيممه بسلامه فلما أقام أو قوياً الإقامة فقد أحدث ركعتين وهو لم ينو استباحتهما فكانه اقتضت صلاة أخرى وهو لا يجوز أي مع ضعف التيمم برؤية ٦٧ الماء قبل نية الإقامة بخلاف ما لو

تقدمت نية الإقامة على رؤية الماء فلا يضر لان حدوث الركعتين حينئذ قبل ضعف التيمم فلذلك لم يبتل وهذا كله اذا كان المحل يغلب فيه القدر أو يستوي الامر ان والا فبتل مطلقاً من غير تفصيل بين القبليّة وغيرها لكن من جهة رؤية الماء أو نحوها لا من جهة الإقامة أو نيتها مثلاً (قوله تخليها لحكم الإقامة) وهو الاتمام وهو لم يستج في نية الصلاة مقصورة (قوله في نظر الخ) حاصل القسم الاول ما اذا لم يكن على العضو سائر أو كان وكان في غير أعضاء التيمم ولم يأخذ من الصحيح شيئاً أو أخذ بقدر الاستمسك ووضع على طهر فهذا الاعادة فيه فاذا شق في أثناء الصلاة لم يبتل وحاصل القسم الثاني ما اذا كان السائر في أعضاء التيمم أو في غيره وأخذ زيادة على قدر الاستمسك أو بقدره ووضع على حدث فهذا فيه الاعادة فاذا شق في أثناء الصلاة بطلت (قوله فليعلم) أي من قوله ولو لم يميت ميت الخ ويصح أن يكون الاول معلوماً من قوله ولو يميت الميت الخ والثاني معلوماً بما تقدم في قوله ولا فرق فيما ذكر بين فرض عيني كظهور وصلاة جنازة (قوله ولو رأت الخ) داخل تحت قوله في غير وقت الصلاة وكذا

من اعادتها وان أسقط التيمم قضاءها لم يبتل تيممه لانه شرع في المقصود فكان كالووجدت المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم ولان وجود الماء ليس حدثاً لكنه مانع من ابتداء التيمم ولا فرق في ذلك بين صلاة الفرض كظهور وصلاة جنازة والنفل كعيد وترويلو رأى المسافر الماء في أثناء صلاته وهو قاصر ثم قوياً الإقامة أو قوياً القاصر الا تمام عند رؤيته الماء بطلت صلاته تغليباً لحكم الإقامة في الاولى وحدث ما لم يستجبه فيها وفي الثانية لان الاتمام كافتتاح صلاة أخرى وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجود الماء في المسافر الماء فيها فينظر ان كانت مما تسقط بالتيمم لم يبتل وان كانت مما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقبوض الجبيرة على حدث بطلت وقطع الصلاة التي تسقط بالتيمم ليتوضأ ويصلي بها أفضل من اتمامها كوجود المكفر الرقبة في أثناء الصوم وليخرج من خلاف من حرم اتمامها الا اذا ضاق وقت الفريضة فيحرم قطعها كما جزم به في التحقيق ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله والصلاة عليه سواء أكان في أثناء الصلاة أم بعد هذا كره البغوي في فتاويه ثم قال ويحتمل أن لا يجب وما قاله أولاً محله في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحج جزم به ابن سرة في تلقينه لكنه فرضه في الوجدان بعد الصلاة فعلم ان صلاة الجنازة كغيرها وان تيمم الميت كتيمم الحي ولو رأى الماء في صلاته التي تسقط بالتيمم بطل تيممه بسلامه منها وان علم تلقينه قبل سلامه لانه ضعف برؤية الماء وكان مقتضاه بطلان الصلاة التي هو فيها لكن خالفناه لحرمتها ويسلم الثانية لانها من جملة الصلاة كما يحسنه النووي تبعاً للروايات ولو رأت حائض تيممت لفقد الماء الماء وهو يباحها حرم عليها تخمينه كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره ووجب الستر على كافي المجموع وغيره لبطلان طهرها ولو آدهودونهم لم يجب عليه الستر لبقاء طهرها ولو رأى الماء في أثناء قراءة قد تيمم لها بطل تيممه بالرؤية سواء أقرأه أو قرأه قد علم أم لا بعد ارتباط بعضها ببعض قاله الروياني ولا يجوز التمسك الذي وجد الماء في صلاة لانه الذي لم ينو قد رأت ركعتين بل يسلم منهما لانه الاحب والمعهود في النفل هذا اذا رأى الماء قبل قيامه للثالثة فما فوقها والا أنهم ما هو فيه فان قوياً ركعة أو عدداً ثم لانه تقاديرته عليه فأشبهه المكتوبة المقدرة ولا يرد عليه لان الزيادة كافتتاح نافلة بدليل اقتضائها الى قصده جديد ولو رأى الماء في أثناء الطواف بطل تيممه بناء على أنه يجوز تفريقه وهو الاصح (و) اثالث من المبطلات (الردة) والعياذ بالله تعالى منها بخلاف الوضوء لقونه وضعف بدله لكن بطل نية فيه فيجب تجديد نية الوضوء (وصاحب الجبار) جمع جبيرة وهي خشبة أو نحوها كقصبة توضع على الكسر وبشدها ليخبر الكسر (مسح) بالماء (عليها) حيث عسر نزحها الخوف محذور مما تقدم وكذا الاصوق يفتح اللام والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تقطير شيء فيها يمنع من وصول الماء ويجب مسحها بالماء استعمالاتها ما أمكن بخلاف التراب لا يجب مسحها به وان كانت في محله لانه ضعيف فلا يؤثر من وراءه ولا يقدر المسح بمدة بل له الاستدانة الى الاندمال لانه لم يرد فيه تأقيت ولان السائر لا يزعج الجنازة بخلاف الخلف فيها ومسح الجنب ونحوه متى شأه والحدث وقت

مسئلة القراءة ومسئلة الطواف ومثل الرؤية في الثلاثة النواهم (قوله بطل تيممه) ولا فرق بين كون المحل يغلب فيه الوجود أم لا بدليل قول الشارح لانه يجوز تفريق أفعاله فاذا زال الحدث طهر وبني (قوله وصاحب الجبار الخ) الكلام عليه في مقامين صحة التيمم والاعادة وقد تكلم عليهما على الترتيب (قوله جمع جبيرة) من الجبر وهو الاصلاح وسُميت جبيرة مع انها موضوعة على كسر فكان حقها ان تسمى كسيرة ويجاب بانها سُميت بذلك تقاضاً بالجبر كما سُميت المفازة مفازة مع انها مهلكة أي محل للهلاك تقاضاً بالافوز (قوله والشقوق الخ) أي ما تقاطر من الدهن أو الشمع فيها له حكم الجبيرة لانفس الشقوق والكلام اذا لم يكن لها غور في اللحم

والا فلا يجب التيمم ولا مسح الجبيرة لانها في حكم الباطن (قوله ويشترط في السائر الخ) فيه اجمال فكان الاولى وبشترط في وجوب مسح السائر ان يأخذ من الصحيح شيئا والا فلا يجب مسحه وبشترط في عدم الاعادة ان لا تأخذ زيادة على الاستمسك (قوله ويتيمم) عطف بالاول لانه لا ترتيب بين المسح والتيمم ومحل وجوب التيمم اذا لم تم الجبيرة الوجه واليدين والا فلا تيمم ثم ان لم يكن هناك صحيح سترته الجبيرة فلا مسح عليها ايضا وان كان هناك صحيح سترته وجب المسح عليها مع النية ثم مسح الرأس وغسل الرجلين وغسل في صورتين لعدم طهر العضوين المذكورين (قوله دفع ٦٨ مفسده الخ) دفع المفسدة هو عبارة عن تقديم مصلحة الواجب فيلزم تقديم

الشيء على نفسه ويجاب بان لفظ دفع زائدة وقوله مصلحة الواجب الواجب هو المسح ومصلحته الاعادة به وعدم بطلانه والحرام التمسح بالتجاسة ومفسدته بطلان المسح وعدم الاعتدال به فتقدم مصلحة الواجب على ذلك وقوله كوجوب تخفيف الخ الحرام هو التخفيف ومفسدته بطلان الصلاة والواجب هو الصلاة ومصلحته عدم بطلانها فيقدم هذا على ذلك (قوله واذا امتنع وجوب استعمال الماء الخ) التيمم بالوجوب مشكل لانه يقتضي جواز استعمال الماء مع ان فرض المسئلة ان الماء يضره فيكون حراما ايضا ينافي قوله فيما يأتي وجوب التيمم لانه اذا كان واجبا وعدل منه الى الماء فقد ترك الواجب وتركه حرام مع ان التيمم بامتناع الوجوب يقتضي جوازه فكان الاولى حذف وجوب كافه لغيره ويكون المعنى اذا امتنع أي حرم وجهه على ما اذا توهم الضرر يدفع الاشكال الاول فقط ولا بدفع الثاني (قوله ان كانت يعمل التيمم) فان كانت في غير محل التيمم فلا يجب امر بالتراب عليها بخلاف الماء فيجب مسحها

غسل عليها وبشترط في السائر ليكفي ما ذكر ان لا يأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه فلا يستمسك ويجب غسل الصحيح لانها طهارة ضرورية فاعتبر الاتيان فيها باقصى الممكن (ويتيمم) وجوبا لما روى ابو داود والدارقطني باسناد كل رجاله ثقات عن جابر في المشجوج الذي احتمل واغتسل فدخل الماء فمجهت فبات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقة ثم يمسح عليها يغسل سائر جسده والتيمم بدل عن غسل العضو والعليل ومسح السائر بدل عن غسل ما تحت أطرافه من الصحيح كافي التحقيق وغيره وفضيحه ذلك أنه لو كان السائر بقدر العلة فقط أو بأزيد وغسل الزائد كاه لا يجب المسح وهو كذلك فاطلافهم وجوب المسح جرى على الغالب من ان السائر يأخذ زيادة على محل العلة والفصد كالجرح الذي يخاف من غسله ما ضر فتييمم له ان خاف استعمال الماء وعصا بتمه كاللصوق ولما بين حبات الجدي حكم العضو والجرح ان خاف من غسله ما ضر واذا ظهر دم الفصد من اللصوق وشق عليه نزعه وجب عليه مسحه ويعفى عن هذا الدم المختلط بالماء تقديم المصلحة الواجب على دفع مفسدة الحرام كوجوب تخفيف مصلي الفرض حيث تعذر عليه القراءة الواجبة واذا تيمم الذي غسل الصحيح وتيمم عن الباقي وأدى فريضة لفرض ثان وثالث وهكذا ولم يحدث بعد طهارته الاولى لم يعد الجنب والمجروح غسل الماء غسله ولا مسحها مسحه والمحدث كالجنب فلا يحتاج الى اعادة غسل ما بعد عذله لانه انما يحتاج اليه لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية اذ يتنقل بها وانما بعد التيمم لضعفه عن أداء فرض ثان بخلاف من نسي لمعة فان طهارة ذلك العضو لم تحصل واذا امتنع وجوب استعمال الماء في عضو من محل الطهارة لتعذر مرض أو جرح ولم يكن عليه سائر وجب التيمم ثلاثين في موضع العلة بالطهارة فيمزالتراب ما أمكن على موضع العلة ان كانت محل التيمم ويجب غسل الصحيح بقدر الامكان لما رواه ابو داود وابن حبان في حديث عمرو بن العاص في رواية انه ما نه غسل معاطفه وتوضأ وضوءا للصلاة ثم صلى بهم قال البيهقي معناه انه غسل ما أمكنه وتوضأ وتيمم للباقي وينظف في غسل الصحيح المجاور للعليل فيضع خرقة مباولة بقر به ويغسل عليها يغسل بالمتقاطر منها ما حو اليه من غير أن يسيل الماء اليه فان لم يقدر على ذلك بنفسه استعان ولو بأجرة فان تعذر في المجموع انه يقضى ولو جرح عضو المحدث أو امتنع استعمال الماء فيهما الغيرة حرجية فيجب تيممان بناء على الاصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد العلل وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد ويستحب أن يجعل كل واحدة كعضو فان كان في أعضائه الاربعه حرجية ولم تعهها فلا بد من ثلاث تيممات الاول للوجه والثاني لليدين والثالث للرجلين والرأس يكفى فيه مسح ما قل منه كما مر فان عمت الرأس فأربعة وان عمت الاعضاء كلها فتييمم واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الغسل (ويصلى)

صاحب

به مطلقا أي سواء كانت في أعضاء التيمم أم في غيرها بشرط ان تأخذ من الصحيح

شياء والا فلا يجب مسحها (قوله واذا امتنع) هو مفهوم المتن لان المتن ذكر حكم الجبيرة وسكت عن حكم العليل اذا لم يكن عليه جبيرة فينبه الشارح (قوله قال البيهقي الخ) في تفسير البيهقي نظرا لانه فسرها الحديث بالامور الثلاثة مع ان الحديث ليس فيه الا الوضوء وغسل الصحيح دون التيمم ويجاب بان تفسيره موافق للواقع من أن عمر المذكور فعل الثلاثة ولكن في كلام الشارح نقص لفظه التيمم من الحديث فلو ذكرها الشارح كان تفسير البيهقي لا غبار عليه (قوله فان عمت الرأس الخ) أي وصورة المسئلة انه لا جبيرة فان كان هناك جبيرة فان كان في الرأس صحيح لم تستره الجبيرة ويجب مسحه ولا تيمم وان سترته مسح عليها ولا تيمم ايضا وان لم يكن صحيح أصلا تيمم عن الرأس

(قوله ولا إعادة عليه الخ) حاصله أنه لا بد في عدم الإعادة من شروط أربعة أن يضعها على طهر وأن تكون في غير أعضاء التيمم وأن يعبر
 زعمها وأن لا تأخذ زيادة على قدر الاستمسك فان اختلف شرط من ذلك وجبت الإعادة على تفصيل في بعضها (قوله لنقص البذل) أي
 وهو التيمم والمبذل وهو الوضوء وجهه ان التراب لم يمر على الجبيرة والماء لم يمر على محل العلة أيضا فكل ناقص (قوله وكذا يجب القضاء
 الخ) ليس مكررا مع قوله فيما تقدم وجب زعمها ان أمكن لان ما تقدم في التزعم وعدمه وهنا في القضاء وعدمه (قوله ان أمكنه التزعم الخ)
 اعلم انه لا يجب التزعم ان أمن الا ان اخذت من الصحيح شيئا أو كانت في أعضاء التيمم أو في غيرها أو أمكن غسل الجرح وأما اذا كانت في غير
 أعضاء التيمم وأمكن زعمها أو أمن منه ولم يمكن غسل العلة فإنه لا يجب التزعم (قوله ولو تيمم عن حدث أكبر الخ) أي فيكون قوله في أول
 المبطلات ما بطل الوضوء أي اذا كان تيممه عن حدث أصغر أما اذا كان تيممه عن ٦٩ حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغر فان

تيممه عن الأكبر لا يبطل فيباح
 له ما يباح للجنب من قراءة القرآن
 والمكث في المسجد ويمتنع عليه
 ما يمتنع على المحدث حدثا أصغر
 (قوله تيمم ولا يجوز الظهور منها)
 أي تيمم بالفعل لا جلا لحدث
 الأصغر وان كان تيممه بالنسبة
 للحدث الأكبر باقيا وحاصل ذلك
 ان الجنب اذا غسل الصحيح وتيمم
 ومسح فان لم يحدث أصلا لا أصغر
 ولا أكبر تيممه باقيا فاذا اراد
 فرضا أعاد التيمم دون مامعه وان
 أحدث حدثا أكبر أعاد ما تقدم
 كله من تيمم ومامعه وان أحدث
 حدثا أصغرا وجد ماء بلا مانع فان
 لم يصل بالاول فرضا توفضا عن
 الحدث الأصغر أو أبيع له الفرض
 والنفل وان كان صلى بالاول فرضا
 فان أراد نقلا فقط توفضا للأصغر
 ولا تيمم عن الأكبر لان طهره
 باق بالنسبة له وان أراد أن يصل
 فرضا توفضا للأصغر وتيمم عن
 الأكبر لانه وان كان باقيا لكان
 ضعف عن أداء فرض ثان وأما
 المحدث حدثا أصغرا اذا فعل ما تقدم
 ولم يحدث ثم أراد فرضا آخر أعاد
 التيمم فقط ويكفيه تيمم واحد
 ولو كان ما فعله أولا متعسدا على

صاحب الجبيرة اذا مسح عليه ما غسل الصحيح وتيمم (ولا إعادة عليه ان كان وضعها على طهر)
 لانه أولى من المسح على الخلف للضرورة هنا هذا اذا لم تكن الجبيرة على محل التيمم والاوجب
 القضاء قال في الروضة بالاختلاف لنقص البذل والمبذل جميعا ونقله النووي في المجموع كالرافعي
 عن جماعة ثم قال واطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى وما في الروضة أوجه لما ذكره وان
 وضعها على حدث سواء كان في أعضاء التيمم أم في غيرها من أعضاء الطهارة وجب زعمها ان
 أمكن بلا ضرر ربيع التيمم لانه مسح على ساتر فاشترط فيه الوضع على طهر كالخلف فان تعذر نزعه
 مسح وصلى وقضى الفرائض افوات شرط الوضع على طهارة فانتفى في تشبيهه جسد بالخلف وكذا
 يجب القضاء ان أمكنه التزعم ولم يفعل وكان وضعها على طهر ولو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث
 حدثا أصغرا انتقض طهره الأصغر لا الأكبر كما لو أحدث بعد غسله فيصير عليه ما يحرم على المحدث
 ويستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى يجد الماء بلا مانع فلو وجد خابية ماء مسبل تيمم ولا يجوز
 الظهور منها لانها انما وضعت للشرب نظر الغالب ولم يقص صلاته كالتيمم بحضرة ماء يحتاج اليه
 لعطش وصلى به ولو نسي الماء في رحله أو أضله فيه فلم يجد بعد ما كان الطلب وتيمم في الحالين وصلى
 ثم نذر في النسبات ووجد في الاضلال قضى لانه في الحالة الاولى واجد للماء ولكنه قصر في
 الوقوف عليه فيقضي كما لو نسي ستر العورة وفي الثانية عذر نادول لا يدوم ولو أضل رحله في حال
 بسبب ظلمة أو غيرها قتمم وصلى ثم وجده وفيه الماء فان لم يمس في الطلب قضى لتقصيره وان
 أمعن فيه فلا قضاء اذا لماء معه حال التيمم وفارق اضلاله في رحله بأن يخيم الرفقة أو سعى غالباً من
 مخيمه فلا يعد قصر ولو أدرج الماء في رحله ولم يشعر به أو لم يعلم به بخفية هناك فلا إعادة ولو تيمم
 لا ضلاله عن القافلة أو عن الماء أو لغصب مائه فلا إعادة بالاختلاف ذكره في المجموع ((فروع))
 لو تلف الماء في الوقت اغرض كتبريد وتنظيف وتحرير مجتمه لم يمسح للعدو أو تلفه عيباً في الوقت
 أو بعده عصى لتفريطه بالافاء ماء معين للطهارة ولا إعادة عليه اذا تيمم في الحالين لانه تيمم وهو
 فاق للماء أما اذا تلفه قبل الوقت فلا يصح من حيث اتلاف ماء الطهارة وان كان يصح من
 حيث انه ضاع مال ولا إعادة عليه أيضا لما حر ولو باعه أو رهبه في الوقت بالحاجة له ولا للمشتري
 أو المتهب لعطش لم يصح بيعه ولا هبته لانه عاجز عن تسليمه شرعا لعينه للطهر وهذا فارق صحة
 هبته من لزمته كفارة أو ديون فوجب ما يملكه وعليه أن يسترد فلا يصح تيممه ما قدر عليه
 لبقائه على ملكه فان عجز عن استرداده تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها
 لتقصيره دون ما سواها لانه فوت الماء قبل دخول وقتها ولا يقضى تلك الصلاة بتيمم في الوقت بل
 يؤخر القضاء الى وجود الماء أو حالة يسقط الفرض فيها بالتيمم ولو تلف الماء في يده المتهب أو

المعتد وأما اذا أحدث أعاد ما فعله أولا كانه (قوله فلو وجد خابية ماء مسبل) حاصله أنه لم يصل بالاول فرضا ثم أحدث فتيممه الذي يفعله عن
 الحدث الأصغر فقط وكذا ان صلى بالاول فرضا وأحدث كما تقدم واراد نقلا فتيممه ايضا عن الحدث الأصغر وأما اذا اراد فرضا آخر
 فتيممه عن الاثنين معالضعف التيمم عن اداء فرضين وله ان تيمم تيممين (قوله او حالة يسقط الفرض فيها بالتيمم) بأن يكون في محل
 يغلب فيه الفقد أو يستوى الامر ان ولو كان المحل الذي تيمم فيه للاولى أي بشرط تلف الماء المذكور وان كان ظاهرا عبارة الشارح انه
 لا يقضى بالتراب في المحل الذي تيمم فيه للاولى وليس كذلك في العبارة مساحمة من جهة التعبير بالقضاء مع كونه في الوقت وهو
 لا يسمى قضاء فكان الاولى أن يقول ولا يعيد الخ وايضا هذا الحكم الذي ذكره لا يختص بهذه المسئلة بل كل صلاة فعلت في الوقت وأريد

أعادها بالتيمم حكمها كذلك أي لا تعاد بالتراب إلا في محل يغلب فيه القصد أو يستوى الأمران (قوله ويقيم لكل فريضة) أي عينية ولو مندورة من الصلوات أو من الطواف دون المندور من غيرهما فلا يعطى حكم الفرض كما يأتي (قوله المندور) أي سواء كان عذره حسيا أو غير عيا (قوله ويقيم لكل فريضة) بأن قال فويت فرض الصلاة أو فرض الطواف أو خطبة الجمعة أو الصلاة المندورة أو الطواف المندور فهذه هي القروض وهي المرتبة ٧٠ الأولى فنية استباحة كل واحد منها تبيح واحد فقط سواء الذي نواه أو غيره ويصح ما في

المرتبة الثانية والثالثة ومثل نية استباحة الفرض ما لو قال فويت استباحة مضمرة إلى طهر ويصبر إلى الأكل وهو واحد من الخمسة المتقدمة المرتبة الثانية مرتبة النقل وستأتي في قول المتن ويصلي بتميم واحد ما شاء من النوافل وحاصله أنه إذا قال فويت استباحة الصلاة أو نفل الصلاة أو الطواف أو نفل الطواف أو صلاة الجنازة كل ذلك في مرتبة واحدة فإن نوى استباحة واحد من ذلك استباح البقية واستباح ما في المرتبة الثالثة ولا يستبيح الفرض وأما المرتبة الثالثة فذكرها الشارح وهي أفراد كثيرة كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن للجنب ونحوه والمبكت في المسجد والاعتكاف ومن المصحف وحله وتمكين الحليل كل ذلك في مرتبة واحدة فإذا تيمم لواحد منه استباح ما نواه والبقية أيضا ولو متكررا (قوله ويقيم لكل فريضة الخ) أقام الشارح عليه أدلة ثلاثة الأولى قوله لأن الوضوء الثاني قول ابن عمر الثالث قوله لأن التيمم طهارة ضرورية (قوله أذيقيل الخ) لا حاجة للفظ إذ وجاب بانه تعليل لخبران المندوف والتيمم أدرا نصت بفرائض الاعيان أذيقيل أي لانه قيل (فائدة) الظاهر مع الجمعة لمن

المشتري ثم تيمم وصلى فلا إعادة عليه لما سلف ويضمن الماء المشتري دون المتبذل لأن فاسد كل عقد كحججه في الضمان وعدمه ولو مر بماء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى أجزاء ولا إعادة عليه لما مر ولو عطشوا وليت ماء شربوه ويمموا وضوءه للوارث ببقية لا بتمله ولو كان مثله إذا كانوا يبرية للماء فيها قيمة ثم رجعوا إلى وطنهم ولا قيمة له فيه وأراد الوارث تغريمهم إذا لوردوا الماء اسكان اسقاطا للضمان فإن فرض الغرم بمكان الشرب أو بمكان آخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته بمكان الشرب وزمانه غرم مثله كسائر المثليات ولو أوصى بصرف ماء لأولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظا لمهجته ثم الميت لأن ذلك خاتمة أمره فإن مات اثنان ووجد الماء قبل موتهما قدم الأول لسبقه فإن ماتا معا أو جهل السابق أو وجد الماء بعدهما قدم الأفضل لأفضليته بغلبة الظن بكونه أقرب إلى الرحمة لا بالحرية والنسب وهو ذلك فإن استويا أقدر ع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن المنطوع به ثم المتنجس لأن طهره لا بد له ثم الخائض أو النفساء لعدم خدوهما عن النجس غالبا ولتلف حداثتهما فإن اجتمعا قدم أفضلهما فإن استويا أقدر ع بينهما ما ثم الجنب لأن حداثته أغلظ من حدث المحدث حداثا أصغر نعم إن كفى المحدث دونه فالمحدث أولى لانه يرتفع به حداثته بمكانه دون الجنب (ويقيم) المندور وجوبا (لكل فريضة) فلا يصلي بتميم غير فرض لأن الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة والتميم بدل عنه ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد وبقي التيمم على ما كان عليه ولما روى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر قال يقيم لكل صلاة وإن لم يحدث ولانه طهارة ضرورية ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة الجمعة فيجتمع الجميع بتميم واحد بين طوافين وفروضين وبين طواف فرض وفرض صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها على ما رجحه الشيخان وهو المعتمد لأن الخطبة وإن كانت فرض كفاية أذيقيل إنما فائضة مقام ركعتين والصبي لا يؤدى بتميمه غير فرض كالبالغ لأن ما يؤديه كالفرض في النية وغيرها نعم لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لأن صلاته نفل كما صححه في التحقيق ونقله في المجموع عن العراقيين فإن قيل لم جعل كالبالغ في أنه لا يجمع بتميم فرضين ولا يصلي به الفرض إذا بلغ اجيب بأن ذلك احتياط للعبادة في أنه يقيم للفرض الثاني ويقيم إذا بلغ وهذا في غاية الاحتياط وخرج بما ذكرتم كين الحائض من الوطء من أواجهه بين فرض آخر بتميم واحد فانها جائزتان والنذر ككفر فرض عيني لعينه على الناذر فاشبه المكتوبة فلا يس له أن يجمعه مع فريضة أخرى مؤداة كانت أو مقضية بتميم واحد ولو تعين على ذي حدث أكبر تعلم فاتحة أو جعل مصحف أو نحو ذلك كخائض انقطع حبضها وأراد الزوج وطأها وتيمم من ذكر فريضة كان له أن يجمع ذلك معها وكذلك مع صلاة الجنازة لأنها ليست من جنس فرائض الاعيان فهي كالنفل في جواز الترك في الجملة وإنما تعين القيام فيها مع القدرة لأن القيام قوامها لعدم الركوع والسجود فيها فتركتها بوجوب صورتها ولو تيمم لنافلة كان له أن يصلي بها الجنازة لما ذكر (ويصلي بتميم واحد ما شاء من النوافل) لأن النوافل تكثر فيؤدي إيجاب التيمم لكل

أزمه إعادة الظهور يكفي لهما تيمم واحد وكذا المعادة مع الأولى يكفى لهما تيمم واحد وكذا كل صلاة فعلت في الوقت وأريد أعادتها تصح بتميم الأولى وكذا الصلاة التي أحرمها وأبطلها وأراد أعادتها تصح بتميم الأولى (فائدة) أخرى المعتمد أن من تيمم للخطبة وخطب ثم انقل لمحل آخر ليس له أن يخطب فيه سواء كان من الأربعين أو زيدا لأنها التحقت بفرائض الاعيان وإن كانت فرض كفاية (قوله كالفرض في النية) ضعيف إذ الصبي لا تجب عليه نية الفريضة على المعتمد وما قوله وغيرها كالقيام وغيرها فهو كالبالغ فيه باتفاق (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال ناشئ من مجموع الحكمين قبله

وهما قوله ولا يجتمع بين فرضين وإذا تيمم ببلغ لا يصلي به الفرض فقطضي كون صلاته كصلاته البالغ انه اذا تيمم لها يصلي الفرض ولو بلغ
فاجاب بان ذلك احتياطاً (قوله لان ابتداءها نقل الخ) قضيتها ان اولها نقل وآخرها فرض وليس كذلك بل كلها نقل لكن يحرم قطعها
فوجب انماها للخرج من الحرم (قوله لان الاولى وان وقعت نقلاً الخ) جواب ٧١ عن سؤال حاصله اذا كانت الاولى نقلاً فلا

يصلي بتيممها الثانية فاجاب
بانهم اوان وقعت نقلاً فالأتيان بها
فرض فنشأ من ذلك سؤال حاصله
انه اذا كان الاتيان بها فرضاً
والثانية فرضاً أيضاً صار فرضين
فكيف جمعها بتيمم فأجاب بأنه
كالنسبة من خمس وهذا السؤال
الثاني صرح به الشارح ((فصل))
في ازالة النجاسة الخ الاولى في بيان
النجاسة وازالتها لانه ذكر كل
منهما الا ان يقال اقتصر على
الازالة لانها المقصود وذكروا
بعد التيمم لانه لا يكون بدلاً عنها
ومن قدمها نظر لكون التيمم
لا يصح قبل ازالتها عن البدن
(قوله مستقذر) أي حرم أو
وصف قائم بالحل عند ملاقة
النجاسة مع الرطوبة لاجل أن
يدخل بالثاني النجاسة الحكمية
لانها مستقذرة شرعاً (قوله على
ذلك) أي النجاسة أو العموم
الذي قبله (قوله هذا ركس) أي
نوع هذا وانما قال هذا ولم يقل
هذه لانه لو قال هذه ركس لتوهم
اختصاص الحكم بها فعدل عنها
الى العموم (قوله والركس النجس)
من كلام الراوي تفسير للركس
وقوله فيها تقدم وشرعاً مستقذر
الخ اعلم ان بعضهم عرف النجاسة
بالعد كشيخ الاسلام حيث قال هي
مسكرة الخ وغيره عرفها بالحد
المختصر كالشارح وبعضهم عرفها
بالتعريف المطول وهو كل عين حرم
نماؤها الخ (قوله والمستذى الخ)

صلاة منها الى الترتك أو الى حرج عظيم تخفف في أمرها كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وبترك
القبلة في السفر ولو نذر انما كل صلاة دخل فيها ذلة جمعها مع فرض لان ابتداءها نقل ذكره
الروائي ولو صلى بالتيمم منفرداً أو في جماعة ثم أراد اعادة الجماعة جاز لان فرضه الاولى ثم كل
صلاة أو جنباً في الوقت وأوجبنا اعادةها كبر بوط على خشبة ففرضه الثانية وله أن يعيدها
بتيمم الاولى لان الاولى وان وقعت نقلاً فالأتيان بها فرض فان قيل كيف يجمعها بتيمم مع ان
كلا منهما فرض أجيب بان هذا كالمسبة في خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فروضاً لان
الفرض بالذات واحدة ومن نسي إحدى الخمس ولم يعلم عينها كفاه لهن تيمم واحد لان الفرض
واحد وما سواه وسيلة له فلو نذر كالمسبة بعد لم يجب اعادةها كما رجح في المجموع أو نسي منهن
مختلفتين ولم يعلم عينهما صلى كلاً منهن بتيمم أو صلى أربعاً كالظهر والعصر والمغرب والعشاء
بتيمم وأربعاً ليست منها التي بدأ بها أي العصر والمغرب والعشاء والصبح بتيمم آخر فبما يتيقن
أو نسي منهن منفتحتين أو شئت في اتفاقهما ولم يعلم عينهما ولا تكون المتفتحتان الا من يومين فيصلي
الخمس مرتين بتيمم في غيرا يتيقن ((نقطة)) على فاقدا الطهورين وهما الماء والتراب كمنحيوس بمحل
ليس فيه واحد منهما أن يصلي الفرض لحرمه الوقت ويعيد اذا وجد أحدهما وانما يعيد بالتيمم في
محل يسقط به الفرض اذا فائدة في الامادة به في محله لا يسقط به الفرض يخرج بالفرض النفل
فلا يفعل ويقضى وجوباً بتيمم ولو في سفر لبرد القدرة فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به أعضائه
ومتيمم انما قد ما بمحل يندرفيه فقد ولو مسافر القدرة فقد بخلافه بمحل لا يندرفيه ذلك ولو مقبلاً
ومتيمم لعدرك قد ما وخرج في سفر معصية كآبق لان عدم القضاء رخصة فلا تنطبق سفر المعصية
((فصل)) في ازالة النجاسة وهي لغسة كل ما يستقذر وشرعاً مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث
لا مخرج (وكل مانع خرج من) أحد (السبيلين) أي القبيل والبر سواءا كان معتاداً
كالبول والغائط أم نادراً كالودي والمذي (نجس) سواءا كان ذلك من حب أو من ماء كول أم لا
للا حاديث الدالة على ذلك فقد روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لما جى له بجمبرين وروثة
استنجى بها أخذ الجبرين ورد الروثة وقال هذا ركس والركس النجس وقوله صلى الله عليه وسلم
في حديث القبرين أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول رواه مسلم وقيس به سائر الاوال
وأما أمره صلى الله عليه وسلم العربيين بتمرب أبوال ابل فكان للنداءى والنداءى بالنجس
جائز عند فقد الطاهر الذي يقوم مقامه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاء أمتي فيما
حرم عليها فمحمول على النحر والمذي وهو بالمجمعة ماء أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند
تورائهم والودي وهو بالمهملة ماء أبيض كدر شخين يخرج عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل
((تنبيه)) في بعض نسخ المتن وكل ما يخرج بلفظ المضارع باسقاط مانع فانه مذكورة موصوفة أي كل
شيء ((فائدة)) هذه الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة كما جزم به بغوى وغيره وصحة
الفاضى وغيره وهو المعتمد خلافاً لما في الشرح الصغير والفتاوى من النجاسة لان بركة الحبشية
شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال ان تلج النار بطنك صححه الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي
دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان أباطيسه تشر به وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين
أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حمامته ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من
خالط دمه دمي لم غسه النار ((فائدة أخرى)) اختلاف المنأخرون في حصة تخرج عقب البول في

تفسير للمذي والودي المتقدمين عند قوله مانع (قوله وفي بعض النسخ وكل ما يخرج) وهذه النسخة أولى لشمولها للمانع والنجس الجامد
ويخرج الجامد الطاهر كالودود والحصى والريح وأما النسخة الاولى فهي قاصرة على المانع ويكون في مفهوم المانع تفصيل فلا تناسب
المبتدئ (قوله فائدة الخ) غرضه بها تقييد المتن (قوله لان بركة الخ) فان قلت ان فضلاته صلى الله عليه وسلم لا تظهر على الارض بل كانت

الأرض تباعها ويجاب بان ذلك فيما اذا وقعت على الأرض أما اذا وقعت في الماء كافي ثلاث الوقائع التي في الشارح فتبقى وهذه الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم على طهارتها لا يجوز الاستنجاء بها اذا كانت جافة قالعة ويجوز المشي عليها أو كاهلها لمن لم تنفر نفسه منها وكذا البول فلا يجوز الطهر به وان كان طاهرا (قوله بالخصبة) وما حارب لها شرب القهوة المسخنة وكذا برز الخروب بان يقلى ويدق ويغلى كالمقهوة (قوله والبيض الماء) خوذ من حيوان طاهر ولو من غير ما كول (وهو ما كول أيضا زيادة على طهارته فان قيل ما الفرق بين بيض غير الماء كول ومنه حيث حكم بطهارتهما ٧٢ وبين لبنه حيث حكم بنجاسته أجيب بان البيض والماء أصل حيوان طاهر واللبن مرب

ومغذو الأصل أقوى من المربي فلذلك حكم بطهارتهما (قوله أردابه النجاسة المتوسطة) أي فيكون قوله الأول الصبي استثناء منقطع مع الان المستثنى منه نجاسة متوسطة والمستثنى نجاسة مخففة وكذا ذكر المغلظة بعد ذلك بمنزلة الاستثناء المنقطع وعذر الشارح في ذلك الحل ان المتن سبب ذكر المخففة والمغلظة وكان يصح للشارح أن يعمم أولا ويكون ما بعده في المتن تخصيصا لا هو الامر في ذلك هل (قوله حتى جعلت الصلاة نجاسة الخ) وهل هذا العمل لغسل الجنابة والبول ليس إلا امراء أو بعدها (قوله على قسمين) وهذا التقسيم عام في النجاسات الثلاثة وان كان ظاهر الشارح أنه خاص بالنجاسة المتوسطة (قوله جرى الماء عليهم مرة واحدة) أي ان كانت متوسطة أي أورشده ان كانت مخففة أو غسله سبعا احداها بالتراب ان كانت مغلظة (قوله طاهرة) أي مطهرة في الكثرة وطاهرة غير مطهرة في القليلة واعلم ان نجاسة المحل تستلزم نجاسة الغسالة وبالعكس وطهارة أحدهما تستلزم طهارة الآخر وهذا اذا كان الغسل بالصبي عليه في الماء وتحت مع الغسالة مع الثوب في محل أمالو كانت بالصبي وهو مرتفع عن الماء فلا يلزم من طهر المحل طهر الغسالة ولا يلزم من نجاسة الغسالة نجاسة المحل ويلزم من طهارة الغسالة طهارة المحل (قوله حكم الخ) لكنه يعني عنه في الشرب وغيره لان الامر اذا ضاق اتسع وهذا اذا لم ترعين النجاسة فيه ولا ينجس ولا يعني عنه (قوله لم يأكل اللبن) سائر أنواعه ومنه اللبن الخالي عن الأنفحة والقشدة والزبد على المعنى في ذلك سواء كان لبن أمه أم غير هاولو من مغلظ (قوله قبل مضى حولين) أي أو معه أي ولو احتمل الا على المعنى عند بعضهم وكذا قوله لم يأكل أي الطعام ولو احتمل الا على قوله أيضا وقيل يجب الغسل (قوله أو جاوز محله) قيل المراد بالمحل الذي

بعض الاحيان ونسعى عند العامة بالخصبة هل هي نجاسة أم متنجسة تطهر بالغسل والذي يظهر فيها ما قاله بعضهم وهو ان أخبر طبيب عدل بانها منعقدة من البول فهي نجاسة والافتحجة (الا المني) فطاهر من جميع الحيوانات الا الكلب والخنزير وفرع أحدهما أمانني الا في الحديث عائشة رضي الله تعالى عنها انها كانت تحل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه متفق عليه وأمانني غير الا في فلانه أصل حيوان طاهر فأشبهه مني الا في ويستحب غسل المني كافي المجموع لا لخبر الصحابة فيه وخروجنا من الخلاف والبيض الماء خوذ من حيوان طاهر ولو من غير ما كول طاهر وكذا الماء خوذ من الميتة ان تصلب وبرز الفرس وهو البيض الذي يخرج منه دود القز ولو استغاثت البيضة دما فهي طاهرة على ما صححه النووي في نتيجته هنا وصح في شروط الصلاة منه أنها نجاسة والاربعه حل هذا على ما اذا لم تستحل حيوانا والاول على خلافه وقوله (وغسل جميع الاقوال والارواث واجب) أي من ما كول وغيره أراد به النجاسة المتوسطة كالبول والغائط بدليل ذكره النجاسة المخففة والمغلظة بعد ذلك ويكفي غسل ذلك مرة لحديث كانت الصلاة خسين والغسل من الجنابة والبول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل الله التخفيف حتى جعلت الصلاة نجاسة والغسل من الجنابة مرة واحدة ومن البول مرة واحدة وهو صلى الله عليه وسلم يصيب ذنوب على بول الاعرابي وذلك في حكم غسلة واحدة وهو وجه الوجوب ((تنبيه)) النجاسة على قسمين حكيمية وعينية فالحكيمية كبول جف ولم يدرك له صفة يكفي جري الماء عليها مرة واحدة والعينية يجب ازالته صفة فأنهم من طعم ولون وريح الاما عسر زواله من لون أو ريح فلا تجب ازالته بل بطهر المحل أما اذا اجتمع ما فوجب ازالته ما مطلقا لقوة دلالاته ما على بقائه العين كليل على بقائه ابقاء الطعم وحده وان عسر زواله ويؤخذ من التعليق ان محله ذلك فيما اذا بقي في محل واحد فان بقي متفرقين لم يضر ولا تجب الاستمالة في زوال الاثر بغير الماء الا ان تعينت وشرط زوال الماء ان قل لان كثرة على المحل لا يتنجس الماء ولو عكس فلا يطهر المحل والغسالة القليلة المنفصلة لا تغير ولا زيادة وزن بعد اعتبار ما يشر به المحل وقد طهر المحل طاهرة لان المنفصل بعض ما كان متصلا وقد فرض طهارة ولا يشترط العصر اذا بال بل بعض المنفصل وقد فرض طهره ولكن يسن خروجنا من الخلاف فان كانت كثيرة ولم تتغير أول منفصل طاهرة أيضا وان انفصلت متغيرة أو غير متغيرة وزاد وزنها بعد ما ذكر أول يزدول بطهر المحل فنجاسة ((فرع)) ماء نقل من البحر فوجد فيه طعم زبل أولونه أو ريحة حكم بنجاسته كما قاله البغوي في تعليقه ولا يشكل عليه قوله لا يجذب ريح البحر لوضوح الفرق وان احتمل أن يكون ذلك من قربة جائفة لم يحكم بنجاسته وهذه المسئلة مما تمعها البالوي ثم مرع في حكم النجاسة المخففة فقال (الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي للنفذ قبل مضى حولين (فانه يطهر

الثوب في محل أمالو كانت بالصبي وهو مرتفع عن الماء فلا يلزم من طهر المحل طهر الغسالة ولا يلزم من نجاسة الغسالة نجاسة المحل ويلزم من طهارة الغسالة طهارة المحل (قوله حكم الخ) لكنه يعني عنه في الشرب وغيره لان الامر اذا ضاق اتسع وهذا اذا لم ترعين النجاسة فيه ولا ينجس ولا يعني عنه (قوله لم يأكل اللبن) سائر أنواعه ومنه اللبن الخالي عن الأنفحة والقشدة والزبد على المعنى في ذلك سواء كان لبن أمه أم غير هاولو من مغلظ (قوله قبل مضى حولين) أي أو معه أي ولو احتمل الا على المعنى عند بعضهم وكذا قوله لم يأكل أي الطعام ولو احتمل الا على قوله أيضا وقيل يجب الغسل (قوله أو جاوز محله) قيل المراد بالمحل الذي

يغلب سيلانه اليه ومالاتاه من الثوب وما زاد على ذلك غير محله وقيل المراد بمحله الذي يصيبه وقت الخروج ويستقر فيه ومالاتاه من الثوب فان لم يستقر بان نزل من الرأس ولم يستقر في محله حتى نزل للقدم فهو في محله على هذا ٧٣ القول دون الاول وينبغي عليه ان الذي

في محله يعني عنه قليلا او كثيرا وما ليس في محله يعني عن القليل فقط ومثال ما جاز محله على المعنى الاول ان يخرج من الذراع فيصل الى المرفق (قوله لان جنس الدم الخ) فيه تعليل الشئ بنفسه لان المدعي العفو عن القليل والتبعية طالب القليل فكانه قال يعني عن القليل لقلة ويجاب بان المنظور اليه قوله لان جنس الدم والجنس يصدق بالقليل والكثير فصارت الدعوى خاصة والدليل عاما (قوله وموضع الفصد والحجامة) ولا يضر فعل الفاصد والحاجم وانما يضر فعله (قوله وعن قليل بول الخفاش الخ) القليل ليس قيد الخفاش ليس قيد بل بقية الطيور كذلك لكن في البول (قوله وعن روثه) أي القليل فيه وفيما بعده وقيل بالعفو عن الكثير أيضا (قوله نعم يعني عن ماء الطهارة الخ) خرج التنظيف والتبريد فلا يلحقان بالطهارة وقيل يلحقان (قوله أو جعل على جرحه دواء) أي فلا يضر اختلاطه بالدم وبعد ذلك ان كان ذلك الدواء سببا في فتحه وخروج الدم كان من قبيل ما خرج به فعليه في عن القليل فقط (قوله وما لا نفس له سائلة) معطوف على اليسر فهو من جملة المستثنى فيكون المعفو عنه ثلاثة وقوله لا نفس له سائلة صفة لما أوصلة لها وقوله اذا وقع جملة مستدركة لعلها من الاستثناء فهي زيادة ايضاح وعلى هذا

برش الماء عليه) بان يرش عليه ما يعمه ويغمره بالاسيلان بخلاف الصب عليه والخطي لا بد في بولهما من الغسل على الاصل ويتحقق بالسيلان وذلك لخبر الشيخين عن أم قيس انها جاءت بان لها صبغ لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فدعا بعماء فنفضه ولم يغسله وخبير الترمذي وحسنه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ووفق بينهما بأن الائتلاف بمحمل الصبي يكثر تخفيف في بوله وبأن بوله أرق من بولها فلا يصدق بالمحمل كالصوق بولها به وأطلق ما الخطي وخرج بقيد التغذي تخنيكه بخوضه وتساوله بخوضه فوف لا صلاح فلا بمنعان التوضيح كافي المجموع وقبل مضى حواين ما بعدهما اذا الرضاع حينئذ كالطعام كأنقل عن النص ولا بد مع التوضيح من ازالة أو صافيه كبقية التباسات وانما سكتوا عن ذلك لان الغالب سهولة زوالها خلافا لزرر كشي من أن يقاء اللون أو الرشح لا يضر (ولا يعني عن شئ من التباسات) كلها ما يدركه البصر (الا اليسير) في العرف (من الدم والقيح) الاجنبيين سواء كان من نفسه كان انفصل منه ثم عاد اليه أو من غيره غير دم الكلب والخنزير وفرع أحدهما لان جنس الدم بطرق اليه العفو يقع القليل منه في محل المسامحة قال في الام والقليل ما تعافاه الناس أي عذوه عفووا والقيح دم استحال الى نتن وفساد ومثله الصديد امدام فكل الكلب والخنزير فلا يعني عن شئ منه لغلظه كما صرح به في البيان ونقله عنه في المجموع وأقره وكذا لو أخذ ما أجنبيما ووطخ به نفسه أي بدنه أو ثوبه فإنه لا يعني عن شئ منه لتعديبه بذلك فان التوضيح بالتجاسة حرام وأمدام الشخص نفسه الذي لم ينفصل كدم الدما مبل والقروح وموضع الفصد والحجامة فيعفى عن قلبه وكثيره انشرب يعرق أم لا ويعفى عن دم البراغيث والقمل والبق وروث الذباب وعن قليل بول الخفاش وعن روثه وبول الذباب لان ذلك مما أتى به البلوى ويشق الاحتراز عنه ودم البراغيث والقمل رشحان غصها من بدن الانسان وليس لها دم في نفسه هاذ كره الامام وغيره في دم البراغيث ومثلهما القمل ((تنبيه)) محل العفو عن سائر الدماء ما لم تختلط باجنبي فان اختلطت به ولو دم نفسه كان خرج من عينه دم أو دميت لثته لم يعف عن شئ منه نعم يعفى عن ماء الطهارة اذا لم يتعمد وضعه عليها والا فلا يعني عن شئ منه قال الا وري في مجموعهم في الكلام على كيفية المسح على الخف لو تجس أسفل الخف بعفوه عنه لا يصح على أسفله لانه لو مسحه زاد التلويث ولزمه حينئذ غسله وغسل اليد التي واختلط فيها اذا لبس ثوبا فيه دم براغيث وبدنه رطب فقال المتسولي يجوز وقال الشيخ أبو علي السنجي لا يجوز لانه لا ضرورة الى تلويث بدنه وبه جزم المحب الطبري تفقهوا ويمكن جعل كلام الاول على ما اذا كانت الرطوبة بعماء وضوء أو غسل مطلوب لمشقة الاحتراز عنه كالماء كانت بعرق والثاني على غير ذلك كما علم مما مر وينبغي أن يلحق بعماء الطهارة ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو جعله على جرحه دواء لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وأما ما لا يدركه البصر فيعفى عنه ولو من التجاسة المغلظة لمشقة الاحتراز عن ذلك ((تنبيه)) اقتصار المصنف في حصر الاستثناء على ما ذكره ممنوع كما علم مما تقدم وتقدم في المياه بعض صور منها يعفى فيها (وما) أي ويعفى عن الذي (لا نفس له سائلة) من الحيوانات عند شق عضومنها كالذباب والزنبور والقمل والبراغيث ونحو ذلك (اذا وقع في الاناء) الذي فيه ماء مع (ومات فيه لا يجسه) أي المائع بشرط أن لا يطرحه طارح ولم يغيره لمشقة الاحتراز عنه وخبير البخاري اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليترعه فان في أحد جناحيه داء وهو

(١٠ - خطيب ل) يكون كلام المتن مفسر وضاف في الميعة وعلى النسخة التي أشار اليها الشارح يكون مفسر وضاف فيها الوقت حية وكل صحيح (قوله المائع) ليس قيد (قوله بشرط الخ) زيادة ايضاح بعد قوله وقع لان ظاهره من غير طرح (قوله وخبير البخاري الخ) ذكره فيه نظرا لانه مفروض فيما اذا وقع وهو حي وكلا منافيا اذا وقع وهو ميت

(قوله انما الاضمار الخ) المناسب انه لانه عائد على ما المفسرة بالحيوان الا ان يقال التانيث باعتبار الذات (قوله وان كان الخ) غرض
الشارح بذلك الاعتراض على هذه النسخة ٧٤ فكانه يقول الحكم ما ذكرته في المسئلة الاخيرة من عدم الضرر وان كان المتن

على هذه النسخة يقتضي الضرر
(قوله في فصل الخ) فيه نظران
كلامه مفروض فيما اذا وقع
بنفسه فكيف يتأتى التفصيل
فلو قال ومفهوم قوله وقع انه لو
طرحها طارح ضرر كان أولى
هكذا امر اذا اشارح وهذا
التفصيل الذي اقتضته هذه
النسخة ضعيف لانه حيث كانت
حية فلا فرق بين ان تقع بنفسها
أو بطرح طارح فلا يتم للشارح
الاعتراض على هذه النسخة
الا بهذا التقرير وأمان جعلنا
الضمير في قوله في فصل فيها أي في
مفهوم الحية وهي الميتة ويقال
ان طرح الميتة ضرر وان وقعت
بنفسها لم يضر فلا يتم للشارح
مقصوده من الاعتراض على تلك
النسخة (قوله ثم اعلم الخ) كان
الاولى ان يجعل الاقسام ثلاثة
ويريد الفضلات كما صنع فيما تقدم
ويجيب بأن مراده بالجماد
ما لا روح فيه فدخلت الفضلات
(قوله الحديث الخ) غرض هنا
الاستدلال على نجاسة وما
ذكره لاجل وجوب الغسل
(قوله ويرده هذا النقض الخ)
محصله اننا نزيد في التعليل وهو
قوله لانه لا يقتضي أي مع انه
مندوب الى قتله مع تأتى الانتفاع
به ولا كذلك الحشرات فيهما لانه
انما يندب قتل المؤذي منها ولا
يمكن الانتفاع بها (قوله ولو آدميا)
وهي كان في أحد أصليه غير
آدمي فبئس نجسة ولا يغسل ولا
يصل عليه لو كان ذلك الغير ممكنا
وأمان كان أصلا آدميين كانت ميتته ظاهرة يغسل ويصل عليه (قوله من عظم الخ) أي ان علم انه
من ميتة فان شئت فالاصل الطهارة

اليسار كاقيل وفي الاخر شفاء زاد أبو داود وأنه يتقي بجناسه الذي فيه الداء وقد يقضى غرضه الى
موته فلو نجس المانع لما أمر به وقيد بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمه فلو شككنا
في سيل دمه امتنع بمثلها فيخرج للحاجة قاله الغزالي في فتاويه ولو كانت تلك الحيات والحيوانات مما
يسيل دمه لكان لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لصغرهما فلها حكم ما يسيل دمه فان غيرته الميتة
لكثرهما أو طرحت فيه بعد موتها فصد ان نجس جزما كما جزم به في الشرع والحاوي الصغيرين
ويؤخذ من مفهوم قراهما بعد موتها قصدا أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على
مكان آخر فوقع في المانع أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوقع فيه وهي حية
فكانت فيه أنه لا يضر وهو كذلك وان كان في بعض نسخ الكتاب وماتت فيه قطاها أنه لو
طرحت وهي حية في فصل فيها بين أن تقع بنفسها أم لا ثم اعلم أن الاعيان جاد وحيوان فالجماد
كاه طاهر لانه خلق للمنافع العباد ولو من بعض الوجوه قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض
جميعا وانما يحصل الانتفاع أو يكمل بالطهارة الامان للشارع على نجاسته وهو المستكر
المانع وكذا الحيوان كاه طاهر لما امر الامان لستشاء الشارع أيضا وقد نبه على ذلك بقوله
(والحيوان كاه طاهر) أي طاهر العين حال حياته (الا الكلب) ولو علمنا الخبيث برسم ظهور
اناء أحد كاه اذا وقع فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب ووجه الدلالة أن الطهارة
اما حدث أو خبث أو نكرومة ولا حدث على الاناء ولا نكرومة فتعينت طهارة الخبيث فثبتت
نجاسة قبه وهو أطيب أجزاءه بل هو أطيب الحيوانات فكيفه لكثرة ما يلهث فبقية أولي
(والخزير) بكسر الخاء المعجمة لانه أسوأ حالا من الكلب لانه لا يقتنى به مال ونقض هذا
التعليل بالحشرات ونحوها ولذلك قال النووي ليس انما دليل واضح على نجاسته لكن ادعى ابن
المنذر الاجماع على نجاسته وعوض ذلك بذهب مالك ورواية عن أبي حنيفة انه طاهر ويرد
هذا النقض بأنه مندوب الى قتله من غير ضرر فيه ولا يمكن الانتفاع به بحمل شيء عليه ولا
كذلك الحشرات فيهما (وما قوله منهما) أي من جنس كل منهما (أو من أحدهما) مع الآخر
أو مع غيره من الحية وانما الطهارة ولو آدميا كالميتة بين ذنب وكلية تغلبها النجاسة لولده
منهما والفرع يشيع الاب في النسب والام في الرق والحريبة وأشرفهما في الدين واجيب بالبدل
وتقرر بالجزية أخفهما في عدم وجوب الزكاة وأخسهما في القباسة وتحريم الذبيحة
والمناكحة (والميتة) وهي ما زالت حيا ثم الابذ كاه شرعية كذبيحة الجوعى والمحرّم بضم الميم وما
ذبح بالعظم وغيره المأكول اذا ذبح (كاه نجسة) بالموت وان لم يسيل دمه الحرمة تناولها قال
تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بمحترّم ولا ضرر فيه بدل على نجاسته وخرج بالتعريف
المذكور والجنين فان ذكره بذكاة أمه والصبي الذي لم يترك ذكاته والمستردى اذا ماتا بالسهام
ودخل في نجاسة الميتة جميع أجزائهما من عظم وشعر وصوف وبر وغير ذلك لان كلامهما
تخله الحياة ودخل في ذلك ميتة بخود ودخل وتفاضل ان نجسه لكن لا نجسه لعسر الاحتراز عنها
ويجوز أن كاه مع لغير تمييزه (الا) ميتة (السمك) ميتة (الجراد) فطاهرتان بالاجماع وقوله
صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال وقوله صلى الله
عليه وسلم في البحر هو الطهو وماؤه الحسل ميتته والمراد بالسمك كل ما أكل من حيوان البحر وان لم
يسم سمكا كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الاطعمة والجراد اسم جنس واحده جراد يطلق على
الذكر والانثى (و) الاميتة (الآدمي) فانها طاهرة لقوله تعالى ولقد كرّمنا بني آدم وقضية

الذبيحة

الذبيحة

(قوله بخري على الغالب) أي من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم من أنه اغتابة تعرض لبيان أحكام المسلمين لئلا حترأ عن الكفار (قوله ولو معضا) غاية للرد بالنسبة للصبي وللعميم بالنسبة لغيره والمردود ٧٥ عليه في الصبي أربعة أقوال معلومة هي أن يقو رجليه

أو يكفى غسله مرة أو يعفى عنه أو يغسل سبعة من غير ترتيب (قوله وان كان المحل رطبا) أي بالنسبة لما إذا خرب جارا أو وضع الماء أولا ثم التراب بخلاف ما إذا وضع التراب أولا والمحل رطب فانه لا يصح لانه نجس بمجرد وضعه على الرطوبة وحاصل كيفية غسل النجاسة المغلظة ان التراب والماء اما ان يمزجا خارجا أو يوضع الماء أولا ثم التراب أو بالعكس وبعد ذلك يقال ان كان في المحل جرم النجاسة لم يكف واحد من الثلاثة المتقدمة ولو زال الجرم وان لم يكن جرم ولا رطوبة كفى كل من الثلاثة ولو مع بقاء الاوصاف وان كان العدد لا يحسب الا بعد زوال العين والوصاف وان كان هناك رطوبة لم يكف وضع التراب أولا ويكفى غسله من الكيفيةين فكلام الشارح محمل بقرن على هذا التفصيل (فرع) لو كان ثوب فيه دم براغيث ووضعه في الاناء لغسله وصب عليه الماء والحال ان دم البراغيث له جرم فلا يظهر ذلك الثوب لان الماء ينجس بوضعه على عين النجاسة بل لا بد من ازالة عين الدم ثم يصب عليه الماء وهذا اذا أريد تطهير الثوب من دم البراغيث أما اذا أريد تنظيفه من الوسخ فلا يضر وضع الماء عليه ولو بقي لون الدم (فرع) آخر دخان النجاسة وكذا دخان الدخان المحجور بالخمر ودخان شجرة دهنها نجس ودخان الشاذران أخبر العارف بانه منعقد من الهباب

التكريم ان لا يحكم بنجاسته بالموت وسواء المسلم وغيره وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد بنجاسة الاعتقاد أو اجتنبهم كالنجس لانه نجاسة الابدان ولو كان نجسا لا وجبنا على غاسله غسل ما أصابه وأما خبر الحائض لا تنجسها وما كنا كم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا بخري على الغالب ولانه لو تنجس بالموت لكان نجس العين كسائر الميتات ولو كان كذلك لم يؤمر بغسله كسائر الاعيان النجسة فان قيل لو كان طاهرا لم يؤمر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة أجيب بانه عهد غسل الطاهر بدليل المحدث بخلاف نجس العين (وبغسل الاناء) وكل جامد ولو معضا من صيد وغيره وجوبا (من ولو غ) كل من (الكلب والخنزير) وفرع أحدهما وكذا علاقة شئ من أجزاء كل منهما وسواء في ذلك اعياه وبوله وسائر رطوباته وأجزائه الجافة اذا لاقى رطبا (سبع مرات) بناء ظهور (احداهن) في غير أرض ترابية (بتراب) ظهوره مع النجاسة بأن يكون قدرا يكدر الماء ويصل بواسطته الى جميع اجزاء المحل ولا بد من مزجه بالماء اما قبل وضعه ما على المحل أو بعده بأن يوضعا ولم يبين ثم يمزج قبل الغسل وان كان المحل رطبا اذا ظهور والوارد على المحل باق على ظهوره بخلافه لا ينوي في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الكلب في اناء أحدكم فاغسلوه سبع مرات أولا هن بالتراب رواه مسلم وفي رواية له وعفروه الثامنة بالتراب أي بأن يصاحب السابعة كافي رواية أبي داود السابعة بالتراب وفي رواية صحها الترمذي أولا هن واخراهن بالتراب وبين روايتي مسلم تعارض في محل التراب فيستأفطان في تعيين محله ويكتفى بوجوده في واحدة من السبع كافي رواية الدارقطني احداهن بالبطحاء فنص على اللعاب والحق به ما سواه ولان اعياه أشرف فضله لانه اذا ثبت نجاسته فغيره من بول وروث وعرق ونحو ذلك أولى (تنبيه) اذا لم تزل عين النجاسة الا بستغسلات مثلا حسبت واحدة كما صحه النووي ولو أكل لحم نحو كلب لم يجب عليه تسبيح محل الاستنجاء كما نقله الروياني عن النص (فائدة) حمام غسل داخله كلب ولم يجهد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة في حصر الحمام وقوطه فتابقن من اصابته تنهى منه من ذلك فنجس والافطاهر لا تالان نجس بالشلو يطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احداهن بطفل لان الطفل يحصل به الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل انه من عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته كافي الهرة اذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة فهاو يتبعين التراب ولو غبار رمل وان أفسد الثوب جعابا بنوع الطهور فلا يكفى غيره كاشنان وصابون ويسن جعل التراب في غير الاخيرة والاولى أولى لعدم احتياجه بعد ذلك الى ترتيب ما يترشش من جميع الغسلات ولا يكفى تراب نجس ولا مستعمل في حدث ولا يجب ترتيب أرض ترابية اذا لمعنى لترتيب التراب فيكفى تسبيحها بماء وحده ولو أصاب ثوبه مثلا منها شئ قبل تمام التسبيح لم يجب ترتيبه قياسا على ما أصابه من غير الأرض بعد ترتيبه ولو وقع نحو الكلب في اناء فيه ماء قليل ثم كوثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الاناء كما نقله البغوي في تهذيبه عن ابن الحداد وأقره فان كان في الاناء ماء كثير ولم ينقص بولوغه عن القلتين لم ينجس الماء ولا الاناء ان لم يكن الكلب أصاب جرمه الذي لم يصله الماء مع رطوبة أحدهما قاله في المجموع وقضيته انه لو أصاب ما وصله الماء مما هو فيه لم ينجس وتكون كثرة الماء مانعة من تنجيسه به صرح الامام وغيره (تنبيه) هل يجب ارافة الماء الذي تنجس بولوغ الكلب ونحوه

وكذا لهاب النار المتصاعد من الجمر كل ذلك نجس فلو أوقدت يدك أو قتيلة أو دواة فان كان هناك رطوبة ولو من احد الجانبين تنجس وصار الدخان المتصاعدا من القتيلة والدواة نجسا وان لم تكن هناك رطوبة فلا تنجس وكذا لو نشف ثوبا رطبا على ذلك الالهاب أو الدخان فانه ينجس وأما النار التي تشتمل فان خلت من دخان فطاهرة لكن لا تخلو عنه بدليل انه لو وضع شئ أبيض عليها صار أسود وما ذال إلا

أو يندب وجهان أصحهما الثاني وحديث الأمر بارأقه محمول على من أراد استعمال الأنا
ولو أدخل كلب رأسه في أناء فيه ماء قليل فإن خرج فيه جافاً لم يحكم نجاسته أو وطباً فكذا في
أصح الوجهين عملاً بالأصل ورطوبته يحتمل أنهما من لعابه (ويغسل من سائر) أي باقي
(النجاسات) المخففة والمتوسطة (مرة) وجواباً تأتي عليه (واحدة) قدم دليل ذلك وكيفيه
الغسل عند قول المصنف وغسل جميع الأوبال والأرواث واجب (والثلاث) وفي بعض النسخ
والثلاثة بالناء (أفضل) أي من الإقتصار على مرة فيندب أن يغسل غسلاًين بعد الغسلة المزيلة
لعين النجاسة لتكمل الثلاث فإن المزيلة للنجاسة واحدة وإن تعددت النجاسة كما مر في غسلات
الكلب لاستحباب ذلك عند الشك في النجاسة حديث إذا سيقظ أحدكم من نومه فعند تحقها
أولى وشمل ذلك المغلظة وبه صرح صاحب الشامل الصغير فيندب مرتان بعد طهرها وقال الجيلي
لا يندب ذلك لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر أي قتلت النجاسة المخففة والمتوسطة دون
المغلظة وهذا الوجه ((تنبيه)) قد علم مما تقرر أن النجاسة لا يشترط في إزالتها نجاسة بخلاف طهارة
الحدث لأنها عبادة كسائر العبادات وهذا من باب التروك كترك الزنا والغصب وانما وجبت في
الصوم مع أنه من باب التروك لأنه لما كان مقصود القمع مع الشهوة ومخالفة الهوى التحق بالفعل
ويجب أن يبادر بغسل المتنجس عاص بالتنجيس كان استعمال النجاسة في بدنه بغير عذر خروجا
من المعصية فإن لم يكن عاصياً به فلهذا الصلاة ويندب أن يجعل به فيماعد ذلك وظاهر كلامهم
أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشي ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً
قال الأسنوي والعاصي بالجنابة يحتمل الحاقه بالعاصي بالتنجيس والمجته خلافة لأن الذي عصي
به هنا متلبس به بخلافه ثم وإذا غسل فيه المتنجس فليبالغ في الغرغرة ليغسل كل ما في حد الظاهر ولا
يبلى طعاماً ولا شرباً قبل غسله ثلاثاً يكون آكلاً للنجاسة نقله في المجموع عن الشيخ أبي محمد الجويني
وأقره (وإذا غفلت الخمر) أي المحترمة وغيرها والمحترمة هي التي عصرت بقصد الخلية أو هي التي
عصرت لا بقصد الخمرية وهذا الثاني أولى (بنفسها طهرت) لأن علة النجاسة والتعريم الاسكار
وقد زالوا لأن العصير غالباً لا يتخلل إلا بعد التخمير فلو لم نقل بالطهارة لتعذر اقتحاضه من الخمر وهو
حلال أجماعاً بطهره من أكلها وإن غلت حتى ارتفعت وتنجس بما فوقها منه وشرب منها
للضرورة وكذا تطهر لو نقلت من شمس إلى ظل أو عكسه أو فتح رأس الدين أو زال الشدة من غير
نجاسة خلقتها (وإن غلت بطرح شيء فيها) كالصل والحبز الحار ولو قبل التخمير (لم تطهر)
لتنجس المطروح فيها فيجبها بعد انقلابها خلا ((تنبيه)) لو عبر بالوقوع بدل الطرح لمكان أولى
لأنه لا يرد عليه ما لو وقع فيها شيء بغير طرح كالقاع يخرج فأنما لا تطهر معه على الأصح نعم لو عصر
العنب ووقع منه حبات في عصيره لم يمكن الاحتراز عن ما ينبغي أن لا يتضرر ولو نزع العين
الطاهرة من قبل التخلل لم يضر فقدان العلة بخلاف العين النجسة لأن النجس يقبل التنجيس فلا
يطهر بالتخلل ولو ارتفعت بلا غليان بل بفعل فاعل لم يطهر لأن الضرورة ولا الخمر
لا تصالها بالمرتفع النجس فلو غمر المرتفع بخرطهرت بالتخلل ولو بعد جفافه خلا قال البغوي في
تقييده بقيل الجفاف ولو نقلت من دن إلى آخر طهرت بالتخلل بخلاف ما لو أخرجت منه
ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل والخمرة هي المتخذة من ماء العنب يؤخذ من الإقتصار
عليها أن النبيذ هو المتخذ من غير ماء العنب كالتمر لا يطهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو
الطيب لتنجس الماء به حاله الاشتداد فينجسه بعد الانقلاب خلا وقال البغوي يطهر واختاره

للدخان الذي فيها والبوظة نجسة
وقيل طاهرة (قوله وإن غلت الخ)
أي بنفسها لا بفعل فاعل كما يأتي
(قوله وكذا تطهر لو نقلت الخ) وهذا
النقل قبيل حرام وقيل مكروه
والعند الكراهة وفي صورتين
لم يحصل هبوط للخمرة عما كانت
عليه أو لا وكذا لو نقلت من دن
إلى آخر بخلاف مسألة وضع العصير
موضع الخمر فإن الخل لا يطهر لأن
ما هناء دواء وذلك ابتداء يغتفر
في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء
(قوله بطرح شيء فيها) أي لا يتغمر
معه ثم لا يتخلل أما إذا كان كذلك
كان وضع عليه عصيراً أو عسلاً أو
سكراً أو نبيذاً فإنه لا يضر كما يأتي
وكذلك لا يضر بهض حبات العنب
وبزوه إذا وقع حال العصر أيضاً
(قوله بطرح شيء الخ) الما صل أن
العين إذا بقيت إلى التخلل ضرر
مطلقاً وكذا إذا كانت نجسة وأما
إذا كانت طاهرة فإن نزع قبل
التخلل ولم يتخلل منها شيء ولم تهبط
الخمرة بنزع العين منها لم يضر ولا
ضر (قوله لأن النجس يقبل
التنجيس) معناه أن الخمر تنجس
للاسكر ووقوع النجاسة فيه
طرات له نجاسة أخرى فإن تخلل
أمكن طهره من نجاسة الخمر وتبقى
نجاسته الطاهرة فتعود عليه
بالتنجيس (قوله بخرطهر الخ) ليس
قيداً ومثله العصير والعسل
والسكر والنبيذ بخلاف محض
الماء وعصيره من سائر الأعیان

(قوله ص الخ) ويلزم من الحكم بالجمعة الطهارة لأنها فرعها (قوله مؤنثة) أي بالوصف أو بإسناد أفعال المؤنث إليها وليس المراد التانيث بالهاء لانه قليلة وقوله وقد نذ كراي يعاد عليها ضمائر المذكور وتسندها أفعال المذكور (فصل) في الحيض الخ أي في حقائنها وأحكامها وقد ذكر الكل إلا أنه لم يتكلم على أحكام الاستحاضة فتكلم عليها الشارح نكحاً للإفادة (قوله مما يتعلق به الأحكام الخ) جواب عن سؤال حاصله أن ما يخرج من الفرج من الدماء لا ينحصر في الثلاثة بل هناك غيرها كدم الصغيرة والآيسة فأجاب بأن المراد الدماء التي تتعلق بها الأحكام وهي الثلاثة هكذا مراد الشارح وبعد ذلك يعترض ٧٧ على الشارح ويقال له ما مرادك بالأحكام

التي تنفبها عن دم الصغيرة والآيسة أن أردت أحكام الحيض فهي منفية أيضاً عن دم الاستحاضة التي في المتن فكان المتن يسقطه أيضاً وإن أردت أحكام الاستحاضة فهي ليست منفية عن دم الصغيرة والآيسة بل ثابتة لهما كما هي ثابتة للقسم الثالث الذي في المتن فكان الأولى حذف قوله مما يتعلق به الأحكام وحذف قوله وأما دم الصغيرة والآيسة الخ (قوله من الدماء الخ) جواب عما يقال أن الذي يخرج من الفرج لا ينحصر في الثلاثة بل يخرج منه البول والغائط والمذي والودي فأجاب بأن المراد الذي يخرج من الدماء فهو حصراً ضافى (قوله وشراً دم جبلة الخ) إن أراد الشارح بذلك أنه تعريف مستقل غير تعريف المتن فلا يصح لأنه يشمل القياس وشروط التعريف أن يكون مانعاً وإن أراد أنه تقييد للمتن فلا حاجة إليه لأن معنى قوله دم جبلة هو معنى قوله على سبيل العجمة فلم يرد شيئاً فكان الأولى حذفه (قوله أي الحيض) أي حقيقة وأحكامه فحقيقته بينها بقوله هو أذى وأحكامه بينها بقوله فاعتزلوا النساء الخ (قوله أي

السبب) وهو المعتد لان الماء من ضرورته ويدل له ما صرح به في باب الزنا أنه لو باع خل فخر بخل غيب أو خل زبيب بخل وطب صح ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضرر لانه أقله الخلل فيه يتخمر فيتنجس به بعد تخلله أو بخل غالب فلا يضر لان الأصل والظاهر عدم التخمر وأما المساوي فينبغي الحاقه بالخل الغالب لما ذكر (فائدة) الخمر مؤنثة كما استعمالها المصنف وقد نذ كراي على ضعف ويقال فيها خمر بالهاء على لغة قليلة (تفه) قال الحلبي قد يصير العصير خلا من غير تخمر في ثلاث صور الأولى أن يصب في الدن المعتق بالخل الثانية أن يصب الخلل في العصير فيصير عصا طته خلا من غير تخمر لكن محله كما علم مما مر أن لا يكون العصير غالباً الثالثة إذا تجردت حببات الغيب من عناقيدته بعلام منها الدن وبطين رأسه ويجوز أمساك ظروف الخمر والانتفاع بها واستعمالها إذا غسلت وأمساك المحترمة لتصير خلا وغير المحترمة تجب إراقتهم أفولم يرها فضلت طهرت على الصحيح كما مر

(فصل) في الحيض والنفاس والاستحاضة وقد ذكرها على هذا الترتيب فقال (والذي يخرج من الفرج) أي قبل المرأة مما يتعلق به الأحكام من الدماء (ثلاثة دماء) فقط وأما دم الفساد الخارج قبل التسع ودم الآيسة فلا يتعلق به حكم ولا يصح أنه يقال له دم استحاضة ودم فساد الأول (دم الحيض و) الثاني (دم النفاس و) الثالث (دم الاستحاضة) ولكل منها حد يميزه (فالحيض) لغة السيلان تقول العرب حاضت الشجرة إذا سال صهفها وحاض الوادي إذا سال وشراً دم جبلة أي تقتضيه الطباع السليمة و(هو) الدم (الخارج من فرج المرأة) أي من أقصى رحمها (على سبيل العجمة) احتراز عن الاستحاضة (من غير سبب الولادة) في أوقات معلومة احتراز عن النفاس والأصل في الحيض آية ويسألونك عن الحيض أي الحيض وخبر العجيين هذا شيء كتبه الله على بنات آدم قال الجاحظ في كتاب الحيوان والذي يحيض من الحيوان أربعة الأدميات والأوب والضبع والخفاش وجمعها بعضهم في قوله

أرانب يحضن والنساء ضبع وخفاش لها ذوات وزاد غيره أربعة أخرى هي الناقة والكلبة والوزغة والجراي الأنثى من الخيل وله عشرة أسماء حيض وطمث بالمشقة وضعت كباراً وعصار ودراس وعزال بالعين المهملة وفزال بالفاء وطمس بالسين المهملة ونفاس (ولونه) أي الدم الأقوى (أسود) ثم أحمر فهو ضعيف بالنسبة للأسود وقوى بالنسبة للأشقر والأشقر أقوى من الأصفر وهو أقوى من الأحمر وماله رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له والخبث أقوى من الرقيق والأسود (مستخدم) بجمعه مهملة ساكنة ودال مهملة مكسورة بينهما مثناة فوق أي حار مأخوذ من احتدام الهار وهو اشتداد حره (لذاع) بذال مجمعة وعين مهملة أي موجب (تفبيته) لو خلق للمرأة فرجان فقياس ما سبق في الأحداث أن يكون الخارج من كل منهما حياً ولو حاض الخنثى من الفرج وأمنى من الذكركر حكمة ناباوغه

الحيض) فسر به مع أن كلا منهما صدر من أسماء الحيض لظهوره ولاجل قوله هو أذى (قوله في قوله) وهو من الرجز (قوله وزاد غيره الخ) وزاد بعضهم القردة وبنت وردان (قوله وله عشرة أسماء) بل خمسة عشر ولا كراهة في التسمية به الور ودها في الكتاب والسنة (قوله ولونه أسود الخ) ورد عليه سؤال هو أن اللون لا ينحصر في السواد فأجاب بأن المراد اللون الأقوى الخ وكون الأسود أقوى غالباً وقد يكون غير أقوى وأجاب ابن قاسم أي اللون الأصلي والحاصل أن الصور لوان الدماء وصفاتها ألف وأربعة وعشرون صورة وذلك لان الألوان خمسة كافي الشارح والصفات أربعة إما ثنتين أو منثى أو هما أو مجردة عنهما فإذا ضربت صفات الأولى في صفات الثاني ثم الحاصل في صفات الثالث وهكذا بلغت ما ذكره فان استوى دمان قدم السابق كاسودت تحتين والآخر أحمر

ثخين منقح فاحدى الصفتين تجبر ضعفه والاخرى تقابل الاخرى فيستويان وكاجر منقح او ثخين مع اسود مجرد فهما مستويان (قوله أى بعد فراغ الرحم) انما فسر بذلك لان كلام المتن يشمل الدم الخارج بعد الولد الاول فمقتضاه انه يسمى نفاسا مع انه لا يسمى نفاسا بل ان كان قبله حيض بان حاضت قبل الولد ولم يزد المجموع على خمسة عشر كان حيضا والا كان دم فساد (قوله في غير أيام أكثر الحيض) صادق بصورتين بان يجاوز خمسة عشر أو ينقص عن يوم وإسالة وقوله في غير أيام أكثر النفاس بان جاوز ستين ولا يتأق أن ينقص عن أقل النفاس لان ما وجد منه وان قل يكون ٧٨ نفاسا فهو صادق بالصورة الاولى فقط (قوله فلا تنع الصوم) أى فرضا ونفلا وكذا

الصلاة (قوله كستر عورة) أى وكراتبة الفرض لا النفل المطلق ولها أن تفعل النفل المطلق بعد الفرض في الوقت لا بعده بخلاف الراتبة لها فعلها قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده (قوله ولو انقطع) أى وعادة وله ووسع راجع للثانية وقوله وجب الوضوء أمامي الثانية فله عادة وأمامي الاولى فلان الظاهر من انقطاع الدم عدم عوده والحاصل أن العبرة بوسع الزمن وعدمه لا بالعادة وغيره فانه بمجرد الانقطاع فتحكم ببطلان الطهر ثم ان كثيرا لا ينقطع اسم الحكم بالبطلان ومحل البطلان ان أحست بتزول مئى في حال الوضوء أو بعده أو في أثناء الصلاة والادلا بطل الوضوء وحى لو كانت في صلاة وانقطع الدم ولم يعد وكانت لم تعلم تزول مئى كما تقدم لم يبطل صلاتها واما اذا عاد الدم عن قرب تبين عدم بطلان طهرها وعدم بطلان صلاتها لو كانت في صلاة وتعود وترجع لحكم بقاء طهرها لان الحكم بالبطلان كان مبنيا على الظاهر (قوله ولو انقطع دمها قبل الصلاة) ليس قيدها أو بعدها أو في أثناءها (قوله أى مقدار ذلك الخ) قدر ذلك لان كلام المتن لا يصدق

واشكاله أو حاض من الفرج خاصة فلا يثبت للدم حكم الحيض لجواز كونه رجلا والخارج دم فساد قاله في المجموع (والنفاس) لغة الولادة وشرعا (هو الدم الخارج) من فرج المرأة (عقب الولادة) أى بعد فراغ الرحم من الحمل وسمى نفاسا لانه يخرج عقب نفس يخرج بماء كدم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لان ذلك من آثار الولادة ولا نفاسا لانه لا يتقدمه على خروج الولد بل ذلك دم فساد نعم المتصل من ذلك بحيض المتقدم حيض * تنبيه قوله عقب بمحذف الياء الثانية هو الافصح ومعناه أن لا يكون متراخيا عما قبله (والاستحاضة هو) الدم (الخارج) لونه من هرق من أدنى الرحم يقال له العاذل بذال مجعمة ويقال بهملة كما حكاه ابن سيده وفي الصحاح مجعمة وراء (في غير أيام) أكثر (الحيض) (غير أيام أكثر) (النفاس) سواء أخرج أثر حيض أم لا والاستحاضة حدث دائم فلا تنع الصوم والصلاة وغيرهما مما عساه الحيض كسائر الأحداث للضرورة فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء أو التيمم ان كانت تيمم وبعده ذلك تعصبيه وتتوضأ بعده عصبه ويكون ذلك وقت الصلاة لانها طهارة ضرورية فلا تصح قبل الوقت كالتيمم وبعده ما ذكر تبادر بالصلاة تقليلا للحدث فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار جماعة واجتماع في قبلة وذهاب الى مسجد وتحصيل سترة لم يضر لانها لا تعد بذلك مقصورة واذا أخرت لغير مصلحة الصلاة ضرب يطل وضوءها وتجب عادته واعادة الاحتياط لتكرار الحدث والتجسس مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة ويحب الوضوء لكل فرض ولو من مذورا كالتيمم لبقاء الحدث وكذا يجب لكل فرض تجدد العصابة وما يتعاقبها من غسل قيا ساه على تجدد الوضوء ولو انقطع دمها قبل الصلاة ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك ووسع زمن الانقطاع بحسب العادة الوضوء والصلاة وجب الوضوء وازالة ما على الفرج من الدم (وأقل الحيض) زمنا (يوم وليلة) أى مقدار يوم وليلة وهو أربعة وعشرون ساعة فليكن (وأكثره خمسة عشر يوما بلياليها) وان لم تتصل الدماء والمراد خمسة عشر ليلة وان لم يتصل دم اليوم الاول بليالته كان رأى الدم أول النهار للاستقرار أو ما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعف كما في المجموع (وقال به) أى الحيض (ست أو سبع) وباقي الشهر غلب الطهر لخبر أبي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال لحنة بنت جحش رضى الله تعالى عنها تحبضى في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحبض النساء ويطهرن مبعثات حيضهن ويطهرن أى المتزى الحيض وأحكامه فيما أعلمك الله من عادة النساء من ستة أو سبعة والمراد غالبن لاستحالة اتفاق الكل عادة ولو اطردت عادة امرأة بان تحبض أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما لم يتبع ذلك على الأصح لان بحث الاولين أنتم واحتمال عروضة دم فساد للمرأة أقرب من خرق العادة المستقرة وتسمى المجاوزة للخمسة عشر بالمستحاضة فينظر فيها فان كانت مبتدأة وهى التى ابتدأها الدم مميزة بأن ترى في بعض الايام دما قويا وفي بعضها دما ضعيفا فالضعيف من ذلك استحاضة والقوى منه حيض ان لم ينقص القوى عن أقل الحيض ولا جازا أكثره ولا ينقص الضعيف عن أقل الطهر ولا وهو خمسة عشر يوما كما

سيأتي

الا اذا انطبق الدم عند الفجر والغروب دون ما اذا انطبق الدم في أثناء اليوم أو الليلة فقد راجح هذا التقدير ليدخل ذلك ويشترط في الأقل الاتصال بحيث لو وضعت قطنة لتلوثت (قوله وان لم تتصل الدماء) بل كان ساعة دما وساعة نساء بشرط أن يكون مجموع الدماء لا ينقص عن يوم وليلة (قوله ست أو سبع) أى وان لم تتصل الدماء أى وكانت لوجعت ساعات الدماء باغت أربعة وعشرين ساعة وحذف الشارح هذا هنا اكتفاء بما تقدم (قوله وتسمى المجاوزة الخ) هذا أحد طريقين للفقهاء ان المستحاضة خاصة بمن جاوز دمها أكثر الحيض وما عداها يقال له دم فساد والطريقة الثانية ان الكل يسمى بالمستحاضة لكن الاقسام السبعة انما تجري فيمن جاوز دمها أكثر الحيض (قوله فحبضها يوم وإسالة)

لكم في الدور الاول نصبر حتى يعبر الدم خمسة عشر لعله ينقطع فاذا مضت ولم ينقطع اغتسلت وقضت ما زاد على اليوم والليل في الدور الثاني تغتسل بمجرد مضى اليوم والليل (قوله وان كانت معنادة غير مميزة الخ) كان الاولى تأخير ذلك عن المعتادة المميزة لاجل الاقسام الاتية فانها من غير المميزة (قوله فترد اليها قدر او وقتا) لكن في الدور الاول نصبر حتى تقضى الخمسة عشر فاذا مضت اغتسلت وقضت ما زاد على عادتها وفي الثاني تغتسل بمجرد مضى عادتها (قوله فكما مضى الخ) فبحرم وطؤها والتمتع بها وقراءة القرآن خارج الصلاة ومس المحض وحله (قوله كصلاة) أي ونفعلها خارج المسجد نعم ان كانت جمعة ونعذر عليها الاقتداء خارج المسجد جاز دخولها المسجد كما يجوز لها دخوله للاعتكاف أو التحية لتوقفها عليه (قوله فيبقى عليها يومان) أي سواء كان رمضان كاملا أو ناقصا لانه ان كان كاملا يفسد منه ستة عشر وبسمل أربعة عشر وفي الشهر الثاني كذلك فالجموع ثمانية وعشرون ٧٩ يوما وان كان رمضان ناقصا يفسد منه

سبعة عشر وبسمل لها ثلاثة عشر ومن الشهر الثاني أربعة عشر وجموع ذلك سبعة وعشرون فيبقى عليها يومان يكون المجموع تسعة وعشرين وهي الشهر الناقص (قوله والنقاء بين دماء أقل الحيض الخ) فيه مسامحة لما عرفت ان الأقل يشترط فيه الاتصال فلا يتصور أن يكون فيه نقاء فكان الاولى أن يقول والنقاء بين دماء أكثر الحيض أو غالبه الخ لما عرفت ان الأكثر والغالب لا يشترط فيهما الاتصال فيتصور فيه نقاء بين دميها * فائدة المتخيرة في القسمين الأخيرين لا تطوف طواف الا فاضة الا في طهر محقق وكذا الذي ردت اعادتها أو تميزها لا تطوف طواف الا فاضة الا في طهر محقق بان نصبر المعتادة حتى يعبر الدم أكثر الحيض ثم تغتسل وتطوف وكذا الذي ردت الى التمييز نصبر من غير طواف حتى يعبر الدم أكثر الحيض ان كان قوام الأقل من الاكثر ثم تغتسل وتطوف (قوله ان لا يجاوز) فان

سبب أن وان كانت مبتدأة غير مميزة بأن رآته بصفة واحدة أو فقدت شرط تمييز من شروطه السابقة فيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون بقية الشهر وان كانت معنادة غير مميزة بأن سبق لها حيض وطهر وهي تعلم ما قدر او وقتا قدر اليها قدر او وقتا وثبتت العادة المرتب عليها ما ذكر ان لم تختلف بمرة وبحكم المعتادة مميزة بتمييز لا عادة مخالفة له ولم يتخلل بينهما أقل طهر لان التمييز أقوى من العادة لظهوره فان نسبت عادتها قدر او وقتا وهي غير مميزة فكما مضى في أحكامها السابقة لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض لاني طلاق وعبادة تفنقر لنية كصلاة وتغتسل لكل فرض ان جهلت وقت انقطاع الدم وتصوم رمضان لاحتمال أن تكون طاهرة ثم شهرا كاملا فيحصل لها من كل شهر أربعة عشر يوما فيبقى عليها يومان ان لم تعتد الانقطاع ليلا فان اعتادته لم يبق عليها شيء واذا بقي عليها يومان فتصوم لهما من ثمانية عشر يوما ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها فيحصلان فان ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس فالبقيين من حيض وطهر حكمه وهي في الزمن المحتمل للحيض والطهر كنسبة لهما فيما مر والظاهر ان دم الحامل حيض وان ولدت متصلا بآخره بلا تخلل نقاء لا طلاق الاية السابقة والاخبار والنقاء بين دماء أقل الحيض فأكثر من حيض تبعها بشرط وهي أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنقص الدماء عن أقل الحيض وأن يكون النقاء محتو شا بين دمي حيض فان كانت ترى وقتا دما ووقتا نقاء واجتمعت هذه الشروط حكمنا على السكك بانه حيض وهذا يسمى قول السكك وقيل ان النقاء طهر لان الدم اذا دل على الحيض وجب ان يدل النقاء على الطهر وهذا يسمى قول اللقط (وأقل دم) (النفاس حجة) أي دفعة وعبارة المنهاج لحظة وهو زمن الحجة وفي الروضة وأصلها الاحد لاقوله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل يكون نفاسا ولا يوجد أقل من حجة فالمراد من العبارات كما قاله في الاقليد واحد وتقدم تعريف النفاس لغة واصطلاحا ويقال لذات النفاس نفاسا بضم النون وفتح الفاء ووجهها نفاس ولا نظيره الا ناقة عشر اجمعها عشر اقال تعالى واذا العشار عطلت ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيها ما انضم أفصح وأما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع (وأكثره ستون يوما) بابا بها (وغالبه أربعون يوما بلبا ليهي) اعتبارا بالوجود في الجميع كما مر في الحيض وأما خبر أبي داود عن أم سلمة كانت النفاس تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما فلا دلالة فيه على نفي الزيادة أو محمول على الغالب

جاء ذكران طهر ايقين وقوله ولم تنقص فان نقصت كان النقاء طهر ايقين أو لم يكن محتو شا بين دمي حيض بل كان بين دمي حيض ونفاس تقدم الحيض أو تأخر النقاء طهر ايقين (قوله وهذا يسمى قول السكك الخ) ومحل القواين في غير الدور الاول من المبتدأة اما هي فانها بمجرد رؤية الدم تلتزم أحكام الحيض فاذا انقطع التزمت أحكام الطهر وهذا كذا اذا انقطع على رأس الخمسة عشر حكما على السكك بانه حيض فتقضى الصوم دون الصلاة وان استمرت نظر المميزة الخ ما تقدم ((فرع)) اذا اغتسلت لكل فرض وكان عليها حدث أصغر اندرج فيه على المعتد (قوله وأقل النفاس الخ) حاصلة عبارات ثلاثة للفقهاء بعضها وهو قوله لحظة يناسب ما بعده وهو قوله وغالبه أربعون يوما لان السكك لا يناسب لانه ذات وما بعده زمان (قوله قليل بعد خروج الولد وقيل أقل الطهر الخ) فيه نظر لانه يقتضي ان ذلك فيه خلاف مع انه باتفاق فكان الاولى حمله ونقول باختلاف في أوله فيما اذا تأخر

تدريجاً عن الولد الخ (قوله فأوله الخ) حاصله أقوال ثلاثة ابتداءً من الولادة عدد دار حكماً الثاني ابتداءً من الخروج عدد دار حكماً الثالث ابتداءً من الخروج من حيث أحكام ٨٠ النفاس وأما العدد فيحسب من الولادة وهذه الأقوال فيما إذا تأخر خروجه

واختلف في أوله فقيل بعد خروج الولد وقيل أقل الطهر فأوله فيما إذا تأخر خروجه عن الولادة من الخروج لا منها وهو ما صححه في التحقيق وموضع من المجموع عكس ما صححه في أصل الروضة وموضع آخر من المجموع وقضية الأخذ بالاول ان زمن النقاء لا يحسب من الستين لكن صرح البلقيني بخلافه فقال ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وان كان محسوباً من الستين ولم أر من حقق هذا اه ومقتضى هذا انه يلزمها قضاء ما فات من الصلوات المفروضة في هذه المدة ومقتضى قول النووي انها اذا ولدت ولداً جافاً بطل صومها انه لا يجب عليها ذلك ويحرم على حليها ان يستمتع بها بما بين السرة والركبة قبل غسلها وهذا هو المعتبر أما اذا لم تر الدم الا بعد خمسة عشر يوماً فكثر فلا نفاس لها أصلاً على الأصح في المجموع وعلى هذا يحصل للزوج أن يستمتع بها قبل غسلها كالجنب وقول النووي في باب الصيام انه يبطل صومها بالولد الجاف محله ما اذا رأت الدم قبل خمسة عشر يوماً (فائدة) أبدى أبو سهل الصعلوكي معنى لطيفاً في كون أكثر النفاس ستين يوماً ان المنى يكثر في الرحم أربعين يوماً لا يتغير ثم يكثر مثلها علقه ثم مثلها مضغة ثم ينفخ فيه الروح كما جاء في الحديث الصحيح والولد يتغذى بدم الحيض وحينئذ فلا يجتمع الدم من حين النفخ لكونه غداء للولد وانما يجتمع في المدة التي قبلها وهي أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً فيكون أكثر النفاس ستين يوماً (وأقل) زمن (الطهر) الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوماً) لان الشهر غالباً لا يتجاوز عن حيض وطره واذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً لزم أن يكون أقل الطهر كذلك وخارج بقوله بين الحيضتين الطهر الفاصل بين الحيض والنفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك سواء تقدم الحيض على النفاس اذا قلنا ان الحامل تحيض وهو الأصح أم تأخر عنه وكان طهره بعد بلوغ النفاس أكثره كافي للمجموع أما اذا طرأ قبل بلوغ النفاس أكثره فلا يكون حيضاً الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوماً (ولا حداً أكثره) أي الطهر بالاجماع فقد لا تحيض المرأة في عمرها الا مرة وقد لا تحيض أصلاً (وأقل زمن) أي سن (تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ الجارية (تسع سنين) قرية كافي المهر ولو باليسار الباردة للوجود لان ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا قوي يتبع فيه الوجود كالتحيض والحرق قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أجل من مبعث من النساء يحضن نساءها مائة يحضن تسع سنين أي تقريباً لا تحديد في تسع سنين قبل تمامها بما لا يسع حيضاً طهر رادون ما يسعها ولو رأت الدم أياماً بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه جعل الثاني حيضاً ان وجدت طهر وطه المارة (ولا حداً أكثره) أي السن لجواز ان لا تحيض أصلاً كما مر (وأقل) زمن (الحمل ستة أشهر) ولحظتان لحظة للوطء لحظة للوضع من امكان اجتماعهما بعد عدة النكاح (وأكثره) أي زمن الحمل (أربع سنين وغالبه تسعة أشهر) للاستقراء كما أخبر بوقوعه الشافعي وكذا الامام مالك حكى عنه أيضاً انه قال جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حات ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة تحمل كل بطن أربع سنين وقدرى هذا عن غير المرأة المذكورة ثم شرع في احكام الحيض فقال (ويحرم بالحيض) ولو أقله (ثمانية أشهر) الاول (الصلاة) فرضها ونفلها وكذا سجدة التلاوة والشكر (و) الثاني (الصوم) فرضه ونفله ويجب قضاء صوم الفرض بخلاف الصلاة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان يصيبنا ذلك أي الحيض فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة واه الشيطان وانعقد الاجماع على ذلك وفيه من المعنى ان الصلاة تكسر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم وهل يحرم قضاؤها

عن خروج الولد وكان بينهما نقاء وأما اذا خرج الدم عقب الولادة فلا خلاف وينبغي على الأقوال أنه على الاول يحرم التمتع بها في زمن النقاء ولا يلزمها قضاء الصلاة وأما على الثاني فيجوز التمتع بها في مدة النقاء ويجب عليها قضاء الصلوات في مدة النقاء وكذا على الثالث (قوله ولم أر من الخ) من كلام البلقيني (قوله ومقتضى هذا) أي قول البلقيني (قوله ومقتضى قول النووي الخ) فهم الشارح من كلام النووي ان يطلان الصوم لاجل النفاس وليس كذلك بل للولادة وان لم يكن لها نفاس أصلاً (قوله ويحرم على زوجها) عطف على قوله لا يجب (قوله وعلى هذا) أي قوله أما اذا لم تر الخ وقول النووي الخ هذا الحل على فهم الشارح ان البطلان لاجل النفاس وليس كذلك كما تقدم (قوله أبدى أبو سهل الخ) وهذه الحكمة لا تظهر الا فيمن تحيض أكثر الحيض وتنفس أكثر النفاس وبالنسبة لغيرها لا تظهر (قوله والولد يتغذى الخ) ان قلت ان دم الولد لا ينفخ أصلاً مادام في بطن أمه بدليل ان المشيمة مغطية له كاه الا أن يقال يتغذى من السرة لانها مفتوحة (قوله وأقل الطهر) هو جواب عن سؤال حاصله عرفنا ان الحيض له أقل الخ وهل الطهر حقيقة واحدة أو مختلفة فأجاب بأنها مختلفة (قوله الفاصل بين الحيض والنفاس) وكذا الفاصل

بين نفاسين فانه يجوز أن يكون أقل (قوله لان ما ورد الخ) كان الاولى حذفه لانه يقتضي ان زمن الحيض يرجع فيه للمعرف كالتحيض والحرق وليس كذلك بل مرجعه للاستقراء من الامة أو

(قوله والنسوى الخ) بالرفع أى
وتفعل النسوى (قوله ووجوب
القضاء الخ) مرتبط بقوله ويجب
قضاء الصوم فكان سائلاً قال هل
ذاك القضاء بالامر الاول أو بالامر
جديد فأجاب بأنه بالامر الجديد (قوله
سواء أقصد مع القراءة غيرها
أم لا) هذه العبارة لا تحسن الاول
قال أولاً بقصد قرآن ثم بهم
ويقول سواء أقصد مع القراءة
غيرها أم لا مع انه لم يقل (قوله
مناجات) وهى اجتماع الرواة فى
شيخ الشيخ وضدها الشواهد وهى
عدم الاجتماع فى شيخ الشيخ
ومناهما فى الحشى (قوله وأما فاقد
الماء الخ) انما ذكر ذلك لانه محل
التوهم فربما يقال ان المنيم
المذكور لزمه الاطاعة فهو كفافد
الطهورين فبالفرق فاجاب بان
هذا منطهر دون ذلك (قوله تنبيهه
الخ) بمنزلة قوله محل حرمة القراءة
اذا كانت بقصد القرآن أو بقصد
القرآن والذكر والا فلا حرمة
(قوله ولمن به حدثاً كبيراً الخ)
بمنزلة قوله وخرج بالقرأة غيرها
فهذه المسائل خارجة بالقراءة
فكان الاول وخرج الخ (قوله
وظاهره) أى كلام النسوى
وقوله ان ذلك أى التفصيل
المذكور (قوله فان انقطعت
نسبته الخ) وضابط انقطاعها أن
يجعل جلد كتاب وحده وليس
من انقطاعها ما لى جلد المصحف
بجلد جديد ونزل القديم (فرع)
الورق الابيض الذى يجعل فى
أول المصحف وآخره وكذا هوامش
المصحف وما بين سطوره لها
حكم المصحف

أو يكره فيه خلاف ذكره فى المهمات فنقل فيها عن ابن الصلاح والنسوى عن البيضاوى انه
يحرم لان عائشة رضى الله تعالى عنها نعت السائلة عن ذلك ولان القضاء محله فيما أمر به الله
وعن ابن الصلاح والرويانى والجللى انه مكروه بخلاف المجنون والمغمى عليه فيسن لهما القضاء
انتهى والوجه عدم التصريم ولا يؤثر فيه نهى عائشة والتعليل المذكور من منقضى قضاء
المجنون والمغمى عليه وعلى هذا هل تنعقد صلاتها أم لا فيه نظر والوجه عدم الانعقاد لان
الاصل فى الصلاة اذا لم تكن مطالبة عدم الانعقاد ووجوب القضاء عليها فى الصوم بالامر الجديد
فيه من التمسك بالله عليه وسلم فلم يكن واجبا حال الخبض والنقاس لانها ممنوعة منه والمنع
والوجوب لا يجتمعان (و) الثالث (قراءة) شئ من (القرآن) باللفظ أو بالإشارة من
الاخرس كما قاله القاضى فى فتاويه فانما بمنزلة النطق هنا ولو بعض آية لا دخل بالنعظيم سواء
أقصد مع ذلك غيرها أم لا الحديث الترمذى وغيره لا يقرأ الجنب ولا الخائض شئاً من القرآن
ويقرأ روى بكسر الهمزة على التمسك وبضمها على الخبر المراد به التمسك ذكره فى المجموع
وضعه لئلا يمتنع له متابعات فخر ضعفه ولمن به حدثاً كبيراً جاز القرآن على قلبه ونظيره فى
المصحف وقراءة ما نسخت تلاوته وتحرير كتابه وهمسة بحيث لا يسمع نفسه لانها ليست بقراءة
قرآن رفاة الظهورين يقرأ الفاتحة وجوباً فقط للصلاة لانه مضطر إليها خلافاً للرافعى فى قوله
لا يجوز له قراءتها كغيرها أما خارج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن يمس المصحف مطلقاً
ولا أن يوطأ الطائض أو النساء اذا انقطع دمهما وأما فاقد الماء فى الحضر فيجوز له اذا نهم أن يقرأ
ولو فى غير الصلاة وهذا فى حق الشخص المسلم أما الكافر فلا يمنع من القراءة لانه لا يعتق حرمة
ذلك كما قاله الماوردى وأما تعليمه وتعلمه فيجوزان رضى الله عنه والافلا (تنبيه) محل لمن به
حدثاً كبيراً ذكر القرآن وغيرها كواعظه وأخباره وأحكامه لا يقصد قرآن كقوله عند
الركوب سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أى مطبقين وعند المصيبة أنا لله وأنا اليه
راجعون وما جرى به لسانه لا قصد صدق القرآن وحده أو مع الذكركرم وان أطلق فلا
كاتبه عليه النسوى فى دقائقه لعدم الاخلال بحرمته لانه لا يكون قرأ بالابالقصده قاله النسوى
وغيره وظاهره ان ذلك جار فيما يوجد نظمته فى غير القرآن كالايتين المتقدمتين واليسعة
والجدة وفيما لا يوجد نظمته الا فيه كسورة الاخلاص وآية الكرسي وهو كذلك وان قال
الزركشى لاشك فى تحريم ما لا يوجد نظمته فى غير القرآن وتبعه على ذلك بعض المتأخرين كما
شمل ذلك قول الروضة أما اذا قرأ شيئاً منه لا على قصد القرآن فيجوز (و) الرابع (مس) شئ
من (المصحف) بتثنية الميم لكن الفتح غريب سواء فى ذلك ورقة المكتوب فيه وغيره لقوله
تعالى لا يمسه الا المطهرون ويحرم أيضاً من جلده المتصل به لانه كالجزء منه ولهذا يتبعه فى
البيع وأما المنفصل عنه فتضييه كلام البيان حل مسه وبه صرح الاسنوى وفرق بينه وبين
حرمة الاستنجاء لان الاستنجاء أخش ونقل الزركشى عن الغزالي انه يحرم مسه أيضاً ولم ينقل
ما يخالفه وقال ابن العماد انه الاصح ابقاء حرمة قبل انفصاله انتهى وهذا هو المعتمد اذا لم
تنقطع نسبته عن المصحف فان انقطعت كان جعل جلد كتاب لم يحرم مسه قطعاً (و) كذا
يحرم (جلده) أى المصحف لانه أبلغ من المس نعم يجوز حمله لضرورة تخوف عليه من غرق
أو حرق أو نجاسة أو وقوعه فى يد كافر ولم يتمكن من الطهارة بل يجب أخذه حينئذ كما ذكره فى
التحقيق والمجموع فان قدر على النيم وجب وخرج بالمصحف غيره كتوراة وانجيل ومنسوخ

(قوله في تفسير) والعبرة في الحل بالجلة وأما في المس فبالعبرة بالحمل الذي مسه فقط دون غيره وهذا إذا لم يمس الجلة والاف العبرة بالكل والعبرة بالقلة والكثرة في حروف المصحف يرسم المصحف وفي التفسير بقا عدة الخط وقيل العبرة بالقلة والكثرة باعتبار اللفظ لا بالكتابة (قوله أو تردد) أي أو عبور أو خافت التلوين والافلا حرمه لكن يكره (قوله لقوله تعالى الخ) فيه نظر لانها في الجنب ونحن كذا منافي الحائض فكان الاولى حذفها أو يقول بعدها وليس بالجنب الحائض (قوله أي لا تقربوا مواضع الصلاة) يريد بذلك ان الآية على تقدير مضاف فتكون من قبيل المجاز بالحذف ويصح أن ٨٣ يراد بالصلاة نفس المساجد مجازا من اسم اطلاق اسم الحال وارادة الحمل

والقرينة على ذلك قوله الاطاري سبيل لان العبور في مواضع الصلاة لا في نفس الصلاة وهذا كله بالنسبة للجنب أما بالنسبة للسكران فلا يحتاج للتقدير لانه ممنوع من الدخول فيها لا في مواضعها (فائدة) في كيفية قضاء الصغيرة للصلاة على القول بوجوبه عليها وان كان المعتمد عدم الوجوب وحاصله ان فيه طرفا منها أن تغسل لكل فرض وتصليه في وقته ثم تعيده في وقت الصلاة التي لا يجمع معها مثلاً تصلي الظهر بالغسل وكذا العصر بغسل آخر ثم تعيدهما بعد المغرب كل واحد بوضوء ان صلتهما بعد غسائها للمغرب أو بغسل الاول ووضوء الثاني ان صلتهما قبل غسائها للمغرب وكذا القول في المغرب والعشاء مع الصبح وفي الصبح مع الظهر وأما ان أعادته بعد طلوع الشمس فلا بد من غسل وتوجيه ذلك مذكور في المطولات ومن جملة الطرق أن تصلي كل فرض في وقته بالغسل وتصبر من غير قضاء حتى تقضى ستة عشر يوماً فتقضى خمس صلوات لاحتمال ان يدوم الحيض أكثره فيكون اليوم والليلة طهرا

ألاوة من القرآن وان لم ينسخ حكمه فلا يحرم ويحل جملة في متاع تبعاله اذا لم يكن مقصودا بالحمل بأن قصد حل غيره أو لم يقصد شيئا لعدم الاخلال بتعظيمه حيث لا يخفى ان ما اذا كان مقصودا بالحمل ولو مع الامتعة فإنه يحرم وان كان ظاهرا كإدام الشيخين يقتضي الحل في هذه الصورة كما لو قصد الجانب القراءة وغيرها ويحل جملة في تفسيره سواء تغيرت ألفاظه بلون أم لا اذا كان التفسير أكثر من القرآن لعدم الاخلال بتعظيمه حيث لا يخفى وان معنى المصحف بخلاف ما اذا كان القرآن أكثر منه لانه في معنى المصحف أو كان مساويا له كما يؤخذ من كلام التحقيق والفرق بينه وبين الحل فيما اذا استوى الخبر مع غيره أن باب الحس برأوسع بدل بلسل جوازه للنساء وفي بعض الاحوال للرجال كبرد وظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقا قال في المجموع لانه ليس بمصحف أي ولا في معناه وحيث لم يحرم حل التفسير ولا مسه بلاطهارة كرها (و) الخامس (دخول المسجد) بمكث أو تردد لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الاطاري سبيل قال ابن عباس وغيره أي لا تقربوا مواضع الصلاة لانه ليس فيها عبور وسبيل بل في مواضعها وهو المسجد ونظيره قوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ولقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب رواه أبو داود عن عائشة رضي الله تعالى عنها وخرجها بالكث والتردد العبور والآية المذكورة اذا لم تحذف الحائض تلوينته وخرج بالمسجد المدارس والربط ومصلى العبد ونحو ذلك وكذا ما وقف بعضه مسجد اشاعوا وان قال الاسنوي المتجه الحاقه بالمسجد في ذلك وفي النجاسة للداخل ونحو ذلك بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للأمام اذا تابعا عن امامه أكثر من ثلاثمائة ذراع (و) السادس (الطواف) فرضه هو واجبه ونفله سواء أ كان في زمن نسك أم لا لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا أن الله تعالى أحل فيه الكلام فن تكلم فلا يتكلم الا بخير رواه الحاكم عن ابن عباس وقال صحيح الاسناد (و) السابع (الوطء) ولو بعد انقطاعه وقبل الغسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووطؤهن في الفرج كبيرة من العامد العالم بالتحريم المختار ويكفر مستحله كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم بخلاف التامس والجاهل والمكره لغيره ان الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه البيهقي وغيره وبسن للواطئ المتعمد المختار العالم بالتحريم في أول الدم وقونه النصديق بمقال اسلامي من الذهب الخالص وفي آخر الدم وضعفه بنصف متقال لخبر اذا وقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما أحمر فليست صدق بدينا رواه كان أصغر فليست صدق بنصف دينار رواه أبو داود والحاكم وصححه ويقاس النفاس على الحيض ولا فرق في الواطئ بين الزوج وغيره فغير الزوج مقيس على الزوج الوارد في الحديث

والواجب فيهما خمس صلوات فتغتسل وتوضأ للباقي (قوله سواء أ كان في ضمن نسك أم لا) والوطء راجع للنفل أما الفرض فلا يكون الا في نسك وأما الواجب فلا يكون الا خارج النسك (قوله بمنزلة الصلاة) أي في السنن والطهارة وفي رواية الطواف صلاة فهو من قبيل التشبيه بالبليغ أي كالصلاة (قوله الا أن الله أحل فيه الكلام الخ) فيه نظر فانه أحل فيه غير الكلام أيضا كالاكل والشرب والكوب ويجاب بأنه اقتصر على الكلام لانهم كانوا يعتقدون تحريم الكلام أولا نسك كانوا يتكلمون فيه بالكلام القبيح فنهاهم عنه وأمرهم بالكلام بخير (قوله ولو بعد انقطاعه الخ) هو راجع لجميع ما قبله ما عدا الصوم ولما بعده أيضا فلو ذكره في الكل لكان أحسن وهو الرد على أبي حنيفة في قوله بجوازه حيث لا يخفى (قوله فليست صدق الخ) ويتكرر بتكرار الوطء

(قوله والوطء بعد الانقطاع الخ) هذا مكرولانه تقدم عقب كلام المثلث الا ان يقال ذكره فيما تقدم من حيث الحرمة وذكره هنا من حيث التصديق (قوله في الحيض الخ) ان اريد به مكان الحيض شمل ذلك اهتزالهم في غير زمن الحيض وان اريد به زمان الحيض شمل ذلك جميع البدن ايضا وخرج عنه ما بعد الانقطاع وقبل الغسل والخروج ليس مرادا ٨٣ وان اريد بنفس الحيض كانت الظرفية لا معنى

لها الا ان يقال فختار الاختيار ونجعل الفاء للسببية وتكون الاية مجملة لانها لم تبين محل الاعتزال ويحجب بانه بينته السنة (قوله ونحوه الخ) بالجر عطف على الذكور والمراد قبل الرجل وقوله من الاستمتاع بيان للمس ويحوز نصب نحو عطف على المس ويكون قوله من الاستمتاع بيانا للنحو (قوله والصواب الخ) لما كانت عبارة الاسنوي فيها خطأ أصدا عنها بما يدها لما بين سرته وركبته مع أنه ليس بحرام قال والصواب والحاصل أن عبارة الاسنوي معترضة من وجوه ثلاثة الاول ما تقدم والثاني أن العلة في منع تمتع الزوج بها قذارة ما بين السرة والركبة وذلك مفقود في الرجل والثالث أن التمتع الذي يتأتى من المرأة بالرجل يكون بماء ما بين سرتها وركبتها كبدها وصدرها ورجلها وذلك لا يحرم (قوله ويحرم عليه تمكينها الخ) الاولى ويحرم عليها لمسه بما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه لانه المراد الا ان يقال يلزم من حرمة التمكن عليه حرمة مسها (قوله وغير الطهر الخ) فيه وكا كذا لان الطهر المراد به الغسل أو التيمم فمكاته قال لم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الغسل أو التيمم أو لم يحل قبل الطهر غير الطهر يلزم كون الشيء يحل قبل

والوطء بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في آخر الدم ذكره في المجموع ويكفي التصديق ولو على فقير واحد وانما لم يجب لانه وطء محرم للذي فلا يجب به كفارة كالوطء ويستثنى من ذلك المتغيرة فلا كفارة بوطئها وان حرم ولو أخبرته بحبضها ولم يمكن صدقها لم يلغفت اليها وان أمكن وصدقها حرم وطئها وان كذبها فلا لانها رجماعا لله ولان الاصل عدم التحريم بخلاف من علق به طلاقها وأخبرته بانها تطلق وان كذبها انقصه بره في تعليقه بما لا يعرف الا من جهتها ولا يكره طئها ولا استعمال ما مسه من ماء أو عجين أو نحوه (و) الثامن (الاستمتاع) بالمباشرة بوطء أو غيره (بما بين السرة والركبة) ولو بلا شهوة لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وتلوا آي داود باسناد جيد أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امر أنه وهى حائض فقال يحل ما فوق الازار وخص بمفهومه عموم خبره لم يصنعوا كل شئ الا التمسك ولان الاستمتاع بما تحت الازار يدعو الى الجماع فحرم خبر من حرم الحى بوشك بالكسر أفصح كاذكره النووي في رياضته أن يقع فيه وخرج بما بين السرة والركبة هما وباقي الجسد فلا يحرم الاستمتاع بها وبالمباشرة الاستمتاع بالنظر ولو بشهوة فانه لا يحرم اذ ليس هو أعظم من تمكينها في وجهها بشهوة فان الاسنوي وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمنعها في ذلك الحسل انتهى والصواب في نظم القياس ان نقول كل ما منعناه منه تمنعها ان تمسه به فيحوز له ان يلمس بجميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما بينهما واذا انقطع دم الحيض ازمن امكانه ارتفع عنها سقوط الصلاة ولم يحل لها ما حرم به قبل الغسل أو التيمم غير الصلوات لان تحريمه بالحيض لا بالحدث بدليل صحته من الجنب وقدر زال وغير الطلاق لزال المعنى المقضى للتحريم وهو تطويل العدة وغير الطهر فافهم ما دونه وما عدا ذلك من المحرمات فهو باق الى ان تطهر بماء أو تيمم أما ما عدا الاستمتاع فلان المنع منه انما هو لاجل الحدث والحدث باق وأما الاستمتاع فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وقد فرى بالتشديد والتخفيف أما قراءة التشديد فهي صريحة فيما ذكره وأما التخفيف فان كان المراد به ايضا الاغتسال كما قال به ابن عباس وجماعة فمفسدة قوله تعالى فاذا تطهرن فواضح وان كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكره بعده شرط آخر وهو قوله فاذا تطهرن فلا بد من مامعا (فائدة) حتى انزال الى أن الوطء قبل الغسل يورث الجذام في الولد ويجب على المرأة ان تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فان كان زوجها عالما بالزمنه تعليمها والا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها الا ان يسأل هو ويخبرها فتستغنى بذلك واپس لها الخروج الى مجلس ذكر أو تعلم خيرا لارضاء واذا انقطع دم النفاس أو الحيض وتطهرت فلزوج أن يطأها في الحال من غير كراهة (ويحرم على الجنب خمسة أشياء) وهي (الصلاة والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله) على الحكم المتقدم بيانه في هذه الاربعة سابقا (و) الخامس (اللبث) أى المكث لمسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم (في المسجد) أو التردد فيه لغير عذر لآية السابقة والحديث المار وخرج بالمكث والتردد العيود وبالمسلم الكافر فانه يمكن من المكث في المسجد على الاصح

نفسه ويجب ان المراد بالطهر الذي دخل عليه قبل هو الاثر الذي هو ارتفاع المنع والمراد بالطهر المتأخر الفاعل أى استعمال الماء أو التراب وهما متغايران أحدهما قبل الآخر لان الفاعل دخل وقته وحل قبل وجود الاثر الذي هو زوال المنع (قوله لزمه تعليمها) أى فيما ثم يتركه وحمله اذ انهم وان لم تسأله أو كان هناك غيره وسأله لئلا يلزم التواكل أما اذا كان هناك غيره ولم تسأله لم يترك التعليم (قوله لسؤال العلماء) أى وان لم يأت

في الروضة وأصلها لأنه لا يعتد حرمة ذلك وليس للكافر ولو غير جنب دخول المسجد إلا أن يكون حاجته كالسلام وسماع قرآن لا كالمشي وشرب وإن يأذن له مسلم في الدخول إلا أن يكون له خصوصية وقد عرفت ذلك في المسجدين فيهما وهو المسجد الحرام والمسجد النبوي صلى الله عليه وسلم هو فلا يحرم عليه الوقوع خارجة لم يحرم كالمشي في ثوبه في المسجد وبغير النبي صلى الله عليه وسلم هو فلا يحرم عليه قال صاحب التلخيص ذكر من خصائصه صلى الله عليه وسلم دخول المسجد جنباً ومال إليه النووي وبالمسجد المدارس ونحوها وبالاعتدال إذا حصل له عارض كان احتسماً في المسجد وتعذر عليه الخروج لإغلاق باب أو لحوف على نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك أو على ماله فلا يحرم عليه المكث ولكن يجب عليه كافي الروضة أن يتيمم إن وجد تراباً غير تراب المسجد فإن لم يجد غيره لم يجز له أن يتيمم به فلو خاف وتيمم به صح تيممه كالتيمم بتراب مغسول والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفيته لا المجموع من الرمي ونحوه ولو لم يجد جنب الماء إلا في المسجد فإن وجد تراباً تيمم ودخل واغتسل وخرج إن لم يشق عليه ذلك والاغتسل فيه ولا يكفيه التيمم على المعتد كما يحتمل النووي في مجموع بعد نقله عن البغوي أنه يتيمم ولا يغتسل فيه وإطلاق الأثر جواز الدخول للاستقاء والمكث لها بقدرها فقط محمول على هذا التفصيل (فائدة) لا بأس بالنوم في المسجد لغير جنب ولو لم يجد تراباً أعزب فقد ثبت أن أصحاب الصفة وغيرهم كانوا ينامون فيه في زمنه صلى الله عليه وسلم نعم أن ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم إخراج الرمي فيه لكن الأولى اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم إن الملائكة تأتي أذى مما يتأذى منه بنو آدم (ويحرم على المحدث) حدثاً أصغراً وهو المراد عند الإطلاق غالباً (ثلاثة أشياء) والأصح أنه مختص بالأعضاء الأربعة لأن وجوب الغسل والمسح مختصان بها وأن كل عضو يرتفع حدثه بغسله في الغسل وبمسحه في المسح وانما حرم من المصحف بذلك العضو بعد غسله قبل تمام الطهارة لأنه لا يسمى متطهراً وقد قال تعالى لا يجسه إلا المطهرون وهي (الصلاة والطواف ومس المصحف وحله) على الحكم المتقدم بيانه في كل من هذه الثلاثة في الكلام على ما يحرم بالحيض (تنبيه) قد علم من كلام المصنف تقسيم الحديث إلى أكبر ومنوسط وأصغر وبه صرح كل من ابن عبد السلام والزرخش في قواعده (خاتمة) فيها مسائل مشهورة مهمة يحرم على المحدث ولو أصغر من خريطة وصندوق فيهما مصحف والخريطة وعاء كالأكيس من آدم أو غيره ولا بد أن يكونا معدين للمصحف كما قاله ابن المقرئ لأنهم لما كانا معدين له كانا كالجلودان لم يدخل في بيعه والعلاقة كالخريطة أما إذا لم يكن المصحف فيهما أو هو فيهما ولم يعدا له لم يحرم مسهما ويحرم مس ما كتب لدرس قرآن ولو بعض آية كروح لان القرآن قد أثبت فيه الدراسة فاشبه المصحف أما ما كتب لغير الدراسة كالتمجيد وهي ورقة يكتب فيها شيء من القرآن وتعلق على الرأس مثلاً للتبرك والتميز التي يكتب عليها والدراهم فلا يحرم مسها ولا حملها لأنه صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً إلى هرقل وفيه يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية ولم يأمر حاملها بالحفاظ على الطهارة ويكره كتابة الحروز وتعليقها إلا إذا جعل عليها شيء أو نحوه ويندب التطهر لحمل كتب الحديث ومسها وحمل للمحدث قلب ورق المصحف بعود ونحوه قال في الروضة لأنه ليس بحامل ولا ماس ويكره كتب القرآن على حائط ولو لمسجد وثباب وطعام ونحو ذلك ويجوز هدم الحائط وأبس الثوب وكل الطعام ولا تضر ملاقاة ما في المعدة بخلاف ابتلاع قرطاس عليه اسم الله تعالى فإنه يحرم ولا يكره كتب شيء من القرآن في أناء ليسقى مائه للشفاء بخلاف الماء وقع

(قوله نعم) أي بنبيه استباحة دخول المسجد وإذا كان كذلك لا تباح له به صلاة لأنه من قبيل المرتبة الثالثة وأما على قول البغوي فالتيمم بدل عن الغسل فله الصلاة به أي أن قوى استباحة الصلاة بخلافه على كلام الشارح قبل ذلك فإنه ناو به استباحة الدخول للمسجد ولا يضره وجود الماء في المسجد لأنه ليس محلاً للاغتسال فيه فوجود الماء فيه كالأعدم وإذا تيمم كان له الصلاة في المسجد والصلاة خارج المسجد (قوله والمكث لها) الأولى لأنه عائد على الاستقاء وهو مذكور (قوله على هذا التفصيل) أي الأول وهو قوله إن وجد تراباً تيمم ودخل والا فلا يدخل وفي المدايعي المراد التفصيل الثاني أي بان يقال إذا تيمم ودخل إن أمكنه نقل الماء وشربه خارج المسجد فعمله والأشربة في المسجد ومكث بقدره والأول أحسن (قوله كتابة الحروز) بأن يصفها على يده من غير حائل بدليل قوله إلا أن يجعل الخ والمراد الحروز من أنقرآن (قوله بخلاف ابتلاع قرطاس الخ) أي ما لم يصفه أو ما يخبره العدل بنفعه الأعلى هذا الوجه

(قوله المصاحف) أي الأوراق التي نُسخت منها المصاحف لانه جمع القرآن من تلك الأوراق التي كانت عند الصحابة ثم بعد ذلك حرقتها خوفا من التبديل والتغيير (قوله ولا يمنع الصغير الخ) أما البالغ فيمنع ولو احتاج للعلم (قوله كالفصل بين الركعات) بأن يكون بين القراءتين قدر ركعة باركانها وسننها والا فلا يطلب تعوذ ثان (فرع) الكرمي من الجريد أو الخشب وعليه المصحف فيه أقوال ثلاثة قيل يحرم مس كله وقيل يحل مس كله وقيل يحرم مس المحاذي دون غيره أما إذا لم يكن عليه لم يحرم مسه قولا ٨٥ واحدا وأما الكرمي الذي يجلس عليه القاري لقراءة العشر يوم

الجمعة فلا يحرم الا مس المحاذي منه وأما كرمي الجمعة الذي يوضع عليه صندوق الركعة في البيوت فلا يحرم مسه وأما بيت الركعة فيحرم مسه إذا كانت الاجزاء فيه وأما الخزان الكبير والخلاوي إذا أعد ذلك للمصحف لا يحرم الا مس المحاذي دون ما زاد والله أعلم (فوائد) يحرم البصاق في المسجد ولو على شجرة فيه أو عمود أو خزانة أو على الحصر وأما بين الخزانين بحيث يكون مستترا عن العيون لا يحرم من حيث المسجدية وإن حرم من حيث تقدير ذلك الغير وأما تحت الحصر فيجوز لانه بمنزلة دفنها بشرط أن لا يدعكها شيئا يزيد المحل قذارة ولا يجوز القاء الغسالة في المسجد ولو كانت طاهرة وكذا لا يجوز صب ماء الوضوء فيه بعد جبهه بخلاف نزول ماء الوضوء حال الوضوء حيث لم يكن مشتملا على قذر فيجوز ولا يجوز القاء القمل مبتথা فيه وكذا حيا وقيل يجوز حيا كما نقل عن البراسي وكذا لا يجوز ادخال النجاسة في المسجد الا النعل إذا أمن تلويثه وقيل يجوز ادخال النجاسة التي يؤمن تلويثها وكذا دخول المستبرئ والمستنجى بالاجار إذا أمن تلويث المسجد ويجوز رمي الطاهر في المسجد إذا لم يلزم عليه تقدير

لابن عبد السلام في فتاويه من التحريم وأكل الطعام كشرب الماء لا كراهة فيه ويكره احراق خشب نقش بالقرآن الا ان قصد به صيانته فلا يكره كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام وعليه يجعل تحريق عثمان رضي الله عنه المصاحف ويحرم كتب القرآن أو شيء من اسمائه تعالى يتجسس أو على نجس ومسه به إذا كان غير معفو عنه كافي المجموع لا باطاهر من متنجس ويحرم المشي على فراش أو خشب نقش بشيء من القرآن ولو خيف على مصحف تنجس أو كافر أو تلف بنحو غرق أو ضياع ولم يمكن من تطهره جازله حمله مع الحديث في الأخيرة ووجوب غيرها صيانته كما مر الإشارة اليه ويحرم السفر به الى أرض الكفار ان خيف وقوعه في أيديهم وتوسده وان خاف مرقته وتوسد كتب علم الاخوف من نحو سرقة نعم ان خاف على المصحف من تلف بنحو غرق أو تنجس أو كافر جازله أن يتوسده بل يجب عليه ويندب كتبه وايضا حمله ونقطه وشكله ويمنع الكافر من مسه لا سيما ويحرم تعليمه وتعلمه ان كان معاندا أو غير المعاندا ان رجي اسلامه جاز تعليمه والا فلا ونكره القراءة بقم متنجس وتجاوز بلا كراهة بحمام وطريق ان لم يلبثه عنها والا كرهت ولا يجب منع الصغير المميز من حمل المصحف واللوح للتعلم اذا كان محدثا ولو حدثنا أكبر كافي فتاوى النووي حاجة تعلمه ومشقة استمراره متطهرا بل يندب وقضية كلامهم أن محل ذلك في الحمل المتعلق بالدراسة فان لم يكن لغرض أو لغرض آخر منع منه جزما كما قاله في المهمات وان نازع في ذلك ابن العماد أما غير المميز فيحرم تعليمه من ذلك لثبوتها بتهكؤ والقراءة أفضل من ذلك كقولنا يخص بعمل فان خص به بأن ورد الشرع به فيه فهو أفضل منها ويندب أن يتعوذ لها جهرًا ان جهر بها في غير الصلاة أما في الصلاة فيسر مطلقا ويكفيه تعوذ واحد ما لم يقطع قراءته بكلام أو فصل طويل كالفصل بين الركعات وأن يجلس وأن يستقبل وأن يقرأ بتدبر وخشوع وأقرب تل وأن يبكي عند القراءة والقراءة تطهر في المصحف أفضل منها عن ظهر قلب الا ان زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن ظهر قلب فهي أفضل في حقه وتحرم بالشاذ في الصلاة وخارجها وهو ما نقل آحادا قرأنا كما عايناهما في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايماهما وهو عند جماعة منهم النووي ما رواه السبعة أبو عمر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحزرة والكسائي وعند آخرين منهم البغوي ما رواه العشرة السبعة السابقة وأبو جعفر ويعقوب وخلف قال في المجموع وإذا قرأ بقراءة من السبع استحب أن يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز بشرط أن لا يكون ما قرأه بالثانية مرتبًا بالاولى وتحرم القراءة بعكس الآي لا بعكس السور ولكن يكره الا في تعليم لانه أسهل للتعليم ويحرم نفسه بالقرآن بلا علم ونسيانته أو شيء منه كبيرة والسنة أن يقول أنسيت كذا لا نسيت كذا ليس هو فاعل النسيان ويندب ختمه أول نهار أو ليل والدعاء بعده وحضوره والسرور بعده في ختمه أخرى وكثرة تلاوته وقد أفرد الكلام على ما يتعلق بالقرآن بالتصانيف وفيما ذكرته

تذكرة لاولى الايات

(كتاب الصلاة)

جاءها صلوات وهي لغة الدعاء بخير قال الله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم ولتضمنها معنى العطف عديت بعلى وشرعا أقوال وأفعال مفتحة بالكسبية تحتها بالتسليم بشرائط مخصوصة

كقشر القول ونوى البلع وقوطة البلع وقشو والبطيخ بالشرط المذكور وهو عدم التقدير والابان عطف على ذلك الذباب كثير احرم لانه حينئذ تقدير (قوله كتاب الصلاة الخ) هي من خصائص هذه الأمة من حيث جمع النجس والكيفية الاتية (قوله ولتضمنها الخ) هو جواب ثان عما يقال حق الآية أن يقال وصل لهم فأجاب بأن الماضية معنى العطف عديت بعلى فكان الشارح يقول اما ان على بمعنى اللام وصل بمعنى ادع واما ان على باقية على معناها وضميت الصلاة معنى العطف وهو يهدي بعلى (قوله أقوال) أي خمسة

وقوله أفعال أي ثمانية كما هي مبينة في المحشى (قوله فتدخل الخ) تفريع على اعتبار الغلبة وفي عبارة الشارح مساحضة حيث عبر في الأول بالتردد في الثاني بقوله فتدخل فكان الأولى أن يقول ولا ترد صلاة الأخرى وصلاة الجنازة أو يقول فتدخل صلاة الأخرى وصلاة الجنازة ومثلها في الدخول صلاة المريض التي يجزئها على قلبه (قوله بخلاف سجدة التلاوة الخ) فيه نظر لأنه حيث اعتبرت الغلبة بخلاف كيف يخرجها فالأولى حذف قوله بخلاف سجدة الخ ويمكن أن يقال إن صلاة الأخرى تعددت فيها الأفعال وصلاة الجنازة تعددت فيها الأقوال فقرر بامتنع الصلاة فسهل ادخالها بخلاف سجدة التلاوة والشكر لما كانتا فاعلا واحدا وقواين بهما دخولا في الصلاة (قوله لأن قولهم الخ) تكلم عليها المحشى وقوله يشمل الواجب الخ ضعيف لأن الصلاة ثم عالا تنوقف على السنن (قوله أقوال) أي واجبة وكذا أفعال واجبة بخلاف قول الشارح يشمل الواجب والمندوب (قوله لقولهم) علة لقوله غير التكبير والتسليم وهو ضعيف لاقتضائه خروجهما معهما ماداخلان وركنان لأن الشيء ٨٦ يفتتح ويختتم بما هو منه كما هنا وقد يفتتح ويختتم بما ليس منه كالخطبة

ولا ترد صلاة الأخرى لأن الكلام في الغالب فتدخل صلاة الجنازة بخلاف سجدة التلاوة والشكر لأن قولهم أقوال وأفعال يشمل الواجب والمندوب غير التكبير والتسليم لقولهم مفتحة بالتكبير مختصة بالتسليم ومثبت بذلك لاشتمالها على الدعاء أطالها على اسم الجزاء على اسم السكوت وقد بدأ بالمكتوبات لأنها أهم وأفضل فقال (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة أي العينية من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأقيموا الصلاة أي حافظوا وعليها دائما بأكمال واجباتها وسنها وقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي محتمة مؤقتة وأخبار في الصحيحين كقوله صلى الله عليه وسلم لم فرض الله على أمي ليلة الأسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعها وأسأله التخفيف حتى جعلها خمسين في كل يوم وليلة وقوله للأعرابي حين قال هل علي غير ما قال لا الآن تطوع وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما وجوب قيام الليل فمستوخ في حقنا وهل نسخ في حقه صلى الله عليه وسلم أكثر الأصحاب لا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص وخرج بقولنا العينية صلاة الجنازة لكن الجمعة من المفروضة العينية ولم تدخل في كلامه إلا أن قلنا أنها بدل عن الظهر وهو رأي والأصح أنها صلاة مستقلة وكان فرض الخمس ليلة المعراج كما مر قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة أشهر (فائدة) في شرح المسند للرافعي أن الصحيح كانت صلاة آدم والظهر كانت صلاة داود والعصر كانت صلاة سليمان والمغرب كانت صلاة يعقوب والعشاء كانت صلاة يونس وأورد في ذلك خبرا جمع الله سبحانه وتعالى جميع ذلك لنبينا عليه وعلى آله وسلم الصلاة والسلام ولا منه تعظيما له ولا كثرة الاجور له ولا منه ولما كانت الظهر أول صلاة ظهرت لأنها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد بدأ الله تعالى بها في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس بدأ المصنف بها فقال (الظهر) أي صلاته سميت بذلك لأنها تفعل وقت الظهيرة أي شدة الحر وقيل لأنها ظاهرة وسط النهار وقيل لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام فان قيل قد تقدم أن الصلوات الخمس فرضت ليلة الأسراء فلم يبدأ بالصحيح * أجيب بوجوب الأول أنه حصل التصريح بأن أول وجوب الخمس من الظهر رقا له

أفتحت بالتكبير وليس منها واختتمت بالدعاء لولا الامور وليس منها (قوله من الدين) أي من أدلته (قوله بالضرورة) أي الآن والأفاسلها نظرية بدليل أنه استدل على اثباتها بالكتاب والسنة أو أن المعنى علم يشابه العلم الضروري الذي لا يخفى على أحد (قوله أي حافظوا الخ) تفسير مراد لان الأمر لا يدل على مداومة ولا يدل على الاتيان بالسنة لأن الأمر للوجوب فكان الأولى أن يقول أي أقموها ولا تتركوها (قوله وقوله تعالى الخ) أتى به بعد الأولى لبيان التأكيد (قوله وقوله للأعرابي) أتى به بعد الأولى لبيان الحصر لأن الأول لا يدل على الحصر لأن العدد لا مفهوم له (قوله وقوله لمعاذ الخ) أتى به بعدما تقدم لدفع توهم نسخ الوجوب كما نسخ العدد (قوله وأما وجوب الخ) وأورد على قوله خمس في كل يوم وليلة (قوله لكن الجمعة الخ) حاصله اعتراض على المتن

حيث لم بعد الجمعة ولم يذكرها مع أنها من الفروض العينية وأجاب الشارح بأن الجمعة بدل عن الظهر على قول في ضعيف والبدل ينزل منزل المبدل عنه فلماذا كرر الظهر كأنه ذكر الجمعة بالقوة وأما على أنها صلاة مستقلة وانها خامسة يومها فواردة عليه خصه وصا على القول بأنها سادسة يومها ويجاب بأن مراده الخمسة المدينة بما ذكر في غير يوم الجمعة (قوله للرافعي الخ) متعلق بشرح وأما المسند فلا مام الشافعي (قوله والظهر كانت صلاة داود) وقيل كانت لإبراهيم (قوله والعصر لسليمان) وقيل للعزير وقيل ليونس (قوله والمغرب ليعقوب) وقيل ليعسى وقيل لداود (قوله والعشاء كانت ليونس) وقيل لموسى وقيل خاصة بنبينا صلى الله عليه وسلم (قوله وقد بدأ الخ) حال من قوله أول صلاة أو معطوف على كانت فالبداءة بالظهر معللة بعلة من كونه على الأول ومعللة بعلمين على الثاني وتقدير العبارة وبدأ المصنف بالظهر لأنها أول صلاة ظهرت والحال أن الله بدأ بها أولان الله بدأ بها (قوله أي صلاته الخ) هذا التقرير يقتضي أن الظهر بمعنى الوقت وليس كذلك بل هو معنى الصلاة بدليل قوله سميت بذلك وقوله فيها يأتي وأول وقتها إذا زالت الخ ويجاب بأن الإضافة بيانية وكذا يقال في بقية الأوقات

(قوله ان الاتيان بالصلاة) مشكل من وجهين الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى علم الاولين والاخرين فكيف لا يعلم كيفية الصلاة والجواب ان ذلك في آخر أمره والالزم عدم احتياجه لنزول الوحي بالقرآن والسنة وهذا محذور والاشكال الثاني انه يقتضي ان الصبح لزمت ذمته فلم يزمه قضاءها مع انه لم ينقل والجواب ان هناك تفصيلا لصورتها ان الاتيان بالصلاة وكذا وجوبها متوقف على العلم بالكيفية فاذا لم تبين كيفية الصبح فلا اتيان ولا وجوب والجواب الاول احسن (قوله تبع الشافعي) جواب عن تصدير الاكثرين فكانه قال وصدر الاكثرين بذكر المواقيت لا يثنى فقال تبع الخ وقوله لان بدخولها علة لمخدوف تفسيده لانها اهم لان بدخولها الخ (قوله اراد بيمين الخ) فيه مسامحة فكان الاولى ان يقول او ادا باليسار حين تمسكون صلاة المغرب والعشاء الخ وكذا يقدر في الباقي فالمراد باليسار الصلاة (قوله حين زالت) أي عقب هذا الحين وكذا يقدر في الباقي غير ٨٧ المغرب والصبح فلا يحتاج الى تقدير

غير الذي قدره الشارح فهمها (قوله وكان في) أي الظل قدر الشراك أي سير النعمان وذلك عرض أصبع أو أقل ولعل ذلك الوقت الذي بعدم فيه الظل لانه حينئذ يدخل وقت الظهر بمحدث ظل ولو يسيرا (قوله والوقت ما بين هذين الوقتين الخ) هذا ظاهر في غير المغرب ادليس لها الوقت واحد بعد ذلك قوله الوقت ما بين هذين الوقتين ظاهر الحديث يخرج وقت الصلاة الاولى ووقت الصلاة الثانية مع انه من وقت الاختيار ويحجب بأنه على تقدير أي ما بين ملاسق أول الاول مما قبله وملاصق آخر الثاني مما بعده فدخل وقت الاولى والثانية والمراد بالوقت الوقت المختار والمراد به بالنسبة للظهر جملة الوقت والتقدير المتقدم لا بد منه لادخال وقت صلاة الظهر في المرة الاولى والثانية في جملة الوقت (قوله كما شرع في العصر الخ) أي عقبه لا مقارنا له ليقبض في الاشتراك الذي اراده وقصده بهذا التقدير (قوله يعني بدخول الخ) انما أي بالاعتناء لان كلام المتن يقتضي

في المجموع الثاني ان الاتيان بالصلاة متوقف على بيانها ولم تبين الا عند الظهر ولما صدر الاكثرين تبع الشافعي رضي الله تعالى عنه الباب بذكر المواقيت لان بدخولها تجب الصلاة بخروجها نفوت والاصل في قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال ابن عباس اراد بيمين تمسكون صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وبيمين تظهرون صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وخبرنا مني جابر بن عبد الله بن حمرتين فصل في الظهر حين زالت الشمس وكان في قدر الشراك والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فاسفروا قال هذا وقت الانبياء من قبل ذلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم صلى في الظهر حين كان ظله مثله أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه نافية به اشتراكهما في وقت واحد ويدل له خبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم تحضر العصر تبعهم المصنف فقال (وأول وقتها) أي الظهر (زوال الشمس) أي وقت زوالها يعني يدخل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وهو ميل الشمس عن وسط السماء المسمى بالوعاء اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب لافي الواقع بل في الظاهر لان التكليف انما يتعلق به وذلك بزيادة ظل الشيء على ظله حالة الاستواء أو بحدوثه ان لم يبق عنده ظل قال في الروضة كاصلها وذلك يتصور في بعض البلاد كسكة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر الزوال عقب التكبير أو في أثناءه لم تصح الظهر وان كان التكبير حاصلا بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في الفجر وغيره (وأخريه) أي وقت الظهر (اذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي سوى (ظل الزوال) الموجود عند الزوال واذا أردت معرفة الزوال فاعتبر به بقامتك أو شاخص تقبده في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فإزال الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت قال العلماء وقامة كل انسان ستة أقدام ونصف بقدمه والشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة رهي أفضل من القمر لكثرة نفعها قال الاكثرين والظهر ثلاثة أوقات وفضل أوله ووقت اختيار الى آخره ووقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع وقال القاضي لها أربعة أوقات ووقت

ان وقت الزوال من وقت الظهر وليس كذلك بخلاف عبارة الشارح لان الباء فيها للسببية والسبب متقدم فيفيد ان وقت الظهر يدخل بعد الزوال فليس وقت الزوال منه (قوله بعد ظل الزوال) الاضافة لادنى ملاسقة أي ظل الشيء الذي يوجد عند الزوال لان الزوال لا ظل له (قوله وقت فضيلة الخ) وضابطه بمقدار ما يأتي في المغرب وكذا في بقية الأوقات ومعنى وقت فضيلة الخ أي وقت يزيد فيه الثواب على فعل الصلاة فيما بعده والا فلا اتيان بالصلاة واجب في أي وقت ووقت ومعنى كونه وقت حرمة أي وقت يحرم التأخير اليه وان كان الاتيان بالصلاة واجبا ومعنى كونه وقت كراهة أي وقت يحصل اللوم والعتاب على التأخير اليه وان كان الاتيان بالصلاة واجبا (قوله أوله) هو بالرفع فيه وفي بقية الصلوات (قوله ووقت اختيار الخ) وأوله من أول الوقت كوقت الفضيلة وقوله الخ فيه مسامحة لانه يشمل وقت الحرمة والضروة فكان الاولى ان يقول بعده بحيث يبقى ما يسعها

(قوله مثل ربه) ضعيف بل هو بالقدار في المغرب وقوله مثل نصفه ضعيف بل هو ما قاله الاكثرون الى آخر الوقت (قوله وقت جواز الخ) أي بلا كراهة لان الظاهر ليس فيها جواز بكرة وقوله الخ فيه مسامحة لما تقدم فكان الاولى أن يقول بعده بحيث يبقى ما سبقتها فالجواز والاختيار في الظهر مقصودان معني ومتممذان ابتداء وانتهاء ويصدقان بآول الوقت ويخرجان بخروجه (قوله والعصر) كان الاولى الاتيان بالفاء كما فعل المنهج ليدل على التعقيب وعدم الفاصل بين الظهر والعصر (قوله أي صلاتها) فيه ما تقدم سواء بسواء (قوله وصيغة التثنية الخ) انما أتى بصيغة التثنية وعبارة الامام لان كلام المتن يقتضي ان الزيادة من وقت العصر وكلامهما يقتضي انها ليست من وقت العصر فلما ورد عليهما سؤال وهو أن الصحيح انه لا يشترط وجود زيادة وكلامهما

٨٨

ففضيلة اوله الى أن يصير ظل الشيء مثل ربه ووقت اختيار الى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عصر وهو وقت العصر لمن يجمع ولها وقت ضرورة وسيأتي وقت حرمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها ولا عذر وان وقت أداء ويخرجان في سائر أوقات الصلاة (والعصر) أي صلاتها وسبقت بذلك لما صرنا وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل المثل) وعبارة التثنية اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وأشار الى ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله فان جار ظل الشيء مثله بأقل زيادة فقد دخل وقت العصر وليس ذلك مخالفا للصحيح وهو أنه لا يشترط حدوث زيادة فاصلة كافي المنهاج كأصله بل هو محمول على أن وقت العصر لا يكاد يعرف الا بها وهي من وقت العصر وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة (وأخره في) وقت (الاختيار الى ظل المثلين) بعد ظل الاستواء ان كان الحديث جبريل الماروسهي مختار ما فيه من الرجوعان على ما بعده وفي الاقلية دسمي بذلك لا اختيار جبريل اياه وقول جبريل في الحديث الوقت ما بين هذين الوقتين محمول على وقت الاختيار (وأخره في) وقت (الجواز الى غروب الشمس) الحديث من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وروى ابن أبي شيبة باسناد في مسلم وقت العصر ما لم تغرب الشمس ((تثنيه)) للعصر سبعة أوقات ووقت فضيلة أول الوقت ووقت اختيار ووقت عذرو وقت الظهر لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها وان قلنا انها أداء وزاد بعضهم ثامنا وهو وقت القضاء فيها اذا حرم بالصلاة في الوقت ثم أفسدها عمدا فانها تصبح قضاء كما نص عليه القاضي حسين في تعليقه والمتولي في التمه والرويان في البحر والكن هذا أي ضعيف (والمغرب) أي صلاتها (ووقت واحد) أي لا اختيار فيه كافي الحديث المار (وهو) أي أوله يدخل بعد (غروب الشمس) الحديث جبريل السابق سميت بذلك لفعلا عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغاء أي بعد والمراد تكامل الغروب ويعرف في العجم ان بزوال الشاع عن رؤس الجبال واقبال الظلام من المشرق (و) يعتمد على القول الجديد (بمقدار ما يؤذن) لوقتها (ويتوضأ ويسترا عورة ويقيم الصلاة) وبمقدار خمس ركعات كافي المنهاج لان جبريل عليه السلام صلاتها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها كذا استدلل به أكثر الأصحاب ورد بأن جبريل عليه السلام انما بين الوقت المختار وهو المسهي بوقت الفضيلة وأما الوقت الجائز وهو محل النزاع فليس فيه تعرض له وانما استثنى قدر هذه الامور للضرورة والمراد بان خمس المغرب وستة البعدية وذكر الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بناء على أنه بين ركعتان قبلها وهو ما رجحه النووي والاعتبار في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل كذا

يقتضي اشتراطها أجاز الشارح بقوله وليس ذلك مناقيا للخ فهذا حكمة الاتيان بهاتين العبارتين قاتنيهما البيان مخالفتها لكلام المتن ولاجل الجواب عنهما بالجل الذي ذكره (قوله بعد ظل الاستواء الخ) راجع للامرين أيضا (قوله الحديث جبريل) راجع للامرين بالنسبة للمرتين كل مرة لواحد الاولى للاول والثانية للثاني (قوله الى غروب الشمس الخ) فيه مسامحة لانه يدخل وقت الحرمة ووقت الكراهة ووقت الضرورة فكان الاولى التخصيص بل كافي الشارح بان يقول وفي الجواز بلا كراهة الى الاصغر الخ (قوله ومن أدرك الخ) الاستدلال بذلك على كلام المتن بالقياس لانه اذا كان يدرك ركعة في الوقت والياقي خارجة ويدرك العصر قبل الاولى مالوا أدركها كلها قبل الغروب وهو قول المتن وفي الجواز الى غروب الشمس ((فائدة)) الجواز بكرة يخرج في غير الظهر فقط واعلم ان وقت الفضيلة والاختيار والجواز بلا كراهة متحدة ابتداء وانتهاء في المغرب وفي غيرها متحدة ابتداء

ومختلفة انتهاء فكما تدخل بآول الوقت ثم اذا مضى المقدار المذكور انقطع وقت الفضيلة واستمر الاخر ان ثم أطلقه ينقطع وقت الاختيار ويستمر وقت الجواز وأما وقت الفضيلة والاختيار في الظهر فمتحدان ابتداء وانتهاء ومعنى (قوله أي لا اختيار فيه الخ) أي ولا غيره من بقية الاوقات التي لغيرها (قوله كافي الحديث) يرجع لقوله واحد (قوله الحديث جبريل) يرجع لقوله بعد غروب الشمس (قوله لان جبريل الخ) دليل لقوله وقتها واحد الخ وهذا تقدم وانما أعاده توطئة لما ذكره بعدم الرد على من استدلل به على ان وقتها واحد (قوله وهو المسهي بوقت الفضيلة الخ) يقتضي اتحادهما معني وهو ظاهر في خصوص المغرب (قوله فهو محل النزاع) أي بين القديم والجديد (قوله فليس فيه تعرض له) أي في غير الظاهر ما فيه فقد تعرض لوقت الجواز بقوله والوقت ما بين

هذين الوقتين لان المراد بالوقت بالنسبة للظهر هو وقت الجواز الشامل لجميع الوقت ٨٩ من اوله الى آخره (قوله ووقت جواز)

أي بكرامة وهو الذي عنه
الاسنوي فيما بعد وقوله ما لم يغيب
الشفق فيه نظر لانه يشمل وقت
الحرمة وكان الاولى أن يقول
بحيث يبقى ما يسعه الدكن اذا كان
هذا هو ما قاله الاسنوي يكون
تكرار او يجب أن يغيب عنه
النسبة لانه (قوله لما سبق الخ)
أي في حديث جبريل بالنسبة
للمرة الاولى وقوله فيما سأتى
حديث جبريل أي في المرة الثانية
(قوله بالنسبة الخ) محتمل ذلك اذا
كان الزمان الذي يغيب فيه شفق
أقرب البلاد اليهم يستغرق
ليلمهم كالمثال الذي ذكره المحقق
والابان كان ليلمهم يزيد على
الزمان الذي يغيب فيه شفق
أقرب البلاد اليهم كتلايين درجة
مع المثال الذي ذكره المحقق
فانهم يصبرون بالفعل الى ان يغيب
فيه شفق أقرب البلاد اليهم
لانه يبقى من ليلمهم بقية بعد ذلك
فلا يحطون في الصبر (قوله وفي قول
نصفه) أي بالجراي الى نصفه
(قوله وفي الجواز الى طلوع الفجر
الثاني) فيه مسامحة لانه يشمل
وقت الكراهة ووقت الحرمة
ووقت الضرورة فكان الاولى وفي
الجواز بلا كراهة الى الفجر
الكاذب بحيث يسبق ما يسعه الى
آخر ما سأتى (قوله الذي يجمع
بياضا وحمرا الخ) فيه نظر لان
الفجر انما يجمع ذلك بعد مضي
زمن كثير من وقتها فيقتضي أنها
تؤخر لذلك عن أول الوقت وليس
كذلك وانما تفعل في أول الوقت
والفجر حينئذ يبيض لاجرة فيه

أطلقه الراعي وقال القفال يعتبر في حق كل انسان الوسط من فعل نفسه لانهم يختلفون في ذلك
ويمكن حمل كلام الراعي على ذلك ويعتبر أيضا قدرا على لقم يكسره واحدة الجوع كافي
الشرحين والروضة لكن صوب في الشفيع وغيره اعتبار الشيع لما في الصحيحين اذا قدم العشاء
فأبدوا به قبل صلاة المغرب ولا تجلوا على عشاءكم وحمل كلامه على الشيع الشرعي وهو ان
ياكل لقمات يمين صلبه والعشاء في الحديث محمول على هذا أيضا قال بعض السلف أن محسبونه
عشاءكم الحديث انما كان أكلهم لقمات ((تنبيه)) لو عبر المصنف بالظهر بدل الوضوء
ليشمل الغسل والتيمم وازالة الخيط لكان أولى وعبر جماعة بلبس الثياب بدل ستر العورة
واستغسنة الاسنوي لتناول التعمم والتقصص والارتداء ونحوها فانه مستحب للصلاة ويمتد
وقتها على القول القديم حتى يغيب الشفق الاخر قال النووي قالت القديمة أظهر وقال في
المجموع بل هو جديد أيضا لان الشافعي رضي الله تعالى عنه علق القول به في الاملاء وهو من
الكتب الجديدة على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه أحاديث في مسلم منها وقت المغرب ما لم يغيب
الشفق وأما حديث صلاة جبريل في البومين في وقت واحدة محمول على وقت الاختيار كما مر
وأما أحاديث مسلم مقدمة عليه لانها متأخرة بالمدينة وهو متقدم مكة ولانها أكثر رواة وأصح
اسنادا منه وعلى هذا المغرب ثلاثة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم
يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع قال الاسنوي نقلا عن الترمذي وقت كراهة
وهو تأخيرها عن وقت الجديد انتهى ومعناه واضح من إعادة القول بخروج الوقت ولها أيضا
وقت ضرورة ووقت حرمة (والعشاء) يدخل (أول وقتها اذا غاب الشفق الاخر) لما سبق
وخرج بالاجز الاصف والابيض ولم يقبله في الحرر بالاجز لانصراف الاسم اليه لغة لان
المعروف في اللغة أن الشفق هو الاخر كذا ذكره الجوهرى والافهرى وغيرهما قال الاسنوي
ولهذا لم يقع التعرض له في أكثر الأحاديث ((تنبيه)) من لعشاءهم بأن يكونوا بنواح
لا يغيب فيها شفقتهم بقدر ما يغيب فيها الشفق بأقرب البلاد اليهم كعادهم القوت المجزئ
في الفطرة ببلده أي فان كان شفقتهم يغيب عند ربع ليلمهم مثلا اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبة
لا أنهم يصبرون بقدر ما مضى من ليلمهم لانه ربما استغرق ليلمهم فيه على ذلك في الخادم (وأخوه
في) وقت (الاختيار الى ثلث الليل) لجبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين
الوقتين محمول على وقت الاختيار وفي قول نصفه خبر لولا ان أشق على أمتي لآخرت العشاء الى
نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجحه النووي في شرح مسلم وكلامه في المجموع
يقضي ان الأكثرين عليه ومع هذا فالاول هو المعتمد (و) آخره (في) وقت (الجواز الى طلوع
الفجر الثاني) أي الصادق لحديث ليس في النوم تقرب انما تقرب على من لم يصل الصلاة
حتى يدخل وقت الاخرى رواه مسلم خرجت الصبح بدليل فبقى على مقتضاه في غيرها وخرج
بالصادق الكاذب والصادق هو المنتشر ضوءه معترضا بنواحي السماء بخلاف الكاذب فانه
يطام مستطيل لا يعاوه ضوءه كدنب السرحا وهو بكسر السين كما قاله ابن الحاجب الذئب ثم تنقبه
ظلمة وشبهه بدنب السرحا لظوله فلها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز
ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وقت المغرب ان يجمع وقت كراهة وهو كما قاله
الشيخ أبو حامد ما بين الفجرين (والصبح) أي صلواته وهو يضم الصادق كسر هاء لغة أول النهار
فلذلك سميت به هذه الصلاة وقيل لانها تقع بعد الفجر الذي يجمع بياضا وحمرا والعرب تقول
وجه صبيح لمافيه بياض وحمرة (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني) أي الصادق لحديث جبريل

(١٣ - خطيب ل) فلو قال لانها تفعل صعب الفجر والفجر فيه بياض حينئذ الشئ الذي فيه بياض يقال له صبح

كان أولى (قوله طلوع الفجر) أي وقت الطلوع ليصح الاخبار (قوله لحديث جبريل) أي في المرة الاولى

(قوله تلجبريل) أي في المرة الثانية (قوله إلى طلوع الشمس الخ) فيه مسامحة لدخول وقت الحرمة والكراهة فلو فصل كما فصل المشرح لكان أولى (قوله هنا) احتراز عن كسوف الشمس والابعات والتعاليق فلا بد من طلوع كلها حتى تفوت صلاة الكسوف وحتى يقع المعلق عليه ويحدث في اليمين ٩٠ (قوله وصلاة العصر الخ) وهذه الكلمة قرآن عند عائشة

بدليل قواها معتمدا من رسول الله إلا أنهم من القراءة الشاذة عند غيرهم ولذلك لم يقرأ عند غير عائشة (قوله ولا يقال فيه) أي في مذهب الشافعي الخ وفيه نظر فانه قد حكى فيه القولان في مسائل كثيرة (قوله بعد دخول وقتها) قبل فعلها وهذا الحكم ليس خاصا بالعشاء بل كل الصلوات كذلك ومحمل الكراهة إذا وثق بنفسه أن يقوم قبل خروج الوقت والاحرم وأما النوم قبل الوقت فتفارق العشاء غير ما فيه لانه في العشاء يكره مطلقا أي سواء علم أنه يقوم قبل خروج الوقت أولا وأما في غيرها فلا كراهة وإن علم أنه لا يقوم إلا بعد الوقت (قوله ذكر الدجال ولبشه في الاوض الخ) أعادنا الله من الحياة إلى ذلك الزمان وردانه يقطع الخضر بالسيف نصفين ويمشي بالبحار بينهما ثم يحييه ويقول له لم تردني إيمانا فيقول له ما زددت إلا نكرا كذبا لك وتصديقاً بعمد صلى الله عليه وسلم لانه أخبر بذلك وفعّل ذلك معه ثلاث مرات أي يحييه ويقتله ويحييه ويقتله زيادة على المرة الأولى (قوله فيسنتني الخ) وكذلك يستثنى ليلة طلوع الشمس من مغربها فانها تعد ثلث قدر ثلاث ليل فيحسب منها ليلة صلى واجبها وهو المغرب والعشاء والليلتان يقدران يوم ويلة وواجبهما

فانه علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وانما يحرمان بالصادق (وأخيه في وقت) (الاختيار إلى الاسفار) وهو الاضاعة تلجبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (و) أخيه (في) وقت (الجواز إلى طلوع الشمس) الحديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها بخلاف غروبها فيما مر الخاقاني لم يظهر بما ظهر وفيه ما ولا ن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فتناسب ان يخرج بطلوع بعض الشمس فلها ستة أوقات وقت فضيلة أول الوقت ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة إلى الاجراء ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرورة وهي ثمانيه لقوله تعالى وكأواشربوا الآية وللاخبار الصريحة في ذلك وهي عند الشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب الصلاة الوسطى لقوله تعالى حاقطوا على الصلوات والصلاة الوسطى الآية إذا قنوت الا في الصبح والخبر مسلم قالت عائشة رضي الله عنها من يكتب لها مصصفا كتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قالت معتمدا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطفت يقتضي التغاير قال النووي عن الحارثي الكبير صحت الأحاديث انها العصر تلجبر شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومذهب الشافعي اتباع الحديث فصار هذا مذهبه ولا يقال فيه قولان كما وهم فيه بعض أصحابنا وقال في شرح مسلم الأصح ان العصر كما قاله الماوردي ولا يكره تسمية الصبح غداة كافي الرخصة والأولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صبا وخرا الان القرآن جاء بالثانية والسنة بهما معا ويكره تسمية المغرب عشاء وتسمية العشاء غداة هذا ما جزم به في التحقيق والمنهاج وزوائد الرخصة لكن قال في المجموع نص في الام على أنه يستحب أن لا تسمى بذلك وهو مذهب محقق أصحابنا وقال طائفة قليلة بكره انتهى والأول هو الظاهر لورود النهي عن ذلك ويكره النوم قبل صلاة العشاء بعد دخول وقتها لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره ذلك ويكره الحديث بعد فعلها لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره ذلك الا في خبر كقراءة قرآن وحديث ومذاكرة فقهه وأيناس ضيق وزوجة عند زفافها وتسكلم بما دعت الحاجة إليه كساب ومحادثة الرجل أهله للملاطفة أو نحوها فلا كراهة لان ذلك خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة وروى الحاكم عن عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليلة عن بني اسرائيل ((فائدة)) روى مسلم عن النوايس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبشه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم هذه قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفي في صلاة يوم قال لا أقدر والله قدره قال الاسنوي فيسنتني هذا اليوم مما ذكره في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له قال في المجموع وهذه مسئلة يحتاج إليها نص على حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ((تبيينه)) اهـ لم ان وجوب هذه الصلوات موسع الى ان يسبق من الوقت ما يسعها وإذا أراد المصلي تأخيرها الى أثناء وقتها الزممه العزم على فعلها في الوقت على الأصح في التحقيق فان أخرها مع العزم على ذلك ومات أثناء الوقت وقد بقي منه ما يسعها لم يعص بخلاف الحج لان الصلاة لها وقت محدود ولم يقصر باخراجها عنه وأما الحج فقد قصر باخراجها عن وقته بموت قبل الفعل والافضل ان يصليها أول وقتها إذا بقته ولو

عشاء

خمس صلوات فيجب قضاء خمس صلوات (قوله لم يعص الخ) لكن محله إذا

ظن السلامة أما إذا ظن الموت وأخرها مع العزم ومات فانه يعصى ولو بقي ما يسعها ولو فعلها في وقتها وهل هي حينئذ أداء أو قضاء الجمهور اداء وقال القاضي حسين والقاضي أبو بكر قضاء (قوله لان الصلاة لها وقت محدود الخ) كان الاظهر أن يقول لان الصلاة يتحقق فيها الاثم في الحياة باخراجها عن وقتها بخلاف

الحج لا ينفق فيه الاثم في الحياة فلو لم نفضل بالاثم من آخر سنن الامكان لغائت فائدة وجوب الحج (قوله صلاة الظهر) قيد خرج الجمعة والاذان فلا يؤخران (قوله في شدة الخ) قيد (قوله الى ان يصير للحيطان) ليس قيد ابل يسن التأخير ولولم يكن هناك حيطان (قوله بشرط ان يكون ببلد حار الخ) قيد (قوله لمصلي جماعة الخ) الجماعة ليست قيدا او يصلي فرادى في مسجد بعيد (قوله بمصلي بأقونه عشقة الخ) قيد نعم للامام الراتب ان يؤخر تبعا للقوم وان لم يتأذ بخلاف المهاجور في المسجد غير الامام (قوله فان علم الخ) أي بنفسه أو بخبر ثقة (قوله قبل وقتها) أي كلها وقعت قبل الوقت أو البعض قبل الوقت ولو تكبيرة الاحرام فيعيد فيها ما فعله يقع له نفل ان لم يكن عليه فرض من جنسه والا وقع عنه وأما اذا لم يتبين الحال أو تبين انها في الوقت أو بعده فلا إعادة وهذا كله اذا صلى بالاجتهاد وأما اذا صلى من غير اجتهاد فانه يعيد مطلقا ولو تبين انها وقعت في الوقت أو بعده (قوله ويسن ترتيب الفاتات الخ) أي سواء فات كله بعد أو بغير عذر أو البعض بعد والبعض بغير عذر ولو كان الذي بغير عذر متأخرا على المعتمد وقيل اذا كان الذي بغير عذر ٩١ عذر متأخرا يقدمه وجوبا على الذي فات بعذر

(قوله وتقدمه على الحاضرة) أي في الاقسام الثلاثة على المعتمد فيما اذا فات بغير عذر وقبل يجب تقدمه على الحاضرة اذا كان وقتها واساؤا ففات بغير عذر (قوله التي لا يخاف فوتها) بان كان يدرك كلها أو يدرك منها ركعة مع الثانية ولا فيجب تقديم الحاضرة (قوله التي لا يخاف فوتها) وان خاف فوت جماعة فقط قدم الفاتية (قوله كراهة تحريم) وقبل كراهة تنزيه ولا تنعقد على كل حال (قوله في غير حرم مكة) أما هو فلا كراهة فيه في جيع الاوقات (قوله اليوم الجمعة) ولولم يحضر الجمعة (قوله وعند طوعها) أي سواء صلى الصبح أم لا (قوله بعد صلاة الصبح أي اداء مغنية عن القضاء) (قوله وعذر الاصفار) أي سواء صلى العصر أم لا (فصل فيمن تجب عليه الصلاة) أي ومن لا تجب الا بالمنطوق والثاني بالمفهوم (قوله الاسلام الخ) فان قلت لم جعل الاسلام شرطا للوجوب ولم يجعل شرطا

عشاء لقوله صلى الله عليه وسلم في جواب أي الاعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها وراه الدار قطن وغيره نعم يسن تأخير صلاة الظهر في شدة الحر الى أن يصير للحيطان ظل عشي فيه طالب الجماعة بشرط أن يكون ببلد حار كالجواز اصل جماعة بمصلي بأقونه كلها أو بعضها بمشقة في طريقهم اليه ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة فأكثر فالكمل أداء ومن جهل الوقت نحو غيم اجتمع جواران قدر على اليقين والا فوجوبان نحو ورد فان علم ان صلاته بالاجتهاد وقعت قبل وقتها أعادها وجوبا وبسائر بفاتات وجوبان فات بلا عذر ونذر بان فات بعذر كنوم ونسيان ويسن ترتيب الفاتات وتقدمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وكره كراهة تحريم كالحكمة في الروضة في غير حرم مكة صلاة عند استواء الشمس اليوم الجمعة وعند طلوعها وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع كرمح وبعد صلاة العصر أداء ولو مجموعة في وقت الظهر وعند اصفار الشمس حتى تغرب الا صلاة لسبب غير متأخر عنها كفاتية لم يقصد تأخيرها اليها وصلاة كسوف وتحيمة لم يدخل اليه بنيتها فقط ومجدة شكر فلا يكره في هذه الاوقات وخرج بحرم مكة حرم المدينة فانه كغيره (فصل فيمن تجب عليه الصلاة) وفي بيان النوافل وقد شمس عن النوع الاول فقال (وسرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) الاول (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحتها منه لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة لتمكنه من فعلها بالاسلام (و) الثاني (البلوغ) فلا تجب على صغير لعدم تكليفه رفع القلم عنه كما صح في الحديث (و) الثالث (العقل) فلا تجب على مجنون لما ذكره وسكت المصنف عن الرابع وهو النقاء عن الخيض والنفاس فلا تجب على حائض ونفساء لعدم صحتها منهما فن اجتمعت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة بالاجماع ولا قضاء على الكافر اذا أسلم لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف نعم المرتد يجب عليه قضاء ما فات من الردة بعد اسلامه تغليظا عليه ولانه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجود كحق الا أدى ولو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون مع ما قبلها تغليظا عليه ولو سكر متعديا ثم جن قضى أيام المدة التي ينتهي اليها سكره لا مدة جنونه بعدها بخلاف مدة جنون المرتدان من جن في ردة مرتد في جنونه كما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً ولو ارتد أو سكرت ثم حاضت أو نفست لم تقض زمن

للحكمة مع ان العدة متوقفة عليه أيضا ويجب بان الحجة متأخرة عن الوجوب لان ما فرغ عنه فلما كان الوجوب متقدما جعل الاسلام شرطا له (قوله وجوب مطالبة) من اضافة السبب للمسبب أي وجوبا ينشأ عنه المطالبة (قوله وجوب عقاب) من اضافة السبب للمسبب أي وجوبا ينشأ عنه العقاب والحاصل ان الاسلام يترتب عليه أمور ثلاثة الاداء والمطالبة والعقاب في الآخرة على تركها فاذا انتفى الاسلام انتفى الاولان وبقي الثالث (قوله وسكت الخ) أجاب عنه المحشي بأنه لا سكوت اكونه ذكر في باب الخيض حرمة الصلاة عليهما وذكر فيما يأتي انه يشترط لصحة الصلاة طهارة الاعضاء فيلزم من ذلك أن النقاء من الخيض والنفاس شرط للوجوب وفي هذا الجواب نظر لانه لا يلزم ما ذكره كرفا لا حسن في الجواب عن المتن أنه انما سكت عن ذلك لاجل الاختصاص بالمناسب للمبتدئ (قوله نعم المرتد الخ) كان الاولى أن يقول وخرج بالكافر الاصل المرتد ليفيد الوجوب والقضاء عليه صريحا (قوله ثم جن) أي بلا تعد وكذا قوله بعدها ثم جن أي بلا تعد بصورة ذلك أن يقول الاطباء انه اذا شرب كذا سكر شهران ثم يشربه ثم يسكر بالانه في أثناء الشهر واستمر مجنونا بعد الشهر

كيفية الاستنجاء والاقبل تعاليمه

في الروضة الخ) كان الاولى تقديم
 ذلك على قوله وبأمره الولي لان
 تعليم الطهارة والصلاة
 والشرائع سابق على الامر (قوله
 ولو زالت هذه الاسباب الخ)
 وهي موانع الوجوب وهي سبعة
 الكفر الاصلي والاصباو الجنون
 والاعماء والسكر والخبص
 والنفاس وقول المحشي بهاها
 اسما بايجاز علاقه الضدية
 لانهم موانع فيه نظر لانه جمع بين
 الطرفين والمجاز لا يجمع فيه بينهما
 فكان الاولى للشارح أن يقول
 ولو زالت الامور أو الاشياء
 المانعة الخ (قوله والصلاة الخ) اعلم
 أن الوقت الذي يشترط خلوه فيه
 عن الموانع امان وقت التي زال
 المانع في وقتها أو من وقت التي
 بعدها الاولى فيما اذا زال في أثناء
 الوقت وخلا قدر الصلاة ثم دخل
 وقت الثانية فتلزم الصلاة
 المذكورة ثم ان سلم بعد دخول
 وقت الثانية مقدارها لم تمت هي
 أيضا ثم ان خلا زيادة على ذلك
 قدوا الظهر مثلا لم تمت وكذا يقال
 فيما اذا كان الوقت الذي خلا من
 الموانع فيه من وقت الصلاة
 التي بعد الصلاة التي أدرك من
 وقتها قدر تكبيرة فيصرف ذلك
 الزمان اصاحبة الوقت ثم ما زاد

عابدها للتي قبلا ان وسعها ثم ما زاد بصرف القبول التي قبلها ان وسعها (قوله اخف ما يجزي)

وهو ركعتان للمسافر وأربع للمقيم (قوله كصوم مريض) أي من حيث لزوم الاتمام أو جواز الترك ابتداءً لا من كل وجه لأن صوم المريض كله فرض وشرع فيه وهو كامل بخلاف الصلاة المذكورة فإن أولها نفل وشرع فيها وهو غير كامل (قوله ولو حاضت) هذا شروع في وقت يسمى وقت الإدراك وهو ما إذا طرأت الموانع في الوقت بعد دخوله فإن كان طرأ بها بعد أن أدرك قدر الصلاة أزمّت والأفلا والموانع التي يمكن طرأها خمسة معابد الكفر الأصلي والصبا

(قوله والصلاة المستنونة) أي المستنون فيها الجماعة بدليل قوله خمس العبدان الخ وفيه نظر لانه بقى التراخي ووزن رمضان (قوله مترادفة) وقبل بعضها مغاير لبعض وبعضها أعم من بعض فالسنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما ركد أحيانا والتطوع ما ينشئه الانسان باختياره وأما النفل والمندوب والحسن والمرغب فيه فهي أعم الكل (قوله وهو الزائد الخ) العبارة فيها نقص تقديره ومعناه واحد وهو الزائد الخ (قوله بعد الاسلام الخ) في نسخة بعد الايمان وهي ظاهرة لانه عمل قلب وهو أفضل من عمل البدن وأما نسخة بعد الاسلام ففيها نظر لان الصلاة من جملة أركان الاسلام وقد جعلها بعد الاسلام في الفضل فيلزم عليه كونه الشيء بعد نفسه وقبلها ويجاب بان المراد به الايمان فرجعت هذه النسخة للدولى ويجاب أيضا بأن يراد بالاسلام خصوص النطق بالشهادتين لا المركب من الأركان الخمسة وهذا الجواب فيه نظر لانه يقتضى أن النطق بالشهادتين ٩٣ أفضل من الصلاة لانه جعلها بعده

مع أنها أفضل منه ويجاب بان المراد النطق به ما من الكافر لا من المسلم وذلك أفضل من الصلاة لانه يترتب عليه النجاة من الخلود في النار فنفعه محقق ولا كذلك الصلاة لعدم تحقق نفعها لاحتمال عدم قبولها (قوله الا الصوم فانه لي) فيه اشكال لان الاعمال كلها لله ويجاب بان غير الصوم يتمكن فيه الشخص من الاخلاص وعدمه فنسب لابن آدم بخلاف الصوم لا يمكن فيه الربا لا مخفى فأضيف لله واعترض بأنه يمكن المراءاة بالصوم بان يقول أنا صائم ويقصد الشهرة مثلا ويجاب بان ذلك رياء بالقول والاخبار لا بنفس الصوم (قوله التابعة للفرائض) أي في المشروعية فيشمل القبليّة واليهودية (قوله والحكمة تكميل الخ) أي في حقنا أمانى حق الانبياء فهي كثيرة الاجر والثواب (قوله سبعة عشر) وفي نسخة تسعة عشر وعاليها يظهر قوله في بعض النسخ وثلاث بعد سنة العشاء وأما على نسخة سبعة عشر فلا يظهر والاعلى نسخة

(والصلاوات المستنونات) والمستنون والمستحب والنفل والمرغب فيه ألفاظ مترادفة وهو الزائد على الفرائض وأفضل عبادات البدن بعد الاسلام الصلاة لخبر العيصين أي الاعمال أفضل فقال الصلاة لوقتها وقيل الصوم لخبر العيصين قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأما أجرى به وإذا كانت الصلاة أفضل العبادات ففرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع وهو ينقسم الى قسمين قسم تسن الجماعة فيه وهو (خمس العبدان والكسوفات والاستسقاء) ورتبتها في الفضلية على حكم ترتيبها المذكور ولها أبواب تذكر فيها وقسم لانسن الجماعة فيه (و) منه (السنن) الرواتب وهي على المشهور (التابعة للفرائض) وقيل هي ماله وقت والحكمة فيها تكميل مانقص من الفرائض بنقص فحوشوع تركه نذر قراءة (وهي سبعة عشر ركعة ركعتا الفجر) قبل الصبح (وأربع) أي أربع ركعات (قبل الظهر) ركعتان بعدها وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد (سنة) العشاء يوتر بواحدة منهن (لم يبين المصنف المؤكد من غيره وبيانه أن المؤكد من الرواتب عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء لخبر العيصين عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وغير المؤكد ان يزيد ركعتين قبل الظهر للاتباع رواه مسلم ويزيد ركعتين بعدها الحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على الدار رواه الترمذي وصححه وأربع قبل العصر لخبر عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً رواه ابن خزيمة وجبان وصححه ومن غير المؤكد ركعتان خفيفتان قبل المغرب في العيصين من حديث أنس أن كبار الصحابة كانوا يتدرون السور أي للركعتين إذا أذن المغرب وركعتان قبل العشاء لخبر بين كل أداتين صلاة والمراد الاذان والاقامة والجمعة كالظهر فيما مضى فيصلى قبلها أربعاً وبعدها أربعاً بخبر مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وخبر الترمذي ان ابن مسعود كان يصلى قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً وانظر اظهر انه توقيف وقول المصنف يوتر بواحدة منهن أشار به الى أن من القسم الذي لا يسن جماعة الوتر وان أقله ركعة لخبر مسلم من حديث ابن عمر وابن عباس الوتر ركعة من آخر الليل وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة ولا كراهة في الاقتصار عليها بخلاف المال في الكفاية عن أبي الطيب وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره للاخبار الصحيحة منها خبر عائشة رضي الله تعالى

وثلاث بعد العشاء من غير لفظ سنة وأما على النسخة الأخرى فيجيب بان لفظ سنة زائد وان العدد لا مفهوم له (قوله وركعتان بعده) لم يجعل البعدية كالقبليّة ولا القبليّة كالبعديّة قلعه جار على قول ان الظهر ليس له أربع بعده وانما له أربع قبله واثان بعده (قوله لخبر العيصين الخ) لا يدل على التأكد فكان الأولى أن يقول لمواظبته عليه صلى الله عليه وسلم (قوله وأربع الخ) بالرفع عطف على محل أن يزيد أول العبارة لانه خبران وقوله والجمعة كالظهر الخ حاصله أن الجمعة أن أغت عن الظهر كان لها أربع قبلها وأربع بعدها وان لم تغن عنه كان لها أربع قبلها وأربع بعدها والذي يظهر الذي بعده (قوله وقول المصنف يوتر بواحدة الخ) هذه العبارة لا تظهر الا على نسخة وثلاث بعد العشاء يوتر بواحدة منهن فانه أراد ان الوتر أقله ركعة والركعتان الباقيتان من الثلاث سنة العشاء وأما على نسخة ثلاث بعد سنة العشاء فلا تظهر عليها عبارة الشارح لانه عليها الثلاثة كلها وتر ويسن فصل الثالثة عن الاثنين

فلم يشر إلى أن الترتيب ركعة على هذه النسخة (قوله وليس له في الوصل غير ذلك) أي إذا أحرم به دفعة أم لا أراد أن يصلي أحد عشر مثلاً وأراد تأخير ثلاثة يحرم من دفعة وأحرم بالتمانة قبلها بأحرام واحد جازله الشاهد بين كل ركعتين أو أربع أو أكثر فقد زاد في الوصل على تشهدين لأنه لم يحرم به دفعة واحدة ٤ (قوله فإن كان له تهجد الخ) هذه تقدمت عند قوله بجعله آخر الليل ويحجب بان المراد

بصلاة الليل في الأول غير التهجد في طلب تأخير الترتيب عنه (قوله والا فتأخير أفضل) أي ولو نقص فيه العدد أو فانت فيه الجماعة وبهذا يرد على من يصلي بعض الترتيب مع الجماعة ويؤخر بعضه بل الأولى تأخير كله أو الاقتصار على بعضه آخر (قوله وذلك أفضل الخ) هو من الحديث واسم الإشارة راجع للتهجد (قوله بعد الراتب) أي غير الراتب (قوله صلاة الليل) بالإضافة على معنى في (قوله وهو التهجد) هذا تفسير حراد لان صلاة الليل بحسب الأصل تشمل غير التهجد لكن اشتهر إطلاقها عليه (قوله وقوله الخ) لا يظهر دليل على التأكد وانما يدل على مطلق الطلب وكذا ما بعده (قوله ومن الليل) هي بمعنى بعض مفعول مقدم للتهجد والضمير في به للقرآن والمعنى اقرأ القرآن في تهجدك في بعض الليل أو ان الضمير راجع لليل والباء بمعنى في (قوله صلاة التطوع الخ) هذا بيان لأصل وضعه وأما المراد منه فيشمل صلاة الفرض في الليل بعد نوم فيقال له تهجد (قوله طاحت الخ) اعلم أن المقصود من كلام الشيخ المذكور الحث على قيام الليل وليس غرضه أن هذه الامور لم تنفعه لان هدم نفعها انما هو بسبب مانع من رياء ونحوه وبعبارة من مثل ذلك أن

عنه ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فلا تصح الزيادة عليها كسائر الراتب لمن زاد على ركعة الفصل بين الركعات بالسلام وهو أفضل من الوصل بنشهد في الأخيرة أو بنشهدين في الأخيرتين وليس له في الوصل غير ذلك ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حرام النعم وهي الترتيب فعملكم من العشاء الى طلوع الفجر ويسن جملته آخر صلاة الليل لخبر العيصين اجمعوا آخر صلاتكم من الليل وترا فإن كان له تهجد آخر الوتر إلى ان يتهجدوا لا أو تر بعد فريضة العشاء ورأيتهم هذا ما في الرضة كاصلاها وقبده في المجموع اذا لم يبق بقية فته آخر الليل والا فتأخيرها أفضل لخبر مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوترأ وله من طمع أن يقوم آخره فليوترأ آخره فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل وعليه حل خبره أيضا بدر واالصح بالوتر فان أوتر ثم جلد يندب له اعادته لخبر لا وتران في ليله ويندب القنوت آخر وتره في النصف الثاني من رمضان وهو قنوت الصبح في لفظه ومجمله والجمهور به ويسن جماعة في وتر رمضان (والنوافل المؤكدة) بعد الراتب (الثلاثة) الأولى (صلاة الليل) وهو التهجد ولو عبر به لكان أولى لمواظبته عليه صلى الله عليه وسلم ولقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقوله تعالى كافوا قليلا من الليل ما يهجعون وهو لغة رفع النوم بالسكينة واصطلاح صلاة التطوع في الليل بعد النوم كما قاله القاضي حسين هي بذلك لما فيه من ترك النوم ويسن للتهجد القيلولة وهي النوم قبل الزوال وهي بمنزلة السجود للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقيلولة على قيام الليل رواه أبو داود (فائدة) ذكر أبو الوليد النيسابوري أن المذهب يثبت في أهل بيته وروى أن الجنيدي روى في النوم فقبل له ما فعل الله بك فقال طاحت تلك الاشارات وغابت تلك العبارات وقبضت تلك العلوم ونفذت تلك الرسوم وما نفعنا الا ركعات كنا نركعها عند السحر ويكره ترك التهجد لاعتاده بلا عذر ويكره قيام بديل بضر قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلى قال فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فان لم يمسكك عليك حق إلى آخره أما قيام لا يضر ولو في ليل كاملة فلا يكره فقد كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل كله ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام بصلاة لخبر مسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي أما احياؤها بغير الصلاة فلا يكره خصوصاً بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها (و) الثانية (صلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان كما في المجموع عن الأكثرين رخصته في التحقيق وهذا هو المعتمد في المنهاج ان أكثرها ثمان عشرة ركعة وقال في الروضة أفضلها ثمان وأكثرها ثمان عشرة ويسن أن يسلم من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال والاختيار فعلها عند مضي ربع النهار (و) الثالثة (صلاة التراويح) وهي عشرون ركعة وقد افقوا على سببها وعلى أنها المرادة من قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري وقوله إيماناً أي تصديقاً بأنه حق معتقداً فضليته واحتساباً أي اخلاصاً والمعروف أن الغفران مختص بالصغار

يرأى بعبادته فالمراد أنهم لم تنفعه نفعاً كاملاً فلا ينال في انها نفعته (قوله بضر) أي شأنه ذلك وهو قيام كل الليل دائماً وتسبب فيكرهه سواء ضر بالفعل أم لا وأما قيام بعض الليل فان شأنه عدم الضر وفان ضر بالفعل كره والا فلا (قوله وصلاة الضحى) وهي صلاة الاشراف عند مروق قبل غيرها وعلى هذا تحصل صلاة الاشراف ركعتين بعد ارتفاع الشمس وبما ينبغي على ذلك اننا اذا قلنا انها غير مأجورة يحصل ركعتين فقط ولا تهجد بالعدد الذي لصلاة الضحى وأيضا قنوت بضحي وقت شروق الشمس وارتفاعها ولا تهجد بالزوال

(قوله لان عمر الخ) وكان ذلك سنة أربع عشرة من الهجرة وما قبل ذلك لم تقم جماعة من حين شرعت التراويح الا مرة واحدة في السنة الثانية من الهجرة لمضي احدى وعشرين ليلة من رمضان فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وصلى بهم ثمان ركعات الى ثلث الليل وكان ذلك ليلة ثلاث وعشرين ثم خرج ليلة خمس وعشرين فصلى بهم ثمان ركعات الى نصف الليل ثم خرج ليلة سبع وعشرين فصلى بهم ثمان ركعات الى قرب الفجر ثم انتظر وله ليلة تسع وعشرين فلم يخرج لهم وقال لهم صيحبنا ٩٥ خشيت أن تفرض عليكم فتجهزوا عنها وانما لم يخرج لهم متواليا شفقة عليهم وبقيت التراويح كانوا يقيمونها في بيوتهم بعد انصرافهم بدليل أنه كان يسمع لهم أزيز في بيوتهم كازير الزناير (قوله ولا هل المدينة الخ) أي باجتهاد من كان فيها في ذلك الوقت من كبارها وعلمائها (قوله تنمة الخ) جملة ما ذكره خمسة عشر نوعا (قوله صلاة التسييح) بدأ بها لأنها أهم والرد على من ادعى عدم سنيته وهي من النفل المطلق فلا تصح في وقت الكراهة (فرع) لو نؤا ودخل المسجد صار مطلوبا منه أمران سنة الوضوء وتحيية المسجد فان صلى ركعتين بنيتهما حصلا وان أطلق فكذلك وان أراد افراد كل صلاة قدم التحية ثم سنة الوضوء لأنها لا نفوت بطول الزمان وكذا يقال ان دخل البيت للطواف فطلب منه ركعتان للطواف وركعتان تحية المسجد فيفصل كما تقدم (قوله من صلى ست ركعات الخ) لا يظهر ان يكون دليلا لكون أقلها ركعتين فكان الأولى أن يأتي برواية الركعتين كما فعل غيره (قوله وركعتا الاحرام الخ) أي الأفضل ذلك فلو صلى أكثر جاز لكن باحرام واحد فلا يجوز بأكثر من احرام واحد مع العمد والعلم وكذا يقال في كل ما بعده ومثل ذلك سنة الوضوء

وتسن الجماعة فيم بالاق عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حشمة وصحبت كل أربع ركعات منها ترو ويحسبها لأنهم كانوا يترجون عقيب أي يستريحون قالوا الخليلي والسري كونها عشرين لان الرواتب أي المؤكدات في غير رمضان عشر ركعات فضوعت لانه وقت جسد وشهر اه ولاهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين لان العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويجتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويجة لیساووهم ولا يجوز ذلك لغيرهم كما قاله الشيخان لان اهلها اشرافا بهجرة ودفعه صلى الله عليه وسلم وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل من تكرير سورة الاخلاص ووقتها بين صلاة العشاء ولو تقدم ما طوع الفجر الثاني قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان ولو صلى أربعين بسببها لم يصح لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الظهر والعصر والفرق أن التراويح بعشر وعية الجماعة فيها أشبهت الفرائض فلا تغيرها وردت ((تنبيه)) يدخل وقت الرواتب التي قبل الفرض بدخول وقت الفرض والتي بعده بفعله ويخرج وقت النوعين بخروج وقت الفرض لأنهم ما تابعت له ولو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه ومن القسم الذي لا تندب فيه الجماعة تحية المسجد وهي ركعتان قبل الجلوس لكل داخل وتحصل بفرض أو نفل آخر وتكرر بشكر والدخول ولو على قرب ونفوت يجلسه قبل فعلها وان قصر الفصل الا ان جلس سهوا وقصر الفصل ونفوت بطول الوقوف كما أفق به بعض المتأخرين ((فائدة)) قال الاسنوي التحيات أربع تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومنى بالرمي وزيد عليه تحية عرفة بالوقوف وتحية لقاء المسلم بالسلام ((تنمة)) من القسم الذي لا تسن الجماعة فيه صلاة التسييح وهي أربع ركعات يقول فيها ثلاثا مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر بعد التحريم وقبل القراءة خمسة عشر وبعد القراءة وقبل الركوع عشر وفي الركوع عشرة وكذلك في الرفع منه وفي السجود والرفع منه والسجود الثاني فهذه خمسة وسبعون في أربع ثلاثا وصلاة الاوابين وتسمى صلاة الغفلة لغفلة الناس عنها بسبب عشاء أو نوم أو نحو ذلك وهي عشر وثم ركعة بين المغرب والعشاء أقلها ركعتان الحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى ست ركعات بين المغرب والعشاء كتب الله له عبادة اثنتي عشرة سنة وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء وركعتا الاستخارة وركعتا الحاجة وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج من المنزل وعند دخوله وعند الخروج من المسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند مدبره بارض لم يمر بها فط وركعتان عقب الخروج من الحمام وركعتان في المسجد اذا قدم من سفره وركعتان عند القتل ان أمكنه وركعتان اذا عقد على امرأة وزفت اليه اذ يسكن لكل منهما قبل الوقاع أن يصلي ركعتين وأدلة هذه السنن مشهورة لا يحتملها مخرج هذا الكتاب قال في المجموع ومن البدع المذمومة صلاة الرغائب ثلثة عشرة ركعة بين المغرب

والتحية والاستخارة (قوله الاحرام) أي قبله وقوله والطواف أي بعده وكذا ركعتا الوضوء وقوله والاستخارة أي قبل الدعاء وقوله والحاجة أي قبلها وقوله والتوبة أي قبلها أو بعدها (قوله عقب الخروج من الحمام) أي يصليهما في المسجد أو في أي مكان كان كراهة الصلاة في الحمام ولو في ألوانه لكن لو صلاهما فيها انعقدتا وكفتا (قوله في المسجد) أي الاكل ذلك وتحصل السنة في غيره (قوله ومن البدع الخ) انما يكون من البدع اذا اعتقد أن الصلاة في هذه الاوقات لها اثرية على غيرها الكثيرة الثواب فيها مثلا لانه حينئذ يخالف للشرع لان الشرع لم ينص على ذلك وما اذا انفق له أنه رأى نفسه خاشعة أو خالية من الشواغل فلا يكون من البدع وهي كونه بدعة يعتقد

(قوله وأفضل القسم الخ) حاصل التفصيل أن تقول أفضل النفل صلاة عبد الأضحية ثم الفطر ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم الوتر ثم ركعتا الفجر ثم بقية الرواتب المؤكدة ثم الرواتب ثم الأضحية ثم ركعتا الطواف ثم التحية ثم الاحرام وقبل ان الثلاثة سواء وهو المعتمد ثم سنة الوضوء ثم النفل المطلق في الليل ثم في النهار (قوله سواء) هو المعتمد (قوله فان نوى فوق ركعة الخ) فوق صفة لم يذرف أي عدد أو قدر أو فوق وقوله بعد ذلك وان نوى عدد الخ يقتضي أنه في الاول لم ينو عدد وليس كذلك بل عين عدد او يحاط به في تفنن في التعبير فغير أولاً بنوعه ولا بنوعه او قدر او أعاده ابيان حكم الزيادة والنقص (قوله بين سنة الفجر الخ) هذا بالنظر للغالب من تقديم السنة فلو أخرها اضطررنا لم يضطرب فصل بكلام غير ذي نوى فان لم يفصل بكلام انتقل من محل السنة (قوله نسن الخ) أي عندنا وعند ٩٦ أي حبيبة واجبة ولا تقوت بعضي الزمان (قوله لقارئ) أي غير فاقد الطهورين

فانه اذا عجز عن الفاتحة وأتى بدلاها كان في البديل سجدة لا يسجد وكذا فاقد الطهورين اذا عجز عن الفاتحة وأتى بدلاها لا يسجد لان البديل يعطى حكم المبدل منه والفاتحة لا يسجد فيها فكذا بدلاها فحاصل شروط السجدة أن تكون القراءة مشروعة مقصودة من قارئ واحد لجميع الآية في غير صلاة الجنائز ولا يستبدلها عن الفاتحة هذه شروط عامة ويزاد في حق المصلي أن لا يقصد بالقراءة السجود في غير يوم الجمعة وان كان مأموماً أن لا يسجد الا بتعالف القراءة امامه فقط وقوله سامع أي لم يسمع الخطيب لما يلزم على السجود من الاعراض عنه أي الشأن ذلك حتى يمنع سجودهم معه (قوله أربع عشرة الخ) ركعاتها متفق على محلها الا أربعة العمل والنمل وفصات والانشاق كما هو مبين في المحشى (قوله في غير الصلاة الخ) من الغير الطواف فتدخله عند بعضهم وعند بعضهم لا تدخله لانه بمنزلة الصلاة فلو أدخلها في الصلاة عامداً بطلت صلاته ولو كان خلف امام حنفي لا يسجد بل يفارقه وهي مفارقة بعذر فلا تقوت فضيلة عرفا الجماعة أو ينتظره ويسجد للسهو (قوله بطلت صلاته) أي بمجرد هويته ان يسجد دون الامام أو بمجرد تخلفه في صورة سجود الامام ونه وهذا اذا قصد المخالفة وأما اذا اتفق أن الامام يسجد ولم يسجد ولم يكن ناسياً فله حالتان الاولى أن يعلم بعد رفع الامام من السجود بطلت صلاته بمجرد الرفع الثاني أن يعلم قبل رفع الامام فانه يسجد فان حقه قبل الرفع من السجود فالامر طاع وان رفع الامام قبل أن يسجد مأموماً بل كان في الهوى رجع منه ولا يسجد الا ان نوى المفارقة (قوله ويكبر الخ) هذا ليس تكبير فحرم بل للهوى فلو تلفظ بالتكبير والنية بطلت صلاته ان كان عامداً عالماً (قوله وأركان السجدة الخ) حاصله أن أركانها خارج الصلاة النية والتكبير والسجود والسلام مع طمأنينة السجود وزاد بعضهم الجلوس والسلام أو الاضطجاع وبعضهم لا يشترط بعد السجود شيئاً وأما في الصلاة في الامام والمنفرد

والعشاء ليلة اول جمعة من رجب وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة ولا يفترب من يفعل ذلك وأفضل القسم الذي لا تسن الجماعة فيه الوتر ثم ركعتا الفجر وهما أفضل من ركعتين في خوف الليل ثم باقي رواتب الفرائض ثم الأضحية ثم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء ثم ركعتي الطواف والاحرام والتحية وهذه الثلاثة في الأفضلية سواء والقسم الذي تسن الجماعة فيه أفضل من الذي لا تسن فيه نعم تفضل رتبة الفرائض على التراخي وأفضل القسم الذي تسن فيه الجماعة صلاة العيدين وقضية كدامهم تساوى العيدين في الفضيلة قال في الخادم لكن الأرجح في النظر ترجيح عبد الأضحية فصلاته أفضل من صلاة الفطر وتكبير الفطر أفضل من تكبيره ثم بعد العيدين في الفضيلة كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراخي ولا حصر للنفل المطلق وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذري الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل فان نوى فوق ركعة تشهد آخر فقط أو آخر على ركعتين فأكثر فلا يشهد في كل ركعة واذا نوى قدراته زيادة عليه ونقص عنه ان نوى بالابطال صلاته فان قام لرائد سهواً قد ذكر قد تم قام للرائد ان شاء والنفل المطلق بالليل أفضل منه بالنهار وبأوسطه أفضل من طرفيه ان قصه ثلاثة أقسام ثم آخره أفضل من أوله ان قصه قسمين وأفضل من ذلك السدس الرابع والخامس ويسن السلام من كل ركعة بين فواتهما أو اطلاق النية ويسن أن يفصل بين سنة الفجر والفريضة باضطجاع على عينية لا تباع وأن يقرأ في أولى ركعتي الفجر والمغرب والاستسقاء وتحية المسجد قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويبدأ كذا كثار الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل وهو في النصف الاخير كدو عند العصر أفضل ((تنبيه)) لم يتعرض المصنف لسجدة التلاوة والشكر ونذكره مختصراً التمهيد الفائدة طاقظ هذا المختصر تسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع قصداً للسمع أم لا قراءة لجميع آية السجدة مشروعة وتبدأ كذا للسامع بسجود انقاري وهي أربع عشرة سجدة سجدة تاليج وثلاث في المفصل في النجم والانشاق وقرأوا البقية في الاعراف والرعبدوا النمل والاسراء حرىم والفرقان والنمل وآلم تنزل وحرم السجدة ومجالها معروفة ليس منها سجدة ص بل هي سجدة شكر تسن في غير الصلاة ويسجد بمصل لقراءته الامام وما فلا سجدة امامه فان تخلف عن امامه أو يسجد هو دونه بطلت صلاته ويكبر المصلي كغيره ندباً للهوى ورفع من السجدة بالرفع يد في الرفع من السجدة كغير المصلي وأركان السجدة لغير مصل تحريم وسجود وسلام بشرطها كصلاة وأن لا يطول فصل

الصلاة عامداً عالماً بطلت صلاته ولو كان خلف امام حنفي لا يسجد بل يفارقه وهي مفارقة بعذر فلا تقوت فضيلة عرفا الجماعة أو ينتظره ويسجد للسهو (قوله بطلت صلاته) أي بمجرد هويته ان يسجد دون الامام أو بمجرد تخلفه في صورة سجود الامام ونه وهذا اذا قصد المخالفة وأما اذا اتفق أن الامام يسجد ولم يسجد ولم يكن ناسياً فله حالتان الاولى أن يعلم بعد رفع الامام من السجود بطلت صلاته بمجرد الرفع الثاني أن يعلم قبل رفع الامام فانه يسجد فان حقه قبل الرفع من السجود فالامر طاع وان رفع الامام قبل أن يسجد مأموماً بل كان في الهوى رجع منه ولا يسجد الا ان نوى المفارقة (قوله ويكبر الخ) هذا ليس تكبير فحرم بل للهوى فلو تلفظ بالتكبير والنية بطلت صلاته ان كان عامداً عالماً (قوله وأركان السجدة الخ) حاصله أن أركانها خارج الصلاة النية والتكبير والسجود والسلام مع طمأنينة السجود وزاد بعضهم الجلوس والسلام أو الاضطجاع وبعضهم لا يشترط بعد السجود شيئاً وأما في الصلاة في الامام والمنفرد

أركانها النية والسجود فقط وان كان مأموماً فالسجود تبعاً من غير نية واجب عليه (قوله لهجوم نعمة) أي له أولاده أو زوجته أو
لصديقه أو لعامة المسلمين كنزول المطر بعد القحط أو لعالم عام النفع أو شجاع كذلك بخلاف شخص أجنبي من المسلمين
(قوله من السجود بين يدي المشايخ الخ) أي سواء كانوا أحياء أو أمواتاً ومثل السجود الركوع ومجمل الحرمة إذا كان مستوفياً بشروط
السجود والركوع والأفلاحة ولا كراهة وهذا التقييد فيه فسخة بخلاف من أطلق وأما تعجيل أعتاب المشايخ فمستحب لأبأس به
(فصل في شروط الصلاة الخ) أي شروط أدائها وصحتها وما تقدم شروط ٩٧ لوجوبها وقدمها الآن الوجوب سابق على الصحة

وقوله وأركانها الخ فيه نظر لانه
سبب ذكر الأركان والسنن في فصل
مستقل فكان الأولى الاقتصاد
على الشروط (قوله نخرج بتعريف
الشرط الخ) أي التعريف الذي
تضمنه الفرق بين الشرط والركن
وهذا الخلاف في عدم التروك مبنى
على الخلاف في أن الشرط هل
يشترط فيه أن يكون وجودياً فلا
تكون التروك شروطاً لأنها أعدام
وان قلنا أنه لا يشترط دخلت في
الشرط وهذا الخلاف لفظي والا
فلا بد من ترك الموانع لصحة الصلاة
على القوانين (قوله جمع شرط
الخ) الأولى جمع شرطية (قوله
والمعتبر من الشروط الخ) فيه نظر
لأنه يقتضي أن هناك شروطاً
لا تعتبر وليس كذلك ويحاج بيان
من بيانية لا تبعية والتقدير
والمعتبر الذي هو الشرط (قوله
قبل الدخول فيها الخ) أي لا تؤخر
عن الدخول أعم من أن تنقصد
أو تقارن بحيث لا يقع جزء من
الصلاة من غير الشروط (قوله فإن
سبقة الحدث الخ) قيد بالسبق للرد
على القديم القائل بأنه ينبغي وبطهر
عن قرب ولا تبطل صلاته وأما عند
التمسك بقبيل بانفاق (قوله
وطهارة النجس الخ) ظاهر كلام
المحقق أن النجس عطف على الحدث

عرفانها وبين قراءة الآية وتذكر وتذكروا الآية وسجدة الشكر لا تدخل صلاة وتسبب لهجوم
نعمة أو اندفاع نعمة أو رؤية مبتلى أو فاسق معلى ويظهرها للفاسق أن لم يخف ضرره لا للمبتلى
لثلاثين نذري وهي سجدة التلاوة ولما قرأها كنافلة ويسن مع سجدة الشكر كافي المجموع
الصديقه ولو تقرب إلى الله بسجدة من غير سبب حرم ومما يحرم ما يفعله كثير من الجهلة من السجود
بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة أو قصد الله تعالى وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر ما قالنا الله من ذلك
(فصل في شروط الصلاة وأركانها وسننها والسنن أبعاض وهي التي تجبر بسجود السهو وهيأت
وهي التي لا تجبر بسجود السهو والركن كالشرط في أنه لا بد منه ويشاركه بان الشرط هو الذي يتقدم
على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والستر والركن ما تشتمل عليه الصلاة كالركوع
والسجود نخرج بتعريف الشرط التروك كترك الكلام فليست بشروط كما صوبه في المجموع بل
مبطل للصلاة كقطع النية وقيل أنها شروط كما قاله الغزالي ويشهد لذلك أن الكلام اليسير ناسياً
لا يضر ولو كان تركه من الشروط اضرب (فائدة) قد شبهت الصلاة بالإنسان فالركن كراسته
والشرط ككياته والبعض كاعضائه والهيئة كشعره وقد بدأ بالقسم الأول فقال (وشروط الصلاة)
جمع شرط والشرط بسكون الراء لغة العلامة ومنه أشرط الساعة أي علاماتها واصطلاحاً ما يلزم
من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمانع لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من
وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالكلام فيها عدا والمعتبر من الشروط
لصحة الصلاة (قبل الدخول فيها) أي قبل التلبس بها (خمس) الأول (طهارة الأعضاء من
الحدث) الأصغر وغيره فلو لم يكن متطهر أعند إحرامه مع القدرة على الطهارة لم تنعقد صلاته
وان أحرم متطهر فإن سبقه الحدث غير الدائم بطلت صلاته لبطان طهارته ولو صلى ناسياً للحدث
أثيب على قصده لا على فعله إلا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فإنه يثاب على فعله
أيضا قال ابن عبد السلام وفي إثباته على القراءة إذا كان جنباً نظر اه والظاهر عدم الإثابة
والحدث هو واقعة الشيء الحادث واصطلاحاً أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث
لا مخرج وهو كما قال ابن الرفعة معنى ينزل منزلة المحسوس ولذلك يقال بتبعية وارتفاعه عن كل
عضو (و) طهارة (النجس) الذي لا يعفى عنه في ثوبه أو بدنه حتى داخل أنفه أو فمه أو عينه أو
أذنه أو مكانه الذي يصلي فيه فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك ولو لمع جهله بوجوده أو بكونه مبطلاً
لقوله تعالى وثيابك فطهر وانما جعل داخل الأنف والفم هنا كظاهرهما بخلاف غسل الجنابة لغلظ
أمر النجاسة بدليل أنه لو وقعت نجاسة في عينه وجب غسلها ولا يجب غسلها في الطهارة فلو أكل
من نجس لم تصح صلاته ما لم يغسل فيه ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها لم نأمره إعلامه
لان الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام كما لو رأينا صبياً يرفى بصبيبة فإنه
يجب علينا منه ما وان لم يكن عصياً أو استثنى من المكان ما لو كثر زرق الطيور فإنه يعفى عنه

(٣ - خطيب ل) فيكون الكلام في طهارة الأعضاء فقط والشارح جعل النجس عطفاً على الأعضاء لاجل أن يكون شاملاً
لطهارة البدن والثوب والمكان ولكن لا حاجة لهذا العموم لان الثوب والمكان سيأتان (قوله بدليل) فيه مصادرة لان هذا بعض الدعوى
المتقدمة في قوله حتى داخل أنفه أو عينه الخ وأخذ بعض الدعوى في الدليل لا ينتج المدعى الا ان يقال الغرض الاستدلال على وجوب
غسل الفم والأنف بغسل العين فلا مصادرة وكان الأولى من ذلك ان يقول بدليل أنها تزال عن الشهيد إذا كانت من غير دم الشهادة (قوله
واستثنى من المكان الخ) ذكر الشارح هذه المسئلة شرطين وبقي ثالث وهو عموم المحل ومعنى عمومها ان لا يكون هناك محل محال يمكن

الوصول اليه من غير مشقة بان لم يكن هناك محل خال اصلا او هناك محل خال يمكن الوصول اليه بمشقة (قوله تنبيه الخ) ذكر فيه فروعا
ثانية متعلقة بهذا الشرط (قوله من ذلك ومن الخ) بيان للامرين واسم الاشارة راجع لاجرة الثوب ولكن فرض المسئلة انه لا ماء يغسل به
فالا سنوي يقدر وجود الماء ويعتبر عنه وغيره لا يقدر الماء بل ينظر لاجرة الثوب الذي يكثر به فمعنى كلام الاسنوي اننا نأخذ الاكثر من
الاجرة للثوب ومن ثمن الماء مع اجرة غسله ونقابل بين ذلك الاكثر وبين نقص قيمة الثوب فاذا كانت اجرة الثوب خمسة وثمان الماء مع
اجرة غسله ستة ونقص قيمة الثوب ستة ايضا فانه يقطع على كلام الاسنوي ولا يقطع على كلام الشيخين واما لو كان نقص قيمة الثوب
هنا في المثال المذكور اربعة فانه يقطع باتفاق الشيخين والاسنوي (قوله او يمين) أي احدهما نجس كله والاخر طاهر كله وحينئذ
فلا فرق بين أن يكونا واسعين أو أحدهما اوضيقين بخلاف ما اذا كان النجس بعض البيت واشتبهه والاخر طاهر ففصل فان كانا
ضيقين فلا بد من الاجتهاد واما اذا كانا ٩٨ واسعين فلا يجب الاجتهاد بل له الصلاة فيهما الى ان يبقى قدر النجاسة وكذا ان

للمشقة في الاحتراز عنه وقيد في المطلب العفو عما اذا لم يعتمد المشي عليه قال الزركشي وهو قيس
منع من زاد غيره أن لا يكون رطبا أو رجلا مباولة تنبيه على لو نجس ثوبه بما لا يعنى عنه ولم يجد ماء
يغسل به وجب قطع موضعها ان لم تنقص قيمته بالقطع أكثر من اجرة ثوب يصلى فيه لو أكثره
هنا ما قاله الشيخان تبعاهما المتولي وقال الاسنوي يعتبر أكثر الامر من ذلك ومن ثمن الماء لو
اشتراه مع اجرة غسله عند الحاجة لان كلامهما لو انفرد وجب تحصيله اه وهذا هو الظاهر
وقيد الشيخان أيضا وجوب القطع بمحصل ستر العورة بالظاهر قال الزركشي ولم يذكر كره المتولي
والظاهر انه ليس بقيد بناء على ان من وجد ما يستتر به بعض العورة لزمه ذلك وهو الصحيح اه
وهذا هو الظاهر ولو اشتبه عليه طاهر ونجس من ثوبين أو بيتين اجتهد فيهما للصلاة وصلى فيهما
ظنه الطاهر من الثوبين أو البيتين فاذا صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تحديد
الاجتهاد فان قبل ان ذلك بشكل بالاجتهاد في المياه فانه يجتهد فيها الكل فرض أجب أن بقاء
الثوب أو المكان كبقاء الطهارة فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني فيصلى في الآخر من غير
اعادة كما لا يجب اعادة الاولى اذ لا يلزم من ذلك نقض اجتهاد بالاجتهاد بخلاف المياه ولو غسل أحد
الثوبين بالاجتهاد صححت الصلاة فيهما ولو جمعهما عليه ولو اجتهد في الثوبين أو البيتين فلم يظهر
له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين طهارة الوقت وأعاد تقصيره بعدم ادراك العلامة ولان معه
ثوبان في الاولى ومكان في الثانية طاهر ايقين ولو اشتبه عليه امامان يريدان الاقتداء بأحدهما اجتهد
فيهما وعمل باجتهاده فان صلى خلف واحد ثم تغير ظنه الى الآخر صلى خلفه ولا يعيد الاولى كما لو
صلى بالاجتهاد الى القبلة ثم تغير ظنه الى جهة أخرى فان تحير صلى منفردا ولو نجس بعض ثوب أو
بدن أو مكان ضيق وجهل ذلك البعض وجب غسل كله لتصح الصلاة فيه فان كان المكان واسعا لم
يجب عليه الاجتهاد فيه فله ان يصلى فيه بلا اجتهاد وسكتوا عن ضبط الواسع والضيق والاحسن
في ضبط ذلك العرف ولو غسل بعض نجس كثوب ثم غسل باقيه فان غسل معه جزأ من مجاوره
طهر كله والا فغير المجاور والمجاور نجس ولا تصح صلاة نحو قابض طرف شيء كجبل متصل بنجس
وان لم يتحرك بحركته ولا يضر جعل طرفه تحت رجله ولا نجس بحاذيه ولو وصل عظمه لحاجة
بنجس من عظم لا يصلح للوصول غيره عند ذلك فتصح صلاته معه ولا يلزمه نزعها اذا وجد

كان احدهما واسعا والاخر ضيقا فانه يصلى في الواسع الى ان يبقى قدر النجاسة (قوله فانه يجتهد في الكل فرض) أي ان احداث والا فلا يجتهد ولو استقر شهره (قوله اذ لا يلزم من ذلك نقض اجتهاد بالاجتهاد) ووجهه ان آثار الاول من الصلاة به ذهبت وانقضت فلم يبق شيء تبطله فلذلك عمل بالثاني بخلاف المياه اذا تغير اجتهاده لا يعمل بالثاني بل يتلف الماءين ويقيم ولا يعيد وانما يعمل بالثاني لانه ان غسل ما أصابه الاول بماء الثاني فقد نقض الاجتهاد الاول أي آثاره الباقية بالاجتهاد الثاني وهما ظنان متساويان فيكون تحكما وان لم يغسل ما أصابه الاول بالثاني لزم ان يصلى بالنجاسة فلذلك قلنا لم يعمل بالثاني ومجمله ان لم يغسل ما أصابه الاول بماء طاهر يمين والا فيعمل بالثاني حينئذ لانه لم ينقض الاجتهاد الاول بالاجتهاد

الظاهر

الثاني بل نقضه بماء طاهر يمين (قوله فان كان المكان واسعا الخ) محترز قوله ضيق يعني

ان المكان ان كان ضيقا ونجس بعضه واشتبه وجب غسل كله اما اذا كان واسعا ونجس بعضه واشتبه فلا يجب الاجتهاد بل يصلى في أي مكان كان حتى يبقى قدر النجاسة فلا يصلى في الباقي حينئذ والمعتقد ان الواسع ما زاد على قدر بدن المصلي والضيق ما كان بقدر بدن المصلي (قوله متصل بنجس) سواء كان اتصاله به على وجه الربط او لا وسواء كان النجس بنجر بجرة ام لا وسواء تحرك الجبل بحركته ام لا واما ان كان طرف الجبل على طاهر والطاهر متصل بنجس فان كان اتصاله به على وجه الربط وكان ذلك الذي فيه النجاسة بنجر بجرة بطلت والا فلا مثال ذلك اذا ربط حبلا بطوق كلب او برقة حمار او بئذ سفينة فيها نجاسة وكانت بنجر بجرة فان الصلاة تبطل واما اذا كان الجبل حرميا على طرف الكلب من غير ربط او على الحمار كذلك او على حرف السفينة الطاهر فانه لا يضر (قوله تحت رجله) خرج ماله حذره على ظهر رجله فانه يضر (قوله ولا يلزمه نزعها اذا وجد

الحرة غير الوجه والكفين ظهر أو بطن إلى السكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينةهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وانما لم يكونا عورة لأن الحاجة تدعو إلى ابرازهما والخشحي كالانثى رقاب حرة فان اقتصر الخشحي الحرة على ستر ما بين سرة وركبته لم تصح صلاته على الأصح في الروضة والافقه في المجموع للشك في الستر وصح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في فواقض الوضوء عن المغوى وكثيرا قطع به للشك في عورته قال الاستنوي وعليه الفتوى اه ويمكن الجمع بين العبارتين بان يقال ان دخل في الصلاة مقتصر على ذلك لم تصح صلاته للشك في الانعقاد وان دخل مستورا كالحرة وانكشف شيء من غير ما بين السرة والركبة لم يضر للشك في البطلان نظير ما قالوه في صلاة الجمعة ان العدد لو كل يخشى لم تعتد الجمعة للشك في الانعقاد وان اعتدت الجمعة بالعدد المعتبر وهناك خشي زاد عليه ثم بطلت صلاة واحد منهم وكل العدد بالخشحي لم تبطل الصلاة لانا نيقنا الانعقاد وشكنا في البطلان وهذا اقبح من العزير الرحيم فحج الله من تلقاه بقلب سليم وشرط الساتر جرم يمنع ادراك لون البشرة لا يحجبها ولو بطن ونحوه كدر كاه صاف متراكم بخضرة ويجب التطيب على فاقد الثوب ونحوه ولو لم يخرج الصلاة خلافا لبعض المتأخرين ويجب ستر العورة من أعلاها وجوانبها لا من أسفلها ولو كان المصلي امرأة فلورؤيت عورته من جيبه أي طوق قبضه لسعته في ركوعه وغيره ضروره ستر بعضها بيده لحصول المقصود ومن الستر فان وجد من السترة ما يكفي قبضه ودبره تعين لهما اللذان في على انهما عورة ولا نهما أخش من غيرهما فان لم يجد ما يكفيهما قدم قبله وجوبا لانه متوجه بالقبلة وبدل القبلة كالقبلة كالوصلي صوب مقصده وستر الخشحي قبله فان كفي لاحدهما تخير والاولى له ستر آلة الرجل ان كان هناك امرأة وآلة النساء ان كان هناك رجل (نبيه) لو وجد الرجل ثوب حرير فقط لم يستر به ولا يلزمه قطع ما زاد على العورة ويقدم على المتنجس للصلاة ويقدم المتنجس عليه في غيرهما مما لا يحتاج الى طهارة الثوب ولو ضلت أمة مكشوفة الرأس فعثقت في صلاتها ووجدت سترة وجب عليها ان تستر رأسها فان لم تجد ما تستر به رأسها بنت على صلاتها ويسن للرجل ان يلبس للصلاة أحسن ثيابه وان يصلي في ثوبين ظاهر قوله تعالى خذوا في ثيابكم عند كل مسجد والثوبان أهم الزينة والخبر اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان الله تعالى أحق أن يتزين له ويكره ان يصلي في ثوب فيه صورة وان يصلي الرجل ملتثما والمرأة منتقبة إلا أن تكون في مكان ومكانه أجنب لا يحترزون عن النظر اليها فلا يجوز لها رفع النقاب ويجب أن يكون الستر (لباس طاهر) حيث قدر عليه فان عجز عنه أو وجدته متنجسا وعجز عما يطهره به أو حبس في مكان نجس وليس معه الا ثوب لا يكفي للعورة وللمكان صلى عاريا في هذه الصور الثلاث لا إعادة عليه اذا قدر ولو وجد ثوبا لغيره حرم عليه لبسه وأخذ منه قهرا ولا يلزمه قبول هبته للمنة على الأصح بل يصلي عاريا ولا إعادة عليه ولو أعاره له لم يلزمه قبول لضعف المنية فان لم يقبل لم تصح صلاته لقدرته على السترة ولو باعه آياه أو آجره فهو كالما في التهم (و) الثالث (الوقوف على مكان طاهر) فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) المحدود شرعا فان جهله لعارض كغيم أو حبس في موضع مظلم وعدم ثقة بخبره عن علم اجتهاد جوازا ان قدر على اليقين بالصبر أو الخروج ورؤية الشمس مثلا والافوجو يورد من قرآن ودرس ومطالعة وصلاة ونحو ذلك تكبياطة وصوت دين محجوب

(قوله ويمكن الجمع الخ) فبسه نظر لان العبارة الاولى مفروضة فيما اذا دخل في الصلاة مقتصرا والثانية فيما اذا دخل سائر الجميع البدن وهذه غير الاولى التي هي محل النزاع (قوله والوقوف على مكان طاهر الخ) تقدم انه يستثنى من المكان ما لو كثر ذرق الطيور والخ وشرطه ثلاثة تقدمت ومن جملة الشروط ان لا يكون هناك رطوبة من الجانبين أو أحدهما فالمنطوق ظاهر ومفهوما انه اذا كان هناك رطوبة لا عفو مع انهم قالوا ان الانسان لا يكاف تشيف رجليه والجواب ان المفهوم فيه تخصيص وهو انه ان كان هناك رطوبة وتحقق وضعها على النجاسة أو تحقق وضع رجليه الجافة على النجاسة الرطبة لم يعف وان لم يتحقق هفي بان كان في ظلمة أو كان أعمى أو بصيرا ولم يتحقق ذلك والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه (قوله والعلم بدخول الوقت الخ) المراد به ما يشمل الظن والاجتهاد مثلا أو تقليد المجتهدين والحاصل ان مراتب العلم ثلاثة العلم بالنفس أو بخبر الثقة عن علم أو مشاهدة أو المزاولة الصحيحة أو المنسكاب الصحيح أو الساعات الصحيحة أو بيت الابرار الصحيح أو المؤذن الثقة العارف أو مأذون الميثاق الثقة كل ذلك في مرتبة واحدة ثم الاجتهاد ثم تقليد المجتهدين وهذا في حق البصير أما الأعشى فله مرتبتان الاولى ما تقدم في المرتبة الاولى في حق البصير ثم بعد ذلك ما يخبر بين الاجتهاد أو تقليد المجتهدين

(قوله وسواء البصير والاعمى) راجع لقوله اجتهد بشعبه (قوله وللاعمى الخ) أى ولو كان قادرا كما تقدم (قوله ولا يجوز له) أى للبصير
 القادر الخ لان الاعمى يجوز له ذلك كما تقدم (قوله وهل يجوز للبصير الخ) ليس قيدا ومثله ١٠١

الاعمى (قوله يجوز) أى ان قدر
 على العلم بنفسه والاوجب عليه
 الاخذ بقوله لانه من قبيل المرتبة
 الاولى (قوله ولو اكثر المؤذنون
 الخ) تقييد لمحل الخلاف فكانه
 قال محله ان لم تكثر المؤذنون فان
 كثروا كانوا نقاة عارفين جاز
 تقليد سندهم مطلقا في الصدوق والغيم
 من غير خلاف (قوله جواز الخ)
 الاولى ان يقول وجوبا وقوله ولا
 يقلده غيره أى مالم يصدقه والا
 قلده وجوبا ان لم يقدّر على العلم
 بنفسه وجاز ان قدر (قوله كما
 يؤخذ الخ) راجع لقوله ويحمل
 المنجم الخ (قوله بالصدر) أى
 حقيقة في القائم والجالس ونحوهما
 وحكما في غيرهما وقوله لا بالوجه
 أى مثلاى ولا باليد وانما نص عليه
 لانه محل التوهم وقد يعتبر الوجه مع
 الصدوق المضطجع على جنبه وقد
 يعتبر الوجه مع الاخصمين في
 المستلقي وقوله لا بالوجه لكن
 الافضل ان يتوجه بهما (قوله نحو
 المسجد) أى جهته فان استقبال
 الجهة واستقبال العين مأخوذ
 من دليل آخر وقال بعضهم ان
 الجهة تطلق بمعنى العين حقيقة
 واطلاقها على غيرها مجاز فعلى هذا
 يفيد استقبال العين أيضا ولا
 يحتاج لدليل آخر (قوله بان
 ذلك) أى المحاذاة انما تحصل من
 الانحراف ويحجب عنه بأنه
 لا يحتاج للانحراف لان صغير
 الحرم كما زاد بعد زادت محاذاته
 وانما يحتاج للانحراف اذا امتد
 الصنف حتى وصل آخره ان يكون

وسواء البصير والاعمى وعمل على الاغلب في ظنه وان قدر على اليقين بالبصير وغيره كالخروج
 لرؤية الفجر وللاعمى كالصير العاجز تقليد مجتهده في الجملة اما اذا اخبره ثقة من رجل او
 امرأة ولو رقيقا بدخوله عن علم أى مشاهدة كان قال رأيت الفجر طالعا او الشفق غاربا فانه يجب
 عليه العمل بقوله ان لم يمكنه العلم بنفسه وجاز ان امكنه وفي القبلة لا يعتمد الخبر عن علم الا اذا
 تعدد علمه وفرق بينهم ابتكر الاوقات فيعلم بكل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها
 مرة اكتفى به مادام مقبلا عليه فلا عسر ولا يجوز له ان يقلد من اخبره عن اجتهد لان المجتهد
 لا يقلد مجتهدا حتى لو اخبره عن اجتهاد ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادتها وهل يجوز للبصير
 تقليد المؤذن الثقة العارف او لا قال الاعمى يجوز في الصدوق الغيم لانه فيسه مجتهدا وهو لا يقلد
 مجتهدا وفي الصدوق خبر عن عيان وصحح النووي جواز تقليده فيه ايضا ونقله عن النص فانه لا يؤذن
 في العادة الا في الوقت فلا يتقاعد عن الدين المهرب قال البندنجي ولعله اجماع المسلمين ولو اكثر
 المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جاز اعتمادهم مطلقا بخلاف ولو صلى بلا اجتهاد اعاد مطلقا
 لترك الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخيرها الى خوف الفوات
 افضل ويعمل المنجم بحسابه جواز ولا يقلده غيره على الاصح في التحقيق وغيره بالحاسب وهو من
 يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها في معنى المنجم وهو من يرى ان اول الوقت طلوع النجم الفلاني
 كما يؤخذ من نظيره في الصوم (و) الخامس (استقبال القبلة) بالصدر لا بالوجه لقوله تعالى قول
 وجهك شطر اى نحو المسجد الحرام والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وقد
 ورد انه صلى الله عليه وسلم قال للمسي صلاته وهو خالدين رافع الزرقى الانصارى اذا قلت الى
 الصلاة فاستبج الوضوء ثم استقبل القبلة رواه الشيخان وروى انه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين
 قبل الكعبة اى وجهها وقال هذه القبلة مع خبر صدره او كما رأيتهم نوى اصلي فلا تصح الصلاة بدونه
 اجماعا والفرض في القبلة اصابة العين في القرب يقينا وفي البعد ظنا فلا تنكفى اصابة الجهة لهذه
 الادلة فالخرج عن محاذاة الكعبة ببعض بدنه بان وقف بطرفها وخرج منه بيده بطلت صلاته
 ولو امتد نصف طويل بغرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذاة بطلت صلاته لانه ليس مستقبلا
 لها ولا شائئهم اذا بعدوا عنها حاذوها وصحت صلاتهم وان طال الصنف لان صغير الحرم كما زاد بعده
 زادت محاذاته كغرض الرماة واستشكل بان ذلك انما يحصل مع الانحراف ولو استقبل الركن صح
 كما قاله الاذرى لانه مستقبل للبناء المجاور للركن وان كان بعض بدنه خارجا عن الركن من
 الجانبين بخلاف ما لو استقبل الحجر بكسر الحاء فقط فانه لا يكتفى لان كونه من البيت مظنون
 لا مقطوع به لانه انما ثبت بالاتحاد (تنبيه) اسقط المصنف شرط اساسا وهو العلم بكيفية
 الصلاة بان يعلم فرضيتها ويميز فرضها من سننها نعم ان اعتقدها كلها فرضا او بعضها ولم يميزها
 وكان عاميا ولم يقصد فرضا بنفل صحت (ويجوز) للمصلي (ترك) استقبال (القبلة في حالتين)
 الحالة الاولى (في) صلاة (شدة الخوف) فيها يباح من قتال أو غيره فرضا كانت او فلا فليس
 التوجه بشرط فيها لقوله تعالى فان خفتهم فرجالا او ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير
 مستقبليها رواه البخاري في التفسير قال في الكفاية نعم ان قدر ان يصلى قائما الى غير القبلة
 ورا كبا الى القبلة وجب الاستقبال را كبا لانه آكد من القيام لان القيام يسقط في النافلة بقدر
 عذر بخلاف الاستقبال (و) الحالة الثانية (في النافلة في السفر) المباح لقاصد محل معين لان

بيننا وشمالا فان انحرف آخر الصنف صحت والالم تصح صلاة الخارج عنها (قوله فيهما يباح الخ) الاولى يباح وان القاء
 للبيضة

(قوله على الراحة الخ) فسدبهم الا ان لا يقولوا بعدم صحة النفل للماشي المسافر او انه اقتصر عليها تبركا بالحديث (قوله فان سهل توجهه وراكب الخ) حاصله ان الراكب (١) ان ١٠٢ سهل عليه التوجه في جميع الصلاة واقام على الاركان سواء كان راكبا على

سفينة او هودج او مرج او غيرها وان اتقى الامر الاول او الثاني او اتقى الامر ان معال يلزمه الا توجه في تحريمه ان سهل عليه فقط وان لم يسهل لم يلزمه تحريمه للتحريم ولا غيره وهذا في ركب المرج او القتب او البرذعة دون غيرها مما تقدم والمراد بالغير هو السفينة وما شابهها كالتختر وان فليس فيها الا القسم الاول وهو انه اذا سهل التوجه في الجميع واقام على الاركان فيصلي حيث يشاء والا فتركه لانه كالجالس في بيته (قوله او بعضها) المراد ببعض الركوع والسجود (قوله ٣ وان لا يطأ نجاسة) حاصله انه ان وطئ نجاسة عمد ابطت مطلقا وان وطئ سهوا فان كانت رطبة فنكذلك وان كانت جافة وفارقها حال لم يضر والا ضرر اما اذا وطئت دابته نجاسة فان لم يكن الزمام بيده ولا رجله في الركاب لم يضر وان كان الزمام بيده وفي فها دم او على فرجها او رجلا نجاسة ضرر لانه متصل بمنصل بنفس وان كان الركاب في رجله ولم يكن الزمام بيده فان كان مقاما لا عليه لم يضر وان كان رافعا على رجله ضرر (قوله ومن أمكنه علم الكعبة الخ) حاصل مراتب القبلة أربعة العلم بالنفس ثم بخبر الثقة ثم بالاجتهاد ثم تقليد المجتهد وهذا في حق البصير أما الاعمى فلا يجتهد في القبلة لان أدلتها بصرية فتكون المراتب في حقه ثلاثة

النفل يتوسع فيه بكوازه قاعدا للفاد وفللمسافر المذكور التفضل ماشيا وكذا (على الراحة الخ) حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به أي في جهة مقصده فاذا أراد القريضة نزل فاستقبل القبلة وراه البخاري وجاز للماشي قياسا على الراكب بل أولى والحكمة في التخفيف في ذلك على المسافر ان الناس محتاجون الى الاسفار فلو شرط فيها الاستقبال للنفل لادى الى تركه او رادهم او مصالح معاشهم فخرج بذلك النفل في الحضر فلا يجوز وان احتج للتردد كافي السفر لعدم ورود ((تبيينه)) يشترط في حق المسافر ترك الافعال الكثيرة من غير عذر كالركض والعدو ولا يشترط طول سفره لعموم الحاجة قياسا على ترك الجماعة والسفر القصير قال انقاضي والبعوى مثل ان يخرج الى مكان لا يلزمه فيه الجماعة لعدم اجتماع النداء وقال الشيخ أبو حامد وغيره مثل ان يخرج الى ضيعة مسيرته اميل أو نحوها وهما متقاربان فان سهل توجهه ركب غير ملاح مجرد هودج وسفينة في جميع صلاته واقام الاركان كلها أو بعضها ازمه ذلك اتيسره عليه فان لم يسهل ذلك لم يلزمه الا توجهه في تحريمه ان سهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريكها أو سائرة ويده زمامها وهي سهلة فان لم يسهل ذلك بأن تكون صعبة أو مقطورة ولم يمكنه انحرافه عليها ولا تحريكها لم يلزمه تحريكها للمشقة واختلال امر السير عليه أمام الملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لان تكليفه ذلك يقطع عنه النفل أو عمله ولا يخفى عن صواب طريقه الى القبلة لانها الاصل فان انحرافها الى غيرها طالما محتارا بطلت صلاته وكذا النسيان أو خطأ طريق أو جماع دابة ان طال الزمن والافلا ولكن يسر ان يسجد للسهولان عند ذلك يبطل وهذا هو المعتمد في ذلك خلاف في كلام الشيخين ويكفيه ايماء في ركوعه وسجوده ويكون سجوده أخفض من ركوعه لا بداع والماشى يتم ركوعه وسجوده ويتوجه فيهما في تحريمه وجاوزه بين سجديته ولو صلى فرضا عينيا أو غيره على دابة واقفة وتوجهه للقبلة رأته الفرض جاز وان لم تكن معقولة والافلا يجوز لان سير الدابة منسوب اليه ومن صلى في الكعبة فرضا أو نفلا أو على سطحها وتوجهه شاخصا منها كعتبتها ثلثي ذراع تقريرا جازما صلاها ومن أمكنه علم الكعبة ولا حائل بينه وبينها لم يعمل بغيره فان لم يمكنه اعتماد ثقة بخبره عن علم كقوله أنا أشاهد الكعبة وليس له أن يجتهد مع وجود اخباره وفي معناه رؤية حجار بيب المسلمين ببلد كبير أو صغير يكسر طارقه فان فقد الثقة المسد كور أو أمكنه الاجتهاد اجتهد لكل فرض ان لم يذ كر الدليل الاول فان ضاق الوقت عن الاجتهاد أو تخير صلى الى أي جهة شاء وأعاد وجوبا فان عجز عن الاجتهاد ولم يمكنه تعلم كاعنى البصر أو البصيرة فلدقة عارفا بأدلتها ومن أمكنه تعلم أدلتها ازمه تعلمها وتعلمها فرض عين اسفر فان ضاق الوقت عن تعلمها صلى كيف كان وأعاد وجوبا فرض كفاية الحضر وقيد السبكي السفر بما يقل فيه العارف بالادلة فان كثر ركوب الحاج فكل الحضر ومن صلى باجتهاد فبقين خطأ معينا أو أدا صلاته وجوبا فان تبينه فيها استأنفها وان تغير اجتهاده تابعا لعمل بالثاني وجوبا ان مرجح سواء كان في الصلاة أم لا ولا اعادة عليه لما فعله بالاول حتى لو صلى أربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد أو أربع مرات فلا اعادة عليه لان كل ركعة مؤداة باجتهاد ولم يتعين فيها الخطأ فان استوى لم يكن في صلاة تخير بينهما اذ لا ضربة لاحد منهما على الآخر وان كان فيها عمل بالاول وجوبا كما نقله في اصل الروضة عن البغوي وفارق حكم المساوي قبلها بأنه هنا اترى بدخوله فيها جهة فلا يخلو الا بالرجح وشرط العمل بالثاني في الصلاة ان يظن الصواب بمقارنا نظره والخطأ فان لم يظنه مقارنا بطلت

(قوله في محارب يرب النبي صلى الله عليه وسلم) المراد بها ما صلى فيها أو اطلع عليه أو أقرها والمزاد بمحارب يرب المسلمين ما وضعها العارفون الثقات أو أقروها (فوائد) اعلم أن للفقهاء تعبيرين الأول ومن أمكنه علم الكعبة الثاني ومن أمكنه علم القبلة أعم من أن تكون كعبة أو غيرها من المحارب المعتمدة وكل من التعبيرين صحيح وتقرر الأول أن المصلي متى أمكنه علم الكعبة بان كان من أهل مكة مثلاً لم يعمل بغيره من خبر الثقة وما بعده وهذا هو المرتبة الأولى فإن عجزاً أخذ بخبر الثقة عن علم بصورة الأربعة وهي قوله أنا شاهد الكعبة أو المحارب وأشهد القطب أو رأيت الجمل الغفير من المسلمين يصلون إلى هذه الجهة وفي معنى خبر الثقة بقسمه الأربعة بيت الأبرة الصحيح فيخير المصلي إذا عجز عن علم الكعبة بين الأخذ بقول الثقة وإخباره عن واحد من الأربعة المتقدمة وبين اعتماد بيت الأبرة وبعضهم كالشارح هنا يريد ويقول وفي معنى خبر الثقة رؤية محارب المسلمين المعتمدة وهذه الزيادة مشكلة لأن مقتضى كونه في معنى خبر الثقة أنه يخبر المصلي بين الأخذ بخبر الثقة وبين أن يرى المحارب مع أن المقرر أن رؤية المحارب يرب مقدمة على أخبار الثقة ويوجب عنه يجوز بين الأول أن معنى كونه في معنى أخبار الثقة من حيث أن كلا يمنع الاجتهاد فلا ينافي أن رؤية المحارب يرب مقدمة على أخبار الثقة والجواب الثاني أن المراد بخبر الثقة المشبه به إخباره عن الكعبة مثلاً لا يراد بقوله وفي معناه رؤية محارب المسلمين أي رؤيته بالثقة وإخباره عنها لا رؤيته بالمصلي وحيداً بخبر المصلي بين الأخذ بقول الثقة أنا شاهد الكعبة مثلاً وبين الأخذ بقوله أنا شاهد المحارب فاندفع الإشكال هكذا يفهم هذا المقام وإذا علمت أن رؤية محارب المسلمين في رؤية الكعبة كما هو صريح العبارة الثانية فأوجه الاقتصاد على الكعبة في العبارة الأخرى ويوجب بانه اقتصر عليها لأنها الأصل فليس للتقييد وتقرير العبارة الثانية أن المصلي متى أمكنه علم الكعبة بأن كان عندها أو أمكنه علم المحارب بأن لم يكن عند الكعبة لم يعمل بغيره فإن عجزاً انتقل للمرتبة الثانية بما فيها وهكذا مثل العبارة الأولى إلا أن الزيادة التي يزيد بها بعض الناس مشكلة من وجهين الأول كما تقدم في العبارة الأولى والثاني معلوم أنه لا ينتقل إلى المرتبة الثانية إلا إذا عجز عن المرتبة الأولى ومن جلتها رؤية المحارب المعتمدة ومقتضى قول بعض الناس وفي معنى أخبار الثقة رؤية المحارب أنه يخبر بينهم ما مع أن الفرض أنه ١٠٣ عاجز عن معرفة القبلة كعبة أو غيرها فكيف يتأني التخير والجواب عن الإشكالين واحد وهو

صلاته وإن قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته إلى غير قبلة ولا يجزئ في محارب يرب النبي صلى الله عليه وسلم جهة ولا يمين ولا يسرة ولا في محارب المسلمين جهة

ما تقدم وقوله بعض ذلك فرض عين لسفر وكفاية لحضر الخ اعلم أن المراد بالسفر الذي فيه التعلم فرض عين ما ليس فيه من يعرف الأدلة أصلاً والمراد بالحضر الذي فيه التعلم فرض كفاية ما فيه العارف ولو واحد أو كذا السفر ولو جدي فيه واحد كان التعلم فرض كفاية على المسافرين فيشك كل كونه قبل ذلك فرض عين لأن مقتضاه أنه لا يكفي واحد بل لابد من تعلم الجميع وليس كذلك والجواب أن المراد بكونه حينئذ فرض عين أنه يعتنع بتقليد شخص مجتهد بان يذهب المسافرون إلى شخص عارف بالأدلة ليس مسافراً معهم ويقلدونه بل يجب السعي والذهاب على كل واحد ويتعلم الأدلة فإذا تعلم واحد الأدلة صار فرض كفاية بمعنى أن كل شخص يخبر بين أن يسعى لتعلم الأدلة وبين أن يقلد الذي عرف الأدلة فإن تركوا كلهم واقتصر على تقليد العارف أثموا وإن تعلم واحد الأدلة سقط الطلب عن الباقي كما هو شأن فرض الكفاية هكذا يظهر وقوله قبل ذلك فإن سهل توجهه راكب الخ هذا تفصيل لكيفية صلاة المسافر وهو حاصل ذلك تسعة أحوال لأن المصلي إما أن يمكنه التوجه في جميع الصلاة أو بعضها أو لا يمكنه التوجه أصلاً وعلى كل إما أن يمكنه إتمام كل الأركان أو بعضها وهو الر كوع والسجود أو لا يمكنه إتمام شيء وثلاثة في مثلها تسعة وبيان حكمها أنه إن سهل التوجه في الجميع وإتمام كل الأركان أو بعضها وهو الر كوع والسجود معاً فليزمه ذلك وهاتان صورتان وهما مقيدتان بقيد الأول التوجه في جميع الصلاة والثاني إتمام كل الأركان أو بعضها فحذر القيد الأول ست صور لأن محترزه إمكان التوجه في البعض أو عدم إمكان التوجه أصلاً وعلى كل إما أن يمكنه إتمام كل الأركان أو إتمام بعضها أو لا يمكنه إتمام شيء فهذه ست من ضرب اثنين في ثلاثة ومحترز القيد الثاني أعنى إتمام كل الأركان أو بعضها إما إذا لم يمكنه إتمام شيء من الأركان والمقسم أنه يسهل عليه التوجه في الجميع فثبت السبع الباقية من أصل العدد وحكم السبعة أنه إن سهل التوجه في التحريم لزمه والالم يلزمه شيء لا عند التحريم ولا غيره وهذا التفصيل في غير راكب السفينة والملاح أما راكب السفينة فهو كالجالس في بيته إن أمكنه التوجه في الجميع وإتمام كل الأركان صلى والأفلا يصلي وهذا أي إخراج السفينة فقط مما تقدم طريقة الشيخ البرمباري وغيره وبعضهم يضم للسفينة المرقدة والهودج والمخفة وغيرها يخص التفصيل براكب البرذعة والبرج والقطب فقط وأما الملاح السفينة ففيه خلاف فقيل لا يلزمه شيء لا عند التحريم ولا عند غيره وقيل يلزمه التوجه عند التحريم إن سهل والأفلا يلزمه شيء وقوله ويكفيه معطوف على ما قبله من قوله لم يلزمه إلا توجهه في تحريمه في القسم الثاني ومن قوله لم يلزمه تحريف وكذا على قوله في الملاح فلا يلزمه توجه وقوله والمساكن معطوف على قوله فإن سهل توجهه راكب الخ وقوله ولو صلى فرضاً الخ أعم من المسافر والحاضر وقوله بعد ذلك وتوجهه شاخصاً منها أي كشجرة وخشبة مسهرة أو مبنية أو حجر مقروع أو تراب من ترابها الأصلي لا حشيش ولا عصا مغروزة أو مهرها يصلي إليها ثم يأخذها فإنه لا يكفي وقوله بعد ذلك ومن صلى باجتهاد فتبين خطأ معيناً الخ هذا قيدان وسبب أن محترزهما في قوله وإن غير اجتهداه وإلّا حصل أن غير اجتهدا المصلي له ثلاثة أحوال لأنه إما قبل الصلاة أو فيها أو بعدها وكل

منها أحواله ثلاثة فالخامس تسعة يبان ذلك أنه إذا كان قبل الصلاة يتيقن الخطأ ويتيقن الصواب عمل بالثاني وكذا إن ظن الصواب وأما إذا ظن الخطأ وظن الصواب وكان الثاني أرجح عمل بالثاني أيضاً وإن تساوى ياخبر بينهم ما وكذا الحكم فيما بعد الصلاة ويصدق في صورتين الأولى دون الأخيرة وأما إذا كان ذلك التغيير في الصلاة فيستأنف في صورتين الأولى ويعمل بالثاني إن كان الثاني أرجح وظهور الصواب مقارناً لظهور الخطأ فإن كان مساوياً بالاول عمل بالاول أى استمر عليه لأنه التزم جهة بدخوله فلا يدل من الأية بين واعلم أنه ظهر من هذا الكلام أن يتيقن الخطأ لا يجتمع يتيقن الصواب وظن الصواب وإن ظن الخطأ يجتمع ظن الصواب ولا يجتمع يتيقن الصواب ووجه ذلك أن أفراد الخطأ كثيرة فإذا يتيقن أن فرداً منها خطأ لا يلزم أن غيره صواب يتيقن الصواب وتارة يتيقن الصواب بخلاف أفراد الصواب فإنها ليست كثيرة فتتيقن ١٠٤ الصواب في فرد يتيقن أن كل ما عدا هذا الفرد خطأ وقوله وإن تغير اجتهاده محترز

القياسين وذلك لأن الاجتهاد انما يفيد الظن فلم يكن فيه يتيقن الخطأ وشاملاً لما إذا تعدد الاجتهاد في صلاة واحدة وكان الثاني في كل أرجح فإنه يعمل به حينئذ في هذه الخطأ متيقن لكنه غير معين فهذه الصور محترز قوله مجيباً وفيما إذا لم يتعدد الاجتهاد يكون محترز قوله يتيقن الخطأ انتهى من تقرير كتابه (قوله وإن تغير اجتهاده عمل بالثاني) أى سواء كان في الصلاة أم لا ومعنى العمل به إذا كان في الصلاة التكميل إلى الجهة الثانية مع صحة ما فعله بالاول بالشرط الذي قاله آخره ومعنى العمل بالثاني إذا كان قبل الصلاة أن يصلى إلى الجهة الثانية وكذا إذا كان بعد الصلاة وفي هذه لا يعمل ما فعله بالاول لأنه لم يتيقن الخطأ في الاول لأن الاجتهاد دائماً يفيد الظن (فصل في أركان الصلاة الخ) من إضافة الأجزاء للكل وقوله ركناً تمييزاً غير محمول لأنه تمييز مفرد وهو تمييز مؤكداً لأنه معلوم من قوله

(فصل في أركان الصلاة * وتقدم معنى الركن لغة واسطلاحاً والفرق بين الركن والشرط (وأركان الصلاة ثمانية عشر ركناً) وهذا ما في التذكية فعمل الطمأنينة في الركوع والاعتدال والجالس بين السجدين وفي السجدين ونية الخروج أركاناً وفي بعض النسخ سبعة عشر وهو ما في الروضة والتحقيق لأن الأصح أن نية الخروج لا تجب وجعلها في المنهاج ثلاثة عشر كافي المحرر يجعل الطمأنينة كالهية التابعة وجعلها في الحاشي أربعة عشر فزاد الطمأنينة لأنه جعلها في الأركان الأربعة ركناً واحداً والخلاف بينهم لفظي فن لم يعد الطمأنينة ركناً جعلها في كل ركن كالجزم منه وكالهية التابعة له ويؤيده كلامهم في التقدم والتأخر بركن أو أكثر وبه يشعر خبر إذا قلت إلى الصلاة الآتي ومن عدها أركاناً فذلك لاستقلالها وصدق اسم السجود وشحوه بدونها وجعلت أركاناً لتغايرها باختلاف محالها ومن جعلها ركناً واحداً فذلك كونها اجزاً واحداً كما عدوا السجدين ركناً لذلك الاول (النية) لأنها واجبة في بعض الصلاة وهو أولها لا في جميعها فكانت ركناً كالتكبير والركوع وقيل هي شرط لأنها عبارة عن قصد فعل الصلاة فتشكون خارج الصلاة ولهذا قال الغزالي هي بالشرط أشبهه والاصل فيها قوله تعالى وما أمروا إلا بعبادة الله مخلصين له الدين قال الماوردي والاختصاص في كلامهم النية وقوله صلى الله عليه وسلم انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى وأجمعت الأمة على اعتبار النية في الصلاة وبدونها لان الصلاة لا تنعقد إلا بها فإن أراد أن يصلى فربما لو نذر أو قضاء أو كفاية وجب قصد فعله التمييز عن سائر الأفعال وتعيينها لتمييز عن سائر الصلوات وتجب نية الفرضية لتمييز عن النفل ولا تجب في صلاة الصبي كما صححه في التحقيق وصوبه في المجموع خلافاً لما في الروضة وأصلها لان صلاته تقع فلا فكيف ينوي الفرضية ولا تجب الإضافة إلى الله تعالى لان العبادة لا تكون إلا لله تعالى وتسحب ليحقق معنى الاختصاص وتسحب نية استقبال القبلة وعدد الركعات ولو غير العدد كان نوى الظهور ثلاثاً أو خمساً لم تنعقد ونصح نية الأداء بنية القضاء وعكسه عند جهل الوقت انعم أو نحوه كان ظن خروج الوقت فصلاً قضاءً فإن وقته أو ظن بقاء الوقت فصلاً أداءً فإن خروجه لاستعمال كل بمعنى الآخر تقول قضيت الدين وأديته بمعنى واحد قال تعالى فإذا قضيت مناسكتكم أى أديتم أما إذا فعل ذلك عالم فلا تخرج صلاته لتلاعبه كما نقله في المجموع عن نصريحهم نعم إن قصد بذلك المعنى اللغوي لم يضر كما قاله في الأنوار ولا

أركاناً وما صبه ثمانية عشر لأنه طال به فهو شبه باسم الفاعل (قوله فن لم يعد إلى آخره) هذا تفريع على كل الأقوال بشرط توجيهها زيادة على ما تقدم عقيب كل قول على اللغز والنشر المشوش وليس مفرعاً على قوله والخلاف لفظي (قوله لأنها واجبة الخ) هذا وجه الشبه للقياس الذي أشار إليه الشارح بقوله كالركوع الخ فكان الشارح قال هي ركن كالتكبير والجامع أن كلا واجب في بعض الصلاة (قوله فتشكون خارجة) فيه نظر إذ لا يلزم خروجها على كونها القصد بل هو أن يكون المجموع من القصد والأفعال المقصودة هي معنى الصلاة شرعاً فلا تكون خارجة (قوله قصد فعلها الخ) أى الصلاة والمراد بها ما عدا النية لأنها لا تنوي الخ ما في المحشى (قوله نية القضاء الخ) الباء للبدل أى نية الأداء بدل نية القضاء وقوله بعدها كان ظن خروج الوقت الخ راجع للثاني وهو العكس وقوله أو ظن بقاء الوقت الخ راجع للاول وهو نية الأداء بنية القضاء على اللغز والنشر المشوش

يشترط التعرض للوقت فلو عين اليوم وأخطأ لم يضر كما هو قضية كلام أصل الروضة ومن عليه
فوائت لا يشترط ان ينوي ظهر يوم كذا بل يكفي به نية الظهر أو العصر والنفل ذوالوقت أو ذو
السبب كافر غن في اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة الكسوف وراتبة العشاء قال في
المجموع وكسنة الظهر التي قبلها أو التي بعدها والوتر صلاة مستقلة فلا يضاف الى العشاء فان
أوتر بواحدة أو أكثر وصل نوى الوتر وان فصل نوى بالواحدة الوتر ويتخير في غيرها بين نية
صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنة وهي أولى أو ركعتين من الوتر على الاصح هذا اذا نوى عددا
فان قال أصلى الوتر وأطلق صح ويحمل على ما يريد من ركعة الى احدى عشرة وتر ولا يشترط
نية التقضية ويكفي في النفل المطلق وهو الذي لا يتغير بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة والنية
بالقلب بالاجماع لانها المقصود فلا يكفي النطق مع غفلة القلب بالاجماع وفي سائر الابواب كذلك
ولا يضر النطق بخلاف ما في القلب كان قصد الصبح وسبق لسانه الى الظهر وينسب النطق
بالمعنى قبيل التكبير ليساعد اللسان القلب ولانه أبعد عن الوسواس ولو عقب النية باللفظ ان
شاء الله أو فوها وقصد بذلك التبرك أو ان الفعل واقع بمشيئة الله لم يضر أو التعليق أو أطلق
لم يصح للمناقاة ((فائدة)) لو قال شخص لا آخر صل فرضك ولك على دينار فصلى به هذه النية
لم يستحق الدينار وأجزأته صلاته ولو نوى الصلاة ودفع الغريم صحت صلته لان دفعه حاصل وان
لم ينو بخلاف ما لو نوى بصلاته فرضا ونفلا غير تحية وسنة وضوء لشريكه بين عبادتين لا تندرج
احدهما في الاخرى ولو قال أصلى لثواب الله تعالى أو لله رب من عقابه صحت صلته بخلاف الفخر
الرازي (و) الثاني من أركان الصلاة (القيام) في الفرض (مع القدرة) عليه ولو جمع بين بأجرة
فاضلة عن مؤنته ومؤنة مؤنه يومه وليلتة فيجب حالة الاحرام به لخبر البخاري عن عمران بن حصين
قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع
فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها
وأجمع الامة على ذلك وهو معلوم من الدين بالضرورة وخروج بالفرض النفل وبالقادر العاجز
وقد يفهم من ذلك صحة صلاة الصبي الفرض قاعدا مع القدوة على القيام والاصح كافي البحر
خلافه ومثل صلاة الصبي الصلاة المعادة واستثنى بعضهم من ذلك مسائل الاولى ما لو خاف راكب
السفينة غرقا أو دوران رأس فانه يصلي من قعود ولا إعادة عليه الثانية ما لو كان به سلس بول
لوقام سال بوله وان قعد لم يسأل فانه يصلي من قعود على الاصح بالاعادة ومنها ما لو قال طيب ثقة
لمن بعينه ماء ان صليت مستلقيا أمكن مداراة ثقله ترك القيام على الاصح ولو أمكن المريض
القيام منفردا بلا مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة الا بان يصلي بعضها قاعدا فالأفضل الانفراد
واصح في الجماعة وان قعد في بعضها كافي زيادة الروضة الثالثة ما لو كان للغزاة رقيب يرقب العدو
ولو قام لراه العدو واجلس الغزاة في مكمن ولو قاموا والراهم العدو وقعدت يراهم الحرب صلوا قعودا
ووجب الاعادة على المذهب لندرة ذلك لان خافوا قصد العدو ولهم فلا لزمهم الاعادة كما صحه
في التحقيق والفرق بين ما هنا وبين ما مر ان العدو وغنا أعظم منه ثم وفي الحقيقة لا استثناء لان من
ذكر عاجزا ما اضرورة التدوى أو خوف الغرق أو الخوف على المسلمين أو نحو ذلك فان قيل لم
أخر القيام عن النية مع انه مقدم عليها أجيب بأنها ركن في الصلاة مطلقة وهو ركن في الفريضة
فقط فلما قدمت عليه وشترط القيام نصب ظهر المصلي لان اسم القيام دائر معه فان وقف متجنباً
الى قدومه أو خلفه أو ما لا الى يمينه أو يساره بحيث لا يسمى قائما لم يصح قيامه وتركه الواجب

قوله فلا يضاف الى العشاء) بان
يقول نويت أصلى سنة العشاء أو
راتبة العشاء ويقصد به الوتر أو ما لو
قدم لفظ الوتر بأن قال نويت
الوتر سنة العشاء أو راتبة العشاء
فانه يصح (قوله ولو جمع بين الخ)
حاصل مسألة المعين والعكازة انه
اذا احتاج الى العكازة ولو في دوام
الصلاة وجبت وأما المعين ان
احتاج اليه في ابتداء القيام عند
الاحرام وعند ابتداء القيام من كل
ركعة ولم يحتاج اليه في دوام القيام
وجب وان احتاج اليه في دوام
الصلاة لا يجب وهذا هو المعتمد
وقيل يجب قياسا على العكازة
(قوله مسائل) أي سبعة الاولى
فيها اثنتان والثانية فيها ثلاث
والثالثة فيها اثنتان (قوله ومنها
الخ) كان الظاهر والثالثة
والرابعة وهكذا الخ الا أن يقال
الضمير في قوله ومنها ليس واجعا
للمسائل بل للمسئلة الثانية وانما
جعل ذلك من الثانية لانه يشبهها
في أن كلا من جنس المرض (قوله
فالأفضل الانفراد الخ) سواء كان
ذلك في نفل وهو ظاهرا وفي فرض
ولكن يرد على ذلك انه ترك القيام
في الفرض مع قدرته عليه لاجل
الجماعة ويحجب بانه لما قصد
حصول الثواب بالجماعة كان
عذرا في جواز ترك القيام ولو كان
فرضا (قوله بين ما هنا وبين ما مر
الخ) يقتضى انه هو بعينه مع انه
يجنبه فكان الاولى أن يقول
والفرق بين هذه والتي قبلها

(قوله فان عجز الخ) مقابل
لهذوف تصديره هذا ان قدر فان
عجز الخ وذكري ذلك مراتب ان
يجز عن القيام ويصير كرا كع
أو يجز عن القيام ثم يقدر على
الانكاد أو على القيام على ركبته
وهكذا الخ ما في الشارح (قوله
ويركع ويسجد الخ) راجع
للمضطجع والمستلقي (قوله فان قدر
المصلي - لي زيادة الخ) راجع
للمصلي من حيث هو لا للمضطجع
والمستلقي (قوله ولو عجز عن
السجود الخ) راجع للمصلي من
حيث هو أيضا (قوله فان عجز عن
ذلك الخ) راجع للمضطجع والمستلقي
والقاعد للقاتم لان القاتم حكمه
تقدم في قوله وان عجز عن ركوع
وسجود دون قيام الخ وإيضاح ان
القاتم له قبل الاعاء من ربه وهو
الانحناء بصلبه للركوع والسجود
كما تقدم (قوله للركوع والسجود)
وأما الجالس فلا يجلس إلهما أي
لا يلزمه بل له فعلهما من اضطجاع
أو استلقاء وهو - إذا قول ضعيف
والمعتمد انه يجلس إلهما (قوله
وعدم مدبأ أكبر) لانه ان مدبأ
مع فتح الهمزة كان جمع كبر وهو
الطبل الكبير الطويل ولو اعتقد
معناه كفر وان مدوكسر الهمزة
كان اسما من أسماء الخبض ولو
اعتقده كفر أيضا (قوله طويلا
الخ) ضابطها أن تكون بقدر
أربع كلمات فأكثر واليسيرة أن
تكون بقدر ثلاث كلمات فأقل
(قوله ثم ارفع الخ) لم ينص على
الطمأنينة في الاعتدال ويحجب
بأنه صرح بها في رواية غيره ذلك

بلا عذر والانحناء السالب للاسم أن يصير إلى الركوع أقرب كافي المجموع ولو استند إلى شيء
بجدار أجزأه مع الكراهة ولو تحمل عليه لو كان بحيث لو رفع ما استند إليه لاسقط لوجود اسم
القيام فان كان بحيث يرفع قدميه ان شاء وهو مستند لم يصح لانه لا يسمى قائما بل معلق نفسه
فان عجز عن ذلك وصار كرا كع أكبر أو غيره وقت وجوبا كذلك اقصر به من الانتصاب وزاد
وجوبا بالانحناء لركوعه ان قدر على الزيادة ليقبض الركنان ولو أمكنه القيام متمكنا على شيء أو
القيام على ركبته لزمه ذلك لانه مبسور ولو عجز عن ركوع وسجود دون قيام قام وجوبا
وفعل ما أمكنه في انحنائه إلهما بصلبه فان عجز فبقبته ورأسه فان عجز أو ما إلهما أو عجز عن
قيام بلحوق مشقة شديدة فقد كيف شاء وافتراشه أفضل من ربه وغيره لانه يعود عبادة
ويكره الاقواء في قعدات الصلاة بأن يجلس المصلي على وركبه ناصبا ركبته للنهي عن الاقواء في
الصلاة رواه الحاكم وصححه ومن الاقواء نوح مسنون بين السجدين وان كان الاقواء
أفضل منه وهو أن يضع أطراف أصابع رجليه ويضع اليدين على عقبه ثم ينحني المصلي قاعدا
لركوعه ان قدر وأقله أن ينحني إلى ان تحاذي جبهته ما قد اركبته وأقله ان تحاذي جبهته
محبل سجوده وركوع القاعد في النفل كذلك فان عجز عن القعود اضطجع على جنبه
وجوبا لخبر عمران السابق وسن على الايمن فان عجز عن الجنب استلقى على ظهره رافعا رأسه
بأن يرفعه قليلا بشئ ليتوجه إلى القبلة بوجهه ومقدم يده إلا أن يكون في الكعبة وهي
مستوفى ويركع ويسجد بقدر أمكانه فان قدر المصلي على الركوع فقط كرره للسجود ومن قدر
على زيادة على أكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفروق بينهما ما واجب على
المتكبر ولو عجز عن السجود إلا أن يسجد بقدم رأسه أو صدغه وكان بذلك أقرب إلى الأرض
وجوب فان عجز عن ذلك أو ما برأسه والسجود أخفض من الركوع فان عجز فبصره فان عجز
أجرى أفعال الصلاة بسننها على قلبه ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة وهقله ثابت لوجود
مناط التكليف والقادر على القيام النفل قاعدا سواء إلى راتب وغيرها وما تن فيه الجماعة
كالعيد وما لا تن فيه ومضطجع مع القدرة على القيام وعلى القعود طهيد البخاري من صلى
قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما أي مضطجعا فله نصف
أجر القاعد ويلزمه أن يرفع للركوع والسجود فان استلقى مع إمكان الاضطجاع لم تصح صلاته
وتحتمل نقصان أجر القاعد والمضطجع عند القدرة والالتم نقص من أجرهما شيء (و) الثالث
من أركان الصلاة (تكبيرة الاحرام) بشرطها وهي ابقاها بعد الانتصاب في الفرض
بلغه العربية للقادر عليها والفظ الجلالة والفظ أكبر وتقدم لفظ الجلالة على أكبر وعدم
مدحمة الجلالة وعدم مدبأ أكبر وعدم تشديدها وعدم زيادة واساكنة أو متحركة بين
الكلمتين وعدم وار قبل الجلالة وعدم وقفة طويلة بين كلمتيه كما قيل الزركشي في شرح
التنبيه ومقتضاه أن اليسيرة لا تضرب به صرخ في الطوارئ الصغيرة وأقره عليه ابن الملقن في شرحه
وان يسمع نفسه جميع حروفها ان كان صحيح السمع ولا مانع من الغط وغيره والا فيرفع صوته
بقدر ما يسمع لولم يكن أصم ودخول وقت الفرض لتكبير الفرائض والنفل المؤقت وذو
السبب وإبقاها حال الاستقبال حيث شرطناه وتأخيرها عن تكبيرة الامام في حق المقتدي
فهذه خمسة عشر شرطاً ان اخل واحد منها لم تنفذ صلاته ودليل وجوب التكبير خبر المسمى
صلاته اذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم

(قوله مع خبر صلوا الخ) أتى به بعد الاتباع لدفع توهم الخصومة بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويسن أن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم) أي بأن يزيد على حركتين ولو يسير فإن الاقتصار على حركتين خلاف الأولى وكذا أن زاد حتى يبلغ سبع ألفات أو ست ألفات تكون خلاف الأولى وأما أن نقص عن حركتين لم تصح صلاته وكذا أن زاد على سبع ألفات عامداً بطل صلاته فكلام الشارح مجمل ينزل على هذا التفصيل (قوله ليسمع المأمومين الخ) ظاهره أنه علة للجهر مع أن الجهر ١٠٧ بقصد الاسماع يبطل ويجاب بأن اللام للعاقبة والغاية أي يجهر وعاقبة جهره الاسماع الخ ومحل سن الجهر للمبلغ عند الاحتياج لذلك والا فلا يسن فإن جهر فإن كان يقصد الذكراً والذكراً والاعلام لم يضروا وإن كان يقصد الاعلام أو الاطلاق ضرره وهذا في حق العالم أما الجاهل فلا يضرمطلقاً (قوله ومحل ما ذكر الخ) أي محل ما تقدم في تعدد التكبير وجعل أحواله ثلاثة عند التعمد أما إذا أتى به سهواً بعد تكبيرة الاحرام فلا ضرر ولا تفصيل (قوله فلا بطلان) الأولى فلا تفصيل (قوله قرن النية بالتكبير) أي قرن المنوي وهو أركان الصلاة تفصيلاً مع النية ونية الفرضية ويقصد به فعل ذلك وإبقائه في الخارج من أول التكبير الخ (قوله بان يقرنها الخ) تصوير للمقارنة الحقيقية وأما الاستحضار الحقيقي فهو وإن يستحضر ما تقدم تفصيلاً والاصل أن للقوم هنا أربعة أشياء استحضار حقيقي بأن يستحضر أركان الصلاة تفصيلاً مع التعيين ونية الفرضية والقرن الحقيقي بأن يقصد فعل هذا المستحضر من أول التكبير الخ وهذا هو المعتمد في المذهب والاستحضار العرفي بأن يستحضر أركان الصلاة أجمالاً والمقارنة العرفية بأن يقرن ذلك بجزء من التكبير وهذا ضعيف

ارفع حتى تستدل قائماً ثم اعبد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اقل ذلك في صلاتك كلها رواه الشيخان والاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي ولا تضمر زيادة لاتنع اسم التكبير كالله إلا كبر لانها تدل على زيادة مباينة في التعظيم وهو الاشعار بالقصيص وكذا الله أكبر وأجل وأول الله الجليل أكبر وكذا كل صفة من صفاته تعالى إذا لم يطل بها الفصل فإن طال كالله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر وضمر ولو لم يجزم الراعي أن أكبر لم يضمر خلافاً لما اقتضاه كلام ابن يونس في شرح التنبيه واستدل له الدميري بقوله صلى الله عليه وسلم التكبير جزم اه قال الحافظ ابن حجر أن هذا الأصل له وانما هو قول النخعي وعليه تقدير وجوده فعنا عدم التردد فيه ويسن أن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم وأن لا يعطيه بأن يساغ في مسده بل يأتي به مبيناً والامراع به أولى من مدته لئلا نزول النية وإن يجهر بتكبيرة الاحرام وتكبيرات الانتقال الامام ليسمع المأمومين فيعلموا صلاته بخلاف غيره من مأموم ومنفرد فالسنة في حقه الامرار نعم ان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين جهر بعضهم نداء واحداً أو أكثر بحسب الحاجة ليبلغ عنه خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه بالناس وأبو بكر رضى الله عنه يسبحهم التكبير ولو كبر للاحرام تكبيرات نوايا بكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالاولى وأما خروج منها بالاشفاع لان من اقتنع صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته هذا ان لم ينو بين كل تكبيرتين خروجاً أو افتتاحاً والافضرج بالنية ويدخل بالتكبير فإن لم ينو بغير التكبيرة الاولى شيئاً لم يضرم لأنه ذكر ومحل ما ذكر مع العمد كما قاله ابن الرفعة امام مع السهو فلا بطلان ومن عجز وهو ناطق عن النطق بالتكبير بالعربية ترجم عنها بأي لغة شاء ويجب التعلم ان قدر عليه ولو بسفر الى بلد آخر لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (فائدة) انما سميت هذه التكبيرة تكبيرة الاحرام لانه يحرم بها على المصلي ما كان حلالاً له قبلها من مفسدات الصلاة كالاكل والشرب والكلام ونحو ذلك ويسن رفع يديه في تكبيرة الاحرام بالاجماع مستقبلاً بكفيه القبلة بجميع الاطراف أصابعهما نحوهما مفرقا أصابعهما تفرقاً وسطاً كاشفاً لهما ويرفعهما مقابل منكبيه لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة قال النووي في شرح مسلم معنى حذو منكبيه ان تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإماماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه ويجب قرن النية بتكبيرة الاحرام لانها أول الأركان بأن يقرنها بأوله ويستحبها الى آخره واختار النووي في شرحي المذهب والوسيط تبعاً للامام والفرز الى الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعرف مستحضر الصلاة اقتداء بالاولين في تسابيحهم بذلك وقال ابن الرفعة انه الحق وصوبه السبكى وليهما أسوة والوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خبل في العقل أو جهل في الدين ولا يجب استصحاب النية بعد التكبير للعسر لكن يسن ويغيب عدم المنافي كما في عقد الايمان بالله تعالى فإن نوى الخروج من الصلاة أو تردد في أن يخرج أو يستمر بطلت بخلاف الوضوء والاعتكاف والحج والصوم لانها أضيق باباً من الاربعه فكان تأثيرها باختلاف النية أشد (و) الرابع من أركان

في المذهب وإن كان هو الذي يقدر عليه البشراً أما الأول فمستدرك لأن الأول يجب على من أمكنه ولا يكفيه الثاني وأما الذي لا يمكنه الأول فيكفيه الثاني (قوله بحيث لا يفهم الخ) ظاهره أنه متعلق بالمقارنة العرفية ونفسه يراها وليس كذلك بل متعلق بمحذوف أي اكتفى الامام وغيره بالمقارنة العرفية كما كتفوا بالاستحضار العرفي بحيث بعد الخ (قوله بخلاف الوضوء الخ) أي فلا يبطل ما مضى منه نية الخروج منه بل تنقطع النية فقط فإذا عاد بني نية جديدة

(قوله سورة الفاتحة) من اضافة المسمى للاسم وهي مما نزل فديما فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤها في صلاته التي كان يصليها قبل فرض الصلوات من قيام الليل وركعتي الغداة والعشي وقد اشتمل كلامه على ثلاثة دعاوى وجوب قراءة الفاتحة وكونها في كل ركعة وكونها في قيامها أو بدله والحديث الاول يثبت الاول والثاني يثبت الثلاثة (قوله الا ركعة مسبوق) استثناء متصل أو منقطع كما وجهه المحشي (قوله وزوال عذره والامام راكع) فيه نظر لان العذر زال قبل ركوع الامام بكثير كما يأتي ويحاجب به على تقدير أي وأني جماعه والحال ان الامام راكع (قوله كالمو كان بطي القراءة الخ) حاصله ان المأموم اذا كان بطي القراءة والامام معتدل القراءة يتخلف لقراءتهما ويجري على نظم صلاة نفسه ثم ان قام من سجدة فان وجد الامام قائما وقف معه وقرا ما أمكنه معه وان وجدته راكعا ركع معه وسقطت عنه الفاتحة وان وجدته في الاعتدال فابعده واقفه فيه وفاتته الركعة الثانية فيتدارك بعد سلام الامام وأما ان لم يتم الفاتحة الا بعد ان وقف الامام وقف معه وفاتته الركعة الاولى وان لم يتمها وركع الامام في الركعة الثانية بطلت صلاته ان كان عامدا عالما والا فلا تبطل لكن فاتته الركعة الثانية كالأولى وهذا التفصيل يجري في نسيان الصلاة وفيما لو شك بعد ركوع الامام وقبل ركوعه هو حرفا بحرف وأما اذا زوحم عن ١٠٨ السجود فخالصها انه اذا قرأ مع الامام وركع واعتدل وزوحم عن السجود فإنه ينتظر

تتمكنه منه فان تمكن منه قبل أن يركع الامام في الركعة الثانية يجري على نظم صلاة نفسه وكل ركعته فان قام ووجد الامام قائما وقف معه وقرا ما أمكنه وان وجدته راكعا ركع معه ونحو ذلك عنه الفاتحة وان وجدته اعتدل تبعه وفاتته الركعة الثانية وأما ان تمكن منه في ركوع الامام في الركعة الثانية ركع مع الامام ولا يجري على نظم صلاة نفسه وفاتت الركعة الاولى وتحسب له ركعة ملفقة من ركوع الاولى وسجود الثانية وأما الركوع والاعتدال الذي تبسيع الامام فيهما فلهما تبعه وان تمكن من السجود بعد شروع الامام في الاعتدال بطلت صلاة الزحوم ولا تنفعه نية المضارعة لانه سبق بأربعة أركان طويلة وقد شرع الامام في الخامس فقد علمت ان المغتفر للمعذور في تخلفه وجريه على نظم صلاة نفسه ثلاثة أركان طويلة لا أربعة فيكون قول الشارح ان أربعة غير ظاهر وصوابه ثلاثة (قوله وبسم الله الخ) مبتدأ خبره آية منها والمراد آية منها عملا من جهة الانبان بها في الفاتحة اجمعة الصلاة مثلا وهذا الذي فيه خلاف وكذا كونها آية قرآنية من كل سورة فيه خلاف وأما كونها من القرآن فلا نزاع فيه فقوله آية منها أي عملا كما تقدم لا اعتقاد أي لا يجب اعتقاد كونها آية قرآنية منها وكذا من غيرها بل لو جحد ذلك لا يكفر كما يأتي وأما اعتقاد كونها من القرآن من حيث هو فهو واجب يكفر جاحده (قوله سبع آيات) بيان عددها أن البسملة آية وصراط الذين إلى آخرها آية والباقي خمسة وعددها ظاهر وأما من لم يذكر البسملة في بيان السبعة عنده ان صراط الذين إلى عليهم آية ومن غير المغضوب عليهم آية والباقي خمسة عددها ظاهر (قوله لا جاع الصحابة الخ) دليل للمستثنى والمستثنى منه (قوله فلولم تكن قرآنا) أي من كل سورة وهذا محل الخلاف أما كونها قرآنية ذاتها فلا خلاف فيه (قوله فان قيل القرآن الخ) هذا سؤال لم يعلم فائده هل هو من طرف الحنفية أم لا (قوله فيما يثبت قرآنا قطعا) أي اعتقاد بان يجب اعتقاد كونه قرآنا والبسملة لا يجب فيها اعتقاد كونها آية قرآنية من الفاتحة كما تقدم (قوله لو كانت قرآنا) أي من كل سورة وهذا المراد (قوله لو لم تكن قرآنا) أي من كل سورة (قوله آية كاملة من أول الفاتحة قطعا) أي من الشافعية والافغيرهم لا يقول ذلك فالمراد بالقطع الاتفاق من الشافعية

الصلوة (قراءة) سورة (الفاتحة) في كل ركعة في قيامها أو بدله لخبر الشيعين لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة لما مر في خبر المسمى بصلاته الا ركعة مسبوق فلا تجب فيها يعني انه لا يستقر وجوبها عليه اتمل الامام لها عنه ((أنبيه)) يتصور سقوط الفاتحة في كل موضع حصل للمأموم فيه عذر تخلف بسببه عن الامام بأربعة أركان طويلة وزال عذره والامام راكع فيحمل عنه الفاتحة كالمو كان بطي القراءة أو نسي انه في الصلاة أو امتنع من السجود بسبب زحمة أو شك بعد ركوع امامه في قراءة الفاتحة فتخلف لها نية على ذلك الاسنوي (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) أي آية من الفاتحة لما روى انه صلى الله عليه وسلم عد الفاتحة سبع آيات وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها رواه البخاري في تاريخه وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها أم الكتاب وأم القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها وروى ابن خزيمة باسناد صحيح عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم عد بسم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين أي إلى آخرها ست آيات وهي آية من كل سورة البراءة لاجماع الصحابة على اثباتها في المصحف بخطه أوائل السور سوى براءة دون الأعراس وتراجهم السور وروايعوذ فلولم تكن قرآنا لما أجازوا ذلك لانه يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآننا ولو كانت لفصل كما قبل لا ثبتت في أول براءة ولم تثبت في أول الفاتحة * فان قيل القرآن انما يثبت بالتواتر * أجيب بأن محله فيما يثبت قرآنا قطعا اماما يثبت قرآنا حكما فيكفي فيه الظن كما يكفي في كل ظني وأيضاً انما في المصحف بخطه من غير تكبير في معنى التواتر * فان قيل لو كانت قرآنا لكفر جاحدها * أجيب بأنها لو لم تكن قرآنا لكفر مشتبها وأيضاً التكفير لا يكون بالظنيات وهي آية كاملة من أول الفاتحة قطعا وكذا فيما عدا براءة من باقي السور على الاصح والسنة

(قوله والاعشار) أي بأن يكتب مثلهذا عشر أو حزب أو نصف حزب أو ربع حزب فهذا من ابتداع الجحاج وأما أسماء السور فهو توقيف ويحجب بان الذي ابتدعه بالنسبة لأسماء السور هو إثباته في المصاحف ومع كون ذلك بدعة ليس محرما ولا مكروها بخلاف نقط المصحف وشكاه فانه بدعه أيضا لكنه سنة (قوله ويجب رعاية حروفها الخ) حاصل ما ذكره أربعة شروط ولها شروط غير ذلك أيضا (قوله لم تصح قراءته) أي ويجب عليه استئناف القراءة قبل الركوع فلو ركع قبل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته والافاته الركعة وكذا يقال فيما يأتي (قوله ان سها بتأخيرها) ليس قيد ابل المدار على قصد الاستئناف أو الاطلاق ١٠٩ عند قراءته ولو أخره عمدا (قوله ولم

بطل الفصل) أي عمدا فيصدق بصورتيه أن يوالي أو يفصل بعذر من سهو أو جهل (قوله ان تعمدا الخ) ليس قيد ابل المدار على قصد التكميل بالاول ولو أخره سهوا (قوله وطال) أي عمدا كما تقدم (قوله فيقطعها) أي كسر حاصل ما يقطع ثلاثة تخال ذكر بالاعذر كعمدا طس واجابة مؤذن وتخال سكوت طويل بلاعذر أو قصير وقصد به قطع القراءة أما اذا لم يقصد به القطع فلا يضر أو تخال ذكر بعذر من سهو أو جهل أو تأمينا لقراءة امامه أو فتحه عليه مثلا أو تخال سكوت بعذر من سهو أو جهل أو اعياء فلا يضر أيضا فالخاصل ان السهو والجهل يصلح رجوعهما لتخلل الذكر والسكوت وأما الاعياء فيرجع للسكوت فقط والتأمين وما بعده للذكر فقط (قوله وفتح عليه الخ) أي بقصد القراءة أو مع الفتح أما قصد الفتح فقط أو الاطلاق فتبطل به الصلاة وهذا التفصيل كتفصيل الامام والمبلغ اذا جهر به ومحل التفصيل في العالم العامد والا فلا بطلان ولا تفصيل مطلقا (قوله وهو أي الثاني المختار) ظاهر كلامه أن الثاني هو قوله أم لا وليس كذلك

أن يصلها بالجملة والله وأن يجهر بها حيث يشرع الجهر بالقراءة ((فائدة)) ما أثبت في المصحف الآن من أسماء السور والاعشار في ابتداعه الجحاج في زمنه ويجب رعاية حروف الفاتحة فلا تأتي قادر أو من أمكنه التعلم بدل حرف منها بآخول تصح قراءته لتلك الكلمة لتغييره النظم ولو أبدل ذال الذين المجمع بالله - ملة لم تصح كما اقتضى اطلاق الرفعى وغيره الجزم به خلافا للزركشى ومن تبعه وكذا لو أبدل حاء الحمد لله بالهاء ولو نطق بالقاف مترددة بينهما وبين الكاف كما ينطق به العرب صح مع الكراهة كما جزم به الرويان وغيره وان قال في المجموع فيه نظرو يجب رعاية تشديداتها الأربع عشرة منها ثلاث في البسطة فلو خفف منها تشديدا بطلت قراءة تلك الكلمة لتغييره النظم ولو شدد الخفف أساء وأجزأه كقوله الما وردى ويجب رعاية ترتيبها بان يأتي بها على نظمها المعروف لانه مناط البلاغة والاعجاز فلو بدأ بضعفها الثاني لم يعتد به ويبنى على الاول ان سها بتأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف ان تعمدا أو طال الفصل وتجب رعاية موالاتها بان يأتي بكلماتها على الولا لا يتباع مع خبر صلوا كما رأيتونى أصلى فيقطعها وتخال ذكر وان قل أو سكوت طال عرفا بلاعذر فيهما أو سكوت قصير بدعه قطع القراءة لاشعار ذلك بالاعراض عن القراءة بخلاف سكوت قصير لم يقصد به القطع أو طويل أو تخال ذكر بعذر من جهل أو سهو أو اعياء أو تعلق ذكر بالصلاة كتأمينه لقراءة امامه وفتح عليه اذا وقف فيهما فان عجز عن جميع الفاتحة لعدم علم أو محض أو غير ذلك فسمع آيات عدد آياتها يأتي بها ولو متفرقة لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة ((تنبيه)) ظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين أن تفيدها المتفرقة معنى منظوما أم لا كتم نظر قال في المجموع وهو أي الثاني المختار كما أطلقه الجمهور واختار الامام الاول وأقره في الروضة وأصلها قال بعضهم والثاني هو القياس وقال الاذرى المختار ما ذكره الامام واطلاقهم محمول على الغالب ثم ما اختاره الشيخ أي الذوى انما ينقدح اذا لم يحسن غير ذلك امام حفظه آيات متواليه أو متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه له وان شمله اطلاقهم انتهى وهذا يشبه أن يكون جمعا بين الكلامين وهو جمع حسن ومن يحسن بعض الفاتحة يأتي به ويبدل الباقي ان أحسنه والا كرهه في الاصح وكذا من يحسن بعض بدلها من القرآن ويجب الترتيب بين الاصل والبدل فان كان يحسن الآية في اول الفاتحة أتى بها ثم يأتي بالبدل وان كان في آخر الفاتحة أتى بالبدل ثم بالآية وان كان في وسطها أتى ببدل الاول ثم قرأ ما في الوسط ثم أتى ببدل الاخر فان عجز عن القرآن أتى بسبعة أنواع من ذكر أو دعاء لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة ويجب تعلق الدعاء بالآخرة كما رجحه النووى في مجموعهم فان عجز عن ذلك كله حتى عن ترجمة الذكر والدعاء لزمه وقفة قدر الفاتحة في ظنه لانه واجب في نفسه ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لفوات الاعجاز فيها دونه وسن عقب الفاتحة بعد

بل هذا كله قول ثان والقول الاخر وهو الاول أنه يشترط أن يقدم معنى منظوما لعل مراد الشارح الثاني في كلام المجموع وهو ما هنا بنماه فلو قال الشارح رهل يشترط ان تفيدها المتفرقة معنى منظوما أو لا يشترط المختار الثاني وعليه فلا فرق بين أن تفيدها معنى منظوما أم لا كان أحسن (قوله واختار الامام الخ) ضعيف والمراد الاول في كلام المجموع (قوله والثاني هو القياس) أي في كلام المجموع أيضا والمراد القياس على حرمة القراءة للجنب فانه لا فرق (قوله وقال الاذرى الخ) ضعيف (قوله ثم ما اختاره الشيخ) من كلام الاذرى (قوله غير ذلك) أي الذي لا يفيد (قوله انتهى) أي كلام الاذرى (قوله حسن) ضعيف بل المعتمد ما في صدر العبارة وهو أنه لا فرق (قوله ولا يترجم) أي يحرم قراءة شيء من القرآن بالترجمة

(قوله لقصد الدعاء الخ) قضيته
انه ان قصد معناها الاصلى أو
اطلق يضرب به قال الشيخ ابن حجر
والمعتمد انه لا يضرب الا اذا قصد
معناها الاصلى فان قصد الدعاء أو
اطلق أو قصد الدعاء ومعناها
الاصلى فلا يضرب (قوله فلو هو
الخ) بفتح الواو بمعنى سقط من باب
ضرب بخلافه بكسر الواو فغناه
الميل للشيء من باب فرح (قوله
فان تركه كره الخ) ولا ترك
صورتان ان يقتصر على الأقل أو
يزيد على الكل (قوله الحديث
المسئ صلاته الخ) فيسه نظرفانه
لم يذ كرفيه الطمأنينة في الاعتدال
الان يقال وردت الطمأنينة في
الاعتدال في رواية أخرى (قوله
مرتين) وكرر لاجابة الدعاء (قوله
وشربا أقله الخ) فيه نظرفانه
يقتضى ان حقيقة السجود شرعا
تحصل بوضع الجبهة وليس كذلك
فكان الاولى ان يقول أقله وضع
الجبهة مع بقية الاعضاء السبعة
ويجاب بان ما ذكره الشارح
صحيح أيضا لان حقيقة السجود
ما ذكره وما زاد شروط للاعتبار
وللاعتدال بذلك (قوله مباشرة)
اشارة الى بعض الشروط وهو
عدم الحائل وبقي التحامل
والتمكيس وعدم الصارف وان
لا يسجد على متحرك بحركته
والطمأنينة وان يكون مرتين

سكتة لطيفة لقارنهما في الصلاة وخارجها آمين للاتباع رواه الترمذي في الصلاة وقيس بها
خارجها مخففة ما يمد وقصر والمد أفصح وأشهر وهو اسم فعل بمعنى استجب ولو شدد الميم
لم تبطل صلاته لقصد الدعاء ويسن في جهرية جهر بها للمصلي حتى للمأموم اقراءة امامه تبعاله
وان يؤمن المأموم مع تأمين امامه بطهر الشيعين اذا أمن الامام فأمس وافان من وافق تأمينه
تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ((فائدة)) فأنحة الكتاب لها عشرة أسماء فأنحة
الكتاب وأم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وسورة الحمد والصلاة والكافية والواقية
والشافية والاساس (و) الخامس من أركان الصلاة (الركوع) لقوله تعالى اركعوا وخبر
اذا قمت الى الصلاة وللإجماع وتقدم ركوع القاعد واما أقل الركوع في حق القائم فهو ان يثني
انحناء الصلابة لا انحناس فيه قدر بلوغ راحتي يدي المعتدل خلفة ركبتيه اذا أراد وضعهما فلا
يحصل بانحناس لانه لا يسمى ركوعا فلو طالت يداه أو قصرتا أو قطع شيء منهما لم يعتبر ذلك فان عجز
عما ذكره الاجماع ولو باعتماد على شيء أو انحناء على شقه لزمه والعاجز يثني قدر ما كانه فان عجز
عن الانحناء أصلا أو مأبرأه ثم بطرفه (و) السادس من أركان الصلاة (الطمأنينة) فيه أي
الركوع الحديث المسئ صلاته المكار وأقلها ان تستقر أعضاؤه كما بحيث ينفصل رقبته من
ركوعه عن هويته أي سقوطه فلا تقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة ولا يقصد بالهوى غير الركوع
قصد هو أم لا كغيره من بقية الأركان لان نية الصلاة منصبة عليه فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعا
لم يكف لانه صرفه الى غير الواجب بل ينصب لركوع ولو قرأ امامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن
المأموم أنه يسجد للتلاوة فهو لذلك فراه لم يسجد فوقه عن السجود فالقرب كما قال الزركشي
انه يحسب له ويغفر ذلك للمتابعة وأكل الركوع تسوية ظهره وعنقه أي يمدهما بانحناء
خاص بحيث يصيران كالصفيحة الواحدة للاتباع رواه مسـ لم فان تركه كره نص عليه
في الام ونصب سابقيه ونخذه وأخذ ركبتيه بكفيه للاتباع رواه البخاري وتفرق أصابعه
تفريقا وسطا للجهة القبلة لانها أشرف الجهات والاقطع ونحوه كقصير اليدين لا يوصل يديه
ركبتيه بل يرسلهما ان لم يسلمهما أو يرسل احداهما ان سلمت الاخرى (و) السابع من
أركان الصلاة (الاعتدال) ولوانافاة كما يحكمه في التحقيق الحديث المسئ صلاته ويحصل
بعود لبدن يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أو قاعدا (و) الثامن من أركان الصلاة
(الطمأنينة فيه) لما في خبر المسئ صلاته بان تستقر أعضاؤه على ما كان عليه قبل ركوعه
بحيث ينفصل ارتفاعه عن عوده الى ما كان عليه ولو ركع عن قيام فسقط عن ركوعه قبل
الطمأنينة فيه عاد وجوبا اليه واطمأن ثم اعتدل أو سقط عنه بعد ما خض معتدلا ثم سجد وان
سجد ثم شغل انهم اعتدله اعتدلا وجوبا ثم سجد ولا يقصد به غيره فلو رفع خواف من شيء كحبة
لم يكف رفعه لذلك عن رفع الصلاة لانه صارف كما مر (و) التاسع من أركان الصلاة (السجود)
مرتين في كل ركعة لقوله تعالى اركعوا وسجدوا وخبر اذا قمت الى الصلاة وانما عدا ركعا واحدا
لا اتحادهما كما عدا بعضهم الطمأنينة في محالها الاربع ركعا واحدا لذلك وهو اذ التطمأن والميل
وقيل الخضوع والتذلل وشربا أقله مباشرة بعض جهته ما يصل عليه من أرض أو غيرها الخبر اذا
سجدت فكان جهته تلك ولا تنقر نقرار واه ابن حبان في صححه وانما كتفى ببعض الجبهة اصدق
اسم السجود عليها بذلك ونخرج بالجبهة الجبين والانف فلا يكفي وضعهما فان سجد على متصل به
كطرف كنه الطويل أو عمامته جازان لم يصرك بحركته لانه في حكم المنفصل عنه فان تحرك

بحركته في قيام أو قعود أو غيره كسدل على عاتقه لم يجز فإن كان متعمدا عالما بطلت صلاته
أو ناسيا أو جاهلا لم تبطل وأعاد السجود ولو صلى من قعود فلم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام
تصرك لم يضر إذا عبرة بالحالة الراهنة هذا هو الظاهر ولم أر من ذكره وخرج بمصطلح به ما هو في
حكم المنفصل وإن تحرك بحركته كعود بيده فلا يضر السجود عليه كافي المجموع في فوائض
الوضوء ولو سجد على شيء في موضع سجوده كورقة فالتصفت بجهته وارتفعت معه وسجد عليه
ثانيا يضر وإن فحاهما ثم سجد لم يضر ولو سجد على عصا به جرح أو نحوه لضرورة بأن شق عليه
إزالة التهام تلزمه إعادة لانها إذا لم تلزمه مع الإيماء للعذر فهذا أولى وكذا لو سجد على شعر نبت على
جبهته لأن ما نبت عليه مثل شعره ذكره البغوي في قنابله ويوجب وضع جزء من ركبته ومن
باطن كفيه ومن باطن أصابع قدميه في السجود نظير الشيخين أمهرت أن أسجد على سبعة أعظم
الجهة والبسدين والر كبتين وأطراف القدمين ولا يجب كشفها بل يكره كشف الر كبتين كما
نص عليه في الام (فرع) لو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل هل يجب عليه وضع
بعض كل من الجبهتين وما بهما أم لا الذي يظهر أنه ينظر في ذلك أن عرف الزائد فلا اعتبار
به والاكتفى في الخروج عن هذه الواجب بوضع بعض إحدى الجبهتين وبعض يدين ور كبتين
وأصابع رجلين إن كانت كلها أصلية فإن أشبه الأصل بالزائد وجب وضع جزء من كل منهما
(و) العائس من أركان الصلاة (الطحاينة فيه) أي السجود لحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يجب
أن يصيب محل سجوده ثقل رأسه للخبر لما إذا سجدت فيمكن جبهته ومعنى الثقل أن يتصل
بجيب لو فرض تحته قطن أو حشيش لا ينكس وظاهر أثره في بدو فرضت تحت ذلك ولا يعتبر هذا في
بقية الأعضاء كما يؤخذ من عبارة الروضة وعبارة التحقيق ويندب أن يضع كفيه حذو منكبيه
وينشر أصابعهما مضمومة للقبلة ويعتمد عليهما ويجب أن لا يجوي لغير السجود كما مر في
الركوع فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب العود إليه ليهوى منه لا تتفاه الهوى في
السقوط فإن سقط من الهوى لم يلزمه العود بل يحسب ذلك سجودا إلا أن قصد بوضع الجبهة
الاعتماد عليها فقط فإنه يلزمه إعادة السجود لوجود الصارف ولو سقط من الهوى على جنبه
فانقلب بنية السجود أو بلانية أو بنية ونية الاستقامة وسجد أجزاءه فإن قوى الاستقامة فقط
لم يجزه لوجود الصارف بل يجاس ثم يسجد ولا يقوم ثم يسجد فإن قام عامدا عالما بطلت صلاته كما
صرح به في الروضة وغيرها وإن قوى مع ذلك صرفه عن السجود بطلت صلاته لأنه زاد فعلا
لا يزداد مثله في الصلاة عامدا ويجب في السجود أن ترتفع أسافله على أعاليه للتابع كما صححه ابن
حبان فلو صلى في سفينة مثلا ولم يتمكن من ارتفاع ذلك لم يلزمه على حسب حاله ولزمته
الإعادة لأنه عذر نادرا نعم إن كان به علة لا يمكن معها السجود إلا كذلك صحح أن أمكنه السجود
على وسادة بنسكيس أو مسه لحصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها
لفوات هيئة السجود بل يكفيه الانحناء الممكن خلافا لما في الشرح الصغير (و) الحادي عشر
من أركان الصلاة (الجلوس بين السجدين) ولو في نفل لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه
لم يسجد حتى يستوي جالسا كافي الصحيحين وهذا فيه رد على أبي حنيفة حيث يقول يكفى أن يرفع
رأسه عن الأرض أدنى رفع كذا السيف (و) الثاني عشر من أركان الصلاة (الطحاينة فيه)
لحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يقصد رفعه غيره كما مر في الركوع فلو رفع فزعاً من شيء لم يكف
ويجب عليه أن يعود للسجود ويجب أن لا يطوله ولا الاعتدال لانها أركان قصيرة إن لم يسجد

(قوله أو غيره) عطف على قعود
وقوله كسدل مثل ما لا يتحرك
بحركته (فرع) لو لم يكن
الانقلاب في تزوليه من الاعتدال
سقط الخراف عن القبلة وعاد فوراً
لم يضر (قوله أن ترتفع أسافله الخ)
هي عجزته وما حوالها وأعلى رأسه
ويدها ومنكباه فلو سجد ووضع
يده على مخدة عالية وضارت يده
عالية عن عجزته أو مساوية لم يضر
(قوله نعم) استدراك على قوله أن
ترتفع أسافله الخ (قوله فإن أمكنه
السجود) تقييد للاستدراك فقوله
فما تقدم لا يمكنه إلا كذلك أي
من غير استعانة بشيء (قوله إن
لا يطوله الخ) وضابط الطول المضى
أن يطول الاعتدال بقدر الفاتحة
زيادة على الدعاء الوارد فيه وضابط
الطويل المضى في الجلوس بين
السجدين أن يطوله بقدر أقل
التشهد زيادة على الذكر الوارد
فيه فإن كان دون ذلك لم يضر
وهذا التفسير هو المعتمد

مقصودين لذان هما بل للفصل وأكله أن يكبر بلا رفع يده مع رفع رأسه من السجود للاتباع وراه
 الشبهان ويجلس مقترشا رسياني بيانه للاتباع واضعا كفيه على فخذه قريبا من ركبتيه بحيث
 تسامتهما رؤس الاصابع ناشرا أصابعه مضومة للقبلة كما في السجود فان الرب اغفر لي وارحمي
 واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وفاقني للاتباع ثم يسجد الثانية كالاولى في الاقل والاكمل
 (و) الثالث عشر من الاركان (الجلوس الاخير) لانه محل ذكر واجب فكان واجبا كالقيام
 وقراءة الفاتحة (و) الرابع عشر من أركان الصلاة (الشهادة فيه) أي الجلوس الاخير لقول
 ابن مسعود كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادة السلام على جبريل
 السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان
 الله هو السلام وان كن قولوا التحيات لله الى آخره وراه الدارقطني والدلالة فيه من وجهين
 أحدهما التعبير بالفرض والثاني الامر به والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة وأقله ما رواه
 الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح التحيات لله سلام علينا أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 سلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان محمدا عبده
 ورسوله رهل يجرى وان محمدا رسوله قال الأذري الصواب اجزاؤه ثبوتها في تشهد ابن مسعود
 بالفظ عبده ورسوله وقد حكوا الاجماع على جواز التشهد بالروايات كلها ولا أعلم أحدا اشترط
 بفظ عبده اه وهذا هو المعتمد وكلمة التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام علينا
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله وأشهد
 أن محمدا رسول الله (و) الخامس عشر من أركان الصلاة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه) أي في التشهد الاخير لقوله تعالى صلوا عليه قالوا قد أجمع العلماء على انها لا تجب في غير
 الصلاة فتعين وجوبها فيها والقائل بوجوبها مرة في غيرها تجوز باجماع من قبله والحديث
 عرفنا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الى آخره متفق
 عليه وفي رواية كيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صل
 على محمد الى آخره وراه الدارقطني وابن حبان في صحيحه والمناسب لها من الصلاة التشهد
 آخرها فتجب فيه أي بعده كما صرح به في المجموع وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على نفسه
 في النور كما رواه أبو عوانة في مسنده وقال صلوا كما رأيتموني أصلي ولم يخرجها شيء عن الوجوب
 وأما عدم ذكرها في خبر المصلي صلاته فمحمول على انها كانت معه لومته له ولهذا لم يذكره
 التشهد والجلوس له والنية والسلام واذا وجبت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجب
 القعود لها بالتبعية ولا يؤخذ وجوب القعود لها من عبارة المصنف وأقل الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله رأكلها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 في العالمين انك جيد مجيد وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك ونقص وآل ابراهيم اسمعيل
 واسحق واولادهم ما وخص ابراهيم بالذكر لان الرحمة والبركة لم يجتمعا النبي غيره أي من قبله
 قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ((فائدة)) كل الانبياء من بعد ابراهيم عليه
 السلام من ولده اسحق عليه السلام وأما اسمعيل عليه السلام فلم يكن من نسله نبي الانبياء صلى
 الله عليه وسلم قال محمد بن أبي بكر الرازي ولعل الحكمة في ذلك انفراده بالفضيلة فهو أفضل
 الجميع عليهم الصلاة والسلام والتحيات جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام وغيره والقصد بذلك

(قوله والجلوس الاخير الخ) لوقال
 الذي يعقبه السلام فكان أولى
 لي شغل الثانية (قوله التشهد الخ)
 سوى بذلك على سبيل المجاز من باب
 تسمية الكل باسم الجزء (قوله
 والصلاة على النبي الخ) فيه دعوات
 ثلاث وجوبها وكونها في الصلاة
 وكونها في آخرها وقد استدل
 الشارح على ذلك فالآية تدل على
 الوجوب والرواية الثانية في
 الحديث تدل على كونها في الصلاة
 وكونها في الاخير من قول الشارح
 والمناسب لها الخ ومن قوله وقد
 صلى على نفسه الخ (قوله قالوا وقد
 أجمع الخ) انما تبرأ منه لان وجوب
 الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم خارج الصلاة فيه خلاف على
 أقوال كثيرة (قوله وقد صلى النبي
 صلى الله عليه وسلم على نفسه في
 النور الى آخره) قيل لا وجه
 تخصيص النور مع أنه صلى على
 نفسه في النور وغيره أوجب بانه
 بحسب ما اطلع عليه الراوي فلا
 ينافي صلاته على نفسه في غيره (قوله
 وآل ابراهيم الخ) انما خص اسحق
 واسمعيل مع ان له ثلاثة عشر الا
 أن يقال خصهما لشرفهما وعظم
 قدرهما (قوله من ولده اسحق)
 وهو من سارة أي من ولد لده
 وهو يعقوب لان اسحق له ولدان
 يعقوب والعيس فيعقب ابوه
 الانبياء والعيس ابوا المولود والجبارة

(قوله فحزبها) أي الصلاة أي تحريم الأمور التي كانت حلالا قبلها فالمصدر بمعنى ١١٣ اسم الفاعل والاضافة لادنى ملاحظة لان

التصريح ليس للصلاة بل انحو الكلام فيها ونحوه وكذا التعليل ليس للصلاة بل انحو الكلام بعدها (قوله ولان النية السابقة منصبية الخ) معنى العبارة أن نية الصلاة تتضمن أنه يخرج من الصلاة بالسلام فلا حاجة لنية الخروج عند السلام (قوله فان ترك ترتيب الاركان عمدا الخ) تفريع على مفهوم المتن (قوله فان ترك) أي الامام أو المنفرد لانهم ما مستقلان يمكنهما الفعل عند التسليم كروا ما للمأموم فلا يمكنه بل يتابعه ويتدارك بعد سلام الامام وقوله فان ترك قراءعة وقوله والا أجزاء فاعادة أخرى (قوله فلو علم الخ) شروع في فروع أربعة الاول والثالث مفرعان على قوله فان ترك الخ والثاني والرابع الخ السوادة مفرعان على قوله والا أجزاء الخ على اللف والنشر المشوش ان نظير لمجموع التفاريع مع القاعدتين فان نظر للذول والثاني كانا من اللف والنشر المسترتب وكذا يقال في الثالث والرابع (قوله فلو علم الخ) أي سواء كان اماما أو منفردا أو مأموما بالنسبة لذلك وللثانية والرابعة وأما الناشئة فيفيد بما اذا كان اماما أو منفردا فان كان مأموما تبع الامام وتدارك بعد سلام الامام بأن يأتي بركة (قوله محل الخ) هو على التوزيع أي محل الاثنين في صورتها والثلاثة في صورتها (قوله وسنمها) أي المكتوبة الخ فيكون في كلام المتن استخدام لانه أراد بالصلاة عند قوله وأركانها الصلاة مطلقا فرضا أو نفلا وأعاد الضمير عليها هنا بمعنى المكتوبة

الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق ومعنى المباركات الناميات والصلوات الصلوات الخمس والطيبات الاعمال الصالحة والسلام معناه اسم السلام أي اسم الله عليك وعلينا أي الحاضر بن من امام ومأموم وملائكة وغيرهم والعباد جمع عبيد واصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده والرسول هو الذي يبلغ خبر من أرسله وجيئ به عنى محمود ومجيد بمعنى ما جدد وهو من كل شرفا وكراما (و) السادس عشر من أركان الصلاة (التسليمية الاولى) ظهر مسلم تحريمها التكبير وتجليها التسليم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال القفال الكبير والمعنى في السلام أن المصلى كان مشغولا عن الناس وقد أقبل عليهم قال القفال وأقله السلام عليكم فلا يجزى عليهم ولا تبطل به صلاته لانه دعاء اغائب ولا عليك ولا عليك ولا سلامي عليكم ولا سلام عليكم فان عمدا ذلك مع علمه بالتصريح بطلت صلاته ويجزى عليكم السلام مع الكراهة كانه في المجموع عن النص وأكله السلام عليكم ورحمة الله لانه المأثور ولان من زيادة وبركاته كما صح في المجموع وصوبه (و) السابع عشر من أركان الصلاة (نية الخروج من الصلاة) ويجب قرنها بالتسليمية الاولى في قول فلو قدمها عليها أو أخرها عنها ما بطلت صلاته والاصح انها لا تجب قياسا على سائر العبادات ولان النية السابقة منصبية على جميع الصلاة ولكن تسنن خروجها من الخلاف (و) الثامن عشر من أركان الصلاة (ترتيبها) أي الاركان (كما ذكرناه) في عددها المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلها مع القصر في القيام وجعل الشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيها عدا ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانما بعد الشهد كما جزم به في المجموع كما مر فهي مرتبة وغير مرتبة باعتبارين ودليل وجوب الترتيب الاتباع كافي الاخبار الصحيحة مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي وعده من الاركان بمعنى الفروض صحيح ومعنى الاجزاء فيه تغليب ولم يتعرض المصنف لعد الولاء من الاركان وصورة الرافعي تبع الامام بعدم تطويل الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا ولم يعدم الا كثرون ركنه لكونه كالجزء من الركن القصير أو لكونه أشبه بالثرك وقال النسوي في تنقيح الولاء والترتيب شرطان وهو أظهر من عددهما ركنين اهـ والمشهور عد الترتيب ركنين والاول شرط وأما السن فتزيب بعضها على بعض كالاقتراح والتعود وترتيبها على الفرائض كالفاتحة والسورة شرط في الاعتداد بها سنة لاني صفة الصلاة فان ترك ترتيب الاركان عمدا ابتعد ركن فعلي أو سلام كأن ركع قبل قراءته أو سجد أو سلم قبل ركوعه بطلت صلاته أو سهوا فاعده له بعد متر وكه لغو لوقوعه في غير محله فان تركه متر وكه قبل فعل مثله فعله والا أجزاء عن متروكه وتدارك الباقي نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود ثلاثة لم يجزه فلو علم في آخر صلاته ترك سجدة من ركعة أخيرة سجد ثم شهد أو من غيرها أو شكا لزمه ركعة فيهما أو علم في قيام ثمانية مثلا ترك سجدة من الاولى فان كان جلس بعد سجدة التي فعلها سجد من قيامه والا فليجلس مطمئنا ثم يسجد أو علم في آخر ركعة ترك سجدة ثين أو ثلاث جهل محل الخس فيهما وجب ركعتان أو أربع جهل محلها وجب سجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست جهل محلها فثلاث أو سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث وفي ثمان سجدة ثين أو ثلاث ركعتان ويتصور ذلك بترك طمأنينة أو سجود على عمامة وكاله لم يترك ما ذكر الشك فيه ولم يفرغ من الاركان شرعا في ذكر السن فقال (وسنمها) أي المكتوبة (قبل الدخول فيها) أي قبل التلبس بها (شيات) الاول (الاذان) وهو بالمجمة لغة الاعلام قال تعالى وأذن في

(قوله يعلم به وقت الصلاة الخ) مبنى على انه حق للوقت وهو ضعيف كالقول بانه حق للجماعة والمعتمد انه حق للصلاة مطلقا أى فرادى أو جماعة أداء أو قضاء كما يأتى (قوله وسعى الذكر المخصوص به) أى بلفظ الإقامة والاولى بها (قوله مشروعا) أى لكل مكتوبة ولو فائتة اذا تفرقت وقتا أو فعلا وقتا فثالث ما اذا تفرقت وقتا فقط كما اذا صلى فائتة أول الوقت لصلاة من الصلوات وأخرى آخره ومن ذلك ما اذا صلى الظهر آخر وقتها ثم دخل وقت العصر عقب سلامه ومثال ما اذا تفرقت وقتا وفعلا ما اذا صلى فائتة قبيل الظهر ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه وكذا اذا صلى فائتة أول وقت الظهر ثم صلى الظهر آخر وقتها فى ذلك يسن الاذان لكل صلاة منهما فالمراد بالاختلاف فى الفعل أن تكون احداهما أداء والاخرى قضاء والمراد بالاختلاف فى الوقت أن تكون كل صلاة وقعت فى وقت غير محدود للآخرى (قوله سنة للمكتوبة) أى بحسب الأصل وقد يسنان لغيرها كالمولد وكالاذان والإقامة خلف المسافر وقد يسن الاذان فقط كما اذا تغلوت الغيلان أو كان الغضبان أو مهموم أو لمن ساء خلقه أو لمصروع أو بشرط فى كل ذكرورة المؤذن فلا يحصل بإمرأة أو غنثى (قوله اذا تغلوت) أى تصورت وتشكلت وذلك بفعل الله تعالى لكن ١١٤ بسبب أفعال وأقوال يلهمها الله تعالى لها اذا قالتها أو فعلتها أو أياها الله من

الإنسان بالجمع أى أعلمهم به وشرا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة والأصل فيه قبل الاجتماع قوله تعالى واذا ناديتهم الى الصلاة ونذرتهم حين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم (و) الثانى (الإقامة) فى الأصل مصدر أقام وسعى الذكر المخصوص به لانه يقيم الى الصلاة والاذان والإقامة مشروعا بالاجماع فهما سنة للمكتوبة دون غيرها من الصلوات كالسنة وصلاة الجنائز والمنذورة لعدم ثبوتها فيه بل يكرهان فيه كما صرح به صاحب الأنوار ويشرع الاذان فى اذن المولد النبوى والإقامة فى اليسرى كما سياتى ان شاء الله تعالى فى العقيدة ويشرع الاذان أيضا اذا تغلوت الغيلان أى تفردت الجان لخبر صحيح ورد فيه وينسب الاذان للمنفرد وان يرفع صوته به لا بموضع وقعت فيه جماعة قال فى الروضة كأصلها وانصر فوا يؤذن للاولى فقط من صلوات والاها ومعظم الاذان مثنى ومعظم الإقامة فرادى والأصل فى ذلك خبر الصحبة أمر بالان يشفع الاذان ويوتر الإقامة والمراد منه ما قلناه والإقامة إحدى عشرة كلمة والاذان كلماته تسع عشرة كلمة بالترجيع ويسن الأصراع بالإقامة مع بيان سر وفها فيجمع بين كل كلمتين منها بصوت والكلمة الأخيرة بصوت والترجيع فى الاذان فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت ويفرد باقى كلماته للأمر بذلك كما أخرجه الحاكم ويسن الترجيع فى الاذان وهو ان يأتى بالشهادتين سرا قبل ان يأتى بها جهر أو التثويب فى أذان الصبح وهو قوله بعد الحمد للدين الصلاة خير من النوم مرتين ويسن القيام فى الاذان والإقامة على حال ان احتجج اليه والتوجه للقبلة وان يلتفت بعنقه فيهما يميناً مرة فى حى على الصلاة مرتين فى الاذان ومرة فى الإقامة وشمالاً فى حى على الفلاح كذلك من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما وان يكون كل من المؤذن والمقيم عدلاً فى الشهادة على الصوت حسنة وكرها من فاسق وصبي ممسز وأعمى وحده وجنب ومحدث والكراهة لجنب أشد وهى فى الإقامة أغلظ ويشترط فى الاذان

صورة الى صورة (قوله لا بموضع) هذا استثناء من سن الرفع وأما الاذان فتندوب على كل حال وقوله جماعة وانصر فوا ليس قيسدا بل المدار على وقوع اللبس على الذين صلوا وانما يسن الاذان للمنفرد ولو مع الاذان اذالم يكن مدعوا بذلك الاذان بأن لم يكن من أهل خطته أو كان مدعوا به ولم يصل فى مسجد تلك الخطه أو كان مدعوا به وصلى فى مسجد تلك الخطه ولكن لم يحضر معهم بل صلى وحده ففى ذلك يسن له الاذان وان مع أذان غيره (قوله للاولى فقط من صلوات والاها) بان اتحدت وقتا وفعلا بان كانت كلها حاضرات كصلاتى الجمع أو كانت كلها قرائت ووالاها أو اختلفت وقتا وفعلا كفاتنة وحاضرة ولكن دخل وقت الحاضرة قبل شروعه فى الاذان للفائتة أو

بعده لكن قبل فراغه من الفائتة (قوله ان يشفع الاذان) أى يكرر كل كلمة منه مرتين وقوله ويوتر الإقامة أى والاقامة لا يكرر السكامة مرتين (قوله سرا الخ) المراد بالسرا أنه أقل مما قبله وأقل مما بعده لاحقية السر الذى هو بقدر ما يسمع لانه حينئذ لا يسمع الحاضر ون فلا يتأتى لهم اجابته (قوله فى أذان الصبح) أى أداء أو قضاء (قوله القيام) هذا سنة وقوله على حال سنة أخرى (قوله مرة) مفعول ليلتفت وقوله فى حى على الصلاة متعلق بيلتفت وقوله مرتين حال من حى على الصلاة أى حالة كونها مقولة مرتين فالمعنى ان الالتفات مرة والقول مرتين فى الاذان يميناً وشمالاً وأما الإقامة فالالتفات مرة والقول مرتين يميناً وشمالاً (قوله وان يكون كل عدلاً فى الشهادة) هذا بانظر للاد كل وأما أصل السنة فيحصل بعدل الرواية وهذا كله فى المؤذن احتساباً بالذى ينصبه الامام أو الناظر أو الواقف فيشترط لجواز نصبه ونوليته ان يكون عارفاً بالماواقيت عدلاً والاحرم نصبه وصح واستحق المعلوم عند غير ابن حجر أما عند فلا يصح النصب ولا يجوز ولا يستحق المعلوم (قوله من فاسق الخ) أى فيما اذا أذفوا للغير أما لانفسهم فلا كراهة فى غير المحدث أما هو فيكره مطلقاً ومع كراهته منهم يحصل به أصل السنة (قوله أغلظ) حتى فى إقامة المحدث مع أذان الجنب اقربها من الصلاة

(قوله والولاء) ولا يضر فصل يسير كلام أو سكوت أو نوم أو انجساء أو جنون والافضل في الكل استئناف الإقامة وأما في الاذان فالافضل الاستئناف في النوم وما بعده دون الكلام والسكوت البسير (قوله جهر) أي بقدر ما يسمع واحد بالقوة بالنظر لصفة الاذان وأما بالنسبة لسماع الحاضر ين فهو سنة وأما بالنسبة لسماع أهل كل تلك الخطة فهو اكمال السنة فكلام الشارح مجمل ينزل على هذا التفصيل (قوله) وغير النساء الذ كورة الخ) يقتضى ان النساء لا يشترط في اذانهن الذ كورة وان الواقع منهن يسمى اذاناً وليس كذلك بل هو مجرد ذكر فكان الاولى أن يقول بشرط الاذان الذ كورة وحاصل ذلك ان اقامة المرأة لنفسها وللنساء مسنونة وكذا اقامة الخنثى لنفسه وللنساء وأما اقامتهما للرجال والخنثى فحرام اذا كان رفع الصوت أو بقصد التشبه هذا حكم الإقامة أما الاذان فاذا ان المرأة لنفسها وللنساء جائز ان كان بقدر ما يسمع ولم يقصد التشبه لئلا يسمى اذاناً بل ذكر او كذا اذان الخنثى لنفسه وأما اذان الخنثى والمرأة للرجال والخنثى فحرام عند رفع الصوت أو قصد التشبه واذان الخنثى للنساء فوق ما يسمع من حرام فان كان بقدر ما يسمع لم يحرم ولم يكره (قوله) لسماع المؤذن والمقيم) ولو جنباً وحائضاً خلافاً لعضدهم والفرق في المحشى وقوله ١١٥ لسماع قهيد فلولم يسمع لصم أو بعد لم يطلب الاجابة وأما عدم فهم الالفاظ

فلا يمنع من الاجابة وكذا ان لم يسمع الا آخراً فانه يجيب من أوله وكذا يجيب في الترجيع وان لم يسمعه (قوله بعد الفراغ من الاذان والاقامة) أما قبلهما ففي الاقامة يسن وفي الاذان لا يسن (قوله الوسيلة والفضيلة) هو عطف بيان أو تفسير أو مغاير ويراد بالفضيلة الشفاعة في فصل القضاء وبالوسيلة منزلة في الجنة أما لو أريد بالوسيلة منزلته في الجنة وبالفضيلة منزلته إبراهيم وآله فالكلام مشكل اذ كيف يطلب للنبي صلى الله عليه وسلم ما لا إبراهيم وآله فالصواب التفسير الاول وفائدة طلب ذلك له مع انه ثابت له صلى الله عليه وسلم عود الثواب على الداعي أو اظهار شرفه صلى الله عليه وسلم (قوله أى الصلاة مطلقاً) أى فرضاً أو نفلاً لا أداء

والاقامة الترتيب والولاء بين كلمتهما والجماعة جهر ودخول وقت الاذان صبح فن نصف الليل ويشترط في المؤذن والمقيم الاسلام والتميز وغير النساء الذ كورة ويسن مؤذنان للمسجد ونحوه ومن فوائدهما ان يؤذن واحد للصبح قبل الفجر وآخر بعده ويسن لسماع المؤذن والمقيم أن يقول مثل قولهما الا في جبهات وتشويب وكفى الاقامة فيصوّل في كل كلمة في الاولى ويقول في الثانية صدقت وبررت وفي الثالثة اقامها الله وأدامها وجعلني من صالحى أهلها ويسن لكل مؤذن ومقيم وسامع ومستمع ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الاذان أو الاقامة ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة وإعنه مائة مائة من الاجور الذي وعدته ((تنبيه)) الاذان وحده أفضل من الامامة وقيل ان الاذان مع الاقامة أفضل من الامامة وجميع النوى هذا في نكته (و) سنتم أى الصلاة مطلقاً (بعد الدخول فيها) ابعاض وهيات فابعضها ثمانية المذكر ومنها هنا (شيثان) الاول (الشهاد الاول) كله أو بعضه (و) الثاني (القنوت في) ثانية (الصبح) كله أو بعضه ومحل الاقتصار على الصبح من بقية الصلوات الخمس في حال الامن فان نزل بالمسلمين نازلة لانزات استحب في سائر الصلوات ولكن ليس هذا من ابعاض وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقضى شرقي ما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يذلل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت لا تبايع (و) كذا (في) اعتدال ركعة (الوتر في) جميع (النصف الاخير من رمضان) سواء أصلى التراويح أم لا وهو كقنوت الصبح في ألفاظه وجب جهره بالسجود ويسن للمنفرد ولا امام قوم مخصوصين رضوا بالتطويل أن يقول بعده قنوت عمر رضي الله عنه اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونستمد يدك ونؤمن بك وتوكل عليك ونسئلك على ما نريد ونشكرك ولا نكفر بك ونخلع ونستترك من يفجر الله ما ياك نجسد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفدنرجو ارحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجسد بالكفار ملحق

أو قضاء (قوله شيان) أى اجالا والا فالاول يحتمل أربعة ابعاض والثاني يحتمل أربعة عشر (قوله أو بعضه) الاولى حذفه لان الكلام في بيان ابعاض لا في السجود لتر كنه وعدمه (قوله في ثانية الصبح) أى في اعتدالها أى بعد جمع الله لمن حده وبذلك الحد فقط ولو كان منفرداً أو امام مخصوصين على ما قاله بعضهم وبعضهم قال المنفرد وامام قوم مخصوصين يذكرا انه بعد دعاء الاعتدال المشهور وهو عجب (قوله وهو اللهم) كان الاولى كالتام اعدم الحصر اذ لا يتعين ذلك للقنوت بل كل ما تضمن ثناء ودعاء حصل به القنوت كآية البقرة ان تصد به المكن ان شرع في قنوت النبي صلى الله عليه وسلم الذي في الشرح أو في قنوت عمر حين لاداء السنة فلو تركه وعاد الى غيره أو ترك كلمة أو ابدل حرفاً بحرف سجدة للسهو ويسن للامام الجهر به مطلقاً سرية أو جهرية وأن يأتي به بلفظ الجمع وأن يرفع بطون كفيه الى السماء سواء كانا متصفتين أو متفرقتين وسواء كانت الاصابع مساوية للكفين أو عالية عليهم ما وعند الدعاء بالرفع يجعل ظهرهما الى السماء والمأموم يؤمن على الدعاء جهر أو يقول الشاء سرا أو يسكت أو يقول صدقت وبررت أو أشهد أو بلى وأول الثناء فالتنقيض وأما اذا أتى بدعاء من عند نفسه وترك منه شيئاً لم يسجد لعدم وروده (قوله ان يقول بعده قنوت عمر الخ) أى ان كان منفرداً أو اماماً لمخصوصين ولا يقال ان ذلك بطول الاعتدال وهو مبطل لان محل البطلان بتطويل الاعتدال في غير اعتدال الركعة الاخيرة من سائر الصلوات لانه طلب تطويله في الجملة

(قوله تقرأ بها بالجبر بالسجود من الأبعاض الخ) من الأبعاض متعلق بقرب وبالسجود متعلق بجبر وهذا بيان للجامع بينهما وحيث أنه لا يرد في حذف السجود لأن الجامع بينهما مطلق الجبر وإن كان الجابر مختلفا فالجبر في الأركان بالتساول وفي الأبعاض بالسجود (قوله ولا تسن الصلاة على الآل في التشهد الأول) بل يكره ١١٦ تطويله بها وبغيرها من ذكر أو دعاء لأنه مبني على التخفيف وهذا الحكم

في الإمام والمنفرد وأما المأموم ففيه تفصيل حاصله أنه إن كان موافقا للإمام بأن كان ذلك أولا أهم أو فرغ المأموم من تشهده قبل الإمام فإنه لا يأتي بالصلاة على الآل وما بعدها بل يسكت أو يأتي بذكر أو دعاء وإن كان أولا للمأموم وآخر للإمام فعند ابن حجر لا يكمل بل يأتي بذكر أو دعاء وعند مريكم الشهد لا آخره موافقة للإمام وأما إذا لم يكن أولا للمأموم وهو آخر للإمام يكمل باتفاق أو يستغل بذكر أو دعاء وأما إذا لم يكن أولا للمأموم وهو أول للإمام فلا يكمل باتفاق بل يسكت أو يستغل بذكر أو دعاء (قوله والكوع العظيم الذي يلي إبهام اليسار الخ) على تقدير مضاف أي أصل إبهام اليد وهذا هو المعتمد وقبل أنه أصل الإبهام وهذا الخلاف في الكوسوع ويقال له كاع أيضا وأما البوع فهو العظيم الذي يلي إبهام الرجل لا العظيم الذي هو في آخر الساق (قوله والرسغ) أي المفصل (قوله دعاء التوجه) فيه تغيير أعراب المتن والمصنف يفعل ذلك كثيرا وله صيغ كثيرة وانما يسن بشرط كونه في غير صلاة الجنازة وأن يتسع الوقت وأن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة وأن لا يكون مسبوقا بأن لا يدرك الإمام قاعدا ويقعد معه فان اختلف شرط من

اللهم عذب الكفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسالتك ويقا تلون أروبا لك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم ومواصلاتهم وألف بين قلوبهم واجمع في قلوبهم الإيمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أن يوفوا به ذلك الذي عاهدتهم عليه وأنصرهم على عدولهم وعدوهم إلى الحق واجعلنا منهم وهو مشهور وقد ذكرته في شرح التنبية وغيره والبعض الثالث القعود للتشهد الأول والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب في التشهد الأخير دون ما هو سنة فيه والرابع القيام للقنوت الراتب والخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأول والسادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت والسابع الصلاة على الآل بعد القنوت والثامن الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير وظاهر أن القعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأول وللصلاة على الآل بعد الأخير كالقعود الأول وإن القيام لهما بعد القنوت كالقيام له فتزيد الأبعاض بذلك ومجيت هذه السنن أبعاضا اقربها بالجبر بالسجود من الأبعاض الحقيقية أي الأركان ونخرج ما بقيه السنن كاذكار الركوع والسجود فلا يجبر تركها بالسجود ولا تسن الصلاة على الآل في التشهد الأول خلافا لبعض المتأخرين (وهيأتها) جمع هيئة والمراد بها هنا ما عدا الأبعاض من السنن التي لا تجبر بالسجود وهي كثيرة والمذكور منها هنا (خمس عشرة نخصة) الأولى (رفع اليدين) أي رفع كفيه للقبلة مكشوقتين منشورتين الأصابع مفرقة وسطا (عند) ابتداء (تكبيرة الإحرام) مقابل منكبيه بأن تمحاذي أطراف أصابعهما على أذنيه وإمامه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه (وعند) الهوى إلى (الركوع) عند (الرفع منه) وعند القيام إلى الثالثة من التشهد الأول كما صوبه في المجموع وفي زوائد الرضة وجزم به في شرح مسلم أيضا (و) الثانية (وضع) بطن كف (اليمن على) ظهر (الشمال) بأن يقبض في قيام أو بدله بيمين كوع يساره وبعض ساعدها ورسغها تحت صدره فوق سرته للاتباع وقيل يتخير بين بسط أصابع اليمين في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فان أرسلهما ولم يعيث فلا بأس والكوع العظيم الذي يلي إبهام اليسار والبوع العظيم الذي يلي إبهام الرجل يقال الغبي هو الذي لا يعرف كوعه من بوعه والرسغ المفصل الذي بين الكف والساعد (و) الثالثة دعاء (التوجه) نحو وجه وجهي للذي فطر السموات والأرض حنييفا مسلما وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أحرت وأنا من المسلمين للاتباع (فائدة) معنى وجه وجهي أي أقبات وجهي وقيل قصدت بعبادتي ومعنى فطر ابتداء الخلق على غير مثال والحنيف المائل إلى الحق وعند العرب ما كان على ملة إبراهيم والحيا والمات الحياة والموت والنسك العبادة له (و) الرابعة (الاستعاذة) للقراءة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم أي إذا أردت قراءة فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم يقول ذلك في كل ركعة لأنه يبتدئ فيها قراءة وفي الأولى كذلك اتفاق عليها (فائدة) الشيطان اسم لكل متمردا مأخوذ من شطن إذا بعد وقيل من شاط إذا استرق والرجيم المطرود وقيل المرجوم ويسن الأمرار بدعاء الاستعاذة والتعوذ في السرية والجهرية كسائر الأذكار

ذلك فلا يسن وهذه شروط سن التعوذ أيضا ألا أنه يسن التعوذ في صلاة الجنازة ويسن أيضا إذا أدرك الإمام في المسنونة القعود وقعد معه لأنه للقراءة ولم يشرع فيها (قوله وبذلك) أي بالاخلاص والتوحيد (قوله للقراءة) ومثل القراءة بدلها على المعتمد (قوله وقيل المرجوم) هو داخل فيما قبله فكان الأولى أن يقول وقيل الرجيم لأنه يرجم بالسوسة والأغواء فيكون رجيم بمعنى راجع على الثاني ومعنى مرجوم على الأول

(قوله ومحل الجهر والتوسط الخ) أفاد ذلك أن الخشعي يجهر بحضرة النساء لأنه إما رجل أو امرأة وأما كلام المجموع فبقتضى أنه يسر بحضرة النساء لأنه قال والخشعي يسر بحضرة الرجال والنساء لأن ظاهره أنه يسر بحضرة كل على انفراد في صورة النساء مع أنه يجهر وقوله وأجبت عنه حاصل الجواب عنه أن مراده اجتماع الفريقين أما بحضرة النساء فقط فيجهر كما تقدم (قوله عقب الخ) يفيد قوته بسكوت زائد على المطالب وبالركوع فوراً بكلام ولو يسيراً ولو سهواً وهو كذلك نعم يستثنى رب اغفر لي وارحمني لو ردها (قوله بعد سكتة لطيفة) وضابطها بقدر جهان الله إلا التي بين آمين فإما بقدر ما يقرأ المأموم فاتحه (قوله لقصد الدعاء) قضيته أنه إذا أطلق أو شرك بين الدعاء ومعناها الأصلية تبطل به وبه قال بعضهم والمعتمد عدم البطلان ١١٧ إلا إذا قصد معناها الأصلية وحده وهو

قاصدين (قوله يخلق الله تعالى بكل حرف ملكاً الخ) هذا يقتضي أن الملائكة يزيدون وهو كذلك كما يؤخذ من هذه العبارة وأمثالها وأما النقص فلا ينقصون (قوله مطلقاً) راجع للمأموم أي سواء سمع تأمين الإمام أم لا وأما رجوعه للمنفرد والإمام فلا يظهر له معنى (قوله أو منفرد) أي غير فاقداً للظهورين وكذا المأموم إذا كان غير فاقداً للظهورين أما هو فلا يقرأ غير الفاتحة وأما الإمام فلا يحتاج للتقييد لأن فاقداً للظهورين لا يصح امامته (قوله بل يستمع قراءة امامه) أي ويسن له أن يقرأ الفاتحة في سكتة الإمام بعد آمين ولا يقرأها حال قراءة الإمام للفاتحة إلا أن خاف فوت بعض الفاتحة (قوله ولم يكن قراءها الخ) المدار على التمكن وعدمه لا على القراءة بالفعل فممكن من قراءتها ولم يقرأها مع الإمام لا يتداركها في آخره لكونه قد قصر وأما إذا لم يتمكن من قراءتها ولا سقطت عنه لكونه مسبوقاً فإنه يتدارك في آخره وكذلك لو أدرك الإمام في ثابته المغرب ولم يتمكن من قراءة السورة في أوليته ولا سقطت عنه فيهما لكونه مسبوقاً

المسئونة (و) الخامسة (الجهر) بالقراءة (في موضعه) فيسن لغير المأموم أن يجهر بالقراءة في الصبح وأولئك العشائين والجمعة والعيدين وخسوف القمر والاستسقاء والتراويج وتورمضان وركعتي الطواف يسلاً ووقت الصبح (والاستمرار) بها (في موضعه) فيسن في غير ما ذكر إلا في نافذة الليل المطلق فيتوسط فيها بين الأسرار والجهر إن لم يشوش على ناظم أو وصل أو نحوه ومحل الجهر والتوسط في المرأة حيث لا يسمع أجسبي ووقع في المجموع ما يخالفه في الخشعي وأجبت عنه في شرح المنهاج والعبرة في الجهر والأسرار في القرية بوضعه المقضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء قال الأذرعى وبشبه أن يلحق بها العيد والاشبه خلافه كما اقتضاه كلام المجموع في باب صفة صلاة العيدين قبيل باب التكبير عملاً بأن الأصل أن القضاء يحكي الاداء ولأن الشرع ورد بالجهر بصلاته في محل الأمر فيستحب (و) السادسة (التأمين) عقب الفاتحة بعد سكتة لطيفة لقارئها في الصلاة وخارجها للاتباع بعد وقصر والمداء فصيح وأشهر تأمين اسم قبل بعني استجب مبني على الفخ وتخفف الميم فيه ولو شدد لم تبطل صلاته لقصد الدعاء ويسن في جهرية جهر بها وإن يؤمن المأموم مع تأمين امامه بخبر الشيخين إذا أمن الإمام فأمّنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه (فائدة) في تهذيب النووي حكاية أقوال كثيرة في آمين من أحسنها قول وهب بن منبه آمين أربعة أحرف يخلق الله تعالى من كل حرف ملكاً يقول اللهم اغفر لي يقول آمين يخرج في جهرية السرية فلا يجهر بالتأمين فيها ولا معبسة بل يؤمن الإمام وغيره سرّاً مطلقاً (و) السابعة (قراءة السورة) ولو قصيرة (بعد) قراءة (الفاتحة) في ركعتين أو يلبس غير المأموم من الإمام ومنفرد جهرية كانت الصلاة أو سرية للاتباع أما المأموم فلا تسن له سورة أن يسمع لنفسه عن قراءته لها بل يستمع قراءة امامه فإن لم يسمعها أصم أو بعد أو سماع صوت لم يفهمه أو استمرار امامه ولو في جهرية قرأ سورة أذلاً معنى لسكوته فإن سبق المأموم بالاوليين من صلاة امامه بان لم يدركها معه قرأها في باقي صلاته إذا تداركها ولم يكن قارئاً فيها أدركه ولا سقطت عنه لكونه مسبوقاً لا تخلو صلاته عن السورة بلا عذر ويسن أن يطول من تسن له سورة قراءة أولى على ثانية للاتباع نعم إن ورد نص بتطويل الثانية أتبع كافي مسألة الزحام أنه يسن للإمام تطويل الثانية ليلحقه منتظر السجود ويسن للمنفرد وإمام برضى محصورين في صبح طوال المفصل وفي ظهر قريب منها وفي عصر وعشاء أو ساطه وفي مغرب قصاره وفي صبح جمعة في الأولى ثم تنزل وفي الثانية هل أتى للاتباع (و) الثامنة (التكبيرات عند) ابتداء (الخفض) لركوع وسجود (و) عند ابتداء (الرفع) من السجود وعده إلى انتهاء الجلوس والقيام (و) التاسعة (قوله مع الله لمن حمده) أي تقبل الله منه حمده ولو قال من حمد الله مع له كفى (و) قول (وبنالك الحمد) أو اللهم بنالك الحمد

فإنه يكرر السورة مرتين في الثانية وأما إذا أدرك الإمام في ثانية الرباعية ولم يتمكن من السورة في أوليته قرأها في باقي صلاته أيضاً فإن عذرت عليه في ثابته قرأها في ثابته ولا يقرأها في الرابعة فإن عذرت في الثالثة قرأها في الرابعة (قوله طوال المفصل الخ) ويعرف الطوال من غيره بالمقاييس فالخدي و قد سمع مثلاً طوال والطور مثلاً قريب من الطوال ومن تبارك إلى الضحى أو ساطه ومن الضحى إلى آخره قصاره (قوله وسجود) أي الأول والثاني وبعد التكبير إلى استقراره في سورة الركوع وسورة السجود (قوله وعند ابتداء الرفع من السجود) أي الأول والثاني وعده إلى انتهاء الجلوس أي بين السجدين أوله تشهد وقوله والقيام أي من التشهد أو من العبادة الثانية وخرج بذلك جلسة الاستراحة فإنه عده فيها إلى القيام إن لم يصل التسابيح والا

وبواو فيهما قبل لك مثل السموات ومثل الأرض ومثل ما شئت من شيء بعد أي بعدهما
 كما كرمي وسع كرميه السموات والأرض وإن يزيد منفرد وإمام قوم مخصوصين راضين
 بالتطويل أهل الشناء والمجد أحق ما قال العبد وكان لك عبيدا لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما
 منعت ولا ينفع ذا الجسد أي الغني منك أي عندك الجسد لا تباع ويجهز الإمام بسبع الله لمن
 جده ويسر ربنا لانا الحد ويسر غيره بما نعلم المبلغ بجهز بما يجهز به الإمام ويسر بما يسر به كما
 قاله في المجموع لأنه ناقل وتبعه عليه جمع من شارح المنهاج وبالغ بعضهم في التشديد على ترك
 العمل به بل استحسنه في المهمات وقال ينبغي معرفته الآن عمل غالب الناس على خلافه انتهى
 وترك هذا من جهل الأئمة والمؤذنين (و) العاشرة (التسبيح في الركوع) بأن يقول سبحان
 ربّي العظيم ثلاثا لا تباع ويزيد منفرد وإمام مخصوصين راضين بالتطويل اللهم لك ركعت وبك
 آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي لك التباع
 وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الأركان غير القيام كافي المجموع (و) الحادية عشر
 التسبيح في (السجود) بأن يقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثا لا تباع ويزيد منفرد وإمام مخصوصين
 راضين بالتطويل اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره
 وشق سمعي وبصري تبارك الله أحسن الخالقين ويسن الدعاء في السجود نظير مسلم أقرب ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء أي في سجودكم والحكمة في اختصاص العظم
 بالركوع والأعلى بالسجود كافي المهمات أن الأعلى أفضل تفضيل والسجود في غاية التواضع
 لمافي من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواضع الأقدام وهذا كان أفضل من
 الركوع فجعل الأبلغ مع الأبلغ انتهى (و) الثانية عشر (وضع) رؤس أصابع (اليدين على)
 طرف (الفتحين) في الجلوس بين السجدين تاسعا أصابعه مضمومة للقبلة كافي السجود وفي
 التشهد الأول وفي الأخير (يسط) يده (اليسرى) مع ضم أصابعها في تشهده إلى جهة القبلة
 بأن لا يفرج بينها لتتوجه كلها إلى القبلة (ويقبض) أصابع يده (اليمين) كلها (إلا المصحة)
 وهي بكسر الباء التي بين الأبهام والوسطى (فانه) يرسلها (بشيرها) أي يرفعهما مع أمانتهما
 قبل الإحالة كونه (منشدا) عند قوله لا إله إلا الله لا تباع ويدم رفعها ويقصد من ابتدائه بحمزة
 الألف اللهات المعبود واحد فيجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله رفعه ولا يحركها لا تباع فلو حركها
 كره ولم يطل صلاته والأفضل قبض الأبهام بيمينها بأن يضعها تحتها على طرف راحته لا تباع
 فلو أرسلها معها أو قبضها فوق الوسطى أو حلق بينهما أو وضع أعلاه الوسطى بين عقصتي الأبهام
 أنى بالسنة لكن ما ذكر أفضل (و) الثالثة عشر (الافتراش) بأن يجلس على كعب يسراه
 بحيث يلي ظهره الأرض وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه منها للقبلة بفعل ذلك
 (في جميع الجلسات) الخمسة وهي الجلوس بين السجدين والجلوس للتشهد الأول والجلوس
 المسبوق والجلوس الساهي والجلوس المصلي قاعدا للقراءة (و) الرابعة عشر (التورك) وهو
 كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويأخذ يده بالارض لا تباع (في الجلسة
 الأخيرة) فقط وحكمته التمييز بين جلوس التشهدين ليعلم المسبوق حالة الإمام (و) الخامسة
 عشر (التسليم الثانية) على المشهور وفي الروضة إلا أن يعرض له عقب الأولى ما ينافي
 صلاته فيجب الإقتصار على الأولى وذلك كأن يخرج وقت الجمعة بعد الأولى أو انقضت مدة المص
 أو شئت فيها أو تخرق الحلف أو نوى القاصر الإقامة أو انكشفت عورته أو سقط عليه يحس

فالي انتهاء الجلوس ثم يسجد وإذا قام
 قام ساكنا (قوله والمؤذنين) أي
 المبلغين لأن الغالب أن المؤذن
 يبلغ (قوله ويزيد الخ) فلو أراد
 الإقتصار على أكل التسبيح أو
 يأتي بادنائه مع الذكر المذكور
 فالأفضل الذكر مع أدنى التسبيح
 (قوله في الجلوس بين السجدين)
 ومثله جلسة الاستراحة والجلوس
 للشهدين وكيفيه الوضع مختلفة
 في الأولين الميسدان مبسوطتان
 وفي الأخيرين بينهما المتن بقوله
 يبسط اليسرى ويقبض اليمين
 (قوله ولا يحركها الخ) وقيل يسن
 تحريكها هذان قولان وعلى
 عدم التحريك لو حرك قيل يكره
 ولا تبطل وقيل يحوم وتبطل (قوله
 أو نوى القاصر الخ) في ذلك
 نظير لأن فرض المسئلة أن الذي
 عرض ينافي الصلاة والإقامة هنا
 لا تنافي الصلاة وانما تنافي القصر
 إلا أن يصور وجبا إذا رأى الماء
 قبل نية الإقامة وكان متجهما فيبطل
 التيمم (قوله أو وجد الماء الخ)
 فيه نظر لأنه لو استقرأت بها الآن
 يقال مادام عريانا

(قوله ناويا السلام الخ) أي ابتداء وهذا عام في كل مصل وأمانية الرد ففصلها الشارح بقوله وينوي مأموماً الرد الخ واعلم أنه إذا تأخر سلام المأمومين عن تسليم الإمام فالإمام إنما ينوي الابتداء فقط بكل من التسليمين وأما المأمومون فن على عينه برده على الإمام وعلى من على يساره من المأمومين بالثانية ولا يجب على الإمام الرد لو قصد الابتداء ١١٩ عليه زيادة على الرد وكذا الذين على اليسار

لا يجب عليهم الرد حين قصد الابتداء عليهم زيادة على الرد وإما من على يسار الإمام فينوي الرد على الإمام بالاولى وعلى المأمومين الذين على عينه ابتداء بها أيضاً ولا ينوي عليهم بردها لعدم مجيئهم سلام عليهم منهم قبلها وأما الاولى لمن على يمين الإمام فينوي بها الابتداء إذا لم يتقدم سلام منهم عليه قبل ابتداءها والافئى مع الابتداء الرد وأما الثانية لمن على يسار الإمام فينوي بها على يساره الابتداء زيادة على الرد ولا يجب على من على اليسار الرد كما تقدم

(فصل فيما يختلف فيه الخ) أي (فصل فيما يختلف فيه الخ) أي وجوباً أو نهيّاً أو وجوباً في ستر العورة والتدب في غيره (قوله سبع) أي تلفظ بشئ يحصل به تنبيه سواء كان تسليماً أو غيره كما يحكي هذا الكتاب الخ (قوله والعورة الخ) هذا من الحديث وبه يتم المقصود وإن كان سياق الحديث في العورة التي يحرم نظرها لا في عورة الصلاة لأن العبرة بعجم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله مميزة) كان المناسب أن يقول أو غير مميزة ويقول ويتصور ذلك في الطواف (قوله صفقت) أي ولو قصد الاعلام ولو أطلقت من باب أولى (قوله مخالفتها للسنة) أي الكمال (قوله والمراد بيان التفرقة بينهما الخ) جواب عن سؤال حاصله أنك جعلت التسبيح سنة للرجل

لا يعنى عنه أو تبين له خطؤه في الاجتهاد أو عتقت أمة مكشوفة الرأس ونحوه أو وجد العاري ستره وتبين إذا أتى بالتسليمين أن يفصل بينهما كما صرح به الغزالي في الاحكام وان تذكر الاولى عينا والاخرى شهما لا يلتفتا في التسليم الاولى حتى يرى خذه الا عين فقط وفي التسليم الثانية حتى يرى خذه الا يسر كذلك في تسدي بالسلام مستقبل القبلة ثم يلتفت ويتم سلامه بتمام التفاته ناويا السلام على من التفت هو اليه من ملائكة ومؤمني انس وجن فينوي بعمرة الممين على من عن يمينه وعمرة اليسار على من عن يساره وينوي على من خلفه وأمامه بأي ما شاء والاولى أولى وينوي مأموماً الرد على من سلم عليه من امام ومأموم فينوي به من على يمين المسلم بالتسليم الثانية ومن على يساره بالتسليم الاولى ومن خلفه وأمامه بأي ما شاء ويسن للمأموم كافي التحقيق أن لا يسلم الا بعد فراغ الإمام من تسليمته

(فصل) فيما يختلف فيه حكم الذكر والانثى في الصلاة * كما قال (والمرأة تخالف الرجل) حالة الصلاة (في خمسة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء أما الاول (فأرجل) أي الذكر وان كان صلياً ميمناً (يجافي) أي يخرج (مرفقيه عن جنبه) في ركوعه وسجوده للاتباع (و) الثاني (يقول) بضم حرف المضارعة أي يرفع (بطنه عن فخذه في السجود) لأنه أبلغ في تمكين الجبهة والانف من محل سجوده وأبعد من هيات الكسالى كما هو في شرح مسلم عن العلماء (و) الثالث (يجهر في موضع الجهر) المتقدم بيانه في الفصل قبله (و) الرابع (إذا نابه) أي أصابه (ففي في الصلاة) كتنبيه امامه على سهو وادنه لداخل وانذاره أعشى خشى وقوعه في محذور (سبح) أي قال سبحان الله لخبر العجمين من نابه شئ في صلاته فلا يسبح وانما التصديق للنساء ويعتبر في التسبيح أن يفصل بين الذكر والذكر والاعلام والاعلام صلاته (و) الخامس (عورة الرجل) أي الذكر ولو كان صغيراً كان أو غيره ويتصور في غير الميم في الطواف (ما بين ستره وركبته) لخبر الميم في وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجنبية فلا تنظر إلى الامه إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة أما السرة والركبة فلبسا من العورة وان وجب ستر بعضهما الا لا يتم الواجب الا به فهو واجب (و) أما (المرأة) أي الانثى وان كانت صغيرة مميزة ومثلها الخنثى فانها تختلف الرجل في هذه الخمسة أمور الاول أنها (تضم بعضها الى بعض) بان تلتصق مرفقيها الجنبين في الركوع والسجود (و) الثاني ان (تلتصق بطنها بفخذها) في السجود لانه أستر لها (و) الثالث أنها (تخفض صوتها) ان صلت (بحضرة الرجال) الا جانب دفعه للفتنة وان كان الاصح أن صوتها ليس بعورة (و) الرابع (إذا نابه) أي أصابه (شئ) مما مر (في الصلاة) أي صلاتها (صفقت) للحديث المار بضرب بطن كف أو ظهرها على ظهر أخرى أو ضرب ظهره ركف على بطن أخرى لا بضرب بطن كل منهما على بطن الاخرى فان فعلته على وجهه اللعب ولو ظهرها على ظهرها لمسه بالحریم بطلت صلاتها وان قل لمنافاته للصلاة (تنبيه) لوصف الرجل وسبح غيره جازع مخالفتها للسنة والمراد بيان التفرقة بينهما فيما ذكر لبيان حكم التنبيه والافانذار الاعشى ونحوه واجب فان لم يحصل الانذار الا بالكلام أو بالفعل المبطل وجب وتبطل به الصلاة على الاصح (و) الخامس (جميع بدن) المرأة (الحرية) ولو صغيرة مميزة (عورة) في الصلاة (الوجهها وكفيها) ظهرها وبطنها من رأس الاصابع الى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكفان (والامه) ولو مبعوضة (كالرجل) عورتها

والتصديق سنة للمرأة فظاهره ان التنبيه سنة مطلقا مع ان انذار الاعشى ونحوه واجب ويحجب بأنه ليس المراد بيان حكم التنبيه بل بيان حكم التفرقة بينهما أي بسن ان يكون تنبيه الرجل بالتصديق وتنبيهها بالتصديق وبعد ذلك التنبيه الواقع منهما نفسه تارة وتارة يجب وتارة يباح الى غير ذلك

(قوله بجامع ان رأس كل منهما الخ) انما اقتصر على الرأس لانه منفق على انما ليست بعورة بخلاف نحو الصدر من الامة وبعد ذلك فيه نظر لان شرط الجامع في القياس أن يكون عامة للحكم المقيس عليه وهنا ليس كذلك ويجاب بأن هذا قياس شبهه والشرط المذكور في قياس العلة (قوله وان كان بعيدا) وجه البعدان فرض المسئلة انه دخل مقتصر على ستر ما بين السرة والركبة فلا يتأتى الحمل حينئذ وتقدم ان هذا الحمل ضعيف بل المعتمد بالطلاق مطلقا (فصل والذي يبطل الصلاة) أي ان طرأ بعد انعقادها فان قارنها منع انعقادها فمراد المتن بالمبطل ما يشمل منع الانعقاد (قوله بجورفين) متعلق بالنطق وادكن فيه انه عاق به قوله فيما تقدم بكلام فيلزم عليه تعلق حرفي بحر عامل واحد الا ان يقال ان الثاني بدل من الاول (قوله من الوقاية الخ) أي ان لاحظ كونه من الوقاية سواء قصد به معنى الوقاية أو غيرها فان أطلق أو قصد انه من القلق ١٢٠ تبطل الا ان قصد الافهام به وهذا تقرير وهذا تقرير آخر وهو انه ان أطلق أو

قصد انه من الوقاية ضرر وجهه في الاطلاق ان ذلك لفظ مفرد دال على معنى فيصرف لعنايه عند الاطلاق ولا يخرج عنه الا بقصد ولم يوجد (قوله من ذلك) أي من النطق بجورفين (قوله اجابة النبي صلى الله عليه وسلم) أي بشرط الموافقة ان طلبه بالقول اجابه بالقول وان طلبه بالفعل اجابه بالفعل فان خالف بطلت (قوله ولو كان) غايته في النطق أو في الكلام (قوله في الاختيار الخ) الاولى حذفه لان المذكور شرط في الاختيار والا كراه فلو أكره على كلام فان تكلم عمدا عالما بتعريم الكلام وانه في الصلاة بطلت سواء كان الكلام قلبا أو كثيرا فان كان ناسيا أو جاهلا فان كان الكلام قليلا لم يضر وان كان كثيرا ضرر وكذا يقال في الاختيار حرفا بحرف فظهر ان الاولى حذف الاختيار (قوله فلا تبطل) تفريع على مفهوم الشروط الثلاثة فالنسيان للصلاة محترز لاخير وسبق اللسان محترز لعدم الجهل محترز لعدم العلم على اللسان والنشر المشوش (قوله جنس الكلام)

ما بين السرة والركبة وألحقت بالرجل بجامع ان رأس كل منهما ليس بعورة ((فائدة)) السرة موضع الذي يقطع من المولود والسر ما يقطع من سترته ولا يقال له سرة لان السرة لا تقطع كما مر ((تنبيه)) الختني كالانثى رقابا وحرة فان اقتصر الختني الحر على ستر ما بين سترته وركبته لم يصح صلاته على الاصح في الروضة والافقه في المجموع للشك في السترو صحح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوي وكثير القاطع به للشك في عورته وقال الاستنوي وعليه الفتوى وعلى الاول يجب القضاء وان بان ذكر الشك حال الصلاة والاولى حمل الاول على ما اذا شرع في الصلاة وهو سائر ما بين السرة والركبة والثاني على ما اذا شرع وهو سائر الجميع بدنه وانكشف منه ما عدا ما بين السرة والركبة لان صلاته قد انعقدت وشككنا في المبطل والاصل عدمه وهذا الحمل وان كان بعيدا فهو أولى من التناقض كما مر

((فصل)) فيما يبطل الصلاة * كقَالَ (والذي يبطل الصلاة) المنعقدة أمور المذكور منها هنا (احد عشر شيئا) الاول (الكلام) أي النطق بكلام البشر بلغة العرب وبغيرها بجورفين فأكثر أفهما كقوله ولو لمصلحة الصلاة كقوله لا تقم أو أقعد أم لا كمن ومن لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والخرقان من جنس الكلام وتخصيصه بالمفهم فقط اصطلاح حادث للنهضة أو حرف مفهم نحوق من الوقاية ومع من الوعى وكذا مدة بعد حرف وان لم يفهم نحو أو المدأف أو أو آراء فالمدود في الحقيقة حرفان ويستثنى من ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته بمن ناداه والتلفظ بقربة كنسذر وعق بلانعلق وخطاب ولو كان الناطق بذلك مكرها لندرة الاكرام فيها وشرطه في الاختيار (العمد) مع العلم بتعريمه وانه في صلاة فلا تبطل بقليل كلام ناسيا للصلاة أو سبق اليه لسانه أو جهل بتعريمه فيها وان علم بتعريم جنس الكلام فيها رقب اسلامه أو بعد عن العلماء بخلاف من بعد اسلامه وقرب من العلماء لتقصيره بترك التعلم والتفحص والفحص والبيان ولو من خوف الآخرة والابتن والتأوه والنفخ من الفهم أو الانفان ان ظهور واحد من ذلك حرفان بطلت صلاته ولا فلا ولو سلم امامه وسلم معه ثم سلم الامام فانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحدة منها وسلم المأموم ويندب له سجودا سهوا لانه تكلم بعد انقطاع القدوة ولو سلم المصلي من ثنتين طائنا كمال صلاته فكما لجاهل كما ذكره الرافعي في كتاب الصيام أما الكثير من ذلك فانه لا يهذر فيه لانه يقطع نظم الصلاة والقليل يحتمل لقائه ولان السبق والنسيان في الكثير نادرا والفرق بين هذا وبين الصوم حيث لا يبطل بالا كل الكثير على الاصح ان المصلي متلبس به من غير قصد للصلاة بغيره

أي بعض افراد جنس الكلام فهو على تقدير مضافين فيندفع الاشكال الذي في المحشى أو ان المراد بجنس الكلام النسيان غير ما أتى به لاحقيقة الجنس فالمعنى انه جهل بتعريم ما أتى به ويعلم بتعريم غيره (قوله والتفخ الخ) وكان صدور ذلك عمدا باختياره (قوله ولو سلم امامه الخ) هذا يصح ان يكون محترز لقوله مع العلم بأنه في الصلاة وهنا ظن انه خرج من الصلاة فلا يضر الكلام منه بشرط ان يكون قليلا لاسيما فأنل (قوله كنت ناسيا) أي لشي من صلاته فذكره وتداركته (قوله فكما لجاهل) أي المنعقد لم تبطل صلاته ويغفر له الكلام القليل بعد السلام لظنه انه ليس في صلاة ولو كان عالما بتعريم الكلام وبالاولى ما لو كان جاهلا بتعريم الكلام وان لم يكن قريب عهد بالاسلام ولا نشأ بعبدان عن العلماء بالنظر للغة (قوله أما الكثير) هذا محترز لقوله فلا افها تقدم (قوله أما الكثير) هذا محترز زالب

(قوله ويعذر في السبيل الخ) هذا محذور زعيم قد تقدم به محل الإطلاق بالتخضع ونحوه فيما تقدم إذا ظهر حرفان الخ ما لم يكن للغلبة فإن كان للغلبة فيغنى عن السبيل ولو ظهر حرفان فأكثر (قوله كأن ظهر منه حرفان) ظاهره أنه مثال للكثير مع أن المدار في الكثرة على العرف لا على الحروف فإذا لم يكثر عرفا وظهر منه حرفان فلا يصرف كان الأولى أن يقول وظهر منه حرفان كما هو في بعض النسخ (قوله منه) أي من المصلي وقوله من ذلك أي من التخضع ونحوه وما يقوى الاعتراض على قوله كأن ظهر منه حرفان أنه لو كثرت التخضع وظهر منه حرف واحد منهم ضرر وتقييد الشارع بالحرفين يفيد عدم الضرر وفيه فالأولى حذف قوله كأن كما تقدم (قوله إذا لم يصرم ضاملا زما) بأن لم يبق له زمان حال عن ذلك أصلا أما إذا كان له ذلك وجب عليه التأخير إليه قبل خروج الوقت فإن صلى في غير ذلك الزمن الذي يخالف فيه فكيفه في فصل فيه أن ظهر منه حرف أو حرفان ضرر والأفلا (قوله وتكبيرات الانتقالات) نعم أن توقف العلم بانتقالات الإمام على التبليغ وتوقف على التخضع فإنه يعذر فيه أيضا ولو كثر بشرط أن يكون ذلك في الركعة الأولى من الجمعة أو في المدة مطلقا أو في المندورة جماعة (قوله لو جهل بطلانها بالتخضع) أي وكان ما أتى به من التخضع المبطل بأن كثرة الغلبة وظهر منه حرف أو حرفان أو كان عمدا وظهر منه ذلك (قوله بتحريم الكلام) أي كل كلام أي سواء الذي أتى به أو غيره (قوله ولو جهل بتحريم ما أتى به) هذه هي التي تقدمت في أول الباب لكن أعادها لأجل سندها صاحبها وشروطها بما لها كما تقدم من كون الكلام ١٢١ قليلا وقرب عهد الخ (فرع) لو أكل في الصلاة

ناسيا قليلا قطن بطلان صلاته فأكل قليلا عمدا لم يبطل بخلاف الصوم إذا أكل ناسيا ولو كثيرا قطن أنه أفطر فأكل قليلا عمدا بطل والفرق أنه في الصوم كان يجب عليه الإمساك فلا أكل غلط عليه بطلان الصوم بخلاف الصلاة لما ظن بطلانها كأنه ليس في صلاة في ظنه فإذا أكل في عذر في ذلك بقي مسئلة ثالثة ما لو تكلم قليلا ناسيا قطن بطلان صلاته فتكلم قليلا عمدا لم يبطل أيضا بقي مسئلة رابعة وهي ما لو أكل كثيرا ناسيا في الصلاة فإنها تبطل بخلاف الصوم فإنه لا يبطل والفرق أن الصلاة لها جهة مذكرة يبعد معها النسيان ولا كذلك الصوم (فرع) لو كان صائما وهو يصلي

النسيان بخلاف الصائم ويعذر في السبيل عرفا من التخضع ونحوه مما مر وغيره كالسعال والعطاس وإن ظهر منه حرفان ولو من كل نغمة ونحوها للغلبة إذا لا تقصير ويعذر في التخضع لتعذر ركن قولي أما إذا كثرت التخضع ونحوه للغلبة كان ظهر منه حرفان من ذلك فأكثرت صلاته تبطل كما قاله الشيخان في الضحى والسعال والباقي في معناه ما لا ينقطع نظم الصلاة ومحل هذا إذا لم يصرم السعال ونحوه مرضا مالا زماله أما إذا صار السعال ونحوه كذلك فإنه لا يصرم به سلس بول ونحوه بل أولى ولا يعذر في سبيل التخضع للجهل لأنه سنة لا ضرورة إلى التخضع له وفي معنى الجهر سائر السنن كقراءة السورة والقنوت وتكبيرات الانتقالات (فرع) لو جهل بطلانها بالتخضع مع علمه بتحريم الكلام فعذر وخلفاء حكمه على العوام ولو علم بتحريم الكلام وجهل كونه مبطلًا يعذر كما لو علم بتحريم تهراب الخردون إيجابه الحد فإنه يجدد من حقه بعد العلم بالتحريم الكف ولو تكلم ناسيا بتحريم الكلام في الصلاة بطلت كنسيان النجاسة على ثوبه صرح به الجويني وغيره ولو جهل بتحريم ما أتى به منه مع علمه بتحريم جنس الكلام فمذور كما فعله كلام ابن المقرئ في روضه وصرح به أصله وكذا لو سلم ناسيا ثم تكلم عامدا أي يسيرا كما ذكره الرافعي في الصوم ولو تخضع امامه فبان منه حرفان لم يفارقه جلا على العذر لأن الظاهر تحريمه عن المبطل والأصل بقاء العبادة وقد نزل كما قال السبكي فربما حال الإمام على خلاف ذلك فتجب المفارقة ولو لحن في الفاتحة لحنه بغير المعنى وجبت مفارقه إياه لكن لا تجب مفارقه في الحلال بل حتى يركع لجواز أنه لحن ساهيا وقد ثبت كرفيعيد الفاتحة ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يجزي خذ الكتاب مفهوما به من استأذنت أنه يأخذ شيئا أن قصد مع التفهيم قراءة

(١٦ - خطيب ل) وزلت نخامة في حد الظاهر وتوقف طرحها على حروف طرحها ويغفر له ذلك لأجل ضرورة صحة الصوم وقياسا على التخضع عند تعذر القراءة ولو كانت هذه النخامة محكوما بنجاستها ولم تستقر في حد الظاهر بل رجعت إلى الباطن قبل أن يتمكن من طرحها فلا يبطل الصوم لجزءه عن طرحها ويعفى عن محالها فلا يبطل الصلاة في الحالة المذكورة (فرع) لو تجشأ في الصلاة وهو صائم وخارج من الجشاء عين ووصلت إلى حد الظاهر فإن كان عمدا بطل الصوم والصلاة وإن غلبه ذلك فلا يبطل الصوم وأما الصلاة فإن مضى زمن ركن على ذلك بطلت وإن طهره قبل مضى زمن ركن لم يبطل وأما أن يرجع إلى الجوف فور قبل التمكن من طرحها لم يبطل الصوم ويبقى محله متنجسا فإن طهره حالًا لم يبطل الصلاة والباطل ولا يجعل محله كالتخامة المحكوم بنجاستها إذا نزلت إلى الجوف قبل التمكن من طرحها فإنه يعفى عن محالها لأن الابتلاء بالنخامة أكثر منه بالتجشأ انتهى (قوله وقد نزلت في حال الإمام الخ) أي بان كان شأنه التقصير وفعل المبطلات كثيرا (قوله حتى يركع الخ) ولا يتابعه لأنه امامة عليه إعادة الفاتحة فصلاته باطلة أو ناس فيكون محطسا فلا يوافق على كل حال وهذه طريقة في المسئلة وهناك طريقة ثانية تقول لا يفارقه بل ينتظره إلى الركعة الثانية لعمله بعد الصلاة على الصواب فيتابعه وكذا ينتظره إلى الثالثة إن لم يبعدها على الصواب في الثانية وهكذا حتى يفورغ من صلاته فيكمل المأموم صلاته منفردا ويغفر له هذا الخلاف لأن فعل الإمام غير معتبر لأن ما بعده المتركوه (قوله إن قصد مع التفهيم الخ) أي أو شئت

(قوله كالسلام عليك في الشهادتين) وكذا ١٢٢ في غيره بشرط أن يتضمن ذلك ثناء عليه بخلاف مخصوصه وقت يارسول الله قبل بطل به

(قوله ان لم يقصد تلاوة الخ) بان أطلق أو قصد الاخبار بأنه يعبد الله (قوله والعمل الكثير) حاصله أنه لا يبطل الا بشرط خمسة أن يكون كثير أو أن يكون متواليا وأن يكون تقبلا وأن يكون غير حاجه وأن تكون كثرته متيقنة (قوله ان توات) ضابط التواتي ان يكون بين الفعلين أقل من ركعة بأخف ممكن وقيل ضابطه العرف (قوله فينقذ فيه ثلاثة أوجه) قيل يضرم مطلقا وقيل لا يضرم مطلقا وقيل يؤقف الى بيان الحال والمعتمد الاول (قوله بالوثبة) وكذا بالضرمة الفاحشة وكذا بتحريك كل بدنه ولو من غير ثقل قدميه (قوله بالحركة كفه) أما ان تحرك كفه ثلاثا ولا يصدر ضرفان كان بعدو كجرب أو فالج لم يضرم (قوله وسهوا الفعل المبطل الخ) أي فان كان كثيرا ضرما مطلقا عمدا أو سهوا وان كان قليلا لم يضرم مطلقا عمدا أو سهوا لم يقصد اللعب ويستثنى من العمل الكثير اجابة النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل الكثير فلا تضمر (قوله بالاجماع) متعلق بطلان طهارته لا بطلان صلاته لان ابا حنيفة يقول بطلانها اذا سبقه الحدث فيمتطهر ويبنى وكذا القول القديم عندنا كما تقدم (قوله فأزالها في الحال) أي قبل مضي زمن يسع قدر الطمأنينة ومثل الازالة الغسل أيضا في التفصيل (قوله ولم يجدهما) أي مباحا أو مملوكا

لم يبطل والا بطلت وتبطل بنفسه التلاوة وان لم ينسخ حكمه لا يفسوخ الحكم دون التلاوة ولا تبطل بالذكور والدعاء وان لم يندب الا أن يخاطب به كقوله لعاطس رحمتك الله وكذا تبطل بخطاب مالا يقل كقوله يا أرض وربي وربك الله أعوذ بالله من شرك ومن شرب ما قبل اما خطاب الخالق كايك نعوذ وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في الشهادتين فلا يضرم مقتضى كلام الرافعي ان خطاب الملائكة وباقي الانبياء يبطل به الصلاة وهو المعتمد والمتبع كما قاله الاسنوي أن اجابة النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل كاجابته بالقول ولا تجب اجابة الاوين في الصلاة بل تحرم في الفرض وتجوز في النفل والاولى الاجابة فيه ان شق عليهم ما عدا ما فلو قرأ امامه اياك نعوذ وايالك نستعين فقالها المؤمن بطلت صلاته ان لم يقصد تلاوة أو دعاء كافي التحقيق فان قصد ذلك لم يبطل ولو قال استعنت بالله أو استعنا بالله بطلت صلاته الا أن يقصد بذلك الدعاء ولو سكنت طويلا عمدا في غير ركن قصير لم يبطل صلاته لان ذلك لا يحرم هيئة الصلاة (و) الثاني من الاشياء التي تبطل الصلاة (العمل) أي الذي ليس من جنس الصلاة (الكثير) في العرف فما بعده العرف قليلا ككلع الخلف وباس الثوب الخفيف قليلا وكذا الخطوات المتوسطة والمتوسطة من الثلاث من ذلك أو غيره كثير ان تواتر سواء كانت من جنس خطوات أم اجناس كخطوة وضربة وخلع نعل وسواء كانت الخطوات الثلاث بقدر خطوة أم لا ولو فعل واحدة بنسبة الثلاث بطلت صلاته قاله العمراني (فائدة) الخطوة بفتح الخاء هي المرة الواحدة وبضم اسم لما بين القدمين ولو تردد في فعل هل انتهى الى حد الكثرة أم لا قال الامام ينقذ فيه ثلاثة أوجه أظهرها أنه لا يؤثر وتبطل بالوثبة الفاحشة لا بالحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه بالحركة كفه في سبحة أو عقد أو حل أو نحو ذلك كتحريك لسانه أو آجفانه أو شقيقه أو ذكروه من ارأولاء فلا يبطل صلاته بذلك اذا لم يخل ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فأشبهه الفعل القليل وسهوا الفعل المبطل كعمده (و) الثالث (الحدث) فان أحدث قبل التسليم الاولى عمدا كان أو سهوا بطلت صلاته بطلان طهارته بالاجماع ويؤخذ من التعليل ان فاقد الطهورين اذا سبقه الحدث لم يبطل صلاته وجري على ذلك الاسنوي وظاهر كلام الاصحاب انه لا فرق وهو المعتمد والتعليل نخرج مخرج الغالب فلا مفهوم له كقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم فان الربيبة تحرم مطلقا فلفظ الجور لا مفهوم له (تنبيه) لو صلى ناسيا للحدث أثيب على قصده لا على فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على وضوء فانه يثاب على فعله أيضا أما الحدث بين التسليمين فلا يضمر لان عروضا المفسد بعد الحدث من العبادة لا يؤثر ويسلم من أحدث في صلاته ان يأخذ بآنفه ثم ينصرف ليوهم انه رجع سترأ على نفسه ويتبغى أن يفعل كذلك اذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصوصا اذا قربت اقامتها أو أقيمت (و) الرابع (حدوث النجاسة) التي لا يعفى عنها في ثوبه أو بدنه حتى داخل آنفه أو فمه أو عينيه أو أذنه لقوله تعالى وثيابك فطهر واغسل رجلك داخل القدم والآنف هنا كظاهرهما بخلاف غسل الجنابة لغلط أمر النجاسة فلو وقعت عليه نجاسة رطبة أو يابسة فأزالها في الحال بقلع ثوب أو نفخ لم يضرم ولا يجوز أن ينهي النجاسة بيسده أو كفه فان فعل بطلت صلاته فان فحاشا يعود فكذا في أحد وجهين وهو المعتمد (تنبيه) لو تنجس ثوبه بما لا يعفى عنه ولم يجدهما يغسله به وجب قطع موضعها ان لم تنقص قيمته بالقطع أكثر من أجرة ثوب يصلي فيه لولا كراهة هذا ما قاله الشيخان تبعه الامتسولي وقال الاسنوي يعتبر بأكثر الامر من ذلك ومن ثمن الماء

لو

فان وجد ذلك فلا بد من غسله به ولو خرج الوقت ولا يصلي عاريا وهذا اتفاق من الشيعين والاسنوي فعل مخالفه الاسنوي للشيخين فيما اذا كان الماء موجودا يباع وتقدم نقر بكلام الاسنوي في باب شرب وطا الصلاة

(قوله بحيث تجزئ الجبل) أي ولو عين وقوله لا تجزئ أي ولو مع المعين على ١٣٣ العادة في الجرح وهدمه (قوله وانكشف

العورة) عـبر بالانكشاف للإشارة إلى أنه لا يشترط في بطلان الصلاة بكشف العورة فعل فتل الفعل عدم الفعل ككشف الريح والفعل كان كشفها هو أو غيره بناء على أن الريح ليس قيدا وحاصلا مسألة الكشف أنه متى كشف عورته عمداً بطلت ولو سترها حالاً أو أماناً كان ناسباً أنه في الصلاة أو كشفها غيره فان سترها حالاً لم تبطل والابطال وهذا على أن الريح ليس قيدا والمعتمدان الريح قيدا فيضرب جميع ذلك ولو سترها حالاً (قوله فان أمكن الخ) الأولى حذفه لأن المدار على سترها بالفعل لا على الامكان (قوله في الحال) أي قبل مضي قدر الطمأنينة (قوله لم تبطل) أي ما لم يكثر ويتسوالى والاضر (قوله فلو قلب صلاته) أي فرضاً أو نفلاً وقوله صلاة أخرى أي فرضاً أو نفلاً فالصـور أربع وكلها باطلة مع العمود والعلم وصورة ذلك أنه فعل ذلك بقلبه ونية ولم يرد على ذلك شيئاً واستمر إلى آخر الصلاة التي قصدها فان ذلك يبطل التي كان فيها والتي أنشأها أو أضافها إلى بطلان الصلاة التي هو فيها واستأنف وكبر الصلاة أخرى فان الثانية صحيحة والأولى باطلة بنية الخروج منها (قوله فسلم من ركعتين) أو ركعة لأن النقل المطلق يجوز فيه الاقتصار على ركعة (قوله كالأول كان يصلي الظهر)

لو اشتراه مع أجره فسد له عند الحاجة لأن كلاً منهما لو انفرد وجب تخصيصه به انتهى وهذا هو الظاهر وقيد الشيطان أيضاً وجوب القطع بحصول ستر العورة بالظاهر قال الزركشي ولم يذكره المتولي والظاهر أنه ليس بقييد بناء على أن من وجده ما يستتر به بعض العورة أزمه ذلك وهو الصحيح اهـ وهذا هو الظاهر أيضاً ولا تصح صلاة مسافر ببعض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركته كطرف عمامته الطويل وخالف ذلك ما لو سجد على متصل به حيث تصح صلاته إن لم يتحرك بحركته لأن اجتناب النجاسة في الصلاة تسرع للعظيم وهذا ينافيه والمطلوب في السجود كونه مستقراً على غيره لحديث يمكن جهته فإذا سجد على متصل به ولم يتحرك بحركته حصل المقصود ولا تصح صلاة قابض طرف ثوب كجبل على نجس وإن لم يتحرك بحركته لأنه حامل لمصل نجاسة فكانه حامل لها ولو كان طرف الجبل مائتاً على ساجور ونحو كلب وهو ما يجعل في عنقه أو مشدوداً بسفينة صغيرة بحيث تجزئ الجبل لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تجزئ بحره فانها كالدار ولا فرق في السفينة بين أن تكون في البر أو في البحر خلافاً لما قاله الأسنوي من أنها إذا كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة ولو وصل عظمه لانكساره مثلاً نجس لفقد الظاهر الصالح للوصل فعذر في ذلك فتصح صلاته معه للضرورة قال في الروضة كالماء ولا يلزمه نزعها إذا وجد الظاهر اهـ وظاهره أنه لا يجب عليه نزعها وإن لم يتخف ضرراً وهو كذلك وإن خالف بعض المتأخرين في ذلك أما إذا وصل به مسح وجسود الظاهر الصالح أو لم يحتاج إلى الوصل فإنه يجب عليه نزعها إن لم يتخف ضرراً وظاهره وهو ما يبيح التيمم فان مات من وجب عليه النزع لم ينزع اهتلك حرمة وسقط التكليف عنه وقضية التعليل الأولى تحريم النزع وهو ما نقله في البيان عن عامة الأصحاب ((فروع)) الوشم وهو غرز الجلد بالآبرة حتى يخرج الدم ثم يذره عليه نحو نيلة ليزوق أو يخضر بسبب الدم الحاصل بغرز الجلد بالآبرة حرام للنهي عنه فوجب إزالته إن لم يتخف ضرراً يبيح التيمم فان خاف لم تجب إزالته ولا اثم عليه بعد التوبة وهذا إذا فعله برضاه بعد بلوغه والا فلا يلزمه إزالته وتصح صلاته وأمامته ولا نجس ما وضع فيه يده مثلاً إذا كان عليه وشم ولو دارى جرحه بدواء نجس أو غاطه بخيط نجس أو شق موضعاً في بدنه وجعل فيه دماً فكالبغير بهظم نجس فيما مر (و) الخائض (انكشف) ثوب من (العورة) وإن لم يقصر كالوطيت الرمح سترته إلى مكان بعيد فان أمكن ستر العورة في الحال بأن كشف الرمح ثوبه فرد في الحال لم تبطل صلاته لا تنقضاء المحذور ويغفر وهذا العارض اليسير (و) السادس (تغيير النية) إلى غير المنوى فلو قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى فالما عا مدا بطلت صلاته ولو عقب النية بلفظ إن شاء الله أو فوها وقصد بذلك التبرك أو أن الفعل واقع بالمشيئة لم يضر أو التعليق أو أطلق لم تصح صلاته للمنافاة ولو قلب فرضاً نفلاً مطلقاً بذكر جماعة مشروعة وهو منفرد ولم يعين فسلم من ركعتين لم يدر كهاصح ذلك أم لا فليأخذ بالاعتناء كركعتي الضحى فلا تصح لا فقاره إلى التعيين أما إذا لم تشرع الجماعة كالأول كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز القطع كاذ كره في المجموع (و) السابع (استدبار القبلة) أو التحول ببعض صدره عنها بغير عذر فإن كان عذراً فقد تقدم في موضعه (و) الثامن (الاكل) ولو قليلاً لشدة منافاته لها لأن ذلك يشعر بالاعراض عنها إلا أن يكون ناسباً للصلاة أو جاءه لا تحرمة لقرب عهده بالاسلام أو بعد عنه عن العلماء فلا تبطل بقليله لعدم منافاته للصلاة أما كثيره فيبطل مع النسيان أو الجهل بخلاف الصوم فإنه لا يبطل بذلك وبقوا بأن للصلاة هيئة

أي أداء أو نساء وقوله العصر أي أداء أو قضاء أيضاً (قوله ولو قليلاً) أي في حالة العمد أم في حالة النسيان أو الجهل فيغفر القليل

لا الكثير

(قوله والفرق الصالح) فيه نظران كلاهما في المأكل الذي هو الفعل وبعد تسليمه الفعل الكثير لا يقطع هيئتها لان هيئتها عبارة عن ترتيب أركانها وذلك لا يقطع بالفعل الكثير وبعد ذلك الحكم مسلم والبحث وارد (قوله المختلط بغيره) أي بين أما مجرد الطعم فلا يضر (قوله بخروج حرفين) الباء بمعنى مع ومثل الحرفين الحرف المفهم وذلك مفروض في الضحك باختياؤه فان كان للغلبة فيقال ان كان يسيرا عرفا لا يضر ولو ظهر منه ١٢٤ حرفان ولو في كل نغمة وأما اذا كثرت عرفا فيضرب ولو ظهر منه حرف مفهم (قوله الردة)

مذكرة بخلافه وهذا لا يصلح فرقا في جهل التصريم والفرق الصالح لذلك ان الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف والمكروه هنا كغيره لتسوية الأكرام ذلوا كان بقمه سكرة فبلغ ذوبها بمص ونحوه لا يضر بطلت صلاته لما فاته الصلاة كما مر اما المصغ فانه من الأفعال فتبطل بكثيره وان لم يصل الى الحروف شيء من المصغوغ (و) التاسع (الشرب) وهو كالأكل فيما مر ومثله الشرب ابتلاع الريق المختلط بغيره اذا القاعد ان كل ما أبطل الصوم أبطل الصلاة (و) العاشر (القهقهة) في الضحك بخروج حرفين فأكثر والبكاء ولو من خوف الآخرة والآنين والتأوه والنفخ من الفم والآنف مثل الضحك ان ظهر بواحد مما ذكر حرفان فأكثر كما مر في الإشارة اليه (و) الحادي عشر (الردة) في أثنائها لا بعد الفراغ منها فانها لا تبطل العمل الا ان اتصلت بالموت كما قال تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فمت وهو كافرا فإنه حبطت أعمالهم ولكن تحيط ثواب عمله كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه ومن مبطلات الصلاة تطويل الركن القصير عمدا وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين لانها غير مقصودين كافي المنهاج وهو المعتمد وتختلف المأموم عن امامه بركنين فعليه عمدا وكذا تقدم به ما عليه عمدا بغير عذر وابتلاع فخامة نزلت من رأسه ان أمكنه بجها ولم يفعل (تتمة) يكره الالتفات في الصلاة بوجهه عنه أو بكرة أو بكرة فلا يكره ويكره رفع بصره الى السماء وكف شعره أو ثوبه ومن ذلك كافي المجموع ان يصلي وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كفه مشعر ومنه شد الوسط وغرزالعذبة ووضع يده على فيه بلا حاجة فان كان لها كما اذا ثاب فلا كراهة ويكره القيام على رجل واحدة والصلاة حاقنا بالنون أو حاقبا بالباء الموحدة أو حاقبا بالالف أو حاقبا بالميم الأول باليهول والثاني بالغائط والثالث بالريح والرابع بالبول والغائط وتكره الصلاة بحضرة طعام مأكول أو مشروب يتوق اليه وان يصبق قبل وجهه أو عن عينيه ويكره للمصلي وضع يده على خصرته والمبالغة في خفض الرأس عن الظهر في ركوعه وتكره الصلاة في الأسواق والرحاب الخارجة عن المسجد وفي الحمام ولو في مسجده وفي الطريق في البنيان دون البرية وفي المزاب ونحوها كالحجرة وفي الكنيسة وهي معبد النصارى وفي البيعة بكسر الباء وهي معبد اليهود ونحوهما من أماكن الكفر وفي عطن الأبل وفي المقبرة الطاهرة وهي التي لم تنبش أما المنبوشة فلا تصح الصلاة فيها بغير حائل ويكره استقبال القبر في الصلاة قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبيائهم مساجد (فائدة) أجمع المسلمون الا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه ولا كراهة في الصلاة على شيء من ذلك الا عند مالك فانه كره الصلاة عليه تنزيها وقالت الشيعة لا يجوز لانه ليس من نبات الأرض ويسن ان يصلي لهو جدار كهمود فان عجز عنه فلتخوض عصا مغرزة كتاع للتابع فان عجز عن ذلك بسط مصلي كسجادة فان عجز عنه خط أمامه خطا طولا وطول المذكورات ثلثا ذراع فأكثر وبينها وبين المصلي ثلاثة أذرع فأقل فاذا صلى الى شيء من ذلك على هذا الترتيب سن له ولغيره دفع ما بينه وبينها والمراد بالمصلي والخط أعلاه ما يحرم المرور بينه وبينها وان لم يجد المار سبيلا آخر واذا صلى الى ستره فاستنه ان يجعلها مقابلة ليمينه

ولو حكا كردة الصبي قتبطل صلاته وان لم تسمردة شرعا (قوله بركنين) أي ما لم يقصد الخصاله والاقبيل مجرد الهوى للركوع من المأموم أو من الامام (قوله بغير عمد) راجع لكل من التخلف والتقدم فأعذار الأخر كثيرة وأما عذر التقدم فالذي يناسبه هنا الجهل لانه قد يبعد بالعمد وأما في غير هذا المثل فعليه الجهد والسيان فليس له غيرهما (قوله وكف شعره) أي منعه من السجود معه اما بيده أو يجعله تحت عمامته كما يأتي (قوله وشعره معقوص) أي مضفر وحمل ذلك اذا لم يكن في حله ثم ضفره مشقة والا فلا كراهة (قوله شد الوسط) أي الحاجة فان كان لها كشد وسطه ليقوى على صناعته فلا كراهة (قوله وغرزالعذبة الخ) أي بل يجعلها من مسلة خلف ظهره (قوله في الأسواق) ولو في دكان فخاير قوله في الطريق بأن يصلي في وسطه (قوله الشيعة) طائفة مسلمون خوارج بالغواني حبس سجدنا على وقالوا انه أفضل من أبي بكر وعمر وانه أحق بالخلافة منهما وانما تعديا عليه في أخذها وليس كذلك فجهلهم الله (قوله الا عند مالك) وهذا القول غير مشهور وعند المالكية قلل الامام رجع عنه أو ان علماء المالكية لم تنقله لشدة ضعفه

(قوله وطول المذكورات الخ) المراد به ارتفاعها الى جهة السماء في الجدار أو العضاو أما في السجادة والخط فبسطهما الى جهة القبلة (قوله وبينها) أي بين أصل الجدار والعصا وبين طرفي السجادة والخط وبين المصلي (قوله والمراد بالمصلي والخط أعلاه) كان الأولى ذكره قبل قوله فاذا صلى الى شيء الخ لانه تفسير لقوله وبينها بالنسبة للخط والسجادة (قوله ويحرم المرور بينه وبينها) البيهقي في الجدار والعصا أن يمر بينهما وأما في الخط والسجادة فالمراد ان يمر عليهما ويقطعهما

فيكون المعنى بالنسبة اليهما أي بن المصلي وآخر الخط وآخر العبادة (قوله أو شمله) وهو أفضل لأن دفع الشيطان (فصل فيما شمل عليه الصلاة الخ) ذكر هذا الفصل لزيادة الشفقة والرحمة للمبتدئ لزيادة (١٢٥) الايضاح وغالب ما في هذا الفصل خلت

عنه غالب الكتب المطولة (قوله سبعة عشر الخ) صوابه سبع عشرة لأن المعدود مؤنث مذكور لا أن يقال أنه تحريف من النسخ (قوله فان النهار المعتدل الخ) فيه نظر لأن اعتدال النهار في يومين في السنة فقط وأيضا قوله وسهر الانسان ساعتان الى الفجر فيه نظر لأن ذلك لبعض ناس قليلين وأيضا كلامه يقتضي ان ما بعد الفجر الى طلوع الشمس من النهار مع انه من الليل عند علماء الفلك فهذه حكمه كالورد شهما ولا تدعكها (قوله وجلة الاركان الخ) هذا لا يستقيم الا باسقاط رابعيتين واسقاط الترتيب وجعل كل سجدة ركنا (قوله الاولى سبع وعشرون الخ) حيث اعترض الشارح على المتن وزاد الترتيب كان حقه أن يقول تسع وعشرون لأن الصلوات ثلاثة فيها ثلاث ترتيبات زيادة على الستة والعشرين مع أن الشارح هنا جعل الترتيب كله ركنا واحدا وفيما يأتي بعده ركنا في كل صلاة من الثلاثة فآخر كلامه يخالف أوله (قوله الحديث) فانه قال فيه فان لم تستطع فقا هذا ولم يبين كيفية القعود (قوله على أي صفة) متعلق بقوله جالسا لا بقوله بالاجماع وقوله لا طلاق الحديث متعلق بقوله على أي صفة شاء (قوله وجمع بين القولين الخ) ٣ فيه نظر لأن حقيقة الجمع قول ثالث مركب من القولين بأن يحمل كل قول على شيء وهنا ليس كذلك ويجب بان مراده ان

أو شمله ولا يصح اليها بضم الميم أي لا يجعلها تلقاء وجهه

(فصل) فيما شمل عليه الصلاة وما يجب عند الجزع عن القيام وبدأ بالقسم الاول فقال (وعدد ركعات الفرائض) في اليوم واللييلة غير يوم الجمعة وسفر القصر (سبعة عشر ركعة) قال الامام الرازي والحكمة في ذلك أن زمن البقعة في اليوم واللييلة سبعة عشر ساعة فان النهار المعتدل اثنا عشر ساعة وسهر الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخر ساعتان الى طلوع الفجر فجعل لكل ساعة ركعة اه (وفيها) أي الفرائض (أربع وثلاثون سجدة) لأن في كل ركعة سجدتين (و) فيها (أربع وتسعون تكبيرة) بتقديم المشناة على السنين لأن في كل رابعة اثنتين وعشرين تكبيرة بتكبيرة الاحرام فيجتمع منها ست وستون تكبيرة وفي الثمانية احدى عشرة تكبيرة وفي الثلاثية سبع عشرة تكبيرة فجمعتها أربع وتسعون تكبيرة (و) فيها (تسع تشهدات) لأن في الثمانية تشهدات واحد وفي كل من الباقي تشهدين (و) فيها (عشر تسليمات) لأن في كل صلاة تسليمين (و) فيها (مائة وثلاث وخسون تسبيحة) لأن في كل ركعة تسع تسليمات مضمومة في سبعة عشر فتبلغ ما ذكره تفصيل ذلك في الثمانية ثمانية عشر وفي الثلاثية سبعة وعشرون وفي الرابعة مائة وثمانية ايام يوم الجمعة فعدد ركعاته خمس عشرة ركعة فيها خمسة عشر ركعة ركوعا وثلاثون سجدة وثلاث وثلاثون تكبيرة ومائة وخمسة وثلاثون تسبيحة وثمان تشهدات وأما سفر القصر فعدد ركعاته احدى عشرة ركعة فيها احدى عشر ركوعا واثنان وعشرون سجدة واحدة وستون تكبيرة وتسع وتسعون تسبيحة بتقديم المشناة على السنين فيها ما وست تشهدات وأما السلام فلا يختلف عدده في كل الاحوال (وجلة الاركان في الصلاة) المفروضة وهي الخمس (مائة وستة وعشرون ركنا) الاولى سبع بتقديم السنين وعشرون اذا الترتيب ركن كما سبق ثم ذكر تفصيله بقوله (في الصبح) من ذلك (ثلاثون ركنا) النية وتكبيرة الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع والطمأنينة فيه والرفع من الركوع والطمأنينة فيه والسجود الاول والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدة وبين والطمأنينة فيه والسجدة الثانية والطمأنينة فيها والركعة الثانية كالاولى ما عدا النية وتكبيرة الاحرام ويزيد الجلوس للشهد وقراءة التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والتسليم الاولى وسكت عن الترتيب وقد علمت أنه من الاركان وعد كل سجدة ركنا وهو خلاف ما قدمه في الاركان من عددهما ركنا واحدا وهو خلاف اللفظ (وفي المغرب) من ذلك (اثنان وأربعون ركنا) الاولى ثلاث وأربعون لما عرفت ان الترتيب ركن أولها النية وآخرها التسليم الاولى (وفي كل من الصلاة) (الرابعة) من ذلك (أربع وخسون ركنا) الاولى خمس وخسون بزيادة الترتيب أولها النية وآخرها التسليم الاولى كما علم ذلك من عددها في الصبح فلا يطيل بذلك * ثم شرع في القسم الثاني بقوله (ومن عجز عن القيام) في الفريضة (صلى جالسا) للحديث السابق وللاجماع على أي صفة شاء لا طلاق الحديث المذكور ولا ينقص ثوابه عن ثواب المصلي قائما لانه معذور قال الرافي ولا يعني بالجزع عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك والفرق أو زيادة المرض أو خوف مشقة شديدة أو دوران الرأس في حق راكب السفينة كما تقدم بعض ذلك كله قال في زيادة الروضة الذي اختاره الامام في ضبط الجزان لثقله مشقة تذهب خشوعه لكن قال في المجموع ان المذهب خلافه اه وجمع بين كلادي الروضة والمجموع بان ذهب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة واقتراشه أفضل من غيره من الجلسات لانها هي مشروعة في الصلاة فكانت أولى

معنى العبارة بين واحد والخلاف في اللفظ والعبارة (قوله واقتراشه الخ) مرتبط بقوله صلى جالسا على أي صفة شاء

٣ (قوله وجمع بين القولين الخ) الذي في لفظ الشارح وجمع بين كلادي الروضة والمجموع اه

(قوله ثم يعني) معطوف على قوله صلى جالساً (قوله لو قدر على القيام أو القعود) أي في أثناء القراءة أخذاً من باقي كلامه هاتان اثنتان وقوله أو عجز عنه هاتان اثنتان أيضاً وقوله أي بالمقدور له راجع للاربعه وكذا قوله وبني راجع للاربعه وأما إعادة القراءة في الاولتين وقوله ولو قدر على القيام قبل القراءة الخ شروع في مراتب هذه هي الاولى والثانية ما لو قدر في الركوع قبل الطمأنينة أو بعدها أو في الاعتدال قبل الطمأنينة أو بعدها ١٢٦ وأراد قنوتاً أولاً وكلها مفصلة في الشارح (قوله وجب قيام بلا طمأنينة) فلو اطمأن

وأعاد الفاتحة كان أكمل ولو ترك القيام في هذه الحالة عامداً ما بطلت صلاته أو ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل ويسجد للسهو ولكن لا تنصب هذه الركعة تركه الواجب فيها وكذا يقال في كل محل ترك فيه واجبا لزمه (قوله ولا يلزمه الانتقال الى حد الراكعين الخ) يفهم منه جوازه وبه قال بعضهم وبعضهم قال بغيره وجع بين القولين فن قال بالجواز حمل كلامه على ما إذا انتصب منحيها ولم يطمئن ومن قال بالمنع حمل كلامه على ما إذا انتصب معتدلاً فلما وصل الى حد الركوع بعده هوي من القيام اطمأن فيه (قوله المعلق الخ) هو وقوله لم يلزمه والتعليل قوله لان الاعتدال ركن قصير الخ والمعتمد الاخذ بمقتضى التعليل وقوله فان قنت قاعدة اراجع لقوله وكذا بعدها اذا أراد قنوتاً ٣ ووجه البطلان حينئذ مع ان المصلي يغتفر له جلوسه بين الاعتدال والسجود ويجاب بان المغتفر بقدر سبحان الله وهذه أزيد

(فصل في مجود السهو الخ) من اضافة المسبب الى السبب وقوله والغفلة عنه عطف على التسيان عطف عام أو مرادف (قوله من الصلاة) أي بان يكون بعضها منها تخرج قنوت النازلة ومجدة التلاوة فلا مجود لتركها (قوله ولو بالشك) راجع للتسعين لكن رجوعه

من غيرها ويكره الاقواء هنا وفي سائر فعدات الصلاة بان يجالس المصلي على وركيه وهو ما أصل نفذيه ناصباً ركبته بان يلصق اليه موضع صلاته وينصب فخذه وساقيه كهيئة المستوفز ومن الاقواء نوع مستحب عند النووي وهو ان يفرش رجليه ويضع أي يه على قدميه ثم يعني المصلي قاعد الركوع بحيث تقابل جهته قدام ركبته وهذا أقل ركوعه وأكمله ان تحاذي جهته موضع سجوده لانه يضاهي ركوع القائم في المحاذاة في الأقل والاكمل (ومن عجز عن الجلوس) بان ناله من الجلوس تلك المشقة الخاصة من القيام (صلى مضطجعا) بجنبه مستقبل القبلة بوجهه ومقدم يده وجوباً لحديث عمران السابق وكالميت في اللحد والافضل أن يكون على الايمن ويكره على الايسر لا عذر كما جزم به في المجموع (ومن عجز عنه) أي عن الاضطجاع (صلى مستلقيا) على ظهره واخصاء للقبلة ولا بد من وضع نحو وسادة تحت رأسه ليستقبل بوجهه القبلة الا أن يكون بالكعبة وهي مسقوفة فالمتجه جواز الاستلقاء على ظهره وكذا على وجهه وان لم تكن مسقوفة لانه كيفما توجه فهو متوجه لجزء منها ويركع ويسجد بقدر مكانه فان قدر المصلي على الركوع فقط كره للسجود ومن قدر على زيادة على أكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفرق بينهما واجب على المتمكن (فان عجز) عما ذكر (أو ما) بهمة (برأسه) والسجود أخفض من الركوع فان عجز فيبصره فان عجز أجرى أفعال الصلاة بسننها (وقوى بقلبه) ولا إعادة عليه ولا تسقط عنه الصلاة وغفلة ثابت بوجود مناط التكليف ((تفه)) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه أي بالمقدور له وبني على قراءته وينسحب احادهم في الاولين لتقع حال الكمال فان قدر على القيام أو القعود قبل القراءة قرأ قائماً وقاعداً ولا تجزئه قراءته في موضعه لقدرته عليها فها هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئاً أحاده وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طمأنينة أبرك منه لقدرته عليه وانما لم تجب الطمأنينة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها الى حد الركوع عن قيام فان انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الى حد الراكعين ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها ان أراد قنوتاً في محله والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلق جواز القيام وقضية التعليل منعه وهو الوجه فان قنت قاعدة بطلت صلاته ((فائدة)) سئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن رجل يتيق الشبهات ويقتصر على مأ كولي بسد الرق من نبات الارض ولجوه فضعت بسبب ذلك عن الجمعة والجماعة والقيام في القرائن فأجاب بانه لا خير في ورع يؤدي الى اسقاط فرائض الله تعالى ((فصل)) في مجود السهو في الصلاة فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً وهو لغة تسيان الشيء والغفلة عنه واصطلاحاً الغفلة عن الشيء في الصلاة وانما يسر عند ترك ما سوره من الصلاة أو فعل منه عنده ولو بالشك كما سيأتي وقد بدأ بالقسم الاول فقال (والمتركون من الصلاة) فرضاً كانت أو نفلاً (ثلاثة أشياء) وهي (فرض وسنة) أي بعض (وهيئة) وتقديم بيانها (فالفرض) المتركون سهواً (لا ينوب) أي لا يقوم (عنه) سجود السهو

لثاني بقيد بما اذا احتمل الفعل الزيادة كما يأتي في قوله واذا شك في عدد الخ ويخرج به ما لو شك هل تكلم قليلاً ناسياً ولا أولاً فلا يسجد (قوله ثم شرع في الاول الخ) مقتضى هذا الصنيع أي يقول عند القسم الثاني ثم شرع في القسم الثاني عند قول المتن واذا شك الخ مع انه لم يقل ٣ (قوله ووجه البطلان الخ) لم يذكركم خبره وله سقط من النسخ وتقدره غير ظاهر مثلاً اه معصيه

المجموع معتقداً في الجلالة فلا ينافي
أن بعض الأفراد معتقداً دائماً
(قوله بالقدرة الذي نقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم الخ) أي بوزن
القدرة الخ والحاصل أن الحديث
فيه حكمان الأول أن الشخص إذا
سلم ناسياً قبل فراغ الصلاة وتذكر
عن قرب بيني وضابط القرب أن
يكون بقدر زمن ما بين سلام النبي
صلى الله عليه وسلم وتذكره والحكم
الثاني أن الشخص إذا كان جاهلاً
بصريم الكلام في الصلاة وتكلم
قليل لا يضر وضابط القليل بقدر
ما وقع من ذي اليد من فانه ست
كلمات عريضة وكذلك ما وقع من
النبي صلى الله عليه وسلم ست كلمات
عريضة أيضاً واعلم أنه إذا تذكر

قبل السلام ترك وكن تارة يسجد وتارة لا يسجد كما بينه الشارح وأما إذا ترك بعد السلام فإنه يسجد ولا بد لانه لا جمل السلام الذي وقع في غير محله سواء كان معه زيادة أم لا (قوله ثم شرع في القسم الثاني الخ) صنبه فيه فظهر حيث ذكر هذه العبارة هنا ولم يذكرها عند الأول الذي هو ترك الفرض ولا عند الثالث وهو ترك الهيئته أيضا وأيضا في قوله في أول الدخول على المتن وقد بدأ بالقسم الأول وهو ترك المأمور وعند ذكر القسم الثاني وهو المنهي عنه وهو قول المتن وإذا شئت لم يقل ثم ثنى بالثاني الخ (قوله بعد التلبس بغيره) والغیر وكن فعلى كما هنا وأقول كما يأتي في قول الشارح ولو ظن المصلي قاعد الخ واعلم ان التشهد يجب الموافقة فيه تركا ولا يجب الموافقة فيه فعلا بمعنى ان الامام اذا تركه يجب على المأموم تركه وأما إذا فعله الامام لا يجب على المأموم فعله بل يجوز له تركه عمدا او ينتظره في القيام أو يفارقه بخلاف القنوت فإنه لا يجب فيه الموافقة لأفعلا ولا تركا بمعنى ان الامام اذا ترك القنوت لا يجب على المأموم تركه بل يجوز له الخفاف عمدا ويثبت ندبا أو جوازا الخ ما في الحشى وإذا فعله الامام لا يجب على المأموم فعله بل يجوز له تركه عمدا وينتظره في السجود وأما اذا كان فعل المأموم وتخلفه للقنوت سهوا فلا يجوز بل يلزمه متابعة الامام وكذلك اذا كان ترك المأموم للقنوت سهوا يلزمه العود للامام وأما سجدة التلاوة فتجب الموافقة فيها فعلا وتركها (قوله كأن تذكر الخ) هذا في التشهد ومثله القنوت وفرض المسئلة في الامام والمنفرد أما المأموم ففي الشارح حكمه (قوله فان تخلف الخ) أي عمدا ولو عاد اليه الامام كافي الثانية

(قوله إذا لحقه) طرف متعلق بمذوف أي ويندب تخلفه إذا لحقه الخ أي ويجوز إذا لحقه في الجلوس بين السجدة وبين وأما إذا علم أنه لا يلحقه إلا بعد هوي السجدة الثانية فيجب عليه تركه أو نية المفارقة (قوله جلوس تشهد الخ) زاد ذلك ليخرج ما لو جلس الإمام للاستراحة فإن ذلك لا يجوز له المأموم التخلف لأنه لم يشترك معه في الاسم لأن فعل الإمام يسمى جلسة استراحة وفعل المأموم يسمى جلوس تشهد فلم يجوز للمأموم التخلف بخلافه في مسألة الفتوى اشتركا في اسم القيام إلا أن الإمام قصره والمأموم طوله (قوله ولو تعد المأموم الخ) هذه الثانية عين الأولى لأنها زادت عليها بعدد الأمام قبل قيام المأموم (قوله لأنه إما مخطئ) أي ناس أو جاهل فتصح مقابله بالعامد والافعال مخطئ أيضا (قوله وإذا انتصب ١٣٨ المأموم ناسيا الخ) وهذا في التشهد ومثله في الفتوى فإذا ترك المأموم سهوا واجب

عليه العود فإن لم يعد بطلت صلاته وإن تركه عمدا تخير بين العود والانتظار (قوله لزمه العود) وإن سلم الإمام فيعود لمجل جلوس الإمام ثم يقوم (قوله بعد فراغ الصلاة) أي صلاة الإمام بتمام أفعالها وأقوالها فلم يبق منها إلا السلام (قوله بخلاف الناسي) فإن فعله غير معتد به الخ) مقتضى المقابلة فإنه انتقل إلى غير واجب ولكن هذا لازم لما ذكره الشارح لأنه لما كان ناسيا كان فعله غير معتد به فلم ينتقل لواجب (قوله كالمؤم يقيم) تشبيه في لزوم المتابعة فيقتضي أن المأموم إذا لم يقيم يلزمه متابعة الإمام مع أنه لا يلزمه بل يجوز له ترك التشهد عمدا أو ينتظره في القيام فكان الأولى حذف ذلك (قوله ليحتمل أجرة) متعلق بيلزمه (قوله كالمقنن) الأولى مقنن بالفعل (قوله فيقيد فرق الزركشي) أي الشق الثاني منه المتعلق بالناسي أي إنسان لم يقيد فرق الزركشي بذلك ورد علينا مسألة الر كوع وإن قيدنا

قيل قد صرحوا بأنه لو ترك الإمام الفتوى فله أن يتخلف ليقنت إذا لحقه في السجدة الأولى أوجب بأن في تلك لم يحدث في تخلفه وقفا وهذا الحدث فيه جلوس تشهد ولو تعد المأموم فانتصب الإمام ثم عاد قبل قيام المأموم حرم فعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الإمام ولو انتصب الإمام عاد لم يعد المأموم لأنه إما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عامد فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره كما لا على أنه ماد ناسيا فإن عاد معه عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا إذا انتصب المأموم ناسيا وجلس الإمام للتشهد الأول وجب عليه العود لأن المتابعة أكدهما ذكره من التلبس بالفرض ولهذا سقط بها القيام والقراءة عن المسبوق فإن لم يعد بطلت صلاته إذا لم ينو المفارقة فإن قيل إذا ظن المسبوق سلام الإمام فقام لزمه العود وليس له أن ينوي المفارقة أوجب بأن المأموم هنا فعل فعلا للإمام أن يفعله ولا كذلك في المسبوق كل ما لا يبعد فراغ الصلاة فخاذه المفارقة لذلك أما إذا ترك فلا يلزمه العود بل يسن له كإرجاءه الزوي في التحقيق وغيره وإن صرح الإمام بغيره حينئذ وفرق الزركشي بين هذه وبين ما لو قام ناسيا حيث يلزمه العود كما مر بأن العامد انتقل إلى واجب وهو القيام بخير بين العود وعدمه لأنه تخير بين واجبين بخلاف الناسي فإن فعله غير معتد به لأنه إما كان معذورا كان قيامه كالمقدم فتلزمه المتابعة كالمؤم يقيم ليحتمل أجرة والعامد كالمقنن تلك السنة بتعمده فلا يلزمه العود إليها ولو ركع قبل إمامه ناسيا تخير بين العود والانتظار ويفارق ما مر من أنه يلزمه العود فيما لو قام ناسيا بالفتش المخالفة ثم فيقيد فرق الزركشي بذلك أو عامدا سن له العود ولو ظن المصلي قاعدا أنه تشهد التشهد الأول فافتتح القراءة الثالثة لم يعد إلى قراءة التشهد وان سبقه أسانته بالقراءة وهو إذا كان لم يشهد جاز له العود إلى قراءة التشهد لأن تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان إليها غير معتد به ولو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له التلبس بفرض أو قبله بأن لم يضع جميع أعضاء السجود حتى لو وضع الجبهة فقط أو بعض أعضاء السجود جاز له العود لعدم التلبس بالفرض وسجد للسهو وإن بلغ أقل الر كوع في هويته لأنه زاد ركوعا سهوا والعمد به مبطل لأن ضابط ذلك أن ما بطل عمده ركوع زائد أو سجود سجد سهو ومالا كالاتفات والخطوتين لم يسجد سهو ولا عمدا لعدم ورود السجود له ولو قام لخامسة في رابعة ناسيا ثم تذكر قبل جلوسه عاد إلى الجلوس فإن كان قد شهد في الرابعة أو لم يتذكر حتى قرأ في الخامسة أجزأه ولو ظنه التشهد الأول ثم يسجد للسهو وإن كان لم يشهد أتى به ثم يسجد

فلا ترد علينا بأن يزيد في قوله بخلاف الناسي فإن فعله غير معتد به أي مع خش المخالفة فخرجت مسألة الر كوع للسهو

(قوله ولو نسي قنوتا الخ) التسيان ليس قيدا بل مثله العمد والجهل وهذا في الإمام والمنفرد وأما المأموم فيفريق بين تركه سهوا أو عمدا فإن تركه سهوا أو فعله سهوا واجب عليه العود للإمام فإن لم يعد عامدا عالما بطلت صلاته وأما إذا تركه عمدا فلا يلزمه العود بل يخير بين العود والانتظار وكذا إذا فعله المأموم عمدا لا يلزمه تركه والعود للإمام بل يندب له إتمام الفتوى إن كان يلحقه في السجدة الأولى ويجوز أن كان يلحقه في الجلوس بين السجدة بين الخ ما تقدم (قوله ولو قام لخامسة الخ) هذا إشارة إلى السبب الثاني من سببي السجود وهو فعل المنهي عنه وكان الأولى للشارح أن ينبه على ذلك بقوله ثم مرع في السبب الثاني الخ (قوله أولم يتذكر الخ) محترز قوله سابقا فإن تذكر (قوله ولو ظنه التشهد) فإيه للتعميم (قوله وإن كان لم يشهد الخ) محترز قوله فإن كان قد شهد الخ

(قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة) صوروها بصورتين في الحواشي وكل صحيح (قوله بخلاف الشك في ترك بعض مبهم) صوروها أيضا بصورتين صورة في الشارع وصورة في المحشى وصورة الشارح غير صحيحة لأنها عين التي قبلها تصورا وحكما وتعليلا والصحيح صورة المحشى (قوله لضعفه بالاجهام) فيه نظر لان الاجهام قد يجامع السجود كما في الصورة الثانية (قوله معنى) أي مفهوم ومختز وهو المبهم (قوله أو شك في ارتكاب منهى الخ) أي ولم يحتمل زيادة ولا إسجد كما يأتي في المتن (قوله أو بالثاني الخ) أي واقتضى السجود بخلاف ما لا يقتضى السجود كالتفات وخطوتين (قوله بنى على اليقين) أي المتيقن لان البناء عليه لا على اليقين بدليل قوله وهو العدد الأقل (قوله ويأتي بما في الخ) ساقط في بعض النسخ وهو أولى لان ما قبله يغني عنه ١٢٩ وعلى فرض ثبوته هو تفسير لما قبله وكان

الأولى أن يقول وأنى بما في بالماضى (قوله الى قول غيره) في بعض النسخ لفظ قول وفي بعض النسخ حذفه وهو أولى لان ذكره يقتضى أنه يأخذ بفعل الغير مع أنه ليس كذلك فلا يأخذ لا بقول الغير ولا بفعله الا اذا بلغوا عدد التواتر الخ (قوله والاصح أنه يسجد الخ) مرئى بكلام المتن فكأنه قال يسجد سواء تذكروا ولم يتذكروا (قوله وكذا حكم ما يصلي الخ) هذا عين قوله والاصح أنه يسجد الخ فهو محض تكرار الا ان يقال ان الثاني أعم من الاول من جهة أن الاول مفروض في صورة ما اذا شك أصلى ثلاثا أم أربعا الخ وهذا أعم (قوله بان تذكر قبله الخ) صادق بأي جزء كان من التي قام اليها (قوله فتذكر فيها ثلثة) أي أو أربعة والحاصل أنه ان كان التذكر في الركعة التي شك فيها قبل أن ينتقل الى غيرها لا يسجد وأما اذا تذكر بعد القيام لركعة أخرى غير التي شك فيها فانه يسجد فظهر الفرق بين قوله هنا أو أربعة حيث لا يسجد وبين قوله فيما سبق أو انما أربعة فيسجد لانه هنا تذكر في التي شك فيها وفي ثلاث تذكر

للسهو وسلم ولو شك في ترك بعض معين كفوت سجدة لان الأصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة لان المتروك قد لا يقتضى السجود بخلاف الشك في ترك بعض مبهم كان شك في المتروك هل هو بعض أو لا لضعفه بالاجهام ووجه ما علم ان التقييد بالمعين معنى خلاف ما لم يزم خلافه فجعل المبهم كالمعين وانما يكون كالمعين فيما اذا علم انه ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلا أو تشهد أول أو غيره من الأجزاء فانه في هذه يسجد لعلمه بقتضى السجود أو شك في ارتكاب منهى عنه وان أبطل عمده ككلام قبل فلا يسجد لان الأصل عدمه ولو شك هل شك هل منها بالاول أو بالثاني يسجد لتيقن مقتضيه ولو شك هل يسجد للسهو وأولا يسجد لان الأصل عدمه أو هل يسجد واحدة أو اثنتين يسجد أخرى (والهبة) كالتيهات ونحوها مما لا يجبر بالسجود (لا يعود) المصلى (اليها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها) سواء تركها عمدا أم سهوا (واذا شك في عدد ما أتى به من الركعات) أي ثلثة أم أربعة (بنى على اليقين وهو) العدد (الأقل) لانه الأصل (ويأتي) وجوبا (بما في) فيأتي بركعة لان الأصل عدم فعلها (وسجد للسهو) للتردد في زيادته ولا يرجع في فعله الى قول غيره كالحاكم اذا نسي حكمه لا يأخذ بقول الشهود عليه فان قيل أنه صلى الله عليه وسلم راجع أحكامه ثم عاد للصلاة في خبر ذي اليتين أجيب بان ذلك محمول على تذكره بعد ما جمعه قال الزركشي ينبغي تخصيص ذلك بما اذا لم يمانوا احد التواتر وهو بحث حسن وينبغي أنه اذا صلى في جماعة وصلوا الى هذا الحد انه يكتب في فعلهم والاصح أنه يسجد وان زال شكه قبل سلامه بان تذكرها أربعة لفعلها مع التردد وكذا حكم ما يصلي مترددا واحتمل كونه زائدا أنه يسجد للتردد في زيادته وان زال شكه قبل سلامه بان تذكر قبله انما أربعة يسجد للتردد في زيادتها أما لا يحتمل زيادة كان شك في ركعة من أربعة أي ثلثة أم أربعة فتذكر فيها انما ثلثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع التردد لا بد منه ولو شك بعد سلامه وان قصر الفصل في ترك فرض غيرية وتكبيرة تحرم لم يؤثر لان الظاهر وقوع السلام عن تمام فان كان الفرض نية أو تكبيرة تحرم استأنف لانه شك في أصل الاعتقاد وهل الشرط كالقصر اختلاف فيه كلام النووي فقال في المجموع في موضع لو شك هل كان متطهرا انه يؤثر فان كان الشك في الركن بكثر بخلافه في الظاهر وبان الشك في الركن حصل بعد تيقن الاعتقاد والأصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الظاهر فانه شك في الاعتقاد والأصل عدمه قال الاستوى ومقتضى هذا الفرق أن تكون الشرط كلها كذلك وقال في الخادم وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة مطلقة وهو المتجه وعمله بالمشقة وهذا هو المعتمد كما هو ظاهر كلام ابن المقرئ ونقله في المجموع بالنسبة الى الظاهر في مسح الخف عن جمع والموافق

في ركعة بعد التي شك فيها (قوله استأنف) أي ما لم يتذكر

(١٧ - خطيب - ل)

ولو بعد طول الزمان وهذا اذا كان الشك بعد السلام فان كان الشك فيها في أثناء الصلاة فان تذكر قبل مضى قدرا طمأنته لم يضر والا ضرر (قوله وهل الشرط كالقصر) اعلم أن المعتمدان الشك في الشرط وبعد السلام لا يؤثر وان الشك فيها في أثناء الصلاة يضر كالتيمم والتكبير ما لم يتذكر عن قرب وكذا اذا شك فيها قبل الصلاة لا يدخل الصلاة على هذا الشك فإذ كره المحشى في مسألة الطهارة ضعيف (قوله فقال في المجموع) في تركيبة فلاحه لان قوله أنه يؤثر ان كان مقولا لقول المجموع اقتضى ان قوله لو شك ليس من المقول وان جعل المجموع مقولا لقول لا يستقيم فكان حق العبارة لو شك هل كان متطهرا أم لا هل يؤثر أولا الراجح أنه يؤثر مثلا

(وقد نقل عن الشيخ الخ) غرضه بذلك تهيؤ ما قاله من ان الشك بعد السلام لا يضر ووجه التقوية به ان الامام المذکور يجوز الدخول فيها بطهر مشكوك فيه مع ان الابداء والاعتقاد يحتاج له فبعد فراغها ونعماها لا يضر الشك بالاولى (قوله وظاهر الخ) جواب عن سؤال حاصله ان كلام الامام في ذلك مخالف للعادة وهو ان الاصل هدم الطهارة وبها ما حدث فاجاب بان صورتها انه بعد الشك تذكرانه كان متطهرا فقد دخل الصلاة بطهر متيقن ١٣٠ حينئذ وان كان قبل ذلك مشكوكا فيه (قوله بحمله امامه الخ) أي غير

لما نقله هو عن القائلين به عن النص أنه لو شك بعد طواف نسكه هل طاف متطهرا أم لا لا يلزمه إعادة الطواف وقد نقل عن الشيخ أبي حامد جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه وظاهر ان صورته ان يتذكر انه متطهر قبل الشك والافلا تفتقد ((تنبیه)) لا يخفى ان مرادهم بالسلام الذي لا يؤثر بعده الشك سلام لا يحصل بعده عود الى الصلاة بخلاف غيره ولو سلم ناسيا لم يجز السجود ثم عاد وشك في ترك ركن لزمه تداركه كما يقتضيه كلامهم وسهوا والمأموم حال قدوته الحسبية كان معهما عن التشهد الاول أو الحكمية كان معهما الفرقة الثانية في ثابتهما من صلاة ذات الرقاع بحمله امامه كما يعمل عنه الجهر والسورة وغيرهما كالقنوت وخرج بحال القدوة سهوه قبلها كالوسه او هو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل له وان اقتضى كلام الشيخين في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه وسهوه بعدهما كالوسه بعد سلام امامه سواء كان مسبوقا موافقا لانتفاء القدوة فلو سلم المسبوق بسلام امامه فذكره حالا بنى على صلاته وسجد للسهولان سهوه بعد انقضاء القدوة ويؤخذ من العلة أنه لو سلم معه لم يسجدوه وكذلك كما قاله الاذري ويلحق المأموم سهوا امامه غير المحدث وان أحدث الامام بعد ذلك لتطرق الخلل لصلاته من صلاة امامه واتحمل الامام عنه السهو وأما اذا بان امامه محدثا فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه اذ لا قدوة حقيقة حال السهوه فان سجد امامه للسهو ولزمه متابعتة وان لم يعرف أنه سها جلا على أنه سها فلو ترك المأموم المتابعة عمدا بطلت صلاته لمخالفته حال القدوة فان لم يسجد الامام كان تركه عمدا أو سهوا وسجد المأموم بعد سلام الامام جبر للخلل ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه أو قبله سجد معه ثم يسجد أيضا في آخر صلاته لانه محل السهو والذي لحقه فان لم يسجد الامام سجد المسبوق آخر صلاة نفسه لما مر (وسجود السهو) وان كثر السهو وسجدتان لا تقصاره صلى الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع تعدده فانه صلى الله عليه وسلم سلم من ثنتين وتكلم ومشى لانه يجبر ما قبله وما وقع فيه وما بعده حتى لو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه بكلام أو غيره أو سجد للسهو ثلاثا سهوا فلا يسجد ثانيا لانه لا يأن من وقوع مثله في السجود ثانيا في نسائه قال الدميري وهذه المسئلة التي سأل عنها أبو يوسف الكسائي لما ادعى أن من يعز في علم اهتسدى به الى سائر العلوم فقال له أنت امام في النحو والادب فهل تهتدى الى الفقه فقال سلم ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يلزمه أن يسجد قال لا لان المصغر لا يصغر وكيفيتهما كسجود الصلاة في واجباته ومنذوباته كوضع اليه والطمأنينة والتعامل والتسكيس والاقتراش في الجلوس بينهما والتوركع بعدهما وما يأتي بذكر سجود الصلاة فيهما وهو (سنة) للاحداث المارة فلا تبطل الصلاة بتركه (ومحمله) بعد تشهد وهو (قبل السلام) لانه صلى الله عليه وسلم سلم صلى بهم الظهر فقام من الاولتين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدة ثنتين قبل أن يسلم ثم رواه الشيخان قال الزهري وفعله قبل السلام هو آخر الامرين من فعله صلى الله عليه وسلم وقد تعدد سجود السهو صورة كالوسه امام الجمعة وسجد والسهو فبان

المحدث بدليل تقييده فيما يأتي وكان الاولى ذكره هنا ومعنى حل الامام له ان المأموم لا يسجد سواء كان مسبوقا أو موقفا (قوله ويلحق المأموم الخ) ومعنى طوقه انه يسجد له للسهو على تفصيل حاصله أنه ان كان موافقا فان سجد امامه وجب عليه ان يسجد أي ان كمل تشهد عند مر ران لم يكمل عند ابن حجر كما يأتي في القولة قريبا فان تخلف عمدا بطلت ان لم ينو المفارقة وان تخلف سهوا وسجد وجوبا ولو بعد سلام الامام فان سلم عمدا من غير سجود بطلت صلاته أو سهوا وقرب الزمن تداركه وان طالت استئناف وأما ان كان مسبوقا فان سجد امامه سجد معه وجوبا ولو قبل تمام التشهد باتفاق مر وابن حجر لان المتابعة أكد من تشهده لانه سنة بخلاف الموافق اذا سجد الامام قبل كمال التشهد فعند ابن حجر ومثله صاحب الخادم وصاحب البحر وهو الروياني يسجد المأموم وجوبا ثم بعد ذلك يكمل التشهد وجوبا بناء لا استئنافا كما لو سجد مع الامام تلاوة فيكمل الفاتحة بعد ذلك ولو طال ولا يعيد السجود ثانيا على المعتمد واذ كان ذلك في الموافق مع ان تشهده واجب فيجزي في المسبوق بالاولى وهذا مر يجب عليه أن يتخلف

لا تمام تشهده ظاهر ولو في المسبوق لان كلام ابن حجر عام فيهما كما علمت ولكن الاقرب أنه في التشهد الركن أما التشهد فوتهما الذي يفعله المسبوق فهو سنة والمتابعة واجبة فتقدم عليه فان سجد قبل اكماله عمدا بطلت صلاته واذا تخلف المسبوق عن السجود مع الامام عمدا بطلت صلاته وان تخلف سهوا لم تبطل وسقط عنه وجوب السجود ان استمر سهوه حتى فرغ منه الامام فان زال في أثناءه وجب عليه الاتيان بما أدركه وسقط عنه الباقي

(قوله قبل طول الفصل) بان يكون بينهما أقل من ركعتين بأخف ممكن (قوله فاستأ نف الصلاة) الألف واللام لله دأى الصلاة التي ظن انه لم يكملها أما لو استأ نف صلاة أخرى فحكمها انه ان تذكر قبل طول الفصل بعناء المتقدم بنى على الاولى وانما أنى به من الثانية وان تذكر بعد طول الفصل بطلت الاولى واستأ نفها وأما الثانية فهي باطلة ١٣١ على كل حال (قوله تمت بها الاولى الخ) هذا

ظاهر ان كانت الثانية قد رتقتم الاولى فان زادت فلا يظهر قوله تمت بها الاولى ويحجب بأن معناه قامت الثانية مقام الاولى وبعضهم أبى قوله تمت بها الاولى على ظاهره ان كانت الثانية قد رتقتم الاولى فان كانت الثانية زائدة على تتميم الاولى فتمت بها الاولى أى يؤخذ منها قدر تكميل الاولى ويلغو الباقي انتهى وهو سؤال وهو ان هذا الكلام يقتضى صحة الاحرام بالاولى وبقاءه مع أنه تقدم انه اذا كبر للاحرام تكبيرات ناويا بكل منها الاقتناع بدخول الصلاة بالاولى وخرج منها بالاشفاق ويحجب بأنه فرق بينهما لانه هنا في ظنه انه لم يكبر بالاولى فلم يتعدد الاحرام في ظنه وأما ما تقدم فقد تعدد الاحرام يقينا فدخل بالاولى وخرج بالاشفاق

(فصل في بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة بلا سبب) (قوله كراهة تحريم الخ) الفرق بينهما ان الاولى ما كانت بنهى جازم والثانية ما كانت بنهى غير جازم والفرق بين الحرام وكراهة التحريم ان الاول دليله لا يحتمل التأويل والثاني يحتمله (قوله نطلع الشمس وترفع الخ) كان الاولى حذف قوله وترفع لانه عين الوقت الذي بعده ويحجب بان كلام المصنف صحيح لانه قبل الطلوع تكون الكراهة من حيث كونها

فوتها أو هو ظاهر أو مجرد وإثابا آخر الصلاة لتبين ان السجود الاول ليس في آخر الصلاة ولو ظن سهوا فسجد فبان عدم السهو وسجد للسهو ولانه زاد سجدتين سهوا ولو سجد في آخر صلاة مقصورة فلهما الاتمام سجدتان فانها ما يتعد فيه السجود صورة لاحتكاما (تقمة) لو نسي من صلاته ركعتا وسلم منها بعد فراغها ثم أحرم عقيبها بأخرى لم تنعقد لانه محرم بالاولى فان تذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقن الترتيب على الاولى وان تخلل كلام يسير ولا يعتد بما أنى به من الثانية أو بعد طوله استأ نفها بطلانها بطول الفصل فان أحرم بالآخرى بعد طول الفصل انعدمت الثانية بطلان الاولى بطول الفصل وأما الاول ولودخل في الصلاة وظن أنه لم يكبر للاحرام فاستأ نف الصلاة فان علم بعد فراغ الصلاة الثانية انه كبرتمت بها الاولى وان علم قبل فراغه بنى على الاولى وسجد للسهو في الحالتين لانه أنى ناسب بما لو فعله عامدا بطلت صلاته وهو الاحرام الثاني

(فصل في بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة بلا سبب وهي كراهة تحريم كراهة في الروضة والمجموع ههنا ان صحيح في التحقيق وفي الطهارة من المجموع انها كراهة تنزيه (و) هي خمسة (اوقات لا يصلح فيها) أى في غير حرم مكة (الاصلا لها سبب) غير متأخر فانها تصح كفايتها وصلاة كسوف واستسقاء وطواف وتحية وسنة وضوء ومجدة الآلة وشكر وصلاة جنازة وسواء كانت الفاتحة فرضا أو نفلا لانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر وأما ما سبب متأخر كرهى الاستخارة والاحرام فانما لا تنعقد كالصلاة التي لا سبب لها (تنبيه) هل المراد بالمتقدم وقسب عليه بالنسبة الى الصلاة كفى المجموع أو الى الاوقات المكروهة كفى أصل الروضة رأبان أظهرهما كما قاله الاسنوى الاول وعليه جرى ابن الرضة فعليه صلاة الجنازة ونحوها كركعتي الطواف سببها متقدم وعلى الثاني قد يكون متقدما وقد يكون مقارنا بحسب وقوعه في الوقت ومحل ما ذكر اذا لم يحرره وقت الكراهة ليوقعها فيه والابان قصدنا تأخير الفاتحة أو الجنازة ليوقعها فيه أو دخل المسجد وقت الكراهة بنية النية فقط أو قرأ آية مجدة ليسجد لها فيه ولو قرأها قبل الوقت لم تصح للاخبار الصحيحة تكبر لا تحروا بصلايتكم طلوع الشمس ولا غروبها ثم أخذ المصنف في بيان الاوقات المذكورة فقال مبتدئا بأولها (بعد صلاة الصبح) اداء (حتى تطلع الشمس) وترفع للنهى عنه في الصحيحين (و) ثانيها (عند) مقارنة (طلوعها) سواء أصلى الصبح أم لا (حتى تتكامل) في الطلوع (وترفع) بعد ذلك (قد روي) في رأى العين والافالمسافة بعيدة (و) ثالثها (عند الاستواء حتى تزول) لما روى مسلم عن عتبة بن ماجر ثلاث سماعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيه ن أو نفر فيه من موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس وحين تضيف للغروب فالظهيرة شدة الحر وقائمه البعير يكون باركا فيقوم من شدة حر الارض وتضيف بتقاء مشكاة من فوق ثم ضاد معجمة ثم مشكاة من تحت مشكاة أى غيل والمراد بالدفن في هذه الاوقات ان يترقب الشخص هذه الاوقات لاجل الدفن وسبب الكراهة ما جاء في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا رتقت فارقها فاذا استوت فارقها فاذا زالت فارقها فاذا دنت للغروب فارقها فاذا غربت فارقها رواه الشافعي بسنده واختلاف في المراد بقرن الشيطان فقيل قومه وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات

واقعة بعد الصبح وأما من الطلوع الى الارتفاع فهي من حيث الفعل ومن حيث الزمان ان صلى الصبح وان لم يصل الصبح فتكون من حيث الزمان فقط وكذا يقال فيما يأتي في قوله حتى تغرب ومحصل الجواب ان الوقت الاول عام والوقت الثاني خاص بالزمان (قوله ان نصلى) أى تحريمها وقوله أو نفر أى تنزيها (قوله نفر) من باب ضرب ونصر أو من أفر

(قوله يدني رأسه) كيف هذا مع ان الشمس في السماء الرابعة والشيطان في الارض ويحجب بأن المراد أنه يميل رأسه بجهة الشمس وهذا المعنى والتعليل لا يظهر في كل الاوقات بل عند الطلوع وعند الاستواء وان قباتهم جهة الشمس وأما عند الغروب فالساجد لا يسجد بجهة الشمس لانها خلفه (قوله ليكون الساجد لها) أي بجهةها والاصل في مؤمن بعبد الله والشيطان يعلم أنه لا يستحق العبادة الا الله فلا يدعي ان العبادة له لكن ربما يترأى بحسب الظاهر ان ١٣٢ السجود في الاوقات التي يدني الشيطان رأسه فيها يكون له (قوله وعند

وقيل ان الشيطان يدني رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها ساجدا له وقيل غير ذلك وتزول الكراهة بالزوال ووقت الاستواء لطيف لا يسع الصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الا ان التحريم يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة فيه الا يوم الجمعة فيستثنى من كلامه الاستثناء في خبر أبي داود وغيره والاصح جواز الصلاة في هذا الوقت مطلقا سواء أ حضر الى الجمعة أم لا وقبل يختص بمن حضر الجمعة وصححه جماعة (و) رابعها (بعد) صلاة (العصر) أداء ولو بمجموعة في وقت الظهر (حتى تغرب الشمس) بكالها اللهم عنده في الصحيحين (و) خامسها (عند) مقارنة (الغروب حتى يتكامل غروبها) اللهم عنده في خبر مسلم ((تنبيه)) قد علم مما تقدم وانقسام النبي في هذه الاوقات الى ما يتعلق بالزمان وهو ثلاثة اوقات عند الطلوع وعند الاستواء وعند الغروب والى ما يتعلق بالفعل وهو وقتان بعد الصبح أداء وبعد العصر كذلك وتقسيم هذه الاوقات الى خمسة هي عبارة الجمهور وتبعهم في المحرر وعليها وهي أولى من اقتصار المنهاج على الاستواء وعلى بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر قال الاستوى والمراد بجمهر الصلاة في الاوقات المذكورة انما هو بالنسبة الى الاوقات الاصلية والافسيائية كراهة التنفل في وقت اقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة انتهى وانما ترد الاولى اذا قلنا الكراهة للتنزيه وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهما بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاته وقال انها كراهة تحريم على الصحيح ونقله عن النص انتهى والمشهور في المذهب خلافه واخبرني بعض الحنابلة ان التحريم مذهبهم وتخرج بغير حرم مكة حرمها فلا يكره فيه صلاة في شيء من هذه الاوقات مطلقا لخبر يابني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح ولم يفسه من زيادة فضل الصلاة نعم هي خلاف الاولى خروجها من الخلاف وتخرج بحرم مكة تحريم المدينة فانه كغيره

((فصل)) في صلاة الجماعة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الآية أمرهم في الخوف في الامن أولى والاخبار تكبر الصحبة صلاة الجماعة أفضل من صلاة القليل لا ينفي الكثير أو أنه أخير أو لا بالقليل ثم أخبره الله تعالى بزيادة الفضل فاخبر بها أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم فلما هاجر الى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها وانعقد الاجماع عليها وفي الاحياء عن أبي سليمان الداراني انه قال لا يفوت أحد صلاة الجماعة الا بدت أذنه قال وكان السلف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم التكبير الاولى وسبعة أيام اذا فاتتهم الجماعة وأفلها امام ومأموم كما يعلم مما سبأني وذكر في المجموع في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الاولى اكل (وصلاة الجماعة) في المكتوبات

الغروب الخ) فيه أن الكراهة المتعلقة بالزمان من الاصفرار لا من الغروب فقط ومما يزيد الاشكال قول الشارح مقارنة بالنون فلو قال مقارنة بالبناء لكان أولى لان قرب الغروب يشمل وقت الاصفرار (قوله وبعد صلاة الصبح) أي حتى ترتفع وقوله وبعد صلاة العصر أي حتى تغرب فهي في هذين كراهة متعلقة بالفعل وهو ظاهرا ان صلى الصبح أو العصر فان لم يصل قطاظهره أن الصلاة لا تكره من الطلوع الى الارتفاع ولا من الاصفرار الى الغروب مع أن تكرهه في هذا ما يضعف كلام المنهاج وتقسيمه المذكور (قوله وزاد بعضهم كراهة وقتين) يجب عنه بأن كلامنا في الصلاة غير المنعقدة والصلاة في هذين منعقدة (قوله طاف الخ) ليس قبل البيت ليس قبله بل المراد جميع الحرم ((فصل في صلاة الجماعة الخ)) العبارة مقابلة والاضافة بعد القلب على معنى في وقت العادة في الجماعة في الصلاة وانما أولنا ذلك لان حكم الصلاة تقدم (قوله لان القليل الخ) أي الاخبار به والافادات القليل تنافي ذات الكثير (قوله وأنه أخير الخ) هذا الجواب يتوقف على صحة ثبوت تقدم رواية القليل (قوله ومكث الخ) غرضه بذلك المحارلة

غير

على كون الجماعة شرعت بالمدينة وهو ضعيف بل شرعت بمكة وجمع بينهما

بان اصل مشروعية بمكة لكن خفيصة والظاهر شرع في المدينة (قوله يصلي بغير جماعة) أي في مجموع المدة فلا ينافي أنه صلى بعضها جماعة وهي صلاته مع جبريل ومع علي ومع خديجة أو المراد من غير اظهارها بل كان يخفيها (قوله يعززون أنفسهم) أي يعزى بعضهم بعضا لانهم يعززون أنفسهم بان يعزى كل واحد نفسه (قوله في المكتوبات) أي ولو لم يجز

(قوله في المكتوبات) انما قيد بذلك لاجل محصل الخلاف والافعال نظر لقول المتن سنة لا يحتاج الى التقييد لانها سنة في غير المكتوبات كصلاة العبد من مثلاً (قوله سنة) أي سنة عين وقيل سنة كفاية (قوله ما من الخ) من زائدة ومدخولها مبتدأ أو جملة الاستعوذ خبر عنه (قوله ما من ثلاثة) وجه دلالة على فرضية من قوله فعليك بالجماعة لانه بمعنى الزم ١٣٣ وكونه فرض كفاية من قوله لا تقام فيهم

حيث لم يقل لا يقيمون فان الاول يصدق باثنين (قوله بحيث يظهر الشعار الخ) ضابط ظهور الشعار ان تسهل الجماعة على كل من ارادها فخرج ما لو اقيمت بطرف بلد كبير وكان من في الطرف الاخر لا يجيىء للجماعة الا بمشقة فلا يحصل الشعار بذلك بالنسبة للطرف الاخر ولا بد ان لا يستغنى احد من دخول محل الجماعة فخرج بذلك ما لو اقيمت بيت يحصل الاستغناء من دخوله فلا يحصل الشعار بذلك (قوله شعار الجماعة) الاضافة بيانية أي شعارها والجماعة والمراد بالشعار العلامة فالجماعة علامة على الصلاة والصلاة علامة على الايمان ويحتمل ان الاضافة من اضافة الموصوف للصفة أي شعار موصوف بالجماعة والمراد بالشعار الصلاة لانها علامة على الاسلام (قوله وان قلت) أي حيث ظهر بها الشعار (قوله وهكذا لو تركها الخ) أي وكان الشعار متوقفا عليهم (قوله فلا تجب) بل تسن ويكره تركها (قوله ولا على المسافرين) بل تسن فيه وفيها قبله ولا يكره تركها (قوله سواء) فلا ثواب فيها (قوله فلا تسن) أي ولا تتركها لكنها خلاف الاولى وقيل مكروهة وعلى كل فيها ثواب الجماعة (قوله بل ولا تسن)

غير الجماعة (سنة مؤكدة) ولوللنساء الاحاديث السابقة وهذا ما قاله الرافعي وتبعه المصنف والاصح المنصوص كما قاله النووي انما في غير الجماعة فرض كفاية لرجال احرار مقامين غير عراة في أداء مكتوبة لقوله صلى الله عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة الا استعوذ عليهم الشيطان أي غلب فعليه بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم فتجب بحيث يظهر شعار الجماعة باقامتها بمحصل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة واليه الدجال يظهر بها الشعار ويسقط الطلب بثلثه وان قات فلوا طبقوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها شعار لم يسقط الفرض فان امتنعوا كلها من اقامتها على ما ذكره قائلهم الامام أو نائبه دون آحاد الناس وهكذا لو تركها أهل محلة في القرية الكبيرة أو البلد فلا تجب على النساء ومثلهن الخنثى ولا على من فيه رق لا شغلهم بخدمة السادة ولا على المسافرين كما جزم به في التحقيق وان نقل السبكي وغيره عن نص الامام انما تجب عليهم أيضا ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء الا أن يكونوا عجماء أو في ظلمة فتستحب ولا في مقضية خلف مقضية من نوعها بل تسن امام مقضية خلف مؤداة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست من نوعها فلا تسن ولا في مندورة بل ولا تسن اما الجماعة فالجماعة فيها فرض عين كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى والجماعة في المسجد لغير المرأة ومثلها الخنثى أفضل منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة والخنثى في البيت أفضل منها في المسجد نظير الصالحين صلواتهم على الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل لان المسجد مشتمل على الشرف واطهار الشعائر وكثرة الجماعة ويكره لذوات الهيات حضور المسجد مع الرجال لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها انما قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل ولخوف الفتنة أما غيرهن فلا يكره لهن ذلك قال في المجموع قال الشافعي والاصحاب يؤمر الصبي بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته أو تحويه بوجه أو ولد أو رفيق أو غير ذلك وأقلها اثنان كما مر وما كثر جمعه من المساجد كما قاله الماوردي أفضل مما قل جمعه منها وكذا ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها ووافي الغزالي أنه لو كان اذا صلى منفردا خشع واذا صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي والختمار بل الصواب خلاف ما قالاه وهو كما قال وقد يكون قليل الجمع أفضل في صورتهما ما لو كان الامام مبتدئا كاعتزلي ومنها ما لو كان قليل الجمع يبادر امامه بالصلاة في أول الوقت المحبوب فان الصلاة معه أول الوقت أولى كما قاله في المجموع ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع يخلافه لاستيلاء ظالم عليه فالسالم من ذلك أولى ومنها ما لو كان الامام سريع القراءة والمأموم بطيئا لا يدرك معه القاشحة قال الغزالي فالاولى أن يصلي خلف الامام بطيء القراءة وادراك تكبيرة الاحرام مع الامام فضيلة وانما تحصل بالاستتعال بالحرم عقب تحريم امامه مع حضوره تكبيرة احرامه لحديث الشيخين انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا والفاء للتعقيب فباطؤه

أي ولا تتركه أي ولا خلاف الاولى (قوله في المسجد) أي وان قل جمعه (قوله في البيت أفضل) أي ولو قل جمعه (قوله فهي في المسجد أفضل) ومثلها التفل الذي تسن فيه الجماعة وكذا الفحص وصلاة الاستخارة وسنة الوضوء وسنة الرجوع من سفره (قوله ويكره لذوات الهيات) أي اذا خرجن باذن الزوج ولم تكن فتنة ولا نظر محرم والاحرام (قوله اثنان) أي عندنا وعند أبي حنيفة ثلاثة وهذا في غير الجماعة (قوله لا يبتدئ ظالم) أي وفرض المسئلة أن يعلم أن الذي بناه ظالم مشهور بالظلم ولم يتحقق ان محل الصلاة بعينه حرام والا فالصلاة فيه حرام

المكتوبة مع غيره) اي ممن يرى جواز الاعادة فاذا كان المعيد اماما شافعييا فيعيد مع مأوم شافعي لانه يرى جوازها مع مأوم حنفي او مالكي واما اذا كان المعيد مأوما شافعييا فانه يعيد ها ولو مع امام حنفي او مالكي فلا يشترط الشرط المتقدم (قوله وعلى المأوم الخ) هذا شرط وكذا قوله ولا يأنهم وجعل بامرأة وكذا قوله ولا قارئ بامى وكذا قوله وهو عالم بصلاته وكذا قوله ولا حائل وكذا قوله قريبا منه والشارح سلك في تقرير الشرط وجهي آخر (قوله ولا يشترط تعيين الامام) اي لا باسم ولا بصفة ولا اشارة بل يكفي الاطلاق كنويي الاقتداء (قوله فان عينه) اي بالاسم (قوله واذا نوى في اثناء الصلاة) بخلاف مالم نوى المأوم الاقتداء في اثناء صلاته فانه يكره ولا ثواب فيه ولكن تصح القدوة وتحصل أدبكم كماهما من تحمل السهو والقراءة وغيرهما والفرق أن الامام مستقل في الحالتين بخلاف المأوم فانه صير نفسه تابعا بعد ان كان مستقلا فانخطت زوجته بقي مسئلة ثالثة وهي مالم نوى المأوم الاقتداء من أول صلاة نفسه ولكن كان ذلك في آخر صلاة الامام فان المأوم يدرك الفضيلة كلها كما تقدم (قوله لم تصح جمعة) وأما جمعهم فان كان زائدا على الاربعين ولم يعاوا بحاله صحت لهم والا فلا (قوله لم يشترط ما ذكر) أي قضي صلاته مطلقا وأما صلاة المأومين فان كان زائدا على الاربعين صحت لهم وان علموا انه لم يقرأ الامامة

بالتابعة لو سوسة غير ظاهرة كافي لجموع عذر بخلاف مالم لو أبطل غير سوسة ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة أو لم يحضر تكبيرة احرام امامه أو لو سوسة ظاهرة ونذكر فضيلة الجماعة في غير الجمعة مالم يسلم الامام وان لم يقعد معه اما الجمعة فانها لا تدرك الا بركعة كما سيأتي ويندب أن يخفف الامام مع فصل الابعاض والهيئات الا أن يرضى بتطويله محصورا ولا يصلي وراه غيرهم ويكره التطويل لمحق آخره سواء كان عادته مع الحضور أم لا ولو احس الامام في ركوع غير ثان من صلاة الكسوف أو في تشهد آخر بداخل محل الصلاة يقعد يده عن انتظاره لله تعالى ان لم يبالغ في الانتظار ولم يعز بين الداخلين والا كره ويسن اعادة المكتوبة مع غيره ولو واحد في الوقت وهل يشترط نية الفرضية في الصلاة المعادة أم لا الذي اختاره الامام أنه ينوي الظهر أو العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ووجهه في الروضة وهو الظاهر وان صح في المنهاج الاشتراط والفرض الاول ووجهه في ترك الجماعة بعد ركعة أو خاص بكشفه مطر وشدة ريح بليل وشدة وجل وشدة حر وشدة برد وشدة جوع وشدة عطش بحضرة طعام مأ كول أو مشرب يتوق اليه ومشقة مرض ومداغة حدث وخوف على مصوم وخوف من غريم له وبالخطائف اعسار بعسر عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو الخائف العفو عنها بغيره وخوف من تخلف عن رقة وفقد لباس لائق وكل ذي ربح كرهه بعسر ازالته وحضور مريض بالامتنع أو بجمعه ود كان نحو قريب كزوج محضرا ولم يكن محضرا لكنه يأنس به وقد ذكرت في شرح المنهاج زيادة على الاذكار المذكورة مع فوائد قال في المجموع ومعنى كونها أذكارا سقوط الاثم على قول الفرض والكرهية على قول السنة لاحصول فضلها وجزم الرواية بانه يكون محصلا للجماعة اذا صلى منفردا وكان قصده الجماعة لولا العذر وهذا هو الظاهر ويدل له خبر أبي موسى اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل صحبا مقما رواه البخاري ثم شرع المصنف في شروط الاقتداء (و) هي أمور الاول انه يجب (على المأوم أن ينوي الاتمام) بالامام والاقتداء به أو نحو ذلك في غير جمعة مطلقا وفي جمعة مع تحريم لان التبعية عمل فافتقرت الى نية فان لم ينو مع تحريم ان عقدت صلاته فرادى الا لجمعة فلا تعقد أصلا لا بشرط الجماعة فيها فلو ترك هذه النية أو شك فيها وتابعه في فعل أو سلام بعد انتظار كثير للمتابعة بطات صلاته لانه وقفها على صلاة غيره بلا رابطة بينهم ما ولا يشترط تعيين الامام فان عينه ولم يشر اليه واخطأ كان نوى الاقتداء بزيد فان عمرا وتابعه كما مر بطات صلاته لتابعه لمن لم ينو الاقتداء به فان عينه باشارة اليه كهذا معتقدا انه زيد أو يزيد هذا او الحاضر صحت وقوله (دون الامام) اشار به الى ان نية الامام الامامة لا تشترط في غير الجمعة بل تستحب ليحوز فضيلة الجماعة فان لم ينو لم يحصل له اذ ليس للمراء من عمله الاما نوى وتصح نية لها مع تحريمه وان لم يكن اماما في الحال لانه سبب صير اماما فافالجبوني وخلافا للعمراني في عدم الصحة حينئذ اذا نوى في اثناء الصلاة حاز الفضيلة من حين النية ولا تعطف نية على ما قبلها بخلاف مالم نوى الصوم في النقل قبل الزوال فانما تعطف على ما قبلها لان النهار لا يتبع بعض صوما وغيره بخلاف الصلاة فانما تتبع جماعة وغيرها اما في الجمعة فيشترط ان يأتي بها فيها مع الحرص فلو ترك كمال تصح جمعة اعدم استقلاله فيها سواء كان من الاربعين ام زائدا عليه نعم ان لم يكن من اهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم يشترط ما ذكر وظاهر ان الصلاة المعادة كالجمعة اذا تصح فرادى فلا بد من نية الامامة فيها فان اخطأ الامام في غير الجمعة ومالم يأتى بتعيين تابعه الذي نوى الامامة به لم يضر لان غلظه في النية لا يزيد

(قوله أما إذا نوى ذلك في الجمعة) هذه نسخة وهناك نسخة أخرى وهي فان كان ذلك أي الخطأ في تعيين المأموم في الجمعة وهذه هي الصواب (قوله الثاني من شروط الاقتداء عدم تقدم) جعله زائدا من عنده مع أنه يعلم من قوله ما لم يتقدم عليه (قوله والاعتبار بالخ) وحاصله أن أحوال الامام ستة وأحوال المأموم سبعة فتضرب ستة في سبعة باثنين ١٣٥ وأربعين (قوله بما اعتبروا به في المسابقة)

وهو في ذي الخلف بالكشف وفي ذي

الخلف بالعنق (قوله ويسن أن

يقف الخ) شروع في كيفية الاقتداء

وحاصله أنه تارة يحرم ذكره قط ثم

يجب ذكره آخر ويجوز ذكره

فأكثر وأمرأة فأكثرا ورجال

حاضرون ثم صبيان ثم خنثى ثم

نساء وقد ذكرها الشارح على هذا

الترتيب فان جاء ذكر ثم امرأه بعد

الذكر وقف الذكر عن عين الامام

ثم المرأة خلف الذكر ولا تقف

عن يسار الامام فان جاء بعد الذكر

خنثى ثم امرأه وقف الخنثى خلف

الذكر والمرأة خلف الخنثى ولا

تجعل الثلاثة صفاف (قوله فخنثى)

وان لم يكمل صف الصبيان وقوله

ففساء اي وان لم يكمل صف

الخنثى فلو تقدمت الصبيان ثم

جاءت الى جال لم يؤخر والهم بخلاف

ما اذا تقدمت الخنثى أو النساء ثم

حضر الى جال فانهم يؤخرون (قوله

للا تبايع) أي في الجملة والافلم يكن

في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

خنثى (قوله وانما يتقيد به تخطي

الرقاب) اي اذا جاء شخص والامام

يخطب ووجد فرجه امام الصفوف

ولا يصل اليها الا بالتخطي فله

تخطي صف او صفين فقط لا يزيد

بخلاف ما اذا جاء شخص فوجد

القوم دخلا في الصلاة ووجد

امامهم فرجته اوسع فله ان

يخرق الصفوف ويصل اليه ولو

أكثر من صفين (قوله بالحر) هذه

نسخة وهناك نسخة أخرى وهي

على تركها أما إذا نوى ذلك في الجمعة أو ما الخ فيهما فانه يضرب لان ما يجب التعرض له بضرب الخطأ فيه الثاني من شروط الاقتداء عدم تقدم المأموم على امامه في المكان فان تقدم عليه في أثناء الصلاة بطلت أو عند الضرم لم تنعقد كالتقدم بشكيرة الاحرام قياسا للمكان على الزمان نعم يستثنى من ذلك صلاة شدة الخوف كما سيأتي فان الجماعة فيها أفضل من الانفراد وان تقدم بعضهم على بعض ولو شئت هل هو متقدم أم لا كان كان في ظلمة بحيث صلاته مطلقا لان الأصل عدم الفساد كما نقله النووي في فتاويه عن النص ولا تضرب مساراة المأموم لامامه والاعتبار في التقدم وغيره للقائم بالعقب وهو مؤخر التقدم لا الكعب فلو تساوى في العقب وتقدمت أصابع المأموم لم يضرب نعم ان كان اعتماده على رأس الاصابع ضرب كما بحثه الاسنوي ولو تقدمت عقبه وتأخرت أصابعه ضرب (تنبيه) لو اعتمد على إحدى رجليه وقدم الأخرى على رجل الامام لم يضرب ولو قدم إحدى رجليه واعتمد عليها لم يضرب كما في فتاوى البغوي والاعتبار للقاعد بالالية كما أفتى به البغوي أي ولو في التشهد اما في حال السجود فيظهر ان يكون المعتمد برؤس الاصابع ويشمل ذلك الركب وهو الظاهر وما قيل من ان الاقرب فيه الاعتبار بما اعتبروا به في المسابقة بعيد وفي المضطجع بالجنب وفي المستلقي بالراس وهو أحد وجهين يظهر اعتماده وفي المقطوعة رجله بما اعتمد عليه وفي المصوب بالكشف ويسن ان يقف الامام خلف المقام عند الكعبة وان يستدير المأمومون حولها ولا يضرب كونهم أقرب اليها في غير جهة الامام منه اليها في جهته كالوقوف في الكعبة واختلاف جهة ولو وقف الامام فيها والمأموم خارجا جازوله التوجه الى أي جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام لتقدمه حينئذ عليه ويسن ان يقف الذي كروا صبيبا عن عين الامام وان يتأخر عنه قليلا لالتباع واستعمالا للادب فان جاء ذكر آخر أحرم عن يساره ثم تقدم الامام او يتأخران عنه في قيام وهو أفضل هذا اذا امكن كل من التقدم والتأخر والافعل الممكن وان يضطف ذكران خلفه كما مر أنه فأكثروا ان يقف خلفه رجال لفضلهم قصيبيان لكن محله اذا استوعب الرجال الصغار والا كلهم او بعضهم فخنثى لاحتمال ذكورتهم ففساء وذلك للتباع وان تقف امامتهن وسطهن فلو أمهن غير امرأه قدم عليهن وكأمرأة عارام بصراء في ضوء وكروا مأموم انفراد عن صف من جنسه بل يدخل الصف وان وجد سعة وله ان يخرق الصف الذي يليه فافوقه اليها لتقصيرهم بتركها ولا يتقيد بخرق الصفوف بصفتين كزعمهم وانما يتقيد به تخطي الرقاب الا أن في الجمعة فان لم يجد سعة أحرم ثم بعد احرامه جرائه شخصان من الصف ليضطف معه ويسن لجروره مساعدته (ويجوز) للمصلي المتوضئ (ان يأتم) بالمتميم الذي لا إعادة عليه وبما مع الخلف ويجوز للقاتم ان يقتدي بالقاعد والمضطجع لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا أو جاكرا والناس قياما وان يأتم العدل (بالحر) الفاسق ولكن تكره خلفه وانما سمحت خلفه لما رواه الشيخان ان ابن عمر كان يصلي خلف الجاح قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وكفى به فاسقا وليس لاحد من ولاية الامور تفرير فاسق اماما في الصلاة كما قاله الماوردي فان فعل لم يصح كما قاله بعض المتأخرين والمتبع الذي لا يكفر ببدعته كالفسق (والعبد) أي يجوز للعبد ان يأتم بالعبد لان ذكوان مولى عائشة كان يؤمها لكن الحر ولو كان اعشى أولى منه (والبايع بالمرأه) لان عمرو ابن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست او سبع

ويجوز أن يأتم الحر بالعبد وعليها يكون الشارح غير اعراب المتن بخلافه على الاولى (قوله ولكن تكره) أي والثواب فيه خلاف

كالتقدم (قوله من ولاية الامور) أي ونظار المساجد (قوله لم يصح) أي ويجوز ولا يستحق المعام ومما جازا بخلاف الاذان فانه فيه

يستحق المعام مع صحة التخصيص وقيل يستحق هنا كالآذان

(قوله ولا يأتهم رجل بامرأة) يقرأ المتن بالرفع ويكون من عطف الجمل ولا يصح أن يقرأ بأنهم بالنصب عطفًا على يأتهم المتقدم لأنه بصير
المعنى ويجوز أن يأتهم الرجل بالمرأة وهذا فيه تمافيت لأنه ليس مقصودا وأما المقصود عدم الجملة لا جواز عدم الائتمام وأما قول
الشارح ولا يصح أن يأتهم رجل بامرأة فهو محل معنى لأجل اعراب (قوله رجل) أي ولو احتمالا فهو صادق بصورتين وكذا المرأة
فالصور الباطلة هي منطوق المتن (قوله ويصح ١٣٦ اقتداء بخنثى بآنت انوثته الخ) أي سواء بآنت قبل الصلاة وهو ظاهر أو بآنت

بعد ها ودخل في الصلاة ظانًا أن
أمامه رجل أو لم يعلم منه شيئاً (قوله
بآنت ذكوريته) أي قبل القدوة
وهو ظاهر وكذا بعد فراغ الصلاة
أن يدخل الرجل في الصلاة جازماً
بأنه رجل أو لم يظن من حاله شيئاً
(قوله من الفاتحة) فيسجد خراج
غيرها أما التكبير فإن كان يخل به
مع القدرة واثم به القاري فإن
دخل في الصلاة ظاناً بأن أمامه
يخل بالتكبير لم تنعقد وإن لم يعلم
الابتداء ففراغ الصلاة وجبت
الاعادة وإن علم في الاثناء وجب
الاستئناف ولا تنفع نية المفارقة
وأما إذا كان الإمام يخل بالتكبير
مع العجز عن الصواب فلا يضرك في
صحته اقتداء القاري به وأما الإخلال
في التمسك فإن دخل ظاناً بذلك لم
تنعقد صلاة المأموم فإن لم يعلم
الابتداء ففراغ الصلاة وبعد سلامه
أي المأموم لا اعادة وإن كان قبل
سلام المأموم سجدة المأموم للسهو
وسلم ولا اعادة أيضاً وإن علم في
أثناء الصلاة أنه نظره لعله يعيده
على الصواب فإذا سلم ولم يعده سجد
المأموم للسهو أيضاً وحكم السلام
كذلك وهذا هو المعتمد من كلام
طويل وقيل لا يضر الإخلال في
الثلاثة المذكورة في صلاة المأموم
بمن يخل بها ولو كان المأموم يحسنها
لأنه لا يدخل التحمل الإمام فيها عن
المأموم اهـ (قوله صحت صلاته

رواه البخاري لكن البالغ أولى من الصبي والحر البالغ العدل أولى من الرقيق والعبد البالغ
أولى من الحر الصبي وفي العبد الفقيه والحر غير الفقيه ثلاثة أو جهة أصحها أنهم - ما سواء والمبعض
أولى من كامل الرق والاعمى والبصير في الإمامة سواء ويقدم الوالي بعمل ولايته الأعلى فالأعلى
على غيره فإمام راتب نعم إن رلاه الإمام الأعظم فهو مقدم على الوالي ويقدم الساكن في مكان يحق
ولو بإعادة على غيره لا على معير الساكن بل يقدم المعير عليه ولا على سيد غير سيد مكاتب له فأفقه
فأقرأ فأورع فأقدم هجرة فأسن فأنسب فأنظف ثوباً وبدا وصنعة فأحسن صوتاً فأحسن صورة
ولمقدم مكان لا بصفتان تقديم لمن يكون أهلاً للإمامة (ولا) يصح اقتداءه بمن يعتد بطلان
صلاته كشافعي اقتضى بخنثى من فرجه لأن اقتصد اعتباراً باعتقاد المقتضى وكمجتهدين
اختلاف في آناء من الماء طاهر ومتنجس فإن تعدد الطاهر صح اقتداء بعضهم ببعض مالم يتعين آناء
إمام للنجاسة فلو أشبه خمسة من آنية فيها نجس على خمسة فظن كل طهارة آناء منهم اقتضوا به وأم
بالباقين في صلاة من الخمس أحاد ما اثم به آخر أو لا يصح اقتداءه بمقتدولاً عن تلزمه اعادة كتبهم
ليردوا لا يصح أن (يأتهم) ذكر (رجل) أو صبي مميز ولا خنثى مشكل (با) نثى (امرأة) أو صبية
مميزة ولا خنثى مشكل لأن الاتي ناقصة عن الرجل والخنثى المأموم يجوز أن يكون ذكرًا
والإمام أنثى لقوله صلى الله عليه وسلم إن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن
امرأة رجل ولا يصح اقتداء خنثى بآنت أنوثته بامرأة ورجل بخنثى بآنت كورته مع الكراهة
قاله الماوردي ويصح قدوة المرأة بالمرأة وبالخنثى كما يصح قدوة الرجل وغيره بالرجل فتخلص من
ذلك تسع صور وخمسة صحيحة وهي قدوة رجل برجل بخنثى برجل امرأة برجل امرأة بخنثى امرأة
بامرأة وأربعة باطلة وهي قدوة رجل بخنثى رجل بامرأة خنثى بخنثى بامرأة ولا يصح
أن يأتهم (قاري) وهو من يحسن الفاتحة (بأى) أمكنه التعلم أم لا والامى من يخل بحرف
كثفيف مشدود من الفاتحة بأن لا يحسنه كارت بشتاة وهو من يدغم بإبدال في غير محل الإدغام
بجذله بالابدال كشدديد اللام أو الكاف من مالك وأنت بثلثة وهو من يبدل حرفاً بآنى
بغيره بده كان يأتى بالثلثة بدل السين فيقول المنتقم فإن أمكن الأى التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته
والأصح كاعتدائه بثلثه فيما يخل به وكراهة الاقتداء بخواتم كفاء ولا حن بما لا يغير المعنى
كضم هاء الله فإن غير معنى في الفاتحة كانهت بضم أو كسر ولم يحسن اللام الحن الفاتحة فكافى
فلا يصح اقتداء القاري به وإن كان اللحن في غير الفاتحة بجر اللام في قوله تعالى إن الله يرى
من المشرقين ورسوله صحت صلاته والقدوة به حيث كان عاجزاً عن التعلم أرجاه لا بالتحريم
أو ناسياً كونه في الصلاة أو أن ذلك لحن لكن القدوة به مكروهة أما القادر العالم العام فلا تصح
صلاته ولا القدوة به للعالم بحاله وكالفاتحة فيما ذكر بدلها ولو بان أمامه بعد اقتدائه به كافراً
ولو تخفياً كفره كزندق وجبت الاعادة لنفسه بترك البحث عنه نعم لو لم يبين كفره لا بقوله
وقد أسلم قبل الاقتداء به فقال بعد الفراغ لم أكن أسلمت حقيقة أو أسلمت ثم ارتدت لم يجب
الاعادة لأنه كافر بذلك فلا يقبل خبره لأن بان ذا حدث ولو حدثاً كبيراً وذا نجاسة خفية

والقدوة به) أي ولو مع العلم بحاله حيث كان عاجزاً الخ وهذه شروط الجملة صلاته والقدوة بمعابدل
آخر كلامه في المحترقات (قوله ولو بان أمامه كافراً) أي أو أمياً أو مقتدياً أو امرأة أو خنثى أو مجنوناً أو سكراناً أو تاراً كاللغاتحة
في الجهرية أو تاراً كالتكبيرية الأحرار أو قادر على القيام أو قادر على السجدة أو ساجداً على كنهكم ذلك كله واحد وهو أنه إن بان
بعد الصلاة وجبت الاعادة أو في آئنتها وجب الاستئناف ولا تنفع نية المفارقة وإن دخل المأموم في الصلاة ظاناً بالباطل لم تنعقد
صلاته ولا بد في ذلك من تصديق الخبر (قوله لأن بان ذا حدث الخ) أي أو تاراً كالنميمة أو اللغاتحة في السرية أو تلزمه الإعادة

وان دخل المأموم طامبا بالحال لم تنعقد وان بان ذلك في الاثناء نفعت به المفارقة وكذا حكم من ظن في غير الفاتحة لخبايا المعنى وكان اماما وكان قادرا عايدا اماما فان صلاة المأموم خلفه فيها هذا التفصيل المتقدم في القسم الثاني وهو انه ان علم المأموم بالحال بعد فراغ الصلاة لا إعادة وان علم في الاثناء نفعت به المفارقة وان دخل في الصلاة طامبا بالحال لم تنعقد صلاته وكذا حكم اللحن في الفاتحة من الامام ان تعد اللحن أو سبق لسانه ولم يعد القراءة على الصواب راجع عبارة التحرير في ١٣٧ هذا الحل (قوله اجتماع الامام والمأموم

الخ) والمراد بالاجتماع أن لا تزيد المسافة بينهما على ثلاثمائة ذراع وان لا يحصل حائل بالتفصيل الآتي في المسجد وغيره (قوله مالم يتقدم عليه) هذا ليس خاصا بهذه المسئلة بل كل صور الاقتداء كذلك (قوله الامام في المسجد الخ) فيه نظر لان فاعل صلى ضمير يعود على المأموم والشارح جعل الفاعل الامام فغير اعراب المتن وان كان المعنى واحدا على الاعرابين (قوله وهو عالم بصلاته الخ) ليس خاصا بهذه الصورة بل كل صور الاقتداء كذلك (قوله ولا حائل) المراد به ما يمنع مروراً وان لم يمنع الرؤية كالشباك أو ما يمنع الرؤية وان لم يمنع المرور كالباب المردود بخلاف الحائل الذي يشترط انقياصه في المسجد فالمراد به ما يمنع الوصول الى الامام وان لم يمنع الرؤية فيض الشباك فان لم يمنع الوصول لم يضر وان منع الرؤية كالسبب المردود أو المغلق ولذلك قال فيما تقدم سواء أغلقت أبوابها أم لا ولا يضر الا التسهير في الابتداء أم في الدوام فلا يضر خدافا لما في الحاشية ومثل ذلك زوال سلم الدكة وأما غلق الباب في غير المسجد فيض مطلقاً وأما رد فيض في الابتداء دون الاثناء فيكون قول الشارح نعم لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فانغلق لم يضر ضعيفا على هذا ولذلك قال بعضهم المراد بالغلق

في توبه أو بدنه فلا تجب الاعادة على المقتضى لا تنفاه النقص بفتح الخلاف الظاهرة فتجب فيها الاعادة كالمؤمن امامه أميا ولو اقتدى رجل بخنثي فبان الامام رجلا لم يسقط القضاء لعدم صحة القدوة في الظاهر لتردد المأموم في صحة صلاته عندها وثالث الشرط اجتماع الامام والمأموم يمكن كما عهد عليه الجماعات في العصر الخالية ولا اجتماعهما أربعة أحوال لانها إما أن يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والاخر خارجا (و) اذا كانا بمسجد (بأي موضع صلى) المأموم (في المسجد) ومنه رحبته (بصلاة الامام فيه) أي المسجد (وهو عالم بصلاته) أي الامام يتمكن من متابعتها برؤيته أو بعض صف أو هو ذلك كسماع صوته أو صوت مبلغ (أجزأه) أي كفاه ذلك في صحة الاقتداء به وان بدت مساقته وحالت ابنية نافذة اليه كبر أو سطح سواء أغلقت أبوابها أم لا وسواء كان أحدهما أعلى من الآخر أم لا كان وقف أحدهما على سطحه أو منارته والاخر في سرداب أو برفقه لانه كله مبني للصلاة فالجتماع فيه مجتمعون لا إقامة الجماعة مؤدون لشعارها فان لم تكن نافذة اليه لم يعد الجتماع لهما بمسجد واحد أو فيض الشباك والمساجد المتلاصقة التي تفتح أبواب بعضها الى بعض كمسجد واحد وان انفرد كل منهما امام وجاهة ومحل ذلك (مالم يتقدم) المأموم (عليه) أي الامام في غير المسجد الحرام كما مر (وان صلى) الامام في المسجد والمأموم (خارج المسجد) حاله كونه (قريباً منه) أي من المسجد بان لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقر بيما يعتبران آخر المسجد لان المسجد كله شيء واحد لانه محل للصلاة فلا يدخل في الحسد الفاصل (وهو عالم بصلاته) أي الامام الذي في المسجد باحد الامور المتقدمة (ولا حائل هناك) بينهما كالباب المفتوح الذي لا يمنع الاستطراق والمشاهدة (جاز) الاقتداء حينئذ ولو كان المأموم في المسجد والامام خارجه اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الامام فان حال جدار الباب فيه أو باب مغلق منع الاقتداء لعدم الاتصال وكذا الباب المردود والشباك يمنع لحصول الحائل من وجهه اذا الباب المردود مانع من المشاهدة والشباك مانع من الاستطراق قال الاسنوي نعم قال البغوي في فتاويه لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فانغلق في اثناء الصلاة لم يضر اه أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بحذاءه واصف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاته فلا يصح اقتداؤه به للحائل وان كان الامام والمأموم بغير مسجد من فضاء أو بناء شرط في فضاء ولو محوطاً أو مسقفاً ان لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كل صفيين أو شخصين ممن اتهم بالامام خلفه أو بجانبه على ثلاثمائة ذراع الا الذي تقر بربا أخذ من عرف الناس فانهم يعدونهما في ذلك مجتمعين فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع كافي التهديب وغيره وان كانا في بناءين كحكن وصنفه من دار أو كان أحدهما ببناء والاخر بفضاء شرط ما مر آنفاً ما عدا حائل بينهما ما يمنع مروراً أو رؤية أو وقف واحد حذاء منفذ في الحائل ان كان فان حال ما يمنع مروراً كشباك أو رؤية كباب مردود أو لم يقف أحدهما لم يصح الاقتداء اذا الحائل بطل بذلك ففتح الاجتماع واذا صح اقتداء الواقف فيهما لم يصح اقتداء من خلفه أو بجانبه وان حبل بينهما وبين الامام ويكون ذلك كالامام لمن خلفه أو بجانبه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يجوز تقدمه على الامام

(١٨ - خطيب) الرد (قوله فان حال الخ) محترز قول المتن ولا حائل (قوله محوطاً أو مسقفاً) أي أوهما فارمانعة خلوق فتجوز الجمع لكن كيف يقال فضاء مع كونه محوطاً مسقفاً أو محوطاً فقط ويجاب بأن المراد بكونه فضاء أن لا يكون بين الامام والمأموم بناء مفتوح جمعاً مما كان من غير بناء بينهما يقال له فضاء بذلك الاعتبار (قوله أو لم يقف أحد فيهما) معطوف على قوله فان حال وكل من المعطوف والمعطوف عليه محترز ما تقدم من قوله اما عدم حائل أو وقف الخ ويصح أن يكون

الثاني معطوفا على قوله مردود أي أو غير مردود ولم يقف أحد في هذا الموضع (قوله كتعليم الامام) فيه نظر لان من شرط الصلاة العلم بالكييفية قبل الدخول في الصلاة فكيف يدخلون غير عالين بما او يعلمون من الامام ويحجب بان الكيفية التي تشترط معرفتها قبل الدخول في الصلاة غير الفرائض من السنن وهذا معلوم لهم وامام معرفة كيفية صور الفروض والسنن فاراد الامام تعليمها لهم بعد دخولهم في الصلاة (قوله والمقتدى في نحو ١٣٨ الخ) تفريع على قوله وفي طويلة بقصيرة وقوله بعد ذلك والمقتدى في صحيح الخ

ولا يضر في جميع ما ذكرنا من كثر طروقه ولا نسروا ان اخرج الى سباحة لانهم لم يعدوا للعبادة وكره ارتفاعه على امامه وعكسه حيث أمكن وقوفه على مستوا الحاجة كتعليم الامام المأمومين صفة الصلاة وكتبليخ المأموم تكبيرة الامام فيسن ارتفاعه مما لذلك كقيام غير مقيم من مريد الصلاة بعد فراغ الاقامة لانه وقت الدخول في الصلاة سواء أقام المؤذن أم غيره أما المقيم فيقوم قبل الاقامة ليقيم قائما وكره ابتداء نفل بعد شروع المقيم في الاقامة فان كان في النفل آتاه ان لم يحش باغماءه فوجاهة بسلام الامام والاندب له قطعه ودخل فيها لانها أولى منه والرابع من شروط الاقتداء توافق نظم صلاتيه في الافعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة وكسوف أو جنازة نذر المتابعة ويصح الاقتداء بالود بقاض ومفترض عتقفل وفي طويلة بقصيرة كظهر بصبح وبالعكس ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم والمقتدى في نحو الظهور بصبح أو مغرب كسبق فيتم صلاته بعد سلام امامه والافضل متابعته في قنوت الصبح وتشهد اخيره في المغرب وله فراقه بالنية اذا اشتغل به ما والمقتدى في صبح أو مغرب بنحو ظهر ان أتم صلاته فراقه بالنية والافضل انتظاره في صبح ليسلم معه بخلافه في المغرب ليس له انتظاره لانه يحدث جلوس تشهد لم يقم به الامام ويقف في الصبح ان أمكنه القنوت بأن وقف الامام يسيرا والآخر كولا سجود عليه تركه وله فراقه بالنية ليقتت تحصيل السنة والخامس من شروط الاقتداء موافقته في سنن تفحش مخالفته فيها فاعلاوتر كما كسجود تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش فيه المخالفة بجلوسه الاستراحة والسادس من شروط الاقتداء تبعية امامه بأن يتأخر تحريمه عن تحريم امامه فان خالفه لم تتبعه صلاته وان لا يسبقه بركنين فعلمين ولو غير طوي يمين عامدا عالما بالتحريم وان لا يتخلف عنه بهما بلا عذر فان خالف في السابق أو التخلف بهما ولو غير طوي يمين بطلت صلاته ففحش المخالفة بلا عذر بخلاف سبقه بهما ناسيا أو جاهلا لانه لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام امامه بركعة وبخلاف سبقه بركن كان ركع قبله وان عاد اليه أو ابتدأ رفع الاعتدال قبل ركوع امامه لان ذلك يسير لكانه في الفعل بلا عذر حرام وبخلاف سبقه بركنين غير فعلمين كقراءة وركوع أو تشهد وصدالة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تجب إعادة ذلك وبخلاف تخلفه بفعل مطلقا أو بفعلمين بعد كان ابتداء امامه هو السجود وهو في قيام القراءة والسبق بهما يفسد بالخلاف بهما وبخلاف المقارنة في غير الحرم لكانه في الافعال مكرهة مفقودة لتفضيلة الجماعة كما حرم به في الروضة وهل هي مفقودة لما قارن فيه فقط أو لجميع الصلاة الظاهر الاول رأيا ثواب الصلاة فلا يقوت بارتكاب مكرهه فعدم صحتها وانما اذا صلى بأرض مغصوبة بان المحققين على حصول الثواب فالمكرهه أولى والعذر للتخلف كان أسرع امام قراءته وركع قبل ان تمام موافق له الفاتحة وهو بطي والقراءة فيها قيتهما ويسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فان سبق بأكثر من الثلاثة بان لم يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد تتبعه فيهما وفيه ثم نذر له بعد سلام امامه ما فانه كسبوق فان لم يتمها الموافق لشغله بسنة كدعاء افتتاح فعذر كبطي والقراءة فيأتي فيه ما مكره ما موم علم أو شئت قبل ركوعه وبعد ركوع امامه

تفريع على العكس بالنسبة لطويلة بقصيرة (قوله وله فراقه) ولا تنفوته فضيلة الجماعة بذلك (قوله ليس له انتظاره) أي في الجلوس وله انتظاره في السجدة الاخيرة (قوله بان يتأخر تحريمه) أي ابتداء تحريمه عن جميع تحريم الامام (قوله وان لا يسبقه بركنين فعلمين ولو غير طوي يمين) صادق بطويل مع قصير وهو ظاهر وبقصيرين وهو غير ممكن وبطويلين وصورة وبان يسجد المأموم السجدة الاخيرة ويقوم ويقرا ثم يركع كل ذلك والامام في الجلوس بين السجدة بين فقط قد سبقه بالسجدة الثانية وبالقيام وهما طويلان وصورة أيضا بان يسجد المأموم السجدة الثانية ويجلس للتشهد ثم يسرع في القيام أو في السلام كل ذلك والامام في الجلوس بين السجدة بين فقد سبقه بالسجدة الثانية والجلوس للتشهد سواء كان الاول أم الاخير ولا يتم الركن الثاني الا بالشرع في القيام بعد التشهد أو في السلام ولو قوى المقارنة مقارنا اشرعه في السلام أو القيام لانفعه لانه اجتمع مانع من العجمة وهو شرعه في الركن الثالث ومقتضى لها وهو نية المقارنة فيغلب المانع على مقتضى (قوله كان ركع قبله وان عاد) الواو الحال (قوله والعذر

للتخلف الخ) أي كثير أما العذر السابق فليس له الا النسيان والجهل (قوله كان أسرع الخ) المراد بالاسراع الاعتدال انه وأما الاسراع حقيقة بحيث لا يتمكن المأموم من تكميل الفاتحة فمكره معه وتسقط عنه الفاتحة ولو في كل الركعات (قوله ما لم يسبق بأكثر الخ) المراد بالاكثر ان يتلبس الامام بالاربع فان تم ما عليه والامام في الرابع فاما ان يتابعه أو يفارقه فان فرغ امامه من الرابع وشرع في الخامس والمأموم في قراءته لم يتمها بطلت صلاته وكذا اذا أتمها مقارنا بالشرع وفي الخامس ولا تنفعه نية المقارنة (قوله لا تشهد)

أي سواء كان الأول أو الأخير لان الأول وان كان سنة إلا أنه على صورة الركن فهو بمنزلة (قوله تبعه وجوب الخ) هذا الوجوب لا يدرأه
الركعة فان لم يركع معه لم تبطل صلاته ولو عمد أو غما تبطل بخلافه بمقتضى ١٣٩ حامدا عالما بان دوى الامام للسجود وهو

في القيام واذ لم يتخلف به ما
لا تبطل صلاته وإن كان فاتته
الركعة فيتابع الامام أو ينوي
المفارقة (قوله قرأ وجوبا
بقدرها) فان ركع قبل قراءة
قدر ما عليه بطلت صلاته ان كان
عامدا عالما والا فلا تبطل
ولا تحسب له هذه الركعة (قوله
فان أدركه في ركوع) تفريعه
بالقاء يوهم أنه مفرع على ما قبله
مع أنه لا يتفرع عليه فكان
الأولى التمييز بالواو (قوله
واطمان يقينا الخ) أي برؤية
الامام في البصير أو وضع يده
على ظهره في الاعى أو سماعه
نسبح الامام في الركوع ولا يكفي
في ذلك الظن ولا سماع صوت
المباغ وكذا يقال في كل موضع
تحمل الامام عن المأموم شيئا
من الفاتحة (فرع) لو جلس
المسبوق بعد سلام الامام فان
كان في محل جلوسه لو كان منفردا
جاز له التطويل وأما اذا لم يكن
في محل جلوسه لو كان منفردا
فان طـ و ل زيادة على قدر
الطمأنينة عامدا عالما بطلت
صلاته والا فلا

(فصل) في صلاة المسافر الخ
(قوله فقال عجبت مما عجبت منه)
محصل جواب سيدنا عمر أنه
عرضت له هذه الشبهة كما عرضت
اي على فسأل عنها النبي صلى الله
عليه وسلم فاجابه بما ذكر (قوله
أهم هذه الخ) انما كان أهم لانه
متفق عليه بين الأئمة بخلاف الجميع
ففيه خلاف بين الأئمة فبعضهم

أنه ترك الفاتحة فانه معدور فيقرؤها ويسعى خلفه كما مر في بطي القراءة وان كان علم بذلك أو
شك فيه بعد ركوعه ما لم يعد الى محل قراءتها ليقرأها فيه لقوته بل يتبع امامه ويصلي ركعة بعد
سلام امامه كسبوق وسن لمسبوق أن لا يشتغل بعد تحريمه بسنة كنعوذ بل بالفاتحة إلا أن يظن
ادراكها مع اشتغالها بالسنة واذ ركع امامه ولم يقرأ المسبوق الفاتحة فان لم يشتغل بسنة تبعه
وجوبا في الركوع وأجزأه وسقط عنه الفاتحة واذ اشتغل بسنة قرأ وجوبا بقدرها من
الفاتحة اتقصير به بعدوله عن فرض الى سنة سواء أقرأ شيئا من الفاتحة أم لا فان ركع مع الامام
بدون قراءة بقدرها بطلت صلاته ((نعم)) تنقطع قدوة بخروج امامه من صلاته بمحدث أو غيره
وللمأموم قطعها بنسبة المفارقة وكره قطعها الا عند ركض وتطويل امام وتركه سنة مقصودة
كتشهيد أول ولو نوى القدوة منفردا في أثناء صلاته جاز وتبعه فيما هو فيه فان فرغ امامه أولا فهو
كسبوق أو فرغ هو أولا فانتظاره أفضل من مفارقتها ليسلم معه وما أدركه مسبوق فأول صلاته
فيه عدي ثانية صحيح القنوت وفي ثانية مغرب التشهد لا يتم محلها فان أدركه في ركوع محسوب
للإمام واطمان يقينا قبل ارتفاع امامه عن أنه أدرك الركعة ويكبر مسبوق أدرك الامام في
ركوع آخر ثم ركع ولو كبر واحدة فان نوى بها التحريم فقط وانها قبل دويها انقضت صلاته والا
لم تنعقد ولو أدركه في اعتداله فباعدته واقفه فيما هو فيه وفي ذكره أدركه فيه من تحميمه ونسبح
وتشهد ودعاء وفي ذكر انتقاله عنه من تكبير لا في ذكر انتقاله اليه واداسلم امامه كبراقبامه أو
بدله ندبان كان محل جلوسه والا فلا الجماعة في الجمعة ثم صبح الجمعة ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم
العصر أفضل وأما جماعة الظهر والمغرب فهما سواء

(فصل) في صلاة المسافر من حيث القصر والجمع المختص المسافر يجوز ما تخفف فاعليه لما يلحقه
من مشقة السفر غالباً مع كيفية الصلاة بخو المطر والاصل في القصر قبل الاجماع قوله تعالى واذ
ضربتم في الارض الآية قال يعلى بن أمية قلت لعمران قال قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس
فقال عجبت مما عجبت عنه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي صدقة تصدق الله بها
عليكم فاقبلوا صدقته وادمسلم والاصل في الجمع أخبارنا في ولما كان القصر أهم هذه الامور بدأ
المصنف به كغيره فقال (ويجوز للمسافر) اغرض صبح (قصر الصلاة الرباعية) المكتوبة دون
الثنائية والثلاثية (بخمسة شرائط) وركل شروط اخر سنتكلم عليها الاول (ان يكون سفره في
غيره معصية) سواء كان واجبا كسفر حج أو مندوبا كزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو مباحا
كسفر تجارة أو مكروها كسفر منفرد أما العاصي بسفره ولو في أثناءه كآبق وناشرة فلا يقهر
لان السفر بسبب الرخصة فلا تنطاط بالمعصية كبقية رخص السفر نعم له بل عليه التيمم مع وجوب
اعادة ما صلاه به على الاصح كافي المجموع فان تاب فأول سفره محل توبته فان كان طويلا ولم يشترط
لرخصة طوله كاكل الميتة للمضطرب به ترخص والا فلا والحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه أو
دائمه بالركض الاغرض شرعي ذكره في الروضة كاصلها (و) الشرط الثاني (ان تكون مساقته)
أي السفر المباح غائبة وأربعين ميلا هاشمية ذهابا وهي من حلمان وهما مسير يومين معتدلين
يسير الاثقال وهي (سنة عشر فرسخا) ولو قطع هذه المسافة في لحظة في بر أو بحر فقد كان ابن عمر
وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة بردوم مثله انما يفعل عن توقيف وخرج بذهابا بالاياب
معه فلا يحسب حتى لو قصد مكانا على من حلة بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر وان ناله
مشقة من حلتين متواليتين لانه لا يسمى سفرا طويلا والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحديد

يقول الجميع للسفر وبعضهم يقول للجمع للنسك فقط (قوله وألحق بسفر المعصية الخ) أي ولو كان سفر طاعة كالخج لكن لما كان يتعب
دائمه بغير غرض كان كأنه معصية من أصله ولو وقع ذلك في أثناءه وبعضهم قال ان كان يتعب دائمه وكان أصله طاعة فانه يترخص

(قوله أربعة آلاف خطوة) بالضم واختلاف فيها فيسبيل خطوة البعير واغترض بان قوله ثلاثة أقدام ينافية لان البعير لا يقدم له وقال بعضهم انها خطوة الأدمى واعترض بأن ما بين قدمي الأدمى لا يسبح ثلاثة أقدام وأجيب باننا نقول المراد خطوة البعير والمراد بالقدم قدم الأدمى (قوله أو الضروي الخ) فيه نظر لانه ان سور بما اذا أدرك من وقت الظهور مثلا قدر تكبيرة بان كان به مانع وهو مسافر فزال وقد بقي قدر تكبيرة فهي حينئذ قائمة سفر فتقصركمها قضاء فلا تدخل في قوله مؤديا للصلاة واذا صور بما اذا أدرك من وقت الظهور أكثر من ركعة فلا يصح أيضا لانها ١٤ وان كانت أداء وداخله في قول المتن مؤديا لكن يغني عنه قوله قبله في أحد أوقاتها

الأصل ويحجب عن الأول بان المراد بالمؤدي الفاعل للصلاة أعني من الأداء أو القضاء فصح التصريح وبالأول ويحجب عن الثاني بانه وان كان داخلا لكنه امتاز بصفة وهي كونه وقت ضرورية فذكره من ذكر الخاص بعد العام (قوله فلو نواه بعد نيته القصر الخ) شروع في فروع أربعة على مفهوم الشرط (قوله عن ابن عباس الخ) قد يقال هذا قول صحابي وقوله وقوله لا يحتج به ما وجاب بان ذلك في حكم المرفوع أي المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكان النبي صلى الله عليه وسلم له لان قول الصحابي السنة كذا أو من السنة كذا في حكم المرفوع وكذا قوله آخرنا أو نمينا (قوله ولو اقتدى بمن ظننه الخ) هذا من فروع هذا الشرط وهو مفرع على مفهوم الشرط كما ان الفروع الأول في كلام الشارح تقرير على المفهوم وأما مسألة الاعادة فهي تفرع على منطق الشرط (قوله فبان الخ) أي في أثناء الصلاة أو بعدها بان اقتدى بالاعام في جزء منها وأنها مقصورة ثم

لا تقر بلبوث التقدير بالامبال عن الصحابة ولان القصر على خلاف الأصل فيحتمل فيه بتحقيق تقدير المسافة والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والقسمان ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضات والأصبع ست شعيرات معتدلات معترضات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون وخرج بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم الاموية المنسوبة لبني أمية فالمسافة بها أربعون ميلاً اذ كل خمسة منها قد وستة هاشمية (و) الشرط الثالث (أن يكون مؤديا للصلاة) المقصورة في أحد أوقاتها الأصل أو العذري أو الضروي فلا تقصر فائتة الحضر في السفر لانها ثبتت في ذمته تامة وكذا لا تقصر في السفر فائتة مشكوك في أنها فائتة سفر أو حضر احتياطاً ولان الأصل الاتمام وتقتضي فائتة سفر قصر في سفر قصر وان كان غير سفر الفائتة دون الحضر نظراً إلى وجود السبب (و) الشرط الرابع (ان ينوي القصر مع) تكبيرة (الاحرام) كاصل النية ومثل نية القصر ما لو نوى الظهر مثلاً ركعتين ولم ينو ترخصاً كما قاله الامام ومالو قال أودى صلاة السفر كما قاله المتولي فلو لم ينو ما ذكر بان نوى الاتمام أو أطلق أنم لانه المنوي في الأولى والأصل في الثانية وبشرط التصرع عن منافي نية القصر في دوام الصلاة كنية الاتمام فلو نواه بعد نية القصر أنم (تنبيه) قد علم من ان الشرط التصرع عن منافيها أنه لا يشترط استدامة نية القصر وهو كذلك ولو أحرم قاصراً ثم تردد في أنه يقصر أو يتم أنم أو شك في أنه نوى القصر أم لا أنم وان تذكر في الحال انه نواه لانه أدى جزءاً من صلاته حال التردد على التمام ولو قام امامه لثلاثة فشكل هل هو متم أم ساه أنم وان بان أنه ساه ولو قام القاصر لثلاثة عمداً بالاموجب للاتمام كنيته أو نية إقامة بطائعه أو ساهوا ثم تذكر ما وجوباً ويجعله ندباً وسلم فان أراد عند ذلك كرم ان يتم طاعة القعود وجوباً ثم قام ناوياً للاتمام (و) الشرط الخامس (أن لا يأتى بغيره) أو بمن جهل سفره فان اقتدى به ولو في جزء من صلاته كان أدركه في آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه لزمه الاتمام لخبر الامام أحمد عن ابن عباس سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد أو أربعاً اذا اتم بغيره فقال تلك السنة وله قصر الصلاة المعادة ان صلاها أو لا مقصورة ولا هاتان باختلاف من يصليها مقصورة أو صلاها اماماً وهذا هو الظاهر وان لم أر من تعرض له ولو اقتدى بمن ظننه مسافراً بان مقياً فقط أو مقياً ثم محدثاً لزمه الاتمام أما لو بان محدثاً ثم مقياً أو باناً لم يلزمه الاتمام اذ لا قدوة في الحقيقة وفي الظاهر ظنه مسافراً ولو استخلف قاصراً حدث أو غيره ممن أتم المقتدون به كالامام ان عادوا اقتدى به ولو لزم الاتمام مقتدياً فسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثاً أنم لانها صلاة واجب عليه انما هو ما ذكر لا يدفعه ولو بان للامام حدث نفسه لم يلزمه الاتمام ولو أحرم منفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام كافي المجموع ولو فقد الظهورين فشرع فيها بنية الاتمام ثم قد زل على الطهارة قال المتولي وغيره قصر لان ما فعله ليس بحقيقة صلاة قال الأذري وأهل ما قالوه بناء على انما ليست

بأن له أن الامام مقيم فانه يلزمه اعادتها تامة (قوله تم محدثاً) فان كان ذلك في أثناء الصلاة ونوى المغارقة وأتمها منفرداً فذلك ظاهر وان لم ينو المغارقة عند علمه بحدث الامام ودأب على المتابعة عامداً لما بطلت صلاته فيعيد هاتان تامة وان كان تبين الحدث بعد ما صلاها وفرغ منها تامة فظاهر وأما لو تبين له بعد فراغها مقصورة بان اقتدى بالامام في جزء من آخر صلاة الامام وصلاها مقصورة ثم تبين له ان الامام مقسم ثم محدث فليزمه اعادتها تامة وأما الامام فيجب عليه اعادتها تامة على كل حال أي سواء كان دخل في الصلاة ميتاً طاهراً أم طاهراً أم ميتاً فبان تبين له ذلك وأما تفصيل المأموم فيجاءه

بصلاة

في أثناء الصلاة ونوى المغارقة وأتمها منفرداً فذلك ظاهر وان لم ينو المغارقة عند علمه بحدث الامام ودأب على المتابعة عامداً لما بطلت صلاته فيعيد هاتان تامة وان كان تبين الحدث بعد ما صلاها وفرغ منها تامة فظاهر وأما لو تبين له بعد فراغها مقصورة بان اقتدى بالامام في جزء من آخر صلاة الامام وصلاها مقصورة ثم تبين له ان الامام مقسم ثم محدث فليزمه اعادتها تامة وأما الامام فيجب عليه اعادتها تامة على كل حال أي سواء كان دخل في الصلاة ميتاً طاهراً أم طاهراً أم ميتاً فبان تبين له ذلك وأما تفصيل المأموم فيجاءه

(قوله بالقتضى) أى بفتح الصاد أى المرتب على اتمامه لان موجب اتمامه ومقتضاه ان قصر الامام قصر وان اتم اتم (قوله قصد موضع معين معلوم الخ) المراد بقصد الموضع المعلوم ان يقصد قطع مرحلتين من أى جهة شاء أو من جهة معينة (قوله ولا طالب غريم الخ) أى ما لم يجاوز مرحلتين فان جاوزهما قصر فيما بعدهما وهذا غير الاستدراك ١٤١ انتهى (قوله ونوى الهرب لم يقصر) أى

بمعارضة نية الهرب العلم بطوله (قوله متى تخلصت الخ) أى أو تمكنت من الشوزاشرت والعبد متى تمكن من الهرب هرب لم يقصر قبل مرحلتين لمناقاة بينهما لعلهما بطوله (قوله لغرض ديني) أى ولومع نية القصر فلا يقصر التشرية (قوله كلفهمت بالاولى الخ) كان الاولى حذف ذلك لانه انما يحتاج اليه لوزل المزارع مع انه صرح بها ففى مفهومه بالتصريح لامن البساتين (قوله حلة فقط) ان كان مراده انه لا يعتبر مجاوزة حلة أخرى فيصح لان الحلة الاخرى بمنزلة قرية منفصلة عن بلد المسافر وان كان مراده بقوله فقط أى لا يجاوزة مرافق الحلة من مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحوه فيكون ضعيفا ويحاج بان معناه انه يكفي مجاوزة الحلة ولا يشترط ما ذكره بعده من الغرض ونحوه ويصور ذلك بما اذا اتسعت المذكورات جدا فصح قوله فقط (قوله وينتهى سفره الخ) حاصل ما يقال انه ان رجع من سفره الى وطنه انتهى مطلقا أى سواء نوى الإقامة به أولا كان له فيه حاجة أم لا وأما اذا رجع الى غير وطنه ولم يكن له حاجة ونوى قبل الوصول اليه إقامة به مطلقا أو أربعة أيام صحاح وكان وقت النية ما كنا مستقلا انتهى سفره بمجرد وصول السور أيضا وأما اذا لم ينو أصلا أو نوى

صلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيمن صلى بهم من نازله الاعادة بنية الاقام ثم أعادها ولو اقتضى بمسافر وشك في نية القصر فحزم هو نية القصر جازله القصر ان بان الامام قصر الان الظاهر من حال المسافر القصر فان بان انه متم لزومه الاقام فان لم يجزم بالنية بل قال ان قصر قصرت والابان اتم اتمت جازله القصر ان قصر امامه لانه نوى ما في نفس الامر فهو وتصريح بالقتضى فان لم يظهر للمأموم ما نواه الامام لزومه الاقام احتياطاً بهذا آخر الشروط التي اشترطها المصنف وأما الزائد عليها فأمور الاول يشترط كونه مسافرا في جميع صلاته فلا ينتهى سفره فيها كان بلغت سفينة دار اقامته أو شك في انتهائه اتم لزوال سبب الرخصة في الاولى وللشك فيه في الثانية والثاني يشترط قصد موضع معين أو غير معين أول سفره لا يعلم انه طويل في قصر أو لا فلا قصر له اتم وهو من لا يدري أين يتوجه وان طال سفره لا ينتفاه علمه بطوله أو له ولا طالب غريم أو ابقى يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه نعم ان قصد سفر مرحلتين أولا كان علم انه لا يجزم مطاوع به قبلها ما جازله القصر كافي الرخصة وأصلها وكذا لو قصد الهائم سفر مرحلتين كما شملته عبارة المحرر ولو علم الاسيران سفره طويل ونوى الهرب ان تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين ويقتصر بعدهما ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد اذا نوى الزوجة أنها متى تخلصت من زوجها رجعت والعبد انه متى عتق رجع فلا يترخصان قبل مرحلتين ولو كان المقصود طريقا طويلا يبلغ مسافة القصر وقصيرا لا يبلغها فسلك الطويل لغرض ديني أو دنوي كسهولة طريق أو أمن جازله القصر لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح وان سلمك مجرد القصر أو لم يقصد شيئا كافي المجموع فلا قصر لانه طول الطريق على نفسه من غير غرض ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی مالك أمره في السفر ولا يعرف كل واحد منهم مقصده فلا قصر لهم وهذا قبل بلوغهم مسافة القصر فان قطعوها قصر واكفى الاسير فلو نوى مسافة القصر وحدهم دون متبوعهم قصر الجندی غير المثلث في الديوان دونهما لانه حينئذ ليس تحت يد الأمير وقهره بخلافهما فقتلتهما كالعهد اما المثلث في الديوان فهو مثلهما لانه مقهور تحت يد الأمير ومثله الجيش والثالث يشترط للقصر مجاوزة سور ومختص بمسافر منه كبلد وقرية وان كان داخله أما كن خربة ومزارع لان جميع ما هو داخله معدود بمسافر منه فان لم يكن له سور ومختص به بأن لم يكن له سور مطلقا أو في صوب سفره أو كان له سور غير مختص به كقرى متفصلة جمعها سور فأوله مجاوزة عمران وان تخلله خراب لا يجاوزة خراب بطرقه هجر بالتصويط على العاصي أو زرع بقية نية ما يأتي أو تدرس بأن ذهبت أصول حيطان لانه ليس محل اقامته بخلاف ما ليس كذلك فانه يشترط مجاوزة كاصحه في المجموع ولا مجاوزة بساتين ومزارع كلفهمت بالاولى وان اتصلت بغيره أو كانت محوطتين لانهما لا يتخذان للإقامة ولو كان بالبساتين قصور أو دور وسكن في بعض فصول السنة لم يشترط مجاوزتها على الظاهر في المجموع خلافا لما في الرخصة وأصلها لانها ليست من البلد والقرية المتصلتان يشترط مجاوزتهما وأوله اسكن خيام كالاعراب مجاوزة حلة فقط ومع مجاوزة عرض وادان سافر في عرضه ومع مجاوزة مهيبت ان كان في روبة ومع مجاوزة مصعدان كان في وهذه هذا ان اعتدلت الثلاثة فان أفرطت سعتها اكتفى بمجاوزة الحلة عرفا وينتهى سفره بلوغه مبدء أسفر من سور أو غيره من

إقامة أقل من أربعة أيام فلا ينتهى سفره بوصول السور وانما ينتهى بإقامة أربعة أيام صحاح غير يومى الدخول والخروج وفرض المسئلة لم يكن له حاجة وفي هذه الصورة لو نوى بعد الدخول انقطع سفره بنية الإقامة ولا يتوقف على مضى الاربعه وأما اذا كان له حاجة أو لم يتوقفها بل جزم بانها لا تقتضى في الاربعه انتهى سفره بمجرد الميكن والاستقرار سواء نوى بعد الوصول أولا فان توقعها كل وقت لم ينتهى سفره الا بعشر ثمانية عشر يوما غير يومى الدخول والخروج

(قوله لا إلى غير وطنه حاجة) هذا النفي صادق بثلاث صور ياتى نوى الرجوع إلى وطنه مطلقا أى سواء كان الحاجة أولا أو نوى الرجوع إلى غير وطنه غير حاجة ففي هذه الثلاثة ينتهى السفر بمعنى أنه ليس له القصر ولا الجمع مادام مقيما في المحل الذي نوى فيه الرجوع ووجه أخذ هذه الصور من هذه العبارة أن قوله إلى غير وطنه نفى ولا السابقة عليه للنفي ونفى النفي اثبات فإذا أدخلنا لا على غير وطنه صار معناها أنه يرجع إلى وطنه أى مطلقا سواء كان الحاجة أم لا وإذا أدخلنا لا على الحاجة وأبقينا غير وطنه صار معناها أنه يرجع إلى غير وطنه غير حاجة فهذه صورة تضم الثنتين السابقتين وأما مفهوم هذا النفي فصورة واحدة وهي ما إذا رجع إلى غير وطنه الحاجة فلا ينتهى سفره فيها (قوله والا فضل لسائر ١٤٣ الخ) تفصيل لقوله تقديم أو تأخير أفكانه قبل وما لا فضل منه ما قال

وطنه أو من موضع آخر يرجع من سفره إليه أولا وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل إقامة به وإن لم يصلح لها اماما مطلقا وأما أربعة أيام صحاح وبإقامته وقد علم أن إقامته لا ينقض فيها وإن نوى في كل وقت قصر ثمانية عشر يوما صحاح ولو غير محارب ينتهى أيضا سفره بنية الرجوع ما كثار ولو من طويل لا إلى غير وطنه الحاجة بأن نوى رجوعه إلى وطنه أو إلى غير الحاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فإن سافر قصر جديداً كان طويلا وقصر والا فلا فإن نوى الرجوع ولو من قصر إلى غير وطنه الحاجة لم ينته سفره بذلك وكنية الرجوع التردد فيه كفى المجموع والرابع بشرط العلم بجواز القصر ولو قصر جاهلا به لم تصح صلاته لتلاعبه كفى الرخصة وأصلها ((تنبيه)) الصوم لم يسافر قصر سفر قصر أفضل من الفطر إن لم يصرفه لم يفسد من براءة الذمة والقصر له أفضل من الانعام إن بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فإن لم يبلغها فالانعام أفضل نحو وجاب من خلاف أى حنيفة أما لو اختلف فيه كلاح يسافر في البحر ومعه عبالة في سفينة ومن يديم السفر مطلقا فالانعام له أفضل للخروج من خلاف من أوجبته كالامام أحمد * ولم يسافر غ المصنف من أحكام القصر شرع في أحكام الجمع في السفر فقال (ويجوز للمسافر) سفر قصر (إن يجمع بين) صلاتي (الظهر والعصر في وقت أحدهما) تقديم وتأخير (و) (إن يجمع بين) صلاتي (المغرب والعشاء في وقت أحدهما) تقديم وتأخير أو الجمعة كالظهر في جميع التقديم والفضل لسائر وقت أولى تأخير ولغيره تقديم للاتباع بشرط التقديم أربعة شروط الأول الترتيب بأن يبدأ بالاولى لأن الوقت لها والثانية تسبق لها والثاني نية الجمع ليستميز التقديم المشرع عن التقديم سهواً أو عتيا في الاولى ولو مع تحللها معها والثالث ولا بيان لا بطول بينهما فافصل عرفا ولو ذكر بعدهما ترك ركن من الاولى أعادهما جوهرا تقديم أو تأخير أو وجود المرخص فإن ذكر أنه من الثانية ولم يطل الفصل بين سلامها والذكر تدارك وصحتها فإن طال بطلت الثانية ولا جمع لطول الفصل ولو جهل بأن لم يدرك أن الترتيب من الاولى أم من الثانية أمادها الاحتمال أنه من الاولى بشرط جمع تقديم والرابع دوام سفره إلى عقد الثانية فلو أقام قبله فلا جمع لزوال السبب وبشرط للتأخير أمر أن فقط أحدهما جانب جمع في وقت أولى ما بقي قدر يسعهما تميزا له عن التأخير تعديا وظاهرا أنه لو أخر الثانية إلى وقت لا يسع الاولى عصي وإن وقعت أداء فإن لم ينسوا الجمع أو نواه في وقت الاولى ولم يبق منه ما يسعهما عصي وكانت قضاء وتأنبهما دوام سفره إلى تمامهما فلو أقام قبله صارت الاولى قضاء لأنها تابعة للثانية في الأداء العذر وقد زال قبل تمامها وفي المجموع إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الاولى أداءا بخلاف وما يحشمه مخالف لاطلاقهم

والأفضل لسائر وقت أولى الخ أى سواء كان سائر وقت الثانية أو نازلا وقوله ولغيره تقديم وهو من كان نازلا وقت الاولى سواء كان نازلا وقت الثانية أو سائرا فيكون التقديم في صورتين أيضا وهو ضعيف فيما إذا كان نازلا فيهما بل الأفضل فيه التأخير فتضم إلى الثنتين فيكون التقديم في صورة والتأخير في ثلاثة (قوله ولو ذكر بعدهما الخ) شروع في فروع أربعة على هذا الشرط (قوله أمادها) هذه دعوى ودليلها قوله لاحتمال الخ وقوله بغير جمع تقديم دعوى أخرى والله بعضهم بقوله لطول الفصل بين أى بالعصر في المرة الاولى وبالظهر المعادة بعدها في المرة الثانية فيكون قد فصل بين الظهر في المرة الاولى وبين العصر في المرة الثانية بعصر المرة الاولى وبظهر المرة الثانية وهذا الاحتمال مبنى على كون ترك الركن من الثانية (قوله وظاهر الخ) اقتضت هذه العبارة أنه لو أخر الثانية إلى وقت يسع ركعة من الاولى أو أقل من ركعة أنه يعصى بتأخير النية إلى ذلك الحد وإن الصلاة المذكورة تكون

أداء إذا فعلها في وقت الثانية اعتبارا بوقت النية أى فيما إذا كان الباقي وقت النية يسع ركعة أما إذا كان الباقي يسع أقل من ركعة فتكون قضاء وقوله في العبارة الثانية أو نواه في وقت لا يسعهما صادق بالصورتين المتقدمتين وقد حكم الشارح بأن الصلاة قضاء فيهما فيجوز العبارة الاولى في صورة ما إذا كان وقت النية يسع ركعة فإن العبارة الاولى تقتضى أنها أداء والثانية تقتضى أنها قضاء وأما الاثم فهو باتفاق فكان الاولى حذف العبارة الاولى والاقتصار على الثانية وعلى تقدير وجودها يكون قوله وإن وقعت أداء ضعيفا (قوله فلو أقام قبله صارت الاولى قضاء) صادق بصورتين أى سواء أقدم الظهر على العصر أو العصر على الظهر وإن كان التعديل ظاهرا في صورة ما إذا أقدم الظهر على العصر دون العكس (قوله وفي المجموع الخ) غرضه به حكاية خلاف في الصورة التي يظهر فيها التعديل وهي ما إذا أقدم الظهر على العصر وأقام في أثناء العصر فبقوله صاحب المجموع هي أى الظهر أداء

اكتفاً بوجود العذر في بعض العصر وهو ضعيف لانه مخالف حكما وتعليلا ١٤٣ (قوله قال السبكي الخ) غرضه به حكاية خلاف

في المسئلة الاخرى وهي ما اذا قدم العصر واقام في الظهر يقول السبكي انها اداء قياسا بالجمع التأخير على جمع التقديم وهو ضعيف (قوله وأجرى الطاويسي الخ) هو المعتمد والمراد بالاطلاق انه متى أقام قبل غائهما صارت للظهر قضاء سواء قدم الظهر أو العصر (قوله فقال وانما اكتفى الخ) غرضه به الفرق بين جمع التقديم والتأخير (قوله الذي هو الاصل الخ) زاده جوابا عن سؤال حاصله ان الاحتمالين على حد سواء فالمرجح للاقامة فأجاب بأنها الاصل فكانت أرجح من الاحتمال الآخر (قوله وكلام غيره يقتضيه الخ) يقتضي ان مآله الطبري ليس هو موضوع مسئلة الجمع بالمطر اذا لو كان كذلك لما قال وكلام غيره يقتضيه لان الجمع بالمطر منصوص عليه لا مستنبط وما اقتضاه كلامه من انها ليست موضوع الجمع بالمطر ظاهر وانما موضوع الجمع بالمطر هو ان يجيء الرجل من محله وقت المطر وهو يريد الصلاة في المسجد فاذا استمر المطر بالشروط جاز الجمع (قوله ولخير المواقيت) يعني انه صلى كل صلاة في وقتها ولم يخل وقتا عن صلاة ولكن ورد نص عن الشارع باخلاء بعض الاوقات عن الصلاة بسبب خاص وهو السفر والمطر دون غيرهما فعملنا بذلك النص وأبقينا خبر المواقيت على ظاهره في غير السبعين المذكورين وخالفناه في هذين فهما مستثنيان منه

قال السبكي وتبعه الاسنوي وتعليلهم منطبق على تقديم الاولى فلو عكس واقام في انشاء الظهر فقد وجد العذر في جميع المتسوعة وأول النابعة وقياس ما مر في جمع التقديم انها اداء على الاصح أي كما أفهمه تعليلهم وأجرى الطاويسي الكلام على اطلاقه فقال وانما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى انقضاءها لان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيه ما والا جاز ان ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه وان ينصرف الى غيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الاصل اه وكلام الطاويسي هو المعتمد ثم شرع في الجمع بالمطر فقال (ويجوز للحاضر) أي المقيم (في المطر) ولو كان ضعيفا بحيث يدل الثوب ونحوه كتلج ورد ذائبين (أن يجمع) ما يجمع في السفر ولو جمعه مع العصر خلافا للروايات في منعه ذلك تقديم (في وقت الاولى منهما) لما في الصحيحين عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً زاد مسلم لم من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كمالك أرى ذلك في المطر ولا يجوز ذلك تأخير الان استدامة المطر ليست الى الجامع فقد ينقطع فيؤدي الى اخراجها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر وشرط التقديم ان يوجد نحو المطر عند تحريمه بهما البقارن الجمع وعند تحله من الاولى ليمتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اعتبار امتداده بينهما وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في انشاء الاولى أو الثانية أو بعدهما بشرط ان يصلي جماعة يصلي بعد من باب داره عرفاً بحيث يتأذى بذلك في طريقه اليه بخلاف من يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يمشي الى المصلي في كن أو كان المصلي قريباً فلا يجمع لانتهاء التأذى وبخلاف من يصلي منفرداً لانتهاء الجماعة فيه وأما جمعه صلى الله عليه وسلم بالمطر مع ان يموت أو راحه كانت يجنب المسجد فأجابوا عنه بأن يموت من كانت مختلفة وأكثرها كان بعيداً فله حين جمع لم يكن بالقرب وأجيب أيضاً بأن الامام أن يجمع بالمأمومين وان لم يتأذى بالمطر صرح به ابن أبي هريرة وغيره وقال المحب الطبري ولما اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد ان يجمع والا احتاج الى صلاة العصر أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أو في اقامته وكلام غيره يقتضيه ((تيسيه)) قد علم مما مر أنه لا يجمع بغير السفر ونحو المطر كمرض وريح وظلمة وخوف ووحل وهو المشهور لانه لم ينقل ولخير المواقيت فلا يخالف الا بصريح وحكي في المجموع عن جماعة من أئمتنا جوازهم بالذكورات قال وهو قوي جداً في المرض والوحل واختاره في الرخصة لكن فرضه في المرض وجري عليه ابن المقرئ قال في المهمات وقد ظفرت بنقله عن الشافعي اه وهذا هو اللاتق بمحاسن الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وعلى ذلك يسن ان يراعى الارفق بنفسه فن يجمع في وقت الثانية يقدمها بشرائط جمع التقديم أو في وقت الاولى يؤخرها بالامر من المتقدمين وعلى المشهور قال في المجموع انما يلحق بالوحل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما يأتي ببداهما والجامع يستترك الوقت بلابدل ولان العذر فيهما ليس مخصوصاً بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوحل منه وعذر الجمع مضبوط بما جاءت به السنة ولم تجز بالوحل ((تمة)) قد جمع في الرخصة ما يختص بالسفر الطويل وما لا يختص فقال الرخص المتعلقة بالطويل أربع العصر والفطر والمسح على الخلف ثلاثة أيام والجمع على الاظهر والذي يجوز في القصير أيضاً أربع ترك الجمعة وكل الميتة وليس يختصا بالسفر والتنفل على الراحة

﴿فصل في صلاة الجمعة الخ﴾ أي في بيان أمور لازمة ومهار أمور لا تعقدها وآداب لها دون غيرها (قوله بضم الميم) وهي لغة الجاهل والفصح لغة تميم والسكون لغة عقيل وهذه اللغات في المفرد حالة كونهما لليوم أما إذا كان أعمالا لا يسبوع فبالسكون لا غير وقوله وجمعها جمع ما أي بضم الميم إن كان المفرد بضمها أو بالفصح إن كان المفرد بفتحها أو بالسكون إن كان بكسرهما وأما إذا كان المفرد ساكن الميم جاز في ميم الجمع السكون والضم والفصح وقوله وجمع هذا جمع السكاكن فقط (قوله ويومها أفضل الأيام) أي ما عدا يوم عرفة وهذا عند الأئمة الثلاثة وقال الإمام أحمد أنها أفضل ١٤٤ حتى من يوم عرفة وأما ما يلزمها فهي أفضل الأيام ما عدا ليلة القدر وهذا عند الأئمة

الثلاثة وعند الإمام أحمد أنها أفضل حتى من ليلة القدر والحاصل أن أفضل الأيام يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم عيد الفطر الأضحي ثم يوم عيد الفطر وأفضل الأيام ليلة المولد ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الأمراء وهذا في حقنا وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فليست ليلة الأمراء أفضل لأنه حصل له فيها رؤية الله تعالى بعيني رأسه (قوله وهو شرط تغييرها من كل عبادة) فرضه الاعتراض على المتن في ذكر الإسلام وكذا قوله والتكليف شرط الخ غرضه الاعتراض على ذكر البلوغ والعقل لأن الثلاثة ليست خاصة بالجمعة واقتضاه على المعنى عليه والمجنون فيه مسامحة بل مثلهما السكران فالثلاثة على حد سواء إن تعدوا واجب القضاء والأفلا (قوله والذ كورية) كان الأولى والذ كورية الآن يقال أي بالياء لا شاكاة للفظ الحرية (قوله بغير خص في ترك الجماعة) ومن الاعتذار اشتغال صاحب الزرع بحصاده أو حرثه وكان لو تركه في هذا الوقت تلف الزرع ولم يحصل الأنبات (فرع) حلف بالطلاق الثلاث

على المشهور والتيمم واسقاط الفرض به على الصحيح فيهما ولا يختص هذا بالسفر أيضا كتابه عليه الرافعي وزيد على ذلك صور منها ما لو سافر المودع ولم يجد المال ولا وكيله ولا الحاكم ولا الأمين فله أخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استحب معه ضرر فزوجه بقرعة فلا قضاء عليه ولا يختص بالطويل على الصحيح ووقع في المهمات تصحيح عكسه وهو كما قال الزركشي سهو (فصل) في صلاة الجمعة بضم الميم واسكانها وقصها وحكي كسرهما وجمعها جمع سميت بذلك لاجتماع الناس لها وقيل لما جمع في يومها من الخير وقيل لأنه جمع فيه خلق آدم وقيل لاجتماعه فيه مع حواء في الأرض وكان يسمى في الجاهلية يوم المعروفة أي البين العظيم وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل الأيام وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتق الله تعالى فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب الله تعالى له أجر شهيد ووفى نفسه القبر وهي بشرطها الآتية فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا أي امضوا إلى ذكر الله ولقوله صلى الله عليه وسلم راح الجمعة واجب على كل محتلم وفرضت الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يملكها حينئذ ما لا يملك عدوها عنده أولان من شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بمكة مستخفيا والجمعة ليست ظهرا مقصورا وان كان وقتها وقتها وتتدارك به بل صلاة مستقلة لأنه لا يغني عنها راقول عر رضى الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام من غير قصر على إسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افتري رواه الإمام أحمد وغيره ويختص بشروط لزومها وشروط إختصاصها وآداب وسنناتها كلها وقد بدأ بالقسم الأول فقال (وشرائط وجوب) صلاة (الجمعة سبعة أشياء) بتقديم السين على الموحدة الأولى (الاسلام) وهو شرط تغييرها من كل عبادة (و) الثاني (البلوغ) الثالث (العقل) فلا جمعة على الصبي ولا على المجنون كغيرها من الصلوات والتكليف أيضا شرط في كل عبادة قال في الروضة والمغنى عليه كالمجنون بخلاف السكران فإنه يلزمه قضاءها ظهرا كغيرها (و) الرابع (الحرية) فلا تجب على من فيه رق لنقصه ولا شغل له بحق السيد عن التهيئ لها وشمل ذلك المكاتب لأنه عبد ما بقي عليه درهم (و) الخامس (الذكورية) فلا تجب على امرأة وخنثى لنقصهما (و) السادس (العفة) فلا تجب على مريض ولا على معذور بغير خص في ترك الجماعة مما يتصورهنا ومن الاعتذار الاشتغال تجهيز الميت كما اقتضاه كلامهم واسهال لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التهمة وذكر الرافعي في صلاة الجماعة أن الخبس عذر إذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هنا كذلك وأفتى البغوي بأنه يجب إطلاقه لغيرها والغزالي بأن القاضي إن رأى المصلحة في منعه منعه والا فلا وهذا أولى ولو اجتمع في الخبس أربعون فصاعدا قال الأسنوي فانه قياس أن الجمعة تلزمهم وإذا كان فيهم من لا يصلح لأقامتها فهل لواحد من البلد أن لا يعسر فيها الاجتماع إقامة الجمعة لهم أم لا والظاهر كما قاله بعض

لا يصلي ورازيد فولي زيد امامة الجمعة فهل يصلي ويكون مكرها شرعا كمن حلف لا يخرج ثيابه فاجنب المتأخرين وقيل يترك الجمعة ويكون ذلك عذرا في ترك الجمعة كمن أجنب يترك الغسل ويقيم ورد بأن للغسل بدلا وهو التيمم وفي ذلك نظر فإن الجمعة بدلا أيضا وهو الظاهر والحاصل أن في كل من المسائلين قولين (فرع) سافر يوم الخميس لبلد قضاء حاجه عازما أنه لا يقيم فأصبح يوم الجمعة مقبلا ينتظر قضاء حاجته فلا تلزمه الجمعة في ذلك المحل لأنه في حكم المسافر ومن ذلك المسافر للسبب في بل يوم الجمعة ويعزم أن يقيم فيه إقامة لا تقطع السفر فلا تلزمه الجمعة انتهى (قوله لواحد من أهل البلد الخ)

وهذا التردد عليه اذا كان البلد لا يسمع الاجتماع فيه بان يكون يمكن اجتماع المحبوسين وغيرهم في مكان واحد اما اذا كان البلد يسمع الاجتماع فيه فلا وجه لهذا التردد بل يجوز قول واحد والواحد من أهل البلد بل يجب ان لم يترتب عليه تعطيل الجمعة لأهل البلد (قوله ان له ذلك) أي ويكون من التعدد لحاجة (قوله وشبان) أي كفارس وفرسان وفي نسخة وشباب (قوله واستنبط بعضهم ذلك) أي مجموعهم لان الدليل لاشباب فيه (قوله قبل احرامه) أي ولو بعد دخول الوقت سواء ١٤٥ حصل ضرر أم لا بخلافه بعد الاحرام فلا يجوز ما فيه من قطع الفروض الا لعذر شديد (قوله الا نحو مريض كاعشى) حاصله ان له الانصراف ان كان قبل الوقت أي سواء حصل ضرر أم لا وكذا بعد دخول الوقت وقبل الاحرام اذا دضره بالانتظار ولم تقم الصلاة أو أقيمت لكن حصل ضرر ولا يحتمل في العادة أما بعد الاحرام فليس له الانصراف الا لعذر شديد جدا لا يحتمل عادة (قوله نحو مريض كاعشى) وكذا كل من خفي عذره كشدة الجوع والعطش والخوف من غريم أو عقوبة وقدره كوب لائق ورحل ومطر ونحوه او المشقة وحضروا (قوله والفرق بين المستثنى والمستثنى منه) والمستثنى منه هو من لا تلزمه الجمعة والمستثنى هو نحو المريض وحاصل الفرق أن عذر المريض ونحوه زال بالحضور وعذره غير كالصبي والمرأة والخنثى والعمد لم يزل بالحضور (قوله وأهل القرية الخ) لفظ الأهل ليس قيسا بل لواحد كذلك والقرية ليست قبدا بل الصحراء لمن أقام بها كذلك (قوله ولو ساوت لم يسمع الخ) اختلاف في معنى المساواة فقل انه يقدر زوال الارتفاع وتجهل هي مكانه على وجه الأرض وهذا هو المعتمد وقيل معناه ان تبسط مسافة الارتفاع من جهة على وجه الأرض الى جهة بلد النداء وتجهل هي على طرفه

المتأخرين ان له ذلك وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد احمر كبا ملكا أو اجارة أو اعادة ولو آدميا كما قاله في المجموع ولم يشق الركوب عليهم ما كشفه المشي في الوحل لا تنفاه الضرر ولا يجب قبول الموهوب لما فيه من المنفعة والشيخ من جازوا الاربعين فان الناس مسغار وأطفال وصبيان وذواري الى البلوغ وشبان وقتبان الى الثلاثين وكهول الى الاربعين وبعد الاربعين الرجال شيخ والمرأة شحنة واستنبط بعضهم ذلك من القرآن العزيز قال تعالى وآتيناكم صبيبا قالوا معذرتي بذكرهم ويكلم الناس في المهمل وكهلات له أبا شيئا كبيرا والهرم أقصى الكبر والزمانة الا بسلا والمعاينة وتلزم الاصحى ان رجلا قائدا ولو باجرة مثل يجدها أو متبرعا أو ملكا فان لم يجده لم يلزمه الحضور وان كان يحسن المشي بالعصى خلافا للقاضي حسين لما فيه من التعرض للضرر ونعم ان كان قريبا من الجامع بحيث لا يتضرر بذلك ينبغي وجوب الحضور عليه لان المعتبر عدم الضرر وهذا لا يتضرر بذلك ومن صح ظهوه ممن لا تلزمه الجمعة تمت جمعة لانها اذا صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى ونفى عن ظهوه وله أن ينصرف من المصلى قبل احرامه بما الا نحو مريض كاعشى لا يجدها فليس له ان ينصرف قبل احرامه بما ان دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره فعلها أو أقيمت الصلاة نعم لو أقيمت الصلاة وكان ثم مشقة لا تحتمل كمن به اسهال ظن انقطاعه فاحس به ولو بعد نحره وعلم من نفسه انه ان مكث سبعة فالتجسه كما قال الاذرعى ان له الانصراف والفرق بين المستثنى والمستثنى منه ان المانع في نفي المريض من وجوبها مشقة الحضور وقد حضره مغللا والمانع في غيره صفات قائمة به لا تزول بالحضور (و) السابع (الاستيطان) والاولى ان يجر بالاقامة فلا جمعة على مسافر سفر امبا حاول قصيرا الاشتغال وقد روى مرفوعا لا جمعة على مسافر لكن قال البيهقي والعصمى وقفه على ابن عمر وأهل القرية ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة وهو أربعون رجلا من أهل الكمال المستوطنين أو بلغهم صوت عال من مؤذن يؤذن كعادته في عدل الصوت والاصوات هادئة والرياح راكدة من طرف يلهم لبلد الجمعة مع استواء الأرض لزمهم والمعتبر مسمع من أصغى ولم يكن أصم ولا جاوز مسمعه حد العادة ولو لم يسمع منهم غير واحد ويعتبر كون المؤذن على الأرض لا على مال لانه لا ضبط لحده قال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا الا أن تكون البلد في أرض بين اشجار كطبرستان وتابها في المجموع فانها بين اشجار غنم بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على ما يساوي الاشجار وقد يقال المعتبر السماع ولو لم يكن مانع وفي ذلك مانع فلا حاجة لاستثنائه ولو سمعوا النداء من بلدين فحضور الاكثر جماعة أولى فان استويا فراعاه الاقرب أولى كنظيره في الجماعة فان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور لم يلزمهم الجمعة ولو ارتفعت قرية فسمعت ولو ساوت لم يسمع أو انخفضت فلم يسمع ولو ساوت لم يسمع الثانية دون الاولى اعتبارا بتقدير الاستواء ولو وجدت قرية فيها أربعون كاملون فدخلوا بلدا وصلا فيها سقطت عنهم سواء أسمعو النداء أم لا ولا يحرم عليهم ذلك ان عطيتهم الجمعة في قريتهم ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين يبلغهم النداء لصلاة العيد ولو رجعوا الى أهلهم فاتهم الجمعة فلهم الرجوع وترك الجمعة على الاصح نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم

(١٩ - خطيب ل) من جهة بلد النداء أو تقدر مسافة الارتفاع من جهة خلف البلد السامعة وتجعل البلد السامعة على طرفه من جهة النداء وهذا الوجه يرجع للاول وكذا يقال في المسئلة الثانية (قوله ولو وجدت قرية الخ) هذه تقدمت فهي مكررة الا أن يقال ان هذا أعم مما تقدم باعتبار قوله سواء سمع النداء أم لا (قوله ولو رجعوا الى بلدهم أو أرادوا الرجوع الى الجمعة لم يدركوها

(قوله أو يضرر بخلفه الخ) أي وكانت رفقته خرجوا قبل الفجر ولم يتمكن هو من الخروج إلا بعد الفجر أو كانت رفقته لا تتركهم الجمعة كالصبيان مثلاً (قوله وقيل الزوال الخ) مبتدأ خبره قوله كبعد وما بينهما اعتراض لكن فيه نظر لأن قيل وبعد عند ذكر المضاف إليه تلزم النصب على الظرفية أو الجرحين وهنا جرح بالكاف وجعلت مبتدأ والمبتدأ لأزم للرفع إلا أن يقال أنه ليس بمبتدأ حقيقة بل صفة للمبتدأ والتقدير والسفر قبل الزوال الخ ١٤٦ وقوله كبعد التقدير كالمسافر بعده فلم تدخل الكاف على بعد ولم تخرج قبل عن

النصب (قوله ان خفي عذره) والعدول الخفي كالجوع والعطش والخوف من الغريم والخوف من العقوبة ووقفه المراكوب اللاتق والوجل والمطر وانما كان في هذين خفي الاحتمال أن يكون ذلك الشخص عشي في كن أوله مراكوب بركبه ويحتمل عدم ذلك (قوله مصر كانت أو قرية) جمع له مرتبطاً بلفظ البلد الأسود الذي في الشارح فلو قدمه بجنب المين كان أحسن لأن تأخير لم يقدشياً (قوله مصر كانت أو قرية) ظاهره ان مصر اخبرت بكون وقرية معطوف عليه وكانت التي بينهما زائدة فقطضاه انقسام البلد الى مصر والى قرية مع انها مقابلة لهما فأجاب ابن قاسم بأن تكون تامة والمراد بالبلد مطلق الأبنية وهذا أحسن مما حل به الشارح إلا أن يقال ان الإضافة في قول الشارح خطبة أبنية ببيان أي خطبة هي أبنية فراجع الكلام ابن قاسم لكن كان الأولى للشارح حذف لفظ بالمدن التفسير لأن ذكره يرجع الاعتراض ثانياً (قوله بحيث لا تقصر) بيان لكونه معدوداً من البلد (قوله انهم) أي كلام الأذري (قوله وفي فتاوى ابن البرزى الخ) غرض ابن البرزى أنه يكفي اتصال المسجد بما بالفعل أو باعتبار ما كان وهو وضعيف

فأظاهروا أنه ليس لهم تركها ويحرم على من لزمه الجمعة السفر بعد الزوال لأن وجوبه يتعلق به بمجرد دخول الوقت إلا أن يغلب على ظنه أنه يدرك الجمعة في مقصده أو طريقه لمقصود أو يضرر بخلفه لها عن الرقعة فلا يحرم دفعا للضرر عنه اما مجرد انقطاعه عن الرقعة بلا ضرر فليس بعذر بخلاف نظيره من التيمم لأن الظهر يتكرر في كل يوم بخلاف الجمعة وبأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد وقيل الزوال وأوله الفجر كبعد في الحرمة وغيرها وانما يحرم قبل الزوال وان لم يدخل وقتها لانها مضافة الى اليوم ولذلك يجب السعي قبل الزوال على بعيد الدار ومن غير من لزمه الجمعة ولو عملها جاعة في ظهره واخفاؤها ان خفي عذره لثلاثتهم بالرغبة عن صلاة الامام ويسن لمن رجع زوال عذره قبل فوات الجمعة كبعد جوا لعتق تأخير ظهره الى فوات الجمعة اما من لا يرجو زوال عذره كما مر آفة فتجمل الظهر أفضل لتجوز فضيلة أول الوقت ثم شرع في القسم الثاني وهو شروط الجمعة فقال (وشرائط) صحة (فعلها) مع شروط غيرها (الثلاثة) بل ثمانية كما سترها الأول (ان تكون البلد) أي ان تقام في خطبة أبنية أو طان المجموعين من البلد سواء الرحاب المسقفة والساحات والمساجد ولو انهدمت الأبنية وأقاموا على عمارتها لم يضر انهم اقاموا في صحة الجمعة وان لم يكونوا في مظال لانها وطنهم ولا تنعقد في غير بناء الا في هذه وهذا بخلاف ما لو نزلوا مكانا رافا موقفيه ليعمره قرية لا تصح جمعتهم فيه قبل البناء استحبابا لا أصل في الحامين وكذا الوصلت طائفة خارج الأبنية خلف جمعة منقذة لا تصح جمعتهم لعدم وقوعها في الأبنية المجتمعة وان خالف في ذلك بعض المتأخرين وتجوز في الفضاء المهدود من خطبة البلد (مصر كانت أو قرية) بحيث لا تقصر فيه الصلاة كافي السكن الخارج عنها المهدود منها بخلاف غير المهدود منها فن أطلق المنع في السكن الخارج عنها أراد هذا قال الأذري وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلا لصيانة قلعه عن نجاسة البهائم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد وقول القاضي أبي الطيب قال أجمعنا لو بنى أهل البلد مسجدا لهم خارجا لم يحجزهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البناء محمول على انفصال لا بعد به من القرية اه وفي فتاوى ابن البرزى انه اذا كان أي البلد كبيراً وخرب ما حوالى المسجد لم يزل حكم الوصلة عنه ويجوز إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما فريخ اه والضابط فيه ان لا يكون بحيث تقصر فيه الصلاة قبل مجاوزته أخذاً مما مر ولو لازم أهل الخيام موضعاً من الصحراء ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة فلا جمة عليهم ولا تصح منهم لانهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين ولأن قبائل العرب كانوا قبيحين حول المدينة وما كانوا يصلونها وما أمرهم صلى الله عليه وسلم (و) الثاني من شروط الصحة (ان يكون العدد أربعين) وبلا ولو مرضى ومنهم الامام (من أهل الجمعة) وهم الذكور والاحرار المكلفون المستوطنون محلها لا يطعنون عنه شتاء ولا صيفا الا بالحاجة لانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الدواع مع عزيمته على الإقامة أياما لعدم التوطن وكان يوم عرفه فيها يوم جمعة كافي للصحيين وصلى بهم الظهر والعصر تقديم كافي خبر مسلم ولو نقصوا فيها بطات لا شراط العدد في دواها كالوقت رقدات فيتمها الباقيات ظهرها أوفى

(قوله والضابط الخ) أي لصحة الجمعة في المسجد المنفصل عن البلد (قوله ولو نقصوا الخ) المراد بالتقص بطلاق صلاة خطبة بعضهم يحدث أو غيره كالموت أو اخراج نفسه من الصلاة والتعبير هنا بالتقص وفيما يأتي بالانقضاء تفنن (قوله فيتمها الباقيات ظهرها) أي اذا خرج الوقت أو استمر واهل النقص فان كل العدد رجعت الجمعة كما يأتي أي بناء أو استئنافا (قوله فيتمها الباقيات ظهرها) ما لم يعد المنفوضون فوراً ويدركوا الفاتحة قبل ركوع الامام وكان ذلك في الركعة الأولى والائتمت اهل الجمعة فينبوا على ما مضى من الاحرام ومثل ذلك في ادراك الجمعة ما لو أحرمت أربعون غيرهم ان

كافواهموا الخطبة وكان في ال كمة الاولى وان يدركوا الفاتحة قبل ركوع الامام فان اخلت الشرط الاول او الثاني وجب استئناف الجمعة على من عادو على من كان مع الامام وعلى الاربعين الذين أحرموا عقب الاولين أمام الخطبة ان طال الفصل أو من غير خطبة ان لم يطل (قوله ولو أحرم أربعون قبل انقضاء الاولين الخ) المراد ان العدد ككل قبل بطلان صلاة أحد من الاولين فيصدق بما اذا دخل واحد منهم في الصلاة ثم بطلت صلاة واحد وهكذا كل ما أحرم واحد بطل ١٤٧ صلاة واحد فلا يتقيد الحكم بكون الاربعين يحرمون دفعة واحدة قبل بطلان صلاة الاولين (قوله وان لم يكونوا معهم الخ) أي وان لم يقرؤا الفاتحة بأن ركع الامام عقب احرامهم ولكن قسرها الارلون سواء كان ذلك في الركعة الاولى ولو بعد الرفع من ركوعها أو في الثانية قبل الرفع من ركوعها (قوله معهموا الخطبة) ويشترط أيضا أن يكون ذلك في الركعة الاولى وأن يدركوا الفاتحة قبل ركوع الامام (قوله والوقت بان الخ) جملة اسمية تعطف على جملة الشرط السابقة والشارح جعل قوله والوقت خبرا محذوف وجعل بان خبرا مبتدأ محذوف فغير اعراب المتن (قوله فلا تصح جمعهم) أي حتى الامام وقوله فان قيل وادعى عدم صحة الجمعة الامام (قوله والرابع من الشروط الخ) كان الاولى تأخير الشرط والرابعة بعد فراغ كلام المتن أي كان يذكر هذا الرابع عند قوله وأن يكون العدد الخ بان يزيد بقول من أول الخطبة الى آخر الصلاة (قوله واوعظهم الخ) وهذا أحد قواين للشافعي والقول الثاني يجوز اذا عظم البلد وعسر اجتماع الناس تعدد الجمعة بقدر الحاجة (قوله ولا يجوز اجتماعا) هذا هو القول الثاني

خطبة لم يحسب ركن منها فعل حال نقصهم اعدم معاهم لم له فان عادوا قريبا عر فاجاز بناء على ما مضى منها فان عادوا بعد طول الفصل وجب استئنافها الانتفاء الموالاتي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم والائمة بعده فيجب اتباعهم فيها كقصصهم بين الخطبة والصلاة فانهم ان عادوا قريبا جاز البناء والاوجب الاستئناف لذلك ولو أحرم أربعون قبل انقضاء الاولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا معهموا الخطبة وان أحرموا عقب انقضاء الاولين قال في الوسيط تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا معهموا الخطبة وتصح الجمعة خلف عبد وصبي مميز ومسافر ومن بان محمدا ولو حدثا أكبر كغيرها ان تم العدد أربعين بغيرهم بخلاف ما اذا لم يتم الاربعة (و) الثالث من شروط الجمعة (الوقت) وهو وقت الظهر لا يتبع رواته التخيان مع خبره ولو كرايتهم في أصلي فيشترط الاحرام بها وهو (باني) بحيث يسعها جميعها (فان خرج الوقت) أو ضاق عنها وعن خطبتها أو شغل في ذلك (أو عدم الشروط) أي شروط صحتها أو بعضها كان فقد العدد أو الاستيطان (صليت) حيثئذ (ظهرا) كما لو فات شرط القصر يرجع الى الاتمام فلم أم اذا فانت لا تقضى الجمعة بل ظهر أو خرج الوقت وهم فيها وجب الظهر بناء الحاق الدوام بالابتداء فيسرى بالقراءة من حيثئذ بخلاف ما لو شغل في خروجه لان الاصل بقاؤه وأما المسبوق المدرك مع الامام منها ركعة فهو كغيره فيما تقدم فاذا خرج الوقت قبل سلامه فانه يجب ظهر بناء وان كانت تابعة لجمعة صحيحة ولو سلم الامام الاولى وتسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجة تحت جمعة الامام ومن معه أما المسلمون خارجة أو فيه لونه صواعن أربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة فلا تصح جمعهم فان قيل لو تبين حدث المؤمن دون الامام تحت جمعة كانه في التخيان عن البيان مع عدم انعقاد صلاتهم فها كان هنا كذلك أجب بان المحدث نصح جمعة في الجملة بان لم يجد ماء ولا ترابا بخلافه اخرج الوقت والرابع من الشروط وجود العدد كاملا من أول الخطبة الاولى الى انقضاء الصلاة لخرج مسألة الانقضاء المتقدمة والخامس من الشروط أن لا يسبغها ولا يقارنها جمعة في محلها ولو عظم كماله الشافعي لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقموا سوى جمعة واحدة ولان الاقتصار على واحدة أفصى الى المقصود من اظهار شعاع الاجتماع واتفاق الكلمة قاله الشافعي ولانه لو جاز فعلها في مسجدين يجاز في مسجد العشار ولا يجوز اجتماع الا اذا كبر المحل وعسر اجتماعهم في مكان بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد فيجوز التعدد للحاجة بحسبها لان الشافعي رضي الله عنه دخل بغداد وأهلها يقفون فيها جعتهن وقيل ثلاثا فلم ينكر عليهم فحمله الاكثر ون على عسر الاجتماع قال الرويان ولا يحتمل مذهب الشافعي غيره وقال الصميري ربه أفقى المزني عصر والظاهر ان العبرة في العسر عن يصلى لابن تازمه ولم يحضر ولا يجتمع أهل البلد كما قيل بذلك وظاهر النص منع التعدد مطلقا وعليه اقتصر صاحب التبيين كالشيخ أبي حامد ومناجيه فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهرا فلو سبقها جمعة في محل لا يجوز التعدد فيه والصحة السابقة لاجتماع الشرائط فيها والا لا حقة باطالة والمعتبر سبق التحريم بتمام التكبير وهو الرأى وان

فكانه قال محل القول بالانع ما اذا لم يعسر الاجتماع والاجاز (قوله كبر الخ) بكسر الباء في الموضع وفي السن وآماني المعاني فهو بالضم نحو كبرمة عند الله أن تقوا أو امالا تقبلون (قوله وظاهر النص الخ) وعبارته ولا يجتمع عصر ولو عظم الابعاد واحد (قوله فالاحتياط الخ) من نبط بقوله يجوز التعدد بحسب الحاجة ومحل كون ذلك احتياطا ومنذوب اذا أريد رعاية القول الضعيف بمنع التعدد مطلقا أما اذا لم يراع فلا رجة لأعادة الظهر ولا انعقد

سبقة الآخر بالهمزة فلو وقعنا معا أو شئت في المعية فلم يدروا وقتا معا أو هي تباستؤنفت الجمعة أن
 اتسع الوقت لتوافقهما في المعية فليست أحدهما أولى من الأخرى ولأن الأصل في صورة الشك
 عدم وقوع جمعة مجزئة قال الإمام وحكم الأئمة بأنهم إذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم من كل
 لاحتمال تقدم أحدهما فلا تنصخ الأخرى فاليقين أن يقبوا جمعة ثم ظهر أقال في المجموع ومأقاله
 مستحب والأف الجمعة كافية في البراءة كما قاله لأن الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل
 طائفة وإن سبقت أحدهما ولم تتعين كان مع من يضاهي تكبيرتين متلاحقتين وجهلا المنقذ
 فأخبر بذلك أو تعينت ونسيت بعده صلوا ظهر الأنايقنا وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر ولم يكن
 إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت بها الجمعة غير معلومة والأصل بقاء الفرض في حق كل
 طائفة فوجب عليها الظهور ((قائدا)) الجع المحتاج إليها مع الزائد عليها كالجمعتين المحتاج إلى
 أحدهما ففي ذلك التفصيل المذكور فيها كما أفقته به البرهان ابن أبي ثمر ينف وهو ظاهر
 (وقرأ نضها ثلاثة) وهذا لا يخالف من غير بالشروط كالجمهو رفاق الشروط ثمانية كما مر إذا
 الفرض والشروط قد يجتمعان في أن كلا منهما لا بد منه الأول وهو الشرط السادس (خطبتان)
 لغير الصيحين عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس
 بينهما وكونهما قبل الصلاة بالاجتماع الأمن شذمخ خبر صلوا كما را يتموني أصلي ولم يصل صلى الله
 عليه وسلم إلا بعدهما قال في المجموع ثبتت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين وأركانها خمسة
 أولها حمد الله تعالى للاتباع وثانيها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها عبادة
 افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصلاة ولفظ الحمد
 والصلاة متعين للاتباع فلا يجوز الشك والثناء ولا اله إلا الله ونحو ذلك ولا يتعين لفظ الحمد لله بل
 يجوز في حمد الله أو لله الحمد أو ونحو ذلك ويتعين لفظ الجلالة فلا يجوز الحمد للرحمن أو نحوه
 ولا يتعين لفظ اللهم صل على محمد بل يجوز نصلي أو أصلي أو نحو ذلك ولا يتعين لفظ محمد بل يكفى
 أحمد أو النبي أو الماسح أو الحامر أو نحو ذلك ولا يكفى رحم الله محمدا أو صلى الله عليه وثالثها
 الوصية بالتقوى للاتباع رواه مسلم ولا يتعين لفظ الوصية بالتقوى لأن الغرض الوعظ والحث على
 طاعة الله تعالى فيكفى أطيعوا الله وأطيعوا الله وراقبوه وهذه الثلاثة أركان في كل من الخطبتين ورابعها
 قراءة آية في أحدهما لأن الغالب أن القراءة في الخطبة دون تعيين قال المساورى أنه يجوز أن
 يقرأ بين قراءتهما قال وكذا قبل الخطبة أو بعد فراغه منها ونقل ابن كعب ذلك عن النص صريحا
 قال في المجموع وبسن جعلها في الأولى ولو قرأ آية مجدة نزل ومجدا لم يكن فيه كلفة فإن خشى
 من ذلك طول فصل مجده مكانه أن أمكنه والتركه وخامسها ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين
 والمؤمنات بأخرى في الخطبة الثانية لأن الدعاء يلحق بالتسويات ولو خص به الحاضرين
 كقوله **رحمكم الله** كفى بخلاف ما لو خص به الغائبين فيما يظهر كما يؤخذ من كلامهم
 ولا بأس بالدعاء للسلطان بعينه كافي زيادة الروضة أن لم يكن في وصفه مجازفة قال ابن عبد السلام
 ولا يجوز وصفه بالصفت الكاذبة إلا ضرورة ويسن الدعاء لأئمة المسلمين وولاء أمورهم
 بالصالح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ويشترط أن يكونا عربيتين والمراد
 أركانها لا اتباع السلف والخلف فإن لم يكن ثم من يحسن العربية لم يمكن تعلمها خطب بغيرها
 أو أمكن تعلمها وجب على الجميع على سبيل فرض التكفاية فيكفى في تعلمها واحد

(قوله استؤنفت الجمعة) بأن
 يجتمع الفريقان ويصلوا الجمعة
 إن أمكن فإن لم يمكن عودهم
 واجتماعهم وجب الظهور على
 الجميع ولو من أول الوقت وقوله
 قال الإمام الخ م تبط بمسئلة الشك
 فقط (قوله وفرا نضها الخ) تعبيره
 هنا بالفروض وفيما تقدم بالشروط
 تقين والافكها مشروط (قوله إذ
 الفرض الخ) تعاميل أقوله
 لا يخالف والأولى حذف قد أو
 يقال إنها للتحقيق (قوله إلا بعدهما
 الخ) أي بعد نزول الآية وأما
 قباها فكان يخطب بعد الصلاة
 (قوله ولفظ الحمد والصلاة الخ)
 المراد باللفظ الحروف أي حروف
 الحمد والصلاة متعينة (قوله أن
 يقرأ بين قراءتهما) أي قراءة
 أحدهما فهو على حذف مضاف
 (قوله بأخرى) وإن لم يحفظ
 إلا الذي روى فإن عجز عن
 الأخرى سقط وقيل إن لم يحفظ
 الأخرى دعا بالذي روى قياسا على
 الصلاة

وان (يقوم) القادر (فيهما) جميعا فان عجز عنه خطب جالسا (و) ان (يجلس
بينهما) للاتباع بطما ينسه في جلوسه كما في الجلوس بين السجدين ومن خطب قاعدا عذر
فصل بينهما بسكنة وجوبا وبشرط كونهما في وقت الظهر وبشرط ولا بينهما وبين
أركانها وبينهما وبين الصلاة وطهر عن حدث أصغر وأكبر وعن نجس غير مضموع عنه
في ثوبه وبدنه ومكانه وسراعه وونه في الخطبة بين راعها من الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة
ومنهم الإمام أركانها لاق مقصودهما وعظهما وهو لا يحصل الا بذلك فعلم انه بشرط
سماعهم أيضا وان لم يفهموا معناها كالعامي يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا يفهم معناها
فلا يكفي الا سارا كالاذان ولا سماع دون أربعين ولا حضورهم بدون سماع لصهم أو بعد
أو نحوه وسن ترتيب أركان الخطبة بين بأن يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ثم الوصية بالتقوى ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وانما لم يجب
الحصول المقصود وبدونه وسن لمن يسمعهما سكوت مع اصغاء له عما يقوله تعالى واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكروا في النفوس برأها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها
عليه ووجب رد السلام وسن تشييع العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم عند قراءة الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي وان اقضى كلام الرخصة
اباحة الرفع وصرح القاضي أبو الطيب بكراهته وعلم من سن الانصات فيهما عدم
حرمة الكلام فيهما لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله متى الساعة ما أعددت لها قال
حب الله ورسوله فقال انك مع من أحببت ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم الكلام ولم يبين
له وجوب السكوت فالامر في الآية للندب جميعا بين الدليلين اما من لم يسمعهما فليسكت
أو يشتغل بالذكر أو القراءة وذلك أولى من السكوت وسن كونهما على منبر فان لم يكن منبر
فعلى مرتفع وان يسلم على من عند المنبر وان يقبل عليهم اذا صعد المنبر أو نحوه وانتهى الى
الدرجة التي يجلس عليها المسجاة بالمستراح وان يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد للاتباع
في الجميع وان تكون الخطبة فصيحة جزلة لا مبتدلة كيككة قريية للفهم لا غريبة وحشية
اذ لا ينتفع بها أكثر الناس متوسطة لان الطول يمل والقصر يخل وأما خبر مسلم أطيلوا
الصلاة وأقصر وا الخطبة فقصرها بالنسبة الى الصلاة وان لا يلتفت في شيء منها بل يستمر
مقبلا عليهم الى فراغها ريسن لهم ان يقبلوا عليه مستمعين له وان يشتغل بسراعه فحسب
وعناء بحرف المنبر وان يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وان يقيم بعد
فراغه من الخطبة مؤذنا ويبادره وليبلغ المحراب مع فراغه من الاقامة فيشرع في الصلاة
والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الولاء الذي هو وجوبه وان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة
الجمعة وفي الثانية المناقون جهر اللاتباع وروى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة سبع
اسم ربك وهل أتاك حديث الغاشية قال في الرخصة كان يقرأها تين في وقت رها تين في وقت
فهما ستان (و) الركن الثاني وهو الشرط السابع ان (تصلي ركعتين) بالاجماع ومراؤها
صلاة مسئلة ليست ظهرا مقصورة والركن الثالث وهو الشرط الثامن ان تقع (في جماعة)
ولو في الركعة الاولى لانها لم تقع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا كذلك
وهل بشرط تقدم احرام من تنعقد بهم لتصح لغيرهم أولا بشرط البغوى ذلك ونقله في
الكفاية عن القاضي ورجح الملقيني الثاني وقال الزركشي ان الصواب انه لا بشرط تقدم

(قوله اجمع الخ) الحاصل انه اذا
كان المانع من السماع الصم لا يكفي
وان كان المانع غيره كبعد وفوم
خفيف ولغط ووضع الاصابع في
الاذن فان كان بحيث لو صغى
لم يسمع لم يكف وان كان لو صغى
لسمع كفي ((فرع)) اللحن المغير
للمعنى في أركان الخطبة يضمر ان
طال الفصل بالذي لحن فيه لانه
كلام أجنبى حيثما بخلاف ترك
الشهادات اذ لم يغير المعنى انتهى
(قوله وان تصلي ركعتين الخ) في
عددها من الشروط نظر لان
العدد لم يعد من شروط الصلاة
في صلاة من الصلوات فكيف يعد
شرطا في الجمعة (قوله قال الملقيني
الخ) حاصله انه اختلاف هل بشرط
تقدم احرام من تنعقد بهم لتصح
لغيرهم أولا بشرط وهذا الخلاف
مبنى على خلاف آخر وهو هل
تصح الجمعة خلف الصبي والعبد
أولا فان قلنا لا تصح قلنا بشرط
الخ وهذا قياس مع الفارق لان
تقدم احرام الامام ضروري فلا
يلزم من جواز الصلاة خلفه جواز
تقدم احرام غير الكاملين ولا يلزم
من عدم جواز الصلاة خلفه عدم
جواز تقدم احرام غير الكاملين

ما بين ولم يجز به وجود السم
(قوله أي الحالة الخ) كان الاولى
أي الحالات لانه تفسير للجمع الا
أن يقال الانف واللام للجنس
فيشمل الواحد والجمع (قوله
ومثله يأتي في التزين) بأن يقال
يسن لمن أراد الحضور في الجمعة
وفي العبد يسن مطلقا (قوله فان
عجز الخ) أي حسا كالمثال الاول
أو شرعا كالمثال الثاني (قوله
وجب قطعا) أي ان أمرها
الزوج وقوله قطعا أي باتفاق
بخلاف التي قبلها ففيها خلاف
(قوله فلا يندب الا في نسك الخ)
أهـ ترض بأنه ركن في النسك
فكيف يجعل سنة ويجاب بأن
السنة استيعاب الرأس وأما
الركن فهو ثلاث شعرات (فرع)
استئصال الشارب بالخلق سنة
عند غير الشافعي ومكروه عنده
(قوله البسوا من ثيابكم الخ) هو
أمر من البس من باب علم في
المسوسات وأما المعاني فمن
باب ضرب كقوله وللبنات عليهن
الخ (قوله في وقت قراءة الخطبة)
خرج به حال صعوده على المنبر فلا
يكروه الكلام (فرع) الكلام
حال الخطبة مكروه عند الشافعي
حرام عند غيره فلو تكلم شافعي مع
غيره حرم لانه اعانة على معصية
كاتب الشطر نج مع الخطي وقيل
لا يحرم الكلام المذكور ووفق
بينه وبين الشطر نج بأنه لا يتحقق
الا بين اثنين بخلاف الكلام فاذا
تكلم الشافعي مع غيره فأجاب
كان جوابه باختباره من غير اجبار
من الشافعي (قوله فرجه) قيد
خرج به مالو كان لو دخل بينهم لوسعه فلا يتخطى

ما ذكر وهو هذا والمعه قد قال ان يلقى ولعل ما قاله القاضي أي ومن تبعه من عدم الصحة مبني
على الوجه الذي قال انه انقباس وهو انه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم
العدد بغيره والاصح الصحة ثم شرع في القسم الثالث وهو الاداب وتسمى هيات (قوله
(وهياتها) أي الحالة التي تطلب لها والمذكور منها هنا (أربع) الاول (الغسل) لمن
يريد حضورها وان لم تجب عليه الجمعة لحديث اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وتفارق
الجمعة العبد حيث لم يختص عن يحضر بأن غسله لازمة واظهار السرور وهذا للتنظيف ودفع
الاذى عن الناس ومثله يأتي في التزين وروى غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكد
وقته من الفجر الصادق وتقريبه من ذهبه إلى الجمعة أفضل لانه أفضى إلى المقصود من
اتقاء النجاسة الكريمة ولو تعارض الغسل والتبكير فراعاة الغسل أولى فان عجز عن الماء كان
توضأ ثم عدمه أو كان يجري في غير أعضاء الوضوء تيمم بنية الغسل بأن ينوي التيمم عن غسل
الجمعة احراز للفضيلة كسائر الاغسال (و) الثاني (تنظيف الجسد) من الروائح الكريهة
كالصنمان لانه يتأذى به فيزال بالماء أو غيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه من نظف
نوبة قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله ويسن السواك وهذه الامور لا تختص بالجمعة بل تسن
لكل حاضر بجمع كنص عليه لكان في الجمعة أشد استحبابا (و) الثالث (أخذ الظفر)
ان طال والشعر كذلك فيتنف ابطه ويقص شاربه ويحلق عاتقه ويقص ومقام الحلق القص
والنتف وأما المرأة فتنتف عاتقها بل يجب عليها ذلك عند أمر الزوج لها به على الاصح وان
تفاحش وجب قطعها والعانة الشعر النبات حوالى ذكر الرجل وقيل المرأة أما حلق الرأس
فلا يندب الا في نسك وفي المولود في سابع ولادته وفي الكافر اذا أسلم وأما في غير ذلك فهو مباح
ولذلك قال المتولي ويترين الذكركم يحلق رأسه ان جرت عادته بذلك وسبأني في الاضحية
ان من أراد أن يخصي يكره له فعل ذلك في حاشر ذي الحجة فهو مستثنى (و) رابعها (الطيب)
أي استعماله والتزين بأحسن ثيابه لحديث من اغتسل يوم الجمعة وابس من أحسن ثيابه
ومس من طيب اذا كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب له ثم أنصت
اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كان كفارة لما بينه وبين الجمعة التي قبلها وأفضل ثيابه
البيض لحبر البسـ وامن ثيابكم البياض فانه خير ثيابكم وكفوا فيهم ما موتاكم ويسن للامام
ان يزيد في حسن الهيئة والعمامة والارتداء للاتباع ولا نه منظورا اليه (ويستحب) لكل سامع
الخطبة (الانصات) الى الامام (في وقت) قراءة (الخطبة) الاولى والثانية وقد مر دليل ذلك
ويكره كائن عليه في الام أن يتخطى رقاب الناس لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتخطى
رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآذيت أي تأخرت ويستثنى من ذلك مسوره منها الامام
اذا لم يبلغ المنبر والمحراب الا بالخطي فلا يكره له لاضطرابه اليه ومنها ما اذا وجد في الصفوف
التي بين يديه فرجه لم يبلغها الا يتخطى رجل أو رجلين فلا يكره له ذلك وان وجد غيرهما لتقصير
القوم باخلاء فرجه لکن يسن اذا وجد غيرهما ان لا يتخطى فان زاد في الخطي عليه ما ولو من
صف واحد ورجاء ان يتقدموا الى الفرجة اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى ومنها ما اذا
سبق الصبيان أو العبيد أو غير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضروا
الخطي لسماع الخطبة اذا كانوا لا يسمعون منها مع البعد ويسن أن يقرأ الكهف في يومها
وليكنها القوله صلى الله عليه وسلم من قرأ الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين

(قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل أن يكون النور على خفيفته ويكون ١٥١ ذلك يوم القيامة ويحتمل أن يكون بمعنى

الثواب أي يعطيه الله ثواباً وجنم
لما بين المكنين ويحتمل أن
يكون ذلك كناية عن غفران
الذنوب (قوله ففى الصحيحين الخ)
خبر مقدم وأشار بيده مبتدأ مؤخر
والنقدير وهذا اللفظ ثابت في
الصحيحين (قوله بالغنى) أي عن
النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
ويحرم البيع الخ) محتمل ذلك إذا
جلس للبيع خارج المسجد فإن باع
وهو سائر فلا يحرم ولا يكره أو
جلس للبيع في المسجد كره كغير
البيع من سائر الحرف ومثل البيع
خارج المسجد ما لو جلس غيره
خارج المسجد لعبادة ككتابة
وقراءة بعد الاذان المذكور
فيحرم (قوله في الخطبة) ليس فيها
ومثله جلوسه على المنبر وقبل
قراءة الخطبة (قوله هذا الخ)
مقابل لمحذوف أي محتمل كون
الركعتين تحية المسجدان كان صلى
سنة الجمعة والاصلاها وحصلت
التحية فواها أو أطلق ما لم ينفها والا
فلا تفسد لانها انما تصح تبعاً للتحية
(قوله والاصلاها) أي سنة الجمعة
أي فقط فلا يجوز غيرها حتى لو
نذر كرفض الصبح أو سنته فتواه
فلا يصح ولو قوى معه التحية وقال
ابن قاسم بضع كسنة الجمعة (قوله
فاطلا فهم) منزع على قوله فلا
يصلى شيئاً ويكون مفروضاً في
داخل وكان الامام يخطب وكان
المكان غير مسجد ويصح أن
يفرض في الجالس اذا قام بشئ
صلاة والامام يخطب (قوله لم
تتعد الخ) والفرق بينها وبين
الصلاة في المكان المغصوب ان

وروى البيهقي من قرأها ليلة الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق ويكثر من الدعاء
يومها وليلتها أما يومها فذكر جاء أن يصادف ساعة الإجابة قال في الروضة والصحيح في ساعة الإجابة
ما ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي ما بين أن يجلس الامام الى أن تنقضى
الصلاة قال في المهمات وليس المراد ان ساعة الإجابة مستغرقة لما بين الجلوس وآخر الصلاة كما
يشعر به ظاهر عبارته بل المراد ان الساعة لا تخرج عن هذا الوقت فانها لحظة لطيفة ففى
الصحيحين عند ذكره اياها وأشار بيده يقلها وأما وليلتها فقول الشافعي رضى الله تعالى عنه بالغنى
أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة وللقياس على يومها ويسن كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها
وليلتها ويكثر من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومها وليلتها الخبران من أفضل
أيامكم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة على كثير واعلى من
الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه به عشرة أعاش عن أبي هريرة رضى
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة غفر له ذنوب ثمانين
سنة ويحرم على من تلزمه الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان بين يدي
الخطيب حال جلوسه على المنبر اقله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا اليه ذروا البيع فورد النص في البيع وقيس عليه غيره فان باع صح بيعه لان
النهي لمنى خارج عن العقد ويكره قبل الاذان المذكور بعد الزوال لدخول وقت الوجوب
(ومن دخل) الصلاة (الجمعة والامام) يقرأ (في الخطبة) الاولى والثانية أو وهو جالس بينهما
(صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس) لخبر مسلم جاء سليل الغطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه
وسلم يخطب فجلس فقال له يا سليل قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة
والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما هذا ان صلى سنة الجمعة والاصلاها مخففة وحصلت
التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية المسجد كان في غير المسجد لم يصل شيئاً
فاطلا فهم ومنعهم من الرتبة مع قيام سبيلها يقتضى انه اذا نذر في هذا الوقت فرضاً لا يأتي به وانه
لو أتى به لم ينعقد وهو الظاهر كما قاله بعض المتأخرين اما الداخل في آخر الخطبة فان غلب على ظنه انه
ان صلاها فانه تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يقف حتى تمام الصلاة ولا يفعل الا
يكون جالساً في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد
في كلام الخطبة بقدر ما يكملها وما قاله نص عليه في الام والامم بالتحفيف فيما ذكر الاقتصار على
الواجبات كما قاله الزركشي لا الامراع قال ويدل له ما ذكره من انه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء
اقتصار على الواجبات ويجب أيضاً تخفيف الصلاة على من كان فيها من بعد صعود الخطيب المنبر
وجلوسه ولا تباع غير الخطيب من الحاضرين نافذة بعد صعود المنبر وجلوسه وان لم يسمع الخطبة
لا عراضه عنه بالكيفية وتقل فيه المأوردى الاجماع والفروق بين الكلام حيث لا بأس به
وان بعد الخطيب المنبر ما لم يتسدى الخطبة وبين الصلاة حيث تحرم جئنا من قطع الكلام
حين متى ابتداء الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يفوته بها سماع أول الخطبة واذا
حرم لم تنعقد كما قاله البلقيني لان الوقت ليس لها (تمة) من أدرك مع امام الجمعة ركعة
ولوملغته لم تنفخ الجمعة فيصلى بعد زوال قلدوته عقارقه أو سلامة ركعة ويسن أن يجهر فيها
قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فتدأرك الصلاة فان أدرك دون الركعة
فانته الجمعة لمفهوم الخبر فيتم بعد سلام امامه ظهر او ينوى وجوباً في اقتدائه جمعة موافقة للامام

النهي هنا ذات الصلاة وهناك لامر خارج وهو شغل مثل الغير بغير اذنه (قوله ولو لم ينفخ الخ) وسبأني أن لها سوراً ثلاثة في آخر
الحائمة بل لها أربعة

(قوله جاز) أي سواء كان وافقاً في النظم أو مخالفًا أو على كل في الجمعة وغيرها فالصورة أربعة (قوله وكذا الخلفه الخ) مفهوم قوله مقتد وقيد به بقيد من الأول صحة الاستحلاف ١٥٢ والثاني لعدم الاحتياج لنية الاقتداء (قوله ثم إن كان الخليفة الخ) مرتبط

بقوله وإذا بطلت صلاة امام بالنسبة للجمعة (قوله كذا ذكره الشيخان الخ) راجع لقوله والا فتم الجمعة لهم لاله (قوله ولو منفردا الخ) صورة ذلك أنه استمر على جهله أو نسيانه حتى قام وقرا وركع وسجد وحده فيحسب له السجود الثاني وتكون الركعة ملققة أيضا من هذا السجود الثاني مع الركوع الأول وهناك سورة أخرى أن يشذ كر الحبال والامام ساجد السجود الأول في الركعة الثانية فيسجد معه عامدا فيحسب له هذا السجود الثاني ويضم للركوع الأول فتكون ركعته ملققة أيضا ونقدم صورة ثالثة وهي ما إذا تمكن من السجود والامام ركع فركع معه للمتابعة ويسجد ويحسب له السجود مع الركوع الأول فركعته ملققة وزاد صورة رابعة وهي ما لو نسي ركعاً من صلاته ولم يعلم محله فتم كمال أحدهما بالآخرى ويأتي بركعة بعد سلام الامام (قوله ولو منفردا) أي سواء أسجد هذا السجود الثاني منفردا وحده أو سجده مع الامام وسجد فيها على المعتد بان رفع الاستحلاف في التشهد كما تقدم في التصوير

(فصل في صلاة العيدين) (قوله فهو سنة) تفريع على الدليلين قبله (قوله لا إلا أن تطوع) أن كان استثناء من الواجب كان استثناء منقطعا والقصد به الإيضاح لأنه لم من قوله لأن ما زاد على الخمس تطوع وإن كان الاستثناء من قوله لا فلا حاجة إليه

ولأن البأس لم يحصل منها إلا بالسلام وإذا بطلت صلاة امام جمعة أو غيرها فخلفه عن قرب مقتد به قبل بطلانها جاز لأن الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة كافي قصة أبي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه وكذا لو خلفه غير مقتد به في غير جمعة أن لم يخالف امامه في نظم صلاته ثم إن كان الخليفة في الجمعة أدرك الركعة الأولى تمت الجمعة الخليفة والمقتدين والا فتم الجمعة لهم لاله لأنهم أدركوا ركعة كاملة مع الامام وهو لم يدركها معه فيتمها ظهرا كذا ذكره الشيخان وقضيت أنه يتهاظها وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجد هالكن قال البغوي يتهاجمه لأنه صلى مع الامام ركعة ويراعى المسبوق نظم صلاة الامام فإذا تشهد أشار اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم وانتظارهم له ليسلوا معه أفضل ومن تخلف عن الامام اعذر عن سجود فامكنه على شيء من انسان أو غيره لزمه السجود لممكنه منه فإن لم يمكنه فلا تنظر فمكنه منه ندبا ولو في جمعة ووجوب باقي أولى جمعة على ما يحسنه الامام وأقره عليه الشيخان فإن تمكن منه قبل ركوع امامه في الثانية سجد فان وجده بعد سجوده قائما أو راكعا فكم يسبق وان وجده فرغ من ركوعه وافقه فيما هو فيه ثم يصلي ركعة بعده فان وجده قد سلم فاتته الجمعة فيتمها ظهرا وإن تمكن في ركوع امامه في الثانية فابركع معه ويحسب ركوعه الأول فركعته ملققة فان سجد على ترتيب صلاة نفسه طالما عادا بطلت صلاته والا فلا تبطل اعذره ولكن لا يحسب له سجوده المذكور لخالفته الامام فإذا سجد ثانيا ولو منفردا حسب هذا السجود فان كل قبل سلام الامام أدرك الجمعة والا فلا

(فصل في صلاة العيدين والعيد مشرق من العود لتسكروا كل عام وقيل لكثرة عوائد الله تعالى فيه على عباده وقيل لعود السرور وبعده وجمعه أعيادها وجميع بالباء وإن كان أصله الواو للزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعياد الخشب والأصل في صلاته قبل الاجتماع مع الأخبار الآية قوله تعالى فصل لربنا وانحر أراد به صلاة الاضحية والذبح وأول عيد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة فهي سنة كما قال (وصلاة العيدين سنة) لقوله صلى الله عليه وسلم للسائل عن الصلاة خمس صلوات كتبهن الله على عباده قال له هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع (مؤكدة) لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها وتشريع جماعة وهي أفضل في حق غير الحاج عني أما هو فلا تسن له صلاتها جماعة وتسن له منفردا وتشريع أيضا للمنفرد والعبد والمرأة والخبي والمساقر فلا تتوقف على شروط الجمعة ووقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها يوم العيد ويسن تأخيرها لترفع الشمس كرخ لا تباع (وهي ركعتان) بالاجماع وحكمها في الأركان والشروط والسنن كسائر الصلوات يحرم بها نية صلاة عيد الفطر والأضحية هذا أقلها وبيان أكلها مذكور في قوله (يكبر في) الركعة (الأولى سبعا) بتقديم السين على الموحدة (سوى تكبيرة الاحرام) بعد دعاء الافتتاح وقبل التعوذ لما رواه الترمذي وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة وعلم من عبارة المصنف أن تكبيرة الاحرام ليست من السبع وجعلها مالك والمزني وأبو ثور ومنها يقف ندبا بين كل اثنين منها كما في معتدلة يهلل ويكبر ويحمد ويحسن في ذلك أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لأنه لا تليق بالحال وهي الباقيات الصالحات ثم يتعوذ بعد التكبيرة الاخيرة ويقرأ الفاتحة كغيرها من الصلوات (و) يكبر في الركعة (الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً سوى تكبيرة القيام) بالصفة السابقة قبل التعوذ والقراءة للخبير المتقدم ويجهرو ويرفع يديه ندبا في الجميع كغيرها من تكبير الصلوات ويسن

لأن التطوع غير واجب والمستثنى منه غير واجب إلا أن يقال المراد إلا أن تطوع بالنذر فيكون الاستثناء منقطعا (قوله يقف الخ) صفة لقوله سبعا وكذا يقال في قوله خسا (قوله في ذلك) أي البين (قوله كغيرها الخ)

أن يضع يده على سماعه تحت صدره بين كل تكبيرين كافي تكبيرة الاحرام ولو شئت في عدد
التكبيرات أخذ بالقل كافي عدد الركعات وهذه التكبيرات من الهيئات كالتعوذ ودعاء
الافتتاح فليس من فرض ولا بعبادة فلا يسجد لتركه وان كان الترك لكان من أو بعضهن مكرها
ويكبر في قضاء صلاة العبد مطلقا لانه من هيئاتها كما هو ولو نسي التكبيرات وشرع في القراءة
ولم يتم الفاتحة لم يندركها ولو نذرها بعد التعوذ ولم يقرأ أكبر بخلاف ما لو تعوذ قبل الاستفتاح
لا يأتي به لأنه بعد التعوذ لا يكون مستقفا ويندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى ق
وفي الثانية اقتربت الساعة أو سمع اذان أو صلى في الأولى والثانية في الثانية جهر اللاتباع
(ويخطب بعدهما) أي الركعتين (خطبتين) لجماعة لا منفرد بخطبتي الجمعة في أركان وسنتين
لا في شروط خلافا للجمهور جاني وحرمة قراءة الجنب آية في أحدهما ليست لكونها ركنا فيها بل لكون
الآية قرة فمن لا يخفى أنه يعتبر في أداء السنة الامماع والسماع وكون الخطبة عربية ويسن أن
يعلمهم في عيد فطر الفطرة وفي عيد أضحى الاضحية (فرع) قال أئمتنا الخطيب المشروعة عشر
خطبة الجمعة والعيسدين والكسوفين والاسنساء وأربع في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبتي
الجمعة وعرفة فقبلها لكل منها اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى (ويكبر) ندبا (في)
افتتاح الخطبة (الأولى تسعا) بتقديم المشقة على السين (ويكبر) (في) افتتاح (الثانية سبعا)
بتقديم السين على الموحدة ولأفراد في الجميع تشبيها للخطبتين بصلاة العبد فان الركعة
الأولى تشتمل على تسع تكبيرات فان فيها سبع تكبيرات وتكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع
والركعة الثانية على سبع تكبيرات فان فيها خمس تكبيرات وتكبيرة القيام وتكبيرة
الركوع والولاء سنة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تخال ذلك بين كل تكبيرتين أو قرن
بين كل تكبيرتين جاز والتكبيرات المذكورة ان ليست من الخطبة بل مقدمة لها كما نص عليه
الشافعي واقتراح الشيء قد يكون مقدمته التي ليست منه وسن غسل للعيسدين وان لم يرد
الحضور ولا يوم زينة ويدخل وقته بنصف الليل وبكور بعد الصبح لغير امام وان يحضر
الامام وقت الصلاة ويجعل الحضور في أضحى ويؤخره في فطر قلبه لا وحكمته اتساع وقت
التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة وقبلها بعبادة أفضل لشرفه الا لم يذكر كضيقه واذا
خرج لغير المسجد استخلف ندبا من يصلي ويخطب فيه وان يذهب للصلاة في طريق طويل
ما شيا بسبب شدة ويرجع في آخر قصير بجمعة وان يأكل قبلها في عید فطر والأولى ان يكون
على تمر وان يكون رتراو عسل عن الاكل في عید الاضحى ولا يكره نفل قبلها بعد ارتفاع
الشمس لغير امام اما بعد فان لم يسمع الخطبة فكذلك والا كره لانه بذلك معرض عن
الخطيب بالسكينة واما الامام فيكره له النفل قبلها او بعدها لاشتغاله بغير الاهم (ويكبر) ندبا
كل أحد غير حاج (من غروب الشمس من ليلة العيد) أي عید الفطر والاضحى برفع
صوت في المنازل والاسواق وغيرهما ودليله في الاول قوله تعالى ولتكموا العدة أي عدة
صوم رمضان ولتكبروا الله أي عند اكملها وفي الثاني القياس على الاول وفي رفع الصوت
اظهار شعار العيد واستثنى الرافعي منه المرأة وظاهر أن محله اذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم
ومثلها الخنثى ويستمر التكبير (الى ان يدخل الامام في الصلاة) أي صلاة العید اذا تكلم
مباح اليه فالتكبير أولى ما يشغل به لانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فان صلى منفردا فالعبادة
باحرامه (ويكبر) (في) عید (الاضحى خلف صلاة الفرائض) والنوافل ولو فاتته وصلاة

راجع لقوله ندبا ويصح رجوعه
لقوله برفع ويكون تشبيها في معظم
تكبير الصلاة لان الرفع في التحريم
والركوع والرفع من التشهد الاول
دون غيرها يصح رجوعه لقوله
يجهر ولا يكره فيه نظر لان هذا
التكبير يجهر به مطلقا بخلاف
تكبير الصلوات انما يجهر به عند
الاحتياج الى الجهر فيكون تشبيها
في الجملة (قوله وحرمة قراءة الجنب
الح) اعتراض وادعى على قوله لا في
شروط فكان مقتضى ذلك أنه
لا تحرم قراءة الآية لان الطهارة
ليست شرطا فأجاب بأن حرمة
القراءة لكون الآية قرآنا لا لكون
الطهارة شرطا وكان الأولى ان
يبدل قوله ركنا بقوله شرطا ويكون
الضمير في قوله لكونها ركنا راجعا
للطهارة ولا بد من قصد القراءة
تصح الخطبة وان حرم فان لم
يقصد لم تصح الخطبة ولم يحرم
(قوله افرادا) بفتح الهمزة وكسرهما
الاول جمع والثاني مفرد (قوله
تشبيها الخ) راجع لقوله تسعا
وسبعا (قوله ودليله الخ) ذكر أدلة
ثلاثة الاول الآية والثاني
القياس والثالث اظهار سرور
العبد كل دليل له عوى مما قبله (قوله
ويكبر في الاضحى الخ) دخل فيه
التكبير عقب الصلوات ليلة
الاضحى فيقتضي ان فيها تكبيرا
مقيدا وبه قال بعضهم واما ليلة
عيد الفطر فالتكبير الواقع فيها
بعد الصلوات لا يسهى مقيدا وهو
المعتمد بل هو مرسل

جنازة (من) بعد صلاة (صحيح يوم هوفه الى) بعد صلاة (العصر من آخر أيام التشريق)
 الثلاث للتباعد وأما الحاج فيكبر عقب كل صلاة من ظهر يوم النحر لأنها أول صلواته بعد انتهاء
 وقت التلبية الى عقب صبح آخر أيام التشريق لأنها آخر صلواته يعني وقبل ذلك لا يكبر بل يلي
 لأن التلبية شعاره وخرج بما ذكر الصلوات في عيد الفطر فلا يسن التكبير عقبها لعدم وروده
 والتكبير عقب الصلوات يسمى مقبدا وما قبله مطلقا وهو سلاوة سيغته المحبوبة الله أكبر الله
 أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد واستحسن في الام أن يزيد بعد
 التكبير الثالثة الله أكبر كبيرا والله الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله ولا
 نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز
 جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر وتقبل شهادة هلال شر ال يوم الثلاثين
 فنفطر ثم ان كانت شهادتهم قبل الزوال بزمن يسع الاجتماع والصلاة أو ركعة منها صلى العيد
 حيث بدأه والا فتصل على قضاء متى أريد فضاؤها أما شهادتهم بعد اليوم بأن شهدوا بعد الغروب فلا
 تقبل في صلاة العيد فتصل على من الفدا وأما وتقبل في غيرها كوقوع الطلاق والعق المعلقين
 بروية الهلال والعبارة فيها الوشهاد وقبل الزوال وعدلوا بعده بوقت التعديل ((نقطة)) قال القموني
 لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في التهنية بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعل الناس لكن نقل
 الحافظ المنذري عن الحافظ المقدسي انه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزلوا مختلفين فيه والذي
 أراه انه مباح لاسنة فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنهم مشروعة
 واحتج له بأن البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روي في قول الناس بعضهم لبعض في العيد تقبل
 الله منا ومنك وساق ما ذكر من أخبار وأثار ضعيفة لكن مجموعها يحتاج به في مثل ذلك ثم قال
 ويحتاج لعموم التهنية بما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروع عية سجود الشكر والتعزية
 وبما في العجيبين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبول
 توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة بن عبيد الله فهنا هو يندب احبا ليس له
 العيد بالعبادة ويحصل ذلك باحياء معظم الليل

((فصل في صلاة الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهذا هو الاصح كما في الصحاح ويقال
 فيهما كسوفان وخسوفان قال علماء الهيئة ان كسوف الشمس لاحقيقة له لعدم تغيرها في
 نفسها لاستفادة ضوءها من جرمها وانما القمر يحول بظلمته بيننا وبينها مع بقائه نورها فيرى
 لون القمر كذا في وجه الشمس فيظن ذهاب ضوءها وأما خسوف القمر فحقيقة بذهاب ضوءه
 لان ضوءه من ضوء الشمس وكسوفه بحجب لولة ظل الارض بين الشمس وبينه فلا يبق فيه ضوء
 البته والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله أي عند
 كسوفهما وأخبار تكبير مسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يشكسان لموت أحد ولا
 لحياته فاذا رأيت ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم (وصلاة الكسوف) الشامل للخسوف
 (سنة) للدليل المذكور وغيره (مؤكد) لانه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس كما
 رواه الشيخان والخسوف القمر كما رواه ابن حبان في كتابه عن الثقات وواظب عليها وانما
 تجب للمسلمين هل على غيرها أي الخسوف قال لا الا أن تطوع ولا نمازات ركوع وسجود
 لا أذان لها كصلاة الاستسقاء وأما قول الشافعي في الام لا يجوز تركها فمحمول على كراهته
 لتأكلها بالوافق كلامه في مواضع أخرى والمكررة قد يوصف بعدم الجواز من جهة اطلاق

(قوله الى عقب صبح الخ) ضعيف
 والمعقد انه كغيره في الانتهاء
 بالغروب وانما يخالف في ابتداء
 (قوله فلا يسن التكبير عقبها) أي
 من حيث انه تابع فلا ينافي انه يسن
 من حيث انه في ليلة العيد (قوله
 كبيرا) خال أو معمول لمذوف أي
 كبرت كبيرا (قوله كثيرا) صفة
 لمذوف أي جدا كثيرا (قوله بكرة)
 هي أول النهار (قوله أصيلا) هو
 من بعد العصر الى الغروب (قوله
 وتقبل شهادة هلال شوال الخ)
 ويكتفي فيها واحد بالنسبة للأحرام
 بالحج وانما الرجاء الزكاة وصلاة
 العيد والفطر وأما وقوع طلاق
 أو عقد فلا بد من اثنين
 ((فصل في صلاة الكسوف))
 (قوله يحول بظلمته) أي يحرمه
 المظلم (قوله ظل الارض) أي جرمها
 (قوله وواظب عليها) أي أمر
 بالمواظبة

الجالس على مستوى الطرفين (فان قامت) وفوات صلاة كسوف الشمس بالانجلاء وبغروبها كاسفة وفوات صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا بطلوع الفجر (لم تنقض) لزوال المعنى الذي لاجله شرعت فان حصل الانجلاء أو الغروب في الشمس أو طلوع الشمس في القمر في أثناءها لم تبطل بالإخلاف (ويصلي) الشخص (الكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) في كل ركعة ركوعان كإيماني في كلامه فيصير بنية صلاة الكسوف ويقرأ بعد الافتتاح والتعوذ الفاتحة ويركع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانيا ثم يركع ثانيا ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدة الثانية ويأتي بالطمأنينة في محلها فهذه ركعة ثم يصلي ركعة ثانية كذلك للتابع وأما قواهم ان هذا أقوالها أي اذا شرع فيها بنية هذه الزيادة والاف في المجموع عن مقتضى كلام الاصحاب أنه لو صلاها كسنة اظهرت صحة وكان تاركها لافضل أو يحمل على أنه أقل الكمال ولا يجوز زيادة ركوع ثالث فأكثر طول مكث الكسوف ولا يجوز اسقاط ركوع للانجلاء كسائر الصلوات لا يزداد على أركانها ولا ينقص منها وورد ثلاث ركوعات وأربع ركوعات في كل ركعة وأجاب الجمهور بأن أحاديث الركوعين في الصبحين فهي أشهر وأصح فقد تمت على بقية الروايات وأكملها (في كل ركعة قيامان) قبل السجود (بطيل القراءة فيهما) فيقرأ في القيام الأول كما نص عليه في الام بعد الفاتحة وسوا بقية ما من افتتاح وتعوذ البقرة بكمالها ان أحسنها والاف قدرها ويقرأ في القيام الثاني كما تلى آية منها وفي القيام الثالث كما تلى وخسين منها وفي القيام الرابع كما تلى منها تقريرا في الجميع ونص في البوطي أنه يقرأ في القيام الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها والمحققون على أنه ليس باختلاف بل هو للتقريب (و) في كل ركعة (ركوعان بطيل السجود فيهما) فيسجد في الركوع الاول من الركعات الاربع في الركعتين قدر مائة من البقرة وفي الركوع الثاني قدر ثمانين منها وفي الركوع الثالث قدر سبعين منها بتقديم السين على الموحدة كما في المنهاج خلافا لما في التنبيه من تقديم المثناة الفوقية على السين وفي الركوع الرابع قدر خمسين منها تقريرا في الجميع لثبوت التطويل من الشارع بالتقدير (دون السجودات) أي فلا يطيلها كالحائوس بينهما الاعتدال من الركوع الثاني والتشهد وهذا ما جرى عليه الرافعي والصحيح كما قاله ابن الصلاح وتبعه النووي وثبت في الصبحين في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس ونص في كتاب البوطي أنه يطولها فحوال ركوع الذي قبلها قال البغوي السجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختار في الروضة وظاهر كلامهم استصحاب هذه الاطالة وان لم يرض بها المؤمنون ويفرق بينها وبين المكتوبة بالندرة ولو فوى صلاة الكسوف وأطلق هل يحمل على أقلها وهي كسنة اظهرها وعلى ادنى الكمال وهو ان يكون بركوعين قياسا ما قالوه في صلاة الوزير مخير بين الاقل وغيره أن يكون هنا كذلك ولم أر من ذكره وتسبب الجماعة فيم الاتباع كما في الصبحين وتسبب للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر كما في المجموع وتسبب للنساء غير ذوات الهيات الصلاة مع الامام وذوات الهيات يصليان في بيوتهم منفردات فان اجتمعن فلا بأس ويسن صلاتها في الجامع كتنظيمه في العيد (ويخطب) الامام (بعدها) أي بعد الصلاة (خطبتين) كخطبتي عيد كما مر لكن لا تكبير فيهما لعدم وزوده وانما تسن الخطبة للجماعة ولو مسافر من بخلاف المنفرد ويبحث فيهما السامعون على فعل الخير من توبة وصدقة وعتق ونحوها الامر بذلك في البخاري وغيره ويسن الغسل لصلاة الكسوف وأما التنظيم بخلق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها كما صرح به بعض فقهاء اليمن فانه

(قوله ثم يعتدل الخ) معناه اعتدل الا وهو كذلك لانه يقول فيه مع الله لمن حمله في الرفع ويقول ربنا لك الحمد بعد الانتصاب فلو كان قياما لقام مكبرا ولا أدرك الشخص به الركعة وليس كذلك فيهما (قوله والصحيح كما قاله ابن الصلاح الخ) مبني على قوله أنه يطولها خبر (قوله قياسا ما قالوه) مبني على قوله أنه يخبر بدل مما قالوه وقوله أنه يكون الخ خبر (قوله لكن لا يكبر فيهما) أي في الخطبتين أي ولا في الصلاة أيضا لكن لو استغفر هنا في الخطبة الاولى تسعا وفي الثانية سبعا كخطبة الاستسقاء كان حسنا لانه لا تن بالحال

(قوله ويسرى كسوف الشمس) أى ما لم تغرب الشمس فى أثناء الصلاة والافيجهر وقوله ويجهر فى خسوف القمر أى ما لم تطلع الشمس فى أثناء الصلاة والافيسر (قوله فى صورنها) أى اذا اجتمعت الجمعة مع الكسوف (قوله وأن يصلى) أى صلاة الكسوف لكن فرادى (قوله لتلايكون الخ) عملة ١٥٦ لجميع ما قبله وقوله لانه على تقدير الواو أى ولانه الخ (قوله اللهم اجعلها رايحا) أى

رحمة ولا تجعلها ريحا أى عذابا الخ أنظر ما وجه هذه التفرقة بين الجمع والمفرد حيث جعل الجمع بمعنى الرحمة وجعل المفرد بمعنى العذاب مع ان الرياح جمع ومع ريج والريج نأى بالرحمة ونأى بالعذاب ويجاب بأنه لشفقته صلى الله عليه وسلم يجعل دعاءه بالرياح اطلب الرحمة ودعاه بدفع الريح بمعنى العذاب

(فصل فى صلاة الاستسقاء الخ) من اضافة المسبب الى السبب لان الحامل على الصلاة طلب السقيا (قوله طلب سقيا العباد الخ) من اضافة المصدر لمفعوله فيهما والتقدير أن يطلب العباد أن يسقاهم الله وأن يسقى الله العباد (قوله من الله الخ) بهذا امتاز المعنى الشرعى عن اللغوى (قوله ويستأنس بها الخ) أى نظم النفس وتسكن للحكم بوردته فى الامم السابقة (قوله لما مر) أى الاتباع وهو دليل للسنة أى للتأكد ودليل التأكد المواظبة أو أمرها بها (قوله وينقسم الى ثلاثة أنواع الخ) راجع للمعنى الشرعى لانه الذى ينقسم الى ذلك وليس واجعا لكلام المتن وكان الاولى ذكره عند ذكر المعنى الشرعى (قوله وانما يصلى الحاجة) مرتبط بكلام المتن (قوله من انقطاع الماء الخ) ليس

بضيق الوقت ويظهر أنه يخرج فى ثياب بدلة قبا ساعلى الاستسقاء لانه لا يأتى بالحال ولم أر من تعرض له ومن أدرك الامام فى ركوع أول من الركعة الاولى أو الثانية أدرك الركعة كما فى سائر الصلوات أو أدركه فى ركوع ثان أو فى قيام ثان من أى ركعة فلا يدرك شيئا من الصلوات الاصل هو الركوع الاول وقيامه والركوع الثانى وقيامه فى حكم التابع (ويسرى) قراءة (كسوف الشمس) لانها نارية (ويجهر فى) قراءة (خسوف القمر) لانها صلبة لابل أو ملحقة بها وهو اجماع ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثروا من الفوات قدم الاخوف فواتنا ثم لا كدفعلى هذا لو اجتمع عليه كسوف وجمعة أو فرض آخر غيرهما قدم الفرض جمعة أو غيرها لان فعله محتم فكان أهم هذا ان يخف فوته لضيق وقته فى الجمعة فيخطب لها ثم يصلى ثم يكسوف ان بقى ثم يخطب له وفى غير الجمعة يصلى الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مر فان لم يخف فوت الفرض قدم الكسوف لتعرضها للفوات بالانجلاء ويخففها كفى الجموع فبقراءة كل قيام الفاتحة ونحو سورة الاخلاص كما نص عليه فى الام ثم يخطب للجمعة فى صورها متعرضا للكسوف ولا يصح أن يقصده معها بالخطبة لانه تشرى بين فرض ونفل مقصود وهو ممتنع ثم يصلى الجمعة ولا يحتاج الى أربع خطب لان خطبة الكسوف متأخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس ولو اجتمع عيد وجنازة أو ركوف وجنازة قدمت الجنازة فيهما ما خوفان تغيير الميقات ولكن يحتمل تقديمها اذا حضرت وحضر الولي والا أفراد الامام جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين غيرها والعيد مع الكسوف كالفرض معه لان العيد أفضل منه لكن يجوز أن يقصدهما معا بالخطبتين لانهما سنتان والقصد منهما واحد مع انهما تابعا للجمعة فلا تضر بينهما بخلاف الالة (قوله) من لكل أحد أن يتضرع بالدعاء ونحوه عند الزلازل ونحوها كالصواعق والريح الشديدة والحسف وأن يصلى فى بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ لتلايكون غافلا لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم انى أسألك خيرا وخيرا ما فيها وخيرا ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به اللهم اجعلها ريحا ولا تجعلها ريحا

(فصل) فى صلاة الاستسقاء هو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها والاصل فى ذلك قبل الاجماع الاتباع رواه الشيخان وغيرهما ويستأنس لذلك بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه الآية (وصلاة الاستسقاء مسنونة) مؤكدة لما مر وانما يجب تجبره على غيرها وينقسم الى ثلاثة أنواع أدناها يكون بالدعاء مطلقا عما يأتى فرادى أو مجتمعا بين وارسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات فرضها كما فى شرح مسلم ونقلها كفى البيان وفى خطبة الجمعة ونحو ذلك والافضل أن يكون بالصلاة والخطبة ويأتى بيانها ولا فرق فى ذلك بين المقيم ولو بقربة أو بادية والمسافر ولو سفر قصر لاستواء الكل فى الحاجة وانما تصلى الحاجة من انقطاع الماء أو قلته بحيث لا يكفى أو ملوحته ولا استزادة بها نفع بخلاف ما لا يحتاج اليه ولا نفع به فى ذلك الوقت وتعمل ما ذكره ما لو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاج اليه فيسكن غيرهم أيضا أن يستسب قوالهم ويسألوا الزيادة النافعة لانفسهم وتكرر الصلاة مع الخطبتين حتى يسقوا فوات سقوا قبلها اجتمعوا لشكر ودعاء وصلوا وخطب لهم الامام شكر الله تعالى وطلبوا للمزيد قال تعالى لنن شكرتم لازيدنكم واذا أرادوا الخروج للصلاة (فيأمرهم الامام) الاعظم او نائبه قبل الخروج اليها (بالتوبة) من

بيان الحاجة بل تعليل وقوله ولا استزادة عطف على الحاجة مع أنه من جملة ما لا أن يقال انه من عطف الخاص على العام

جميع المعاصي الفعلية والقولية المتعلقة بحقوق الله تعالى بشروطها الثلاثة وهي الندم - الاقلاع
والعزم على أن لا يعود (و) بالاكتراث من (الصدقة) على الماويج وبالتوبة من حقوق
الآدميين (و) هي المبادرة الى (الخروج من المظالم) المتعلقة بهم من دم أو عرض أو مال
مضافا لذلك الى الشروط الثلاثة المذكورة (و) بالمبادرة الى (مصالحة الأعداء) المنشأحين
لا مردنيوي ولحظ نفس لتعريم الهجران حيث قد فرق ثلاث (و) بالمبادرة الى (صيام ثلاثة
أيام) متتابعة ويصوم معهم وذلك قبل ميعاد يوم الخروج فهي به أربعة لأن لكل من هذه
المذكورات أثر في اجابة الدعاء قال تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء
عليكم مدرارا وادى يكون منع الغيث بترك ذلك فقد روى البيهقي ولا منع قوم الزكاة الا حبس
عنهم المطر وفي خبر الترمذي ثلاثة لا تردد دعوتهم الصائم حتى يغطر والامام العادل والمظالم
وروى البيهقي دعوة الصائم والوالد والمسافر واذا أمرهم الامام بالصوم لمهم امتثال أمره كما
أفتى به النووي وسبقه الى ذلك ابن عبد السلام لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
الآية قال الاستنوى والقياس طرده في جميع الأمور به هنا انتهى ويدل له قولهم في باب
الامامة العظمى يجب طاعة الامام في أمره ونهيهم مالم يخالف حكم الشرع واختار الاذري
عدم وجوب الصوم كالو أمرهم بالعق وصداقة التطوع قال الغزي وفي القياس نظر لان
ذلك اخراج مال وقد قالوا اذا أمرهم بالاستسقاء في الجذب وجبت طاعته في قياس الصوم على
الصلاة فيؤخذ من كلامهما ان الأمر بالعق والصداقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر
وان كان كلامهم في الامامة شاملا لذلك اذ نفس وجوب الصوم منازع فيه فبالك اخراج
المال الشاق على أكثر الناس واذا قيل بوجوب الصوم وجب فيه نيذير التوبة كما قاله الاستنوى
وان اختار الاذري عدم الوجوب وقال يبعد عدم صحة صوم من لم ينو ليلا بل البعد (ثم يخرج
هم) أي بالقياس (الامام) أو نائبه الى الصحراء حيث لا عذرنا سيما به صلى الله عليه وسلم
ولان الناس يكثران فلا يسعهم المسجد غالبا وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان
استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس بفضل البقعة وسعتها واولا ناما مورون باحضار الصبيان
ومأمورون بانماذجهم المساجد (في) اليوم (الرابع) من صيامهم صياما لحديث ثلاثة
لا تردد دعوتهم المتقدم وينبغي للخارج أن يخفف أكله ونهيه تلك الليلة ما أمكن ويخرجون
غير متطيبين ولا متزينين بل (في ثياب بدلة) بكسر الموحدة وسكون المجهمة أي مهنة وهو
من اضافة الموصوف الى صفته أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة ونصرف
الانسان في بيته (و) في (استكانة) أي خشوع وهو حضور القلب وسكون الجوارح
وخفض الصوت ويراد به أيضا التذلل (و) في (تضرع) الى الله تعالى ويسألهم التواضع
في كلامهم ومشيهم وجلوسهم للاتباع ويتنظفون بالسواك وقطع الرائح الكريمة بالغسل
ويخرجون من طريق ويرجعون في أخرى مشاء في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحقة مكشوف
الرؤس ويخرجون معهم نديا الصبيان والشيوخ والجهانز ومن لا هيئة له من النساء والخنثى
القيح المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاهم أقرب الى الاجابة اذا السكير أرق قبا والصغير
لا ذنب عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم واه البخاري
وروى بسند ضعيف لولا شباب خشع وبهائم رنع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصعب عليكم
العذاب صبا ونظم بعضهم ذلك فقال

(قوله وبالتسوية من حقوق
الآدميين) اقتضى صناعته ان كاد
المتن على التوزيع أي بالتوبة
من حقوق الله والخروج من
المظالم في حقوق الآدميين مع ان
التوبة بمعنى الندم وغيره مما تقدم
معتبرة في حقوق الآدميين أيضا
ومما يقوى الاعتراض عليه قوله
مضافا لذلك الى الشروط الثلاثة
(قوله وهي المبادرة الخ) كان
الاولى حذقه لان التسوية هي
الخروج لا المبادرة الخ (قوله
لان ذلك أثرا) دليل للمتن واعتراض
بان الدعاء بحجاب بشروطه ولو لم
يتب ويحجب بان هذه الأمور
تسرع الى الاجابة مسح الشروط
(قوله وقد قالوا الخ) في قوة قوله وفي
القياس نظر لانه قياس مع الفارق
فكان الاولى للاذري أن يقبس
الصوم على الصلاة في الوجوب
بأمر الامام لان كلامهم عباد
(قوله عدم صحة الصوم الخ)
يقتضي أن بعضهم قال بعد الصحة
اذ لم ينو ليلا وليس كذلك بل قالوا
بالصحة مع الاثم بترك النية (قوله
تأسيما الخ) أقام أدلة ثلاثة الاول
التأسي والتأني قوله ولان الناس الخ
والثالث قوله ولان مأمورون الخ

لولا عباد الله ركع * وصية من النبي رضع
ومهمات في الفلاة رقع * صب عليكم العذاب الا وجع

والمراد بالركع الذين انحنى ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة ويسن اخراج البهائم لان
الجلد قد اصابها ايضا وفي الحديث ان نبيا من الانبياء خرج يستسقي واذا هو بنملة رافعة بعض
قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من اجل شأن النملة وواه الدار قطنى وفي
البيان وغيره ان هذا النبي هو سليمان عليه السلام وان النملة وقعت على ظهرها ورفعت
يديها وقالت اللهم انت خلقتنا فان رزقنا والا فاهلكنا قال وروى انها قالت اللهم انا خلقنا من
خلقك لا غنى لنا عن رزقك فلا تمكنا بذنوب بني آدم وتقف البهائم معزولة عن الناس ويفرق
بين الامهات والاولاد حتى يكثر الصياح والضجة والرقعة فيكون اقرب الى الاجابة ولا يمنع أهل
الذمة الحضور لانهم مسترذوقون وفضل الله واسع وقد يجيبهم استدواجالهم ويكره اخراجهم
للاستسقاء لانهم ربما كانوا سبب القحط قال الشافعي ولا اكره من اخراج صبيائهم ما اكره
من اخراج كبارهم لان ذنوبهم اقل لكن يكره لكفرهم قال النووي وهذا يقتضى كفر اولاد
الكفار وقد اختلف العلماء فيهم اذا ماتوا فقال الاكثر انهم في النار وطائفة لا تعلم حكمهم
والحققون انهم في الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير مكلفين ولدوا على الفطرة اثنى عشر
هذا انهم في أحكام الدنيا كفار فلا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي الآخرة
مسلمون فيدخلون الجنة ويسن اكل احد من يستسقي ان يستشفع بماله من خير بان
يذكره في نفسه فيجعله شافعا لان ذلك لا يثق بالشهداء كفى خير الثلاثة الذين اوفوا في الغار وان
يستشفع باهل الصلاح لان دعاءهم اقرب للاجابة لاسيما اقارب النبي صلى الله عليه وسلم كما
استشفع عمر بالعباس رضي الله عنهم فقال اللهم انا كذا اذا قطننا وتوسل اليك بنينا فتسقيننا
واتانتوسل اليك بنينا فاسقنا فيسقون رواه البخاري (ويصلى) الامام (بهم ركعتين)
للاتباع رواه الشيخان (كصلاة العيدين) في كيفيتهما من التكبير بعد الافتتاح وقيل
التعوذ والقراءة سبع في الاولى ونحوها في الثانية برفع يديه وقوفه بين كل تكبيرين كآية
مختلة والقراءة في الاولى جهر بسورة في الثانية اقربت الساعة أو سجد والغاشية قياسا
لانصا ولا توقف وقت عباد ولا غيره فنصلى في أى وقت كان من ليل أو نهار لانها ذات سبب
فدارت مع سببها (ثم يخطب) الامام (بعدهما) أى الركعتين ونحو ذلك الخطبتان قبلهما
للاتباع رواه أبو داود وغيره ويبدل تكبيرهم اباء استغفار اولهم ما يقول استغفر الله العظيم
الذى لا اله الا هو والحق القيسوم وأتوب اليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبتين من قول
استغفر واربككم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل
لكم جنات ويجعل لكم أنهارا ومن دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب
العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارضين ورب العرش الكريم ويتوجه للقبلة
من نحو ثلاث الخطبة الثانية (وبحول) الخطيب (رداه) عند استقبال القبلة للفقائل
بتحويل الحال من الشدة الى الرخاء فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب الفأل الحسن وفي
رواية لمسلم وأحب الفأل الصالح ويجعل بين رداءه يساره وعكسه (ويجعل أعلاه أسفله)
وعكسه والاول تحويل والثاني تنكيس وذلك للاتباع في الاول وله صلى الله عليه وسلم
بالثاني فيه فانه استسقى وعليه نجاسة سوداء فاود أن يأخذها أسفلها فيجعلها أعلاها فلما نقلت

(قوله لولا عباد الخ) النظم مخالف
للحديث لان الحديث فيه أربعة
والنظم فيه ثلاثة ويجاب بان العباد
في النظم يشمل الشباب والشيوخ
فصلت المطابقة وأنه في النظم
ناظر لتكون الرواية المشهورة
ليس فيها شباب فلذلك اقصر على
الثلاثة (قوله بنملة) واسمها حرمل
أو طافية وكانت قد والسحرة والنساء
فيها للوحدة كناية لقللة الناس
(قوله لا غنى) بالقصر لانه ضد
الفقر وأما رفع الصوت بالغناء في المدا
(قوله قطننا) بالبناء للفاعل أو
المفعول وكذا مع الهمزة ففيه
أربع لغات (قوله قياسا لانصا)
راجع اسجد والغاشية (قوله ولا
توقت الخ) بمنزلة الاستدراك على
قوله كالعبيدين (قوله دعاء الكرب
الخ) اعلم ان هذا ليس دعاء وإنما
هو ثناء على الله ويجاب بانه يتضمن
الدعاء لان القصص بالثناء الاستعطاف
واستجلاب الرحمة والعفو (قوله
ويجعل أعلاه أسفله) اشارة الى
كيفية التنكيس وقوله يحول
اشارة الى التحويل

عليه قلبه على عاتقه ويحصلان معا يجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه
 الايسر وعكسه وهذا في الرداء المربع وأما المدور والمثلث فلا يس فيه الا التعويل قال القموني
 لانه لا يتبين فيه التنكيس وكذا الرداء الطويل ومراوده كغيره ان ذلك متعسر لا متعذر ويفعل
 الناس وهم جالوس مثله تبعاله وكل ذلك مندوب (ويكثر) في الخطبتين (من الدعاء) ويبالغ فيه
 من اوجهه راو يرفع الحاضر ون ايدجهم بالدعاء مشيرين بظهور اكدفهم الى السماء للاتباع
 والحكمة فيه ان القصد دفع البلاء بخلاف القاصد حصول شئ (و) من (الاستغفار)
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا لان ذلك أرجح لحصول المقصود (ويدعو) في
 الخطبة الاولى (بدعاء) سيدنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) الذي أسند امامنا
 الشافعي في المختصر وهو (اللهم سقبارحه) بضم السين أي اسقنا سقبارحه فمجهله نصب
 بالفعل المقدر (ولاسقبارعذاب) أي ولا نسقنا سقبارعذاب (ولاهق) بفتح الميم واسكان
 المهمة هو الاتلاف وذهاب البركة (ولابلاء) بفتح الموحدة وبالمد هو الاختيار ويكون بالخبر
 والشركا في الصحاح والمراد هنا الثاني (ولا هدم) باسكان المهملة أي ضارح مدم المساكن
 ولو تضرروا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله رفعه بأن يقولوا كما قال صلى الله عليه وسلم حين
 اشتكى اليه ذلك (اللهم على الطراب والاكلام) بكسر الميم جمع طرب بفتح أوله وكسر
 ثانيه جيل صغير والاكلام بالمد جمع اكلم بضم التاء جمع اكلم بوزن كتاب جمع اكلم بفتح التاء
 جمع اكلم وهو التل المرتفع من الارض اذا لم يباغ أن يكون جبلا (ومسابت الشجر وبطون
 الاودية) جمع واد وهو اسم للحدوة على المشهور (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) بفتح
 اللام (ولا) تجعله (علينا) في الابنية والبيوت وهما في موضع نصب على الظرفية أو
 المفعولية كما قاله ابن الاثير ولا يصلي لذلك لعدم ورود الصلاة له ويدعو في الخطبة الاولى أيضا
 بما رواه الشافعي في الام والمختصر عن سالم بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان اذا استسقى قال (اللهم) أي يا الله (أسقنا) بفتح الهمزة من أسقى وصلها من سقى
 فقد ورد الماضي ثلاثا ورباعيا قال تعالى لا سقيناهم ماء غدقنا سقاهم ريمهم ثم را با ظهور
 (غينا) بمثلثة أي مطرا (مغينا) بضم الميم أي منقذنا من الشدة باروائه (هنيئا) بالمد
 والهمزة أي طيبا لا ينقصه شئ (مريئا) بوزن هنيئا أي محمود العاقبة (مريئا) بفتح
 الميم وكسر الراء وياء مشتاة من تحت أي ذاربع أي غناء مأخوذة من المراجعة وروى بالموحدة
 من تحت من قولهم أربع البعير بربع اذا أكل الربيع وروى أيضا بالمشاة من فوق من قولهم
 رعت المشاة اذا أكلت ماشاة والمعنى واحد (غدا) بغير ميم ودال مهملة
 مفتوحة أي كثير الماء والخبر وقيل الذي فطره كبار (مجللا) بفتح الجيم وكسر اللام مجلل
 الارض أي يعمها كجل الفرس وقيل هو الذي يحمل الارض بالنبات (محا) بفتح السين
 وتشديد الحاء المهمة أي شديد الوقع على الارض يقال صح الماء يسح اذا سال من فوق الى
 اسفل وساح يسح اذا جرى على وجه الارض (طبقا) بفتح الطاء والباء أي مطبقا على
 الارض أي مستوعبا لها فيصير كالطبق عليها يقال هذا مطابق له أي مساو له (دائما)
 أي مستمر انفعه الى انتهاء الحاجة اليه فان دوامه عذاب (اللهم اسقنا الغيث) تقدم شرحه
 (ولا تنجسنا من القناطين) أي الا تبسين بتأخير المطر (اللهم) أي يا الله (ان بالعباد
 والبلاد) والبهائم والخلق كافي سياق المختصر (من الجهد) بفتح الجيم وضعها أي المشقة

(قوله فيه) التفسير راجع
 للاستسقاء أو راجع للخبر (قوله
 اللهم على الطراب الخ) كان
 الاولى تأخير ذلك عن الدعاء لانه
 لا يقال في الخطبة لاصل الاستسقاء
 بل عند التضرر بكثرة المطر
 بخطبة أخرى (قوله في موضع
 نصب على الظرفية) أي في الاول
 وقوله أو المفعولية أي في الثاني
 فهو على التوزيع ولكن قوله في
 موضع ظاهر في الثاني أما الاول
 فهو معرب بالياء ويحجب بانهم قد
 يطلقون المحل على ما ليس معربا
 بالحركات (قوله اذا سال) أي
 بالنيل أيام زيادته أو بالمطر

وقبل البلاء كذا في مختصر الكفاية وقيل هو قلة الخير والهزال وسوء الحال (والجوع) لفظ
الحديث واللاؤاء وهو يفتح اللام المشددة وبالهزة الساكنة والمدشدة الجوع فغير عنه
المصنف معناه (والضنك) يفتح الميم المشددة واسكان النون أي الضيق (مالا تشكوا الا
البك) لانك قادر على النفع والضرر وتشكوا بالنون في أوله (اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرر)
بالين وهو يفتح الهمزة وكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة من الادرار وهو الاكثر والضرر
يفتح الضاد المهملة يقال أضرعت الشاة أي نزل لبنها قبل النتاج قاله في الصحاح (وأنزل علينا
من ركات السماء) أي خيراتها وهو المطر (وأنت لنا من بركات الارض) أي خيراتها
وهو النبات والثمار وفيها أقوال أخرى حكاه الشيخ أبو حامد قال وذلك أن السماء تجري مجرى
الاب والارض تجري مجرى الام ومنهما ما حصل جميع الخيرات بخلق الله ونديره (واكشف
عنا من البلاء) بالمداخلة الشاقة (مالا يكشفه غيرك) وفي الحديث قبل قوله واكشف
عنا اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري (اللهم انا نستغفرك) أي نطلب مغفرتك بكرمك
وقضائك (انك كنت غفارا) أي كثير المغفرة ((فائدة)) ذكر الثعلبي في قوله تعالى ان الله
كان على كل شيء حسيبا ان كل موضع وجد فيه ذكر كان موصولا بالله سبحانه وتعالى يصلح
للماضي والحال والمستقبل واذا كان موصولا بغير الله تعالى يكون على خلاف هذا المعنى (فأرسل
السماء) أي المظلة لان المطر ينزل منها الى السحاب أو السحاب نفسه أو المطر (علينا مديارا)
بكسر الميم أي كثير الدار والمعنى أرسله علينا كثيرا ويسن لكل أحد ان يظهر لأول مطر السنة
ويكشف عن جسده غير عورته ليصبيه شيء من المطر تبركا والاتباع (ويغتسل) أو يتوضأ
نذبا كل أحد (في الوادي) وهو تفسيره (اذا سال) مأثوم والافضل ان يجمع بين الغسل والوضوء
قال في المجموع فان لم يجمع فليتوضأ والمتجبه كفي المهمات الجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم
على الوضوء والغسل والوضوء لا يشترط فيهما النية وان قال السنوي فيه نظرا لأن يصادف
وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن لينال أول مطر السنة
وبركته (ويسج للعد) أي عند الرعد (والبرق) فيقول سبحان من يسج الرعد بحمده
والملائكة من خيفته كما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير وقيس بالرعد البرق
والمناصب ان يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا ونقل الشافعي في الام عن الثقة
عن مجاهد ان الرعد ملك والبرق أجنسته يسوقها السحاب وعلى هذا فالمجموع مسوونه أو
صوت سوقه على اختلاف فيه واطلاق ذلك على الرعد مجاز وروى انه صلى الله عليه وسلم
قال بعث الله السحاب فنطق أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق
ضحكها ويندب ان لا يتبع بصره البرق لان السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة الى الرعد
والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبوح قدوس قال الماوردي
فيختار الاقتداء بهم في ذلك وان يقول عند نزول المطر كافي البخاري اللهم صيبا بصادهم حلة
وتشديد المشاة الصلبة أي مطرا شديدا نافعا رديعا وبما شاء لما روى البيهقي ان الدعاء
يستجاب في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة ورؤية الكعبة
وان يقول في أثر المطر مطرنا بفضل الله علينا ورحمته لنا وكرمه مطرنا بنوء كذا يفتح نونه وهمز
آخره أي بوقت النجم القلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء لايهامه أن النوء
فاعل المطر حقيقة فان اعتقد انه الفاعل له حقيقة كفر ((نقطة)) بكرة سب الريح ويجمع على

(قوله تجري مجرى الاب) فالمطر
منها بمنزلة النطفة والارض بمنزلة
رحم المرأة (قوله فالمجموع صوته
الخ) وجبته ليدكون كلام المتن
محتاجا لتقدير أي عنده ما ع صوته
أو صوت سوقه فاطلاق الرعد
على ذلك مجاز مرسل علاقته
التعلق وأنه مجازي يحدف المضاف
وقول الشارح فاطلاق ذلك على
الرعد الخ العبارة فيها قلب والتقدير
واطلاق الرعد على ذلك مجاز (قوله
فالرعد نطقها) وعلى هذا لا يحتاج
كلام المتن الى تقدير بل الرعد
يعني النطق والبرق يعني الضحك

(قوله يقرئ) بالجزم في جواب الامر وبالرفع على الاستئناف وكذا يقال في يبعثني (قوله ثم روى) أي الوراق
 (فصل في كيفية صلاة الخوف الخ) الخوف مصدر بمعنى الخائف اسم الفاعل أي ١٦١ الشخص الخائف أو أنه باق على معناه

والإضافة على معنى في وحاصل
 الصلاة التي تفعل في الخوف أنها
 إن كانت فرضاً أو نفلًا مؤقتًا
 تشترط فيه الجماعة جازت في
 الأنواع الأربعة وإن كانت نفلًا
 مؤقتًا لا تشترط فيه الجماعة جازت في
 الرابع وهو صلاة الخوف وأما النفل
 المطلق فلا يفعل أصلًا وأما ذو
 السبب فيضعل منه الخسوف
 والكسوف في الرابع فقط وهذا
 كله في الأداء أما القضاء فإن كان
 فائتًا بعذر فلا يفعل إلا أن خاف
 الموت وإن كان فائتًا بعذر فعل
 في الأنواع كلها (قوله وإذا كنت
 فيهم الخ) تختمل صلاة بطن نخل
 وصلاة ذات الرقاع وتختمل صلاة
 عسقلان صلى بعد (قوله ثلاثة
 أضرب) إنما اقتصر على الثلاثة
 لأن الرابع وهو بطن نخل يجوز
 في الخوف والامن (قوله وذكر
 الشافعي رابعها) أي في كلام غيره
 والأفوه ثالثها والمعنى اختص
 به الشافعي دون غيره أي اختص
 بجوازه حضرا وسفرا ويجوزها
 بحضور العدو وغير العدو
 كصلاتها عند الخوف من نار أو
 ماء أو سبع أو عند خطف نعله
 فيصير المختص به الشافعي ومثله
 الإمام أحمد التعميم لما ذكر
 بخلاف غيره فإنه لا يجوزها إلا
 بحضور العدو وإن كان يعمها في
 الحضر والسفر أيضا (قوله وجاء
 به القرآن) أي صريحه والافتقار
 تقدم أن الآية تختمل الأنواع
 الثلاثة (قوله فيفرقهم الإمام الخ)

رياح وأدواح بل يسن الدعاء عندها الخبر الرجح من روح الله أي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب
 فإذا رأيتوها فلا تسبوها وأسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها وروى البيهقي في شعب
 الإيمان عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الوراق عني شيئا يقرئني إلى الله تعالى ويبعثني
 عن الناس فقال أما الذي يقرئك إلى الله تعالى فساأته وأما الذي يبعثك عن الناس فتزك مسألتهم
 ثم روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسأل الله يغضب عليه ثم أنشد
 لا تسألن بني آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب
 الله يغضب إن تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

(فصل) في كيفية صلاة الخوف وهي ضد الامن وحكم صلاته حكم صلاة الامن وإنما أفرد
 بفصل لأنه يمتثل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرها مما لا يمتثل فيها عند غيره على ما سبأني
 بيانه والاصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية والأخبار الاستنباطية
 مع خبر صلوا كما أتموني أصلي وتجوز في الحضر كالسفر خلافا لما لك (وصلاة الخوف صلى
 ثلاثة أضرب) بل أربعة كما تراها ذكر الشافعي رابعها وجاء به القرآن واختار بقية أهل
 سنة عشر نوعا مذكورة في الأخبار وبعضها في القرآن (أحدها أن يكون العدو في غير جهة
 القبلة) أو فيها أو ثم سائر وهو قليل وفي المسلمين كثرة وخيف هجومه (فيفرقهم الإمام فرقين)
 بحيث تكون كل فرقة تقاوم العدو (فرقة تقف في وجه العدو) للحراسة (وفرقة تقف
 خلفه فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة) من الثانية بعد أن يحازمهم إلى حيث لا يبلغهم سهام
 العدو (ثم) إذا قام الإمام للثانية فارقته بالنية بعد الانتصاب ندبا وقبله بعد الرفع من السجود
 جوازا (تتم لنفسها) الركعة الثانية (وقضى) بعد سلامها (إلى وجه العدو) للحراسة ويسن
 للإمام تخفيف الأولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ويسن لهم كلهم تخفيف الثانية التي انفردوا
 بها لتأطيل الانتظار (وتجىء الطائفة) أي الفرقة (الأخرى) بعد ذهاب أوائلها إلى جهة
 العدو والإمام قائم في الثانية وبطيل القيام ندبا إلى طوفهم (فيصلي بها) بعد اقتدائها به
 (ركعة) فإذا جلس الإمام للشهادة قامت (وتتم لنفسها) ثابتهما وهو منتظر لها وهي غير منفردة
 عنه بل مقننية به ولحقته وهو جالس (ثم يسلم بها) لتجوز فضيلة التعال معه كما حازت الأولى
 فضيلة التكرم معه وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع مكان من نجد
 بأرض غطفان رواها الشيخان وسميت بذلك لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لقوا بأزجلهم
 الخرق لما تفرحت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه بياض وحمرة وسواد يقال له
 الرقاع وقيل لرفع صلاتهم فيها وقرأ الإمام بعد قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعده في
 زمن انتظاره للفرقة الثانية ويتشهد في جلوسه لانتظارها فإن صلى الإمام مغربا على كيفية ذات
 الرقاع فيفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه الجائزا أيضا وينتظر مجيئ الثانية
 في جلوس تشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل أو صلى رباعية فبكل ركعتين فالفرقة هم أربع فرق
 وصلى بكل فرقة ركعة سميت صلاة الجنب وسهول كل فرقة مجبول في أولاهم لا اقتدائهم فيها وكذا
 ثانية الثانية لا ثانية الأولى لانفرادهم وسهول الإمام في الركعة الأولى للحق الجميع وفي الثانية
 لا يلحق الأولى لمفارقة قبل السهو (و) الضرب (الثاني أن يكون العدو في جهة القبلة) ولا سائر
 بيننا وبينهم وفيما كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو (فيصفرهم الإمام صفين) فأكثر خلفه

(٣١ - خطيب ل) أي ولومن أول الوقت وإن رجي حصول الامن قبل فوت الوقت
 (قوله بكل فرقة ركعة الخ) ويطلب السجود من الإمام والفرق الثلاثة وسجد الثانية والثالثة كل في آخر صلاتها والرابعة تسجد مع الإمام
 ما لا يلازم فلا تسجد لمفارقة قبل الخلل وإنما طلب السجود من الإمام

(قوله ولو صلوا صلاة شدة الخوف الخ) هذا جار في الأنواع الأربعة لكن قوله وضوا يحتاج لتقيد بان يقال قضى من اشتملت صلاته على مبطل أحتمل في الخوف ولم يحتمل في الأمن كمن يطول الاعتدال في صلاة عسفاً والافراد بركة في صلاة ذات الرقاع مثلاً (قوله وان جازت في غير الخوف) أي من غير ندب وفي الخوف مندوب بمعنى ان الامام يسن له في الخوف ١٦٣ ان يفرقهم فوقيتين ويصلي بكل مرة

ولا يسن له ذلك في الأمن والا فصلالة الامام معادة سنة في الخوف والأمن وقوله سم لا يسن اقتداء المفسر ترض بالمتنفل أي المتفل المحض المطلق وهذا صلاة الامام ليست كذلك لانها صورة فرض بل قال بعضهم انها فرض (قوله ولو حدث نقص الخ) حاصله أن النقص من الفرقة الاولى يضر مطلقاً اولاًها أو ثانياًها وان النقص من الفرقة الثانية لا يضر مطلقاً اولاًها أو ثانياًها وأما نقص الفرقة الاولى في الخطبة فيضر قطعاً وأما نقص الفرقة الثانية في الخطبة فيضر عند م ولا يضر عند غيره وهو المعتمد اذ لا معنى للقول بضرر النقص في الخطبة دون الصلاة فقول المفسر في الركعة الاولى أي للامام وكذا الثانية الاولى وقوله آوفي الثانية أي للامام وكذا الثانية الثانية (فصل في ثابفة الفرقة الثانية) (فصل في اللباس الخ) (قوله لبس الحرير) أما اتخاذ فان كان بقصد استعماله حرم أو اعارته أو اجارته لمن يحل له جاز (قوله لبس الحرير) أي سواء كان بجائل أم لا بخلاف غير اللبس فيفضل فيه فان كان بجائل لم يضر والا ضرراً لم يخط الجائل ولا فرق في الحرمة بين المنسوج وغيره (قوله وهو ما يحل الخ) هذا معنى الابريسم الا أني فهو الذي يقابل القز وأما الحرير فهو يعمهما فلو أبقى المفسر على ظاهره

أن يصليها سائر الأوقات لم يخف فوت حاصل كفوت نفس وهل له أن يصليها ما كثرت فوت الحج اعظم حرمة الصلاة أو يحصل الوقوف لصعوبة قضاء الحج وسهولة قضاء الصلاة وجهان رج الرافعي منهما الاول والثوري الثاني بل صوبه وهو المعتمد وعليه فتأخيرها واجب كافي الكفاية ولو صلوا صلاة شدة الخوف لشي ظنوه صدوا أو أكثر من ضعفهم فيان خلافه قضاوا اذ لا صبرة بالظن البين خطؤه والضرب الرابع الذي اسقطه المصنف أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر وهو قليل وفي المسلمين كثرة وخيف هجومه فيرب الامام القوم فوقيتين ويصلي بهم مرتين كل مرة بفرقة جميع الصلاة سواء كانت الصلاة ركعتين أم ثلاثاً أم أربعاً وتكون الفرقة الاخرى تجاه العدو وتحرس ثم تذهب الفرقة المصلية الى جهة العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصلي بها مرة أخرى جميع الصلاة وتقع الصلاة الثانية للامام نافذة وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن بطن من يجذب بأرض غطفان وهي وان جازت في غير الخوف فهي مندوبة فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم في الصلاة (نبذة) تصح الجمعة في الخوف حيث وقع ببلد كصلاة عسفاً وكذا ذات الرقاع لا كصلاة بطن بطن اذ لا تقام جماعة بعد أخرى ويشترط في صلاة ذات الرقاع أن يسمع الخطبة عند نصح به الجماعة من كل فرقة بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى باخرى ولو حدث نقص من السامعين في الركعة الاولى في الصلاة بطلت أو في الثانية فلا الحاجة مع سبق انعقادها وتجهز الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا تجهز الثانية في الثانية لانهم مقتدون به ريثاً في ذلك في كل صلاة جهرية

(فصل في ما يجوز لبسه من الحرير للمحارب وغيره وما لا يجوز وبداً فقال (ويحرم على الرجال) المكلفين في حال الاختيار وكذا الخنثى خلافاً للفقهاء (لبس الحرير) وهو ما يحل عن الدودة بعد موتها والقز وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه وهو كالدلون ومثل اللبس سائر أنواع الاستعمال بفرش وندثر وجالس عليه بلا حائل واستناد اليه ونسرت به كافي الروضة ومنه يعلم تحريم النوم في الناموسية التي وجهها حريراً أما لبسه للرجال فمجمع على تحريمه وأما للخنثى فاحتياطاً وأما ما سواه فله قول حديثه أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وان يجلس عليه رواه البخاري وعمل الامام والغزالي الحرمة على الرجال بان في الحرير خنثوه لا يلبس بشهامة الرجال وأما في حال الضرورة كحر وبرد مهلكين أو مضرين كالخوف على عضو أو منفعة فيجوز إزالة الضرورة ويؤخذ من جواز اللبس جواز استعماله في غيره بطريق الاولى لانه أخف ويجوز أيضاً الفجأة حرب ولم يجز غيره يقوم مقامه وطباجة بكرب ودفع قل لانه صلى الله عليه وسلم أرخص عبد الرحمن بن عوف في لبسه لذلك وسنن عورته في الصلاة وعن عيون الناس وفي الخلوة إذا أوشبها وهو الاصح اذ لم يجز غير الحرير (و) كذا يحرم على الرجال ومثلهم الخنثى (التختم بالذهب) خبر أبي داود باسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم أخذ في عينه قطعة حرير وفي عماله قطعة ذهب وقال هذان أي استعمالهما حرام على ذكر وأمتي حل لانا نهم وألحق بالذكور والخنثى احتياطاً واحترز بالتختم عن اتخاذ أنف أو أنملة أو سن فانه لا يحرم اتخاذها من ذهب على مقطوعها وان أمكن اتخاذها من الفضة (ويحل للنساء) لبس الحرير واستعماله بفرش أو غيره والتختم بالذهب والتعلي به للحديث المار

لسكان أولى يشمل القسمين (قوله بفرش) أي من غير حائل فيه وفيما بعده ولا يشترط تحيطه عليه (قوله وعمل الامام الخ) هذا لا يصح علة لان العلة تقارن المعلوم وجوداً وعدمه ما يقتضي انه لو اتفق من الرجال الشهامة كبعض الرجال لا يحرم أو وجدت في بعض الصبيان يحرم وليس كذلك فهما إلا أن يقال هي حكمه لاهلة والحكمة لا يضر تخلفها (قوله التختم بالذهب) وكذا سائر أنواع الحل

(قوله طرز الخ) اعلم ان الطريز له صورتان الاولى ان يشجع الحرير بالابرة على الثوب فهذا يشترط فيه شرط واحد ان لا يزيد وزنه على الثوب والصورة الثانية ان يشجع الحرير خارجا كالشريط ثم يوضع على الثوب فهذا له شرطان ان يكون عرضه بقدر اربع اصابع وان لا يزيد وزنه على الثوب واما الطول فلا يتقيد بقدر واما الترقيع فهي قطع حرير خالصة توضع في محل من الثوب للزينة وحكمها كالصورة الثانية من صورتى التطريز واما التطريز فأي التصفيف فهو معتبر بعادة أمثاله (قوله تنمية الخ) هي مناسبة للباب من جهة الحل تارة وعدمه تارة (قوله لا لبس نجس الخ) ١٦٤ خرج باللبس غيره فيجوز مطلقا كالفرش والجلوس عليه والاستناد عليه أما المخطط

فلا يجوز لبسه الا ضرورة (قوله من التعبد) أي التكليف وهذه هلة قاصرة على حالة الصلاة والحكم عام في الصلاة وخارجها (فرع) زر الطربوش حرام وقيل حلال (فصل) في الجنائز الخ (قوله فان لم يكن عليه الميت الخ) مفرع على محذوف تقديره وقيل بالفتح والكسر اسم للنعش وعليه الميت فان لم يكن الخ ولو ذكر هذا المحذوف لكان أولى (قوله من جنزه) هو على كل الاقوال لوجود المستتر في كل لان النعش سائر والميت مستور به (قوله في الميت) في السببية أو للتعليل (قوله المسلم الخ) نخرج الكافر فقيه تفصيل فان كان حريفا فلا يجب فيه شيء ومثله المرتد وان كان ذميا او معاهدا أو مؤمنا وجب الدفن والتكفين وجاز الغسل وحرم الصلاة (قوله غير الشهيد) نخرج الشهيد فيجب فيه اثنان ويحرم فيه اثنان (قوله على جهة فرض الكفاية) أي ان تعدد العالمون به والا ففرض عين والمكسوم عليه بانه فرض كفاية هي الافعال واما الاعيان كمن المأمر بأجرة الغاسل وعن الكفن فهي من تركته على ما يأتي والا ففعل من عليه نفقته

(ويسير الذهب وكثيره في) حكم (التصريم) على من حرم عليه (سواء) بالفرق (واذا كان بعض الثوب ابريسما) وهو بكسر الهمزة وفتح الراء فقهما وبفتح الهمزة وكسر الراء ثلاث لغات الحرير (وبعضه قطن أو كذا ناجاز له ما لم يكن الا بريسم غالبا) فانه يحرم تغليب اللاد كثير بخلاف ما أكثره من غيره والمستوى منه - ما لان كذا منه - الا يسمى ثوب حرير والاصل الحل وتغليب اللاد كثير في الاولى وللولي لباس ما ذكر من الحرير وما أكثره منه صبيبا اذ ليس له شهامة تنافي خنوثة الحرير بخلاف الرجل ولانه غير مكاف وألحق به الغزالي في الاحياء المحنونة ويحل ما طرز أو وقع به برقد أو ربيع أصابع لو روده في خبر مسلم أو طرف به بان جعل طرف ثوبه مسجفا به قدر عادة أمثاله لو روده في خبر مسلم وفرق بينه وبين أربع أصابع بان التطريز يحل الحاجة وقد نفس الحاجة للزيادة على الأربع بخلاف ما مر فانه مجرد زينة فيتقيد بالاربعة ((نقطة)) يحل استصباح يدهن نجس كالمنجس لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في السمن فقال ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان مائعا فاستصبحوا به أو فانتفعوا به لادهن نحو كلب تكثير فلا يحل الاستصباح به لفظ نجاسته ويحل لبس شيء متنجس بالرطوبة لان نجاسة عارضة سهلة الازالة لا لبس نجس بكلامه منتهى لما عليه من التعبد باجتناب النجس لاقامة العبادة الا ضرورة ككرهه وهو عمامة ولا يحرم استعمال النساء وهو المختار من القميص في الثوب والاولى تركه وتركه دق الثياب وصقلها قال الزركشي وينبغي طي الثياب أي وذ كرام الله عليهم الماروي الطبراني اذا طويتم ثيابكم فاذا كروا اسم الله تعالى عليها لا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار فقبلي سريرها ((فصل)) في الجنائز بفتح الجيم وكسر هاء الغتان مشهورتان اسم للميت في النعش فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وهو من جنزه يحترق اذا ستره ولما اشتمل هذا الفصل على الصلاة ذكره المصنف هنا دون الفرائض فقال (ويلزم في الميت) المسلم غير الشهيد (أربعة أشياء) على جهة فرض الكفاية الاول (غسله) اذا تبين موته بظهور شيء من أماراته كاسترخاء قدم وميل أنف وانحناء في صدع فان شئت في موته أخروا جو با كما قاله في المجموع الى اليقين بتغير الرائحة أو غيره وأقل الغسل تعميم جسمه بالماء مرة لان ذلك هو الفرض كفايا الغسل من الجنابة في حق الحي فلا يشترط تقديم ازالة النجاسة عنه كما يلوح به كلام المجموع خلافا لما توهمه عبارة المنهاج من أنه يشترط تقدم ازالته ولا تجب نية الغسل لان القصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية فيمكن غسل كافر لا غرق لا باممورون بغسله فلا يسقط الفرض عنا الا بقلنا أو اكمله أن يغسل في خلوة لا يدخلها الا الغاسل ومن يعينه والولي وفي قيص بال أو مخيف لانه استتره على مرتفع كالحوض لا يصيبه الرشاش عبا بارد لانه يشد البسطن الحاجة الى المسخن كوضو بردوان يجلسه الغاسل على المرتفع برفق ما تلا الى ورائه ويضع

الخ (قوله وأقل الغسل الخ) في صنيعه مساجحه لان المتن فصل

عينه

الاربعة فيما يأتي واما هو الا ان فرضه الاجمال فلا يناسب بسط الكلام عليها هنا وانما يناسبه عند تفصيلها في المتن والمناسب هنا الاقتصار على أقل شيء فيها (قوله أو اكمله أن يغسل الخ) وهذه الافعال كلها منصوبة (فائدة) روي أن سيدتنا فاطمة لما علمت بنور الكشف انها مقبوضة غسالت نفسها وطيبت وتجملت باحسن ثيابها وقالت لا تغسلوني فاني مقبوضة الا ان ولما لها كانت مجتهدة فاذاها اجتهدا الى ذلك وان كان ذلك لا يسقط الفرض هنا وحكي ان سيدتنا عبيد الله المنوف في غسل نفسه كرامة

(قوله بماء قراح الخ) وهذه الغسل هي المعدودة والمعبرة لان غيرها مشغير (قوله والزجل أولى بالرجل) أي رجوبان كان المعنى أولى من المرأة الأجنبية رندبان كان المسراد أولى من المرأة المحرم وكذا يقال في قوله والمرأة أولى بالمرأة أي رجوباً أو ندياً كما هو (قوله وله غسل حليلته) مستثنى من قوله والمرأة أولى بالمرأة وقوله بعد ذلك ولزوجة الخ مستثنى من الاول وهو قوله والرجل أولى بالرجل فيكون على ألف والنشر المشوش وبشروط في الزوجة في الاول أن لا تكون معتدة عن شبهة (قوله بلامس منها له) راجع لقوله ولزوجة وقوله ولا منه لها راجع للاول وهو قوله وله غسل حليلته على ألف والنشر المشوش والمراد ١٦٥ أن ذلك ندي بالانه يجوز لكل منهما

مس الاخر ونظيره من غير شهوة ولو اكل البدن (قوله فان لم يحضر الا أجنبي الخ) راجع للامرين الاولين على ألف والنشر المشوش (قوله يمس الميت) أي يمس الرجل أو المرأة بلامس ولا نظران أمكن (قوله ومثله الخش) وكذا عكس ذلك أي ان الخش يغسل القرين ويقصر في هذا الغسل على مرة للضرورة (قوله والاولى بالرجل في غسله الخ) هذه أولوية ندي فلو تقدم الا بعد لم يحرم (قوله الاولى بالصلاة عليه درجة الخ) فيه حواله على مجهول لان الاولى بالصلاة عليه درجة لم يعلم ويجب بابه اكل على الماء (قوله ثم الولاء) وترتيبهم كترتيب الارث (قوله ثم ذوالارحام) فيقدم منهم أبو الام ثم أبوه ثم الاخ للام ثم أولاد البنات ثم الخال ثم العم للام (قوله الاولى بالصلاة صفة) المراد بالصفة خصوص الاسنية والاقربية فانهما يقتضيان التقديم في الصلاة دون الغسل والصفة التي يقدم بها في الغسل الاقضية فيقدم بها على الاسنية والاقربية (قوله والبعد) أي الأجنبي الفقيه أي الاقرب وقوله والاقرب أي القرين وقوله

بيمينه على كتفه واهامه في نقرة قفاه لئلا يغفل رأسه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمس يمينه على بطنه بماء الخرج ما فيه من الفضلات ثم يضعه لقفاه ويغسل بخرقه ملفوفة على يساره سوايته ثم يلقها ويلف نقرة أخرى على اليد وينظف أسنانه ومنخريه ثم يوضئه كالخى ثم يغسل رأسه فليجبه نحو صدره ويسرح شعرهما ان تلبس بشط واسح الاسنان برفق وبرد المنتف من شعرهما اليه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرقه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي قفاه ثم يحرقه الى شقه الايمن فيغسل شقه الايسر كذلك مستعينا في ذلك كله بنحو صدره ثم يزيله بماء من فرقه الى قدميه ثم يمسح به كذلك بماء قراح فيه قليل كافور كاسباً في بحيث لا يغير الماء فهذه الاغسال المذكورة غسلة رتسن ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعد الغسل نجس وجب ازالته عنه وينسحب ان لا ينظر الغاسل من غير عورته الا قدر الحاجة وأما عورته فيحرم النظر اليها وان يغطي وجهه بخرقه وأن يكون الغاسل أميناً فان رأى خيراً من ذكركه أو ضده حرم ذكره الا لمصلحة كبده ظاهراً ومن تعدد غسله بعم كافي غسل الجنابة ولا يكره لغو جنب غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة أولى بالمرأة وله غسل حليلته من زوجه غير رجعية ولو نكح غيرها وأمة ولو كتابية ولزوجة غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بلامس منها له ولا من الزوج أو السيد لها فان لم يحضر الا أجنبي في الميتة المرأة والا الأجنبية في الرجل يمس الميت نعم الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الى جال والنساء ومثله الخش الكبير عند فقد المحرم قال في المجموع ويغسل فوق ثوب ويحتمل الغاسل في غرض البصر والمس والاولى بالرجل في غسله الاولى بالصلاة عليه درجة وهم رجال العصبية من النسب ثم الولاء ثم الامام أو نائبه ان انتظم بيت المال ثم ذوالارحام وخرج بدرجة الاولى بالصلاة صفة اذا لاقه أولى من الاسن والاقرب والبعد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة والاولى بها في غسلها قراياتها وأولاهن ذات محرمية وهي من لو قدرت ذكراً لم يحل له نكاحها وبعد القرايات ذات ولا فاجنية فزوج فرجال محارم كترتيب صلاتهم فان تنازع مستويان أقرع بينهما والكافر أحق بقريته الكافر ولو نحو أهل ميت كاصدقائه تقيل وجهه ولا بأس بالاعلام بعوته بخلاف نهي الجاهلية وهو انسداد سموت الشخص وذكراؤه ومفاخره (و) الثاني (تكفينه) بعد غسله بماء له يمسح به من حبر وغيره وكره مغالاة فيه وكره لائى نحو معصفر من حبر وخرى عفر وأقل الكفن ثوب واحد واختلف في قدره هل هو ما يسترا العورة أو جميع البدن الرأس المحرم ووجهه المحرم وجهان صحيح في الروضة والمجموع والشرح الصغير الاول فيختلف قدره بالذكورة والافوته كما صرح به الراعي بالبارق والطرية وصحيح النووي في مناسكه الثاني واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالاذرعى تبعاً لجمهور الحراسانيين وجمع بينهما في روضه فقال واقوله ثوب يمس جميع البدن والواجب ستر العورة

غير الفقيه أي غير لاقفه فعناء انه فقيه قريب مع بعيد فاقفه فيقدم هنا الاقفه البعيد في الصلاة يقدم القرين الفقيه (قوله قراياتها الخ) جمع قرابة وهي التعلق والارتباط بين الاقارب وهي معنى من المعاني لاحق لها فكان الاولى قريباتها جمع قريبة لانها التي لها حق (قوله أقرع) أي رجوبان كان عندنا كم لاجل قطع النزاع والافندباوان كان لو تقدم أحدهم من غير قرعة لم يحرم (قوله وجمع بينهما الخ) أي ذكرهما في عيسارته وليس المراد انه حمل كل قول على شئ لانه لم يصدر منه ذلك (قوله فحمل الاول الخ) هو البناء للمفعول لا بالبناء للمفعول لئلا يتوهم عوده لابن المقرئ والمراد الاول والثاني في صدر العبارة قبل كلام ابن المقرئ

قوله ولا تنفذ وصيته باسقاطه على الاول) أي في كلام الشارح قبل كلام ابن المقرئ وكذا الثاني الا آتى (قوله فقد صرح الخ) استدلال على عدم تنفيذ الوصية على الاول بدليل قول الشارح مراعاة للخلاف وأما عدم تنفيذها على الثاني فظاهر لا يحتاج الى دليل لانه وصية باسقاط الواجب على القول الثاني فلا تنفذ ١٦٦ (قوله ولو لم يوص) شروع في فروع سنه (قوله وفي التهمة انه على الخلاف) أي

الخلاف في مسألة الاختلاف التي قبلها فإنه قيل فيها يكفن بثلاثة وقيل في ثوب والمعتد أنه يكفن في ثلاثة فتكون هذه أي مسألة الاتفاق فيها خلاف والمعتد أنه يكفن في ثلاثة (قوله كفن بثوب) ويجوز الثاني والثالث بل يجب وإنما اقتصر على الثوب لاجل الخلاف ويجوز الثاني والثالث ولو كان في الورثة محجور عليه (قوله لخلق الله تعالى) أي فلا يسقط بوصية ولا منع وارث ولا منع غير (قوله وبالنسبة للغرماء سائر جميع البدن) أي فلا يسقط بوصية ولا منع وارث ولا منع غير أيضا (قوله وبالنسبة للورثة ثلاثة) أي فسقط بوصية الميت باسقاطها أي الثاني والثالث وللغيرم المنع منهم مادون الوارث هذا كله اذا كانت الغرماء حاضرين ومنعوا أو أذنوا فان كانوا غائبين أو حاضرين ولم يأذنوا لم يمنعوا والدين مستغرقان في ثوب واحد (قوله وشرطها الخ) لما كان الممن ذكرا لا كان نكرا ونزل الشرط ذكرها الشارح تكميلا للفاائدة (قوله ويكفي في اسقاط فرضها ذكر ولو صييا ولو مع وجود غيره الخ) اعلم ان الصبي لا يكفي في أربعة من فروض الكفاية وهي رد السلام والجماعة واحياء الكعبة بالحج والعمرة وما عدا ذلك يكفي فيه الصبي كالجنائز والجهاد

فعل الاول على انه حق الله تعالى والثاني على انه حق للميت ولا تنفذ وصيته باسقاطه على الاول وكذا على الثاني فقد صرح في المجموع عن التقريب والامام والغزالي وغيرهم انه لو أوصى بسائر العورة فقط لم تصح وصيته أي مراعاة للخلاف ولو لم يوص فقال بعض الورثة يكفن بثوب يستتر جميع البدن وبعضهم بسائر العورة فقط وقد ايجوازه كفن بثوب ذكره في المجموع أي لانه حق للميت ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة كفن بها المأمور وقيل ثوب ولو اتفقوا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التهمة انه على الخلاف قال النووي وهو أقرب أي فيجب أن يكفن بثلاثة أثواب ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرماء يكفن في ثوب والورثة في ثلاثة أجيب الغرماء ولو قال الغرماء يكفن بسائر العورة والورثة بسائر جميع البدن أجيب الورثة ولو اتفقت الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بالاتفاق وحاصله ان الكفن بالنسبة لخلق الله تعالى سائر العورة فقط وبالنسبة للغرماء سائر جميع البدن وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها تقديمها لخلق المالك وفارق الغريم بان حقه سابق وبان منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيهما هذا اذا كفن من تركه اما اذا كفن من غيرها فلا يلزم من تجهيزه من قريب وسيد وزوج وبيت مال الا ثوب واحد سائر جميع بدنه بل لا يجوز الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا اذا كفن بماء وقب للتكفين كما أفق به ابن الصلاح قال ويكون سابقا أي فلا يكفى ستر العورة لان الزائد عليها حق للميت كما هو واما الا فضل للرجل والمرأة فسيأتي وسنمغسولا لانه للصديق وان يبسط أحسن اللباث ثم أو سعهما والباقي فوقها وان ينزع على كل وعلى الميت حنوط وان يوضع الميت فوقها مستلقيا وان تشد ألبام بحرقه وان يجعل على مناقذه نحو قطن عليه حنوط وتلف عليه اللباث وتشد اللباث بشدة ادخول الانتشار عند الجمل الا ان يكون محرما ويحل الشداد في القبر وحل تجهيز الميت تركته الزوجة وخادمها فقجهيزهما على زوج غنى عليه نفقته ما فان لم يكن للميت تركه فقجهيزه على من عليه نفقته حيا في الجملة من قريب وسيد فان لم يكن للميت من تلزمه نفقته فقجهيزه على بيت المال (و) الثالث (الصلاة عليه) وهي من خصائص هذه الامة كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة قال وكذا الايصاء بالثلاث وشرط لصحتها شروط غيرها من الصلوات وتقدم طهر الميت لانه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو اعتذر كان وقع في حفرة وتعدر اخراجه وطهره لم يصل عليه ونكره الصلاة عليه قبل تكفينه لما فيه من الازدراء بالميت ولا يشترط فيها الجماعة كالمكتوبة بل تسن لخبر مسلم مامن رجل مسلم يموت يقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الاشفعهم الله فيه ويكفي في اسقاط فرضها ذكر ولو صييا ميمر الحصول المقصود به ولان الصبي يصلح ان يكون اماما للرجل لا غيره من خنثى وامرأة مع وجود الذكور لان الذكور كل من غيره فدعاؤه أقرب للاجابة ويجب تقديمها على الدفن وتصح على قبر غير نبي للاتباع رواه الشيخان وتصح على غائب عن البلد ولو دون مسافة القصر قالوا وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته قالوا لان غيره متنفذ وهذه لا يتنفذ بها ونارح الاسنوي في اعتبار وقت الموت قال ومقتضاه انه لو بلغ أو أفاق بعده وقبل الغسل لم يؤثر والصواب خلافه بل لو زال بعد الغسل أو الصلاة وأدرك زمانا يمكنه فعلها فيه فكذلك انتهى وهذا

والامر بالمعروف وسائر فروض الكفاية ولو مع وجود الكاملين (قوله قالوا لان غيره الخ) غائبين آمنه لانه معترض أما الشق الاول وهو قوله لان غيره متنفذ ظاهر ان صلى وهو صبي أما اذا صلى وهو بالغ لم يكن متنفذا مع أن المدعي المنع منه مطلقا سواء صلى وهو صبي أو بالغ وقوله وهذه لا يتنفذ بها ممنوع لانهم من الصبيان مع البالغين نقل ومن النساء مع الرجال نقل أو أعادها جماعة ثانيا كانت الثانية فلا يمكن يجاب عن الثاني بان معنى لا يتنفذ بها الا بغيره وهو من غير سبب بان لم يكن ميتا أصلا لا حاضرا هو

ولا غائباً هذا هو المنفى (قوله حر عدل الخ) فيه أنه قد يربى بالليل قوله عبد أقرب (قوله فلاحق) تفرع على قوله والارلى الخ لا على ما قبله
(قوله ويقدم العبد القريب على الحر الاجنبى) أى ان كانا متساويين فى البسوخ وعدمه بدليل ما بعده وهو محترز بقدمه قدر بعد قوله
عدل أى قريب (قوله والعبد البالغ الخ) هو تقييد لقوله وقدم حر عدل على ١٦٧ عبد أقرب الخ أى بقطع النظر من قوله عدل

لانه لا يكون الا بالغاً فكانه قال
محله اذا استويا بالغوا وعدمه فان
كان العبد بالغاً فهو مقدم على
الحر الصبي ويكون ذلك محترز
قيد يعلم من قوله عدل وهو البسوخ
لان العدل لا يكون الا بالغاً وأما
اذا كان الحر هو البالغ فنقدّمه
على العبد الصبي ظاهر واذا كان
ذلك مع بعد الدرجة فيكون مع
اتحاد الدرجة كذلك (قوله لكن
لا يصلى على الشعرة الواحدة)
أى ولا تغسل وتدفن وجوبا
ويندب سترها بخرقه (قوله
فتؤذى الحى) بالنصب بان مضمرة
مداوى على ظهور والقاء على
مع أى تغدغ الظهور مع اذية الحى
وكذا قوله فيما كل الميت وتمسك
الخ ولا بد من منع هذين الامرين
ولو كان الميت يحمل لا يدخله أحد
ينأذى ولا يصل اليه سباع انتهى
(قوله واثنان لا يغسلان الخ) هذا
عن نزلة الاستثناء من قوله ويلزم
فى الميت أربعة أشياء فكانه قال
الا الشهيد والسقط الخ وان كان
كلامه يقتضى أن كلامه ما يجب
فيه اثنان ويحرم فيه اثنان مع
أنه ظاهر فى الشهيد وأما السقط
فليس انما سقط يجب فيه أمران
ويحرم فيه أمران بل أحوال
السقط ثلاثة كما سيأتى الا أن
يقال ان كلام المتن بالنظر
للمجموع والمجموع بصديق
بالبعض وهو الشهيد (قوله قبل
انتضاء الخ) هو ظرف للنفى أى
انقضى ذلك قبل وهو صادق

هو الظاهر والتعبير بالموت جرى على الغالب والاولى بامامة صلاة الميت أبوان أوصى بهما غيره
فأبوهم وان علا فإن فابنه وان سفل فبأبى العصبية بترتيب الارث فذو رحم ويقدم حر عدل على عبد
أقرب منه ولو ألقه وأسسن لانها ولاية فلاحق فيها الزوج ولا للمرأة لكن محله اذا وجد مع الزوج
غير الاجانب ومع المرأة ذكر أو خنثى والا فالزوج مقدم على الاجانب والمرأة تصلى وتقدم بترتيب
الذكر ويقدم العبد القريب على الحر الاجنبى والعبد البالغ على الحر الصبي بشرط المقدم أن
لا يكون قاتلاً كفى الغسل فلو استوى اثنان فى درجة قدم الاسن فى الاسلام العدل على الاقرب منه
عكس سائر الصلوات لان الغرض هنا الدعاء ودعاء الاسن أقرب الى الاجابة ويندب أن يقف غير
المأموم من امام ومنفرد عند رأسه ذكر وعجيزة غيره من أنثى وخنثى للاتباع ونحو ذلك على جنازة
صلاة واحدة برضا أوليائها لان الغرض منها الدعاء بقدم الى الامام الاسبق من الذكور أو الاناث
أو الخنثى وان كان المتأخر أفضل فلو سبقت أنثى ثم حضر رجل أوصى أخرت عنه ومثلها الخنثى
ولو حضر خنثى معها أو مرتين جعلوا صفاً عن يمينه رأس كل واحد منهم عند رجل الآخر لئلا
تتقدم أنثى على ذكر ولو وجد جزء ميت مسلم غير شهيد صلى عليه بعد غسله وستره بخرقه ودفن
كالميت الحاضر وان كان الجزء ظفراً أو شعراً لم يكن لا يصلى على الشعرة الواحدة كقوله فى العدة
وان خالفه بعض المتأخرين وانما يصلى على الجزء بقصد الجلالة لانها فى الحقيقة صلاة على غائب
(و) الرابع (دفنه) فى قبر وأقله حفرة تمتع بعد رميها ظهوراً وشيعة منه فتؤذى الحى وتمنع نبش
سبع لها فبأى كل الميت فتتم تلك حرمة قال الرافعى والغرض من ذكرهما ان كانا متساويين ببيان
فائدة الدفن والا فبيان وجوب رعايتهما فلا يكتفى أحدهما انتهى والظاهر الثانى وخرج بالحفرة
مالو وضع الميت على وجه الارض وجعل عليه ما يمنع ذلك حيث لم يتعد الحفر وسبأنى أكله
فى كلامه (واثنان لا يغسلان ولا يصلى عليهما) تحرير ذلك فى حقهما الاول (الشهيد) ولو أنشئ
ورقباً وغير بائع اذ مات (فى معركة المشركين) لخبر البخارى عن جابر أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر فى قتلى أحد بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج
فصلى على قتلى أحد صلواته على الميت فالمراد جميع ما بين الأدلة دعائهم كدعائهم للميت كقوله تعالى
وصل عليهم أى ادع لهم وصلى عليهم شهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم له بالجنة وقبل
غير ذلك وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انتضاء حرب المشركين بسببها كان قتله كافراً وأصابه
سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاحه أو رجمته دابته أو سقط عنها أو وردى حال قتاله فى بئر أو انكشف
عنه الحرب ولم يعلم سبب قتله وان لم يكن عليه أثر دم لان الظاهر أن موته بسبب الحرب بخلاف
من مات بعد انتضاءها وفيه حياة مستقرة بجراحة فيه وان قطع عوته منها أو قبل انتضاءها بسبب
حرب المشركين كاتى مات بمرض أو فجأة أو فى قتال بغاة فليس بشهيد ويعتبر فى قتال المشركين
كونه مباهراً وهو ظاهر أما الشهيد العارى عما ذكر كان غريقاً والمبطون والمطعون والميت عشقاً
والميتة طلقاً والمقتول فى غير القتال المذكور ظلماً فيغسل ويصلى عليه ويجب غسل نجس أصابه
غير دم شهادة وان أدى ذلك الى زوال دمها ويسن تكفينه فى ثيابه التى مات فيها ان اعتيد
باسمها غالباً أما ثياب الحرب كدرع ونحوها مما لا يعتاد لبسه غالباً كخف وفروة فيندب نزعها
كسائر الموتى فان لم تكفه ثيابه وجب تقيمها بما يستريح به بدنه لانه حق للميت كما مر (و)
الثانى (السقط) بثلاث السين (الذى لم يستهل صارخاً) أى بان لم تعلم حياته ولم يظهر خلفه فلا يجوز

بصورتين بان لم تكن حياة أصلاً أو كانت وهي غير مستقرة لان السابغة تصدق بنفى الموضوع (قوله بان لم تعلم حياته الخ) فى هذا
الجل نظر لان سياق المتن يقتضى أنه يجب فيه أمران ويمنع فيه أمران والشارح فسرهما عن لم يجب فيه شئ الا أن يقال عذرا شارح

الصلاة عليه ولا يجب غسله ويسن ستره بخرقه ودقنه دون غيرها أما إذا علمت حياته بصياح
أو غيره أو ظهرت أماراتها كاختلاج أو تحريك فكبير في غسله ويكفن ويصلى عليه ويدفن
لتيقن حياته وموته بعد ما في الأولى وظهور أماراتها في الثانية وإن لم تعلم حياته وظهور خلقه وجب
تجهيزه بالصلاة عليه وفارق الصلاة غيرها بأنه أوسع باباً منها بدليل أن الذي يغسل ويكفن
ويدفن ولا يصلى عليه والسقط مشتق من السقوط وهو النازل قبل عام أشهره فإن بلغها
فكالكبير كما أفتى به بعض المتأخرين والاستهلال الصياح عند الولادة كما قاله أهل اللغة فتقوله
صاوخاً كيد (ويغسل الميت وتراً) ندباً كما مر (ويكون في أول غسله سدر) أو خطمي
(وفي آخره) الذي يكون وتراً (شيء من كافور) تقوية للجسد ومنعاً للهوام والنتن وهو مندوب
في كل غسل إلا أنه في الأخيرة أكد ومجمله في غير المحرم أما المحرم فلا يقرب طيباً كافي الروضة وغيرها
وصفة أكمل الغسل قد تقدمت (ويكفن) الميت الذكر (في ثلاثة أثواب بيض) تحب البراءة وامن
ثيابكم البيضاء فانما خبر ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم (ليس فيها قميص ولا عمامة) هذا هو الأفضل
في حقه ويجوز رابع وخامس فيزاد قميص إن لم يكن محرماً عمامة تحت اللثام والأفضل في حق
المرأة ومثلها الخشب خمسة أزارق قميص فغمار وهو ما يغطي به الرأس فلفافتان وأما الواجب فقد
تقدم الكلام عليه ثم أعلم أن أركان الصلاة على الميت سبعة ذكر المصنف بعضها * الركن
الأول النية كنية غيرها من الصلوات ولا يجب في الميت الحاضر تعيينه باسمه أو نحوه ولا معرفته
بل يكفي تمييزه نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الميت أو على من يصلى عليه الإمام فإن عينه
كزبد أو رجل ولم يشر إليه وأخطأ في تعيينه فبان عمراً أو امرأة لم تصح صلاته فإن أشار إليه
صحت كافي زيادة الروضة تعليلاً للشارة فإن حضر موتى نوى الصلاة عليهم وإن لم يعرف عددهم
قال الر وياتي فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي لم تصح ولو أحرمت الصلاة على
جنازة ثم حصرت أخرى وهو في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم يصلى على الثانية لأنه لم ينوها أولاً
ذكره في المجموع ولو صلى على حي وميت صحت على الميت إن جهل الحال والأفضل لا يجب على
المأموم نية الاقتداء والركن الثاني قيام له أدركه عليه كغيرها من الفرائض (و) الركن الثالث
(يكبر عليه أربع تكبيرات) للتباعد رواه الشيخان فلو زاد عليها لم يبطل صلاته لأنه اغتازاد
ذكرها وإذا زاد إمامه عليها لم يسن له متابعتها في الزائد لعدم سنه للإمام بل يفارقه ويسلم أو
ينتظره يسلم معه وهو أفضل والركن الرابع قراءة الفاتحة كغيرها من الصلوات ولعموم
خبر الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وقوله (يقرأ الفاتحة بعد) التكبير (الأولى) هو
ظاهر كلام الغزالي وتبعه الرافعي ومعه النووي في تبيينه ولكن الراجح كإرجاعه النووي
في منهاجه من زيادته أنها تجزئ في غير الأولى من الثانية والثالثة والرابعة وجزم به في
المجموع وفي المجموع يجوز أن يجمع في التكبير الثانية بين القراءة والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وفي الثالثة بين القراءة والدعاء للميت ويجوز إخلاء التكبير الأولى من القراءة
اتهمى ولا يشترط ترتيب بين الفاتحة وبين الركن الذي قرئت الفاتحة فيه ولا يجوز أن
يقرأ بعضها في ركن وبعضها في ركن آخر كما يؤخذ من كلام المجموع لأن هذه الحصلة لم
تثبت وكالفاتحة فيما ذكر عند العجز بداها (و) الركن الخامس (يصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد) التكبير (الثانية) للتباعد وأقلها اللهم صل على محمد ورسوله الصلاة على

في ذلك أنه ليس لنا سقط يجب
فيه أمران ويمتنع فيه أمران
(قوله ويجوز رابع وخامس الخ)
أي برضا الورثة المطلقين
التصرف والاحرم الزيادة فيه
وكذا يقال في الأثني (قوله سبعة)
أي يجعل التكبيرات ركناً والـ
كانت عشرة وإن زدنا قرن النية
بالتكبير كانت أحد عشر (قوله
فلوزاد) أي عمداً أو سهواً
أو مأموماً أو منفرداً (قوله وقوله
يقرأ الفاتحة الخ) منيعه فيه
مباحة لأن كلام المتن
يفيد أمرين كون الفاتحة ركناً
وكونها بعد الأولى والشارح جعل
الركنية من ههنا حيث قال
والرابع وقصر كلام المتن على
إفادة المعنى الثاني (قوله ولا يجوز
أن يقرأ الخ) ومتى شرع فيها
عقب تكبيراً تعين

الآل كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 (و) الركن السادس (يدعو الميت) بخصوصه لانه المقصود الا عظم من الصلاة وما قبله مقدمة
 له فلا يكفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والواجب ما ينطلق عليه الاسم كاللهم ارحمه أو اللهم
 اغفر له وأما الاكل فيمأتى وقول الاذرى الاشبه أن غير المكلف لا يجب الدعاء له لعدم تكليفه
 قال الغزى باطل ويجب أن يكون الدعاء (بعد) التكبير (الثالثة) فلا يجوز في غيرها بل خلاف
 قال في المجموع واما لتخصيص ذلك لا مجرد الاتباع انتهى ويكفى ذلك ويسن رفع يديه في
 تكبيراتها حذو منكبيه ويضع يديه بعد كل تكبير تحت صدره كغيرها من الصلوات ونحو ذلك لقراءة
 وامرار به وبقرأة آيات أو غيرها أو ترك افتتاح وسورة أطولهما وظاهر كمالهم أن الحكم
 كذلك ولو صلى على قبر أو غائب لانها مبنية على التخفيف أما ككل الدعاء (فيقول) بعد قوله
 اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنت إلهنا اللهم من أحبيته
 منافأحبه على الاسلام ومن توفيته منافتوفه على الايمان (اللهم) أى يا الله (هكذا) الميت
 (عبدك وابن عبدك) بالتثنية تغليبا للمذكر (خرج من روح الدنيا) بفتح الراء وهو
 نسيم الريح (وسبعته) بفتح السين أى الانساع وبالجر عطف على المجرور المضاف (ومحبوبه
 وأحباؤه فيها) أى ما يحبه ومن يحبه (الى ظلمة القبر وما هو لاقيه) من هول منكره ونكير
 كذا في المجموع عن القاضي حسين قال في المهمات لكن اللفظ يتناول ما يلقاه في القبر وفيما
 بعده (كان يشهد أن لا اله الا انت) وحده لا شريك لك (وأن) سيدنا (محمد) صلى الله
 عليه وسلم (عبدك ورسولك) الى جميع خلقك (وأنت أعلم به) أى منا (اللهم انه نزل بك)
 أى ضيفك وأنت أكرم الأكرمين وضيف الكرام لا يضام (وأنت خير منزول به) وبذلك
 اللفظ مطلقا سواء كان الميت ذكرا أم أنثى لانه عائد على الله تعالى قال الدميرى وكثيرا ما يغلط في
 ذلك (وأصبح فقيرا الى رحمتك) الواسعة (وأنت غنى عن عذابه وقد جئتلك) أى قصده ناك
 (راغبين اليك شفعاء له) عندك (اللهم ان كان محسنا) لنفسه (فزددى احسانه) أى احسانك
 اليه (وان كان مسيئا) عليها (فجأوزعنه) بكرمك (واقسه) أى أنه (برحمتك
 رضاك) عنه (وقه) بفضلك (فتنه) السؤال في (القبر) باعائه على التثنية في جوابه
 (و) فقه (عذابه) المعلوم محتمما من الاحاديث العجيبة (وافسح له) بفتح السين أى وسع له
 (في قبره) مدا البصر كما صرح في الخبر (وجاف الارض) أى ارفعها (عن جنبيه) بفتح الجيم
 وسكون النون بعد هاتين شبهة جنب كما هو عبارة الاكثرين وفي بعض نسخ الام العجيبة عن
 جنته بضم الجيم وقع المثلية المشددة قال في المهمات وهى أحسن لدخول الجنين والبطن
 والظهر وانتهى (واقسه برحمتك الامن من عذابك) الشامل لما في القبر ولما في القيامة
 وأعيد باطلاقه بعد تقييده بما تقدم اهتماما بشأنه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة (حتى
 تبعثه) من قبره بجسده وروحه (آمنا) من هول الموقف مساقا في زمرة المتقين (الى
 جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين) جمع ذلك الشافى رحمه الله تعالى من الاخبار واستحسنه
 الاصحاب ووجد في نسخة من الروضة ومحبوبها وكذا هو في المجموع والمشهور في قوله ومحبوبه
 وأحباؤه الجوز يجوز رفعه يجعل الواو للعال وهذا في البالغ الذكر فان كان أنثى عبر بالامة وأنت
 ما يعود اليها وان ذكر بقصد الشخص لم يضر كافي الروضة وان كان خشي قال الاسنوى فالمتجه

(قوله بعد قوله اللهم اغفر الخ)
 فالاول عام في كل ميت والذي في
 المتن خاص بالبالغ والذي يأتي في
 الشارح خاص بالصغير فان اقتصر
 على الذي في المتن كفى في كل
 ميت وان اقتصر على ما يأتي كفى
 في الصغير وان اقتصر على الاول
 فلا يكفى الا ان قصد خصوص
 الميت (قوله اللهم) مقول القول
 (قوله كان يشهد الخ) تعليل لما
 قبله أى دعوناك له لانه كان يشهد
 الخ (قوله اللهم ان كان محسنا الخ)
 هذا هو الدعاء وما قبله مقدمة
 واستجلاب للرحمة واستعطاف

التعبير بالمملوك ونحوه قال فان لم يكن للميت أب بآن كان ولدنا فالقياس أن يقول فيه وابن
 أمك أنتهي والقياس أنه لو لم يعرف أن الميت ذكر أو أنثى أن يعبر بالمملوك ونحوه ويجوز أن
 يأتي بالضماء ثم ذكره على إرادة الميت أو الشخص ومؤنثة على إرادة لفظ الجنازة وأنه لو صلى
 على جمع مما يأتي فيه بما يناسبه وأما الصغير فيقول فيه مع الأول فقط اللهم اجعله فرطاً لأبويه
 أي سابقاً مهيئاً لمصالحهما في الآخرة وسافراً ذكراً بالذال المجهمة وعظماً واعتباراً وشقيقاً وثقلاً
 به موازينهم وأفرغ الصبر على قلوبهم حالاً ذلك مناسب للعال وزاد في المجموع على هذا ولا
 نفتنهم بعده ولا تحرمهم ما أجزه وبؤث فيما إذا كان الميت أنثى ويأتي في الخنثى ما هو ويكفي
 هذا الدعاء للطفل ولا ينافي قولهم أنه لا بد في الدعاء للميت أن يخص به كما مر لثبوت النص في
 هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصلى عليه ويدهى لوالديه بالعافية والرحمة
 ولكن لودعاه بخصوصه كفى ولو تردد في بلوغ المراهق فالأحوط أن يدعوهم هذا ويخصه بالدعاء
 بعد الثالثة قال الأسنوي وسواء فيما قالوه مات في حياة أبويه أم لا وقال الزركشي محمله في الأبوين
 الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أنى بما يقتضيه الحال وهذا أولى ولو جهل إسلامهما
 فالأولى أن يعلق على إيمانهم بخصوصاً في ناحية يكثر فيها الكفار ولو علم كفرهما كتب عليه الصغير
 للساجي حرم الدعاء لهما بالمغفرة والشفاعة ونحوهما (ويقول في) التكبير (الرابعة) ندباً
 (اللهم لا تحرمنا) بقض المنة الفوقية وضهما (أجزه) أي أجز الصلاة عليه أو أجز المصيبة
 به فان المسلمين في المصيبة كاشي الواحد (ولا نفتن بعده) أي بالابتلاء بالمعاصي وزاد
 المصنف كالتنبيه (واغفر لنا وله) واستحسنه الأصحاب ويسن أن يطول الدعاء بعد الرابعة
 كافي الروضة نعم لو خيف تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنن فالقياس كما قال الأذري الاقتصار
 على الأركان (و) الركن السابع (يسلم بعد التكبير الرابعة) كسلام غيرها من
 الصلوات في كفيته ونحوه ويؤخذ من ذلك عدم سن وبركاته خلافاً لمن قال يسن ذلك وأنه
 يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع أنه
 الأشهر ورجل الجنازة بين العمودين بأن يضعهما رجل على عاتقه ورأسه بينهما ويحمل
 المؤخر بين رجلان أفضل من التربع بأن يتقدم رجلان ويتأخر آخران ولا يحملهما ولو أتى
 إلا الرجال لضعف النساء عن حملها فيكره لهن ذلك وحرم حملها على هيئة مزرية كحملها في
 قفصة أو هيئة يخاف منها سقوطها والمشى أمامها وقربها بحيث لو التفت لراها أفضل من
 غيره وسن امرأعها أن تمن تغير الميت بالأمرع والافيتاني به فان خيف تغيره بالتأني أيضاً
 زيد في الأمرع وسن اغبرد كرماسه قبة وكرة لفظ الجنازة بل المستحب التفرغ في
 الموت وما بعده وكرة اتباعها بنار في حجرة أو غيرها ولا يكره الركب في رجوعها ولا اتباع مسلم
 جنازة قريبه الكافر قال الأذري ولا يبعد إلحاق الزوجة والمملوك بالقرىب قال وهل يلحق به
 الجار كافي العبادة فيه نظراً انتهى ولا بعده فيه وتحرم الصلاة على الكافر ولا يجب طهره لأنه كرامة
 وهو ليس من أهلها ويجب علينا تكفين ذمي ودفعه حيث لم يكن له مال ولا من تارمه نفقته وفاء
 بذمته ولو اختلط من يصلى عليه بغيره ولم يتميز كسليم بكافر وغير شهيد بشهيد وجب تجهيز كل
 إذ لا يتم الواجب إلا بذلك ويصلى على الجميع وهو أفضل أو على واحد فواحد بقصد من يصلى عليه
 في الكيفيتين ويغفر التردد في النية للضرورة ويقول في المثال الأول اللهم اغفر للمسلم منهم في
 الكيفية الأولى ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلماً في الكيفية الثانية وتسن الصلاة عليه بمسجد

(قوله فالأحوط الخ) فلو اقتصر على
 الواحد لم يكف لاحتمال بلوغه وان
 دعاه بالرحمة كفى والأحوط الجمع
 بينهما (قوله التردد في النية) أي في
 الكيفية الثانية أما الكيفية
 الأولى فلا تردد فيها لأنه يقول
 فويث أصلى على من نصح الصلاة
 عليه فهو جازم بالنية (قوله في المثال
 الأول) وهو مسلم بكافراً أما المثال
 الثاني وهو الشهيد وغيره فلا يلزم
 ذلك لان الشهيد يجوز له الدعاء

(قوله وثلاثة صفوف) وهي في
الفضيلة على حد سواء وما زاد عليها
فالاول أفضل وما بعده أقل منه فان
كان معه اثنتان وقف واحدا عن يمين
الامام والثاني خلف المأموم فان كان
معه خمسة وقف واحدا مع الامام ثم
كل اثنين صفافان كان معه ستة
وقف كل اثنين صفافا (قوله كنسيان)
أي للقراءة ويكون كلام الشارح
غير ضعيف ومثله نسيان القراءة
بطء القراءة وأمان حمل كلامه على
نسيان الصلاة أو الاقتداء فلا يبطل
ولو تخلف بالتكبيرات كلها فيكون
كلام الشارح ضاعفا (قوله
كالتخلف) أي لا من كل وجه فيقال
ان سبق بتكبيره واحدا لم تبطل
فان سبق بهما بطل ولو كان العذر
نسيان الصلاة أو القدوة (قوله
مسبوق الخ) والمراد به من لم يدرك
احرام الامام سهواً أدرك كل
الفاضة أولاً (قوله ويقرأ الفاتحة)
أي وجوبه عقب الاولى فبقراءة
ما عكسه منها كالأول أو بعضا وان
قصدا تأخيرها عن الاولى ليس له
ذلك والخلاف المتقدم في المواقف
وبعضهم قال المسبوق كغيره
فيكون قوله ويقرأ أي ان شاء
وان شاء آخرها (قوله الموعود
بذكره) أي عند قول المتن ودفعه
(قوله ويبنى) الواو بمعنى أو وهي
مانعة عن التجوز الجمع واذا كان
كذلك صدقت العبارة بثلاث صور
الاولى أن يحفر وسط القبر فقط من
غير بناء الثانية أن يبنى جانب القبر
فقط من غير حفر الثالثة أن يحفر
وسط القبر ويبنى جانب القبر (قوله
أي يدخل الخ) كان الاولى أن يقول
أي يخرج لان السبل هو الاخراج

وثلاثة صفوف فأكثر خبر ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف الا غفر له ولا تسن اعادتها
ومع ذلك لو أعيدت وقعت فلا ولا تؤخر غير ولي أمه وقتؤخر له ما لم يخف تغيره ولو نوى امام ميتا
حاضرا أو غائبا أو موم آخر كذلك جاز لان اختلاف بينهما لا يضر ولو تخلف المأموم عن امامه
بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلاته اذا اقتداء عذرا انما يظهر في التكبيرات
وهو تخلف فاحش يشبهه التخلف بركة فان كان ثم عذر كنسيان فلا يبطل الا بتخلفه بتكبيرتين
على ما اقتضاه كلامهم ولا شأن ان التقدم كالتخلف بل أولى ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان
كان الامام في غيرهما كالدماء لان ما أدركه أول صلاته ولو كبر الامام أخرى قبل قراءته كبر معه
وسقطت القراءة عنه كافي غيرهما من الصلوات واذا سلم الامام تدارك المسبوق حتما باقى
التكبيرات باذكارها وجوبها في الواجب وندبها في المنسب وبسبب أن لا ترتفع الجنازة حتى يتم
المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه ثم شرع في أكمل الدفن الموعود بذلك (ويدفن في
الحل) وهو بفتح اللام وضمها وسكون الحاء فيهما أصله الميل والمراد أن يحفر في أسفل جانب
القبر القبلي مائلا عن الاستواء قدر ما يسع الميت ويسيره وهو أفضل من الشق بفتح الميم ان
صليت الارض وهو ان يحفر قدر القبر كالنهر ويبنى جانبه بلين أو غيره غير مامسته النار ويجعل
الميت بينهما أما الارض الرخوة فالشق فيها أفضل خشية الانهيار ويوضع في اللحد أو غيره
(مستقبل القبلة) وجوبا تنزيلا لله منزلة المصلى فلو وجهه لغيرها نبش ووجه للقبلة وجوبا ان لم
يتغير والا فلا ويوضع الميت ندبا عند مؤخر القبر الذي سيصير عند أسفله وجل الميت (ويسل)
بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول أي يدخل (من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي
من جهة (رأسه برفق) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه ويدخله الاحق بالصلاة
عليه درجة فلا يدخله ولو أنى الرجال لكن الاحق في الاثنى زوج وان لم يكن له حق في الصلاة
فمحرم فعبد هالانه كالحرم في النظر ونحوه فمحسوس فمجبوب فخفى لضعف شهورهم فأجنى
صالح وسن كون المدخل ونورا واحدا أن أكثر بمسبب الحاح فوسن ستر القبر بشوب عند الدفن وهو
لغير ذكر من أنى وخشى أكدا احتياطا (وبقول الذي يلحده) أي يدخله القبر ندبا (بسم الله
وعلى ملة) أي دين (رسول الله صلى الله عليه وسلم) للاتباع وفي رواية وعلى سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم (ويضجع في القبر) على عيئه ندبا كافي الاضطجاع عند النوم فان وضع على يساره
كره ولم ينبش ويندب أن يفضى بجذعه الى الارض (بعد أن) يوسع بأن يراعى طوله وعرضه
وأن (يعمق) القبر وهو بضم حرف المضارعة وفتح المهملة الزيادة في النزول (قائمة وبسطة)
من رجل معتدل لهما وهما أربعة أذرع ونصف كما صوبه النووي خلافا للرافعي في قوله انهما
ثلاثة أذرع ونصف تبعاً للمعالملى ويندب ان يسند وجهه ورجلاه الى جدار القبر وظهره بنحو
لبنه كحجر حتى لا ينكس ولا يستاق وأن يسد فتحة بفتح الفاء وسكون التاء بنحو ابن كطين بأن
يبنى بذلك ثم يسد فرجه بكسر الهمزة وفتح الفاء أو كراهة أن يجعل له فرش ومخدة وصندوق لم
يخرج اليه لان في ذلك اضاعة مال أما اذا احتج الى صندوق لندارة ونحوها كرخاوة في الارض
فلا يكره ولا تنفذ وصيته الا حينئذ ولا يكره دفنه بلا مطلقا وقت كراهة صلاة لم يكرهه بالاجماع
فان تخرجه كرهه كافي الجموع (ولا يبنى) على القبر نحو قبعة كبيت (ولا يخصص) أي يبيض بالخص
وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا هما أو أحدهما أي يكره البناء والتجصيص للنهي عنهما في
صحيح مسلم وخرج بتجصيصه نطينه فانه لا بأس به كائن عليه في الام وقال في الجموع انه الصحيح

وتكره الكتابة عليه سواء كتب عليه اسم صاحبه أو غيره ويكره أن يجعل على القبر مظلة لأن عمر
رضي الله عنه رأى قبة فبناها وقال دعوه يظله عمله ولو بنى عليه في مقبرة مسبلة وهي التي جرت
مادة أهل البلد بالدفن فيها حرم وهذا لأنه يضيق على الناس ولا فرق بين أن يبنى قبة أو بيتا أو
مسجدا أو غير ذلك ومن المسبيل كما قاله الدهميري قرافة مصر قال ابن عبد الحليم كوفي تاريخ
مصر أن عمرو بن العاص أعطاه المقوقس فيها ما لا جزيل لاوذ كراهه وجد في الكتاب الأول أنها
نربة أهل الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكتب اليه أني لأعرف نربة الجنة إلا لجساد
المؤمنين فاجعلوها موتاكم ويندب أن يرش القبر بماء لأنه صلى الله عليه وسلم لم فعله بقبر ولده
إبراهيم والأولى أن يكون طهورا باردا وخرج بالماء الماء الوارد فالرش به مكروه لأنه اضاعة مال
وقال السبكي لا بأس باليسير منه أن قصده به حضور الملائكة فأنما تحب الرائحة الطيبة انتهى ولعل
هذا هو مانع الحرمه من اضاعة المال ويسن وضع الجريد الأخضر على القبر وكذا الریحان ونحوه
من الشئ الرطب ولا يجوز للغير أخذه من على القبر قبل بيته لأن صاحبه لم يعرض عنه إلا عند
بيته لزال نفعه الذي كان فيه وقت رطوبته وهو الاستغفار وإن يضع عند رأسه حجرا أو خشبة
أو نحو ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال أنعلم بها قبر أخي
لأدفن فيه من مات من أهلي ويندب جمع أقارب الميت في موضع واحد من المقبرة لأنه أسهل
على الزائر والدفن بالمقبرة أفضل منه بغيرها لينال الميت دعاء المارين والزائرين ويكره الميت بها
لما فيها من الوحشة ويندب زيارة القبور التي فيها المسلمون للرجال بالأجاء وكانت زيارتهم منها
عنهم نحت بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نبيتمكم عن زيارة القبور فزوروها ويكره زيارتها
للنساء لأنهم مظنة لطلب بكائهم ورفع أصواتهم نعم ينسب لهم زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام من أعظم القربات وينبغي أن يلحق بذلك بقبعة الأنبياء والصالحين والشهداء
ويندب أن يسلم الزائر لقبور المسلمين مستقبلا وجه الميت قائلا ما عليه صلى الله عليه وسلم
لاصحابه إذا خرجوا للمقابر السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين إنا ان شاء الله بكم
لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية أو السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله بكم لاحقون
رواهما مسلم زاد أبو داود اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم لكن يسند ضعيف وقوله
ان شاء الله للبرك ويقرأ عندهم ما يسر من القرآن فان الرجاء تنزل في محمل القراءة والميت
بكناضه ترجى له الرجاء ويدعوله عقب القراءة لأن الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب
إلى الإجابة وإن يقرب زائره منه كقربه منه في زيارته حسب احترامه قاله النووي ويستحب
إلا كثر من الزيارة وإن يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل (ولا بأس بالبكاء على الميت)
قبل الموت وبعده قال في الروضة كاصلها والبكاء قبل الموت أولى من بعده لكن الأولى عدمه
بحضرة المحتضر والبكاء عليه بعد الموت خلاف الأولى لأنه حينئذ يكون أسفعا على ما فات نقله
في المجموع عن الجمهور ولكن يكون (من غير نوح) وهو رفع الصوت بالندب قاله في المجموع
وهو حرام تحريم النساجة إذا لم تنب تقوم يوم القيامة وعليها امر بال من قطران ودرع من جرب
رواه مسلم والسر بال القميص والدرع قميص فوقه (ولاشق جيب) ونحوه كنشر شعر وتسويد
وجهه والقمار ما على رأس ورفع صوت بافراط في البكاء أي يحرم ذلك تحريم الشيخين ليس مناسن
ضرب الخلدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية والجيب هو تقويم موضع دخول رأس
الذئب من الثوب قاله صاحب المطالع ويحرم أيضا الجزع بضرب صدر ونحوه كضرب خد

(قوله أعطاه المقوقس الخ) وكان
كافرا وهو اسم لكل من ملك مصر
(قوله ويندب أن يرش) أي عقب
الدفن (قوله بالبكا) بالقصر والمد
فهو بالقصر ترول الدموع وهذا
لا بأس به وبالمد رفع الصوت سواء
كان معه دموع أم لا وهذا أيضا
لا بأس به إذا كان من غير نوح ولا
شق جيب ونحوه مما يدل على عدم
الرضا (قوله بالندب) وهو ذكر
صفات الميت كقوله واكفها
واكرمها وغير ذلك

ومن ذلك أيضا تغيير الزى ولبس غير ما جرت به العادة والضابط كل فعل يتضمن اظهار جرح ينافي
 الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى ولا يعذب الميت بشئ من ذلك ما لم يوص به قال تعالى ولا تزر
 وازرة وزرا أخرى بخلاف ما اذا أوصى به وعليه حل الجهور والاخبار الواردة بتعذيب الميت على
 ذلك والاصح كما قاله الشيخ أبو حامد ان ما ذكر محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب وتندب
 المبادرة بقضاء دين الميت ان تيسر حال قبل الاشتغال بتجهيزه لخبر نفس المؤمن أى روحه معلقة
 أى محبوسة عن مقامها الكريم بدنه حتى يقضى عنه رواه الترمذى وحسنه وتجب المبادرة
 عند طلب المستحق حقه وتنفيذ وصية وتجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة في
 الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجهيزها ويكره غنى الموت لاضر
 نزل به في بدنه أو ضيق في دنياه الا لفتنة دين فلا يكره كافي المجموع امامتية اغرض أخرى
 فمحبوب كتمنى الشهادة في سبيل الله ريسن التداوى لخبر ان الله لم يضع داء الا جعل له دواء غير
 الهرم قال في المجموع فان ترك التداوى فكل على الله فهو أفضل ويكره اكرام المريض عليه
 وكذا اكرامه على الطعام ويجب أن يستعد للموت كل مكاف بتوبة بأن يساريم الثلاث فجاءه
 الموت المفوت لها ويسن أن يكثروا من ذكر الموت لخبر أكثر وأمن ذكرها ذم الذات فانه ما يذكر
 في كثير الاقله ولا قبل الاكثره أى كثير من الامس في الدنيا قليل من العمل وهادم بالمجعة
 أى قاطع وبحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل أبعد من مقبرة محل موته ليدفن فيه
 الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه الشافعي لفضله (ويذكرى) ندبا
 (أهله) أى الميت كبيرهم وصغيرهم وذكرهم وأتاهم لما رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد
 حسن ما من مسلم يعزى أخاه بمصيبته الا كساه الله من حلال الكرامة في يوم القيامة نعم الشابة
 لا يعزى لها أجنبي وانما يعزى لها محارمها رز وجها وكذا من ألحقهم في جواز النظر وفيما يظهر
 وصرح ابن خيران بأنه يستحب التعزية بالمال ولو بل قال الزركشي يستحب أن يعزى بكل من
 يحصل له عليه وجد كذا ذكره الحسن البصري حتى الزوجة والصديق وتعييرهم بالاهل جرى
 على الغالب وتندب البداية بأضعفهم عن حمل المصيبة ونسب قبل دفنه لانه وقت شدة الجزع
 والحزن ولكن بعده أولى لاشتغالهم قبله بتجهيزه الا ان أفرط حزنهم فتفقدوها أولى ليصبرهم
 وغايتها (الى) آخر (ثلاثة أيام) تقرىبا عنى (من) وقت الموت لحاصر ومن القيدوم لغائب
 وقيل من وقت (دفنه) ومثل الغائب المريض والمحبوس فتكره التعزية بعد هذا الغرض منها
 تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجدر حزنه بها ويقال في تعزية المسلم بالمسلم
 أعظم الله أجرك أى جعه له عظيما وأحسن عزاءك أى جعه له حسنا وغفر لميتك ويقال
 في تعزيتة بالكافر الذى أعظم الله أجرك وصبرك وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو فجع
 ذلك ويقال في تعزية الكافر بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك أما الكافر غير المحترم
 من عربى أو مرتد كما يحسنه الأذرى فلا يعزى وهل هو حرام أو مكره الظاهر في المهمات الاول
 ومقتضى كلام الشيخ أبى حامد الثاني وهو الظاهر هذا ان لم يرج اسلامه فان رجا اسلامه استحب
 كما يؤخذ من كلام السبكي وأما تعزية الكافر بالكافر فهو غير مندوبة كما اقتضاه كلام
 الشرح والروضة بل هي جائزة ان لم يرج اسلامه وصيغتها أخلف الله عليك ولا نقص عددك لان
 ذلك ينفعنا في الدنيا بكثرة الجزية وفي الآخرة بالفداء من النار قال في المجموع وهو مشكل
 لانه دعاء بدوام الكفر والخيار تركه ومنعه ابن النقيب لانه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر

(قوله محمول على الكافر وغيره من
 أصحاب الذنوب الخ) ضعیف
 والمعقد انهم ما مثل غيرهما لا يعذبون
 بذلك الا اذا أوصى بذلك (قوله ومن
 القيدوم لغائب) أى وكان الغائب
 المعزى يفتح الزاى أما اذا كان
 الغائب المعزى بكسر الزاى فلا
 يندب له التعزية بعد القيدوم وكذا
 يقال في المريض والمحبوس (قوله
 قال في المجموع وهو مشكل الخ)
 حاصله ان النوى نظر للمقيد وهو
 كثرة العدد والى القيد وهو كونهم
 أهل ذمة فليزمن من مجموع الامرين
 دوام الكفر وبقاؤه والدعاء بذلك
 ممتنع فلذلك قال والاولى تركه وحاصل
 جواب ابن النقيب انه ينظر للمقيد
 وهو كثرة العدد ودون القيد وكثرة
 العدد تصدق بكونهم مسلمين
 فلذلك قال وایس فيه ما يقتضى
 البقاء على الكفر فلذلك كان جائزا
 وقوله ولا يحتاج لتأويله الخ هذا
 اشارة الى جواب آخر حاصله انه
 يسلم ان الدعاء المذکور يقتضى
 البقاء على الكفر لكن جاز لان
 كثرتهم تنفعنا في الدنيا بالجزية وفي
 الآخرة بالفداء من النار

ولا يحتاج الى تأويله بتكثير الجزية (ولا يدفن اثنان) ابتداء (في قبر واحد) بل يفرد كل ميت بقبر
 حالة الاختيار للتابع فلو جمع اثنان في قبر واتحد الجنس كرجلين أو امرأتين كره عند الماوردي
 وحرم عند السرخسي ونقله عنه النووي في مجموعه مقتصرا عليه وعقبه بقوله وبعبارة الأكثرين
 ولا يدفن اثنان في قبر ونازع في التعريم السبكي وسبأني بما يقوى التعريم (الالحاجة) أي لضرورة
 كافي كلام الشيخين كان كثر الموتى وعسر افراد كل ميت بقبر فيجمع بين الاثنين والثلاثة والاكثر في قبر
 بحسب الضرورة وكذا في ثوب للتابع في قتلى أحدروا البخاري فيقدم حينئذ أفضلها نديبا وهو
 الاحق بالامامة الى جدار القبر القبلي لانه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتلى أحد عن أكثرهم
 قرآنا فيقدمه الى اللحد ليكن لا يقدم فرع على أصله من جنسه وان علا حتى يقدم الجدل ولو من قبل
 الام وكذا الجدة قاله الاسنوي فيقدم الاب على الابن وان كان أفضل منه لحرمه الابوة وتقدم
 الام على بنت وان كانت أفضل منها أما الاب مع الام فيقدم لفصله الذكورة ويقدم الرجل على
 الصبي والصبي على الخنثى والخنثى على المرأة ولا يجمع رجل وامرأة في قبرا الا لضرورة فيحرم عند
 عدمها كافي الحياة قال ابن الصلاح رحمه الله اذا لم يكن بينهما محرمية أو زوجية ولا فيجوز الجمع قال
 الاسنوي وهو متجه والذي في المجموع انه لا فرق فقال انه حرام حتى في الام مع ولدها وهذا هو
 الظاهر اذا العلة في منع الجمع الايذاء لان الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين المحرم وغيره ولا بين أن
 يكونا من جنس واحد أم لا والخنثى مع الخنثى أو غيره كالانثى مع الذكر والصغير الذي لم يبلغ
 حد الشهوة كالمحرم ويحجز بين الميتين بتراب حيث جمع بينهما نديبا كما حرم به ابن المقرئ
 في شرح ارشاده ولو اتحد الجنس وأمانبشه بعد دفنه وقبل البلى عند أهل الخبرة بتلك الارض
 للنقل وغيره كالصلاة عليه وتكفينه فحرام لان فيه هتكاً لمريمته الا لضرورة كان
 دفن بلا غسل ولا تيمم بشرطه وهو ممن يجب غسله لانه واجب فاستدرك عند قبره فيجب
 على المشهور وبشبهه وغسله ان لم يتغير أو دفن في أرض أو ثوب مغسول بين وطالبهما
 ماله كما فيجب التيمم ولو تغير الميت ليصل المستحق الى حقه ويسن لصاحبه ما التزم
 وحمل التيمم في الثوب اذا وجد ما يكفن فيه الميت والا فلا يجوز التيمم كما اقتضاه كلام
 الشيخ أبي حامد وغيره قال الرافعي والكفن الحر يرى للرجل كالمغسول وب قال النووي
 وفيه نظر وينبغي أن يقطع فيه بعدم التيمم انتهى وهذا هو المعتمد لانه حق الله تعالى أو وقع
 في القبر مال وان قل تكاثم فيجب نبشه وان تغير الميت لان تركه فيه اضاعه مال وقبده في المذهب
 بطلب ماله وهو الذي يظهر اعتماده قياسا على الكفن والفسوق بأن الكفن ضروري
 لا يجدي ولو بلغ مالا غيره وطلبه صاحبه كافي الرخصة ولم يضمن مثله أو قيمته أحد من الورثة
 أو غيرهم كافي الرخصة تيمم وشق جوفه وأخرج منه ورد لصاحبه أما اذا ابتلع مال نفسه فانه
 لا ينبش ولا يشق لاستهلاكه في حال حياته أو دفن غير القبلة فيجب نبشه ما لم يتغير ويوجه
 للقبلة بخلاف ما اذا دفن بلا تكفين فانه لا ينبش لان الغرض بالتكفين الستر وقد حصل الستر
 بالتراب (نعم) يسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت لانه صلى
 الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن ميت وقف عليه وقال استغفر والاخيكم واسألوا التثبيت
 فانه لا يصل ويسن تلقين الميت المكلف بعد الدفن لحديث ورد فيه قال في الرخصة
 والحديث وان كان ضاعفا لكن اعتضد بشواهد من الاحاديث الصحيحة ولم تزل الناس على
 العمل به من العصر الاول في زمن من يقتدى به وهذا المقن عند رأس القبر أما غير المكلف

(قوله وأمانبشه بعد دفنه) أي ولو
 اقبر الدفن عليه وهذا مفهوم قوله
 ابتداء لكنه أعم من المفهوم لان
 المفهوم ما اذا نبش بعد دفنه لاجل
 الدفن عليه ففيه تفصيل فان كان
 بعد بلى الاول جاز والا فلا وأما هذا
 فهو أعم من نبشه للدفن عليه ولتقل
 وللصلاة عليه ولتكفينه (قوله الا
 لضرورة) مثاها الشارح بخمسة
 أمثلة (قوله بشرطه) أي شرط عدم
 القسـل والتيمم وهو عدم الماء
 والتراب ويصح أن يراد بشرطه أي
 التيمم وهو ما اذا تيمم بحل يغلب فيه
 وجود الماء ودفن ثم وجد الماء
 فانه ينبش لاجل الغسل (قوله بعد
 دفنه) أي تمامه (قوله ساعة) أي
 قدر ذبح الجمل وتفرقة لحمه وهذا غير
 المتلفين والحاصل ان السؤال عام
 لكل مكلف ولم يسلم منه الا لانياء
 وشهداء المعركة وعمر بن الخطاب
 وامام الحرمين وهريرة الرشيد وأما
 خمسة القبر فهو عامة لكل ميت
 وان لم يكن مكلفا ولم يسلم منها الا
 الانبياء وفاطمة بنت أسد من قرأ
 في مرضه الذي يموت فيه قل هو الله
 أحد

﴿كتاب الزكاة﴾ قيل هي من الشرائع القديمة بدليل وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا وقيل من خصوصيات هذه الأمة وجمع بانها
الاول بالنظر للاصل والثاني بالنظر للكيفية والشروط الآتية وقدم الزكاة على الصوم والحج مع انهما افضل منها انظر الحديث المشهور
ولاد قنءا بقرآن (قوله يقال الخ) دليل للمعاني الثلاثة قبله (قوله أي تمدحوها) أي على جهة الإعجاب أمامن باب التحدث بالنعمة فلا
بأس به (قوله اسم لقدر الخ) هذا لا يشمل زكاة الفطر إلا أن يقدر ويقال ١٧٥ أو عن بدن (قوله وسهبت) كان الاولى ويسمى
أي القدر الخ وأشار الشارح بذلك

إلى أن المناسبة بين المعنى الشرعي
واللغوي موجودة على كل المعاني
اللغوية (قوله حتى تشهد الخ) أي
في الدنيا بان تكون أمانة أو في
الآخرة بان تصور بصورة
تخص بشهده بجملة الأيمان (قوله
وآقوا الزكاة الخ) قيل هي جملة ما
تتضح دلالاتها لانها لم تبين المال
الذي تجب فيه ولا القدر الخارج
ولكن السنة بينت ذلك وقيل عامة
وقيل مطلقة والراجح هنا الاول
لان الزكاة على خلاف الأصل
وهذا بخلاف قوله وأحل الله البيع
فان فيه الأقوال الثلاثة المتقدمة
والراجح انها عامة أي أحل كل بيع
الماخرج بدليل لان الأصل في
البيع الحل (قوله المختلف فيها)
هي زكاة الركاوعروض التجارة
وزكاة مال الصبي وأما زكاة
الفطر فليست من قبيل ذلك لان
خلاف ابن اللبان فيها ضعيف
جدا (قوله في خمسة) أي أجمالا
والافهى ثمانية أو تسعة تفصيلا
(قوله من أنواع المال) الاولى
أجناس (قوله وهذه الأنواع)
الاولى أجناس وقوله أصناف الخ
فيه مسامحة لان الأبل مثلا ليس
صنف من نوع بل هو نوع من
جنس وهو ماشية (قوله ثمانية) لم

وهو الطفل ونحوه ممن لم يتقدمه تكليف فلا يسن تلقينه لانه لا يقن في قبره ويسن لحوج جيران
أهل الميت كأقاربه البعداء ولو كانوا ببلد وهو باخرى نهضة طعام يشبههم يوم ولية لشغلهم بالحزن
وان يلح عليهم في الأكل لئلا يضعفوا بتركه وحرم نهضته لحونا نحة كنادية لانها اعانة على معصية
قال ابن الصباغ وغيره أما اصطناع أهل الميت طعاما وجمع الناس عليه فبدعه غير مستحبة
﴿كتاب الزكاة﴾

وهي لغة القس والسيرة زيادة الحسير يقال زكا الزرع اذا نما وزكبت النفقة اذا بورك فيها
وفلان زك أي كثير الخير وتطلق على التطهير قال تعالى قد أفلح من زكاه أي طهرها من
الادناس وتطلق أيضا على المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي تمدحوها وشمر عاظم القدر
مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه إلى أصناف مخصوصة بشروط تأتي وسهبت بذلك لان
المال ينمو ببركة انما اجها ودعاء الاخذلها ولا نهناطه يخرجها من الاثم وتعدده حتى تشهد له
بجملة الأيمان والأصل في وجوبها قبل الإجماع قوله تعالى وآقوا الزكاة وقوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة وأخبار تكبر بنى الاسلام على خمس وهي أحد أركان الاسلام لهذا الخير يكفر
باجدها وان أتى بها وهذا في الزكاة المجمع عليها بخلاف المختلف فيها كالركاوع وقائل الممتنع
من أدائها عليها وتؤخذ منه قهرا كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه وفرضت في السنة الثانية
من الهجرة بعد زكاة الفطر (تجب الزكاة في خمسة أشياء) من أنواع المال (وهي الموائى
والاعنان والزروع والثمار وعروض التجارة) وهذه الأنواع ثمانية أصناف من أجناس
المال الأبل والبقر والغنم والأنسية والذهب والفضة والزروع والتخل والكروم ومن ذلك وجبت
الثمانية أصناف من طبقات الناس (فاما الموائى) جمع ماشية وهي تطلق على كل شيء من
الدواب والانعام ولما كان ذلك ليس بمراد بين الصنف المراد منها بقوله (تجب الزكاة في ثلاثة
أجناس منها) فقط (وهي الأبل) بكسر الباء اسم جمع لا واحد له من لفظه وتسكن بأؤه للتخفيف
ويجمع على آبال كحمل وأحال (والبقر) وهو اسم جنس واحد بقرة وباقورة للذكور والانثى
سمى بذلك لانه يبقر الأرض أي يشقها بالحراثة (والغنم) وهو اسم جنس للشد كروا لانثى
لا واحد له من لفظه فلا تجب في الخيل ولا في الرقيق ولا في المتولد من غنم وطيور وأما المتولد من
واحد من النعم ومن آخر منها كالمولد بين ابل وبقر فقصية كلامهم انها تجب فيه وقال الولي
العراقي ينبغي القطع به قال والظاهر انه يزكى زكاة أخفهما فالمتولد بين الأبل والبقر يزكى
زكاة البقر لانه المتيقن (وشروط وجوبها) أي زكاة الماشية التي هي الأبل والبقر والغنم
(سنة أشياء) الاول (الاسلام) لقول الصديق رضي الله عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فلا تجب على كافر وجوب مطالبة وان كان يعاقب
على تركها في الآخرة لانه مكلف بفروع الشريعة نعم المرتد تؤخذ منه بعد وجوبها عليه أسلم

يدكر عروض التجارة مع انها مذكورة في الأجمال إلا أن يقال انها داخلية في الذهب والفضة (قوله ومن ذلك الخ) أي من أجل ذلك وهذا
فيه نظر لانه لا يظهر الا لو كان كل نوع من ذلك يدفع لصنف واحد من الثمانية مع انه ليس كذلك بل كل زكاة نوع من الأنواع الثمانية تدفع
لثمانية (قوله في ثلاثة أجناس) الاولى أنواع (قوله وهو اسم جنس) أي جمعي بدليل قوله يفرق بينه وبين واحد بالتاء (قوله وهو اسم
جنس) أي أفرادى لانه يصدق على الذكر والانثى والقليل والكثير وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه

(قوله موقوف) أي لزوم الاداء والاخراج وأما الوجوب فتثبت لا وقت فيه (قوله ولا تجب في مال وقف الجنين) محذور فمقدور تقديره ويشترط كون المالك حيا متحققا وجوده وهذا ليس متحققا وجوده ولا حياته أي شأنه ذلك حتى لو أخبر به معصوم فالحكم كذلك وكان الأولى تقديمه على قوله وتجب في مال محجور عليه لأنه ذكره في خلال ما تجب فيه الزكاة (قوله وعروض تجارة) له صورتان الأولى أن يفرض عروض التجارة ويمضي عليها الحول وهي في ذمة المقرض فيلزم المقرض زكاتها والثانية أن يسلم في قاش مثلا وينوي التجارة فيه ويمضي عليه حول في ذمة المسلم اليه ١٧٦ فتجب على المسلم زكاته (قوله فيستويان) أي في التعليق أي لا يتقدم أحدهما

على الآخر بعد ذلك يوزع المال الموجب سود على قدرهما بالنسبة فإذا كان قدر الزكاة خمسة والطحج أجره عشرة فالمجموع خمسة عشر فالزكاة ثلث فيخصها الثلث والطحج الثلثان وبعد ذلك في صورة الزكاة لا يثمي يجب سوى ذلك وأما الطحج فإن كان الذي خصه يوفي بأجره بان يوجد من يرضى بذلك فظاهر وإن كان لا يفي فإنه يحفظ إلى أن يقض الله من يكمله أو يحج به ولا يكمله الوارث هكذا قرر به بعضهم وبعضهم أخذوا بظاهر العبارة وقال المال الموجود يقسم بينهم بالسوية لاستوائهم في التعليق (قوله ولكن لتتاج الخ) استدراك على منطوق المتن أو على مفهومه وقيل به بقيود ثلاثة أن يكون تتاجا أن يكون تتاج نصاب وأن يملكه بسبب ملك النصاب ومحذوراته في العشي تخرج بالاول مالو ملك دون نصاب ستة أشهر ثم اشترى كمالته فلا ضم بل يبتدى حولا من حين تمام النصاب ويخرج بالثاني مالو كان مالكا لاربعة وتنج منها واحدة فلا ضم بل يبتدى الحول من التمام وبالثالث مالو ملك نصا باسته أشهر ثم وهب له حل خمسة أو وصى له بحملها فلا ضم بل يفرد حول

أم لا مأخذ له بحكم الاسلام هذا إذا لم يمتد قبل رده وما لم يمتد في رده فهو موقوف كماله إن عاد إلى الاسلام لزمه أدائها لتبين بقاء ملكه والا فلا (و) الثاني (الحرية) فلا تجب على وقيق ولو مدبرا ومعلقا عتقه بصفة ومكاتب الضعف ملك المكاتب ولعدم ملك غيره نعم تجب على من ملك ببعضه الحر نصا بالتمام ملكه (و) الثالث (الملك التام) فلا تجب فيما لا يملكه ملكا تاما كمال كتابة إذا لم يدا سقاطه متى شاء وتجب في مال المحجور عليه والمخاطب بالاخراج منه وليه ولا تجب في مال وقف الجنين إذا لا وثوق بوجوده وحياته وفي مفسد وضال ومحجود وغائب وإن أعذر أخذه ومملوك بعد قبل قبضه لأنها ملكك ملكا تاما في دين لازم من نقد وعروض تجارة اعموم الأدلة ولا يمنع دين ولو جبر به وجوبها ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه بأن مات قبل أدائها وضاعت التركة عنهم ما قدمت على الدين تقديم الدين الله تعالى وفي خبر الصحيحين دين الله أحق بالقضاء وخرج بدين الادي دين الله تعالى كزكاة وحج فآوجه كقوله السبكي أن يقال إن كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والافستويان وبالتركة مال واجتمع على حي فإن كان محجورا عليه قدم حق الادي إذا لم تتعلق الزكاة بالعين والاقدمت مطلقا (و) الشرط الرابع (النصاب) بكسر النون اسم لقدم معلوم مما تجب فيه الزكاة قال النووي في تحريره فلازكاة فيما دون (و) الخامس (الحول) لخبر لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو وإن كان ضعيفا محجورا بآثار صحيحة عن الخلفاء الأربع وغيرهم والحول كافي المحكم سنة كاملة فلا تجب قبيل تمامه ولو بالمخطة ولكن لتتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب وإن ماتت الأمهات لقول عمر رضي الله عنه لساقيه اعتمد عليهم بالسخلة وأيضا المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء والنتاج غناء عظيم فيتبع الأصول في الحول ولو ادعى المالك النتاج بعد الحول صدق لأن الأصل عدم وجوده قبله فإن اتهمه الساعي سن تخلفه (و) السادس (السوم) وهو أسامة مالكها كل الحول واختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي في كل ماباح أو مملوك قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفه في مقابلة غنائمها لئلا لو علفها قدرا تعيش بدونه بلا ضرر وبين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر ما لو سامت بنفسها أو أسامها غير مالكها كغاصب أو اعتلفت سائمة أو علفت معظم الحول أو قدرا لا تعيش بدونه أو تعيش لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين لكن قصده به قطع سوم أو ورثها أو تم حوالها ولم يعلم فلازكاة لفقد أسامة المالك المذكور والمساشية نصبر عن العلف يوما ويومين لا ثلاثة (وأما الاثمان فشيئان) وهما (الذهب والفضة) والأصل في وجوب الزكاة في ذلك قبل الإجماع قوله تعالى والذي يكنزون الذهب والفضة والكثرة الذي لم تؤدز كاته ((تنبيه)) قضية تفسير كلام المصنف الاثمان بالذهب والفضة ثم قول الاثمان غير المضروب فإن الذهب والفضة يطلق على المضروب وعلى غيره وليس مرادوا غنائم الدنيا والدرهم خاصة كقوله النووي في تحريره وجبت في

النتاج بحول وما عنده قبل ذلك على حوله من حين الملك (قوله لكن لو علفها) استدراك على قوله السوم فهو فاطلاق بمنزلة الاستثناء من شرط السوم (قوله تنبيه الخ) غرضه بذلك الإغراض على تفسير الاثمان بذلك بأنه غير مطابق للغة لأن الاثمان لغة المضروب منها وهما أي الذهب والفضة يشمله لأن المضروب وغيره وبعد ذلك أجاب بأن غرض المتن بيان المعنى المراد هنا لا المعنى اللغوي لأن الحكم للمعنى العام لا الخاص والحكم هو وجوب الزكاة بالشرط الآتية (قوله وليس مرادا) أي لغة (قوله وجبت) أي وحين إذا كان الذهب والفضة شاملا للمضروب وغيره والاثمان خاص بالمضروب

(قوله وان كان حسنا) أى شرما
وعند الفقهاء (قوله فانه) أى
الشعول (قوله لما تقدم الخ) أى
من كون الشروط عامّة في
المضروب وغيره بخلاف رجوع
الضمير للاثمان رعايوهم اختصاص
الشروط والحكم بالمضروب (قوله
بقصد الفرار) أى فقط (قوله
وبالاختيار الخ) لم يتقدم ذكر
الاختيار في المتن فكان الاولى
وخرج بما يزرعه الا آدميون
الخ الا أن يجاب بان المتن عبر عن
الاختيار بما يزرعه الا آدميون
فكانه ذكر الاختيار (قوله وأبدل
المصنف الخ) يقتضى ان قوله هما
يزرعه الا آدميون يغنى عن قيد
الاختيار مع انه قد يزرعه
الا آدميون ولا يقتات اختيارا
ويجاب بانه يغنى عنه بالنظر الى
المفهوم أى ما لا يزرعه لا يقتات
اختيارا فاعتبار المفهوم يغنى
وباعتبار المنطوق لا يغنى (قوله
يستثنى الخ) وهذا الاستثناء
صورى لان عدم وجوب الزكاة
هنا لعدم المالك المعين لانه لو لم
يزرعه الا آدميون (قوله وغلة
القريبة) وصورة ذلك ان الغلة
نبتت من حب مباح أو يزرعها
الناظر من مال الوقف أما لو استأجر
شخص الارض الموقوفة وزرعها
بيد من عند نفسه فيملك زرعها
وتجب عليه زكاته (قوله على
المساجد) أى على نفس المساجد
أما على شخص معين كالأمام مثلا
ووضع يده عليه وزرعه فتجب
عليه زكاته

فاطلاق المصنف غير مطابق لتفسير الاثمان وان كان حسنا من حيث شعول المضروب وغيره فانه
المراد هنا (وشرايط وجوب الزكاة فيها) أى الاثمان ولو قال فيها بالعبود على الذهب والفضة
لكان أولى لما تقدم (خمس) وهى (الاسلام والحرية والمالك التام والنصاب والحول) ومحتجزاتها
معلومة مما تقدم ولو زال ملكه في الحول عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره فعاد بشراء أو غيره
استأنف الحول لا تقطاع الاول بما فعله وصار ملكا جديدا فلا بد له من حول للعديد المتقدم وإذا
فعل ذلك بقصد الفرار من الزكاة كراهة تنزيه لانه فرار من القرينة بخلاف ما إذا كان الحاجة
أولها والفرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم فان قيل يشكل عدم الكراهة فيما إذا كان الحاجة
وقصد الفرار بما إذا اتخذ نسبة صغيرة ارضية وحاجة أجيب بأن الضبة فيها اتخاذ قوى المنع
بخلاف الفرار ولو باع النقد بعضه ببعض للتجارة كالصيارفة استأنف الحول كلما بادل ولذلك
قال ابن مريج بشر الصيارفة بان لازكاة عليهم (وأما الزروع فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط)
الاول (أن يكون مما يزرعه) أى يتولى أسبابه (الا آدميون) كالخنة والشعير والارز
والعدس (و) الثاني (أن يكون) الزرع (قوتامدغرا) كالخض وبالقلا وهى بالتشديد
مع القصر القول والذرة وهى بجملة مضمومة ثمراء مخففة والهرطمان وهو بضم الهاء والطاء
اسم الجلبان بضم الجيم والماش وهو بالمهملة نوع من الجلبان فتجب الزكاة في جميع ذلك
لورودها في بعضه وألحق به الباقي وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا بى مومى الاشعري ومعاذ
حين بعثهما الى اليمن فيما رواه الحاكم لا تأخذنا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة
والتمرو والزبيب فالخض فيه اضافى بالنسبة الى ما كان موجودا عندهم وخرج بالقوت وغيره
تكون ورماد ونين ولوز وتفاع ومشمس وبالاختيار ما يقتات في الجسد اضطرارا كحبوب
البوادي تحب الخنطة وحب الغاسول وهو الاثمان فلازكاة فيها كالأزكاة في الوحشيات من
الطيء ونحوها وأبدل المصنف تبع الغير قيد الاختيار بما يزرعه الا آدميون وصار التنبية
مما يستنبته الا آدميون لان ما لا يزرعونه ولا يستنبته ليش فيه شئ يقتات اختيارا ((تنبيه))
يستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل السيل جبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فتبت بأرضنا
فانه لازكاة فيه كالتخل المباح في الصحراء وكذا اثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد
والربط والقناطر والفقر والمساكين لا توجب الزكاة فيها على الصحيح اذ ليس لها مالك معين
ولو أخذ الامام الخراج على أن يكون بدلا عن العشر كان كالحق في الزكاة بالاجتهاد فيسقط
به الفرض وان نقص من الواجب ثمة (و) الثالث (أن يكون نصابا) كاملا (وهو خمسة
أوسق) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ورواه الشيخان والوسق
بالفتح على الاشهر وهو مائة رطل معنى الجمع معنى به هذا المقدار لا جمل ما جمعه من الصبيان
قال تعالى والليل وما وسق أى جمع وسبأ أى بيان الاوسق بالوزن في كلامه
وقد رواه بالكيل في الشرح ويعتبر في الخمسة الاوسق أن تكون مصفاة من بنها (لا قشر عليها)
لان ذلك لا يؤكل معها وأما ما ادعى في قشره لم يؤكل معه من أرز وعلس يفتح العين واللام نوع
من البرفصا به عشرة أوسق غالبا اعتبارا بقشره الذى ادخاره فيه أصله وأبقى ولا يكمل في
النصاب جنس يجنس كالخنطة مع الشعير ويكمل في نصاب نوع باخر كبر بعلس لانه
نوع منه كما مروى يخرج من كل نوع من النوعين بقسطه فان عسرا خراجه لكثرة الانواع
وقلة مقدار كل نوع منها أخرج الوسط منها لا أعلاها ولا أدناها رطبة الجانبين ولو كانت
وأخرج من كل نوع قسطه جاز بل هو الافضل والسلب بضم السين وسكون اللام جنس مستقل

(قوله أن النخل أفضل) ذكره أدلة خمسة مجموع الأدلة خاص بالنخل وإن كان بعضها يوجد في العنب مثلاً الأول قوله لورود والثاني أنها خلقت من طينة آدم والثالث أن النخل مقدم على العنب والرابع أنه شبه النخلة بالمؤمن والخامس أنها الشجرة الطيبة وهذا كله مما يدل على أفضلية النخل فلذلك فرغ ١٧٨ عليه قوله فكانت أفضل (قوله عين الدجال) أي التي يبصر بها وأما الأخرى

فهي ممسوحة (قوله بحسبة العنب) أي الخارجة عن أخواتها (قوله فلا زكاة فيما ملك بغدير معاوضة كهبة الخ) مثلاً إذا وهب إليه عشرة مقاطع قماش فقبل ونوى التجارة فلا تكون مجرد هذه النية عروض تجارة أما إذا باع منها أو اشترى بها ونوى التجارة فإنها تكون عروض تجارة وكذا يقيىل في الإرث والوصية (قوله حال التملك) أي وهو وقت عقد الشكاح أو الخلع أو الصلح ولو نوى قبله أو بعده فلا يكفى وقبل إذا كانت بعده في مجلسه يكفى كالواقعة في العقد (فصل) في زكاة الأبل (قوله وهو الخ) يحتمل أن يكون الخمس من كل بيع ويكون ذلك في مقابلة قوله بغير أي يجملته فهذا مضر بالمالك من جهة ضرر المشاركة ومن جهة كونه بغير إرادته كان موزعاً ومضر بالفقراء أيضاً من جهة ضرر المشاركة وأما إخراج بغير جملته فهو مضر بالمالك فقط ويحتمل أن يكون الخمس من بغير فيكون مضر بالفريقين من جهة ضرر المشاركة وإن كان أخف على المالك من بغير كامل (قوله بضر به) بضم الباء إذا كان متعدداً بالياء فإن تعدى بنفسه كان بضره بضم الباء كقوله ضربه يضره (قوله والشاة الخ) تأوؤها للوحدة والالف واللام للجنس فيشمل الذكر والأنثى والواحد والمتعدد والضر أن

لأنه يشبه الشعر في برودة الطبع والحنطة في اللون والملاسة في كسب من تركب الشبه من طبعها انفرديه وصار أصلاً برأسه فلا يضم إلى غيره (وأما الثمار فتجب الزكاة في شيتين منها) فقط وهما (ثمرة النخل وثمر الكرم) أي العنب لأنهما من الأقوات المدخرة ولو عذر المصنف بالعنب لكان أولى لورود انتهى عن تسجيته بالكرم قال صلى الله عليه وسلم لا تسهوا العنب كرماتكم الكرم الرجل المسلم رواه مسلم قبل معنى كرم من الكرم بفتح الراء لأن النخلة المتخذة منه تحمل عليه فكره أن يسمى به وجعل المؤمن أحق بما شئت من الكرم يقال رجل كرم باسكان الراء وفتحها أي كرم وثمرات النخل والأعشاب أفضل الثمار وثمرهما أفضل بالاتفاق واختلفوا في أيهما أفضل والراجح أن النخل أفضل لوروداً كرموا عبادكم النخل المطهرات في المنزل وإنها خلقت من طينة آدم والنخل مقدم على العنب في جميع القرآن وشبهه صلى الله عليه وسلم النخلة بالمؤمن فإنها تشرب برأسها فإذا قطع ماتت ويتفجع بجميع أجزائها وهي الشجرة الطيبة المسذكرة في القرآن فكانت أفضل وليس في الشجر شجرة فيه ذكر وأنثى تحتاج الأنثى فيه إلى الذكر سواء وشبهه صلى الله عليه وسلم عين الدجال بحسبة العنب لأنها أصل النخلة وهي أم الخبائث (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الثمار (أربعة أشياء) بل خمسة كما ستعرفه وهي (الاسلام والحرية والملك التام والنصاب) وقد علمت محترزاتها مما تقدم والخامس بدو الصلاح وهو بلوغه صفة يطلب فيها غالباً بعلامته في الثمر المأكول المتلون أخضه في حرة أو سواد أو صفرة وفي غير المتلون منه كالعنب الأبيض لينه وتعوده وهو صفاد أو بخران الماء فيه أذهو قبل بدو الصلاح لا يصلح للذكل (وأما عروض التجارة) جمع عرض بفتح العين واسكان الراء اسم لكل ما قابل التقدين من صنوف الأموال (فجب الزكاة فيها) لخبر الحاشية كهم باسنادين محققين على شرط الشقيين في الأبل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البر صدقتها وهو يقال لا منعة البراز والسلاح وليس فيه زكاة عين فصدقته زكاة تجارة وهي تقلب المال بمعاوضة لغرض الربح (بالشرائط) الخمسة (الماذكورة في) زكاة (الأثمان) ونزل سادساً وهو أن تلك المعاوضة كهر وعوض خلع وصلاح عن دم فلا زكاة فيما ملك بغير معاوضة كهبة بلا ثواب وارث ووصية لانتفاء المعاوضة وسابها وهو أن ينوى حال التملك التجارة لتغير عن القنية ولا يجب تجديدها في كل نصرف بل تستمر ما لم ينو القنية فإن نواها انقطع الحول فيحتاج إلى تجديدها مرة مكررة بتصرف

(فصل) في بيان نصاب الأبل وما يجب إخراجها (وأول نصاب الأبل خمس) لحديث نيس فيمادون خمس ذود من الأبل صدقة (وفيها شاة) وإنما وجبت الشاة وإن كان وجوبها على خلاف الأصل للرفق بالفريقين لأن إيجاب البعير بضر بالمالك وإيجاب جزء من بعير وهو الخمس مضر به وبالفقراء (وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه) والشاة الواجبة فيمادون خمس وعشرين من الأبل جذعة ضأن من الغنم لها سنة أو جذعت مقدم أسنانها وإن لم يتم لها سنة كما قاله الرافعي في الأضحية ونزل ذلك منزلة البلوغ بالسن أو الاحتلام أو نية معزاه استأن فهو مخير بين الجذعة والنقية ولا يتعين غالب غنم البلد لخبر في كل خمس شاة والشاة تطلق على الضأن والمعرز لا يجوز الانتقال إلى غنم بلسد أخرى إلا بملها في القية أو غير منها ويجزئ الجذع من الضأن أو الضأن من المعز كالأضحية وإن كانت

والمعرز لكن يشترط أن تكون سليمة ولو كانت أبله معيبة لأنها من غير الجنس بخلاف شاة من أربعين فإنه لا يشترط كونها سليمة إلا إذا كانت شياه غير معيبة والأجاز العيب (قوله غالب غنم البلد) الأولى حذف غالب لأن غنم البلد لا تعين غالباً أولاً (قوله لخبر) من تبط بقوله في خبر فكان الأولى تعديه بحسبه وقوله لكن الخ من تبط بقوله ولا يتعين غالب غنم البلد

(قوله عن خمسة وعشرين) كان
الاولى أن يزيدوها فوقها الى
ستة وثلاثين (قوله اعتبار كونه
أنثى) أى ان كانت ابلة اناثا أو
فيها اناث (قوله مخاض) جمع ما خض
وقوله من الابل صفة كاشفة
(قوله وهذا آخر أسنان الزكاة)
خربت الاضحية فان آخر
أسنانها الثنية وهي مالها خمس
سنتين وطعنت في السادسة وينبى
على ذلك أنه لا يعدل من الجذعة
الى الثنية مع وجودها وقوله تنبيه
الخ) غرضه الاعتراض على المتن
يعنى أن كلام المتن يوهم أنه
بعد المائة والاحدى والعشرين
ان زاد ولو واحدة يتغير الواجب
ويقال في كل أربعين بنت لبون أو
في كل خمسين حقة وليس كذلك
بل لا يتغير الا بزيادة تسع على
المائة والاحدى والعشرين
فيقال ثم في كل أربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقة وكذا كل ما زاد
عشر بعد ذلك فلذلك قال الشارح
ثم يستمر ذلك أى الثلاث بنات
لبون الى مائة وثلاثين فيتغير
الواجب بها وفي كل عشر بعدها الخ
لكن كان الاولى الى تسعة
وعشرين لانه اذا تمت الثلاثون
لا تستمر الثلاث بنات لبون بل يتغير
الواجب (قوله ان استقامة الحساب
الخ) مفعول لقوله يقتضى وقوله
لولا ما قدرته معترض بين الفعل
والمفعول (قوله بذلك) أى بقوله
في كل أربعين بنت لبون وفي كل
خمين حقة (قوله فان عدم الخ) أى
وقت الاخراج ولو كانت موجودة
وقت الوجوب (قوله ولا يكلف الخ)
أى اذا كانت ابلة معيبة أو فيها
معيب أما لو كانت كلها كرام
فيكلف أن يخرج بنت مخاض كريمة (قوله اجزاء على المذهب الخ)

الابل انا بالصديق امم الشاة عليه ويجزى بعير الزكاة عن دون خمس وعشرين هو ضاعن الشاة
الواحدة والشيء المتعددة وان لم يساوقه الشاة لانه يجزى عن خمسة وعشرين كما سياتى فيها
دونها أولى وأفادت اضافته الى الزكاة اعتبار كونه أنثى بنت مخاض فافوقها كما في المجموع
(وفي خمس وعشرين) من الابل (بنت مخاض من الابل) وهي التي لها سنة وطعنت في الثانية
سميت بذلك لان أمها بعد سنة من ولادتها تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أى الحوامل
(وفي ست وثلاثين بنت لبون) من الابل وهي التي تم لها سنتان وطعنت في الثالثة سميت به لان
أمها أن لها أن تدفق تصير لبونا (وفي ست وأربعين حقة) من الابل بكسر الحاء وهي التي لها
ثلاث سنين وطعنت في الرابعة سميت بذلك لانها استحققت أن تتركب وبطرقها الفحل ويحمل
عليها ولو أخرج بدلها بنتى لبون أجزاء كافى الزوائد (وفي احدى وستين جذعة) بالذال
المجمعة من الابل وهي التي تم لها أربع سنين وطعنت في الخامسة سميت بذلك لانها أبعدت
مقدم أسنانها أى أسقطته وقبل لتكامل أسنانها وهذا آخر أسنان الزكاة واعتبر في الجميع
الاثنية لما فيها من رفق الدر والنسل ولو أخرج بدل الجذعة حقتين أو بنتى لبون أجزاء على
الاصح لانها يجزئان عما زاد (وفي ست وسبعين بنت لبون) من الابل (وفي احدى وتسعين
حقتان) من الابل (وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) من الابل (ثم) يستمر
ذلك الى مائة وثلاثين فيتغير الواجب فيها وفي كل عشرة بعدها (فى كل أربعين) من الابل
(بنت لبون) منها (وفي كل خمسين حقة) منها كما روى ذلك كله البخارى مقطعا في عشرة
مواضع وأبو داود بكامله (تنبيه) قول المصنف ثم في كل أربعين الى آخره قد يقتضى لولا
ما قدرته ان استقامة الحساب بذلك اغما تكون فيما بعد مائة وحدى وعشرين وليس مراد ابل
يتغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر عشر كما قررت به كلامه فان عدم بنت المخاض فابن لبون
وان كان أقل قيمة منها وبنت المخاض المعيبة والمقصوبه العاجز عن تحليصها والمرهونة بموئل
أحوال وعجز عن تحليصها كمدومه ولا يكلف أن يخرج بنت مخاض كريمة لكن يمنع الكريمة
عنده ابن لبون وحقا لوجود بنت مخاض يجزى به في ماله ويؤخذ الحق عن بنت مخاض عند فقدها
لا عن بنت لبون عند فقدها

(فصل) في بيان نصاب البقر وما يجب اخراجه (وأول نصاب البقر الثلاثون فيجب فيه) أى
النصاب (تبيح) ابن سنة مهي بذلك لانه يتبع أمه في المرعى (وفي كل أربعين مسنة) اها سنن
وطعنت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما روى الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين
تبيعاً وصحبه الحماكم وغيره والبقرة تقال للذكور والانثى ولو أخرج بدل المسنة تبعية أجزاء على
المذهب (وعلى هذا) الحكم (أبدافس) عند الزيادة ففى ستين تبعية ان وفى سبعين تبعية
ومسنة وفى ثمانين مسنتان وفى تسعين ثلاثة أتبعه وفى مائة مسنة وتبعية وفى مائة وعشرة
مسنتان وتبعية وفى مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربع أتبعه (تنبيه) قد تلخص أن الفرض
بعد الاربعين لا يتغير الا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة وفى مائة وعشرين يتفق
فرضان واذا اتفق في ابل أو بقرة فرضان في نصاب واحد وجب فيهما الاغبط منهما وهو الانفع
للمسحقة ففى مائتين مائة أو مائة وعشرين بقرة يجب فيهما الاغبط من أربع حقا وخمس
بنات لبون وثلاث مسنات أو أربعة أتبعه أن وجد ابعاله بصفة الاجزاء لان كلامه ما فرضها
فاذا اجتمع روى ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تحصيله وأجزاء غير الاغبط بلا تقصير من

فيكلف أن يخرج بنت مخاض كريمة (قوله اجزاء على المذهب الخ)

وإنما منع مقابل المذهب لعدم الأثنية وهذا لو أخرج عن بيع ببيعة أجزاء قطعاً (قوله بنقد الخ) مثاله كإقال المشى أربع حقائق قيمتها أربعة مائة وخمس بنات لبون قيمتها أربعة مائة وخمسون وقد أخذ الساعي الحقائق من غير تقصير منهما فيجزى ويجبر التفاوت أما بخمسين من النقد أو بما يقابلها من بنت لبون وهو خمسة أسباع بنت لبون لأن كل بنت لبون قيمتها تسعون ونسبة الخمسين إلى ذلك خمسة أسباع ولا يجزى جزء من غير الأغبط وهو نصف حقه ولو كانت قيمته قدر قيمة الجزء من الأغبط (قوله وإن لم يوجد أو أحدهما) شامل للأحوال الثلاثة الباقية وقوله كالأرجح لكل من الأحوال الثلاثة يجعل ما عنده كالمعدوم وقوله أو بعضاً راجع لما إذا وجد بعض أحدهما أو بعض كل منهما (فصل ١٨٠ في نصاب الغنم) (قوله ولو جذعة) أي فيخرج بنتى لبون أو حقتين

أو ثنية والغاية للرد على الذي يمنع الصعود للثنية (قوله أو ينزل الخ) ولا يشترط أن تكون ابلة سليمة ويكون من مبراة بزيادة الجبران (قوله برعاية القيمة) راجع لجميع ما قبله وهو صادق بما إذا اختلف النوع كما إذا كانت كاهنهما مثلاً فخرج عنها موزاً أو كانت كاهنهما موزاً فخرج عنها نجة فلا بد من رعاية القيمة بأن تكون العنز في الأولى تساوى قيمة النجسة أو أن ترجحها وكذا بالعكس ومثال ما إذا اختلف النوع ما قاله الشارح (قوله وله بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نجة) مثلاً إذا كانت قيمة كل دينارين وقيمة كل عنز ديناراً فيجب في المثال المذكور أن تساوى ثلاثة أرباع عنز وربع نجة بأن تكون قيمتهما ديناراً وربعاً وكذا لو أخرج نجة بشرط أن تكون قيمتها تساوى ربع نجة وثلاث أرباع عنز وذلك دينار وربع وذهباً لو كان الغنم ثلاثين والمعر عشرة ينعكس الحكم بأن يخرج عنزاً أو نجة تساوى ثلاثة أرباع نجة وربع عنز وذلك ديناران الأربعة الأرباع الثلاثة

المالك أو الساعي للعذر وجبر التفاوت لنقص حق المستحقين بنقد البلد أو جزء من الأغبط أمام التقصير من المالك بأن داس أو من الساعي بأن لم يحتمد وان ظن أنه الأغبط فلا يجزى للتقصير وإن وجد أحدهما بماله أخذ وان وجد شيئ من الآخر إذا تناقص كالمعدوم وإن لم يوجد أو أحدهما بماله بمسافة الأجزاء فله تحصيل ما شاء منهما كالأو بعضاً متماثلاً سواء أو غير ولو غير أغبط لما في تعيين الأغبط من المشقة في تحصيله (تمة) لمن عدم واجبا من الأبل ولو جذعة في ماله أن يصعد درجة أو يأخذ جبراناً وابل سليمة أو ينزل درجة ويعطى الجبران كما جاء ذلك في خبر أنس فالخبرة في الصعود والنزول للمالك لأنهما شرط تخفيفا عليه والجبران شاتان بالصفة السابقة أو عشرون درهما نفقة خالصة بخبرة الدافع ساعياً كان أو مالكا وله صعود درجتين فأكثر وتزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران هذا عند عدم القرى في جهة المخرجة ولا يتبع بعض جبران فلا تجزى شاة وعشرة دراهم بجبران واحد إلا للمالك رضى بذلك لأن الجبران حقه فله إسقاطه أما الجبران أن فيجزى ببعضهما فيجزى شاتان وعشرون درهما للجبرانين كالنكفارتين ولا جبران في غير الأبل من بقر أو غنم

(فصل) في بيان نصاب الغنم وما يجب إخراجه (وأول نصاب الغنم أربعون) شاة (وفيها شاة جذعة من الضأن) بالهزوز تركه لها سنة (أو ثنية من المعز) بفتح العين لها سنتان (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعة مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة) الحديث أنس في ذلك رواه البخاري ونقل الشافعي أن أهل العلم لا يختلفون في ذلك ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتي في مكان واحد حتى لو مالت أربعين شاة في بلد من أزمته الزكاة ولو مالت ثمانين في بلد من في كل بلد أربعون لا يلزمه إلا شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهم ما خلا فالإمام أحمد فإنه يلزم عنده عند التباعد شاتان (تمة) يجزى في إخراج الزكاة نوع عن نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وأرجحية عن مهيبة وعكسه من الأبل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر رعاية القيمة ففي ثلاثين عنزاً وهي أنثى المعز وعشر نجات من الضأن عنزاً ونجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نجة وفي عكس ذلك عكسه ولا يؤخذ ناقص من ذلك ومعيب وصغير إلا من مثله في غير ما من جواز أخذ ابن اللبون أو الحلق أو الذكور من الشياه في الأبل أو التيسع في البقر فإن اختلف ماله نقصاً وكالاً واتحد نوعاً أخرج كاملاً برعاية القيمة وإن لم يوف تقسم بناتقص ولا يؤخذ خيار كوامل وأكولة وهي المسننة للأكل وربي وهي الحديثة العهد بالنجاج بأن يعضى لها من ولادتها نصف شهر كما قاله الأزهري

أربع الدينارين دينار ونصف وربع الدينار وربع دينار والمجموع ديناران الأربعة (قوله ولا يؤخذ ناقص الخ) أو وأسباب النقص خمسة العيب والمرض والصغر والد كورة ورداءة النوع (قوله واتحد نوعاً) أما إذا اختلفا فوفقاً لدينهما المحشى البليسي (قوله برعاية القيمة) مثاله في المحشى وإيضاح قول المحشى بأن تكون نسبة قيمة المأخوذ عن الزكاة إلى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ نفسه إلى النصاب ففي المثال المذكور وهو مائتان نسبة الشاتين إليهما نصف خمس العشر لأن عشرين المائتين عشرين وخمس العشرين أربعة ونصف الأربعة اثنان فإذا كانت قيمة المائتين كل واحدة ديناراً كانت قيمتهما أيضاً مائتين فيشترط أن الشاتين المأخوذتين يساويان دينارين لأنهما نصف خمس عشرين المائتين (قوله ولا يؤخذ خيار الخ) أي إذا كانت ابلة معيبة أو فيها معيب بدليل الاستدراك الذي بعده

(قوله فلا يؤخذ منها حامل) أي الأبرضى المالك (فصل في الخلطة) (قوله وتسمى خلطة أو صاف) أي لأنها بسبب الاتحاد في الشروط الآتية فاجتماع الشروط سبب في تحققها فلذلك أضيفت إلى ١٨١ الأوصاف (قوله ولو في غير ماشية الخ) راجع

لقوله والخلطان وكأنه قال
زكيان زكاة الواحد سواء كان في
ماشية أو غيرها وليس راجعا
لقوله ولا أحدهما نصاب لانه
لا يصح (قوله على واحد الخ) على
معنى في (قوله تعجبا) متعلق
بإبدال (قوله بأن تكون الخ)
النائب باعتبار معنى الأكثر

وهو الفحول والتدبير في بعض
النسخ بالنظر للفظ الأكثر (قوله
كألة الخ) كان الأولى التعبير
بالواو عطفًا على جاز الغنم الآن
يقال أنه ليس معطوفًا على المثال
بل هو مقبس عليه والمقبس
الآتية قبله فيمنه تدبر الآتية
بالرفع مبتدأ لا بالجر (قوله فلو
ملك كل منهما الخ) حاصل ذلك
أنهما ان اتحاد في ابتداء الملك
وابتداء الحول على الانفراد ثم
خلطتا زكاة الانفراد في العام
الأول وفيما بعده زكاة الخلطة
وان ملك أحدهما أولا ثم ملك
الثاني بعده ومضى زمن عسلى
ملك الثاني منفردا يؤثر في العلف
ثم خلطتا كذلك كافي الشارح
وأما إذا لم يمض بين ملك الثاني
أو الخلطة زمن يؤثر في العلف ثم
خلطتا فهو يزكى زكاة الخلطة لعدم
ابتداء حول على الانفراد والأول
يزكى زكاة الانفراد لعمامة الأول
وزكاة الخلطة للعام القابل وهذا
إذا كان مال كل منهما نصابا
فان كان أقل من نصاب لكل منهما
ثم خلطتا زكاة الخلطة أبدا
لعدم تقدم حول للانفراد سواء

أو شهران كأنه الجوهرى الأبرضى مالكها بأخذها نعم ان كانت كلها اختيارا أخذت الحيا ومنه إلا
الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كأنه الإمام واستقصه وتؤخذ زكاة ساعة عند دورودها ما لانها
أقرب إلى الضبط حيث تدفع ولا يكلفهم الساعي ردها إلى البلد كما لا يلزمه ان يتبع المري فان لم ترد
الماء بأن اكتفت بالكل وقت الربيع فعند بيوت أهلها وأقبيتهم ويصدق مخرجهما في حدودها
ان كان ثمة والا فعدد الاسم على عددها عند مضيق ثم به واحدة واحدة ويصدق كل من المالك
والساعي أو نائبهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة أو بصبيان به ظهرها لان ذلك أبعد عن الغلط
فان اختلفا بعد العدو كان الواجب يختلف به اتحاد العد

(فصل) في زكاة خلطة الأوصاف وتسمى خلطة جوارذهى المذكورة في كلامه (والخلطان)
من أهل الزكاة في نصاب أرفى أقل منه ولا أحدهما نصاب ولو في غير ماشية من نقد أو غيره كما
سيأتي (زكيان) وجوبا (زكاة) بالنصب على زرع الخاض أي كزكاة المال (الواحد) اجما كما
قاله الشيخ أبو حامد (بشرائط سبعة) بل عشرة كما استعرفه مع انه جرى على واحد مما ذكره على رأى
ضعيف كما استعرفه مع ابداله بغيره نصابا لما ذكره من العدد الأول (إذا كان المراح واحدا) وهو
بضم الميم اسم موضع مبيت الماشية (و) الثاني إذا كان (المسرح واحدا) وهو بفتح الميم واسكان
المهملة اسم للموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المري (و) الثالث إذا كان (المري واحدا)
وهو بفتح الميم اسم للموضع الذي تربي فيه (و) الرابع إذا كان (الفحل) الذي يضر بها (واحدا)
أو أكثر بأن تكون مرسلة تنزوع على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية هذا بفحل عن ماشية
الأخرى وان كان ملكا لأحدهما أو معاراه أو لهما إلا إذا اختلف النوع كضأن ومعرز
فلا يضر اختلافه قطعا للضرورة (و) الخامس إذا كان (المشرب واحدا) وهو بفتح الميم
موضع شرب الماشية سواء كان من غرأ من غيره (و) السادس إذا كان (الحلب)
وهو الذي يحلب اللبن (واحدا) على رأى ضعيف وهذا هو الشرط الذي تقدم الاعلام بأن
المصنف جرى فيه على رأى ضعيف والاضح انه لا يشترط اتحاد كجاز الغنم والائاء الذي يحلب
فيه كألة الجز ويبدل باتحاد الراعى فانه شرط على الاصح ومعناه كافي الرخصة انه لا يختص
أحدهما براع ولا يضر تعدد الرعاة (و) السابع إذا كان (موضع الحلب واحدا) وهو
بفتح اللام يقال للابن وللمصدر وهو المراد هنا وحكى سكونها والثامن إذا كانت الماشيتان
نصابا كاملا أو أقل من نصاب ولا أحدهما نصاب كما مررت الإشارة إليه والتاسع مضى الحول
من وقت خلطتهما إذا كان المال حوليا فلو ملك كل منهما أربعين شاة في أول المحرم وخلطتا في أول
صفر فالجديد انه لا خلطة في الحول بل إذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة ولو تفرقت ماشيتهما
في أثناء الحول نظران كان زمانا طويلا عرفا ولو بالاقص مدخر وان كان يسيرا لم يعلم به لم يضر
فان علم به وأقصره أو قصده ذلك أو علمه أحدهما فقط ضرر كما قاله الأذرى والعاسم أن يكونا
من أهل الزكاة كما مررت الإشارة إليه فلو كان النصاب الخلوطين مسلم وكافرا ومكاتب لم
تؤثر هذه الخلطة شيئا بل يعتبر بنصيب من هو من أهل الزكاة ان كان بلغ نصابا يزكى زكاة المنفرد
والأفلاز كانه عليه ولا يشترط فيه الخلطة في الاصح لان خفة المؤنة باتحاد المرافق لا تختلف
بالقصد وعدمه وانما اشترط الاتحاد فيما مر ليجتمع المالان كالمال الواحد وتختف المؤنة على
الحسن بالزكاة (تنبيه) مثل خلطة الجوار خلطة الشركة وتسمى خلطة أعيان لان كل عين

ملكهما أو مرتبا وأما إذا كان ملك الأول نصابا والثاني أقل من نصاب فالثاني يزكى زكاة الخلطة أبدا والأول يزكى زكاة الانفراد
لقوله وزكاة

الخلطة لاولها فان انعكس هذا المثال بأن تقدم لك من له أقل من نصاب ثم لك من له نصاب وابتدأ حول الأفراد ثم خلطوا في
الاول زكاة الخلطة ابتداء والشأن زكاة ١٨٣ الانفراد في العام الاول وزكاة الخلطة فيها بعدها (فصل) في بيان نصاب

مشتركة وخلطة شيوخ (آية) الاظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعروض التجارة
باشتراك أو مجاورة كافي الماشية وانما تؤثر خلطة الجوار في الثمر والزرع بشرط أن لا يتميز
الناسطور وهو بالمهمة أشهر من المهمة حافظ الزرع والشجر والجربن وهو بفتح الجيم موضع
تجفيف الثمار والبيدر وهو بفتح الموحدة والبال المهملة موضع تصفية الخلطة وفي النقد
وعروض التجارة بشرط أن لا يتميز الدكان والحارس ومكان الحفظ كترانة ونحو ذلك كالميزان
والوزان والنقاد والمنادى والحراث وجداد النخل والكيال والحمال والمتعهد والملقح والحصاد
وما بقي به لها فإذا كان لكل منها نخيل أو زرع مجاور لنخيل الآخر أو زرع أو أكل
واحد كيس فيه نقد في صندوق واحد أو متعة تجارة في مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن
الآخر بشئ مما سبق ثبتت الخلطة لان المسابن يصيران بذلك كالمال الواحد كادت عليه السنة
في الماشية

(فصل) في بيان نصاب الذهب والفضة وما يجب أخراجه والاصل في ذلك قبل الاجماع مع ما يأتي
قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والكثرة والذي لم تؤدز كانه (ونصاب الذهب)
الخالص ولو غير مضر وب (عشرون مثقالا) بالاجماع بوزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم
المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة وهذا المقدار تحديد فلو نقص في ميزان وتم في آخر فلا
زكاة على الاصح للشأن في النصاب والمثقال لم يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنتان وسبعون حبة
وهي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال (وفيه) أي نصاب الذهب (ربيع
العشر) وهو نصف مثقال تحديد لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين ديناراً شئ وفي
عشرين نصف دينار (وفيما زاد) على النصاب (فحسابه) ولو يسيراً (ونصاب الورق) وهو بكسر
الراء الفضة ولو غير مضر وب (ما تئادوهم) خالصة بوزن مكة تحديد لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة والاوقية بضم الهمزة وتشديد الياء على الاشهر
أربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع قاله في المجموع والمراد بالدرهم الدراهم الاسلامية
التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعين وكانت في
الجاهلية مختلفة ثم ضربت في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وقيل عبد الملك على هذا الوزن
وأجمع المسلمون عليه ووزن الدرهم ستة دنانق والدانق ثمان حبات وخمس حبة فالدرهم خمسون
حبة وخمس حبة ومتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالاً ومتى نقص من المثقال ثلاثة
أعشاره كان درهماً لان المثقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة بقي درهم (وفيها) أي الدراهم
المذكورة (ربيع العشر) منها (وهو خمسة دراهم) لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة ربع العشر
(وما زاد) على النصاب ولو يسيراً (فحسابه) والفرق بينهما وبين المواشي ضرباً بالمشاكلة والمعنى في
ذلك ان للذهب والفضة معدان للثمن كالماشية السائمة وهما من أشراف نعم الله تعالى على عباده اذ
جما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكماها تقضى به ما بخلاف غيرها
امن الاموال فن كنزها ما فقد أطل الحكمة التي خلقها لها كن حبس قاضي البلد ومنعه أن
يقضى حوائج الناس ولا يكمل نصاب أحد التقدين بالآخر لا اختلاف الجنس كما لا يكمل نصاب
التمر بالزبيب ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه كافي الماشية والمراد بالجوذة
النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها يؤخذ من كل نوع بقسطه ان سهل الاخذ

الذهب والفضة (قوله والذين
يكنزون الخ) وجه دلالة الآية
على وجوب الزكاة أنه نوع مد
على عدم الزكاة بالعداب
والوعيد على الشئ يقتضي النهي
فكانه قال لا تتركوا الزكاة
والنهي عن الشئ أمر بضده
فكانه قال أدوا الزكاة وهو أمر
والامر للوجوب (قوله وفيها
زاد) معطوف على قوله وفيه
ربيع العشر وقوله فحسابه الفاء
زائدة وهو خبر لمبتدأ محذوف التقدير
فركانه بحسابه أو ان الفاء رابعة في
جواب شرط تقديره اذا علمت قدر
الرائد فركانه بحسابه (قوله وفيها
ربيع العشر الخ) أي لكل عام كان
النصاب فيه كاملاً بخلاف الحبوب
يجب فيها زكاة سنة فقط ولو بقيت
سنتين والفرق ان الذهب والفضة
معدان للثمن فادامتا باقين يجب
زكاهما بخلاف الحبوب فانها
معرضة للفساد (قوله وما زاد الخ)
مبتدأ وقوله فحسابه خبره
وزيدت الفاء لان المبتدأ يشبه
الشرط في العموم وهذا التركيب
غير التركيب المقتدم في الذهب
(فائدة) في معرفة قدر
النصاب في الذهب والفضة
والحاسل أن ذلك يختلف
 باختلاف الاعصار ولذلك قدر
بعضهم نصاب الذهب بالبندقي
بسبعة وعشرين ارباعاً
وبالحبوب بثلاثة وأربعين قيراط
وسبع قيراط وذلك لاختلاف
قدر الغش في الأزمان وأما في

بأن

الفضة في الريال البطاقة ثمانية وعشرين ريالاً ونصف

بناء على أن كل ريال فيه درهما من النحاس وبعضهم قدره بخمسة وعشرين ريالاً بناء على أن كل ريال فيه درهم من النحاس وأما
بالانصاف المعسر رقة قدره بعضهم بمائة نصف فضة وستة وعشرين نصفاً وثلاثي نصف كل عشرة منها ثلاثة دراهم

والمثل ذلك كان خالصا من الغش
والا فلا كان مغشوشا فلا يبلغ ذلك
مائتي درهم التي هي النصاب
وبعد ذلك لعل في عبارته تحويرا
بان يقال بدل ستة وعشرين نصفا
وثلاثي نصف ستة وستون نصفا
وثلاثي نصف حتى يستقيم (قوله
ويسلم المخرج الدينار الخ) جواب
عما يقال اذا وجب عليه دينار
فلا يتأتى دفعه الا صنف الثانية
لانه حقهم كلهم ووجههم على
الاخذ لا يمكن ودفعه لواحد من
الصناف لا يجوز وابداله بغيره
وتفريق قيمته عليهم لا يجوز فما
المخلص فاجاب بما ذكر وهو انهم
يوكون شخصا منهم او من غيرهم
(قوله سلم لهم دينار الخ) وذلك
لانه لا يمكن ان يدفع قيمة النصف
لهم لانه لا يجوز وليس عنده
نصف فطريقه ان يسلم لهم الدينار
نصفه عن الزكاة ونصفه امانة
الى آخر ما قاله الشارح (قوله ولو
خالصة الخ) الغاية ضعيفة لانه
لا يجوز لغیر الامام ضرب
المغشوش بل يحرم ويكره ضرب
السالم واما الامام فيكره له ضرب
المغشوش اذا كان مستهلكا ولا
يكره ضرب السليم (قوله ولا غيره)
أي من احتياجه اليه او زينة
او قنية (قوله فالعبرة بقيمته) أي
مع وزنه وقوله لا يجوز أي فقط
والا فالوزن معتبر (قوله بوزنه)
أي فقط ولا عبرة بالقيمة (قوله أو
يخرج خمسة مصروغة) ولا يلزمه
أن يخرج سبعة ونصف مصروغة
لكن لو أخرجهما جاز وكان متبرعا
بالزائد (قوله ولو لكل أصبع) أي
غير الإبهام (قوله على الرجل)
ومثله الخنثى (قوله للرجل) ليس

بأن قلت أنواعه فان كثرت وشق اعتبار الجميع أخذ من الوسط كافي المعشرات ولا يجوز ردي
عن جدد ولا مكسور وعن صحيح كالأخرج مربعة عن صحاح قالوا ويجزى عكسه بل هو أفضل
لانه زاد خير ايسلم المخرج الدينار الصحيح أو الجيد الى من يوكفه الف قرأ منهم أو من غيرهم قال في
المجموع وان لزمه نصف دينار سلم اليهم دينار نصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم امانة ثم
يتفاضل هو وهم فيه بأن يبيعه ولا جنبي ويتقاسموا غنمه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري هو
نصفهم لكن يكره له شراء صدقة ممن تصدق عليه سواء فيه الزكاة وصدقة التطوع ولا شيء في
المغشوش وهو المختلط بما هو أدون منه كذهب بفضة وفضة بنحاس حتى يبلغ خالصه نصفا فاذا
بلغه أخرج الواجب خالصا ومغشوشا خالصه قدر الواجب وكان متطوعا بالنحاس ويكره
للإمام ضرب المغشوش لخبر العيصين من غشنا فليس منا ولثلاثي غش به بعض الناس بعضا فان علم
معياريها صحت المعاملة بها وكذا اذا كانت مجهولة على الأصح كبيع الغالبة والمجهونات ويكره
لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصه لانه من شأن الامام ولان فيه اقتبانا عليه (ولا
تجوز في الحللى المباح) من ذهب أو فضة تتخلل لامرأة (زكاة) لانه معد للاستعمال مباح
فأشبهه العوامل من النعم ويزكى المحرم من حللى ومن غيره كاللاواني بالاجماع وكذا المكروه
كالضبة الكبيرة من الفضة للحاجة والصغيرة للزينة ومن المحرم الميل للمرأة وغيره فيحرم
عليه ما نعم لو اتخذ شخص ميلا من ذهب أو فضة للحذاء عينه فهو مباح فلا زكاة فيه والسوار
والخنخال للرجل بان يقصده بالتخاذهما فهو محرمان بالقصد والخنثى في حللى النساء
كالرجل وفي حللى الرجال كالمراة احتياطا لئلا يشك في إباحته فلو اتخذ الرجل سوارا مثالا بقصد
لللبس ولا لغيره أو بقصد اجارته لمن له استعماله بلا كراهة فلا زكاة فيه لانتفاء القصد
المحرم والمكروه وكذا لو انكسر الحللى المباح للاستعمال وقصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ
فلا زكاة أيضا وان دام أحوال الدوام صورة الحللى وقصد اصلاحه وحيث أوجبنا الزكاة
في الحللى واختلاف قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته لا بوزنه بخلاف المحرم لعينه كاللاواني
فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حللى وزنه مائتا درهم بقيمته ثلاثمائة تخير بين ان يخرج
ربع عشرة مشاعا ثم يبيعه الساعى بغير نفسه ويفرق غنمه على المستحقين أو يخرج خمسة
مصروغة قيمتها سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره ليعطى منه خمسة مكسورة لان فيه
ضرر وعليه وعلى المستحقين أو كان له اناء كذلك تخير بين أن يخرج خمسة من غيره أو يكسره
ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعا ويحرم على الرجل حللى الذهب ولو في آلة
الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم أحل الذهب والحرير لاناث أمتي وحرم على ذكرها
الا لانف اذا جدد فانه يجوز أن يتخذ من الذهب لان بعض الحساب قطع أنفه في غزوة
فالتخذ أنفا من فضة فأنت عليه فأمره صلى الله عليه وسلم أن يتخذ من ذهب والا لا غلّة
فانه يجوز اتخاذهما لمن قطعت منه ولو ليكل أصبع من الذهب قياسا على الانف
والا السن فانه يجوز لمن قلع سنه اتخاذه من ذهب وان تعددت قياسا أيضا على
الانف ويحرم سن الخاتم من الذهب على الرجل وهي الشعبة التي يستمك بها الفص
ويحل للرجل من الفضة الخاتم بالاجماع ولانه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة بل لبسه
سنة سواء كان في اليمن أم في اليسار لكن اليمن أفضل والسنة أن يجعل الفص مما يلي كفه
ولا يكره للمرأة لبس خاتم الفضة ((تنبيه)) لم يتعرض الأصحاب لمقدار الخاتم المباح ولعلمهم
اكتفاؤه بالعرف أي عرف تلك البلدة وعادة أمثاله فيها وهذا هو المعتمد وان قال الأذوى

(قوله جاز) أي ان كان مادة أمثاله ولا كراهة ولا كره وقيل يحرم ووجب الزكاة (قوله ما لم يؤد الى سرف) والاحرم ووجب الزكاة (قوله حلية آلة الحرب) وكذا التمويه على المعتد سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا بخلاف التمويه في الارابي فانه يفصل فيه (قوله وكذا ما سيج بهما الخ) أي لها البسه أما فرشه والاستناد اليه فلا يجوز (قوله المبالغة) أما أصل السرف فهو مكروه وأما اسراف الرجل فحرام وقيل اسراف المرأة حرام سواء كان عياله أو لا (قوله تحلية المعصاف الخ) خرج التمويه فلا يجوز على المعتد (قوله المعصاف) ومثله التمام وكذا جلده وكيسه وعلاقته وخطبه لا كرسية (قوله ومن كتب المعصاف الخ) هو شامل للرجل والمرأة وبعضهم قال الكتابة كالتحلية فتجوز للرجل بالفضة والهاجم ما (فصل) في الزروع والثمار وجمعها لا تحادها نصابا وواجبا (قوله وما يجب اخراجه) أي من العشر أو نصفه أو ثلاثة أرباع العشر أو ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ما يأتي (قوله جمع وسق بالفتح) ويجمع أيضا على وسوق كفلس وفلوس أما بكسر الواو فيجمع على أوساق تحمل وأعمال (قوله معنى) أي مدلوله بهذا الاسم وفي العبارة نقص والتقدير ومعناه الجمع ومعنى الخ (قوله استظهارا) أي استيفاء الجميع التقادير الواردة في المسألة وليس المراد الاحتياط لانه يقتضي أن يكون لا بد من الوزن مع الكيل ١٨٤ وليس كذلك (قوله ستة أرباب الخ) بصرفه لانه بعد ألف تكسبه ثلاثة

الصواب ضبطه بدون مثقال ولو اتخذ الرجل خواتم كثيرة لبس الواحد منها بعد الواحد جاز كافي الروضة وأصلها فان لبسها معا جاز ما لم يؤد الى اسراف كما يؤخذ من كلامهم ولو تختم الرجل في غير الخنصر جاز مع الكراهة كافي شرح مسلم ويجوز للرجل من الفضة تحلية آلة الحرب كالسيف والرمح والمنطقة لا مالا يلبسه كالسرج والجام وليس للمرأة تحلية آلة الحرب بذهب ولا فضة والهاجم أفعال على الذهب والفضة كالسوار وكذا ما سيج بهما من الثياب وتحريم المبالغة في السرف كالحال وزنه ما تئاد يثار وكذا يحرم اسراف الرجل في آلة الحرب ويجوز تحلية المعصاف بفضة للرجل والمرأة ويجوز لها بذهب الموم أحسن الذهب والحرير لانه أثمن قال الغزالي ومن كتب المعصاف بذهب فقد أحسن ولازكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ والياقوت لعدم ورودها في ذلك

(فصل) في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه (ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والوسق جمع وسق يفتح الواو وكسر هاء هي به لانه يجمع الصيعان (وهي) بالوزن (ألف) رطل (وستمانه رطل بالعراقي) أي البغدادي لان الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادي وقد رتب به لانه الرطل الشرعي وهو مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والنصاب المذكور تحديد كافي نصاب المواشي وغيرها والعبرة فيه بالكيل على الصحيح وانما قدرت بالوزن استظهارا أو اذا وافق الكيل والمعتد في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والزين وكبده بالارادب المصري ستة أرباب وربع ارادب كما قاله القمولي يجعل القدحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين خلافا للسبكي في جعلها خمسة أرباب ونصف وثلاث لانه جعل الصاع قدحين الأسبعي مد (تنبيه) لا يضم ثمر طام وزوعه في الكال النصاب الى

أحرف وسطها ليس ساكنا أصالة بل عرضا للدغام فهو كلائكة وطواحيه (قوله ستة أرباب الخ) وهي بالارباع مائة وخمسون ربعا لانها بالاقداح ستمانه قدح لان المائة باربعائة والخمسين مائتين من الاقداح وعلى كلام السبكي قدرها مائة وأربعون ربعا وبالاقداح خمسمائة وستون قدحا فيكون النقص عشرة أرباع يويتين ونصف هي قدر التفاوت بينهما (قوله الأسبعي مد الخ) حاصل ذلك ان السبكي والقمولي اتفقا على ان الصاع أربعة أمداد واختلفا في قدر القدحين فالقمولي يقول الصاع قدحان كاملان والسبكي يقول قدحان الأسبعي مد فيكون التفاوت بينهما ستمانه سبع مد لان الأصل ثلاثمائة صاع كل صاع

قدحان الأسبعي مد فتكون الأسباع الناقصة ستمانه سبع فاذا أردت تصحيحها امداداً كاملة فكل مائة يطلع منها ثمر أربعة عشر مدا وسبع امداد فاذا ضرب ستة في عشرة تبلغ ستين ثم الاربعة في الستة عدد الستمانه باربعه وعشرين فيكون المجموع أربعة وعشرين مدا ثم اضرب الستة في سبعين باثني عشر سباعا وخذ خمسة أسباع مديضم ذلك الى الاربعة والثمانين يكون المجموع خمسة وعشرين مدا وخمسة أسباع مديضمها ثمانية أسباعا فالثمانون مدا بعشرين صاعا وذلك عشرة أرباع وذلك وبيتان ونصف وهي التفاوت ولكن القمولي يقول ذلك المذكور من الويتين ونصف كامل لا يحتاج الى تكميل والسبكي يقول كل قدحين ناقصان سبعي مد فتكملها بالباقي وهو صاع ومد وخمسة أسباع مديضمها ثمانية أسباعا فيكون ثمانين وعشرين سباعا يضاف اليها مد سبعة أسباع تبلغ خمسة وثلاثين ثم يضاف لها خمسة أسباع الباقية تكون أربعين سباعا اذا قسمتها على عشرين صاعا يخص كل قدحين سباعا مد فتكون حيتس عشرين صاعا كاملة على كلام السبكي فقول الحشي التفاوت وبيتان ونصف أي على كلام السبكي من ان الصاع قدحان الأسبعي مد وأما على كلام القمولي وهو ان الصاع قدحان كاملان فيكون التفاوت وبيتين ونصفا وصاعا ونصف صاعا الأسبعي مد (قوله ونصف وثلاث الخ) كان الصواب ونصفا وثلاثا بالنصب لانه معطوف على المنصوب الا أن يقال انه على لغة ربيعة الذين يرمون المنصوب بصورة المرفوع والمجروح فيقرأ بالنصب ويكتب من غير ألف

(قوله عربي) أي هلاكية (قوله بالضم) الباء بمعنى في وقوله هنا أي الثمار (قوله باطلاعهما) أي ظهورهما أو بروزه (قوله نعم الخ) صورة الاستدراك أن الثمر الذي ظهر ثانياً من نفس النخل الذي طلع ثمرة أولاً وأما صورة ما قبل الاستدراك فإن له نخلين ظهر ثمراً أحدهما قبل الآخر فيضم الثاني إلى الأول الخ ولكن صورة الاستدراك المرجع فيها لا أهل الخبرة فإن قالوا إنه من بقاء الخ لـ الأول ضم الثاني إلى الأول وإن قالوا أنه حل مستقل لا يضم بخلاف العنب إذا أثمر من نبتين فيضم لأنه قد ١٨٥ ينمو من نبتين (قوله وزرعا العام الخ) العام

ليس قديماً بل ولو كانا زرعاً عامين ويكون بين حصاديهما أقل من سنة فإنه يضم (قوله بالضم) الباء بمعنى في (قوله اعتبار الخ) كان الأول باعتبار (قوله وقوع حصاديهما) أي بالقوة لا بالفعل (قوله وفيها الخ) خبر مقدم والعشر مبني على مؤخر وقوله إن سقيت شرط جوابه محذوف تقديره ففيها العشر (قوله أو السقي) من عطف الخاص على العام لأنه ينزل الماء من السماء في حفرة فيملؤها ثم يجري منها للزرع والتمر وهذا وجه الخصوص (قوله أو يشرب) عطف على قوله إن سقيت (قوله وهي البكرة الخ) قال بعضهم هي آلة يداس على طرفها فيطلع الطرف الآخر بالماء (قوله العشر) وقدره خمسة عشر رباعاً على كلام القمولى (قوله نصف العشر) وقدره سبعة أرباع ونصف (قوله كثرة المؤنة وخفتها) لف ونشر مشوش (قوله كافي المعلوفة والسائمة) تشبيه في الجملة لأن المعلوفة لازكة فيها (قوله والقنوات) أي الأنهار الصغيرة وقوله والسواقي ريعاً برعها بالمساقى والترع وليس المراد السواقي المعروفة (قوله ثلاثة أرباع العشر) قدرها أحد عشر

ثم وزرع عام آخر ويضم ثمر العام الواحد بعضه إلى بعض في كمال التصاب وإن اختلف ادراكه لاختلاف أنواعه وبلاده وحرارة وبرودة كجندوتهما فتهامة حارة يسرع ادراك الثمر بها بخلاف نجد لبردها والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهراً عربية والعبرة بالضم هنا باطلاعهما في عام فيضم طلع نخيل إلى الآخر أن أطلع الثاني قبل جنداد الأول وكذا بعده في عام واحد ثم لو أثمر نخل من نبتين في عام فلا ضم بل هما كثرة عامين وزرعا العام يضمن وإن اختلفت زراعتهم في الفصول والعبرة بالضم هنا اعتبار وقوع حصاديهما في سنة واحدة وهي اثنا عشر شهراً عربية كما مر (و) يجب (فيها) أي في الخمسة أو سق وما زاد (إن سقيت بماء السماء أو) بماء (السقي) وهو بفتح المهملة وسكون المثناة تحت السيل أو بماء انصب إليه من جبل أو نهر أو عين أو شرب بعروقه لقربه من الماء وهو البعل سواء في ذلك الثمر والزرع (العشر) كاملاً (و) يجب فيها (إن سقيت بدولاب) يضم أوله وقعه وهو ما يديره الحيوان أو الدابة وهي البكرة أو ناعورة وهي ما يديره الماء بنفسه (أو ينضح) من تحويزه بحيطان ويسقى الذكر ناضحاً والآنثى ناضجة أو بماء اشترأ أو وهب له لعظم المنفعة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصف العشر) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرين أو العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وانعقد الإجماع على ذلك كما قاله البيهقي وغيره والمعنى فيه كثرة المؤنة وخفتها كافي المعلوفة والسائمة والعري بفتح المهملة والمثناة ماسق بماء السيل الجاري إليه في حفرة وتسمى الحفرة عاقوراء تعثر المار بها إذا لم يعلمها والقنوات والسواقي المفعورة من النهر العظيم كما المطرف في المسقى بماء يجري فيها منه العشر لأن مؤنة القنوات إنما تخرج لعمارة القربة والأنهار إنما تخرج لاجتماع الأرض فإذ انبأت وصل الماء إلى الزرع بطبعه مرة بعد أخرى بخلاف السقي بالنواضح ونحوها فإن المؤنة للزرع نفسه وفيما سقى بالنوعين كالنضح والمطر ينسب باعتبار مدة عيش الثمر والزرع وغنائهما لا بما كثرهما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلاً إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها إلى سقية فسقى بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذلك لو جهلنا المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذنا بالاستواء أو احتاج في ستة منها إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي الشهرين إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر ورباع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في أنه سقى بماء صادق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعي حلفه زبناً وتجب الزكاة فيما ذكر يبدو صلاح ثمره لأنه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك يلحق به صرم وباشتداد حب لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل والصلاح في ثمره بغيره بلوغه صفة يطلب فيها ما لا بد له منته في الثمر لما كوله المتلون أخذه في حرة أو سواد أو صفرة كبلح وعناب ومشمش وفي غير المتلون منه كالعنب الأبيض لينه وغويمه وهو صفراء وجران الماء فيه وبدو صلاح بعضه وإن قل كظهوره

(٢٤ - خطيب - ل) ربعا وقدحا (قوله ثلاثة أرباع العشر ورباع نصف العشر) وقدر ذلك ثلاثة عشر رباعاً ونصف قدح (قوله وبدو صلاح بعضه وإن قل كظهوره الخ) الغرض منها أن بدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل في أن كلاً منهما سبب لتعلق الزكاة بهذا الثمر وأما ظاهرهما فليس مراداً هنا اعتداد كره شيخ الإسلام في باب البيع وهو أنه إذا بدو صلاح بعض الثمر جاز بيعه بلا شرط قطع كالمال بدو صلاح كاه وقاس ذلك على مالو باع فخلع عليه ثم ظهر بعضه وبعضه لم يظهر فلو أن الظاهر يكون للبائع وكذا ما لم يظهر تبعاً قياساً على ما لم يظهر على ما ظهر فالأولى مقيسة على الثانية

(قوله على مالكة) أي بشرط أن يكون مؤمرا والأفلا يجوز الخرص ولا ينتقل الحق إلى الذمة لكن كيف يحتاج هذا الشرط وهو شرط قد خرص عليه ويحجب بأنه قد يكون عليه ١٨٦ دين مستغرق لذلك الشرع (قوله وقبول) أي فورا (قوله بما يبعد) كالربيع

والثالث (قوله ويحط في الثانية القدر المحتمل) كراحد من مائة مثلا (قوله غلطه بالمحتمل) محترز قوله بما يبعد (قوله بعد تلف الخرص) أي وكان بعد التمكن من الزكاة والأفلا يلزمه شيء حتى يدعي الغلط فيه على الخارص وأما إذا كان الشرع موجودا وادعى غلط الخارص بالمحتمل فإنه بعد المكمل (قوله وان ادعى تلف الخرص) أي وكان ذلك قبل التمكن من الزكاة ليكون لهذه الدعوة فائدة وهي سقوط زكاة ما تلف من كل المال أو بعضه وأما إذا كان بعد التمكن من الزكاة فلا معنى له هذه الدعوة لأنها استقرت في ذمته تلف أو بقي (قوله ويضم ربح الخ) ولو كان الربح من عشرين العرض كشر وولد وابن وصوف (قوله ان لم ينض الخ) صادق بصورتين بان لم ينض أصلا أو نض بمالم يقوم به والشارح مثل للاولى ومثال الثانية ما إذا اشتراه بفضة ثم باعه في أثناء الحول بذهب فيضم الربح للأصل في هاتين الصورتين ويرى بحول الأصل أما إذا نض من الجنس كمثل الشارح الثاني فلا يضم بل بفرد الربح بحول والأصل بحول وان كان يضم الربح للأصل في اكمال النصاب وقوله وأمسكه ليس قيد بل لو اشترى به عروضاً أيضا كان الحكم كذلك (قوله من أرض مباحة أو مملوكة) أمواله وجده في ملك غيره فهو لصاحب

وسنخرص أي حزر كل شرفيه زكاة إذا بدا صلاحه على مالكة لا تباع فيطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرتها أو ثمرتها كل نوع وطبا ثم يباين ذلك لتضمن أي لنقل الحق من العين إلى الذمة ثم أوزن بين الخرج به بعد جفافه وشرط في الخرص المذكور عالم به أهلا للشهادات كلها وشرط تضمن من الإمام أو نائبه لخرج من مالكة أو نائبه وقبول للتضمنين فلها لك حينئذ تصرف في الجميع فإن ادعى حيف الخارص فيما خرصه أو غلطه بما يبعد لم يصدق إلا بينة ويحط في الثانية القدر المحتمل وان ادعى غلطه بالمحتمل بعد تلف الخرص صدق بعينه ندبان اتهامه والابلاعين وان ادعى تلف الخرص كله أو بعضه فكأنه لو دفع لكن العين هنا سنه بخلافها في الوديع فأنما واجبة (فصل) في زكاة العروض والمعدن والركاز وما يجب اخراجه (وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترى به) هذا إذا ملك مال التجارة بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب فإنه يقوم به لأنه أصل ما يبيده وأقرب إليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصابا لم يجب الزكاة وان بلغ بغيره أما إذا ملكه بغير نقد كعرض ونكاح وخلع فبغالب نقد البلد يقوم به فلو حال الحول بمحل لا نقد فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس أو نحوها اعتبر أقرب البلاد إليه فإن ملكه بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به والباقي بغالب نقد البلد فان غلب نقدان على التساوى وبلغ مال التجارة نصيباً أحدهما دون الآخر قوم به لتحقيق مقام النصاب بأحد النقيدين وبهذا فارق ما لو تم النصاب في ميزان دون آخر أو بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم به وان بلغ نصيباً بكل منهما خيرا للمالك كافي شاق الجبران ودراهمه وهذا هو المعتمد كما صححه في أصل الرخصة وان صحح في المنهاج كاصله أنه يتعين الانفع للمستحقين ويضم ربح حاصل في أثناء الحول لأصل في الحول ان لم ينض بما يقوم به فلواشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بالمطابقة للمائة زكاهما آخره أما إذا نض دراهم أو دنانير بما يقوم به وأمسكه إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يركب الأصل بحوله وبفرد الربح بحول (ويخرج من) قبضة (ذلك) لامن العروض (ربع العشر) أما أنه ربع العشر فكافي الذهب والفضة لأنه يقوم بهما وأما أنه من القيمة فلأنها متعلقة فلا يجوز اخراجه من عين العروض (وما) أي رأى نصاب (استخرج من معدن الذهب والفضة) أي استخرج ذلك من هومن أهل الزكاة من أرض مباحة أو مملوكة (يخرج منه) أي النصاب (ربع العشر) لعموم الأدلة السابقة تكبر وفي الرقة ربع العشر وما زاد فبمساهبه إذا لاقص في غير الماشية كالحمار ولا يشترط الحول بل يجب الإخراج (في الحال) لأن الحول إنما يعتبر لاجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن غما في نفسه فاشبه الثمار والزروع ويضم بعض الخرج إلى بعض ان اتحد المعدن وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول على ملكه ولا يشترط في الضم اتصال النسل لأنه لا يحصل غالباً إلا متفرقا وإذا قطع العمل بعد ذلك كصلاح آلة أو مرض ضم وان طال الزمن عرفا فان قطع بلا عذر لم يضم طال الزمن أم لا لأعراضه ومعنى عدم الضم أنه لا يضم الاول إلى الثاني في اكمال النصاب ويضم الثاني إلى الاول ان كان باقيا كما يضمه إلى ما ملكه بغير المعدن كارت وهبة في اكمال النصاب فإذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الاول ومائة وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان مالكا لخمسين من غير المعدن (تنبيه) خرج بقولنا وهو من أهل الزكاة المكاتب فإنه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه

فيه

المال ان ادعاه وهكذا كافي الركاوان وجده في مسجد أو موقوف على مسجد أو شخص أو جهة

كالفقراء فان قال أهل الخبرة انه حدث بعد المسجدية أو الوقفية فهو من ربيع الوقف والمسجد فيكون ملكا للمسجد أو

الموقوف عليه وان قالوا انه كان موجودا قبل المسجدية أو الوقفية فيكون من أجزاء المسجد أو الوقف لا يجوز التصرف فيه وقيل انه يكون اصحاب الارض قبل ذلك مر ذلك وان وجد في طريقه فان كان حدث ١٨٧ بعد جعلها طريقا بقوله أهل الخبرة فهو

لمن وجدته وان كان موجودا قبلها فلن كان ماله كالارض قبل ذلك على قياس ما تقدم (قوله ولو تنازع الركاز الخ) هذا مشكل لانه ان كان في ملك شخص فهو له بخلافه لانه ان كان في ملك شخص فهو له المعبر ولا يتأني هذا النزاع ويجاب بان المراد بالركاز المعنى اللغوي وهو الشيء المدفون بان يقول أحدهما نادفته ويقول الآخر نادفته

(فصل في زكاة الفطر الخ) هو لفظ اسلامي لم يعرف في الجاهلية لانهم من خصوصيات هذه الامة وأما زكاة الفطرة فهو لفظ لا عربي ولا معرب بل هو مولى من تصرفات الفقهاء واستعملوا لانهم لم يستعمله العرب ويقال لها زكاة الفطرة وزكاة الصوم وزكاة البدن (قوله كأنهم من الفطرة الخ) فيه مسامحة لان الفطرة المأخوذة بمعنى القدر المخرج والفطرة المأخوذة منها بمعنى الخلقة فلم يحدد المأخوذ والمأخوذة في المعنى الا أن يقال ان بينهما فروع تعلق من جهة أن الزكاة مطهرة للخلقة هذا والذي سهل الامر (قوله تجبر نقصان الصوم الخ) هذا اشارة الى وجه الشبه بينهما وهذا من غير الغالب لان الغالب أن الجابر يكون من جنس المجبور ولا مانع من ذلك لان الله ما شرع نوعا من الفرائض الا وشرع له نوعا من التوافل يجبره (قوله فرض

فيه وأما ما أخذ الرقيق فاسم يده فيلزمه زكاته ويمنع الذمي من أخذ الممكدين والركاز بدار الاسلام كما يمنع من الاحياء بالان للدار للمسلمين وهو دخيل فيها والمنازع له الحاكم فقط فان اخذه قبل منه ملكه كالأختطوب ويفارق ما أحياء بتأبذ ضرره وقت وجوب حق الممكدين حصول التبذل في يده ووقت الاخراج عقب التخليص والتسقية من التراب ونحوه كما ان وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحار وقت الاخراج التسقية (وما) أى وأي نصاب من ذهب أو فضة (يؤخذ) بالخاء المعجمة (من الركاز فقيه الخمس) رراه الشيوخ وخالف الممكدين من حيث انه لا مؤنة في تحصيله أو مؤنة قليلة فكثروا جبهه كالمعشرات ويصرف هو والممكدين مصرف الزكاة لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فاشبهه الواجب في الزرع والثمار (تنبيه) قد علم انه لا بد أن يكون نصابا من النقد ولا يشترط فيه الحول والركاز بمعنى المراكوز وهو دفين الجاهلية والمراد بالجاهلية ما قبل الاسلام أى قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ أبو علي وهو بذلك لكثرة جهالاتهم ويعتبر في كون المدفون الجاهلي ركازا أن لا يعلم أن ماله ملكه بلغته الدعوى فان علم أنها بلغته الدعوى وعانده وجد في بنائه أو بلدته التي أنشأها كتر فليس بركاز بل هو في كالحاكم في المجموع عن جماعة وأقره وأن يكون مدفونا فان وجدته ظاهرة فان علم أن السبل أظهره فركاز أو انه كن ظاهر فلقطة وان شك في كماله شك في أنه ضرب في الجاهلية أو الاسلام وسيأتى فان وجد دفين اسلامي كان يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان علم ماله فله فيجب رده على مالكه لان مال المسلمين لا يملك بالاستيلاء عليه فان لم يعلم مالكه فلقطة وكذا ان لم يعلم من أى الضرب بين الجاهلي أو الاسلامي هو بان كان مما لا أثر عليه كالنبر وانما يملك الركاز الواحد له ويلزمه زكاته اذا وجد في موات أو في ملك أحياء فان وجدته في مسجد أو شارع فلقطة وان وجدته في ملك شخص أو في موقوف عليه فلا شخص ان ادعاه فان لم يدعه بان نفاه أو سكت فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الامر الى الهي للارض فيكون له وان لم يدعه لانه ملكه في الملك ولو تنازع الركاز في الملك بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو مير ومستعير صدق ذواليد بهينه كالتنازع في أمتعة الدار

(فصل في زكاة الفطر ويقال صدقة الفطر سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر ويقال أيضا زكاة الفطرة بكسر الفاء والتاء في آخرها كأنهم من الفطرة التي هي الخلقة المرادة بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليهم قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة الدم وللصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر بالعبادة نقصان الصلاة والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر رضي الله عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبدا ذكرا أو أنثى من المسلمين (وتجب زكاة الفطر بثلاثة شرائط) بل أربعة كما استعرفه الاول (الاسلام) فلا زكاة على كافر أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلم من وهو اجماع قاله الماوردي لانها طهيرة وهو ليس من أهلها والمراد أنه ليس مطالبها باخراجها ولكن يعاقب عليها في الآخرة وأما فطرة المرتد ومن عليه مؤنته فموقوفه على عودته الى الاسلام وكذا العبد المرتد ولو غربت الشمس ومن تلزم الكافر نفقة مرتد لم تلزمه فطرته حتى يعود الى الاسلام وتلزم الكافر الاصل في فطرة رقيقه المسلم وقرينه المسلم كالفقه عليه ما (و) الشرط الثاني (بغروب) كل (الشمس من آخر يوم من رمضان) لانها مضاهة

الخ) أى أظهر أو بلغ أو نقل (قوله على الناس الخ) اشارة الى المؤدى ولا يشترط اسلامه وشرطه الحرية واليسار وقوله على كل حر هي بمعنى عن اشارة الى المؤدى عنه وشرطه الاسلام (قوله صاعا) بدل أو حال من زكاة الفطر (قوله أو صاعا الخ) أو لانه نوع لا للتخيير (قوله بغير وب الخ) المراد من هذه العبارة ادراك جزء من رمضان وهو لا يكفي في الوجوب فكان الاولى أن يزيدوا دالة أول شوال فلذلك

قال الشارح ولا بد من ادراك الخ (قوله ائذ ذلك) أي قوله ولا بد من ادراكه هو وجوب الفطرة تارة وعدمها أخرى وفرع عليه أربع صور (قوله بليلة ويوم) يحتمل أن يكون المعنى بليلة ويومها لكل منهما وان يكون ليلة لاحدهما ويوم للآخر لا يختلف الحكم وهذا محله في المثال الاول اذا كان الليل سابقا فان كان النهار سابقا والبليلة بعده معه فقد وجد الجزآن معاني فوبه أحدهما فيختص الوجوب به (قوله فهي عليهما) أي على السيدين أو القرييين في الأخيرين وان كان ظاهر كلام الشارح وجوبه للأربعة وأما الاولى فلا فطرة فيها على أحد وأما الثانية فتجب فيها على ١٨٨ العتيق (قوله لان وقت الوجوب حصل في نوبتيهما) المراد أن جزأ من جزأيه

في الحديث الى الفطر من رمضان في الخبر الماضي ولا بد من ادراك جزء من رمضان وجزء من ليلة شوال ويظهر أثر ذلك فيما اذا قال لعبدك أنت حر من أول جزء من أول ليلة شوال أو مع آخر جزء من رمضان أركان هناك مهاياة في رقيق بين اثنين بليلة ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك فهي عليه مالان وقت الوجوب حصل في نوبتيهما فتخرج عن مات بعد الغروب ودون من ولد بعده ويسن أن تخرج قبل صلاة العيد لا تباع وهذا جرى على الغالب من فعل الصلاة أول النهار فان أخرت استحب الاداء أول النهار ويجوز تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كغيبه ماله أو المستحقين (و) الثالث من الشروط (وجود الفضل) أي الفاضل (عن قوته وقوت) من تلزمه نفقته من (عيله) من زوجية أو عبودية أو ملكية (في ذلك اليوم) أي يوم العيد (وليلته) ويشترط أيضا أن يكون فاضلا عن مسكن وخادم لا تقين به يحتاج اليهما كافي الكفارة يجامع انتطهير والمراد بحاجته الخادم أن يحتاجه لخدمته أو خدمته ممنونه أما حاجته لعمله في أرضه أو ماشيته فلا أثر لها وخارج باللاتق به ماله كاتان فيسبب يمكن ابداهما باللاتق به ويخرج النفقات لزومه ذلك كذا كرم الرافي في الخ نعم لو ثبتت الفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه لانها حيشة الحق بالديون ويشترط أيضا كونه فاضلا عن دست ثوب يليق به ومعمونه كما أنه يبق له في الديون ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لا دى كمار جحه في المجموع والشرط الرابع الذي تركه المصنف الحاربية فلا فطرة على رقيق لاعت نفسه ولا عن غيره أما غير المكاتب كتابه حصصة فلعدم ملكه وأما المكاتب المذكور فلفظ من ملكه اذ لا يجب عليه زكاة ماله ولا نفقة قريبه ولا فطرة على سيده عنه لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابه فاسدة فان فطرته على سيده وان لم تجب عليه نفقته ومن بعضه حر يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي هذا حيث لا مهاياة بينه وبين مالك بعضه فان كانت مهاياة اختصت الفطرة عن وقعت في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (وبرك عن نفسه وعن تلزمه نفقته من) زوجته وبعضه ورفيقه (المسلمين) * تنبيه ضابط ذلك من ازمه فطرة نفسه ازمه فطرة من تلزمه نفقته على أقرابة أو زوجية اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدي عنهم واستثنى من هذا الضابط مسائل منها لا يلزم المسلم فطرة الرقيق والقريب والزوجة الكفار وان وجبت نفقتهم أقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرة زوجته حرة كانت أو غيرها وان أوجبنا نفقة لها في كسبه ونحوه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف يصح حمل عن غيره ومنها لا يلزم الابن فطرة زوجته أبيه ومستولته وان وجبت نفقته جماعا على الولد لان النفقة لازمة للادب مع اعساره في تحملها الولد بخلاف الفطرة ومنها عبد بيت المال تجب نفقته دون فطرته ومنها الفقير العاجز عن الكسب يلزم المسلمين نفقته دون فطرته ومنها مانص عليه في الام أنه لو أجر عبده وشرط نفقته على المستأجر فان الفطرة على سيده ومنها عبد المالك في المساقاة والقراض اذا شرط عمله مع العامل فنفقته عليه وفطرته على سيده ومنها

وقع في نوبه أحدهما والجزء الثاني في نوبه الآخر وفي الحقيقة وجوب الفطرة لا لاجل المهاياة لانها لاغية وانما هو للملكية أو القرابة (قوله عن مات بعد الغروب) أي يقينا فلو شئت في الموت بعده أو قبله فلا وجوب (قوله دون من ولد بعده) أي أو معه أي ولو احتمالا (قوله وجود الفضل الخ) وليس من الفضل ما يحتاج اليه في العبد مما جرت به المادة في العبد من كراهة ومساك ونقل فلا يخرج منه اذ لم يزد على الحاجة وهذا اذا هبأ واعده قبل الغروب والا فيخرج منه الفطرة (قوله من زوجية) يصح أن تكون تعبليه للزوم النفقة ويصح أن تكون بيانا لمن تلزمه نفقته ويقدر مضاف أي من ذى زوجية الخ (قوله ويشترط أيضا أن تكون الخ) أي اذا كان ذلك ابتداء لوجوب الفطرة أما اذا ثبتت في ذمته صارت دينافيا ع فيما ذلك (قوله تقيين) المراد أنهم غير لا تقين به فيبيعهما ويبدلهما بلا تق ويصرف الزائد للفطرة ولو ألفهما بخلاف الكفارة لا يباعان اذا ألفهما لان الكفارة لها بدل (قوله ضابط ذلك الخ) اذا تأملت الضابط وتأملت المستثنى منه

وجدت فيه مسامحة لان الاول لم يدخل في الضابط وقوله ومنها العبد الخ فيه نظرا أيضا لانه قيد بقوله من ازمه فطرة ماله نفسه فلم يدخل العبد فكان الاحسن أن يقول كل من يلزمه نفقة شخص يلزمه فطرته ثم يستثنى منها وهذه المستثنيات من منطوق القاعدة ويستثنى من مفهومها المكاتب كتابه فاسدة فان نفقته لا تلزم السيد وتلزمه فطرته وكذا الامه اذا كانت مسلمة ازوجهها فلا يلزم سيدها نفقةها ويلزمه فطرته اذا كان زوجها معسرا أو عبدا (قوله فان الفطرة على سيده) كان الاولى فلا فطرة على المكنترى

(قوله فلا تجب فطرهما) أي الاجير بالنفقة للحج وعبد المسجد أما نفقة عبد المسجد كان يملوكا للمسيحية أو بوسية أو بيهية فهي من ريع المسجد وأمان كان موقفا على مسجد أو غيره فان عينه الواقف جهة اتبعت ١٨٩ والاقصى بيت المال والافعى أغنياء المسلمين وعلى كل لا تجب فطرهما

(قوله عن نفسه الخ) انما اقتصر على ذلك لاجل قوله من غالب قوت بلده أما اذا كان يزكى عن غيره فالعبرة بقوت بلده المؤدى عنه وقدره أيضا وان كان ظاهر المتن أن قوله صاعا من غالب قوت بلده راجع لما اذا زكى عن نفسه أو غيره فلذلك بين الشارح المراد منه (قوله أو أخرجه) معطوف على قوله أو أخرجه الصاع عن اثنين (قوله فيجتمعا الخ) حاصل ذلك أن فيها قسوين القول الاول يقول ان هذه مستثناة وعلى هذا يخرج من قوت السيد أو من أشرف الاقرباء والقول الثاني انه ليست مستثناة ويخرج من قوت آخر محل عهد وصوله اليه وهذا هو المعتمد (قوله أو يخرج للحاكم) أو بمعنى الواو راجع للقواسم أي ان قلنا انها مستثناة وأخرج من قوته أو من أشرف الاقرباء أو قلنا ليست مستثناة ويخرج من قوت آخر محل لا يدفع الالحاكم لان له نقل الزكاة وهناك تقرير ثان يجعل أو في قوله أو يخرج للحاكم على باهم أو يجعله قولنا لا يجوز جعل ما قبله من القواسم ضمه أيضا (قوله والاصل فيه الكيل) أي الغالب فيه ذلك فلا يرد اللين ونحوه (قوله ذكر القفال) هذه الحكمة لا تظهر لان الصاع لا يختص به شخص واحد بل هو للاصناف

مالوج بالنفقة ومنها عبد المسجد فلا تجب فطرهما وان وجبت نفقتهما سواء كان عبد المسجد ملكا له أو موقفا عليه ومنها الموقوف على جهة أو معين كرجل ومدرسة ورياط ولو أعسر الزوج وقت الوجوب أو كان عبد الزم سيد الزوجية الأمة فطرتهما لا الحر فلا يلزمها ولا زوجها لا تنفاه يساره والفرق كمال تسليم الحرقة نفسها بخلاف الأمة لاستخدام السيد لها ويزكى عن نفسه (صاعا من) غالب (قوت بلده) ان كان بلديا وفي غيره من غالب قوت محله لان ذلك يختلف باختلاف النواحي والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كافي للمجموع لا غالب قوت وقت الوجوب بخلاف الفلز في وسيسطه ويجزى القوت الاعلى عن القوت الادنى لانه زاد خيرا ولا عكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الاعلى والادنى بزيادة الاقيبات لانه المقصود فالخير من التمر والارز ومن الزبيب والشعير والشعير خير من التمر لانه أبلغ في الاقيبات والتمر خير من الزبيب فالشعير خير منه بالاولى وينبغي أن يكون الشعير خيرا من الارز وان الارز خير من التمر وله أن يخرج من نفسه من قوت واجب وعن تلمذه فطرته كزوجته وعبدته وقريبه أو ممن تبرع عنه باذنه أعلى منه لانه زاد خيرا ولا يبعد الصاع المخرج عن الشخص الواحد من جنسين وان كان أحد الجنسين أعلى من الواجب كما لا يجزى في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة أموال أخرجه الصاع عن اثنين كان ملك واحد نصف في عيدين أو مبعوضين بيد اثنين مختلفي القوت فانه يجوز تبعيض الصاع أو أخرجه من نوعين فانه جائز اذا كانا من الغالب ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها تخير والافضل أعلاها في الاقيبات اقوله تعالى ان تنالوا البرحتى تنفقوا مما يحبون (تنبيه) لو كانوا يفتنون القمح المخلوط بالشعير تخير ان كان الخليل طان على حد سواء فان كان أحدهما أكثر وجب منه فان لم يجد الا نصف فامان ذا ونصفا من ذافوجها أو وجهها أنه يخرج النصف الواجب عليه ولا يجزى الا آخر لما مر أنه لا يجوز أن يبعض الصاع من جنسين وأمان يزكى عن غيره فالعبرة بغالب قوت محل المؤدى عنه ولو كان المؤدى بمحل آخر اعتبر بقوت محل المؤدى عنه بناء على الاصح من أن الفطرة تجب أولا عليه ثم يضم لها عنه المؤدى فان لم يعرف محله كعبد أبي فيجتمعا كما قال جماعة استثناء هذه أو يخرج فطرته من قوت آخر محل عهد وصوله اليه لان الاصل أنه فيه أو يخرج للحاكم لان له نقل الزكاة فان لم يكن قوت المحل الذي يخرج منه مجزيا اعتبر أقرب المحال اليه وان كان بقربه محلان متساويان قربا تخير بينهما (وقدره) أي الصاع بالوزن (خمس أرطال وثلاث رطل) (بالعراق) أي بالبلاد الذي تقدم الكلام في بيان رطل بغداد في موضعه والاصل فيه الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بالصاع النبوي ان وجد أو معاونه فان فقد أخرجه قدر اتيقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع أربع حفاة بكنفى رجل معتداهما انتهى والصاع بالكيل المصري قد حان وينبغي أن يزيد شيئا يسيرا لاحتمال اشتمالهما على طين أو تبن أو نحو ذلك قال ابن الرفعة كان قاضي القضاة عماد الدين السكري رحمه الله تعالى يقول حين يخطب بمصر خطبة عبد الفطر والصاع قد حان بكيل بلدكم هذه سالم من الطين والعيب والغلت ولا يجزى في بلدكم هذه الا القمح اه (فائدة) ذكر القفال الشامي في محاسن الشريعة معنى لطيف في ايجاب الصاع وهو ان الناس تمتنع غالبهم من الكسب في العبد وثلاثة أيام بعده ولا يجزى الفقير من يستعمله فيها لانها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يفصل من الصاع عند جعله خيرا ثمانية أرطال من الخبز فان

الثمانية الآن يقال انه قلده من يجوز دفعها الواحد أو دفع للحاكم والحاكم خص به واحدا أو أيضا لا تظهر في التمر واللين ويجاب بانها بالنظر للغالب

(قوله ويجزى) أى زيادة على ما يجب فيه العشر (قوله زكاة مولاه) وهو الصغير والمجنون والسفيه وقيد بالغنى لأجل قوله وله والا
لأنه لا يمكن غنيا كان واجبا عليه (قوله ١٩٠ بخلاف غير مولاه الخ) أى إذا لم تلزم نفقته والا وجبت عليه فطرته وكان له

اخراجها من غير اذنه وكذا المملوك والزوجة

(فصل فى قسم الصدقات) هى جمع صدقة تشمل الواجبة والمتدوية والمراد الواجبة ولو قال فى قسم الزكاة لكان أولى (قوله ومبيت) أى الزكوات (قوله عند وجودهم) أى متى كانت فى المتن فى قوله والى من يوجد منهم (قوله من المحصر) أى من قصر وهو من قصر الصدقة وهى الصدقات على الموصوف والمعنى عند الامام الشافعى أن هذه الزكوات مقصورة على الاصناف الثمانية ولا تجوز لغيرهم ويجب عليهم ما وعند غيره أنها لا تجوز لغيرهم ويجوز دفعها لصفة منهم ولا يجب التعميم (قوله باطلاق الملاك) المراد أنهم على كونه مجرد الاخذ من غير شرط (قوله وتقييده) أى أنهم لا على كونه مجرد الاخذ بل بشرط صرفه فيما أخذوه له هذا هو المراد وانما فصل بين الاربع الاخيرة بنفى ثانيا للاشارة الى أن الاولين أخذوا لغيرهم والا آخرين أخذوا لأنفسهم وهذه المعاني استنبطها الامام من أدلة خارجية ونزاهة على الآية فالآية لم تفد ذلك بجوهرها لكنها جاءت موافقة لما استنبطه الامام (قوله لا مال له ولا كسب الخ) صادق بثلاث صور وبان لم يكن له مال ولا كسب أصلا وله

الصاع خمسة أرطال وثلاث كاهر ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فيأتى منه ذلك وهو كفاية الفقير فى أربعة أيام لكل يوم رطلان (تتمه) جنس الصاع الواجب الفوت الذى يجب فيه العشر أو نصفه لأن النص قد ورد فى بعض المعشرات كالبر والشعير والتجر والزبيب وقيس الباقى عليه بجماع الاقييات ويجزى الاقط لثبوته فى الصحابين وهو لبن يابس غير منزوع الزبد وفى معناه لبن وجب لم ينزع زبد هـ ما وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو قوته سواء أكان من أهل البادية أم الحاضرة أما منزوع الزبد من ذلك فلا يجزى وكذا لا يجزى الكسكس وهو بفتح الكاف معروف ولا الخفيض ولا المصل ولا السمن ولا اللحم ولا الملح من الاقط أفسد كثرة الملح جوهره بخلاف الملح اليسير فيجوزى لكن لا يحسب الملح فيخرج قدرا يكون محض الاقط منه صاعا ولا اصل أن يخرج من ماله زكاة مولاه الغنى لأنه يستقل بماله بخلاف غيره مولاه كولد وشيد وأجنبي لا يجوز اخراجها عنه إلا بآذنه ولو اشتتركا موصرا أن أومر وموصرا فى رقيق لزوم كل موصر قدر حصته لا من واجبه كما وقع فى المهاج بل من قوت محل الرقيق كما علم مما مر وصرح به فى المجموع بناء على ما مر من أن الاصح أنهم اتحب ابتداء على المؤدى عنه ثم يضمها المؤدى

(فصل فى قسم الصدقات) أى الزكوات على مستحقين اربع مبيت بذلك لأشعارها بصدقها بالذات وذكرها المصنف فى آخر الزكاة تبعاً للامام الشافعى رضى الله تعالى عنه فى الام وهو أنسب من ذكر المنهاج لها تبعاً للمزنى بعد قسم الفى والغنىمة (وتدفع الزكاة) من أى صنف كان من أصناف الثمانية المتقدم بيانها (الى) جميع (الاصناف الثمانية) عند وجودهم فى محل المال وهم (الذين ذكرهم الله تعالى فى كتابه العزيز) قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل) قد علم من المحصر بانها أنها لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع الخلاف فى استيعابهم وأضاف فى الآية الكريمة الصدقات الى الاصناف الاربع الاولى بلام الملك والى الاربع الاخيرة بنفى الظرفية للأشعار باطلاق الملاك فى الاربع الاولى وتقييده فى الاربع الاخيرة حتى إذا لم يحصل الصرف فى مصارفها استرجع بخلافه فى الاولى على ما يأتى وسكت المصنف عن تعريف هذه الاصناف وأما ذكرهم على نظم الآية الكريمة فالاول الفقير وهو من لا مال له ولا كسب لا يثق به يقع جميعهما أو مجموعهما موقعا من كفايته مطعما وملبسا ومسكنا وغيرهما لا بد له منه على ما يصدق بحاله وحال محونه كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك أو لا يكسب الا درهمين أو ثلاثة أو أربعة وسواء أكان ما يملكه نصيبا أم أقل أم أكثر والثانى المسكين وهو من له مال أو كسب لا يثق به يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب وينع قدر الشخص ومساكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لانه غير محتاج كالكسب كل يوم قدر كفايته واشتغاله بنوافل والكسب يعمه منها الاشتغاله بعلم شرعى ينأتى منه تحصيله والكسب يمنعه منه لانه فرض كفاية ولا يمنع ذلك أيضا مسكنه وخدمته وثيابه وكتبه يحتاجها ولا مال له غائب بمرحلتين أو موجب ليعطى ما يكفيه الى أن يصل الى ماله أو يحل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين والثالث العامل على الزكاة كساع يجيب أو كاتب يكتب ما أعطاه أرباب الاموال وقامم وحائهم يجمعهم أو يجمع ذوى الداهى لافاض ووال فلاحق لهم ما فى الزكاة بل رزقهم ما فى خمس الخمس المرصدة للصالح والرابع المؤلفة قلوبهم جمع مواف من التأليف وهو من أسلم رقيقه ضعيفه فيتألف

ليقوى

كفايته (قوله لا يثق) بالرفع صفة محل اسم لا قبل دخولها لان محله رفع بالابتداء فاندفع ما يقال كان المناسب تنوين اسم لانه موصوف

كسب غير لا يثق أوله مال وكسب لا يقعان موقعا من كفايته (قوله لا يثق) بالرفع صفة محل اسم لا قبل دخولها لان محله رفع بالابتداء فاندفع ما يقال كان المناسب تنوين اسم لانه موصوف فهو شبه بالضاف ويجاب بأنه صرف بعد دخولها

ليقوى إيمانه أو من أسلم ونبتته في الاسلام قوبة ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام
غير أو كاف لثأره من يديه من كفار أو مانعي زكاة فهذان القسمان الاخيران انما يعطيان
اذا كانا اعطاؤهما أهون علينا من جيش بيعت لذلك فقول المارودي يعتبر في اعطاء المؤلفه
احتياجا اليهم بحول على غير الصنفين الاولين اماهما فلا يشترط فيهما ذلك كما هو ظاهر كلامهم
وهل تكون المرأه من المؤلفه وجهان أحدهما نعم والخامس الرقاب وهم المكاتبون كتابه
بهمجه لئلا يهرضوا فيعطون ولو بغير اذن ساداتهم أو قبل حلول التجوم ما يعينهم على العتق ان
لم يكن معهم ما يفي بنجومهم وأما مكاتب المزكي فلا يعطى من زكاته شيئا لعود القائده اليه
مع كونه ملكه والسادس الغارم وهو ثلاثة من تداين نفسه في مباح طاعة كان أم لا وان
صرفه في معصية أو في غير مباح تكمر وتاب وظن صدقة أو صرفه في مباح فيعطى مع
الحاجة بان يحل الدين ولا يقصد ربحه وفائه بخلاف مالون تداين لمعصية وصرفه فيها ولم ينب فلا
يعطى ومالون لم يخرج لم يبط أو تداين لاصلاح ذات البين أي الحال بين القوم كان خاف فتنه
بين قبيلتين تنازعتهما في قبيل لم يظهر قاتله فحصل الدية تسكيناً للفتنة فيعطى ولو غنيا ترغيبا
في هذه المكرمة أو تداين لضممان فيعطى ان أعسر مع الاصيل أو أعسر وحده وكان متبرعا
بالضممان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والسابيع سبيل الله تعالى وهو غارذ كرمطوع وبالجهاد
فيعطى ولو غنيا طائفة له على الغزو والثامن ابن السبيل وهو من شئ سفر من بلد مال الزكاة
أو محتاربه في سفره ان احتاج ولا معصية بسفره ((نبييه)) من علم الدافع من امام أو
غيره حاله من استحقاق الزكاة وعدمه عمل بعلمه ومن لا يعلم حاله فان ادعى ضعف اسلام صدق
بلايين أو ادعى فقرا أو مسكنة فكذلك الا ان ادعى عيالا أو تلف مال عرف انه له فيكف يديته
لسهولتها كعامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفه وصدق غاز وابن سبيل باليمين فان تخلفا عما
أخذ الا لاجله استرد منه ما مأا أخذاه والبيئة هنا اخبار عدلين أو عدل واحد أو اثنين ويغنى عن
البيئة استفاضه بين الناس وتصديق دائن في الغارم وسبيل للمكاتب ويعطى فقير ومسكين
كفاية محرراب فيشترى انما يعطيه عقرار استغلانه وللإمام أن يشترى له ذلك كافي الغازي
هذا فيمن لا يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة أما من يحسن الكسب بحرفة فيعطى ما يشترى به
آلاتها أو تجارة فيعطى ما يشترى به ما يحسن التجارة فيه ما يفي ربحه بكفايته غالباً ويعطى مكاتب
وغارم لغير اصلاح ذات البين ما عجز عنه من وفادتهم ما يعطى ابن السبيل ما يوصله مقصده أو
ماله ان كان له مال في طريقه ويعطى غاز حاجته في غزوه وذهاباً وإياباً واقامة له ولعيله وعليه
فلا يسترد منه ويهيأ له من كواب ان لم يطق المشي أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه ان لم يعتد
مثله جلهما كإبن السبيل والمؤلفة يعطيهما الإمام أو المالك ما يراه والعامل يعطى أجرة مثله ومن
فيه صفتا استحقاق كفقير وغارم يأخذ باحداهما (و) يجب تعميم الاصناف الثمانية في القسم ان
أمكن بان قسم الامام ولو بنائبه وجدوا الظاهر الاية فان لم يمكن بان قسم المالك اذ لا حامل أو
الإمام وجد بعضهم وجب الدفع (الى من يوجد منهم) وتعميم من وجد منهم وعلى الإمام تعميم آحاد
كل صنف وكذا المالك ان انحصر وبالبلد وفيهم المال فان لم ينحصروا أو انحصروا (ولا)
وفيهم المال لم يجز الاقتصار (على أقل من ثلاثة من كل صنف) لذكره في الآية بصيغة
الجمع وهو المراد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس (الا للعامل) فانه يسقط
اذا قسم المالك ويجوز حيث كان أن يكسبون واحداً ان حصلت به الكفاية ويجب

لا قبله (قوله أو سبيل) الاولى
حذقه لانه ان كان العبد مكاتباً
فنفقته على نفسه لا على سيده
حتى يقال انه مكفى بنفقة سيده
وان كان غير مكاتب فنفقته على
سيده مسلم لكن لاحق له في
الزكاة حتى يقال ان كفايته تمنع
فقره فلا يعطى (قوله فهذان
القسمان) الاولى بالواو لعدم تقدم
شيء يتفرع عليه (قوله وهو ثلاثة)
أي اجبالا لان الاول وهو المدين
تحتسب ثلاثة والثاني من تداين
لاصلاح ذات البين والثالث من
تداين للضممان (قوله هنا) احتاربه
عن الشهادة في غير ما هنا لا بد فيها
من افظ أشهد ولا يد من استشهد
ودعوى عند حاكم بخلافه هنا
فيكفى ولو بالفظ الاخبار (قوله
ويعطى فقير الخ) ما تقدم في بيان
الصفات التي تقتضى الاستحقاق
وما هنا الخ الفصل في كيفية الدفع
وقدر ما يأخذ كل واحد (قوله أيضاً
ويعطى فقير ومسكين) أي كل
واحد من الفقراء على التفصيل
الاتى بالكلام هنا في اعطاء
الافراد وما يأتي في قوله ويجب تعميم
الاصناف والتسوية في أصل القسمة
بين الاصناف وكان الاولى تقديم
الثاني على الاول لان الاعطاء الاول
من الاقسام الثمانية المسارية
لاكل قسم فيكون المعنى ويعطى
فقير أي كل فقير من القسم الذي له
من أصل القسمة (قوله ما يفي
ربحه الخ) بدل من قوله ما يحسن
التجارة فيه (قوله الا له مال الخ)
انما أخرجه لان الكلام في قسمة
المالك واذا قسم المالك فلا حامل
واذا لم يكن فلا تسوية بينه وبين
غيره ولا عدلها

التسوية بين الاصناف غير العامل ولوزادت حاجة بعضهم ولا تجب التسوية بين آحاد المصنف
الا أن يقسم الامام وتساوى الحاجات فتجب التسوية ويحرم على المالك ولا يجوز به نقل الزكاة
من بلد وجوبها مع وجود المستحقين الى بلد آخر فان عدمت الاصناف في بلد وجوبها أو فضل
عنهم شيء وجب نقلها والفاضل الى مثلهم بأقرب بلد اليه وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء رد
نصيب البعض أو الفاضل عنه على الباقي ان نقص نصيبهم عن كفايتهم أما الامام فله ولو بناه
نقل الزكاة مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها قوتوا (فرع) لو كان شخص عليه دين فقال
المدينون لصاحب الدين ادفع لي من زكائك حتى أقضيك دينك ففعل أجراه عن الزكاة ولا يلزم
المدينون الدفع اليه عن دينه ولو قال صاحب الدين اقض ما عليك لارده اليك من زكائي ففعل
صح القضاء ولا يلزمه رده اليه فلو دفع اليه وشرط أن يقضيه ذلك عن دينه لم يجزه ولا يصح قضاءه
بها ولو فوياه بالشرط جاز ولو كان عليه دين فقال جعلته عن زكائي لم يجزه على الصحيح حتى
يقضيه ثم يردده اليه وقيل يجوز به كالأموال كان وديعة (ونسخة لا يجوز دفعها) أي الزكاة (اليهم)
الاول (الغني بماله) حاضر عنده (أو كسب) لا تقي به بكيفية (و) الثاني (العبد) غير المالك
اذ لا حق فيه المان به في غيره المالك (و) الثالث (بنو هاتم وبنو المطلب) فلا تحمل لهما
بقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أو ساخ الناس وانها لا تحمل للمسلمين ولا لآل
محمد ورواه مسلم وقال لا أحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ان لكم في خمس الخمس
ما يكتفيكم أو يغنيكم أي بل يغنيكم ولا تحمل أيضا المولى اليهم لخبر مولى القوم منهم (و) الرابع (من
تلزم المزكى نفقته) بزوجية أو بضيعة (لا يدفعها اليهم باسم) أي من سهمهم (الفقراء) لا من
سهمهم (المساكين) لغناهم بذلك وله دفعها اليهم من سهم باقي الاصناف اذا كانوا ابتكوا الصدقة
الا أن المرأة لا تكون عاملة ولا غاربه كافي الروضة (تنبيه) أفرد المصنف الصغير في نفقته حلا
على لفظ من وجعه في اليهم حلا على معناه ولا حاجة الى تقييده بالمزكى اذ من تلزم غيره المزكى
نفقته كذلك فلو حذفه كان أخصروا شمل (و) الخامس (لا تصح للكافر) لخبر الصحابين
صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم نعم الكيال والحال والحاظ ونحوهم يجوز
كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لازكة (تنبيه) يجب أداء الزكاة
فورا اذا تمكن من الأداء محضه ورماه وأخذ للزكاة من امام أو ساع أو مستحق ويحذف غير
وتنبيه حب وخدا ومالك من مهم ديني أو ديني كصلاة أو كل وبقدرة على غائب فار أو على
استيفاء دين حال وبزوال حجر فليس وتقرير أجرة قبضت ولا يشترط تقرير صدقات بموت أو وطء
وفارق الأجرة بانهم مستحقون في مقابلة المنافع فبقواتها ينسخ العقد بخلاف الصدقات فان آخر
أداءها وتلف المال ضمن وله أدائها المستحقين الا ان طلبها امام عن مال ظاهر فيجب أدائها له
وله دفعها الى الامام بلا طلب منه وهو أفضل من تفريقها بنفسه وتجب نية في الزكاة كهذه
زكائي أو فرض صدقتي أو صدقة مالي المقرضة ولا يكفي فرض مالي لانه يكون كفارة ونذرا ولا
صدقة مالي لانها قد تكون نافلة ولا يجب في النية تعيين مال فان عينه لم يقع عن غيره وتلزم الولى
عن محجوره وتكفي النية عند عزلها عن المال وبعده وعند دفعها لامام أو وكيل والا فضل أن
يشوى عند تفريق أو بطلان أو بطل في النية ولا يكفي نية امام عن المزكى بلا اذن منه الا عن تمتع
من أدائها فتكفى وتلزمه اقامتها مقام نية المزكى والزكاة تتعلق بالمال الذي تجب فيه فعلق
شركة قدرها بالتباعد ما تعلق به الزكاة أو بعضه قبل اخراجها بطل في قدرها الا ان باع مال تجارة

(قوله ولا تجب التسوية بين
الآحاد) أي ولو تسارت الحاجات
(قوله فان عدمت الاصناف الخ)
محتز قوله مع وجود المستحقين
(قوله فرع الخ) كان الاولى فروع
لانها ثلاثة الاول لو كان شخص
والثاني ولو قال شخص والثالث
ولو كان عليه دين الخ (قوله
ونسخة لا يجوز الخ) ومثلهم
الصبي والمجنون والسفينة لعدم
صحته قبضهم فلا يصح الا قبض الولى
عنهم (قوله لا يدفعها اليهم الخ)
جملة مستأنفة تقييد لما استفيد
من العطف من انما لا تدفع لمن
تلزم المزكى نفقته وظاهره مطلقا
لا باسم الفقراء ولا باسم غيرهم
فلذلك قيد بقوله باسم الفقراء الخ
اما بغير ذلك فيجوز الدفع اليهم
(قوله والكافر) معطوف على
الفقري وهو تمام العدد في بعض
النسخ ولا تصح للكافر وفيه نظر
لانه يقتضي أنه زائد على الخمسة
مع انه منهم (قوله ضمن الخ) أي
بان يدفع ما كان يدفعه عند وجود
المال وهذا بعد التمكن أم قبله
فلا ضمان وهو هذا في التلف اما
اتلافه بعد الحول فيضمن مطلقا
تتمكن أم لا بخلافه قبل الحول فلا
ضم رقيقه (قوله لم يقع عن غيره)
ويقتضي على ذلك انه لو تبين تلف
المدفوع عنه الذي عينه لم يجز
جعلها عن غيره بل يرجع بها على
من أخذها الا ان جلق سلامة المعين
بان قال والافعن غيره كان له جعله
عن غيره اذا بان تلف المعين

(قوله صدقة التطوع سنة) وهي أفضل من الفرض وقيل الفرض أفضل منها (كتاب الصيام) قدمه على الحج لكثرة أفراد من يجب عليه بخلاف الحج فيكون أفضل وقيل الحج أفضل لانه وطيفة العمر ويكفر الصغائر والكبائر ويجوز قراءة الصيام بالياء وبالاول لان كلاهما معناه الامساك وكل منهما مصدر لصام وأصل الصوم من الشرائع القديمة وأما هذه الكيفية فن خصوصيات هذه الامة وفرض في السنة الثانية من الهجرة في شعبان فصام صلى الله عليه ١٩٣ وسلم تسع سنوات ثمانية فواقص وواحدة كاملة تطمينا لامتة من حيث

مساواة الكمال للناقص أى من حيث الشواب المرتب على أصل الصوم أما ما زاد به الكمال على الناقص عند فطره وسجوره وثواب اليوم الزائد فهذا أمر يزيد به الكمال على الناقص (قوله وأركانه الخ) كان الاولى حذفه لانه سببأتى في قول المتن وقراءت الصوم (قوله باحد أمرين الخ) الاول عام أى يجب به الصوم على عامة الناس والثانى خاص بالرأى ومن صدقه وأما قوله وتثبت رؤيته فهو سبب عام أيضا اذا حكم الحاكم بشهادة العدل ويزاد على هذه الثلاثة ظن دخوله بالاجتهاد أو الامارة الدالة عليه كتعليق القناديل بجملة ما يجب به الصوم أربعة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل لما قبله على ألف والنشر المشوش (قوله فان غم عليكم) أى هلال رمضان ومثله اذا غم هلال شوال فيكمل رمضان ثلاثين (قوله أخبر النبي صلى الله عليه وسلم) أى بلفظ الشهادة والا فلا يجب الصوم على العموم وانما أتى بالحديث الثانى تفسير للاخبار وان المراد به لفظ الشهادة (قوله موثق به الخ) ليس قيدامع اعتقاد الصدق فان المدار على أحد أمرين اما كون الخبر موثوقا به أى عدلا

بلا محاباة فلا يبطل لان متعلق الزكاة القيمة وهي لا تفوت بالبيع رسن للامام ان يعلم شهر الاخذ الزكاة وسن أن يكون المحرم لانه أول السنة الشرعية وان يسم نعم زكاة وفي الذبايح في محل صلب ظاهر للناس لا يكثر شعره وحرم الوسم في الوجه للنهي عنه (تمه) صدقة التطوع سنة لما ورد فيها من الكتاب والسنة وتحل لغنى والذى القربى لا للنبي صلى الله عليه وسلم وتحل للكافر ودفعها سرا وفي رمضان والحق قريب كزوجه وصديق بخار أقرب فأقرب أفضل وتحرم بما يحتاجه من نفقة وغيره المأمونه من نفسه وغيره أولدين لا يظن له وفاء لو تصدق به وتسبب بفضل عن حاجته لنفسه وممونه يومه وليله وفضل كسوته وفاء دينه ان صبر على الاضاعة والا كره كما في المذهب ويسن الاكثر من الصدقة في رمضان وامام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمنة وأمكنة فاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد ومكة والمدينة ويسن أن يخص بصدقته أهل الخير والمحتاجين ولو كان التصديق بشئ يسير ففي الصحاح انقوا النار ولو بشق تمرة وقال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن تصدق بشئ كره أن يملكه من جهة من دفعه اليه معاوضة أو غيرها ويحرم المن بالصدقة ويبطل به نواهم اويسن أن يتصدق بما يحبه قال تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (كتاب الصيام)

هو والصوم لغة الامساك ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم اتي نذرت للرحمن صوما أى امساكا وسكونا عن الكلام وشرا امساك عن المفطر على وجه مخصوص مع التنية والاصل في وجوبه قبل الاجماع آية كتب عليكم الصيام وخبر بنى الاسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وأركانه ثلاثة صائم وتنية وامساك عن المفطرات ويجب صوم رمضان بأحد أمرين باكمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وجوبه معلوم من الدين بالضرورة فمن جحد وجوبه فهو كافر الا أن يكون قريبا عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر كان قال الصوم واجب على وليكن لا أصوم حبس ومنع الطعام والشراب ثم ارجع لصورته الصوم بذلك وتثبت رؤيته في حق من لم يره بعدل شهادة لقول ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان ودارقطني وغيره أن اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤيته فامر الناس بصيامه والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وهي شهادة حسبة قالت طائفة منهم البخارى ويجب الصوم أيضا على من أخبره موثق به بالرؤية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكره عند القاضي ويكفي في الشهادة أشهاد اثنى رأيت الهلال ومحل ثبوت رمضان بعدل في الصوم قال الزركشي وتوابعه كصلاة التراويح والاعرام بالعمر والاعتكاف المعاقين بدخول رمضان لافي غير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعق معلقين به هذا كما قاله البخارى ان سبق التعليق الشهادة فلو حكم القاضي

(٢٥ - خطيب اول) وان لم يعتقد صدقه أو اعتقاد صدقه وان كان كافرا (قوله ويكفي في الشهادة أشهاد الخ) غرضه بهذا الرد على ابن أبي الدم حيث قال لا يكفي ذلك لانه شهادة على فعل نفسه وهو لا يصح كشهادة المرأة أنها أرضعت هذا الولد أو شهادة البناء انه بنى هذا الخياط بل يشهد بانه رأى الهلال وان غدا من رمضان أو يشهد بطول الهلال وان غدا من رمضان والمعتمد ما قاله الشارح وان لم يقل وان غدا من رمضان وللعلم ان يحكم بشهادة العدل وان دل الحساب على عدم إمكان رؤية الهلال خلافا لبعضهم (قوله المعاقين) بالثنية صفة للاعرام بالعمر والاعتكاف وكذا قوله بعد ذلك معاقين بالثنية صفة لما قبله من الطلاق والعق (قوله هذا) أى كونه لا يثبت رمضان في غير الصوم الخ وحاصل ذلك قيدان وشرطان وأخذ مختارهما الشارح

ففيه تفصيل والمعنى عليه يقضى مطلقا بخلاف الصلاة يفصل فيها فالمجنون ان تعسدي قضي والا فلا والسكران قيل كالمجنون وقيل كالمعنى عليه والمعتمد الاول وحينئذ قوله اذا اتم لا حاجة اليه لان كلامه في وجوب الاداء وهو من في مطلقا وكذا قوله فيجب كان الاولى حذفه (قوله أطاقه) أي حسا وشرا (قوله سككت المصنف الخ) وجعل هذه شروط الصحة مع أنها هي بعينها شروط الوجوب ففيه مسامحة الا أن يقال ان بينهما تخالفا وذلك لان الاسلام في شروط الوجوب معناه ولو حكما فيدخل المرتد وأما في شروط الصحة فالمراد الاسلام بالفعل فيخرج المرتد وزادت شروط الصحة بقوله ووقت قابل فانه شرط للصحة وليس شرطا للوجوب (قوله وفرائض الصوم أربعة الخ) فيه مسامحة لان التعيين ليس من الاركان وإنما هو شرط في النية والامال هو نفس الصوم ومعرفة طرفي النهار من الشروط كافي الشارح ويحجب بان مراده بالفرض مالا بد منه لصحة الصوم لا الاركان (قوله ولا يضر الاكل الخ) بل تصح ولو في حال نزول دم الحيض والنفاس اذا تم أكثر الحيض أو النفاس أو قدر العادة قبل الفجر ومثل الاكل في عدم الضرر بالمجنون بعدها والسكران والاعضاء والنوم نعم الردة بعدها ورفضها يبطل كل منهما النية فيجب التجديد مثل الردة لئلا الردة نهارا وأما فرض النية فانما يضر

بدخول رمضان بشهادة عدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعسدي حراوز وجب طالق وقعا ومجمله أيضا اذا لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراه به ((تنبيه)) يضاف الى الرؤية وكالعدة ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه والظاهر كما قاله الاذري ان الامارة الدالة كروية القناديل المتعلقة بالمنابر في آخر شهرين في حكم الرؤية ولا يجب الصوم بقول المنجم ولا يجوز ولكن له أن يعمل بحسابه كالصلاة كافي المجموع وقال انه لا يجوز به عن فرضه ان كان صحيح في الكفاية انه اذا جاز أجزاءه ونقله عن الاصحاب وهذا هو الظاهر والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر بتقدير سيره في معنى المنجم وهو من يرى ان اول الشهر طالع النجم الفلاني ولا عبرة أيضا بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان فلا يصح الصوم به بالاجماع لفقد ضبط الرائي للشئ في الرؤية (وشرائط وجوب الصيام) أي صيام رمضان (ثلاثة أشياء) بل أربعة كما ستعرفه الاول (الاسلام) ولو فيهما مضي فلا يجب على الكافر الاصل وجوب مطابقة كما مر في الصلاة (و) الثاني (البالوغ) فلا يجب على صبي كالصلاة ويؤمر به لسبع ان أطاقه ويضرب على تركه لعشر (و) الثالث (العقل) فلا يجب على مجنون الا اتم عزيل عقله من شراب أو غيره فيجب ويلزمه فضاؤه بعد الافاقة والشرط الرابع الذي تركه المصنف اطاقه الصوم فلا يجب على من لم يطقه حسا أو شرعا كالكبير أو مريض لا يرجى برؤه أو حبس أو نحوه ((تنبيه)) سككت المصنف عن شروط الصحة وهي أربعة أيضا اسلام وعقل ونقاء عن حبس ونفاس ولادة ووقت قابل له ليخرج العبدان وأيام التشريق كما سبأت (وفرائض الصوم أربعة أشياء) الاول (النية) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ومحملها القلب ولا تكفي باللسان قطعا ولا يشترط التلفظ بها قطعا كما قاله في الروضة ((تنبيه)) ظاهر كلام المصنف انه لو تسحر لم تقوى على الصوم لم يكن نية وبه صرح في العدة والمعتمد انه لو تسحر لم يصوم أو شرب لدفع العطش نهارا أو امتنع من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف طالع الفجر كان ذلك نية ان خطر بباله الصوم بالصفات التي يشترط التعرض لها تضمن كل منها قصد الصوم ويشترط افرض الصوم من رمضان أو غيره كقضاء أو نذر التبييت وهو ايقاع النية اطلاقا لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له ولا بد من التبييت لكل يوم ظاهر الخبر ولان صوم كل يوم عبادة مستقلة لتحلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يخلها الاسلام والصبي في نية النية لصومه كالبالغ كافي المجموع وليس على أصلنا صوم نفل يشترط فيه التبييت الا هذا ولا يشترط في التبييت النصف الاخير من الليل ولا يضر الاكل والجماع بعدها ولا تجب تجديدها اذا نام بعدها ثم تنبه ليل او يصح النفل بنية قبل الزوال ويشترط حصول شرط الصوم من اول النهار بأن لا يسبقها منافي للصوم ككفر وجماع (و) الثاني (تعيين النية في الفرض بأن ينوي كل ليلة انه صائم غدا عن رمضان أو عن نذر أو عن كفارة لانه عبادة مضافه الى وقت فوجب التعيين في نيتها كالصلوات الخمس وخرج بالفرض العقل فانه يصح بنية مطلقة * فان قيل قال في المجموع هكذا أطلقه الاصحاب وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة أيام من شوال كرواتب الصلوات * أجيب بأن الصوم في الايام المذكورة منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصل أيضا كنية المسجد لان المقصود وجود صومها ((تنبيه)) قضية سكوت المصنف عن التعرض للفرصة أنه لا يشترط التعرض لها وهو كذلك كما صححه في المجموع تبعه اللد كثيرين وان كان مقتضى كلام المنهاج

بالليل (قوله تعيين النية) أي المنوي ولو بالجنس كنية صوم الكفارة وان لم يعين كونها ظهرا أو غيره وكيفية الاشتراط بالنذر وان لم يعين كونه نذرا أو حاج أو غيره وكيفية القضاء وان لم يعين سببه (قوله حصل أيضا) أي الثواب المخصوص المرتب

عليها وان نفي الصوم عن الايام المذكورة وقيل يحصل الثواب على أصل الصوم (قوله ولا يشترط تعيين السنة) وكذا اليوم فان عين ووافق فظاهر واذا اخطا فان كان عامدا عالما لم يصح لتلاعبه وان كان غالطا صح راجع الاجه ورى في هذا المقام (قوله الا اذا اعتقد الخ) فهذا انما يحتاج اليه اذا علق كما هنا وتبين انه من رمضان فيه صح فان لم ١٩٥ يكن من رمضان لم يصح عن شعبان لعدم

نيتته له فان جزم بالنية صح وان لم يكن اشارة والحال انه بان من رمضان (قوله بعد الفجر) أي في الواقع (قوله فبان خلافه) ليس قيد ابل أول يبين شي كأي في الشارح لان المراد أنه أفطر من غير اجتهاد وأما بالنظر لقول الشارح معتقدا اذا كان معناه عن اجتهاد فيكون قوله فبان خلافه قيدا فان لم يبين شي صح صومه (قوله صح صومه) أي وان سبقه شي الى جوفه في الاول أي مسألة الطرح لعدله بخلاف مسألة الامساك لتقصيره بامساكه (قوله والذي يفطر به الصائم) هذه المفطرات مفاهيم ما تقدم من الاسلام والعقل والنقاء عن الخبث والنفس والامساك عن الاكل والشرب والجماع والقيء وانما ذكرها المصنف وان لم يكن من عادة المتون أخذ المختبرات لزيادة الايضاح على المبتدئ (قوله من عين) خرج الریح والطعم (قوله سواء أكان يحيل الخ) تعميم في الجوف (قوله كباطن الحلق) مثال لقوله أم لا وما بعده مثال لقوله يحيل فهو ناف ونشر مشوش وبقي مثال ما يحيل الدواء فقط كباطن الرأس أو الاذن (قوله فلا يضر الخ) مختار قيد مقدر أي من منفذ مفتوح انفتاحا ظاهرا يحس (قوله ولا يضر وصول ريقه) مختار قيد مقدر أي عين اجنبية طارئة من خارج البدن

الاشتراط والفرق بين صوم رمضان وبين الصلاة ان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة فان المعادة نفل ويتصور ذلك في الجمعة بان يصليها في مكان ثم يدرك جماعة في آخر يصلونها فيصليها معهم فانها تقع له نافلة ولا يشترط تعيين السنة كما لا يشترط الاداء لان المقصود منها واحدة ولو نوى ليلة الاثنين من شعبان صوم غدا من رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من صيدا أو امرأة أو فاسق أو مراهق فيصح ويقع عنه قال في المجموع فلو نوى صوم غدا ففلا ان كان من شعبان والا فم رمضان ولا اشارة فبان من شعبان صح صومه نفلا لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان لم يصح فرضا ولا نفلا وان نوى ليلة الاثنين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان اجزاء ان كان منه لان الاصل بقاؤه (و) الثالث (الامساك عن) كل مفطر من (الاكل والشرب والجماع) ولو بغير انزال وقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع (و) عن نعيم (القيء) وان يبين انه لم يرجع شي الى جوفه لماسيأتي (و) الرابع من الشروط (معرفة طرفي النهار) يقينا أو ظاهرا التحقق امساك جميع النهار (تنبيه) انفراد المصنف بهذا الرابع وكأنه أخذ من قولهم لو نوى بعد الفجر لم يصح صومه أو أكل معتقدا انه ليسل وكان قد طلع الفجر لم يصح أيضا وكذا لو أكل معتقدا ان الليل دخل فبان خلافه لزمه القضاء وحاصل ذلك انه اذا أفطر أو تسهر بلا تحريم ولم يبين الحال صح في تسهره لافي افطاره لان الاصل بقاء الليل في الاولى والنهار في الثانية فان بان الصواب فيهما صح صومه أو الغلط فيهما لم يصح ولو طلع الفجر وفيه طعام فلم يبلغ شيئا منه بأن طرحه أو أمسكه بفيه صح صومه أو كان طلوع الفجر مجامعا فزاع حاله صح صومه وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة (والذي يفطر به الصائم عشرة أشياء) الاول (ما وصل) من عين وان قلت كسمسمه عمدا مختارا عالما بالتصريم (الى) مطلق (الجوف) من منفذ مفتوح سواء أكان يحيل الغذاء أو الدواء أم لا كباطن الحلق والبطن والامعاء (و) باطن (الرأس) لان الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى الجوف فلا يضر وصول دهن أو كحل بشرط مسام جوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وان وجد أثر اباطنه ولا يضر وصول ريقه من معدته جوفه أو وصول ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غريلة دقسيق جوفه لعسر التخرز عنه والتقطير في باطن الاذن مفطر ولو سبق ماء المضغضة أو الاستنشاق الى جوفه نظرا بان باع أفطر والا فلا ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه من غير قصد لم يفطر ان عجز عن تغييره ومجه لانه معدور فيه غير مفطر ولو أوجر كان صب ماء في حلقه مكرها لم يفطر وكذا ان أكره حتى أكل أو شرب لان حكم اختياره ساقط وان أكل ناسيا لم يفطر وان كثر خبز الصالحين من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه (و) الثاني (الحقنة) وهي بضم المهملة ادخال دواء ونحوه في الدبر فتعبر به بانها (من أحد السبيلين) فيه تجوز فالتقطير في باطن الاحليل أو ادخال عود أو نحوه فيه مفطر وكالحقنة دخول طرف أصبع في الدبر حالة الاستنجاء فيفطر به الا ان أدخل الميسور مقعدته بأصبعه ولا يفطر به كما صححه البغوي لا بظناره اليه (و) الثالث (القيء عمدا) وان يبين انه لم يرجع منه شي الى الجوف كان تقايا منكسا لخبر ابن حبان وغيره من ذرعه التي أي غلبه وهو صائم

(قوله دباب) مختار قيد مقدر أي عين يسهل التخرز عنها ولا يشق (قوله لعسر التخرز الخ) علة للاربعه قبله وقضية انه لو نعمد فتح فيه في الاربعه يضر وليس كذلك على المعتدو يحجب بان المراد شأن عسر التخرز فلو نعمد فتح فيه لاجل وصرها فلا يضر وبعضهم قال ان التعيم في الاخيرين أما الاولان فيفصل فيهما فان نعمد فتح فيه لاجل دخول ذلك فيهما والا فلا (قوله ان عجز عن تغييره وجه) أي ووصل

شيء إلى الجوف هذا محصل
التفصيل والافلاضرو (قوله
في التجشؤ) بالله في آخره
كالتبرؤ ويحوز تخفيفها بقلب
الهمزة التي في آخره ياء وقلب ضمة
السين كسرة (قوله الانزال الخ)
حاصله أنه متى قصد اخراج المني
أفطر مطلقا والافان كان بجائلا
فلا فطر وان كان بغير حائل أفطر
أي وكان الملموس مما ينقض له
الوضوء كالأجنبية أما اذا كان
محرمافان كان بشهوة من غير
حائل أفطر أو أمر د أو عضوا مبائنا
غير الفرج فلا (قوله الردة الخ)
أي ولو لحظة ومثلها الجنون
والحيض والتفاس وأما النوم فلا
يفسر وان استغرق كل اليوم وأما
السكر والاعتماد فلا يفسر الا اذا
استغرق جميع النهار (قوله فانه
ظهور الخ) فيه نظر لانه في مقام
بيان فعل النبي صلى الله عليه وسلم
والماء ليس فعلا وقوله قبله على
رطب أي ولو كان بمكة فيقدمه
على ماء زمزم (قوله ترك الهجر)
هو بالفتح مصدر هجر كضرب
ومعناه الترك وقد أضاف له
الشارح ترك ونفي النسب اثبات
فصار معناه التكلم فاذا أضفت
لفظ ترك الذي هو من كلام المتن
لذلك صار المعنى ترك التكلم وهذا
ليس مرادافكان الأولى حذف
لفظ ترك الذي أدخله الشارح على
الهجران وهذا كماه على الفتح
وأما بالضم فيكون اسم مصدر
لا هجر بمعنى الخش والمعنى يسن
ترك الكلام الفاحش

فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض وخرج بقوله هذا ما لو كان ناسيا ولا بد أن يكون عالما
بالتحريم مختار لذلك فان كان جاهلا تقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أو مكرها
لم يفطر كما لو غلبه القيء وكذا لو اقتلع نخامة من الباطن ورماها سواء اقتلعها من دماغه أو من
باطنه لان الحاجة إلى ذلك تشكر وتكون من دماغه وحصلت في حده الظاهر من الفم وهو
مخرج الخلاء المجهة وكذا المهمة على الراجح في الروايد فليطعمها من مجراها وليجها ان أمكن
فان تركها مع القدرة على ذلك فوصلت الجوف أفطر لتقصيره وكالقيء التجشؤ فان تعمده وخرج
شيء من معدته إلى حده الظاهر أفطر وان غلبه فلا (و) الرابع (الوطء) بادخال حشفته أو قدرها
من نقطوعها (عمدا) مختارا عالما بالتحريم (في الفرج) ولو دبر من آدمي أو غيره أنزل أم لا
فلا يفطر بالوطء ناسيا وان كثر ولا يكره عليه ان قلنا بتصوره وهو الاصح ولا مع جهل تحريمه
كما سبق في الاكل (و) الخامس (الانزال) ولو قطرة (عن مباشرة) بخولس كقبلة بلا حائل
لانه يفطر بالايلاج بغير انزال فبالانزال مع نوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان بجائلا أو نظرا أو فكري
ولو بشهوة لانه انزال بغير مباشرة كالاغتلام وحرم بخولس كقبلة ان حرك شهوة خوف
الانزال والا فتركه أولى (و) السادس (الحيض) للجماع على تحريمه وعدم صحته قال الامام
وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه لان الطهارة ليست مشروطة فيه وهل وجب عليها تم
سقط أو لم يجب أصلا وانما يجب القضاء بأمر جديد وجهان أحدهما الثاني قال في البسيط وليس
لهذا الخلاف فائدة فقهية وقال في المجموع يظهر هذا وشبهه في الايمان والتعاليق بأن يقول متى
وجب عليك صوم فانت طالق (و) السابع (النقاس) لانه دم حيض مجتمعة (و) الثامن (الجنون)
لما فاتته العبادة (و) التاسع (الردة) لما فاتتها العبادة وسكت المصنف عن بيان العاشر والظاهر
أنه الولادة فانها مبطل للصوم على الاصح في التحقيق وهو المعتمد خلافا لما في المجموع من إلحاقها
بالاحتلام لوضوح الفرق وأهل المصنف تركه لهذا الخلاف أولسبأن أوسهوه (و) يستحب
في الصوم) ولونفلا أشياء كثيرة المذكور منها هنا (ثلاثة أشياء) الاول (تجمل الفطر)
اذا تحقق غروب الشمس لخبر الصحيحين لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر زاد الامام أحمد وأخروا
السحور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ويكره له ان يؤخره ان قصد ذلك ورأى
ان فيه فضيلة والافلا بأس به نقله في المجموع عن نص الامام ويسن كونه على رطب فان لم يجد
فعلى تمر فان لم يجد فعلى ماء لخبر كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفطر قبل أن يصلي على رطبات
فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء فانه ظهور رواه الترمذي ويسن السحور
لخبر الصحيحين تسحر وافان في السحور بركة ولخبر الحاكم في صحيحه استعينوا بطعام السحر على
صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل (و) الثاني (تأخير السحور) ما لم يقع في شأن
في طلوع الفجر لخبر لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور ولانه أقرب إلى التقوى
على العبادة فان شأن في ذلك كان تردد في بقاء الليل لم يسن التأخير بل الافضل تركه للخبر
الصحيح دع ما يريبك إلى ما لا يريبك (تنبيه) لو صرح المصنف بسن السحور كما ذكرته لكان
أولى فان استحبابه مجمع عليه وذكر في المجموع انه يحصل بكثير الماء كقول وقيل له في صحيح ابن
حبان تسحر وأولو بجرة ماء ويدخل وقت نصف الليل (و) الثالث (ترك الهجر) وهو
بفتح الهاء ترك الهجران (من الكلام) جميع النهار لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما
فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال
صلى الله عليه وسلم مره أن يتكلم ولا يستظل ولا يقعد وليتم صومه رواه البخاري ولهذا يكره

صحت اليوم الى الليل كما جزم به صاحب التنبية وأقره وأما الهجر بضم الهاء وهو الاسم من
 الالهجار وهو الاغشاش في النطق فليس مراد المصنف اذ كلامه فيما هو سنة وتركه فحش
 الكلام من غيبة وغيرها واجب وبعضهم ضبط كلام المصنف بالضم واعترض عليه كما اعترض
 على المنهاج في قوله في المنسوبات وليصن اسانه عن الكذب والغيبة بأن صون اللسان عن
 ذلك واجب وأجيب بأن المعنى انه يسن للصائم من حيث الصوم فلا يبطل صومه بارتكاب
 ذلك بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستفقاء قال السبكي وحديث
 خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة الى آخره ضعيف وان صح قال الماوردي فالمراد
 بطلان الثواب لا الصوم قال ومن هنا حسن عدم الاحتراز عنه من آداب الصوم وان كان واجبا
 مطلقا ويسن ترك شهوة لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها المسافها من الترفه الذي
 لا يناسب حكمة الصوم وترك نحو حجم كفصدلان ذلك يضره وترك ذوق طعام أو غيره
 خوف وصوله حلقه وترك علات بفتح العين لانه يجمع الريق فان بدله أفطر في وجهه وان أنقاه
 عطشه وهو مكروه كما في المجموع ويسن أن يغتسل من حدث أكبر لانه لا يكون على طهر من
 أول الصوم وان يقول عقب فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يقول ذلك رواه الشيخان وان يكثر تلاوة القرآن ومدارسته بأن يقرأ على غيره ويقرأ
 غيره عليه في رمضان لما في الصحيحين ان جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة من
 رمضان حتى ينسخ فيعرض عليه صلى الله عليه وسلم القرآن وأن يعسكف فيه لاسيما في
 العشر الاواخر منه للاتباع في ذلك ولما جاء ان يصادف ليلة القدر اذهى مضمرة فيه عندنا
 (ويحرم صيام خمسة أيام) أي مع بطلان صيامها وهي (العبدان) الفطر والاضحى بالاجماع
 المستند الى نهي الشارع صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين (وأيام التشريق) الثلاثة بعد
 يوم النحر ولو تمتع للنهي عن صيامها كما رواه أبو داود وفي صحيح مسلم أيام منى أيام أكل
 وشرب وذكروا الله تعالى (ويكره صوم يوم الشك) كراهة تنزيه قال الاسنوي وهو المعروف
 المنصوص الذي عليه الاكثرون والمعتمد في المذهب تحريمه كما في الروضة والمنهاج والمجموع
 لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ((تنبيه)) يمكن
 حل كلام المصنف على كراهة التحريم فيوافق المرجح في المذهب (الا أن يوافق) صومه (عادة
 له) في تطوعه كان كان يسرد الصوم أو يصوم يوما ويفطر يوما أو الاثنين والخميس فوافق صومه
 يوم الشك وله صومه عن قضاء أو نذر كظيره من الصلاة في الاوقات المكروهة لخبر لا تقدموا
 رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم صوما فله صومه وقيس بالوارد الباقي بجامع السبب
 فلو صامه بلا سبب لم يصح كيوم العيد بجامع التحريم وقوله (أو يصله بما قبله) مبني على جواز
 ابتداء صوم النصف الثاني من شعبان تطوعا وهو وجهه ضعيف والاضحى في المجموع تحريمه بلا
 سبب ان لم يصله بما قبله أو صامه عن قضاء أو نذر أو وافق عادة له لخبر اذا انتصف شعبان فلا
 تصوموا رواه أبو داود وغيره فعلى هذا لا يكفي وصل صوم يوم الشك لا بما قبل النصف الثاني
 ولو وصل النصف الثاني بما قبله ثم أفطر فيه حرم عليه الصوم الا أن يكون له عادة قبل النصف
 الثاني فله صوم أيامها فان قبله فلا استحب صوم يوم الشك اذا طبق الغيم خرجا من خلاف
 الامام أحمد حيث قال بوجوب صومه حينئذ أجيب بأننا نراعي الخلاف اذا خالف سنة صريحة
 وهي هنا خبر اذا غم عليكم فاكوا عدة شعبان ثلاثين ويوم الشك هو يوم الاثنين من

(قوله وليصن اسانه) هو مقول
 القول (قوله يفطرن الصائم) أي
 حقيقة وهو مذهب سيدتنا عائشة
 وكذا مذهب الامام أحمد (قوله
 وهو مكروه) أي العاتك مكروه
 (قوله ومدارسته) عطف خاص
 على عام لان المدارس أن يعيد
 الثاني ما قرأه الاول (قوله فيعرض)
 بفتح الياء بمعنى يلقي عليه وليس
 بضم الياء لان معناه الترك وليس
 مرادا (قوله ويكره) أي كراهة
 تنزيه ويدل لذلك فصله عن الحرام
 والاول كان مراده انه حرام لقول
 ويوم الشك عطف على ما قبله (قوله
 أو يصله بما قبله الخ) بان وصل يوم
 الشك بيوم أو أكثر من نصف
 شعبان فيصديق بكل النصف
 وبعضه وهذا وجهه ضعيف كما قاله
 الشارح وجرى في قوله ويكره
 صوم يوم الشك على ضعيف والمعتمد
 انه حرام وانه لا يجوز وصل يوم
 الشك لا بما قبل النصف الثاني
 بأن يصوم آخر النصف الاول
 ويستمر الى يوم الشك (قوله الا أن
 يكون له عادة) أي أو يصومه عن
 قضاء أو نذر

شعبان اذا تحدث الناس برؤيته أو شهد بها عدد تردد شهادتهم كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة وظن صدقهم كما قاله الرافعي وأما ما يصح صومه عن رمضان لأنه لم يثبت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال أنه رآه من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن البغوي وظأفة أول الباب وتقدم في اثباته صحة نية المعتقد لذلك وقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة لأن يوم الشك الذي يحرم صومه هو على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقده صحت النية منه وجب عليه الصوم وهذا موضع فقول الاسنوي إن كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع ممنوع أما ما لم يتحدد أحد بالروية فليس اليوم يوم شك بل هو يوم من شعبان وإن أطبق الغيم لم يبرقان غم عليكم (فرع) الفطر بين الصومين واجب إذا الوصال في الصوم فرضا كان أو نفلا حرام للنهي عنه في الصحيحين وهو أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعوما بعد الإلحاح في كرمه في المجموع وقضيته أن الجماع ونحوه لا يمنع الوصال لكن في البحر هو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين وذو كراجر جاني وابن الصلاح ونحوه وهذا هو الظاهر ثم شرع فيما يجب به الكفارة فقال (ومن وطئ) بتغيب جميع الحشفة أو قدرها من مقطوعها (حامدا) مختارا عالما بالتحريم (في الفرج) ولو دبراً من آدمي أو غيره (في نهار رمضان) ولو قبل غام الغروب وهو مكلف صائم أتم بالوطء بسبب الصوم (فعليه) وعلى الموطوءة المكلفة (القضاء) لإفساد صومهما بالجماع (و) عليه وحده (الكفارة) دونها نقصان صومها بتعرضه للبطان بعرض الخيض أو نحوه فلم تكمل حرمة حتى تتعلق بها الكفارة فتختص بالرجل الواطئ ولا نأمر ما يتعلق بالجماع كالمهر فلا تجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوءة كما نقله ابن الرقعة واللواط وإتيان البهيمة حكم الجماع فيما ذكر كما شمله ما ذكر في الحد فخرج بقيد الوطء الفطر بغيره كالأكل والشرب والاستقاء والمباشرة فيساقون الفرج المفضية إلى الانزال فلا كفارة به وبقيت جميع الحشفة أو قدرها من مقطوعها إدخال بعضها فلا كفارة به لعدم فطره به وبقيت العمد النسبانية لأن صومه لم يفسد بذلك وبالاختيار إلا كراه لما ذكره بعلم التحريم بهله لقرب هههه بالاسلام أو نشئه بمكان بعيد عن العلماء فلا كفارة عليه لعدم فطره به نعم لو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت عليه أنه كان من حقه أن يمتنع وبالفرج الوطء فيما دونه فلا كفارة فيه إذا أنزل وبنيار رمضان غيره كصوم نذراً أو كفارة فلا كفارة فيه لأن ذلك من خصوص رمضان وبالمسكاف الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة لعدم وجوب الصوم عليه وبالصائم مالم يوطئ بغير وطء ثم وطئ أو نسي النية وأصبح ممسكاً ووطئ فلا كفارة حيث نسي بالاثم مالم يوطئ المريض أو المسافر ولو بغير نية الترخص ومالم يوطئ وقت الجماع بقاء الليل أو شك فيه أو ظن باجتهاد دخوله فبان جماعه نهاراً لم تلزمه كفارة لا انتفاء الاثم ولا كفارة على من جامع حامداً بعد الاكل ناسياً وظن أنه أفطر بالاكلا لأنه يعتقد أنه غير صائم وإن كان الأصح بطلان صومه بهذا الجماع كالموطئ جامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه ولا على مسافر أفطر بالزنا مترخصاً لأن الفطر جائز له وأنه بسبب الزنا لا بالصوم (تنبيه) قيد في الروضة الجماع بالتمام تبعاً للعزالي احترازاً من المرأة فإنها تفطر بدخول شيء من الذكر في فرجها ولو دون الحشفة وزيفه بخروج ذلك بالجماع إذا الفساد فيه بغيره ومن جامع في يومين لزمه كفارتان لأن كل يوم عبادة مستقلة فلا تندخل كفارتاهما سواء أ كفر عن الجماع

(قوله وظن صدقهم) فيه نظر لأنه إذا ظن صدقهم بهج نبيت النية ويجوز الصوم إذا ثبت أنه من رمضان فليس يوم شك حيث نزل من رمضان فكان الأولى حذف قوله وظن صدقهم إلا أن يجب بان المعنى وظن صدقهم لم يثبت وأنه من رمضان (قوله وأما ما يصح صومه الخ) فيه نظر بل إذا ظن صدقهم بهج صومه وليس يوم شك كما تقدم ويجب بانه لما لم يثبت كونه من رمضان صار يوم شك فلم يصح صومه والحاصل أن يوم الثلاثين نارة يحكم عليه بانه يوم شك فيحرم صومه ونارة يحكم عليه بانه من رمضان فيجب صومه أو يجوز قالوا جوب على من اعتقد الصدق والجواز لمن ظن الصدق (قوله صحت النية) واجع لهما وقوله واجب راجع للثاني (قوله الفطر الخ) أي تعاطى المفطر واجب والافق الليل يحكم على الشخص بانه مفطر وإن لم يتعاط مفطراً (قوله الكفارة) أي العظمى لأنها المرادة عند الإطلاق وغيرها يقال له فدية غالباً ومن غير الغالب أطلق الكفارة على الفدية كما في قوله والكفارة عن كل يوم مسد والحاصل أن المفطرات السابقة فسدان قسم فيه الكفارة العظمى وهو الوطء وما عداه من المفطرات لا كفارة فيه وإنما فيه القضاء فقط وقد تكفل الشراح والخواشي بالكلام على الكفارة المذكورة

(قوله ومن مات الخ) أي بالغاسق
 كان أو رقيقاً ذكراً أو أنثى بشرط
 أن يكون مسلماً وانما قيد بالمسلم
 لأجل جريان الخلاف بين القديم
 والجديد وأما المرتد ففيه الإطعام
 فقط والحاصل أن الصور أربعة
 لأنه إما أن يفوت بعذر أو بغير
 عذر وعلى كل إما أن يتمكن من
 القضاء أولاً والتسديد في ثلاثة
 أذقات بغير عذر مطلقاً وكذا بعذر
 وتمكن من القضاء ولم يقض
 فهذه الثلاثة يحتملها كلام المتن
 والرابعة أذقات بعذر ولم يتمكن
 من قضائه فلا تدارك عنه والشارح
 جعل كلام المتن مفرداً فيها
 أذقات بعذر وتمكن من القضاء
 وجعل حكم ما أذقات بغير عذر
 مستفاداً من خارج ففيه مسامحة
 فكان الأولى أن يقول حاصل
 المقام كذا وكذا المتن يحتمل
 كذا وكذا ويخرج منه كذا وكذا
 (قوله وسواء استمر) أي المرض
 والسفر (قوله أم حصل الخ) أي
 أول يستمر بل زال وحصل الموت
 في رمضان (قوله ولو بعد زوال
 العذر) المطوي تحت الغاية مالم
 حصل الموت قبل زوال العذر
 وصرح الغاية ما إذا حصل زوال
 العذر ثم حصل الموت بعده
 في رمضان وحينئذ فلا حاجة
 لهذه الغاية لأن ما أفادته هو عين
 الصورةين قبلها في التعميم (قوله
 أطعم عنه وليه الخ) في نسخة أطعم
 عنه بالبناء للمفعول وهي أولى
 يشمل الأجنبية ولو من غير ذن
 لأنه من باب وفاء دين الغير (قوله
 ولا يجوز أن يصوم) معطوف على
 المتن وهذا من تنجيم القول الجديد

الأول قبل الثاني أم لا كجنتين جامع في جميع أيام رمضان لزمه كفارات بعددها
 فإن تكرر الجوع في يوم واحد فلا تعدوان كان بأربع زوجات وحدوث السفر ولو طويلاً
 بعد الجماع لا يسقط الكفارة لأن السفر المنشأ في أثناء النهار لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيما وجب
 من الكفارة وكذا حدوث المرض لا يسقطها لأن المرض لا ينافي الصوم فيحقق هتك حرمة
 (وهي) أي الكفارة المذكورة مرتبة فيجب أولاً (عتق رقبة مؤمنة) سلبية من العيوب
 المضرة بالعمل والكسب كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الظاهر (فإن لم يجد) أي (فصيام شهرين
 متتابعين فإن لم يستطع) صومها (فإطعام ستين مسكيناً) أو فقيراً الخبر الصحيحين عن أبي هريرة
 جابر جيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت قال وما أهلكك قال وقعت امرأتي
 في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال
 لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم
 فقال تصدق بهذا فقال علي أقفر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيها أي جبلها أهل بيت أحوج
 إليه منا ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب فاطمه
 أهلك والعرق نفخ العين والراء مكمل ينسج من خوص النخل وكان فيه قدر خمسة عشر صاعاً
 وقبل عشرون ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب عتقها ولو شرع في الإطعام ثم قدر على
 الصوم ندب له فلو عجز عن جميع الخصال المذكورة استقرت الكفارة في ذمته لأنه صلى الله عليه
 وسلم أمر الأعرابي بأن يكفر بما دفعه إليه مع أخباره بجزءه فدل على أنها نابتة في الذمة لأن
 حقوق الله تعالى المالبة إذا عجز عنها العبد وقت وجوبها فإن كانت لا بسبب منه كزكاة الفطر
 لم تستقر وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزاء الصيد
 وفدية الحلق أم لا ككفارة القتل والظهار واليمين والجماع ودم القمعة والقران * فإن قبل
 لو استقرت لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقف باخراجه بعد * أوجب بان تأخير البيان
 لوقت الحاجة جائز وهو وقت القدرة فإذا قدر على خصلته منها فعلها كما لو كان قادراً عليها وقت
 الوجوب فإن قدر على أكثر رتب وله العدول عن الصوم إلى الإطعام لسدة الغلظة وهي بغير
 مجمعة ولا ميسرة كنه شدة الحاجة للشكاح ولا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله كالزكاة
 وسائر الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر أطعمه أهلك في الام كما قال الرافي
 يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه له صدقة وفي ذلك أجوبة أخر ذكرتها في شرح المنهاج وغيره
 (ومن مات) مسلماً كما قيد به في القوت (وعليه صيام) من رمضان أو نذر أو كفارة قبل إمكان
 القضاء بأن استمر مرضه أو سفره المباح إلى موته فلا تدارك للفائت بالفدية ولا بالقضاء لعدم
 تقصيره ولا إثم به لأنه فرض لم يتمكن منه إلى الموت فسقط حكمه كالجماع إذا كان القوت
 بعذر كمرض وسواء استمر إلى الموت أم حصل الموت في رمضان ولو بعد زوال العذر أما غير
 المعذور وهو المتعدى بالفطر فإنه يأتى ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الرافي في باب النذر
 وإن مات بعد التمكن من القضاء ولم يقض (أطعم عنه ولبه) من تركته (لكل يوم) فاته
 صومه (مطعام) وهو رطل وثلاث الرطل البغدادي كما هو بالكيل المصري نصف قدح
 من غالب قوت بلدة الخبر من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه ولبه مكان كل يوم مسكيناً ولا
 يجوز أن يصوم عنه ولبه في الجديد لأن الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك
 بعد الموت كالصلاة وفي القديم يجوز لولييه أن يصوم عنه بل يندب له ويجوز له الإطعام فلا بد
 من التدارك على القولين والقديم هنا هو الأظهر المفتى به للأخبار الصحيحة المدالة عليه كخبر

(قوله ومع ضعفه فالأطعام الخ) أي فهو جائز على الثولين (قوله على المختار الخ) راجع للثلاثة قبله (قوله يبطل احتمال الخ) الأولى يبطل تعين العصوبة والولاية للذين قبل بتعين كل منهما (قوله قياسا على الحج) أي حج النفل لأن الفرض يجوز من الوارث والأجنبي من غير إذن الميت أما النفل ففيه خلاف فيقبل يجوز من الوارث بإذن الميت ومن الأجنبي بإذن القريب والمعتد أنه لا يجوز إلا بإذن الميت سواء كان من الوارث أو من الأجنبي (قوله وما لو نذر الخ) أي ويستثنى ما لو نذر (قوله أن قلنا أنه لا يفرد الخ) أما إذا قلنا يفرد فبصوم ولا يعتكف عنه ثم على الاعتكاف مع الصوم أن كان الناذر أطلق يكفي لحظفة مع الصوم وإن نذر اليوم كله اعتكف اليوم كله (قوله فهذا الخ) اسم الإشارة راجع ٣٠٠ للولى ويعتكف بالبناء للفاعل ضميره للولى ويحتمل أن اسم الإشارة راجع

للميت ويعتكف بالبناء للمفعول (قوله والشيخ الخ) هذا مفهوم ما تقدم في شروط الوجوب في قوله وإطاعة للصوم أي قدرة حسا وشرفا فالعاجز حسا كماها لا يجب عليه الصوم بل هو مخاطب بالقضية ابتداء وقبل بدلا (قوله والجوز) أي الذي بلغ أقصى الكبر ويقال له الهرم وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله مشقة الخ) أي وإن لم تبع التيمم بل كانت لا تحتمل عادة والفرق بينهما أن الأولى تحتاج إلى طبيب دون الثانية (قوله أن كان حرا الخ) خرج العبد فلا فدية عليه أصلا لجزه لكن أسيدته أن يفدى عنه وأقربيه أن يفدى أو بصوم ولا يجوز للسيد الصوم إلا بإذن لأنه أجنبي (قوله فإن كلمة لا مقدرة) وهذا من قبيل دلالة الاقتضاء وهي تقدير شيء يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته ولعل الدال على هذا التقدير قرينة حاله موجودة حال نزول الآية (قوله والحامل الخ) هذا أيضا مفهوم ما تقدم فإن الحامل والمرضع كل منهما عاجز شرعا وإن كانا قادرين حسا (قوله ولو من زنا) أي أو بغير آدمي

العاجزين من مات وعليه صيام صام عنه وإليه قال النووي وليس للجديد حجة من السنة والخبر الوارد بالأطعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعام لا يمتنع عند القائل بالصوم وعلى القديم الولى الذى يصوم عنه كل قريب للميت وإن لم يكن عاصبا ولا وارثا ولا ولى مال على المختار لما في خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة قالت له إن أمي ماتت وعليها صوم نذرا فأصوم عنها قال صومي عن أمك قال في المجموع وهذا يبطل احتمال ولاية المسال والعصوبة وقد قيل بكل منهما فإن اتفقت الورثة على أن يصوم واحد جاز فإن تنازعوا ففي فوائد المذهب للفارقي أنه يقسم على قدر موارد يشهم وعلى القديم لو صام عنه أجنبي بإذنه بأن أوصى به أو بإذن قريبه صح قياسا على الحج قال في المجموع ومذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه ثلاثون بالاذن يوما واحدا أجزأه قال وهو الظاهر الذى أعتقده وخرج بقيد المسلم فيما مر من الوارث ومات لم يصم عنه ويتعين الإطعام قطعا كما قاله في القوت ولو مات المسلم وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك عنه ولا فدية لعدم ورودها ويستثنى من ذلك ركعتا الطواف فانهما يجوزان تبعاً للحج وما لو نذر أن يعتكف صائغا فإن البغوى قال في التهذيب أن قلنا أنه لا يفرد الصوم عن الاعتكاف أي وهو الأصح وقلنا يصوم الولى فهذا يعتكف عنه صائغا وإن كانت النيابة لا تجزى في الاعتكاف (والشيخ) هو من جاوز الأربعين والجوز والمرضى الذى لا يرجح برؤيه (إن عجز) كل منهم (عن الصوم) بأن كان يلحقه به مشقة شديدة (يفطروا يطعم) أن كان حرا (عن كل يوم مدا) لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فإن كلمة لا مقدرة أي لا يطيقونه أو أن المراد يطيقونه حال الشباب ثم يعجزون عنه بعد الكبر ((تنبيه)) قضية إطلاق المصنف أنه لا فرق في وجوب الفدية بين الغنى والفقر وفائدة استقرارها في ذمة الفقير وهو الأصح على ما يقتضيه كلام الروضة وأصلها وجري عليه ابن المقرئ وقول المجموع ينبغي أن يكون الأصح هنا عكسه لأنه عاجز عنه حال التكليف بالفدية مردود بأن حق الله تعالى المال إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب يثبت في ذمته وهل الفدية في حق من ذكر بدل عن الصوم أو واجبة ابتداء وجهان في أصل الروضة أحدهما في المجموع الثانى وخرج بالحر الرقيق فلا فدية عليه إذا أفطر راكبا أو مرض ومات رقيقا (والحامل) ولو من زنا (والمرضع) ولو مستأجرة أو متبرعة (إذا خافتا) من حصول ضرر بالصوم كالضرر بالحامل للمريض (على أنفسهما) ولو مع الولد (أفطرتا) أي وجب عليهما الإفطار (و) وجب (عليهما القضاء) بالفدية كالمرضى فإن قيل إذا خافتا على أنفسهما مع ولديهما فهو فطران تفق به شخصان فكان ينبغي الفدية قياسا على ماسياتى أجيب بأن الآية وهى قوله تعالى ومن كان مريضا إلى آخرها

(قوله والمرضع الخ) أي ولو بغير آدمي بشرط أن يكون معصوما وسواء كانتا حرتين أم رقيقتين وإن كان الرقيق وردت لا يلزمه فدية ٣ (قوله وكذا إن أطلقا) بأن قصدت نفسها وغفلت عن الولد اثباتا ونفيا (قوله أجيب بأن الآية الخ فيه نظر لان الآية صاكنة عن الفدية اثباتا ونفيا ومصرحة بالقضاء فقط وقوله فيما إذا خافتا الخ فيه نظر لان الآية إنما هي في المريض الخ والمسافر لا في الحامل والمرضع فكان الأولى حذف الجواب لانه لم يفد شيئا وحذف السؤال أيضا لانه في جهة والآية في جهة ويمكن أن يقال إن المراد بالمريض في الآية حقيقة وهو ظاهر أرحكها ومعنى وهو الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما فهما حينئذ في معنى المريض فصارت الآية شاملة لهما فيصح الجواب المذكور ٣ قول المقر بر قوله وكذا إن أطلقا ليس في نسخة الشارح هذه زيادة كما ترى

(قوله انه نسخ حكمه) أي القول المذكور وحكمه التخيير بين الصوم والفطر والفدية فتعين الصوم إلا في الحامل الخ (قوله غير منسوخ) تفسير لما قبله (قوله بما مر) أي من أن كلمة لا مقدرة الخ (قوله في إيجاب ٢٠١ الفدية الخ) كان الأولى حذفه ويقول

فيما مر من وجوب القضاء فقط إذا خاف على نفسه الخ أو القضاء والفدية إذا خاف على الغريق فقط (قوله مشرف على هلاك) ليس قيداً بل أو نالته مشقة لا تحتل عادة (قوله بل هو جائز) وقد يجب إذا كان المال المحجور عليه ومع ذلك لا فدية (قوله وان نظر بعضهم في البهيمة) أي وقال أنهم مال أي فلا فدية فيه وهو ضعيف (قوله لا نهم) تعليل لوجوب الاقطار لا نقاذ الحيوان (قوله ومن آخر قضاء رمضان الخ) مقيد بقيدين الأول كونه قضاء رمضان الثاني فسوله مع إمكان القضاء فأخذ الشارح محترز الثاني بقوله أمان لم يمكنه الخ وأخذ محترز الأول فيما يأتي بقوله ولا شيء على الهرم والزمن الخ على اللب والنشر المشوش (قوله بدخول رمضان) أفاد أنها لا تجب إلا بدخوله وإن أيس من القضاء قبله كمثل المحشى وهذا في الحى أما إذا مات وأيس من القضاء فتجب الفدية ولو قبل دخول رمضان كمثل المحشى الثاني في الميت (قوله للتأخير) فتلزم ولو صام (قوله لأصل الصوم) فالصام فلا فدية (قوله تفويت الخ) فالصامت فلا فدية (قوله يشكر والمد الخ) كان الأولى تقديمه على الفألة (قوله على الجديد) وكذا على القديم (قوله ووجبت فدية التأخير) أي ولا يجوز للولى أن يصوم عنها (قوله

وردت في عدم الفدية فيما إذا أفطر تأنوفاً على أنفسهما فلا فرق بين أن يكون الخوف مع غيرهما أم لا (وان خافتا) منه (على أولادهما) فقط بأن تخاف الحامل من اسقاطه أو الموضع بأن يقل اللبن فيمك الولد (أفطرتا) أيضاً (و) وجب (عليهما القضاء) للاقطار (والكفارة) وان كانتا مسافرتين أو مريضتين لما روى أبو داود والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية أنه نسخ حكمه إلا في حقهما حيثئذ والقول بنسخه قول أكثر العلماء وقال بعضهم أنه محكم غير منسوخ بتأويله بما مر في الاحتجاج به ((تنبيه)) يلحق بالمرضع في إيجاب الفدية مع القضاء من أفطر لا نقاذ أدى معصوم أو حيوان محترم مشرف على هلاك بغير أو نحوه فيجب عليه الفطر إذا لم يمكنه تخليصه إلا بفطره فهو فطر ارتفق به شخصان وهو حصول الفطر للمضطر والخلاص لغيره فلو أفطر لتخليص مال فلا فدية لأنه لم يرتفق به إلا شخص واحد ولا يجب الفطر لأجله بل هو جائز بخلاف الحيوان المحترم فإنه يرتفق بالافطر شخصان وإن نظر بعضهم في البهيمة لأنهم نزلوا الحيوان المحترم في وجوب الدفع عنه منزلة الأذى المعصوم ولا يلحق بالحامل والمرضع في لزوم الفدية مع القضاء المتعدي بفطر رمضان بغير جاع بل يلزمه القضاء فقط ومن آخر قضاء رمضان مع إمكانه حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مدان سنة من الصحابة رضي الله عنهم قالوا بذلك ولا يخالف لهم بأثم بهذا التأخير وقال في المجموع ويلزمه المد بدخول رمضان أمان لم يمكنه القضاء لاستمرار عذره حتى دخل رمضان فلا فدية عليه بهذا التأخير ((فائدة)) وجوب الفدية هنا للتأخير وفدية الشيخ الهرم ونحوه لأصل الصوم وفدية المرضع والحامل تفويت فضيلة الوقت ويشكر المد إذا لم يخرج به بتكرار السنين لأن الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخر قضاء رمضان مع إمكانه حتى دخل رمضان آخر فبات أخرج من تركته على الجديد السابق لكل يوم مدان مد لفوات الصوم ومد للتأخير وعلى القديم وهو صوم الولي إذا صام حصل تدارك أصل الصوم ووجبت فدية التأخير (والكفارة) أن يخرج (عن كل يوم مد وهو) كما سبق (رطل وثلاث بالعراق) أي البغدادي وبالكيل نصف قدح بالمصري ومصرف الفدية الفقراء والمساكين فقط دون بقية الأصناف الثمانية المارة في قسم الصدقات لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين والفقير أسوأ حالاً منه فإذا جاز صرفها إلى المساكين فالفقير أولى ولا يجب الجمع بينهما وله صرف أمداد من الفدية إلى شخص واحد لأن كل يوم عبادة مستقلة فالأمداد بمنزلة الكفارات بخلاف المد الواحد فإنه لا يجوز صرفه إلى شخصين لأن كل مد فدية تامة وقد أوجب الله تعالى صرف الفدية إلى الواحد فلا ينقص عنها ولا يلزم منه امتناع صرف فديتين إلى شخص واحد كما لا يمنع أن يأخذ الواحد من زكوات متعددة وجنس الفدية جنس الفطرة ونوعها وصفها وقد سبق بيان ذلك في زكاة الفطر ويعتبر في المد الذي فوجبه هنا في الكفارات أن يكون فاضلاً عن فوته كزكاة الفطر قاله الفقهاء في فتاويه وكذا عما يحتاج إليه من مسكن وخادم ((تنبيه)) تجب فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جائز في الأصح كتجيب الكفارة قبل الحنث المحرم ويحرم التأخير

(٢٦ - خطيب أول) إلى شخصين أي إذا كان لازماً لشخص واحد فإن كان لازماً لثنتين جاز لكل منهما دفع حصه واحد (قوله المحرم) ليس قيداً بل المحرم والواجب والمباح سواء (قوله ويحرم التأخير) أي للقضاء مع الامكان ولو عجل الفدية وهو ربه أنه فاته بغير عذر وتمكن من قضاءه أما إذا فات بغير عذر وعجل فدية وأخر القضاء فلا يحرم التأخير

(قوله ولا شيء على الهرم الخ) محذور قوله قضاء رمضان (قوله ولا الزمان الخ) هذا من جملة مفهومات تقدم في شروط الوجوب لانها ما جازان
 ثم عاوان كاتفاذين حسا (قوله ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه) المراد به المريض الذي لا يرجى برؤه (قوله والمريض الخ) أى
 سواء كان المريض سابقا على الصوم أو بالعكس (قوله والمريض) أى الذى يرجى برؤه اما لا يرجى برؤه فهو محتاط بانقضية ابتداء ولا
 قضاء (قوله والمسافر) أى اذا كان السفر سابقا على الصوم بان سافر قبل الفجر يفتننا بخلاف ما اذا سبق الصوم ثم سافر فى أثناء النهار فلا
 يجوز الفطر فى هذا النهار أى لا بمسقة ٣٠٣ (قوله ولا بد فى فطر المريض الخ) فذلك كحل المحشى ببيان ما فيها من المناقشة والجواب

ان الحالة الاولى حالة الجواز اذا لم
 يتحقق الضرر ولم يظنه والحالة الثانية
 حالة الوجوب وتحميل على ما اذا
 تحقق الضرر وأخطره والجواب
 الثانى ان المشقة فى حالة الجواز المراد
 بها ما عدا الهلال أو ذهاب المنفعة
 وحالة الوجوب المراد بالمشقة فيها
 خوف الهلال أو ذهاب المنفعة
 (قوله وقت الشروع) المراد به قبل
 الفجر الذى هو وقت النية (قوله
 ولمن غلب عليه الجوع أو العطش
 حكم المريض) أى فى جواز الفطر أو
 وجوبه وعدم وجوب الامساك
 ويجب عليه تبييت النية ثم ان
 احتاج الى الفطر أفطر والا فلا
 وليس له ترك النية أصلا كالتعميم
 الاول من المريض فيكون تشبيهه
 بالمريض فى القسم الثانى منه لا
 من كل وجه (فائدة) الذين يجب
 عليهم الامساك من أفطر تعمدا
 بالاكل أو غيره أو ارتد ثم أسلم أو
 جامع أو نسي النية لبلا أو أصبح يوم
 الثالث مفطرا ثم ثبت انه من رمضان
 واما الصبي اذا بلغ مفطرا أو المجنون
 اذا أفان أو الكافر الا صلى اذا أسلم
 أو الحائض أو النفساء أو المريض
 أو المسافر أو الحامل أو الموضع
 فهو لا يجب عليهم الامساك

ولا شيء على الهرم ولا الزمان ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير القديبة اذا أخروها
 عن السنة الاولى وليس لهم ولا للعامل ولا للمريض تجبيل فدية يومين فأكثر كما
 لا يجوز تجبيل الزكاة لعامين بخلاف مالو عجل من ذكر فدية يوم فيه أو فى ليلة فانه جائز
 (والمريض) وأن تعدى بسببه (والمسافر) سفر أطول أمباحا (يفطران) بنية الترخص
 (وبقضيان) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أوفى فافطر فدية من أيام آخر ولا بد
 فى فطر المريض من مشقة تدفع له التيمم فان خاف على نفسه الهلال أو ذهاب منفعة عضو
 وجب عليه الفطر قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ثم
 ان كان المريض مطبقا له ترك النية أو منقطعها كأن كان يحجم وقتادون وقت تطران كان محجوما
 وقت الشروع جاز له ترك النية والا فعليه أن ينوى فان عاد المرض واحتاج الى الافطار أفطر
 ولمن غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض وأما المسافر السفر المذكور فيجوز له الفطر
 وان لم يتضرر به ولكن الصوم أفضل لما فيه من براءة الذمة وعدم اخلاء الوقت عن العبادة
 ولانه الاكثر من فعله صلى الله عليه وسلم اما اذا تضرر به نحو مرض أو ألم يشق عليه احتما له
 فالفطر أفضل لما فى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائما فى السفر قد ظلال عليه
 فقال ليس من البر أن تصوم موافى السفر نعم ان خاف من الصوم تلف نفس أو عضو أو منفعة حرم
 عليه الصوم كما قاله الغزالي فى المستصفى ولو لم يتضرر بالصوم فى الحال ولكن يخاف الضعف لو
 صام وكان سفر حج أو غيره فالفطر أفضل كما نقله الرافعى فى كتاب الصوم عن الثقة واقره (تنبيه)
 سكت المصنف عن صوم التطوع وهو مستحب لما فى الصحيحين من صام يوما فى سبيل الله باعد
 لله وجهه عن النار سبعين خريفاً وينبأ كد صوم الاثنين والخميس لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يحرق صومه ما قال انه ما يؤمن بامر من فيها الاعمال فاحب أن يعرض على وانا صائم
 وصوم يوم عرفة وهو تاسع ذى الحجة لغير الحاج لخبر مسلم صيام يوم عرفة يكفر السنة التى قبله
 والتى بعده وصوم عاشوراء وهو عاشوراء المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم صوم يوم عاشوراء أحسن
 على الله أن يكفر السنة التى قبله وصوم تاسوعاء وهو تاسع المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم من
 بقيت الى قابل لا صوم من التاسع فمات قبله وصوم ستة من شوال لقوله صلى الله عليه وسلم من صام
 رمضان ثم اتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر وتابعها أفضل عقب العيد ويكره افراد يوم
 الجمعة بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده
 وكذا افراد السبت والاحد لخبر لا تصوموا يوم السبت الا فيهما افترض عليكم ولان اليهود تعظم
 يوم السبت والنصارى يوم الاحد وصوم الدهر غير يومى العيد وأيام التشريق مكروه لمن خاف

ولكن يستحب الامساك والامساك من خواص رمضان (قوله فيجوز له الفطر الخ) هذا الكلام مجمل ثم فصله
 بكونه تارة الفطر أفضل أو الصوم أفضل أو وجوب الفطر وحرمة الصوم الخ (قوله الصوم أفضل) أى ما لم يتضرر (قوله اما اذا تضرر)
 مقابل لمحدوف تقديره أفضل ان لم يتضرر الخ اما اذا تضرر (قوله ولولم يتضرر الخ) غرضه ان الخوف من الصوم يصير الفطر أفضل
 أعم من أن يكون فى الحال أو المستقبل (قوله وكان مفرج الخ) ليس قيدا (قوله فى سبيل الله) أى الجهاد أو طاعة الله (قوله وانا صائم)
 أى حقيقة ان كان العرض قبل الغروب أو انى أثر صوم رفر يباينه ان كان بعد الغروب (قوله على الله) أى من الله فهى بمعنى من
 (قوله عقب العيد) الاولى وعقب العيد لانه سنة ثانية (قوله افراد يوم الجمعة) أى بلا سبب بان كان نتيلا مطاعا (قوله وصوم الدهر الخ)

مبتدأ خبره مكروه (قوله ومستحب) مبتدأ خبره لغزيره (قوله بصوم تطوع) ومثله فرض الكفاية الا الحج والعمرة والجهاد وصلاة الجنائز منفردا ما غسل الميت بعد الشروع فيه فان قام غيره مقامه فيه جاز قطعه والا فلا (قوله بصوم واجب أو صلاة) أي سواء كان ذلك اداء أو قضاء (قوله ثم باقي الاشهر) وذو الحجة أفضل من ذي القعدة وقيل ٢٠٣ بالعكس وعشرة من رمضان أفضل من عشر ذي الحجة

به ضم را أو فوت حق واجب أو مستحب ومستحب لغزيره لا طلاق الا لقرين يحرم صوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر الا باذنه لخبر الصحيحين لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهدا الا باذنه ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاة نافلة فله قطعها أما الصوم فلقوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر وأما الصلاة فقياسا على الصوم ومن تلبس بصوم واجب أو صلاة واجبة حرم عليه قطعه سواء كان قضاء أو على الفور كصوم من تعدى بالفطر أو أخر صلاة بلا عذر أم لا بأن لم يكن تعدى بذلك (تتمة) أفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم باقي الاشهر الحرم ثم شعبان

(فصل في الاعتكاف الخ) ذكره عقب الصيام لان المقصود من كل منهما واحد وهو كف النفس عن شهواتها ولان الذي يبطل الصوم يبطل الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف الصيام وهو من الشرائع القديمة بعناية اللغوي وأما بالكيفية الا تبة فهو من خصوصيات هذه الامة والاعتكاف مصدر اعتكف وامم مصدر اعتكف واعتكف لازم وأما اعتكف فهو لازم ومنعه كرجع ورجعته ونقص ونقصته وعكف من باب ضرب وغفيل (قوله اللبث) أي المداومة سواء كان على خير أو شر كقوله فأقوا على قوم يعكفون على أصنامهم أي على عبادتها (قوله في المساجد) قيد لجهة الاعتكاف لا للمكان عن المباشرة لانها ان كانت بوطء فهي حرام سواء كانت في المسجد أو خارجه اذا كان حكم الاعتكاف منسجبا عليه وان كان المراد بها المباشرة بشهوة فهي حرام في المسجد على المعتكف وغيره فبتعين انه قيد لجهة الاعتكاف (قوله العشر الاواخر الخ) الاقصد الا تخربا لافراد لان لفظه مفرد الا ان يقال انه جمع بالنظر لمعنى العشر فسمي كل واحد آخر اجازا (قوله أن طهرا الخ) أي بان طهرا فحذف حرف الجر والمراد تطهيره

به ضم را أو فوت حق واجب أو مستحب ومستحب لغزيره لا طلاق الا لقرين يحرم صوم المرأة تطوعا وزوجها حاضر الا باذنه لخبر الصحيحين لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهدا الا باذنه ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاة نافلة فله قطعها أما الصوم فلقوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر وأما الصلاة فقياسا على الصوم ومن تلبس بصوم واجب أو صلاة واجبة حرم عليه قطعه سواء كان قضاء أو على الفور كصوم من تعدى بالفطر أو أخر صلاة بلا عذر أم لا بأن لم يكن تعدى بذلك (تتمة) أفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم رجب ثم باقي الاشهر الحرم ثم شعبان

(فصل في الاعتكاف الخ) ذكره عقب الصيام لان المقصود من كل منهما واحد وهو كف النفس عن شهواتها ولان الذي يبطل الصوم يبطل الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف الصيام وهو من الشرائع القديمة بعناية اللغوي وأما بالكيفية الا تبة فهو من خصوصيات هذه الامة والاعتكاف مصدر اعتكف وامم مصدر اعتكف واعتكف لازم وأما اعتكف فهو لازم ومنعه كرجع ورجعته ونقص ونقصته وعكف من باب ضرب وغفيل (قوله اللبث) أي المداومة سواء كان على خير أو شر كقوله فأقوا على قوم يعكفون على أصنامهم أي على عبادتها (قوله في المساجد) قيد لجهة الاعتكاف لا للمكان عن المباشرة لانها ان كانت بوطء فهي حرام سواء كانت في المسجد أو خارجه اذا كان حكم الاعتكاف منسجبا عليه وان كان المراد بها المباشرة بشهوة فهي حرام في المسجد على المعتكف وغيره فبتعين انه قيد لجهة الاعتكاف (قوله العشر الاواخر الخ) الاقصد الا تخربا لافراد لان لفظه مفرد الا ان يقال انه جمع بالنظر لمعنى العشر فسمي كل واحد آخر اجازا (قوله أن طهرا الخ) أي بان طهرا فحذف حرف الجر والمراد تطهيره

من الاوتان المتعلقة حول الكعبة ومن القدر لما قيل ان غنم سيدنا اسمعيل كانت تلبث في الحجر (قوله مستحبة) تأكيذا وتأسيسا ان أريد بالسنة الطريقة (قوله فيصميم الخ) مراتب الاحياء ثلاثة الاولى أن يحيى كل الليل بأنواع العبادات الثانية أن يحيى معظم الليل الثالثة أن يصلي العشاء الاخيرة من كل ليالي العشر في جماعة ويعزم على صلاة الصبح في جماعة والاولى أعلى المراتب ثم الثانية (قوله كغيره الخ) راجع لقوله النبوة واقوله بالقلب ورواها في علي من قال لا بد أن تكون باللسان (قوله وان أطلق الخ) شروع في مراتب ثلاثة

للنية (قوله ولو قيد بعبادة الخ) أي مطلقه سواء كان نذراً أو لا وحكمهما ما في الشارح إلا أن الاستئناف في المنذور واجب وفي غيره سنة وقوله لا أن نذر مدة متتابعة تكفل بها الشارح ومثلها في التفصيل إذا كانت المدة معينة مندورة على المعتمد أما إذا كانت مقيدة بعبدة متتابعة من غير نذر أو معينة من غير نذر ففيها التفصيل المذكور ولكن لا يجب الاستئناف لأنه نفل (قوله بل يكفي التردد الخ) أشار به إلى أن المراد باللبس حقيقة أو حكماً ولا ٢٠٤ يشترط وقوع النية حال السكون فيها على المعتمد بخلاف المردف فلا بد من وقوع

النية حال السكون على القول بحصول الاعتكاف به وإن كان ضعيفاً (قوله فلا يصح الخ) أي على المعتمد ومقابل به يصح في صورة رهي ما إذا أعدت المرأة لصلاتها محلاً من بيتها فإنه يكون كالسجدة لها فلها الاعتكاف فيه على هذا القول (قوله لا تشد الرحال) أي لا يطالب السعي والذهاب لزيارة بقعة أو للصلاة فيها إلا هذه البقاع الثلاثة وأما غيرها فالسعي والذهاب لزيارة الأولياء السعي في تلك الأماكن (قوله مسجدى هذا الخ) الإشارة لما كان موجوداً في زمانه لا لما زيد فيه بعده (قوله مسجد مكة) المراد به الكعبة أو المسجد بتمامه على المعتمد لا المطاف فقط (قوله ولو غير مقيد بعبدة ولا تنابع) صادق ثلاث صور والمنذور المقيد بها والمنذور المقيد بعبدة من غير تنابع والمطلق فمقتضاه أنه لا يجوز الخروج في الثلاثة إلا لهذه الأعذار مع أنه ليس كذلك بل المطلق يجوز الخروج منه مطلقاً والمقيد بعبدة من غير تنابع يجوز الخروج منه مطلقاً ثم إن كان تبرزاً أو غيره وعزم على العود فلا يحتاج لتجديده ويبنى على ما مضى أما إذا لم يعزم على العود فالخروج جائز لكن إذا ما جدد

الاعزم عوداً جددتها سواء أخرج لتبرزاً أم غيره لأن ما مضى عبادة نامة فإن عزم على العود كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ولو قيد بعبدة كيوم وشهر وخارج غير تبرز أو عاده حدد النية أيضاً وإن لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف بخلاف خروج وجهه للتبرز فإنه لا يجب عليه تجديدها وإن طال الزمان فإنه لا بد منه فهو كالمستثنى عند النية لأن نذر مدة متتابعة تخرج له نذر لا يقطع المتتابع فلا يلزمه التجديد سواء أخرج لتبرزاً أم غيره (و) الثاني (اللبث) بقدر ما يسمى حكماً أي إقامة بحيث يكون زمنه فوق زمن الطمأنينة في الركوع ويحرم فلا يكفي قدرها ولا يجب السكون بل يكفي التردد فيه وأشار إلى الركن الثالث بقوله (في المسجد) فلا يصح في غيره للاتباع رواه الشيخان وللإجماع وقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد والجامع أولى من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه ولأنه يحتاج إلى الخروج للجمعة وخروجها من خلاف من أوجبه بل لو نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج أوجب الجامع لأن خروجها يبطل تنابعه ولو عين الناذر في نذره مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى تعين فلا يقوم غيرهما مقامها لمزيد فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى رواه الشيخان ويقوم مسجد مكة مقام الآخر من لمزيد فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى لمزيد فضله عليه فلو عين مسجد غير الثلاثة لم يتعين ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين والركن الرابع معتكف وشرطه اسلام وعقل وخلوع عن حدث أكبر فلا يصح اعتكاف من اتصف بضد شيء منها لعدم مصداقية الكافر ومن لا عقل له وحرمة مكث من به حدث أكبر بالمسجد (ولا يخرج من) المسجد في (الاعتكاف المنذور) ولو غير مقيد بعبدة ولا تنابع (الطاحنة الإنسان) من بول وغائط وما في معناهما كفعل من جنابة ولا يضر ذهابه تبرزه بداره لم يفحش بعد ما عن المسجد ولا له دار أخرى أقرب منها أو فحش ولم يجسد بطريقه مكاناً لا ثقابه فلا ينقطع المتتابع به فلا يجب تبرزه في غير داره كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للمشقة في الأول والمدة في الثاني أما إذا كان له دار أخرى أقرب منها أو فحش بعد ما وجد بطريقه مكاناً لا ثقابه فينقطع المتتابع بذلك لا غنى عنه بالأقرب في الأولى واحتمال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع ولا يكف في خروجه لذلك الأسراع بل عشي على محبته المعهودة وإذا فرغ منه واستحبى فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابعاً لذلك بخلاف ما لو خرج له مع مكانه في المسجد فلا يجوز وضبط البغوى الفحش بأن يذهب أكثر الوقت في التبرز إلى الدار ولو عاد مريضاً في طريقه أو زار قادم في طريقه لقضاء حاجته لم يضر ما لم يعدل عن طريقه ولم يطل وقوفه فإن طال أو عدل انقطع بذلك تنابعه ولو صلى في طريقه على جنازة فإن لم ينتظرها ولم يعدل إليها عن طريقه جاز ولا فلا ولا ينقطع المتتابع بخروجه بعد نذر كنسبان

لاعتكافه

النية ويبنى على ما مضى فهذه الغاية فيها أنظر فكان الأولى أن يقول ولا يخرج من المنذور

المقيد بالمدة والمتتابع وأجاب المحشي بأن المعنى لا يخرج إلا هذه الأمور أي مع بقائه على الاعتكاف أما إذا خرج غير هذه الأمور فلا يبقى على الاعتكاف أي حال خروجه (قوله ولا له دار أخرى الخ) أي أو فحش ولا له دار أقرب الخ (قوله أو فحش ولم يجسد الخ) كان لا فعدان يقدم ذلك على قوله ولا له دار أخرى ويكون نظم العبارة أو فحش ولم يجسد مكاناً لا ثقابه ولا له دار أخرى أقرب فالخاصل أن الدار الفاحشة بالمعنى المنقورة بالمرين (قوله لا غنى عنه بالأقرب) أي واحتمال أن يأتيه البول وقوله ولا احتمال الخ في الثانية أي

ولا غشائه باللائق فقد حذف من كل نظير ما أثبتته في الآخر فهو احتسابك (قوله بأن كانت لا تحلوا الخ) ضابطها في الحيض أن تكون أكثر من خمسة عشر يوما في النفاس أن تكون أكثر من تسعة أشهر إذا لم تكن وقت النسيء حاملا فإن كانت حاملا ونذرت شهرين أول الشهر التاسع فلا ينقطع التسابع أما إذا نذرت عشرة أيام أول الشهر التاسع وأخرتها حتى بقي ثمانية فاعتكفت وطرقها النفاس فإنه ينقطع لأنها مقصورة وأما المدة التي لا تحلوا عن الحيض فضابطها أن تكون خمسة عشر فأقل وأما في النفاس فضابطها أن تكون تسعة أشهر فأقل (قوله أو مرض الخ) فإن لم يخرج من المسجد حسب زمن ٢٠٥ المرض أو الأغماء دون الجنون لأن الجنون ليس أهلا للعبادة (قوله راتب) وكذا نأبؤه (قوله للاذان) وكذا ما يفعل في الليل من الأولى والأبد والتسابع بخلاف يوم الجمعة فلا يغتفر الا الاذان دون السلام والآية وقيل يغتفر ذلك (قوله كزمن حيض) وكذا زمن الجنون (قوله واذان) وكذا زمن الاغماء (قوله بخلاف ما يطول زمنه) هذا تقدم وانما أعاده لاشتماله على زيادة وهي المرض والعداء (قوله كمرض الخ) والمراد بكونه يقضى ذلك أي يقضى منه بقدر ما عليه من الاعتكاف لا جميعه لأنه ربما زاد على ما عليه (قوله وعدة) أي لم تكن باختيارها فإن كانت باختيارها أبطأست الاعتكاف كان قال لها ان شئت فانت طالق فقالت وهي معتكفة شئت (قوله ويطل الخ) حاصل ما يطله نسمة الوطء والانزال والسكر المنعدي به والردة والحيض والنفاس على ما تقدم والخروج من غير عذر والخروج لاستيفاء عقوبة ثبتت باقراره وكذا الخروج لاستيفاء حق مطل به والخروج بعدة باختيارها فتي طرأ واحد من ذلك على الاعتكاف المقيد بعدة وتتابع أطله وخروج منه ووجب

لاعتكافه وان طال زمنه (أو عذر من حيض) أو نفاس ان طالت مدة الاعتكاف بأن كانت لا تحلوا عنه قابلا أو جنابة من احتلام تحریم الميكت فيه حيثئذ (أو) عذر (مرض) ولو جنونا أو اغتاء (لا يمكن المقام معه) أي يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخادم وزررد طبيب أو يخاف منه تلويث المسجد كسهال وادار بول بخلاف مرض لا يخرج الى الخروج كصداع وحمى خفيفة فينقطع التسابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لص أو حريق ولا ينقطع التسابع بخروج مؤذن راتب الى منارة منفصلة عن المسجد قريبة منه للاذان لأنها مبنية له معدودة من توابعه وقد اعتاد الراتب صعودها وألف الناس صوته فيعذر فيه ويجعل زمن الاذان كالمستثنى من اعتكافه ويجب في اعتكاف مندور متتابع قضاء زمن خروجه من المسجد عذر لا ينقطع التسابع كزمن حبض ونفاس وجنابة غير مفطرة لأنه غير معتكف فيه الا زمن نحو نهر زهما يطالب الخروج له ولم يطل زمنه عادة ككل وغسل جنابة واذان مؤذن راتب فلا يجب قضاؤه لأنه مستثنى اذ لا بد منه ولأنه معتكف فيه بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس (ويطل) الاعتكاف المندور وغيره (بالوطء) من طالم تصر به هذا كرا للاعتكاف سواء وطئ في المسجد أم خارجه عند خروجه لقضاء حاجة أو نحوها المناقاة العبادة البدنية وأما المباشرة بشهوة فيمادون الفرج كلس وقبلة فتبطله ان أنزل والا فلا تبطله لما صر في الصوم وخروج بالمباشرة ما إذا نظر أو تفكر فأنزل فإنه لا يبطل وبالشهوة ما إذا قبل بقصد الاكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطله اذا أنزل والاستبراء كالمباشرة ولو جامع ناسيا للاعتكاف أو جاهلا فكجماع الصائم ناسيا صومه أو جاهلا فلا يضر كما صر في الصيام ولا يضر في الاعتكاف التطيب والتزين باغتسال وقص شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه تركه ولا أمر بتركه والاصل بقاؤه على الاباحية وله ان يتزوج ويتزوج بخلاف المحرم ولا تكره له الصنائع في المسجد كالحياطة والكتابة ما لم يكن منها فان أكثر منها كرهت لحرمته الا كتابة العلم فلا يكره الاكثر منها الا انها طاعة كتعليم العلم ذكره في المجموع وله ان يأكل ويشرب ويفعل يده فيه والأولى ان يأكل في سفرة أو نحوها وان يغسل يده في طست أو نحوها ليكون أنظف للمسجد ويجوز نضجه بمسح على خلاف ما جرى عليه بقوة من الحرمه لاتفاقهم على جواز الوضوء فيه واسقاط مائه في أرضه مع أنه مستعمل ويجوز الاحتجام والقصد في اناء مع الكراهة اذا أمن تلويث المسجد ويحرم البول فيه في اناء والفرق بينه وبين ما تقدم ان الدماء أخف منه لما صر أنه يعني عنهما في محلها وان كثرت ان لم تكن بفعله وان اشتغل المعتكف بالقرآن والعلم فزيادة خير لانه طاعة في طاعة (خاتمة) بسن للمعتكف الصوم للتتابع وللخروج من خلاف من أو جبه ولا يضر الفطر بل يصح اعتكافه الليل وحده لخبر الصحيحين ان عمرو رضي

الاستئناف وان أثبت على ماضى في الزدة وان كان مقيدا بعدة من غير متتابع فعنى بطلانه ان زمن ذلك لا يحسب من الاعتكاف فاذا زال ذلك جدد النية وبني على ماضى وان كان مطلقا فعنى بطلانه انه انقطع استقراره ودوامه ولا بناء ولا تجديد بنية ولا غيره وماضى معتد به وحصل به الاعتكاف (قوله يغسل يده فيه) أي ان كانت أرضه ترابية تشرب الماء والاحرم للتقدير (قوله ويجوز نضجه) أي ورشه أي ما لم يحصل منه تقدير ولا حرم (فرع) البناء في هوام المسجد ان بني قبل المسجد بنية فليس له حكم المسجد وكذا ان بني مع المسجد بنية أما لو بني بعد المسجد بنية فلا حكم المسجد (قوله ان لم تكن بفعله) راجع للغاية فقط فان كانت بفعله لم يعف الا عن القليل وان

كان ظاهراً انهم لم يأتوا بفعله لا يعني عنهما **(كتاب الحج)** هذا هو آخر أركان الاسلام وأخوه عن الصوم نظر القول بان الصوم أفضل لكثرة افراد من يجب عليه الصوم واقتداء بالحديث وأركان الاسلام تنقسم ثلاثة أقسام بدني محض كالشهادتين والصلاة والصوم ومالي محض كالزكاة ومركب منها وهو الحج (قوله القصد) أي المعظم لا مطلق القصد وقيل القصد والزيارة (قوله قصد الكعبة الخ) فيه مسامحة لان الحج هو الاعمال الآتية لا القصد نفسه وقياساً على الصلاة فام الأعمال والصوم فانه الامسالك فكان الاولى ان يقول الاعمال الآتية ٢٠٦ ويحاج بان العبارة فيها قلب والتقدير الاعمال المقصودة وعذر الشارح كغيره

في هذا التعريف موافقة لقاعدة وهي ان المعنى الشرعي يكون أخص من المعنى اللغوي ومشتقاً عليه فلما فسر والمعنى اللغوي للحج بالقصد اضطرروا الى أن يقولوا معناه شرعاً القصد لا الأعمال الى آخره (قوله حج البيت الخ) ومن استطاع بدل من الناس وفيه نظر لانه يصير المعنى انه يجب على كل الناس ان يحج مستطيعهم وليس كذلك الا ان يجعل ال في الناس للهدوهم المستطيعون فيكون بدل من كل (قوله روى ان آدم الخ) قول المحشي ان هذا لا يدل على انه من الشرائع القديمة وانما يدل على ان الطواف من الشرائع القديمة فيه نظر بل الدليل من قوله ان آدم حج والشرائع اولها من حين وجود آدم وأما قبله فليس فيه تشريع وفعل الملائكة ليس بتشريع ولا تكليف وانما هو تطوع (قوله على التراخي) وذهب الامام مالك والامام احمد الى انه على الفور وأما أبو حنيفة فلم يوجب له قول في المسئلة وانما وجد صاحبيه فقال محمد انه على التراخي وقال أبو يوسف انه على الفور (قوله وقيل في السنة السادسة) وجع المحشي

لله تعالى عنه قال يا رسول الله اني نذرت ان أعتكف ليلة في الجاهلية قال أرف بنذر فاعتكف ليلة ولخير أنس ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ولو نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انه انقضى قبل نذره لم يلزمه شيء لان اعتكاف شهر قد مضى محال وهل الافضل للمتطوع بالاعتكاف الخروج لعمادة المريض أو دوام الاعتكاف قال الاصحاب هما سواء وقال ابن الصلاح ان الخروج لها مخاوف للسنة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرج لذلك وكان اعتكافه تطوعاً وقال البلقيني ينبغي أن يكون موضع التسوية في عمادة الاجانب أما ذو الرحم والاقارب والاصدقاء والجيران فالظاهر ان الخروج لعمادتهم أفضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم وعبرة القاضي الحسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر

(كتاب الحج)

بفتح المهملة وكسر هاء الغتان قرئ بمافي السبع وهو لغة القصد وشرط قصد الكعبة للناس الا في بيانه كما قاله في المجموع وهو فرض على المستطيع لقوله تعالى والله على الناس حج البيت الآية والحديث بنى الاسلام على خمس وحديث حجوا قبل ان لا تحجوا قالوا كيف نخرج قبل ان لا نخرج قال ان تقعد العرب على بطون الاودية فيمنعون الناس السبيل وهو معلوم من الدين بالضرورة وكفر جاحده الا ان يكون قريب عهد بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء وهو من الشرائع القديمة روي ان آدم عليه الصلاة والسلام لما حج قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة وقال صاحب التيجان اول من حج آدم عليه السلام وانه حج أربعين سنة من الهند ماشياً وقيل ما من نبي الا وحجّه وقال أبو اسحق لم يبعث الله نبياً بعد ابراهيم الا وقد حج البيت وادعى بعض من أئمة في المناسك ان الصحيح انه لم يجب الا على هذه الامة واختلافوا متى فرض قبل الهجرة حكاية في النهاية والمشهور انه بعد هذا وعليه قبل فرض في السنة الخامسة من الهجرة وحزم به الرافعي في الكلام على ان الحج على التراخي وقيل في السنة السادسة وصحها في كتاب السير ونقله في المجموع عن الاصحاب وهذا هو المشهور ولا يجب باصل الشرع الامرة واحدة لانه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة الوداع والخبر مسلم أحج هذا المأمناً أم لا بل قال لا بل لا بد وأما حديث البيهقي الا أمر بالحج في كل خمسة أعوام فمحمول على النذر لقوله صلى الله عليه وسلم من حج حجة أدى فرضه ومن حج ثانية دأب ربه ومن حج ثالثة حرم الله شعره وبشره على النار وقد يجب أكثر من مرة لعارض كند وقضاء عن افساد التطوع والعمرة فرض في الاظهر لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي ائتواهم مائمين وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله

هل

بين القولين فيه نظر لانه لا معنى ليكون الفرض في الخامسة الا توجه الطاب والخطاب نعم يمكن

تصحح ذلك بأن انفق ان فرض الحج في الخامسة كان بعد فوت وقت الحج فحينئذ لا طلب للحج بالفعل الا في السنة السادسة (قوله حرم الله شعره وبشره على النار) أي ان استمر على توبته ومع كونه كذلك فالصلاة أفضل منه خلافاً للقاضي حسين وهو يكفر الصغار والكبار حتى التبعات ان مات فيه أو بعده أو قبله ومات قبل التمكن وعزم على أدائها وهذا بالنظر للاحقة وأما في الدنيا فلا يزول عنه وصف الفسق الا بالتوبة ومضي مدة الاستبراء ويرد غصبه من أصحابه أو يقضى عنه من تركته ويزاد على الحج غرق البه اذا كان في جهاد الكفار فانه يكفر الصغار والكبار حتى التبعات

(قوله سبعة الخ) فيه نظر لان المعدود في كلامه ثمانية وايضا جعل الزاد والراحلة وما بعدهما شرطا للوجوب مع انها شروط للاستطاعة ويحجب عن الاول بانه عند الزاد والراحلة واحد وعن الثاني بانه يجوز جعل شرط الشرط شرطا (قوله فان أسلم الخ) خرج ما لو مات فانه لا يوجب عنه وان كان لا يعاقب عليه زيادة على عقاب الردة (قوله ومات قبل التمكن الخ) ليس قيد ابل بعده بالاولى (قوله فلا يضي في ناسده) أي لا في حال الردة وهو ظاهر ولا اذا أسلم ابطان احرامه (قوله والخامس الاستطاعة الخ) على الشارح مؤاخذه من وجوه الاول انه ذكر الاستطاعة والمصنف لم يذكرها والثاني انه ٣٠٧ جعل الزاد والراحلة شرطا للاستطاعة

والمصنف جعلها شرطا للوجوب والثالث انه قال ولها شروط ولم يذكر الا اثنين والرايم انه جعل الزاد والراحلة شرطا للاستطاعة وجعل تخليه الطريق وامكان المسير شرطين للوجوب كالمثلين مع انها شرطان للاستطاعة ايضا ويحجب عن الاول بانه لم يزد الاستطاعة بل هي مأخوذة من ذكر الزاد والراحلة وما بعدهما فكافي المثلين ذكرها بالقوة وعن الثاني بان عذره موافقة الواقع من انها شرطان للاستطاعة لا للوجوب بخلاف المثلين لذلك وعن الثالث بان مراده ولها شروط أي في الواقع وهي عشرة فصاعدا وعن الرابع بان عذره في ذلك صحيح العسد للمسنن اذ لو جعلها شرطين للاستطاعة كالذين قبلهما لزم كون الشرط خمسة بالنظر للاستطاعة أو أربعة بغيرها وكان الاولى للشارح من ذلك كله ان يجاري المثلين ويعتذر عنه ويقول قد تسامح المثلين وعد شرط الشرط شرطا (قوله ولها شروط) أي عشرة أربعة في المتن وهي الزاد وما بعده والبقية في الشارح اولها قوله وجود ما وزاد وعائف دابة هذان اثنان وخروج فحوز زوج امرأة هذا واحد وقوله وجرد حمل وشرب

هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وأما خبر الترمذي عن جابر رسل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجبة هي قال لا وان يعتمر خيرا قال في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا تجب في العمر الا مرة واحدة (وشرايط وجوب الحج) أي والعمرة (سبعة) بل ثمانية كما ستعرفه الاول (الاسلام) فلا يجبان على كافرا أصلي وجوب مطالبة كفا في الصلاة أما المرندي بعد الاستطاعة فلا يسقطان عنه فان أسلم معسرا استقر في ذمته بتلك الاستطاعة أو موسرا ومات قبل التمكن حج واعتمر عنه من تركته ولو ارتد في أثناء نسكه بطل في الأصح فلا يضي في فاسده (و) الثاني والثالث (البالوغ والعقل) فلا يجبان على صبي ولا مجنون لعدم تكليفها كسائر العبادات (و) الرابع (الحرية) فلا يجبان على من في نفسه رذل لان منافعه مستحقة لسيده وفي ايجاب ذلك عليه اضطرار لسيده (و) الخامس (الاستطاعة) كما يعلم ذلك من كلامه فلا يجبان على غير مستطيع لمفهوم الآية والاستطاعة فومان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها (وجود الزاد) الذي يكفيه وأوعينته حتى السفرة وكففة ذهابه لمكة ورجوعه منها الى وطنه وان لم يكن له فيه أهل وعشيرة فلولم يجد ما ذكر ولكن كان يكتسب في سفره ما يفي بزيادته وباقي مؤنته وسفره طويل من حلتان فأكثر لم يكلف التسلط ولو كان يكتسب في يوم كفاية أيام لانه قد ينقطع عن الكسب لمرض وينتقد بعدم الانقطاع فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة وان قصر سفره وكان يكتسب في يوم كفاية أيام الحج كاف الحج بأن يخرج له لقلة المشقة حيث تذكروا قدر في المجموع أيام الحج عا بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشره وهو في حق من لم ينفر المفر الاول فان لم يجد زادوا واحتاج أن يسأل الناس كره له اعتمادا على السؤال ان لم يكن له كسب والامنع بناء على تحريم المسئلة للمكاتب كما يحشمه الاذرعى (و) الثاني من شروط الاستطاعة وجود (الراحلة) الصالحة لمثله بشراء أو استئجار بشئ أو أجرة مثل لمن بينه وبين مكة من حلتان فأكثر قدره على المشي أم لا لكن يندب للقادر على المشي الحج خروجا من خلاف من أو جبهه ومن بينه وبين مكة دون من حلتين وهو قوى على المشي يلزمه الحج لعدم المشقة فلا يعتبر في حقه وجود لراحلة فان ضعف عن المشي بان عجزا ولحقه ضرر ظاهر فكالبعبعد عن مكة فيشترط في حقه وجود لراحلة وان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط محمل وهو المشقة التي يركب فيها ببيع أو اجارة بعوض مثله دفع الضرر في حق الرجل ولانه أسهل للاثني وأحوط للاختي واشترط شربك ايضا مع وجود المحمل يجلس في الشق الا آخره عذر ركوب بشق لا يعادله شئ فان لم يجد له لم يلزمه التسلط وان وجد مؤنة المحمل بقامه أو كانت العادة جارية في مثله بالعادة لا تفصال كما هو ظاهر كلام الاحباب ويشترط كون ما ذكر من الزاد والراحلة والمحمل والشربك فاضلين عن دينه حالا كان أو مؤجلا وعن كافة

هذان اثنان وقوله وأن ثبت على المراكوب واحد (قوله بناء على تحريم المسئلة الخ) هو ضعيف والمهمة انها لا تحرم (قوله أو أجرة مثل) لا بزيادة ان قالت (قوله لمن بينه وبين مكة الخ) سواء كان رجلا أم امرأة أم خنثى وأرعى المشي أم لا (قوله لكن يندب الخ) أي ولو للمرأة (قوله يلزمه الحج) أي ولو كان من أهل المروآت وقيل لا يلزمه ان كان من أهل المروآت وهذا في المشي أما الدابة التي يركبها فقيل يشترط أن يليق به وقيل لا يشترط والمهمة عدم الاشتراط بخلاف الجمعه فيشترط لياقة الدابة به لان لها بدلا كان القادر على المشي امرأة وقيل يلزمها الحج قياسا على الرجل والمهمة لا يلزمها لان شأنها الضعيف (قوله فان لحقه بالراحلة مشقة الخ) هذا التفصيل في الرجل

وأما المرأة والخنثى فيعتبر في حقهما وجود الحمل مطلقا لانه أسير للاثني وأحوط للخنثى وإن كان ظاهرا كلام الشارح إن التفصيل في الكل وحديثه في قدر في كلام الشارح وانما ٢٠٨ يشترط الحمل في حق الرجل إن لحقه ضرر أما المرأة والخنثى فيعتبر مطلقا

وكذا الدابة تعتبر في حقها مطلقا على المعتمد (قوله ويلزمه صرف مال تجارته) وكذا أرض يستغلها ووظيفة وموقوف عليه يمكن إيجاره فيحصل من ذلك ما يصرفه في الحج لكن بشرط أن يكون فاضلا عن كفاية حمونه والأفلا بخلاف كتب الفقيه وآلات المحترف وبها ثم الزاوية فلا يلزمه صرفها فيه (قوله بشم مثل) وإن زاد زيادة قليلة لزمه الحج بخلافه استبحار الدابة بأجرة مثل إذا زادت عن ذلك ولو سيرا لا يلزمه الاستبحار والفرق أن نفع المشير يدوم بذلك بخلاف المؤجر (قوله نحوز وج الخ) ولا يشترط فيه ولا في المحرم أن يكون ثقة لكن يشترط أن يكون له غيرة عليها ويشترط في العبد أن يكون ثقة وفي النسوة كونهن ثقات أن كن غير محارم والأفلا يشترط ولا يشترط في الكل البس اوغ ولا البصر بل الشرط أن يكون وجودهم معها يمنع من تطلع أعين الناس لها أو الامرد الجبل كالمراة لكن لا يخرج مع مثله وإن كان (قوله كثير) قوله (فرضها الخ) خرج به النفل فلا يجوز خروج جهاله مع النسوة ولو كثرن إلا مع الزوج أو المحرم أو العبد (قوله أبو جود مطيع) معطوف على قوله أما بأجرة أي أو بطيع فيجوز كل منهما في كل من الميت والمعتوب وفي المطيع عن الميت لا يشترط الاذن دون المعتوب (قوله وكون بضمه الخ)

من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه وعن مسكنه اللائق به المستغرق لحاجته وعن عصبه يليق به ويحتاج اليه لخدمته ويلزمه صرف مال تجارته إلى الزاد والراحلة وما يتعلق به ما (و) الشرط السادس للوجوب (تخليط الطريق) أي أمنه ولو ظن في كل مكان بحسب ما يليق به فلو خاف في طريقه على نفسه أو عضوه أو نفس محترمة معه أو عضوها أو ماله ولو سيرا سبعا أو عدوا أو رصديا ولا طريق له سواه لم يجب النسك عليه لحصول الضرر والمراد بالامن العام حتى لو كان الخوف في حقه وحده فحصى من تركته كما نقله البلقيني عن النص ويجب ركوب البحران غلبت السلامة في ركوبه وتعين طريقا كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة فإن غلب الهلاك أو استوى الأمران لم يجب بل يحرم لما فيه من الخطر (و) السابع (امكان السير) إلى مكة بأن يكون قد بقي من الوقت ما يمكن فيه من السير المعتاد لاداء النسك وهذا هو المعتمد كما نقله لرافعي عن الأئمة وإن اعترضه ابن الصلاح بأنه يشترط لاستقراره لا لوجوبه فقد صوب النووي ما قاله لرافعي وقال السبكي إن نفس الشافعي أيضا يشهد له ولا بد من وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذي حوت عادة أهل بلده بالخروج فيه وإن سيرا والسير المعتاد فإن خرجوا قبله أو آخره والخروج بحيث لا يصلون مكة إلا بأكثر من مرحلة في كل يوم أو كانوا يسرون فوق المادة لم يلزمه الخروج وهذا إن احتج إلى الرفقة لدفع الخوف فإن أمن الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها لزمه ولا حاجة للرفقة ولا نظر إلى الوحشة بخلافها فيما مر في التيمم لانه لا بد لها من اختلافه ثم والثامن من شروط الوجوب وهو من شروط الاستطاعة أن يثبت على الراحلة أو في محمل ونحوه بلا مشقة شديدة فن لم يثبت عليها أصلا أو ثبت في محمل عليها لكن بمشقة شديدة لكبر أو نحوه انتفى عنه استطاعة المباشرة ولا تضر مشقة تحمل في العادة ويشترط وجود ماء وزاد بحال يعتاد حملها منها بشم مثل زمانا ومكانا وجود علف دابة كل مرحلة وآخر وج نحوز وج امرأة كحرمها أو عبدها أو نسوة ثقات معها آمنة على نفسها ونظير الصبيح لا تسافر المرأة يومين إلا ومعه هارز وجها أو محرم ويكفي في الجواز غرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها أن أمنت ولو كان خروج من ذكر بأجرة فيلزمها أجرته إذا لم يخرج إلا بما يشترط في لزوم النسك لها قدرتها على أجرته ويلزمها أجرة المحرم كقائد أعمى والمجذور عليه بسفه كغيره في وجوب النسك عليه فيصح إجماعه وينفق عليه من ماله لكن لا يدفع له المال إلا لئلا يبدد بل يخرج معه الولي بنفسه إن شاء لينفق عليه في الطريق بالمعروف أو ينصب له شخصه ثقة ينوب عن الولي ولو بأجرة مثله إن لم يجد متبرعا لينفق عليه في الطريق بالمعروف والظاهر أن أجرته كأجرة من يخرج مع المرأة والنوع الثاني استطاعة غيره فحبب آتية عن ميت غير مرتد عليه نسك من تركته كما يقضى منه بدونه ولو فعله عنه أجنبي جاز ولو بلا ذن كما يقضى بدونه بلا ذن وعن معصوب بضاد معجزة أي عاجز عن النسك بنفسه لكبر أو غيره كمشقة شديدة بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر أما بأجرة مثل فضلت عما مر في النوع الأول غير مؤنة عياله سفر إلا أنه إذا لم يفارقهم يمكنه تحصيل مؤنتهم أو وجود مطيع بنسك سواء كان أصله أم فرعه أم أجنبيا بشرط كونه غير معصوب مؤنوقا به أدى فرضه وكون بعضه غير ماش ولا معولا على الكسب أو السؤال إلا أن يكسب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين ولا يجب عليه آتية مطيع عيال للأجرة أعظم المنفعة بخلاف المنفعة في ذل الطاعة بنسك بدليل أن

خرج الأجنبي فيلزمه الاذن له ولو ماشيا والمعتمد أنه لا فرق بين البعض وغيره في اعتبار عدم المشي (قوله لا مطيع عيال الخ) ويستثنى من ذلك أم فرعه أو فرعه إذا قال أعتد بها للماجر استأجر وأنا أدفع الأجرة أو أذن لي وأنا استأجر عند

فيلزمه الاذن أو الاستئجار وقيل لا يستثنى ذلك وزاد بعضهم ما لو دفع الاب للابن ما لا يستأجر به فيلزمه القبول أيضا ((فرغ))
 في شروط الاستطاعة وجودها من وقت خروج أهل البلد إلى عودهم متى كان كذلك استقر الحج في ذمته فان انتفت الاستطاعة بعد ذلك فمطلب منه الحج ولو فقيرا فان اختلف شرط من شروطها في المدة المذكورة لم يكن مستطيعا فلا يلزمه فيما بعد هذه السنة الا باستطاعة أخرى وهذا في حق الحلي أما إذا استطاع ثم اختلف شرط من شروطها في أثناء المدة بعد مضي أعمال الحج لم يضرب ويستقر الحج في حقه فصح من تركته انتهى (قوله تنبيه الخ) حاصل ما ذكره مراتب ثلاثة الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن فرض الاسلام (قوله ان كلا بعده الخ) خرج ما إذا كلاً في أثناء الوقوف أو قبله أو في ٣٠٩ طواف العمرة وتعمم الأعمال فانه يجوزهما

لكن ان كانا فلا شأ من الاركان قبل الوقوف كالسعي أعاده بعد الوقوف في محله ((فرغ)) الاعضاء والجنون أن حصل قبل الاحرام يجب الحج لكن يجوز للولي أن يحرم عن الجنون ويحضر المواقف الخ في الشارح ولا يجوز الاحرام عن المغمى الاعضاء يربح زواله عن قرب دون الجنون وان حصل ذلك بعد الاحرام انظر زواله فان كان احرامه بعمره أو نهيها لا آخر لوقتها وان كان يجمع فان أفاق قبل فوات الوقوف أنه وان لم يبق ولم يرج افاقته قبل الوقوف كل عنه وليه ووقع حجة نفل انتهى حرر وراجع حاشية التحرير في هذا المحل (قوله وأركان الحج الخ) لما فرغ من الكلام على الشروط شرع يتكلم على الاركان وقدم الاولى لأنها اخرجت عن الماهية سابقة عليها (قوله والاحرام مع التنية الخ) العبارة فيها قلب أي التنية المصاحبة للاحرام أي الدخول فلذا قال الشارح أي نية الدخول واعلم ان الاحرام هنا بمعنى الدخول ولا بد وأما إذا كان مفردا

الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عن الاستعانة ببدنه في الاشغال ((تنبيه)) سكت المصنف عن شروط صحة النسك في شرط اعلمته الاسلام فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد أو عديم أهليته للعبادة ولا يشترط فيه تكليف فلولى مال ولو بماذونه احرام عن صغير ولو بميزان خبره سلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم أتى ركباً بالرحاء ففرغت امرأة فأخذت بعض صبي صغير فأخرجته من محضتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وعن مجنون قياساً على الصغير ويشترط للمباشرة مع الاسلام التمييز ولو من صغير ورفيق كافي سائر العبادات فلاميز أن يحرم باذن وليه من أب ثم جد ثم وصي ثم حاكم أو قيمه ويشترط الوقوع عن فرض الاسلام مع الاسلام والتمييز بالبالغ والحريه ولو غير مستطيع فيجزي ذلك من فقير يكال حاله فهو كالموت تكلف المريض المشقة وحضر الجمعة لا من صغير ورفيق ان كلا بعده خبر أيما صبي حج ثم بالغ فعليه حجة أخرى وأما عبيد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى فالمراتب المذكورة للصحة ولو حوب أربع الوجوب والصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن فرض الاسلام (وأركان الحج أربعة) بل ستة كما ستعرفه الاول (الاحرام) به (مع التنية) أي نية الدخول في الحج لخبرنا عما الأعمال بالنيات (و) الثاني (الوقوف بعرفة) لخبر الحج عرفة (و) الثالث (الطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (و) الرابع (السعي) لما روى الدارقطني وغيره بأسناد حسن كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم (و) الخامس (الحلق) أو التقصير لنوقف التحمل عليه مع عدم جبره بدم كاطواف والسادس ترتيب المعظم بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير والطواف على السعي ان لم يفعل بعد طواف القدوم ودايله الاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم وقد عسده في الروضة كاصلها زكنا وفي المجموع شرط الاول أنسب كافي الصلاة ولا دخل للجبر في الاركان (وأركان العمرة أربعة أشياء) بل خمسة كما ستعرفه الاول (الاحرام) الثاني (الطواف) الثالث (السعي) الرابع (الحلق في أحد القولين) القائل بأنه نسك وهو الاظهر ومثله التقصير والخامس الترتيب في جميع أركانها على ما ذكرناه ((تنبيهات)) الاول الافضل أن يعين في احرامه النسك الذي يحرم به أن يشوي حجاً أو عمرة أو كليهما فلو احرم بحجتهين أو عمريتين انعقدت واحدة فان احرم وأطلق بأن لا يزيد على نفس الاحرام فان كان في أشهر الحج صرفه

(٣٧ - خطيب أول) عن النية فله استعمالا أن يكون بمعنى النية أو بمعنى الدخول في النسك بالنية وبالمعنى

الاول يعبر كذا وبالمعنى الثاني يكون مورد الصحة والفساد كقولك صح الاحرام أي الدخول بالنية في الحج والتلبس وفسد الاحرام أي الدخول بالنية في الحج والتلبس (قوله والحلق) عطف على طواف الركن فهو باجر والتقصير عطف عليه وقوله والطواف بالنصب معطوف على الاحرام (قوله على ما ذكرناه) يحتمل ان يكون على التعليل أي لاجل الذي ذكرناه في داليل الترتيب في الحج ويكون داليل اعتبار الترتيب في العمرة ويصح أن تكون متعلقة بمحذوف حال والتقدير بحاله كون ذلك الترتيب على الوجه الذي ذكرناه في عدد الاركان من تقديم الاحرام الخ (قوله انعقدت واحدة) يصح فاع واحدة على انها فاعل ونصبها مفعول والفاعل ضمير أي انعقدت نية (قوله فان احرم وأطلق الخ) وله صورتان الاولى أن يقول فوبت الاحرام الثانية أن يقول فوبت الاحرام بالنسك

غداة النحر) المراد منه الوقوف
بالمشعر الحرام وهو يسكن له الغسل
ان لم يغسل للعبد فقط ما في
الحصى (قوله وخضب يدي امرأة
الخط) وهو وان كان لا يمنع الحرمه
لكن يخفف لون البشرة (قوله
ليبت الخ) مثنى أصابعه ابين لك
حسده فتكونه للزيادة واللام
للتخفيف والعامل فيه محذوف أى
الحي ابين لك وليبت الثانية تأكيده
وكذا الثالثة ويسن وقفة طيفة
على الثالثة رعى ليبت سجد
لا شريك لك ووقفة على الملائك قبل
لا شريك (لا قوله ان الحمد) بكسر
ان أو قفها (قوله واذا فرغ من
تلبيته الخ) أى من كل دور منها بان
يكبر والتلبية ثلاثا ثم يصلي ثلاثا (قوله
وسأل الله الجنة) بان يقول اللهم
اى أسألك رضاك والجنة وفى الثاني
اللهم انى أستعبدك من غضبك
والنار (قوله بسجد الخ) ولو طال
الزمان سواء كان سجدا أو سهوا فان
زل الظهر بالاغماء أو الجنون
استأنف (قوله والعباد بالله تعالى
الخ) أى من الحياة والبقاء الى
ذلك الوقت والافرقه محقق لان
كل ما كان من الجنة فلا بد من
رفعه وعوده اليها (قوله الخارج
عن عرض جدار البيت) أى من
الجهات الاربعه وان لم يبق منه
الا ٣ ان الذى جهة الباب وأما
بقية من الجهات الثلاثة فقد
سويت بجدار الكعبة ولا يمكن
المشى عليها وكذا الذى جهة الباب
(قوله بان لم يشمله نسك) أما
ما شتمل النسك عليه كطواف

الى ما شاء بالنسك أو كليهما ان صلح الوقت لهما ثم بعد التلبية بأى ما شاء فلا يجزى العمل
قبل التلبية فان لم يصلح الوقت لهما بان فات وقت الحج صرفه للعمرة وان كان فى غير أشهره
انقضت عمرة فلا يصرفه الى الحج فى أشهره لان الوقت لا يقبل غير العمرة ويسن النطق بتلبية
وتلبية فيقول بقلبه ولسانه فويت الحج أو العمرة أو هما ليبتك اللهم ليبتك الى آخره كما سيأتى ولا
يسن التلبية فى طواف ولا سعى لان فيهما اذكار خاصة ويسن الغسل للحرام وللدخول مكة
والوقوف بعرفة وعرفة غداة النحر وفى أيام التشريق للرعى فان عجز عن الغسل تيمم ويسن أن
يطيب مریدا الحرام بدنه للحرام ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا يسن تطيب ثوبه خلافا لما
فى المنهاج ويسن خضب يدي امرأة للحرام الى الكوعين بالحناء لانهم ما قد ينكشفتان ومسح
وجهاها بشئ منه ويسن أن يصلى مریدا الاحرام فى غير وقت الكراهة ركعتين للحرام والافضل
أن يحرم الشخص اذا توجه لطريقه ويسن للمحرم أكثر التلبية فى دوام احرامه ويرفع الذكركر
صوته بها وتأتا كدعند تغير الاحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاط رفقة واقبال ليل أو
نهار ووقت معبر ولفظها ليبتك اللهم ليبتك ليبتك لا شريك لك ليبتك ان الحمد والتعجيز لك والملائك
لا شريك لك واذا رأى ما يجهه أو يكرهه نذب أن يقول ليبتك ان العيش عيش الآخرة واذا
فرغ من تلبيته صلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ
به من النار والافضل دخوله مكة قبل الوقوف بعرفة والافضل دخولها من ثنية كداه بالفض
والمدوهى العليا وان لم تكن بطريقه ويخرج من ثنية كداه بالضم والقصر وهى السفلى والثنية
الطريق الضيق بين الجبلين واذا دخل مكة ورأى الكعبة أو وصل محل رؤيتها ولم يرها لعمى
أو ظلمة أو نحو ذلك قال ندبارا فعايد به اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة
وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو عتمره تشريفا وتعظيما وبر اللهم أنت السلام
ومنك السلام فحشا ربنا بالسلام ويدخل المسجد من باب بنى شيبه وان لم يكن بطريقه ويسدأ
بطواف القدوم الا لعذر كقائمة جماعة وضيق وقت صلاة ويختص بطواف القدوم حلال وحاج
دخول مكة قبل الوقوف ومن دخل الحرم لا نسك بل لتحتجاجة سن له احرام بنسك (التلبية
الثاني) واجبات الطواف باثني عشرة اول ستر العورة والثاني طهر عن حدث أصغر
وأكبر وعن نجس كفى الصلاة ولو زالا فى الطواف جدد الستر والظهر وبني على طوافه والثالث
جعل البيت عن يساره مارا تلقاه وجهه والرابع بدوه بالجرا الاسود محاذياله أو لجزئه فى مروره
بيدنه فلو بدأ بغيره لم يحسب ما طافه فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ولو أزيل الجرا والعباد بالله تعالى
وجب محاذاة محله ولومشى على الشاذر وان انحارج عن عرض جدار البيت أو مس الجدار
فى موازاته أو دخل فى احدى فتحتي الجرا المحوط بين الركنين الشاميين لم يصح طوافه والخامس
كونه سبعا والسادس كونه فى المسجد والسابع نية الطواف ان استقل بأن لم يشمله
نسك وانما من عدم صرفه بغيره كطلب غريم وسننه أن يمشى فى كله الا لعذر كمرض وأن يستلم
الجرا الاسود أول طوافه وان يقبله ويسجد عليه ويفعل بعلمه اذا أزيل والعباد بالله تعالى كذلك
فان عجز عن التقبيل استلم بيده فان عجز عن استلامه أشار اليه بيده ويراعى ذلك الاستلام
وما بعده فى كل طوفة ولا يسن تقبيل الركنين الشاميين ولا استلامهما ويسن استلام الركن
اليماني ولا يسن تقبيله وللطواف سنن أخرى وأدعية ذكرتها فى شرح المنهاج وغيره (التلبية
الثالث) واجبات السعي ثلاثة الاول أن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة والثاني أن يسعى سبعه اذها به

من
القدم والاضافة فلا يحتاج الى نية بخلاف طواف الوداع وطواف تطوع
تطوع به المحرم فيحتاج الى نية (قوله وعوده بغيره) أى وعوده فلا يضر التشريك (قوله واجبات السعي) أى سعي وطه أو فر وطه كل

من الصف إلى المروة مرة وعوده منها إليه مرة أخرى والثالث أن يسعى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدوم الوقوف بعرفة ومن سعى بعد طواف قدوم لم تسن له إعادته بعد طواف الأفاضة وله سنن ذكرتها في شرح المنهاج وغيره ((التنبيه الرابع)) واجبات الوقوف بعرفة حضوره بجزء من أرضها وإن كان ما رافى طلب أبى بشرط كونه محرماً أهلاً للعبادة لا مغمى عليه جميع وقت الوقوف ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف من وقت زوال الشمس يوم عرفة إلى فجر يوم النحر ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا ولم يفلوا على خلاف العادة أجزأهم وقوفهم فإن قلوا على خلاف العادة وجب القضاء (واجبات الحج غير الأركان الثلاثة أشياء) بل خمسة كما ستعرفه وغاير المصنف بين الركن والواجب وهما مترادفان إلا في هذا الباب فقط فالفرض ما لا توجد ما به الحج إلا به والواجب ما يجبر تركه بدم ولا يتوقف وجود الحج على فعله الأول (الأحرام من الميقات) ولو من آخره والأفضل من أوله والميقات في اللغة الحد والمراد به هنا من العبادة ومكانها فالميقات الزمانى للعج شوال وذو القعدة وعشر ربيع من ذي الحجة فلو أحرم به في غير وقته انعقد عمره وجميع السنة وقت لأحرام العمرة وقد يمنع الأحرام بها لعوارض منها ما لو كان محرماً بحيث لا تدخل عليه ومنها ما لو أحرم به قبل نفسه لا شتق له بالرمى والمبيت ومنها ما لو كان محرماً به مرة فإن العمرة لا تدخل على أخرى وأما الميقات المكنى للحج في حق من مكة سواء كان من أهلها أم لا نفس مكة وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة والحليفة وهي على نحو عشر مراحل من مكة وميقات المتوجه من الشام ومن مصر ومن المغرب الحليفة وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة قال في المجموع على نحو ثلاث مراحل من مكة وميقات المتوجه من تهامة اليمن بلعلم وهو موضع على مرحلتين من مكة وميقات المتوجه من نجد اليمن ونجد الحجاز قرن وهو جبل على مرحلتين من مكة وميقات المتوجه من المشرق العراق وغيره ذات عرق وهي قرية على مرحلتين من مكة والأصل في المواقيت خبر الصحابيين أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام ومصر الحليفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن بلعلم وقال هن لهن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ((فائدة)) قال بعضهم سألت الإمام أحمد بن حنبل في أي سنة أفت النبي صلى الله عليه وسلم موافق الأحرام فقال سنة عام حجة ومن سلك طريقاً لا تنتهي إلى ميقات أحرم من محاذاته فإن حاذى ميقاتين أحرم من محاذاة أقربهما إليه فإن استويا في القرب إليه أحرم من محاذاة أبعدهما من مكة وإن لم يحاذ ميقاتاً أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيبقائه مسكنه ومن جاوز ميقاتاً غير مريد أن يسكنه ثم أراد فيبقائه موضعه ومن وصل إليه مريد أن يسكنه فجزى حجا وزنه بغير إحرام بالاجتماع فإن جاوزه لزمه العود ليحرم منه إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفاً لم يعد ليعذر أو غيره لزمه دم وإن أحرم ثم عاد قبل تلبسه بنسائه سقط عنه الدم والأفلا وميقات العمرة المكنى لمن هو خارج الحرم ميقات الحج ومن بالحرم يلزمه الحسروى إلى أدنى الحل ولو بأقل من خطوة فإن لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأه في الأظهر ولكن عليه دم فلو خرج إلى أدنى الحل بعد إحرامه وقبل الطواف والسعى سقط عنه الدم وأفضل بقاع الحل الجمرات ثم التمتع ثم الحديبية (و) الواجب الثاني (رمى الجمار الثلاث) كل يوم من أيام التشريق الثلاث ويدخل رمي كل يوم من أيام التشريق بزوال شمسها ويخرج وقت اختياره بغير رويها وأما وقت جوازها فإلى آخر أيام

ذلك بمعنى واحد وقولهم يفرق بين الفرض والواجب في باب الحج أى إذا أضيف إلى الحج أما إذا أضيف لغيره فعنى الكل واحد (قوله بعرفة الخ) حاصله أنه إن وقف بأرضها صح وكذا على غصن شجرة أصلها في عرفة والغصن أيضاً في هواء عرفة أما لو طار في هوائها أو وقف على غصن شجرة في هواء عرفة والأصل خارج فلا يكفي وأما إذا كان أصل الشجرة في عرفة والغصن خارج ففيه خلاف فقيل يصح قياساً على الاعتكاف وقيل لا يصح وهو المعتمد (قوله اليوم العاشر) خرج الثامن والحادي عشر والعطى المكان (قوله على عشر مراحل) فيه نظير بل هي على أكثر إلا أن يحمل على السير الشديد (قوله على ثلاث مراحل) فيه مسامحة بل على أكثر إلا أن يحمل على السير الشديد (قوله والأصل في المواقيت) أى في غايتها لأنه لم يذكر أهل المغرب ولم يذكر المشرق

التشريق فان نفر ولوا انفصل من منى بعد الغروب أو عاد اشغل في اليوم الثاني بعد رميه
جاء رسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها وشرط اصحبه الرمي ترتيب الجمرات بان يرمى أولا الى
الجمرة التي تلي مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جمرة العقبة ((تنبيه)) لوقال المصنف والرمي
لكان أخصر وأجود ليسهل رمي جمرة العقبة يوم التكرافاته واجب يجبر تركه بدم ويدخل وقته
بنصف ليلة النحر و يبقى وقت اختياره الى غروب شمس يومه وأما وقت الجواز فالى آخر أيام
التشريق ويشترط في رمي يوم النحر وغيره كونه سبع مرات وكونه بسدا لانه لو اورد وكونه بحجر
فيجزئ بأنواعه وقصد المرمى وتحقق اصابتها بالجر قال الطبري ولم يذكر في المرمى حدا معلوما
غير ان كل جمرة عليها علم فينبغي أن يرمى تحته على الأرض ولا يبعد عنه احتياطاً وقد قال الشافعي
رضي الله تعالى عنه الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى وحده بعض المتأخرين بثلاثة
أذرع من سائر الجوانب الا في جمرة العقبة فليس لها الا وجه واحد وهو قريب مما تقدم
(و) الواجب الثالث (الخلق) على القول بأنه استباحة محظورة وهو جرح والمعتدانه
ركن على القول الاظهر انه نسلك كما قبل نقل الامام الاتفاق على ركبته وحينئذ يصح للمصنف
ما ذكره من العدد بادل هذا المرحوح بالمبيت بمزدلفة فانه واجب على الاصح ويجبر تركه بدم
والواجب فيه ساعة في النصف الثاني من الليل فادفع قبل النصف الثاني لزمه العود فان لم
يعد حتى طلع الفجر لزمه دم ويسن أن يأخذ منها حصى الرمي وهو سبعون حصاة منها سبع
لرمي يوم النحر والباقي وهو ثلاث وستون حصاة لا يام التشريق كل واحد احدى وعشرون
حصاة لكل جمرة سبع حصيات ويسن أن يرمى بقصد وحصى الحذف وهو دون الاغلة طولا
وعرضا بقدر الباقية لا من عجز عن الرمي أناب من يرمى عنه ولو ترك رميا من رمي أيام النحر أو
أيام التشريق تداركه في باقي أيام التشريق أداءه والا لزمه دم بترك رمي ثلاث رميات فأكثر
والواجب الرابع المبيت بمعنى لبالي أيام التشريق معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يثبت
الا ببيت معظم الليل فان تركه لزمه دم ومحمل وجوب مبيت الليلة الثالثة لمن لم ينفر المفسر
الاول كما مر من الإشارة اليه والواجب الخامس التحرز عن محرمات الاحرام وأما طواف
لوداع فهو واجب مستقل ليس من المناسك على المعتمد فيجب على غير نحو حائض كفساء
بفران مكة ولو مكيا أو غير حاج ومعترا أو فارقها السفر قصر كافي المجموع ويجبر تركه بدم فان
عاد فراقه بلا طواف قبل مسافة قصر وطاف فلا دم عليه وان مكث بعد الطواف لا الصلاة
أقيمت أو شغل سفر كسرا زاد أعاد الطواف ((تنبيه)) يسن دخول البيت والصلاة فيه
والشرب من ماء زمزم وزبارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو غير حاج ومعترا وسن لمن قصد
المدينة الشريفة لزيارته أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه فاذا دخل المسجد قصد
الروضة وهي بين قبره ومنبره وصلى تحية المسجد بجانب المنبر ثم وقف مستديرا القبلة مستقبل
رأس القبر الشريف ويبعد عنه نحو أربعة أذرع فارغ القلب من علق الدنيا ويسلم بالرفع
صوت وأقله السلام عليه يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر صوب عينه قدر ذراع
فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنهما ثم يرجع الى موقفه
الاول قبله وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه وإذا
أراد السفر ودع المسجد بر كعتين وأتى القبر الشريف وأعاد نحو السلام الاول (وسن الحج)
كثيرة المذكور منها هنا (سبع) بتقديم السين على الموحدة ومشى المصنف في بعضها على
ضعيف كما ستعرفه الاول (الافراد) في عام واحد (وهو تقديم) أعمال (الحج على)

(قوله فيجزئ بأنواعه) ومنه
الياقوت والحقيق والبلور وجمارة
الذهب والفضة والحديد قبل
تخليصها والكلام في الاجزاء
وبعد ذلك ان لزم على الرمي بذلك
كسره وتضييع ما لسته محرم وأجزأ
(قوله فليس لها الا وجه واحد)
أي لانها يجنب جبل (قوله طواف
الوداع) حاصله انه ان فارق مكة
لمسافة قصر أو لوطنه لزمه طواف
الوداع مطلقا نوى الرجوع أم لا
وان فارقها السفر قصر فان نوى
الرجوع اليها فلا طواف ان خرج
من مكة لعرفة أو لمتى أو للتعميم
وأراد الرجوع اليها وان لم ينو
الرجوع اليها لزمه طواف الوداع
(قوله لا الصلاة الخ) ومثلها شرب
ماء زمزم وشراء زاد لم يطل زمنه
وشد حول لم يطل زمنها وانتظار
رفقة وانجاءوا كراه وان طال
زمنها ولا يعذر لزيارة صديق
وقضاء دين (قوله بجانب المنبر الخ)
الاولى ان يكون في المحل الذي كان
يصلي فيه النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله ليلة عرفه) وهي ليلة التاسع وهذه السنة تركت الاثنان وصاروا يبيتونها في غرفه (قوله ويجرد الرجل الخ) سبأني أن فيه قولين قيل بالوجوب وقيل بالندب الخ وجمع الخشى بينهم ما لا يصح لانه جل الوجوب على ما بعد الاحرام أو معه والندب على ما قبل الاحرام مع ان فرض المتن انه عند اعادة الاحرام فيتعين ان الخلف معنوي لا لفظي ووجه القول بالسنية حينئذ ان الاحرام الذي هو سبب المحرمات الا سنية لم يوجد فيكون التجرد سنة ووجه القول بالوجوب ان ترك لبس الثياب واجب على المحرم ولا يتم له ذلك الا بالتجرد قبله فيكون واجبا من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (فصل في محرمات الاحرام الخ) من اضافة المسبب الى السبب فلذلك ذكرها بعد ما تقدم من الاركان ويصح ان يراد بالاحرام النية أو الدخول مع النية ٢١٣ ويشترط في كل المحرمات العمد والعلم بالتحريم

والاختيار فان انتفى شيء من ذلك فلا حرمة وأما الفسدية ففيها تفصيل آخر فان كانت من باب الاتلاف المحض كفعل الصبي وقطع الشجر فلا يشترط في وجوبها عمد ولا علم وان كانت من قبيل الترفه كالطيب واللبس والدهن اشترط في وجوبها ذلك وان كانت فيها شائبة من الاتلاف وشائبة من الترفه فان كانت حلقا أو قلما لم يشترط ما ذكر على المعتمد وان كانت جماعا اشترط ذلك على المعتمد (قوله ويجرم على المحرم الخ) أي سواء كان احرامه صحيحا أو فاسدا وسواء كان فسادا في الابتداء أو في الدوام (قوله لبس الخ) أي مع احاطته بخروج الملاة والازار الخيط فلا يحرم (قوله لبس الخ) هو وما بعده خاص بالذكور يقينا وما بعدهما خاص بالمرأة والخشى والباقي عام في الكل (قوله في جميع بدنه) متعلق بلبس وهو لبس قيد ابدل وفي جزء بدنه أيضا كخريطة العين أو وجهه أو أصبعه (قوله وقال لا يلبس الخ) أجابه بنسبة أمور وتحرم عليه

أعمال (العمره) فان الحج والعمره يؤديان على ثلاثة أوجه الأول هذا الأفراد والشاى التمتع وهو عكسه والثالث القران بأن يحرم بهما معا في أشهر الحج أو بعمره ثم يحج قبل شروعه في طواف ثم يعمل عمل الحج فيهما وأفضلها الأفرادان عتق رame ثم التمتع أفضل من القران ر على كل من التمتع والقران دم ان لم يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم من مساكنهم دون من حلته منه (و) الثانية (التلبية) الا عند الرمي فيستحب التكبير فيه دونها وتقدمت صيغة ثم أو من لا يحسنها بالعربية يأتيها بلسانه (و) الثالثة (طواف القدوم) وتقدم انه يختص بحلال وبحاج دخول مكة قبل الوقوف فلو دخل بعد الوقوف تعين طواف الافاضة لدخول رفته (و) الرابعة (المبيت بمزدلفة) على وجه ضعيف والاصح انه واجب كما هو (و) الخامسة (ركعتان الطواف) خلف المقام فان لم يتيسر ففي الحجر فان لم يتيسر ففي المسجد فان لم يتيسر ففي شاة من الحرم (و) السادسة (المبيت عني) ليلة صرفة لانه للاستراحة لا للنسك وخرج بقيد عرفه المبيت بها الى الشريق فانه واجب كما هو بيانه (و) السابعة (طواف الوداع) على قول مرجوع والاظهار انه واجب كما هو بيانه وقد بقي للعج سن كثيرة ذكرت منها جلة في شرح التنبيه وغيره (ويجرد الرجل الخ) عند الاحرام عن الخيط وجوبها كما جزم به النووي في مجموعه وهذا هو المعتمد وان خالف في مناسكه الكبرى فقال فيه بالاستحباب ولو عبر بالخيط بضم الميم وجاء مهملة بدل الخيط بالخاء المعجمة لكان أولى يشمل الخلف واللبس والمنسوج (ويلبس) ندبا (ازار وداء أبيضين) جديدين والافمغسواين وتعلمين وخرج بالرجل المرأة والخشى اذ لا تزع عليهم في غير الوجه والكفين

(فصل) في محرمات الاحرام وحكم القواف وقد بدأ بالقسم الاول فقال (ويحرم على المحرم) حج أو عمره أو بهما أمور كثيرة المذكور منها هنا (عشرة أشياء) الاول (لبس الخيط) وما في معناه كالمنسوج على هيئة والممزوق واللبس سواء كان من قطن أو من جلد أو من غير ذلك في جميع بدنه اذا كان معمولاً على قدره على الهيئة المألوفة فيه ليخرج ما اذا ارتدى بضميص أرقباء أو أترس أو يلبس ما في بدنه لا فدية في ذلك والاصل في ذلك الاخبار الصحيحة تكبر الصبي عن ابن عمر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف الا أحدا لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران أو ورس زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين فان قيل السؤال عما يلبس فأجيب عما لا يلبس فما الحكم في ذلك

(قوله أسفل من الكعبين الخ) أي تجوز الخفين بشرط ثلاثة عدم وجود ما يجوز لبسه من التماسية وهي صرمة تلبسها الاروام لها حازيستر محيط بالاصابع والعقب والقباب الذي سيره يسير والعمل المعروف فكل ذلك يقدم على الخفين المقطوعين لانه أخف منهما في الاحاطة وأما المزمل المعروف والبايج والمركوب فلا يجوز وان كانت على هيئة الخلف المقطوع لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستثن الا الخفين (قوله ولا يلبس من الثياب الخ) فان لبسه على الهيئة المعتادة حرم من جهتين اللبس والطيب وان لم يكن على الهيئة المعتادة في لبسه حرم من جهة الطيب فقط

ويقع في القرآن كثيرا كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون فاجابهم بالمنفق عليهم (قوله من الرجل الخ) راجع للآيتين قبله (قوله ستر بعض الوجه الخ) كان الاولى تغطية لانها المذكورة في المتن (قوله من المرأة) راجع للآيتين قبله وهو ليس قيد لانها حرامان على الرجل ايضا اذا كانا مخيطين ويمكن أن يقال ان بين الرجل والمرأة فرقا في ذلك فان المرأة لا يحرم عليها في الكففين الا القفازان بخلاف الرجل يحرمان عليه وغيرهما من كل محيط (قوله وعلى الحرة الخ) جواب عن سؤال حاصله المرأة اذا كانت في الصلاة وجب عليها ستر رأسها ووجوب عليها كشف وجهها للأحرام فما المخلص لها فاجاب بانها تراعى الصلاة (قوله الخ) حاصله انه ان سترها مع احرام ووجوب الفدية وان ستر الرأس وكشف الوجه فهذا هو الواجب عليه لانه كالمرأة وان كشف الرأس وستر الوجه حرم لانه كالمرأة ولا فدية لاحتمال كونه رجلا وان كشفها مع احرام وكان في صلاة او بحضرة الاجانب حرم والا فلا لكن الحرمة لا من حيث الاحرام (قوله بالدهن الخ) بالضم ما يدهن به وبافتح الفاعل والمراد الاول وحاصل الاقوال في ثلاثة قول المتن وقول المحب الطبري وقول الولي العراقي والمعمد كلام الطبري (قوله الطيب) ان كان المراد به العين فهو على تقدير مضاف أي

أجيب بأن ما لا يلبس محصور بخلاف ما يلبس اذا اصل فيه الاباحة وفيه تنبيه على انه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وبأن المعتبر في الجواب ما يحصل المتصود وان لم يطابق السؤال صريحا (و) الثاني (تغطية) بعض (الرأس من الرجل) ولو البياض الذي رواه الاذن سواء ستر البعض الا آخر أم لا بما بعد سائر اعراف الخيط كان أو غيره كالحمامة والطبلسان وكذا الطين والحناء الثخينين خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من على بغيره ميتا لا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا بخلاف ما لا يعد سائر اكاله كاستغلال بحمل وان مسه فان لبس أو ستر ذلك بغيره حرم عليه ولزمته الفدية فان كان لعذر من حر أو برد أو مداواة كان جرح رأسه فسد عليه خرقه فيجوز لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج لكن تلزمه الفدية قياسا على الخاق بسبب الذي (و) الثالث ستر بعض (الوجه والكففين من المرأة) ولوامة كافي المجموع بما بعد سائر الاطاحة فيجوز مع الفدية وعلى الحرة أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسها الا به احتياط الرأس اذا لم يكن استيعاب ستره الا بستر قدر يسير مما يلي الوجه والمحافظة على ستره بكاله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليق ان الامة لا تستر ذلك لان رأسها ليس بعورة فاذا أرادت المرأة ستر وجهها عن الناس أرخت عليه ما يستره بنحو ثوب يحجب عنه بنحو خشبة بحيث لا يقع على البشرة وسواء فعلته الحاجة كبر أو برد أم لا ولها لبس الخيط وغيره في الرأس وغيره الا القفاز فليس لها ستر الكففين ولا أحدهما به للعديد المتقدم وهو من يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له أزرار تزور على الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يديها ومراد الفقهاء ما يشمل المحشوش وغيره (تنبيه) يحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه ويلزمه الفدية وله ستر وجهه مع كشف رأسه ولا فدية عليه لانا لا نوافيها بالشك قال في المجموع وبسن أن لا يستتر بالخيط لجواز كونه رجلا ويكفيه ستره بغيره (و) الرابع (ترجيل) أي تسريح (الشعر) أي رأس المحرم أو طيبته ولوم من امرأة (بالدهن) ولو غير مطيب كزيت وشمع مذاب لما فيه من التزين المنافي لحال المحرم فانه أشعث أغبر كما ورد في الخبر ولا فرق في الشعر بين القليل والكثير ولو واحدة كما هو ظاهر كلامهم ولو كان شعر الرأس أو اللحية مخلوقا لما فيه من تزين الشعر وتنميته بخلاف رأس الاقرع والاصلح وذقن الاهرد لا انتفاء المعنى وله دهن بدنه ظاهرا وباطنا وسائر شعره بذلك وله أكله وجعله في شجة ولو برأسه وألحق المحب الطبري بشعر اللحية وشعر الوجه كحاجب وشارب وعنفقة وقال الولي العراقي التحريم ظاهر فيما اتصل باللحية كالشارب والعنفقة والعدار أما الحاجب والهدب وما على الجهة أي والحد ففيه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يزين به ولا يكره غسل بدنه ورأسه بمخيطي ونحوه كسدر من غير تنف شعر لان ذلك لازلة لوضوح التزيين والتنمية لكن الاولى تركه ونكاح الاكتمال الذي لا طيب فيه وللمعمر الاحتجام والفصد ما لم يقطع بها شعر (و) الخامس (حلقه) أي الشعر من سائر جسده ومثل الحلق النتف والاحراق ونحو ذلك قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أي شعركم أو شعركم سائر الجسد ملحق به (و) السادس (تقليم الاظفار) قياسا على الشعر لما فيه من الترفه والمراد من ذلك الجنس الصادق ببعض شعرة اظفر (و) السابع (الطيب) سواء كان المحرم ذكرا أم غيره ولو أخشم بما يقصد منه رائحته خالبا ولومع غيره كالسند والعود والكافور والورس وهو أشهر طيب بلاد اليمن والزعفران

وان كان يطلب للصبي والتداوى أيضا سواء كان ذلك في ملبوسه كثوبه أم في بدنه لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المار ولا يلبس من الثياب مامسه ورس أو زعفران وسواء كان ذلك يأكل أم اسعاط أم احتقان فيجب مع التحريم في ذلك الفدية واستعماله ان ياصق الطيب ببدنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك بنفسه أو مأذونه ولو استعمل الطيب في الخاط له بأن لم يبق له ربح ولا طعم ولا لون كان استعماله في دواء مجاز استعماله وأكله ولا فدية وما يقصد به الاكل أو التداوى وان كان له ربح طيبة كانت قاح والسنبل وسائر الالبازير الطيبة كالمصطكي لم يحرم ولم تجب فيه فدية لان ما يقصد منه الاكل أو التداوى لا فدية فيه (و) الثامن يحرم على المحرم (قتل الصيد) اذا كان مأكولا برياً وحشياً كغزال وحشي ودجاجة أو كان متولداً بين الماء كولد البري الوحشي وبين غيره كولد بين جنار وحشي وجمار أهلي أو بين شاة وظبي أما الاول فلقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر أي أخذه مادتم حرماً وأما الثاني فلا حتميات وخرج بما ذكرنا قوله بين وحشي غير مأكول وأنسى مأكول كالمولود بين ذئب وشاة ومولود بين غيرهما كواين أحدهما وحشي كالمولود بين جمار وذئب ومولود بين أهليين أحدهما غير مأكول كالبغل فلا يحرم التعرض لشيء منها ويحرم أيضاً اصطيد الماء كولد البري والمولود منه ومن غيره في الحرم على الحلال بالاجماع كما قاله في المجموع ولو كان كافراً ملتزماً بالحكام وخبر الصحاح انه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة قال ان هذا البلد حرام بحرمه الله لا يعضد شجره ولا ينفر صيده أي لا يجوز تنفير صيده لمحرّم ولا الحلال فغير التنفير أولى وقيس بمكة باقي الحرم (و) التاسع (عقد النكاح) بولاية أو وكالة وكذا قبوله له أو وكيله واحترز بالعقد عن الرجعة فلا يحرم عليه على الصحيح لانها استدامة نكاح (و) العاشر (الوطء) بادخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها فانه يحرم بالاجماع ولو لم يعمد في قبل أو دبر ويحرم على المرأة الحلال تمكين زوجه المحرم من الجماع لانه اعانة على معصية ويحرم على الحلال جماع زوجته المحرمة (و) كذا يحرم (المباشرة) قبل التحلل الاول فيمادون الفرج (بشهوة) لا بغيرها وكذا يحرم الاستمنا باليد (و) يجب (في) كل واحد من (جميع ذلك) أي المحرمات المذكورة (الفدية) الا في بيانها في الفصل بعده (الاعقد النكاح) أو قبوله فلا فدية فيه (فانه لا ينعقد) فوجوده كالعقد ولو جامع بعد المباشرة بشهوة أو الاستمنا سقطت عنه الفدية في الصورتين لدخولها في فدية الجماع (ولا يفسده) أي الاحرام شيء من محرماته (الا الوطء في الفرج) فقط وان لم ينزل اذا وقع في العمرة قبل الفراغ منها وفي الحج قبل التحلل الاول قبل الوقوف بالاجماع وبعده خلافاً لا يوجب فدية لانه وطء صادف احراماً صحيحاً لم يحصل فيه التحلل الاول ولو كان المجمع في العمرة أو الحج رقيقاً أو صبياً مميّزاً لقوله تعالى فلا رفث أي لا ترفثوا فلفظه خبر ومعناه النهي ولو بقي على الخبر امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله تعالى صدق قطعاً مع ان ذلك وقع كثيراً والاصل في النهي اقتضاء الفساد وقاسوا العمرة على الحج أما غير المميز من صبي أو مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا النامى والجاهل والمكروه ولو أحرم مجامعاً لم ينعقد احرامه على الاصح في زوائد الروضة ولو أحرم حال النزاع صح في أحد أوجه بظهور ترجيحه لان النزاع ليس بجماع (تنبيه) يحصل التحلل الاول في الحج بفعل اثنين من ثلاث وهي رمي يوم النحر والحاق أو التقصير والطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن فعل قبل ويحصل به اللبس وستار الرأس للرجل والوجه للمرأة والطلق والقلم والطيب والصبي لا يحصل به عقد النكاح ولا المباشرة فيمادون الفرج لماروى النسائي باسناد جيد كما قاله النووي اذا رميت الحجره حصل لكم كل شيء الا النساء واذا فعل الثالث بعد

(قوله أو ولو كيله) الصواب أو لموكله وسواء كان الموكل محرماً أم حلالاً ولو كيل محرماً ولا بد (قوله والمباشرة) حاصلها ان الاستمنا حرام سواء كان بجائل أم لا ينزل أم لا ولا تجب الفدية الا اذا أنزل وأما النظر بشهوة فحرام ولا فدية وان أنزل وأما المباشرة بشهوة مع الحائل بشهوة فحرام ولا فدية وان أنزل وأما اللبس مع الحائل بشهوة فحرام ولا فدية وان أنزل وأما المباشرة بشهوة من غير حائل فحرام وان لم ينزل وتجب الفدية وان لم ينزل (فرع) بامر بشهوة أو استمنا وأنزل ثم جامع بعدهما دخلت فديتهما في فدية الجماع سواء كان ذلك الجماع ناشئاً عن ذلك أم لا وسواء أطل الزمان أم لا بخلاف ما لو حصل بعد الجماع أو معه فلا يدخلان والفرق أنه في الاول دخول قوى على ضعيف فيضمحل معه دون ذلك انتهى (قوله المتبوع بالسعي) فان لم يسع لم يحصل التحلل الاول الا اذا كان سعي قبل الوقوف بعرفة فلا يتوقف التحلل على سعي بعد الطواف

(قوله ومن فاته الوقوف الخ) أى من غير حضر أمامه الحصر فقيهه تفصيل يأتى (قوله بعذر) أى غير الحصر (قوله تحلل) أى وجوبا
قوله لا يصابر الاحرام في غير وقته وهو حرام كابتدائه في غير وقته أى منه لا من غيره (قوله بعمره) ولا يشترط في تلك الاعمال
الترتيب ولا يشترط نية العمرة وإنما ٢١٦ الواجب نية التحلل أى الحر وجو التنصل من الاحرام الاول ويكون ذلك عند كل

فعل من أفعال العمرة المذكورة
فلا يكتفى به في أول فعل (قوله فورا
الخ) ولا يشترط الاستطاعة بل
يجب عليه ولو ما شيا ولو كان بينه
وبين مكة حائلتان فأكثروا هذه
العمرة التي حصل التحلل بها لها
تحللان الاول يحصل بفعل
الحلق أو الطواف المتبوع بالسعي
ان كان هناك سعي والتحلل الثاني
بفعل الاخر فقوله لهم العمرة لها
تحلل واحد أى في غير عمرة
الفوات (قوله ويلزمه قضاء عمرة
الاسلام الخ) أى بان كان احرمه
الذى فاته قرانا فيحرم بالقضاء
قرانا ويجوز ان يقضى العمرة في
عام الفوات لانه لا وقت لها (قوله
كالخائض الخ) حاصله انها ان
كانت من أهل مكة أو قريبة منها
لزمها مصابرة الاحرام حتى تاتى
بالطواف ولو طال الزمان وحرم
عليها محرمات الاحرام وأمانته
اذا لم تكن كذلك ورحلت القافلة
وخافت على نفسها لو تحلقت
فتخرج معهم حتى تصل للحل
لا يمكنها فيه الرجوع الى مكة
فتحلل كالحصر ويستقر الطواف
حتى تاتى به باحرام أى مطلق أو
تقول لاجل الطواف لان احرامها
بطل بالتحلل ولا تحرم عليها المحرمات
(قوله فصل في الدماء الخ) اعلم انه
ذكر هذا الفصل بعدما تقدم
من المحرمات لانه ناشئ عن فعل

الاثنين حصل التحلل الثاني وحل به باقى المحرمات بالاجماع ويجب عليه الايمان بما بقى من اعمال
الحج وهى الرمي والمبيت مع أنه غير محرم كما نهى عن الخروج من الصلاة بالتسليم الاولى وتطلب منه
التسليم الثانية لكن المطلوب هنا على سبيل الوجوب وهناك على سبيل الندب أما العمرة
فليس لها التحلل واحد لان الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فابيع بعض محرماته في وقت وبعضها
في وقت آخر بخلاف العمرة وتطير ذلك الحيض والجنب لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع
محظوراته محلان انقطاع الدم والغتسال والجنب لما قصر زمنها جعل لارتفاع محظوراتها محل
واحد (و) اذا جاعل المحرم (لا يخرج منه) أى الاحرام (بالفساد) بل يجب المضى في فاسد نسكه
من حج أو عمرة لا طلاق قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فانه لم يفصل بين الصحيح والفساد وصوره
الاحرام بالحج فاسدا أن يفسد العمرة بالجماع ثم يدخل عليها الحج فانه يصح على الأصح وينعقد
فاسدا على الأصح في الروضة في باب الاحرام قال في الجواهر واذا سئلت عن احرام ينعقد فاسدا
فهذه صورته ولا أعلم له أخرى انتهى وأما اذا أحرم وهو مجامع فلم ينعقد احرامه على الأصح في
زوائد الروضة ثم شرع في القسم الثاني وهو الفوات فقال (ومن فاته الوقوف بعرفة) بعذر
أو غيره وذلك بطاوع بغير يوم النحر قبل حضوره عرفات وبفواته بفوات الحج (تحلل) وجوبا كما
في المجموع ونص عليه في الام لا يصير محرما بالحج في غير أشهره واستدامة الاحرام كابتدائه
وابتدائه حينئذ لا يجوز ويحصل التحلل (بعمره) أى بعملها فبأى باركانها الخمسة المتقدم بيانها
نعم شرط ايجاب السعي أن لا يكون سعي بعد طواف قدوم فان كان سعي لم يحتاج لاعادته كفى
المجموع عن الاصحاب (وعليه القضاء فوراً من قابل للحج لذي فاته بفوات الوقوف سواء كان
فرضا أم نفلا كفى الفساد فانه لا يتناول عن تقصير وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر
نشأ عنه بأن أحصر فسلك طريقا آخر ففاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا إعادة عليه لانه بذل ما في
وسعه فان قيل كيف توصف حجة الاسلام بالقضاء ولا وقت لها اجيب بان المراد بالقضاء القضاء
اللفوى لا القضاء الحقيقي وقيل لانه لما أحرم به تضيق وقته ويلزمه قضاء عمرة الاسلام مع الحج
كما قاله في الروضة لان عمرة التحلل لا تجزى عن عمرة الاسلام (و) عليه مع القضاء (الهدى)
أيضا وهو كدم التمتع وسبأى (ومن ترك ركنا من أركان الحج غير الوقوف أو من أركان العمرة
سواء أتركه مع امكان فعله أم لا كالحائض قبل طواف الافاضة (لم يحل) بفتح المشاة الخمسية
وكسر المهملة أى لم يخرج) من احرامه حتى يأتى به أى المتروك ولو بعد سنين لان الطواف
والسعي والحلق لا آخر لوقتها أما ترك الوقوف فقد عرف حكمه من كلامه سابقا (ولو ترك
واجبا) من واجبات الحج أو العمرة المتقدم ذكره سواء أتركه عمدا أم سهوا أم جهلا (لزمه)
تركه (دم) وهو شاة كما سبأى (ومن ترك سنة من سنن الحج أو العمرة (لم يلزمه تركها شيء)
كثر كها من سائر العبادات

(فصل) في الدماء الواجبة وما يقوم مقامها (والدماء الواجبة في الاحرام ترك ما موربه

أو

شئ منها أو عن ترك شئ من الواجبات في الباب قبل ذلك واعلم ان الدم يطلق على
الحيوان وما يقوم مقامه من طعام وصيام ويطلق على نفس الحيوان فقط والشارح يور على هذا الشئ حيث قال وما يقوم مقامها
والمراد بيان أحكامها من كونها على الترتيب والتقدير أو غيره كما يأتى فهو على تقدير مضاف

(قوله أو ارتكاب منهي عنه) أي شأنه ذلك والافتقار نجيب الفدية ولو كان جائزا كاللبس لا يذنب (قوله خمسة أشياء الخ) اعلم أن غير المصنف جعلها احدا وعشرين كابن المقرئ وغيره أيضا جعلها تسعة أنواعا كالمصنف وغيرهما جعلها أربعة والمتن لم يوافق واحدا منها ويجوز أن يكون الاختلاف في ذلك لفظي أي من حيث العدد والعبارة والافعال احدا والعشرون في كلام غيره داخل في الخمسة وكذا التسعة داخل في الخمسة كما بين ذلك المصنف والشارح وكذا الأربعة فإنها لا تخالف الخمسة فإن الثاني في كلام من جعلها أربعة تحت قسمين دم الإحصار ودم الوطء فاختل المصنف دم الإحصار وحده وجعله قسمين اثنين وأخذ دم الوطء وجعله قسما خامسا وأخره عن الكل لفحشه فرجعت الخمسة للأربعة بذلك الاعتبار (قوله بطريق الاختصار) أي الاختصار الكلي والاحكام الكلي بالنسبة للأحد والعشرين أو التسعة (قوله وبطريق البسط) أي بالنسبة للخمسة وإن كان اجبالا بالنسبة للأحد والعشرين وتسميتها أنواعا ظاهرا لأن المراد بالتنوع ما دل على تعدد لان كل واحد منها تحت أفراد كثيرة وأما قول المحشي فيه تغليب اذ ليس فيها الأنواعان الدم المنوط بترك ما مور ودم الاستمتاع فغير ظاهر (قوله اخل المصنف الخ) قد يقال لا اخلال لانه داخل في الأول وهو دم ترك النسك لان القران فيه ترك مبيقات أحد النكاحين فإنه يحرم بهما معا من مبيقات واحد (قوله شامل لثلاثة) فيه مسامحة بل شامل لتسعة (قوله من مبيقات بلده الخ) ليس قيد ابل التمتع فيه ترك المبيقات بالمرءة بالنسبة للحج (قوله بعد التحلل الخ) ظرفي المحذوف تقديره ويجوز ذبحه بيد التحلل بعمل عمرة وإن كان لا يجب ذبحه الا في عام القضاء (قوله الدم المنوط بترك ما مور به) وتحت تسعة ٢١٧ كما يعلم من كلام ابن المقرئ (قوله وهو على

الترتيب شاة الخ) وهو مبتدأ وعلى الترتيب خبر أول وشاة خبر ثان أو ان على الترتيب حال من المبتدأ ويحتمل ان شاة خبر مبتدأ محذوف (قوله فهو ما أشار اليه الخ) فيه مسامحة لان الإشارة اغماهى من قوله فان لم يجد الخ (قوله متمتعها بالعمرة الى الحج) أي متمتعها بمحظورات الاحرام بعد فراغه من العمرة ويستمر ذلك الانتفاع الى الاحرام بالحج (قوله وشرط وجوبه الخ) أي في التمتع مفرد مضاف فيعم فهي أربعة شروط (قوله الى الاحرام) ليس قيد ابل لو عاد محرم ما وصل الى المبيقات ثم رجع فلا دم أيضا (قوله الذي

أو ارتكاب منهي عنه (خمس أشياء) بطريق الاختصار وبطريق البسط تسعة أنواع دم التمتع ودم القوات والدم المنوط بترك ما مور به ودم الخلق والقلم ودم الإحصار ودم قتل الصيد ودم الجماع ودم الاستمتاع ودم القران فهذه تسعة أنواع أخل المصنف بالآخر منها والتمانية معلومة من كلامه اذ الثلاثة الاول داخل في تعبيره بالنسك كما سيظهر لك ودم الاستمتاع داخل في تعبيره بالترفة كما سيظهر لك أيضا وستعرف التاسع ان شاء الله تعالى (أحدها) أي الدماء (الدم الواجب بترك النسك) وهو شامل لثلاثة أنواع الاول دم التمتع وانما يجب بترك الاحرام بالحج من مبيقات بلده والثاني دم القوات للوقوف بعد التحلل بعمل عمرة كما مر والثالث الدم المنوط بترك ما مور به من الواجبات المتقدمة (وهو) أي الدم الواجب في هذه الأنواع الثلاثة (على الترتيب) والتقدير وسبأني بيان التقدير وأما الترتيب فهو ما أشار اليه بقوله (شاة) مجزئة في الإضحية أو سبع بدنة أو سبع بقرة ووقت وجوب الدم على المتمتع احرامه بالحج لانه حينئذ يصير متمتعها بالعمرة الى الحج ويجوز ذبحه اذا فرغ من العمرة ولكن الافضل ذبحه يوم النحر وشرط وجوبه ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهو من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من مبيقات بلده وان يحج بعدها في سنتها وأن لا يعود الى الاحرام بالحج الى المبيقات الذي أحرم منه بالعمرة بعد مجاوزة المبيقات وقد بقي بينه وبين مكة مسافة القصر فعليه دم الاساءة (فان لم يجد) تارك النسك شاة بان يحجز عنها حسابا بأن فقدتها أو ثمنها أو شرعاً بأن

(٢٨ - خطيب أول) أحرم منه بالعمرة) ليس قيد ابل لو عاد الى أي مبيقات كان ولو أقرب من مبيقات العمرة فلا دم (قوله بعد مجاوزة المبيقات الخ) يحتمل أن يكون ظرفا للعود والتقدير ان لا يعود بعد مجاوزة الخ ومفهومه انه اذا عاد لا دم وهو صحيح لكن لا حاجة لقوله بعد المجاوزة لانه يفهم من قوله أن لا يعود انه جاوز و يصح جعلها ظرفا لقوله أحرم أي أحرم المتمتع بعد مجاوزة المبيقات الاصل للعمرة ثم الاعمال للعمرة فان لم يعد في الحج لزمه دم وان عاد الى ذلك الذي أحرم منه بالعمرة فلا دم اها وهذا صحيح أيضا لكنه يكون قاصرا على هذه الصورة وهي ما اذا أحرم بالعمرة بعد المجاوزة مع انه ليس قيد ا فسكان الاولى حذفها كما قاله بعضهم (قوله وقد بقي بينه الخ) جملة حالية قيد لقوله أن لا يعود أي انتفى عنه المود والخال انه كان بينه وبين مكة مسافة القصر وقت الاحرام بالعمرة فيلزمه الدم حينئذ فان عاد فلا دم ومفهوم الحال انه ان كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وقت الاحرام بالعمرة لا يلزمه الدم أي لانه من حاضري المسجد وهذا المعنى صحيح لكنه يكون مكررا مع قوله أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام فكان الاولى حذفها أيضا كما قال الشيخ القليوبي (قوله فعليه دم الاساءة) تفريع على ما قبله فكانة قال اذا وجدت الشرط لزم دم الاساءة ولكن تسميته دم اساءة لم يشتهر عن الفقهاء وإنما المشهور انه دم تمتع والمراد الاساءة بترك الاحرام من المبيقات بالنسبة للحج (قوله أو ثمنها أو

عني الواو

(قوله أو نحو ذلك) كتعذر الوصول لماله ولو كان حاضرا (قوله بخلاف كفارة اليمين) أي فلا ينتقل إلى الصوم عند العجز إذا كان له مال
 غائب ببلده (قوله ثلاثة في الحج الخ) ٢١٨ بالجواب بدل من عشرة وسبعة كذلك بدل مفصل من مجمل وأعرينا كلا بأعراب

المجموع (قوله فيحرم قبل سادس الخ) صادق بأن يحرم في الخامس
 وبأن يحرم ببلدة السادس (قوله
 وليس السفر عذرا الخ) أي إذا
 أحرم بالحج وكان مسافرا لا يكون
 السفر عذرا بل بصومها في السفر
 أن لم يتضرر بخلاف صوم
 رمضان فإن السفر عذر فيه
 (قوله ولا يجب عليه الخ) خرج
 ما لو أحرم بالذقل في زمن يسع
 الثلاثة قبل يوم العيد فيجب صومها
 قبل يوم العيد فإن أخر حرم وقوله
 يسع الثلاثة أي كالأربع مضافا
 أمكنه يجب عليه تقديمه ويحرم
 عليه تأخيرها من كلها أو بعضها
 (قوله لا تباع) أي فعل النبي صلى
 الله عليه وسلم الخ يقتضي أن
 أحرام النبي صلى الله عليه وسلم
 من ذي الحليفة كان بالعمره
 ودخل مكة وأتمها ثم أحرم بالحج
 وهذا قول ضعيف وقيل كان أحرم
 بالحج من ذي الحليفة أفرادا ثم
 لما دخل مكة أدخل العمره على
 الحج خصوصية له ولا يجوز لغيره
 وقيل كان أحرامه قرانا وبعضهم
 جمع بين هذه الروايات فن قال
 أفرادا نظرا لبداية ومن قال قرانا
 نظرا للدوام (قوله صامها بها) أي
 ويفرق بين الثلاثة والسبعة
 بأربعه أيام سواء أكانت الثلاثة
 أداء أم قضاء بان لم يكن صامها قبل
 العيد (قوله والمكان) أي مكان
 الإزالة الخ قبل هو الأرض التي
 يجلس عليها وقت الإزالة وقيل
 مكان الشعر والمعتمد الأول ولو

وجدها بأكثر من ثمن مثلها أو كان محتاجا إليه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك في موضعه وهو الحرم
 سواء أقدر عليه ببلده أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدي يختص بذبحه بالحرم والكفارة
 لا تختص به (فصيام عشرة أيام) بدلها وجوبا (ثلاثة) منها (في الحج) لقوله تعالى فن لم يجد أي
 الهدي فصيام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الإحرام بالحج فلا يجوز تقديمها على الإحرام بخلاف
 الدم لأن الصوم عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية فأشبهه
 الزكاة ويستحب صومها قبل يوم عرفه لأنه يسر للحاج فطره فيحرم قبل سادس ذي الحجة
 وبصومه وتاليه وإذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم التحران
 آخرها عن يوم التحران وصارت قضاء وليس السفر عذرا في تأخير صومها لأن صومها متعين
 إيقاعه في الحج بالنص وإن كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا بخلاف رمضان ولا يجوز
 صومها في يوم النحر وكذا في أيام التشريق في الجديد ولا يجب عليه تقديم الإحرام بزمن يتمكن
 من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر بخلاف بعض المتأخرين في وجوب ذلك إذ لا يجب تحصيل
 سبب الوجوب ويجوز أن لا يحج في هذا العام ويسن للموسر أن يحرم بالحج يوم التروية
 وهو ثامن ذي الحجة للتباعد وللامر به كافي للصحيحين وسعى يوم التروية لا تنقاهم فيه من
 مكة إلى منى (و) صام بعد الثلاثة (سبعة) أيام (إذا رجع) إلى أهله ووطنه إن أراد
 الرجوع إليهم لقوله تعالى وسبعة أذار جمعهم ولقوله صلى الله عليه وسلم فن لم يجد هديا فليصم
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق لذلك
 فإن أراد الإقامة بمكة صامها بها كما قاله في البحر وينسب تنابيح الثلاثة والسبعة أداء كانت أو
 قضاء لأن فيه مبادرة لقضاء الواجب ونحوه وجامن خلاف من أوجبها نعم إن أحرم بالحج سادس
 ذي الحجة لزمه صوم الثلاثة متتابعة في الحج لضيق الوقت لا للتتابع نفسه ولو فاتته الثلاثة في
 الحج بعذر أو غيره لزمه قضاؤها ويفرق في قضاؤها بينها وبين السبعة بقدر أربعة أيام يوم النحر
 وأيام التشريق ومدة مكان السير إلى أهله على العادة الغالبة كافي الأداء فلو صام عشرة ولا
 حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق (والثاني الدم الواجب بالخلق والترفة) كالقلم من
 البدأ أو الرجل وتكمل القديبة في إزالة ثلاث شعرات أو إزالة ثلاثة أظفار ولا بد أن يتحدد الزمان
 والمكان وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أي شعركم وشعر سائر الجسد ملحق به بجماع الترفه
 وأما الظفر فقياسا على الشعر لما فيه من الترفه والشعر يصدق بالثلاث ويقاس به الأظفار
 ولا يعتبر جميعه بالاجتماع ولا فرق في ذلك بين النامى والجاهل بالحرم والجاهل بالعموم الآية
 وكسائر الانلاقات وهذا بخلاف النامى والجاهل بالحرم في التمتع باللبس والطيب والدهن
 والجماع ومقدما أنه لا اعتبار العلم والقصد فيه وهو منتف فيهما نعم لو أزالها مجنون أو
 مغشى عليه أو صبي غير مميز لزمه القديبة والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والنامى أنهما
 يعقلان فعلمهما فينسبان إلى التقصير بخلاف هؤلاء على أن الجاري على قاعدة الانلاقات وجوبها
 عليهم أيضا ومثلهم في ذلك النائم ولو أزيل ذلك بقطع جلد أو عضول يجب فيه شيء لأن ما أزيل
 تابع غير مقصود بالإزالة فيلزمه في الشعرة الواحدة أو الظفر الواحد أو بعض شيء من
 أحدهما مد طعام وفي الشعرتين أو الظفرين مسدان وللمعدن وفي الخلق بإزالة كل أو نحوه
 كوسخ أن يحلق ويفدى لقوله تعالى فن كان منكم من يضاً الآية قال الاستنوي وكذا لزمه

(قوله الابس السراويل) أي ولم يجد غيرهما ولم يكن الاثران هما وقوله والخفين أي ولم يجد ما يجوز من الثقلين والثاسومة والقباب الذي سيره سير (قوله ممنوع) أي ان كان حقيقيا (قوله أو مؤول) أي يجعله اضافيا أي بالنسبة للبس (قوله والثالث الدم الواجب بالاحصار) وهو الثاني في كلام ابن المقرئ وتحت في كلامه اثنان دم الاحصار ودم الوطء ذكر المصنف هنادم الاحصار وسبأني يذكر دم الوطء وآخره افحشه (قوله بالاحصار) أي العام وهو المنع ٢١٩ من جميع الطرق أو الخاص كبقية

الموانع الاتية (قوله من جميع الطرق) أمالوا ممكنه الذهاب في طريق آخر لزمه ولا يجوز له التحلل (قوله وسكت المصنف الخ) أي عن بيان حكمه بخلاف بقية الدماء فبين أحكامها ولعل سكوتها نظر للقول بأنه لا بد له فليس كبقية الدماء (قوله كما سيأتي) راجع لقوله تعديل أي يأتي في الشارح ونص عبارته بمعنى أن الشارع أمر فيه بالتفويض والتعديل (قوله فيتحلل) أي بنوى الخروج من شبكة الاحرام وورطته وقوله ويهدى عطف لازم على ملزوم لأنه اذا نوى لزوم الخروج من النية والخلق مع النية معا فهي ثلاث نبات (قوله جواز الخ) أي ويجوز له مصابرة الاحرام ان اتسع الوقت (قوله بما سيأتي) أي من الذبح مع النية والخلق مع النية الخ (قوله أم غيره) كعدم رفقة يخرج معهم بعدما أحرم أو حبس أو غيره مما يأتي (قوله ولا يتحلل بالمرض الخ) أي اذا لم يشترط بدليل قوله فان شرط (قوله اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل) أي بلا هدى (قوله فالشرط فيه لاغ) أي فيلغو في نفي الهدى أيضا (قوله ولو أطلق الخ) حاصل ذلك انه اذا شرط عند الاحرام أنه يتحلل بالمرض وأطلق أو نفي التحلل بالهدى بان قال نويت الاحرام بشرط اني أتحلل

الفدية في كل محرم أبيع للحاجة الابس السراويل والخفين المقطوعين لان ستر العورة وقاية الرجل عن التجاسة ما مور به ما فحذف فيهما والخصر فيما قاله ممنوع أو مؤول فقد استثنى صور لا فدية فيها منها ما اذا أزال ما نبت من شعر في عينه وتأذى به ومنها ما اذا أزال قدر ما يغطيها من شعر رأسه وحاجبيه اذا طال بحيث ستر به سره ومنها ما لو انكسر ظفروه فقطع المؤذى منه فقط (تنبيه) دخل في اطلاق المصنف الترفه كما تقدم التنبيه عليه في تعداد الافواع دم الاستمتاع كالنظيب واللبس ومقدمات الجماع والجماع بين التحللين ودهن شعر الرأس واللحية ولو لمخلوقين وألحق الحب انطربى بذلك بحثا الحاجب والعدار والشارب والعنفقة وفصل ابن النقيب فألحق باللحية ما اتصل بها كالشارب والعنفقة والعدار دون الحاجب والهدب وما على الجهة وممرت الاشارة الى ذلك وان هذا هو الظاهر (وهو) أي الدم الواجب بما ذكرهنا (على التخيير والتقدير) فتجب (شاة) مجزئة في الاضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة (أو صوم ثلاثة أيام) ولو متفرقة (أو تصدق بثلاثة أصع) بعد الهزيمة وضم المهمة جمع صاع (على سنة مساكين) لكل مسكين نصف صاع وتقدم في زكاة الفطر بيان الصاع وذلك لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي خلق ففسدته من صيام أو صدقة أو نسك (فائدة) سائر الكفارات لا يزداد المسكين فيها على هذا الا في هذه (والثالث الدم الواجب بالاحصار) وهو المنع من جميع الطرق عن اتمام الحج والعمرة وسكت المصنف عن بيان الدم هنا وهو دم ترتيب وتعديل كما سيأتي (فيتحلل) جواز بما سيأتي لا وجوب سواء كان حاجا أم معتمرا أم قارنا سواء كان المنع بقطع الطريق أم بغيره منع من الرجوع أيضا أم لا وذلك لقوله تعالى فان أحصرتم أي وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى اذا احصار بمجرد لا يوجب الهدى والاولى للمحصر المعتمر الصبر عن التحلل وكذا للحاج ان اتسع الوقت والا فالاولى التجيل لخوف الفوات نعم ان كان في الحج وتيقن زوال الحصر في مدة يمكنه ادراك الحج بعدها أو في العمرة وتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام امتنع فتحله كما قاله الماوردي وهذا أحد الموانع من اتمام النسك وهي ستة وثاني الموانع الحبس ظمما كان حبس بدني وهو معسر فانه يجوز له أن يتحلل كما في الحصر العام ولا يتحلل بالمرض ونحوه كاضلال طريق فان شرط في احرامه أن يتحلل بالمرض ونحوه جازله أن يتحلل بسبب ذلك (ويهدى) المحصر اذا أراد التحلل (شاة) أو ما يقوم مقامها من بدنة أو بقرة أو سبع احداهما حيث أحصر في حل أو حرم ولا يسقط عنه الدم اذا شرط عند الاحرام أنه يتحلل اذا أحصر بخلاف ما اذا شرط في المرض أنه يتحلل بلا هدى فانه لا يلزمه لان حصر العدو لا يفتقر الى شرط فالشرط فيه لاغ ولو أطلق في التحلل من المرض بان لم يشترط هديا لم يلزمه شيء بخلاف ما اذا شرط التحلل بالهدى فانه يلزمه ولا يجوز له الذبح بموضع من الحل غير الذي أحصر فيه كما ذكره في المجموع وانما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل المقارنة له لان الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صارف وكيفيته ان ينوي خروجه عن الاحرام وكذا الخلق أو نحوه ان جعلناه نسكا وهو المشهور كما هو ولا بد من مقارنته انية كما في الذبح

أو أتحلل بلا هدى في الصورتين يتحلل بالخلق والنية فقط وان قال أتحلل بالهدى لزمه الذبح مع النية والخلق مع النية وان قال أصير حلالا بنفس المرض لا يلزمه شيء ولا الخلق فعلى هذا التفصيل ينزل كلام الشارح (قوله وكذا الخلق الخ) أي لا بد منه في التحلل (قوله ان جعلناه نسكا) أما اذا جعلناه استباحة محظورة فلا يحتاج اليه في التحلل

(قوله فالأظهر الخ) مقابلة أنه لا بدل له بل يستقر في ذمته إلى أن يقدر (قوله بقيمة الشاة) أي وقت الوجوب بحمل الإحصار (قوله الرق) أي السكامل وكذا المبعوض إن لم تكن مهايأة أو كانت ووقع في نوبة السيد (قوله فيخلق وينوي) ويظهر أنه إن كان الخلق يشينه ولم يرض به سيده تعين التقصير فإن لم يكن برأسه شعر تحلل بنية فقط ولا يلزمه ذبح ولا إطعام لعدم ملكه وأما الصوم فقبيل يلزمه والمعتد لا يلزمه لأنه بدل عما لم يجب (قوله أو المحرم) أي إن زاد إحرامها على إحرامه والأفلا ولا فرق في الزوج بين الرشيد وغيره والباغ وغيره إذا كان يمكن وطؤه ولادخل لولي الزوج وكيفية تحللها إذا كانت حرة كتحلل المحصر المتقدم إن كانت رقيقة كتحلل الرقيق المتقدم (قوله وله تحللها) أي وله منعها ابتداء بالاولى ٢٢٠ وسكت عنه هنا كتمه بما تقدم (قوله الابوة) فالمراد الأصول مطلقاً أحراً أم

و يشترط تأخره عن الذبح للآية السابقة فان فقد الدم حسا كان لم يجده عنه أو شرطاً كان احتاج إلى غنائه أو وجده فالأظهر أن له بدلاً قياساً على دم التمتع وغيره والبذل طعام بقيمة الشاة فان عجز عن الطعام صام حيث شاء عن كل مديوم ما قياساً على الدم الواجب بترك المأثور به وله إذا انتقل إلى الصوم التحلل في الحال بالخلق بنية التحلل عنده لأن التحلل انما شرع لدفع المشقة لتضرره بالمقام على الاحرام وثالث الموانع لرق فاذا أحرم الرقيق بلا إذن سيده فله تحليله بأن يأمره بالتحلل لأن إحرامه بغير إذنه حرام لأنه يعطل عليه منافعه التي يستحقها فانه قد يربده منه مالا يباح للمحرّم كالاصطيداد وله أن يتحلل وإن لم يأمره بذلك سيده فان أمره به يلزمه فيخلق وينوي التحلل فلم أن إحرامه بغير إذنه صحيح وإن حرم عليه فان لم يتحلل فله استيفاء منفعته منه والاثم عليه ورابع الموانع الزوجية فالزوج الحلال أو المحرم تحلل زوجته كاله منعها ابتداء من حج أو عمرة تطوع لم يأذن فيه وله تحليلها أيضاً عن فرض الاسلام من حج أو عمرة بلا إذن لأن حقه على الفور والنسك على التراخي فان قيل ليس له منعها من فرض الصلاة والصوم فهلا كان هنا كذلك أجيب بان مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج كبير ضرر وخامس الموانع الابوة فان أحرم الولد بنقل بلا إذن من أبويه فليس كل منهما منعه وتحليله وتحليلهما له كتحليل السيد رقيقه وليس لاحد من أبويه منعه من فرض النسك لا ابتداء ولادواماً كالصوم والصلاة ويقارن الحج الجهاد بانه فرض عين عليه وليس الخوف فيه كالحقوق في الجهاد ويسن للولد استئذانهما إذا كانا مسلمين في النسك فرضاً أو تطوعاً وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويه ما منعها وهو ظاهر إلا أن يسافر معها الزوج وسادس الموانع الدين فليس أغريم المدين تحليه له إذ لا ضرر عليه في إحرامه وله منعه من الخروج إذا كان موسراً والدين حالاً ليوفيه حقه بخلاف ما إذا كان معسراً أو موسراً والدين مؤجلاً فليس له منعه إذا يلزمه أدائه حينئذ فان كان الدين يحصل في غيبته استحب له أن يوكل من يقضيه عنه حال حاله ولا قضاء على المحصر المتطوع لعدم وروده فان كان نسكه فرضاً مستقراً كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سني الامكان أو كان قضاء أو نذر ابقى في ذمته أو غير مستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان اعتبرت الاستطاعة بعد زوال الإحصار (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد) المأكول البري الوحشي أو المتولد من المأكول البري الوحشي ومن غيره كمتولد بين حمار وحشي وحمار أهلي واعلم أن الصيد ضربان ماله مثل من النعم في الصورة والخلقسة تقر بيا فيضمن به وما لا مثل له فيضمن

أوقافه مسلمون أم كفار حتى لا يبعد المنع ولو مع وجود الأقرب ولكن المنع بشروط أربعة أن يكون الحج فلا وأر يكون من غير إذن وأن يكون الولد من غير أهل مكة وأن لا يكون أصله مصاحباً له في السفر ولا فرق في الولد بين الصغير والكبير إذا كان حجه نقلاً بان كان غير مستطيع وإن كان لو وقع يقع فرضاً فالأقدام عليه سنة (قوله كتحليل السيد الخ) أي من جهة الامر بان يأمر فرعه بالتحلل كما يأمر السيد رقيقه هذا هو المراد بالتشبيه وبعد ذلك إن كان حراً فكتحليل الحر أو رقيقاً فكتحليل الرقيق (قوله فليس أغريم المدين الخ) وحينئذ فعدمه من الموانع فيه مسامحة نعم إن منعه من الخروج بعد الاحرام ولم يتمكن من اتمام النسك وخاف الفوات تحلل لكن لا من حيث الدين بل من قبيل الحبس المتقدم (قوله ولا قضاء على المحصر المتطوع الخ) أي إن فاته الوقوف بعرفة وهو حلال بان يتحلل من إحرامه ثم فاته الوقوف وهو حلال اما إذا فاته الوقوف

بعرفة وهو باق على الاحرام فيفصل فان استمر ما كثا في طريقه وصار الاحرام غير متوقع زال المحصر بالقيمة لزمه القضاء وكذا إذا سلك طريقاً آخر أقصر من الاول أو مساوياً وفاته الوقوف بعرفة محرم لزمه القضاء وأما إذا سلك طريقاً أطول من الاول أو صابر الاحرام متوقعاً زال المحصر ففاته الوقوف بعرفة وهو محرم فلا قضاء عليه وهذا كله في التطوع اما الفرض فان كان مستقراً كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى أو كان قضاء أو نذر لزمه قضاؤه من غير تفصيل وإن لم يكن مستقراً كحجة الاسلام في السنة الاولى فلا بد من استطاعة فان وجدت وجب عليه القضاء والأفلا (قوله والرابع الخ) هذا هو الثالث في نظم ابن المقرئ وتحت الصيد والاشجار (قوله أو المتولد الخ) أي مع كونه غير مأكول لأن الفرع يتبع أخس الاصلين في الاكل وأشدهما في وجوب الجزاء

(قوله ومن الأول الخ) أي وبعضه الآخر يحكم بمثله عدلان ويكون مثلياً بذلك (قوله بين الثلاثة) فيه قصور لأنه خاص بالمثلي فكان الأولى أن يقول بين ثلاثة إن كان مثلياً أو اثنين إن كان غير مثلي وقوله على ٢٢١

الصبيد الخ بيان للتخيير (قوله عن سيأتي الخ) الأولى عن سلف وهو النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة (قوله وفي الكبير كبير) أي وجوباً (قوله وفي الصغير صغير) أي جوازاً (قوله وفي الذكركرد الخ) أي الأولى ذلك ويجوز فداء الذكركرد بالأنثى وعكسه (قوله وفي الصحيح صحيح) أي وجوباً (قوله وفي المعيب معيب) أي إن اتحد جنس العيب أي جوازاً (قوله أو مما هو عنده) معطوف على قوله بقيمة ولا معنى له ويجاب بأنه متعلق بمحذوف أي أو أخرج مما عنده (قوله الذي وجب فيه الدم الخ) الأولى الذي وجب فيه الجزاء لأنه لا دم هنا (قوله أخرج قيمته) أي لو كان حيالان ميتة لقيمة له (قوله وقد حكمت الصحابة بها) أي القيمة لا ينافي تشبيهه بالجراد فيما تقدم لما لا نقل فيه لأن ما تقدم المراد منه لا نقل فيه بالدم والذبح وهذا نقل بالقيمة فلا تناقض وإن نفي النقل فيما تقدم عن الجنس وإثبات النقل هنا في فرد خاص من الجنس ولا يلزم إطراده في جميع الأفراد (قوله في الواحدة منه شاة) أي مجزئة في الأضحية وإن صغرت الحمامة جذا وقيل يكفي شاة وإن لم تجز في الأضحية (قوله قيمة المثلي الخ) في بعض النسخ لفظ المثلي من غير ياء في آخره وهي ظاهرة لأن الذي يقوم هو المثل كالبذنة لا المثلي الذي هو النعمة وفي بعض

بالقيمة إن لم يكن فيه نقل ومن الأول ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن السلف فينبع وقد شرع المصنف في بيان ذلك فقال (وهو) أي الدم المذكور (على التخيير) بين ثلاثة أمور (إن كان الصبيد) المقسول أو المزم (مما له مثل) أي شبه صوري من النعم وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه في اتلاف النعمة ذكراً كان أو أنثى بدنة كذلك فلا تجزى بقرة ولا سبع شياه أو أكثر لأن جزاء الصبيد برأعي فيه المماثلة وفي واحد من بقرة الوحش أو حماره بقرة وفي الغزال وهو ولد الظبية إلى أن يطلع قرناه معز صغير في الذكركرد وفي الأنثى عناق فان طلع قرناه معي الذكركرد والأنثى طيبة وفيها عنز وهي أنثى المعز التي تم لها سنة وفي الأرنب عناق وهي أنثى المعز إذا قويت مالم تبلغ سنة وفي البربوع جقرة وهي أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبيع كبش وفي الثعلب شاة وفيما لا نقل فيه من الصبيد عن سيأتي يحكم فيه بمثله من النعم عدلان لقوله تعالى يحكم به ذراع عدل منكم الآية والعبرة بالمماثلة بالخلقة والصورة تقريباً لتحقيقاً فإن النعمة من البدنة لا بالقيمة فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكركرد كرو وفي الأنثى أنثى وفي الصحيح صحيح وفي المعيب معيب إن اتحد جنس العيب وفي السمين سمين وفي الهزيل هزيل ولو فدى المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم أو الهزيل بالسمين فهو أفضل ويجب أن يكون العدلان قعيمين فطينين لأنهما حينئذ أعرف بالشبهة المعتبر شرطا وما ذكر من وجوب الفقه محمول على الفقه الخاص بما يحكم به هنا وما في المجموع عن الشافعي والاصحاب من أن الفقه مستحب محمول على زيادته (تنبيه) لو حكم عدلان بأن له مثلاً وعدلان بعده فهو مثلي كما جزم به في الروضة ولو حكم عدلان بمثل وآخران بمثل آخر تخيير على الأصح ثم ذكر الثاني من الثلاثة في قوله (أو قومه) أي المثل بدراهم بقيمة مكة يوم الأخراج (واشترى بقيمة) أي بقدرها (طعاماً) مجزئاً في الفطرة أو مما هو عنده (وتصدق به) أي الطعام وجوباً على مساكين الحرم وفقرائه الفقاطين وغيرهم ولا يجوز له التصديق بالدراهم ثم ذكر الثالث من الثلاثة في قوله (أو صام عن كل مد) من الطعام (يوماً) في أي مكان كان (وإن كان الصبيد) الذي وجب فيه الدم (مما لا مثله) مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور وما عدا الحمام لم يأت سوى كان أكبر جثة من الحمام أم لا (أخرج قيمته) أي بقدرها (طعاماً) وأما قيمته القيمة عملاً بالأصل في المتقومات وقد حكمت الصحابة بها في الجراد ولأنه مضمون لا مثله له فضمن بالقيمة كمال الأدمى ويرجع في القيمة إلى قول عدلين أماما لا مثله مما فيه نقل وهو الحمام وهو ما عاب أي شرب الماء بلامس وهو رأي يرجع صوته وغرد كالحمام والقمرى والفاختة كل مطوق في الواحدة منه شاة من ضأن أو معز يحكم الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي مستندهم وجهان أحدهما توقيف بلغهم فيه والثاني ما بينهم من الشبهة وهو الف البيوت وهذا انما يتأتى في بعض أنواع الحمام إذا يتأتى في الفواخت ونحوها ويتصدق بالطعام على مساكين الحرم وفقرائه كما مر (أو صام عن كل مد) من الطعام (يوماً) في أي موضع كان قياساً على المثل (تنبيه) تعتبر قيمة المثل والطعام في الزمان بحالة الأخراج على الأصح وفي المكان بجميعه الحرم لأنه محل الذبح لا محل الاتلاف على المذهب وغير المثلي تعتبر قيمته في الزمان بحالة الاتلاف لا الأخراج على الأصح وفي المكان

النسخ ياء في آخره وهي غير ظاهرة لأن المثلي قد مات والتقويم لمثله لاله فيقدر مضاف أي قيمة مثل المثلي (قوله وغير المثلي الخ) هو بالإياهنا لأنه لا مثله له يقوم وحاصل ذلك أن الصبيد إن كان له مثل تعتبر قيمة مثله يوم الأخراج وسعر الطعام في الحرم

لا يوفت الوجوب ولا يمكن الاتلاف وقيمة غير المثلى تعتبر بوقت الوجوب لا بوقت الإخراج وتعتبر بعمل الاتلاف لا بالحرم مثال ذلك إذا أتلف نعاماً مثلاً يوم الجمعة في الحل وأراد الإخراج يوم الاثنين ففي القسم الأول تعتبر القيمة يوم الاثنين بسعر مكة لا يوم الجمعة بعمل الاتلاف كالحل مثلاً وفي القسم الثاني لو كان المتلف جرادة يوم الجمعة فتعتبر قيمتها يوم الجمعة بعمل الاتلاف لا بالحرم يوم الاثنين وأما قيمة البدنة في الوطء فتعتبر ٢٢٢ يوم الوجوب بسعر مكة وأما قيمة الدم في جزاء الشجرة فتعتبر وقت الوجوب بعمل

الاتلاف وكذا دم الإحصار تعتبر قيمته وقت الوجوب بعمل الإحصار (قوله إنما تلزمه شاة) وتكررت بتكرار الوطء وحكمها أنها كدام الخلق دم تخيير وتقدير (قوله دم جبر لادم نسك الخ) فيه نظر لأنه إن أراد جبر ترك الأحرام من الميقات فهو دم نسك وإن أراد غير ذلك فلا يبينه وأصل المراد جبر الخلل الحاصل في نسكه من جهته أنه أدى النسكين بعمل واحد مع أنه كان حقه أن يفرد كل نسك بعمل فيحتاج لجبر ذلك بدم فالمراد جبر الخلل المذكور وإن كان يلزم منه جبر ترك الأحرام من الميقات إلا أنه حاصل غير مقصود (قوله الهدى الخ) اعلم أن الهدى يطلق على ما يسوقه الحاج للكعبة نطوما أو وجوباً بالنذر ويطلق على ما يلزم من دم الجبرانات والمراد هنا الأعم وإن كان ظاهره الأول (قوله لذبح معتمر الخ) أي غير قارن سواء كان مفرداً أم متمتعاً وكان الدم لجبر العمرة كترك الأحرام من ميقاتها (قوله ولذبح الحاج) أي سواء كان مفرداً أو قارناً أو متمتعاً وكان الجبر للحج (قوله عند التخير) أي سواء كان مع تعديل أو تقدير (قوله أو للجحر) أي عند الترتيب

يعمل الاتلاف لا بالحرم على المذهب (والخامس الدم الواجب بالوطء) المفسد (وهو) أي الدم المذكور (على الترتيب) والتعديل على المذهب فيجب به (بدنة) على الرجل بصفة الأضحية لقضاء العجاة رضي الله تعالى عنهم بذلك وخرج بالوطء المفسد مسئلتان الأولى أن يجامع في الحدين التحليلين الثانية أن يجامع ثانياً بعد جماعه الأول قبل التحليلين وفي الصورتين إنما تلزمه شاة وبالرجل المرأة وإن شملت أعباءه فلا فدية عليها على الصحيح سواء أكان الواطئ زوجاً أم غيره محرماً أم حلالاً ((تنبيه)) حيث أطلقت البدنة في كتب الحديث والفقه المراد بها البعير ذكر أكان أو أنثى (فان لم يجز) أي البدنة (فبقرة) تجزى في الأضحية (فان لم يجز) أي البقرة (فبيع من الغنم) من الضأن أو من المعز أو منهما (فان لم يجز) أي الغنم (قوم البدنة) بدراهم بسعر مكة حالة الوجوب كما قاله السبكي وغيره ولا يستأخذ المسئلة في الشرحين والروضة (واشترى بقيتها) أي بقدرها (طعاماً) أو أخرجه مما عنده (وتصدق به) في الحرم على مساكينه وفقرائه (فان لم يجز) طعاماً (صام عن كل مديوما) في أي مكان كان ويكمل المنكسر ((تنبيه)) المراد بالطعام في هذا الباب ما يجزى عن الفطرة ولو قدر على بعض الطعام ومجز عن الباقي أخرج ما قدر عليه وصام عما عجز عنه وقد عرفت مما تقدم أن المذكور في كلام المصنف ثمانية أنواع وأما النوع التاسع الموعود بذكره فيما تقدم فهو دم القران وهو كدم المتمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه المتقدمة وإنما لم يدخل هذا النوع في تعبيره بترك النسك لأنه دم جبر لادم نسك على المذهب في الروضة وسيأتي جميع الدماء في خاتمة آخر الباب إن شاء الله تعالى (ولا يجزئه الهدى ولا الطعام إلا بالحرم) مع التفرقة على مساكينه وفقرائه وبالنبية عندها ولا يجزئه على أقل من ثلاثة من الفقراء أو المساكين أو من ماله ولو غريباً ولا يجوز له كل شيء منه ولا نقله إلى غير الحرم وإن لم يجز فيه مسكناً ولا فقيراً ((تنبيه)) أفضل بقعة من الحرم لذبح معتمر المروة لأنها موضع تحلله ولذبح الحاج منى لأنها موضع تحلله وكذا حكم مساقفه الحاج والمعتمر من هدى نذر أو نقل مكاناً في الاختصاص والأفضلية ووقت ذبح هذا الهدى وقت الأضحية على الصحيح والهدى كما يطلق على ما يسوقه المحرم يطلق أيضاً على ما يلزمه من دم الجبرانات وهذا الثاني لا يختص بوقت الأضحية (ويجوز أن يصوم) ما وجب عليه عند التخير أو الجحر (حيث شاء) من حل أو حرم كما مراد لا منفعة لأهل الحرم في صيامه ويجب فيه نية النية وكذا نية من جهته من تمتع أو قران أو نحو ذلك كما قاله القموني (ولا يجوز) للحرم ولا لحلال (قتل صيد الحرم) أما حرم مكة فبالاجماع كما قاله في المجموع ولو كان كافراً لم يلزمه إلا أحكام ولخير المحجج إن صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة قال إن هذا البلد حرام بخرمة الله لا يعضد شجره ولا ينفر صيده أي لا يجوز تنفير صيده للحرم ولا لحلال فغير التنفير أولى وقيس بمكة باقي الحرم فإن أتلف فيه صيداً ضمنه كما مر في الحرم وأما حرم المدينة فخرام لقوله صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ولكن لا يضمن في الجسد لأنه

الاتلاف وكذا دم الإحصار تعتبر قيمته وقت الوجوب بعمل الإحصار (قوله إنما تلزمه شاة) وتكررت بتكرار الوطء وحكمها أنها كدام الخلق دم تخيير وتقدير (قوله دم جبر لادم نسك الخ) فيه نظر لأنه إن أراد جبر ترك الأحرام من الميقات فهو دم نسك وإن أراد غير ذلك فلا يبينه وأصل المراد جبر الخلل الحاصل في نسكه من جهته أنه أدى النسكين بعمل واحد مع أنه كان حقه أن يفرد كل نسك بعمل فيحتاج لجبر ذلك بدم فالمراد جبر الخلل المذكور وإن كان يلزم منه جبر ترك الأحرام من الميقات إلا أنه حاصل غير مقصود (قوله الهدى الخ) اعلم أن الهدى يطلق على ما يسوقه الحاج للكعبة نطوما أو وجوباً بالنذر ويطلق على ما يلزم من دم الجبرانات والمراد هنا الأعم وإن كان ظاهره الأول (قوله لذبح معتمر الخ) أي غير قارن سواء كان مفرداً أم متمتعاً وكان الدم لجبر العمرة كترك الأحرام من ميقاتها (قوله ولذبح الحاج) أي سواء كان مفرداً أو قارناً أو متمتعاً وكان الجبر للحج (قوله عند التخير) أي سواء كان مع تعديل أو تقدير (قوله أو للجحر) أي عند الترتيب

ليس

سواء كان مع تقدير أو تعديل (قوله قتل

صيد الحرم الخ) هذا تقدم وإنما طاده لأن ما تقدم خاص بالحرم وما هنا عام له وللحلال وإهتماماً به (قوله صيد الحرم الخ) أي حرم مكة وحرم المدينة بدليل تفصيل الشارح (قوله ما بين لابتيها الخ) يدل اشتغال من المدينة لأن اللابتين يشتملان على المدينة وزيادة (قوله عضاها)

بها من جع عضاهة أو عضه أو عضه والهاء الأولى في الجمع من تمامه والهاء الثانية مضاف إليها عائدة للمدينة (قوله وخرج بتفصيل غير المستنبت الخ) ظاهره أن الخطئة داخله في غير المستنبت وأخرها بالشجر مع أنها لم تدخل لأنها مستنبتة وهو غير مستنبت فلا حاجة للإخراج فكان الأولى حذف غير لأن المستنبت حينئذ يشمل الخطئة والشجر فيحتاج لإخراج الخطئة بتفصيل الشجر لأنها حلال وهو حرام هكذا قال بعض الحواشي وفيه نظر لأن الشجر لم يقع قيداً بل وقع مقسماً وعمه فيسه بالمستنبت وغيره فهو مقيد لا قيد فكان الأولى للشارح أن يقول وخرج بالشجر غيره ففيه تفصيل فإن كان شأنه

٣٣٣

أن ينبت بنفسه حرم التعرض

له أيضاً وإن كان شأنه أن ينبت به الناس لم يحرم (قوله بقرة الخ) أي مجزئة في الأضحية بأن يتم لها ستان وتدخل في الثالثة وهي دم تخيير وتعدّل إن شاء ذبحها وإن شاء قومها واشترى بقيمتها طعاماً أو صام عن كل مديوماً (قوله في معنى البقرة) وكذا سبع شياه (قوله شاء) أي تجزئ في الأضحية وحكمها ما تقدم فلوزادت عن السبع فقبل ما زاد بحسابه ففي كل سبع شاء إلى سبع شياه وقيدل لا يجب الاشارة إلا أنها تختلف في العظم فالذي في السبعين أعظم من السبعين في السبعين وإن لم تساوشاين (قوله والواجب الخ) كان الأولى أن يبين حكمه من الحرمه ثم يذكر الضمان (قوله يدفعه) أي يبطله ويرده (قوله ويجوز رعي الخ) أي فعل حرمه التعرض لنابت الحرم إذا أخذه (غير ذلك) كالبيع مثلاً أما أخذه لذلك أو رعي الدواب فيه بال فعل وكذا رعي الدواب للشجر يجوز ولو كان العلف وما بعده في المستقبل وأما أخذ الشجر لعلف الدواب به فلا يجوز بخلاف النابت (قوله يجوز أخذ عود السواك) أي لنفسه فيحرم بيعه والسواكات

ليس محلاً للنسك بخلاف حرم مكة (ولا) يجوز (قطع) ولا قلع (شجره) أي حرم مكة والمدينة لما في الحديثين السابقين وسواء في الشجر المستنبت وغيره لعموم النهي ومحل ذلك في الشجر الرطب غير المؤذى أما اليابس والمؤذى كالشوك والعومج وهو ضرب من الشوك فيجوز قطعه (تنبيه) علم من تعبيره بالقطع تحريم قلعه من باب أولى وخرج بالحرم شجر الحل إذا لم يكن بعض أصله في الحرم فيجوز قطعه وقلعه ولو بعد غرسه في الحرم بخلاف عكسه عملاً بالأصل في الموضعين أما ما بعض أصله في الحرم فيحرم تغليباً للحرم وخرج بتفصيل غير المستنبت بالشجر الخطئة ونحوها كالشعر والخضراوات فيجوز قطعها وقلعها مطلقاً بخلاف كفالته في المجموع (تنبيه) سكت المصنف عن ضمان شجر حرم مكة فيجب في قطع أو قلع الشجرة الحرمية الكبيرة بأن تسمى كبيرة عرفاً بقرة سواء أخلفت أم لا قال في الروضة كالأصلها والبدنة في معنى البقرة وفي الصغيرة أن قاربت سبع الكبيرة شاء فإن صغرت جداً ففيها القيمة ولو أخذت فصناً من شجرة حرمية فأخلف مثله في سنته بأن كان لطيفاً كالسواك فلا ضمان فيه فإن لم يخلف أو أخلف لأمثله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان والواجب في غير الشجر من النبات القيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه ويحل أخذ نباته لعلف البهائم والدواء كالحنظل وللتغذي كالأرجل للحاجة إليه ولأن ذلك في معنى الزرع ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة ولا يجوز قطعه للبيع ممن يعلف به لأنه كالطعام الذي أبيع أكله لا يجوز بيعه ويؤخذ منه أنا حيث جوزنا أخذ السواك كما سيأتي لا يجوز بيعه ويجوز رعي حشيش الحرم وشجره كائن عليه في الامم بالبهائم ويجوز أخذ أوراق الأشجار بلا خبط ولا يضربها ويخططها حرام كافي المجموع نقلاً عن الأصحاب ونقل اتفاقهم على أنه يجوز أخذ غورها وعود السواك ونحوه وقضيه أنه لا يضمن الفصن اللطيف وإن لم يخلف قال الأذري وهو الأقرب ويحرم أخذ نبات حرم المدينة ولا يضمن ويحرم صيد دوج الطائف ونباته ولا ضمان فيهما قطعاً فائدة يحرم نقل تراب من الحرمين أو أحجاراً أو ما عمل من طين أحدهما كالاباريق وغيرها إلى الحل فيجب رده إلى الحرم بخلاف ما زعم من أنه يجوز نقله ويحرم أخذ طيب الكعبة فن أراد التبرك مسحها بطيب نفسه ثم يأخذها وأما سترها فالأمر فيه إلى رأي الإمام يصرفه في بعض مصاريق بيت المال بيعاً وإعطاءً لا يتلاف بالابلاء وبهذا قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهم وجوزوا لمن أخذه لبيسه ولو جنباً وحائضاً (والحل والحرم في ذلك) أي في تحريم صيد الحرم وقطع شجره والضمان (سواء) بالفرق لعموم النهي (قاعدة) نافذة فيما سبق ما كان اتلافاً محضاً كالصيد وجبت الفدية فيه مع الجهل والنسيان وما كان استمتاعاً أو ترافها كالطيب واللبس فلا فدية فيه مع الجهل والنسيان وما كان فيه شائبة من الجانبين كالجماع والخلق والقلم ففيه خلاف والأصح في الجماع عدم

الآن ليست من شجر الحرم بل من شجر الحل (قوله وإن لم يخلف) ضعيف والمعتمد التفصيل المتقدم (قوله يحرم نقل تراب الخ) وعند أبي حنيفة يجوز ذلك للتبرك فينبغي تقليده والاباريق الآن ليست من طين الحرم بل من طين الحل (قوله إلى الحل الخ) ليس قيداً وكذا من أحدهما إلى الآخر وأما نقل تراب الحل إلى الحرم فقبل خلاف الأولى وقيل مكروه (قوله فالأمر فيه إلى رأي الإمام) أي ان كسيت من بيت المال فإن كسيت من موقوف عليها روعي شرط الواقف ان علم والاتبع ما جرت به العادة أما إذا كساها شخص من عند نفسه وقصد تملك الكعبة فإنها تصرف في مصالح الكعبة (قوله شائبة من الجانبين) أي جانب الاتلاف والاستفناج

وجوب الفدية مع الجهل والنسيان وفي الحلق والقلم الوجوب معهما ((خاتمة)) حيث أطلق في
 المناسك الدم فالمراد به كدم الاضحية فتجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وان اختلفت
 أسبابها فلا يوجبها عن دم واجب فالقرض سبعة ذبائح أخرجه عنه وأكل الباقي الا في جزاء الصيد
 المثلي فلا يشترط كونه كالاضحية فيجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب كما مر
 بل لا تجزئ البدنة عن شاة وحاصل الدماء ترجع باعتبار حكمها الى أربعة أقسام دم ترتيب
 وتقدير دم ترتيب وتعديل دم تخيير وتقدير دم تخيير وتعديل القسم الاول يشتمل على دم
 التمتع والقران والقوات والمنوط بترك ما موربه وهو ترك الاحرام من الميتات والرمي والمبيت
 بمزدلفة ومنى وطواف الوداع فهذه الدماء دماء ترتيب بمعنى انه يلزمه الذبح ولا يجوز العدول
 الى غيره الا اذا عجز عنه وتقدير بمعنى ان الشرع قدر ما يعدل اليه بما لا يزيد ولا ينقص والقسم
 الثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم ترتيب وتعديل بمعنى ان الشرع أمر فيه بالتقويم
 والعدول الى غيره بحسب القيمة فيجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه فان عجز قوم البدنة بدواهم
 واشتري بها طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوم ما يكمل المنكسر كما مر وعلى دم
 الاحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل فان عجز صام عن كل مديوم ما والقسم الثالث يشتمل على
 دم الحلق والقلم فينتخير اذا حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار ولا بين ذبح دم واطعام سبعة
 مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام وعلى دم الاستمتاع وهو التطيب والدهن بفتح
 الدال للرأس أو اللحية وبعض شعر الوجه على خلاف تقدم واللبس ومقدمات الجماع والاستمنا
 والجماع غير المفسد والقسم الرابع يشتمل على جزاء الصيد والشجر بخمسة هذه الدماء
 عشرون دما وكلها لا تختص بوقت كما مر وتراق في النسك الذي وجبت فيه ودم القوات يجزئ
 بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء كالمتمتع اذا فرغ من عمرته فانه يجوز له ان يذبح قبل الاحرام
 بالحج وهذا هو المعتقد وان قال ابن المقرئ لا يجزئ الا بعد الاحرام بالقضاء وكلها وبدلها من
 الطعام تختص بفرقة بالحرم على مساكين وكذا يختص به الذبح الا المحصر في ذبح حيث
 أحصر كما مر فان عدم المساكين في الحرم أخره كما مر حتى يجدهم كمن نذر التصديق على فقراء
 بلد فلم يجدهم ويسن لمن قصد مكة بحج أو عمرة أن يهدي اليها شيئا من النعم لخبر الصحيحين انه صلى
 الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة ولا يجب ذلك الا بالنذر ويسن أن يقدد البدنة
 أو البقرة ذبا من النعال التي تلبس في الاحرام وتصديق بها بعد ذبحها ثم يجرح صفة
 سنامها اليمنى بحديدة مستقبلا بها القبلة ويأطخها بالدم لتعرف والقلم لا تجرح بل تقادعري
 القرب وآذانها ولا يلزم بذلك ذبحها

((تم الجزء الاول من شرح الخطيب ويليها الجزء

الثاني وأوله كتاب البيوع))

وهذا ظاهر في الحلق والقلم وأما
 الوطء فليس فيه الاستمتاع لان
 البضع باق الا أن يقال ان المراد
 اتلافه (النسك) أو نقصانه بالوطء
 فالاول ان كان قبل التحللين والثاني
 ان كان بينهما وأما القول بان
 المراد اتلاف البضع بصور ذلك
 بما اذا كانت بكر افه وصحيح في نفسه
 لكن الحكم لا يتقيد بالبكر (قوله
 الاول يشتمل على دم التمتع الخ)
 بجملة ما ذكره ثمانية ويزاد عليها
 المشي اذا نذره فأخلفه (قوله
 والقسم الثاني) والذي تحته اثنان
 الاحصار والوطء أي دمه (قوله
 على دم الجماع) معطوف على دم
 الاحصار (قوله بعد دخول وقت
 الاحرام الخ) ليس قيد لما تقدم
 أنه يجوز ذبحه في تمام القوات (قوله
 وهذا هو المعتقد الخ) راجع لقوله
 ويجوز بعد دخول الخ (قوله بعد
 ذبحها) ظرف لقوله بتصديق وقوله
 ثم يجرح عطف على قوله يعلق
 وكذا ياطخ (قوله وآذانها الخ)
 عطف تفسير على العري والمراد
 آذان الحيوان الذي تؤخذ منه
 القرب وان لم تكن الاذان في
 القرب فاضافتها اليها لادنى ملازمة

